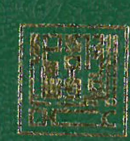
سليم نصر

كلود دوبار



الطبقات الاجتماعية في لبنان

مقاربة سوسيولوجية تطبيقية



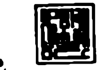
مؤسسة الأبحاث العربية

الطّبقات الاجتماعيّة في لبنان

مُقارَبة سُوسْيُولُوجيّة تطبيقيّة

كلود دوبار ، سليم نصر

تعريب : جورج أبي صالح



مؤسسة الأبحاث العربية

* سليم نصر وكلود دوبار : **الطبقات الاجتماعية في لبنان : مقاربة سوسيولوجية تطبيقية .**
* **الطبعة العربية الأولى ، ١٩٨٢ .**
* **جميع الحقوق محفوظة .**
* **الناشر : مؤسسة الأبحاث العربية ، ش . م . م ،**
ص . ب ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) ، بيروت ـ لبنان ؛
هاتف ٨٠٤٢٥٧ ، تلكس دلتا ٢٠٦٣٩ ، لبنان .

* **يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة لِـ :**
Claude Dubar et Salim Nasr: *Les Classes Sociales au Liban;* Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politique, Paris, 1976.

الإهداء

إلى اليزابيت ومارلين

المؤلفان

سليم نصر

عالم إجتماع لبناني .نشر عدداً من الأبحاث في العربية واللّغات الأجنبية عن الطبقة العاملة في لبنان والمشرق العربي وعن الحركات النقابية والحركات الطائفية في لبنان وعن نمو وبنية المجتمعات المدينية في المشرق. ويشغل حالياً منصب أمين السر العلمي لمركز الدراسات والأبحاث عن المشرق المعاصر في بيروت .

كلود دوبار

عالم إجتماع فرنسي . نشر عدداً من الأبحاث عن الطبقة العاملة والنقابات في لبنان وفرنسا وعن أنظمة التعليم وتعليم الكبار في فرنسا .عمل أستاذاً مساعداً في كلية الآداب العليا في بيروت خلال أعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ويعمل حالياً استاذاً محاضراً في جامعة « ليل » في شمالي فرنسا .

المحتويات

القسم الأول

حول أصول التشكيلة الإجتماعية اللبنانية
(١٧٠٠ - ١٩٤٥)

الفصل الثالث:

القسم الثالث

بروز الطبقات الاجتماعية في لبنان

(مقابلات وتعليقات)

الفصل الأول:

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

القسم الرابع

المسارات الطبقية، السلوك الاقتصادي والبنى الايديولوجية

تمهيد للطبعة العربية

هذا الكتاب محاولة أولية لاستقراء أصول وآليات تكوّن واشكال بروز الطبقات الإجتماعية في المجتمع اللبناني المعاصر .

وإذ نضع اليوم هذا المؤلف بين يديّ القارىء العربي فلا بد لنا من أن نرفق به بعض الملاحظات التمهيّدية التي تضعه في سياقه العلمي والتاريخي الصحيح .

أولاً ، يستند الكتاب أساساً الى عمل سوسيولوجي ميداني جماعي تمّ تنفيذه في لبنان خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ وتضمّن إجراء مقابلات مفتوحة مطوّلة وتعبئة إ ستمارات مغلقة مع عيّنة من مئة وخمسين عائلة لبنانية من مختلف المناطق والطوائف والفئات الإجتماعية . وكان الهدف من هذه المقاربة الميدانية تكوين مجموعة من السير الإجتماعية الفردية والعائلية المتمايزة والمتنوعة قدر المستطاع ، والتي تشكّل عناصر صورة للإوضاع و المواقع والتصورات الطبقية في لبنان السبعينات إلى جانب عناصر صورة لبعد تاريخي يرجع إلى الجيلين اللذين سبقا جيل المستجوبين المتحدثين . بالطبع فان إختيارنا لهذا الأسلوب وتلك العينة لا يسمح ولم يكن القصد منه الوصول إلى نتائج كمّية أو إحصائية او « تمثيلية » عن مجمل الأوضاع الإجتماعية والطبقية في لبنان . وهو لا يسمح أيضاً باعادة تشكيل الصورة المعقدة للعلاقات والصراعات والحركات الاجتماعية في لبنان العقود الماضية .[لم يكن خيارنا إذاً ، ضمن الإمكانيات المتاحة ، في إطار التأريخ الإجتماعي ولا في إطار المسح الكمي الإقتصادي الإجتماعي بل في مقاربة نوعيّة معمّقة لعيّنة محدودة من العائلات لعلنا نصل إلى حالات نمطية من المسارات الإجتماعية والأوضاع الطبقية والتصورات الايديولوجية تعطي تشكيلاً أولياً لغنى وتعقّد وتوترات المجتمع اللبناني في أواسط السبعينات .

وليس قرارنا بنشر مقاطع طويلة وبعض النصوص الكاملة لأحاديث المستجوبين في متن

الكتاب سوى إقرار باعتمادنا كمادة أوليّة على ذاكرة ومنطق وتصورات وأحاسيس و معطيات ورغبات عبّر عنها مباشرة المتحدثون وقمنا نحن بتدوينها ومحاولة « قراءتها » وتأويلها . حول شرعية وفائدة وحدود هذه المادة الأولية كمادة سوسيولوجية دار وسيدور العديد من المناقشات . وبالطبع فان إعتمادنا عليها يعكس رهاناً علمياً على جدوى وغنى هذه المقاربة سوف يحاسبنا عليها القارىء والزملاء .

ثانياً ، لقد رأينا من الضروري والمفيد ان نقوم بمحاولة سريعة لرسم صورة عن الخلفية التاريخية الاجتماعية للبنان المعاصر في إطار السلطنة العثمانية وتاريخ بلاد الشام والإختراق الغربي للمنطقة وصولاً إلى استقلال دولة لبنان . وقد إعتمدنا في هذه المحاولة على ما توفّر لنا من المصادر والمراجع وما أعتبرناه أفضل الدراسات التاريخية الموضوعة في هذا المجال . وفي هذه المحاولة ركّزنا على بعض السياقات التي اعتبرناها تلقي أضواء على الأوضاع الراهنة ومنها أصول وأشكال تكوّن البرجوازية في لبنان وبروز النمو المتفاوت بين « لبنان الوسطي » و « لبنان الأطراف » وتمايز وتباين العلاقات الإجتماعية في مختلف الأرياف اللبنانية .

أما بالنسبة إلى الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥ والتي تعتبر الإطار التاريخي المباشر لدراستنا فقد قمنا بمحاولة لتشخيص بنى وآليات وآفاق تطوّر القطاعات الإقتصادية الثلاث ـ التجاري ـ المالي ، والصناعي ، والزراعي ـ وقد وضعنا هذا التشخيص في إطار التبعية العامة للإقتصاد اللبناني ودوره الوسيط بين إقتصاديات المراكز الرأسمالية المتطورة وأسواق المشرق العربي التابعة . وهنا أيضاً ركزنا على بعض السياقات الأساسية ومنها : أصول ووظائف ونتائج هيمنة القطاع المالي ـ التجاري على مجمل الإقتصاد اللبناني،ثم تطوّر وحدود وآفاق حركة التصنيع في إطار تجديد الدور الوسيط للبنان،وأخيراً تهميش تأزم وإحتضار الأرياف تحت وطأة دخول الرأسمالية والإندماج بالسوق العالمية .

وقد كان قصدنا أساساً من رسم الخلفية التاريخية وتشخيص التطور الإقتصادي القاء بعض الأضواء الكاشفة على مادتنا الأولية وهي أحاديث المستجوبين عن تاريخهم وأوضاعهم ، عن أزماتهم وطموحاتهم ، ومساعدتنا على فهم العديد من العناصر الذاتية والجزئية الواردة في الأحاديث في إطار أشمل وأوسع . ولقد حاولنا إستناداً إلى تركيب المادتين التاريخية ـ الإقتصادية والسيريّة أن نشير إلى بعض السياقات الأساسية في المجتمع اللبناني المعاصر ومنها : جمود الحركية الإجتماعية عبر ثلاثة أجيال رغم الأوهام والإيديولوجيات ، تعميم الإجارة رغم المقاومة الشديدة لقطاع الإنتاج والتبادل السلعي الصغير ، التركزّ الحضري الهائل في بيروت الكبرى ونتائجه ، الآثار الإجتماعية المتفاوتة للتمركز الإقتصادي والتضخم المالي الداخلي والمستورد .

ثالثاً ، لا بد من الإشارة في هذا التمهيد إلى أن موضوع دراستنا بحدّ ذاته هو مجال نقاش وصراع فكري واسع في الإطار اللبناني كما في الإطار العربي . إلى أي مدى تصلح إشكالية الطبقات والتكوّن الطبقي لقراءة المسار المعاصر لمجتمعنا ، وإلى أي حدّ نرفضها باسم الخصوصية والتمايز

أحياناً وباسم الواقع والواقعية أحياناً أخرى ، ما هي حدود وشروط استعمال وأدوات مقاربة التشكلّ الطبقي في المجتمعات الشرقية ومنها العربية ومنها لبنان ؟ إلى أي حدّ لم تكن « الإشكالية الطبقية » كما استخدمت بالفعل في كثير من الكتابات العربية وغير العربية ، مجرد أداة إيديولوجية وإسقاطاً لمسبقات ومفاهيم مبسّطة شبه مدرسية ، أو كما كان يقول أحد أصدقائنا « بري للقدم كي تلائم الحذاء » !؟

إننا ندرك بالطبع ان دراستنا داخلة لا محال في هذا الحقل من الصراع الفكري وسوف يرحّب بها البعض ويرفضها البعض الآخر لمجرد العنوان . لكننا نأمل ألا يتوقف القارىء فقط عند العنوان وألا يأخذه بمفهوم وضعي بل أن يلاحظ محاولتنا لتشخيص التكوّن والتمايز والإنقسام الطبقي في المجتمع اللبناني بالتمفصل مع البنى والتشكيلات الإجتماعية الأخرى من مركز وأطراف ، وأقاليم ،وعائلات وطوائف في إطار تشكيل إجتماعي بالغ التعقيد ، غير مستقر ومفتوح على كل تأثيرات المحيط القريب والبعيد . إن إختيارنا لدراسة أشكال التكوّن الطبقي في لبنان هو بالطبع تأكيد لأهمية الإنقسامات والإستقطابات الإجتماعية فيه ، لكنه لا يعني أننا أهملنا او تجاهلنا حدود ومعوقات وخصوصيات هذا التكوّن الطبقي ولا يعني بالتأكيد أن الطبقات الإجتماعية ، بمفهومها السائد ، قد أصبحت في نظرنا الفاعل التاريخي الأساسي في المجتمع اللبناني .

رابعاً ، نودّ أن نشير مكرراً إلى أن الدراسة الميدانية التي أعتمدنا عليها نفذت في سنتي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ وتم تأليف الكتاب ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ . وهذا يعني ان المؤلف الذي بين يديّ القارىء العربي اليوم وضع بقسمه الأساسي قبل إندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥ . فهذه الدراسة إذاً ليست متمحورة حول الأحداث اللبنانية الحالية ولاتدّعي ، مثلها مثل مجمل الكتابات الموضوعة قبل عام ١٩٧٥ ، أنها « تنبأت » بالإنفجار الكبير واستشعرت فعلاً قرب وقوعه ومدى إتساعه وعمق تأثيراته على مجمل المجتمع اللبناني . ولا تصل الدراسة إلى أن التناقضات الطبقية أو الأزمة الإجتماعية كانت السبب الأساسي المباشر لحرب ١٩٧٥ لكننا نظن أنها تظهر إلى حد كافٍ ان هذه التناقضات وتلك الأزمة شكلت أرضية خصبة ساعدت دون شكّ العوامل الداخلية والخارجية الأخرى في تفجير الأوضاع في لبنان . بهذا المعنى نظن أن الدراسة تلقي أضواءً على الخلفية الإجتماعية للأحداث الحالية وتكسب بذلك شيئاً من الراهنية .

أخيراً نودّ التشديد على أن هذا المؤلف ليس سوى مدخل إلى دراسات علمية أكثر شمولاً وتركيزاً وتفصيلاً للمجتمع اللبناني ، وليس سوى مساهمة أولية في بناء مقاربة سوسيولوجية ميدانية نقدية لمجتمعاتنا العربية ، وليس سوى دعوة ملحّة إلى مزيد من الجهد الفردي والجماعي لفهم صيرورة مجتمعاتنا وإستشراف آفاق مستقبلها لعلنا نساهم بذلك في شحذ وعيها لذاتها وفي تعزيز قدرتها على صنع تاريخها .

بيروت ـ تشرين الأول ـ اكتوبر ، ١٩٨١ سليم نصر

تصـــدير

ان عنف الصدامات التي تجري في لبنان ، منذ عدة أشهر ، جعله موضع اهتمام وعناية . فقد عاشت أسطورة الانسجام اللبناني ودام ذاك النوع من معجزة الوفاق بين أشخاص بهذا القدر من الاختلاف . حتى وان كان الكثيرون هناك يخفّفون من خطورة المعارك ، حالما تصمت الأسلحة ، عن طريق وصفها بحياء « كأحداث » ، فانه لا يمكن ، من قريب أو بعيد ، انكار التعارضات الجذرية . لكن ، ما هي هذه التناقضات ؟ وهل ينبغي التوقف عند مظهرها الطائفي ؟ لم يوضع هذا الكتاب للاجابة على هذا السؤال . فهو لا يقتصر على تدوين للأحداث ، بل سيساعد بقوة ، كما أعتقد ، على فهم لبنان الحالي وتمزقاته .

ان « الكليشيهات » والخطب المخدِّرة بشأن هذا البلد قد حلّت زمناً طويلاً محلّ التحليل السوسيولوجي الصارم والثاقب . وثمة عناصر كثيرة ـ ليس أقلها ذاك الامتياز الدستوري الشهير ـ أعاقت حتى المعرفة الديمغرافية الأولية لهذا البلد .

لقد كان كلود دوبار وسليم نصر طموحَين منذ الانطلاق ببحثهما عام ١٩٧٣ : فدون أن يضيِّعا وقتهما في مسائل متوسطة الأهمية ، تصدّياً للمشكلة الرئيسية ، ألا وهي : كيف يمكن القيام بأفضل تحليل للعلاقات الاجتماعية في لبنان وبخاصة لبروز الطبقات الاجتماعية ؟ ويثبت هذا المؤلَّف أنهما كانا على صواب .

إذا كانا قد تمكّنا من التوجه نحو الأساس ، فذاك لأن علم الاجتماع ليس لعبة بالنسبة اليهما . إنهما يحملانه على محمل الجدّ ،.مثلما يحملان الحياة الاجتماعية نفسها في بلديهما على محمل الجدّ وينخرطان فيها . باستمرار ، تساعدهما النظرية الماركسية في عملية التفسير دون أن يكونا ، كما سنرى ، أسيري تصورات جامدة. لقد أرادا ، فوق ذلك (وهذا خيار شبه نادر) أن يكونا « مقروئين من أكبر عدد » . وأظن أن مؤلَّفهما سيُقرأ بالفعل كثيراً .

لا يعتقد دوبار ونصر أن الملاحظة الآنية تكفي لمعرفة شعب ما . من هنا كان عرضهما النقدي للدراسات التاريخية الأوثق صلة بالموضوع . ولإجلاء بنية لبنان الاجتماعية ، لا يمكننا بخاصة تجاهل سوابقه كمنطقة طرفية للرأسمالية الغربية .

وهكذا ، فان تقلبات تربية دود القز في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين ، المعروضة ضمن كثير من الحكايات الأخرى المشوِّقة في القسم الأول من هذا الكتاب ، تكشف عن مظهر واضح لهذه التبعية . ان تربية دود القز ، الممارسة عائلياً مثل معظم الأعمال الزراعية ، قد موّنت زمناً طويلاً الصناعة الحرفية الاقليمية . لكن ، ابتداء من ١٨٥٠ ، انهارت هذه الصناعة تدريجياً أمام منافسة صناعة ليون الرأسمالية . وبدأ صغار المزارعين اللبنانيين يصبحون المقاولين الفرعيين البعيدين لكبار صنّاع الحرير الفرنسيين . لقد اتخذ هذا العمل حجماً مذهلاً ، إذ كان أكثر من نصف السكان (سكان لبنان الصغير) يعيشون في نهاية القرن من تربية الشرانق أو أحياناً من الغزل . وكان صناعيو ليون ، باعتبارهم زبائن حصريين ـ أو بالأحرى أرباب عمل في النهاية ـ يقدّمون البزور لكي تكون مطابقة لحاجاتهم ويشترطون نوعية معينة من البضاعة ويحدّدون الأسعار ويقومون في ليون بتحويل المنتج الى سلعة جاهزة . وبفضل هذا النظام الذي لم يكن محصوراً بلبنان ، لكنه احتلّ أهمية نسبية ضخمة في بقعة الأرض الصغيرة هذه ، لم يكن صناعيّو ليون يتحمّلون أية نفقة تجهيز ولا يواجهون أي مطلب أجري . غير أن منسوجات أخرى اكتسحت الحرير الطبيعي في العشرينات والثلاثينات : فقد توقف طلب الشرانق فجأة ، ولم يعد أمام العمال اللبنانيين الطرفيين ، المعوزين ، أي ملاذ على الاطلاق . . .

وكان هناك ، في القرن التاسع عشر ، مظهر آخر من مظاهر التبعية الاقتصادية ، هو استيراد المنتجات الجاهزة . باكراً ، أصبح الشرق الأوسط بالفعل سوقاً للصناعة الغربية ، ونمت بيروت أولاً كمرفأ وكمنطلق لخط برّي وحديدي نحو المدن العربية الكبرى . وهكذا ، فان الكثير من المؤسسات التجارية الكبرى قد بلغ عمراً يناهز المئة سنة . صحيح أنه نشاط لم يطل سوى فئة محدودة جداً من السكان خصوصاً انه كان يمارس عائلياً ، تماماً مثل الزراعة انما بطريقة مختلفة . لكن ينبغي أن نرى فيه جانباً مهماً ومستمراً لخضوع لبنان الاقتصادي لأوروبا .

يمكننا أن نذكر العديد من التحليلات التاريخية ـ الاقتصادية الأخرى لهذا الكتاب ، كتلك التي تتعلق مثلاً بملكية الأرض أو بتلزيم الضرائب . لكن ، لا ينحصر كل شيء بمعالجة الماضي في هذه الدراسات الأولية : فكان لا بد من نظرة اجمالية عن النشاط الاقتصادي المعاصر للمجتمع اللبناني . وتضمنتْ هذه النظرة أعمالاً غير منشورة ، كالدراسة الممتازة عن المؤسسات الصناعية في ضواحي بيروت ، كما استعانت أيضاً بمعطيات مقتبسة ، دون إهمال أي مصدر صالح للمعلومات . والكل يحمل سمة المؤلِّفَين : البصيرة والحزم .

واشتملت الخطوة الثانية ، تلك التي تقدِّم متن المؤلَّف ، على مقابلات مع عيِّنة منهجية مكوَّنة من ١٥٠ شخصاً عاملاً : انه تحقيق أجراه ، بدون امكانات مالية وفي مهلة قياسية ، المؤلِّفان بالذات ومحققون آخرون متطوعون ، معظمهم من الطلاب ، وذلك بفضل ارادة قوية للنجاح . ولا تتناول بنية المقابلات مواقف أو آراء ، بل السيرة الفردية والعائلية ، المركَّزة على النشاطات المهنية . ان التصدي لمسألة بنية الطبقات ، وهي مسألة أساسية ، من خلال السِيَر الذاتية يعني اختيار نهج أخّاذ بقدر ما هو صعب . وفي هذا الصدد ، ربما يُفهم لبنان أفضل من بلدان أخرى ، لأن الإنتماءات (وأحياناً التناقضات) تُعلن فيه وتُعاش بقوة . لكنه ينبغي أيضاً أن نتجاوز الظاهر كثيراً ، عن طريق مجموعة من الفرضيات ، للوصول الى التكتلات الاجتماعية الحقيقية ، وهي تكتلات غير ثابتة ، انما متّصلة بمسارات وتضامنات حيث الماضي بمثل أهمية الحاضر .

وقد يكون تفسير السير الاجتماعية ، بحق ، الجانب الأكثر ابتكاراً وتشويقاً من هذا الكتاب . اننا نشعر بأن كل شخص خضع للتحقيق أثار مشكلة بحد ذاتها ، وأن الحلّ الأكثر سهولة لم يُعتمد قط . فالتعليقات ، التي لا تستبعد غالباً التعاطف الظاهر نحو الملتقى به ، رجلاً كان أم امرأة ، تشكل إعادة كتابة للسير الحياتية ، التي أمست مفهومة بفضل مفهمةٍ عملية (Conceptualisation opératoire) شاملة : كما في الاستعانات الامبيريقية المفهومة على أفضل نحو ، فان « الحالة » هنا هي بآن معاً مصدر واختبار وتوضيح للمفاهيم وللنظرية . لقد تمَّ تجاوز أقوال الشخص المحقَّق معه انما دون تحريفها . وهل يقتضي أن أضيف ، علماً بأن هذا ليس سوى مظهر ثانوي ، بأنني معجبة بالوصلات المتناوبة التي تنقل القارىء من حالة الى اخرى ؟ فهي تبيّن أن شيئاً لم يترك للصدفة ، في اختيار الحالات المستشهد بها وتعاقبها .

أن نسأل اليوم لبنانيين عن النشاط الاقتصادي لأهلهم وأجدادهم ، يعني استعادة الجوانب الفردية لمرحلة من التقلبات الشديدة : فقد تمَّ الانتقال ، في خمسين سنة ، من حضارة ريفية حيث كان معظم الحياة الاجتماعية يجري في القرى ، الى تركّز مديني كثيف بنوع خاص . وفي الوقت نفسه ، تمّ الانتقال من حالة اقتصادية كانت الأجارة فيها هي الاستثناء ، الى قوىً عاملة تبيع ، في اكثريتها الكبرى ، طاقة عملها . كذلك ، شهدت الأجيال الثلاثة ، واقعياً ، ظروفاً معيشية مختلفة كلياً .

مع ذلك ، وفي الأوضاع الجديدة ، لا تزال المخلّفات كثيرة : هناك عدد معيّن من الاجراء مهتمون فضلاً عن ذلك (مباشرة أو بواسطة الأب أو الحمو أو الأخ . . .) بتجارة صغيرة جداً أو باستثمار صغير جداً ، ذي دخل ضئيل ، لكن وجوده يخفّف الشعور بتحوّل حياتي . وبخاصة ، كم من مرةٍ نسمع في بيروت وفي بقية المدن الكبرى ، من يقول بلهجة طبيعية للغاية « ضيعتي » أو بالأحرى « ضيعتنا » ؟ والحال أن الضيعة ومنطقة المنشأ الصغيرة

لا تعنيان فقط الروابط العائلية ، بل كل انواع الروابط الأخرى . واكثرها شيوعاً هي بلا ريب علاقة الاستزلام : « انها علاقة متبادلة ومتفاوتة تماماً في آن معاً » ، حسب تعبير المؤلفين اللذين نجحا في التذكير بأشكال فرض الضرائب الخاصة بالامبراطورية العثمانية عهد كلّية وجودها . في المقابلات التي سنطّلع عليها ، ليست هذه الاشارة نادرة : فما يفسّر تمكّن عائلة محرومة ومقتلعة الجذور من التخلص من وضعها هو « اننا من ضيعة السيد فلان نفسها » . فالحامي دبّر للبعض عملاً معيناً وللبعض الآخر مسكناً أو أيضاً تعليماً مقبولاً وغير مكلف للأولاد . هنا أيضاً ، تقولب هذه الاستعانة بتبعية غير اقتصادية تماماً وضع الأجير المديني ، ويمكن أن تدفع للاعتقاد بنوع من الاستمرارية مع حقبة من تبادل الخدمات المعمّمة .

إذاً ، لا تزال ايديولوجية « البورجوازية التقليدية الصغيرة » منتشرة بكثرة ، ليس فقط لدى صغار الملاّكين والحرفيين والتجار ، بل لدى عدد وافر من الاجراء المتوسطين ، وبخاصة اجراء القطاع الثالث ، الذين كان والدهم مقاولاً صغيراً . قد يكونوا من طوائف مختلفة ، لكنهم غالباً ما يكونوا منغلقين فيها نسبياً . ويبقى مثالهم المهني المؤسسة العائلية الصغيرة ، المتمتّعة (بصورة وهمية اليوم) بالاستقلالية . ومع انهم يعون تقهقرهم الاجتماعي ، فانهم يرفضون الانتماء الى تنظيم مهني أو نقابي . فالتبعية تجاه رب العمل أو حتى تجاه مسؤول نقابي تبدو لهم غير محتملة ، بينما يجدونها طبيعية تجاه حاميهم . أخيراً ، انهم ينقلون الى الصعيد السياسي ذهنية الأزلام : فهم يحدّدون السلطة في لبنان بمصطلحات الطّبقات المغلقة .

بمحاذاة هذه الطبقة المتوسطة ، انما بعيداً جداً عنها من الناحية الاقتصادية ، نجد طبقة بروليتارية رثة ، على جانب من الأهمية ، ينبغي أن يضاف اليها عدد معين من « أشباه البروليتاريين » ، الذين يقومون بنشاط منتظم نسبياً ، انما لقاء أجر زهيد وفي أوضاع من التبعية المباشرة حيال رب العمل (سائقون ، حراس الخ . . .) . وبعدم وجود أي استقلال كان ، فان ايديولوجيتهم هي ضعيفة الانبناء . غير انه يجمع بينهم أفق يومي ، يقطعه أحياناً ، لا المشاريع المستقبلية ، بل الحلم بنجاح الأولاد الذي تكون وسائله غير متوفرة . كثيرون يشعرون بأنهم ضائعون الى حد انهم لا يستطيعون التعبير عن أي موقف سياسي ـ اجتماعي ، بينما يكوّن آخرون صورة مشوّهة وساذجة عن علاقة الاستزلام ، كما لو كان الأغنياء والفقراء متكاملين وظيفياً .

وبمقدار ما تتطور الأجارة الصناعية الحقة ، بمقدار ما تظهر وتتبنى نظرة للأمور مغايرة تماماً . نجد عناصر هذه النظرة لدى معظم العمال المحقّق معهم ، خصوصاً إذا كانوا أجراء من الجيل الثاني ، أو أيضاً إذا كانوا متحدّرين من صغار مؤاكري (métayers) أطراف لبنان . لا يتخطى أمل هؤلاء العمال حالة الاجارة ، وهم يستندون الى العمالة الجزئية التي تسود لبنان ويعون ، بدرجات متفاوتة ، انهم مستغَلّون . ليس نشاطهم النقابي كبيراً دوماً ، لكنهم يؤكدون فائدته . ونجد لدى اكثرهم تقدماً نزعة للنظر الى المجتمع على انه ثنائي التفرع .

على أي حال ، الكل تقريباً يشدّد على تمييز مبني على الوضع الاقتصادي . ليسوا غير مكترثين بالانتماء الطائفي ، لكنهم يميلون الى جعله شأناً خاصاً ، ولا يجعلون منه غالباً مصدراً رئيسياً للانقسام . ان التحليل الواضح للعلاقات الاجتماعية ، الذي يقدّمه احد العمال الشباب المحقَّق معهم ، وهو مناضل شيوعي ، ليس بالطبع أمراً مألوفاً ، لكنه معروض هنا كنموذج ، وربما كصورة مسبقة ، لما سيكون عليه عمال الغد اللبنانيون .

يبقى المالكون ، أي البورجوازية . فالمؤلّفان لم يتحدثا عنها باسهاب لأن الكتابة بشأنها غزيرة أصلاً . لكنهما أشارا الى اختلافاتها الداخلية : في أكثر الأحيان ، يفسِّر هذه الاختلافات تنوُع مصادر التراكم القديمة أو الحديثة . فالبورجوازية التقليدية (التجارة الدولية ، صناعة النسيج) هي أكثر رسوخاً وثقة بنفسها من البورجوازية الصغيرة . وهي تملك أيضاً امكانات اكثر للغاية وتسهم اكثر بكثير في سلب فائض القيمة . لكنها ، كالبورجوازية الصغيرة ، تفهم المؤسسة كعائلة وتتعلق بشهرة الاسم . ومع تقديرها للثقافة الشرقية ، بحنينها الى الماضي ، فهي تطمح الى بناء علاقات طيبة مع الغرب . انها لا ترفض الطائفية ، لكنها تظهر مترفّعة عن صراع حقيقي وتنسب « التعصب » للشعب . فلديها أتباعها وهي تحميهم . . .

ان كبار رجال أعمال الفروع الحديثة (بخاصة المصارف والعقارات) ينظرون الى الأمور نظرة مختلفة ، إذ تغلب عندهم ما سمّاها المؤلفان « الايديولوجية التحديثية التكنوقراطية » . فرديّتهم هي أكثر توكيداً بكثير ، وهم يعتبرون الحياة كتحدٍّ . إنهم ينظّمون المستقبل ، يتعاطون أعمالاً كثيرة ، وغالباً بشغف . ويبدو المجتمع بالنسبة اليهم كحقل توازن بين شركاء اجتماعيين . انهم يتمنون إقامة علاقات وثيقة أكثر فأكثر مع الغرب ، حيث أن الولايات المتحدة هي مرجعهم المفضّل ، وحتى أكثر من فرنسا .

لكنه لا يوجد صراع بين هاتين الشريحتين من البورجوازية : فاتحادهما ممكن دائماً ، ازاء مصالح مشتركة .

وهكذا ، انتقل دوبار ونصر من مسألةِ طبقاتٍ اقتصاديةٍ بحتة ، مطروحة كمنطلق في بداية القسم الثالث ، الى بنية أغنى بكثير ، كتلك التي يسمح القسم الرابع بتكوينها ، مستعيدة العلاقات الاقتصادية المباشرة ، انما مشتملة على المسارات بين الأجيال والمفاهيم الايديولوجية . ولا تختفي « الطائفية » من التفسير ، لكنها مدرجة في علاقات سياسية ـ اجتماعية موضّحة بدقة .

هوذا ما لفتني في هذا الكتاب . ويبدو لي أن مؤلّفيه قد نجحا ، حسب تعبير ماركس الذي راق لهما الاستشهاد به ، في معالجة لبنان « كجملة غنية من التحديدات والعلاقات

المتعددة » . بعد بحثهما ، لم يُقل كل شيء عن الطّبقات الاجتماعية في لبنان ، خصوصاً وان المجتمع اللبناني نفسه هو في غمرة التقلب ، لكن الطريق قد شُقَّت أمام أعمال أخرى كثيرة . على أي حال ، انني واثقة من أنه لقراءة هذا الكتاب واستيعابه ، سوف يبذل كثيرون من الحماسة بمقدار ما بذل كلود دوبار وسليم نصر لتأليفه .

فيفيان إيزامبير - جاماتي
أيلول ، سبتمبر ، ١٩٧٦

مقــدّمــة

ان هذا الكتاب معدّ قبل كل شيء لتحليل ميكانيات التحول الاجتماعي في لبنان . فخلال خمسة عشر عاماً ، أي من ١٩٥٨ ـ وهي سنة وقعت فيها أزمة سياسية حادة وشهدت إنزالاً اميركياً في خلدة قرب بيروت ـ الى ١٩٧٣ ، حيث أوقعت المجابهات بين الجيش والفلسطينيين ضحايا عديدة ، تغيّر لبنان جذرياً من الناحيتين الأقتصادية والاجتماعية : نزوح ريفي كبير ، إذ انخفضت نسبة القوى العاملة الزراعية من ٤٠٪ الى أقل من ٢٠٪ ؛ تضخم شديد لبيروت وضواحيها حيث زاد عدد السكان أكثر من ثلاثة أضعاف ؛ زيادة سريعة في عدد الأجراء الذي يشكل اليوم الأكثرية الواسعة وسط العاملين ؛ توسع مفرط للقطاع الثالث المتجه بقوة نحو الخارج ، والشديد التأثر تالياً بالأوضاع الأقليمية والدولية (أزمة بنك انترا عام ١٩٦٦ ، اعادة شراء الكثير من المصارف اللبنانية بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣) ؛ أخيراً، بروز المقاومة الفلسطينية ، بكل نتائجها الاجتماعية والسياسية والعسكرية ، والتي كشفت الحرب الأهلية لعام ١٩٧٥ دورها المبلور للتناقضات اللبنانية .

مع ذلك ، وبالرغم من هذه التغيرات العديدة والعميقة ، يبدو أن البنى التقليدية اللبنانية لا تزال حيّة وهي تكرّر ذاتها : طائفية مبنية على توازن هش للسلطات بين الطوائف ، علاقات استزلام بين زعماء تقليديين وجماعات محلية في القرى والأحياء ، انصهار عائلي قوي حول رب الأسرة يرمز الى سلطة السلالة وهيبتها . وإذا انتقلنا من احياء بيروت الغنية الى قرى لبنان الجنوبي أو البقاع ، التي يفصل بينها مع ذلك أقل من ٦٠ كيلومتراً ، يتكوّن لدينا انطباع بالاغتراب والتناقض المطلقين ، كما لو كنا قد غادرنا عالماً مفرط الحداثة وكوسموبوليتياً لكي نجد أنفسنا وسط وحدات متجانسة وتقليدية للغاية .

في الواقع ، أن مسألية الحديث والتقليدي هذه التي تطبع أغلبية الدراسات الاجتماعية الانكلو ـ سكسونية حول المنطقة تخفي التحول المزدوج المميَّز الذي يصيب قسمين من لبنان

الحالي : ففي مقابل لبنان الوسطي (بيروت وجبل لبنان) المؤلَّف بأكثريته من طبقات اجتماعية جديدة ، ابتداء من البورجوازية الكبيرة التجارية أو الصناعية وحتى اجراء المصانع الحديثة ، نجد لبنان الطرفي (أطراف بيروت انما أيضاً أطراف لبنان : لبنان الشمالي ، البقاع ، لبنان الجنوبي) ، المكوَّن بصورة شبه حصرية من البروليتاريا الرثّة وصغار التجار والحرفيين والفلاحين الفقراء . ان هاتين المجموعتين ، اللتين هما ثمرة تاريخين مختلفين سوف نحلّل جوانبهما الاجتماعية والاقتصادية (القسم الأول ، الفصل الثاني) ، لا تقفان في صف واحد ولا تتجهان كما يبدو في الاتجاه نفسه : فبينما يتوجَّه لبنان الوسطي بكثرة نحو المحور الغربي للتبادلات الاقتصادية والثقافية ، يتجه لبنان الطرفي تقليدياً نحو الداخل العربي . وليس هذا الاستقطاب المزدوج أهون المشكلات التي يواجهها لبنان اليوم .

ان هذا المؤلَّف هو حصيلة تفكير جماعي وحوار بناء . تفكير جماعي لمثقفين عرب وفرنسيين من أجل تخطي أحكامهم المسبقة المتبادلة ومحاولة إعداد ادوات استقصاء ، متحررة اقصى ما يمكن من الايديولوجيات السائدة وضرورية لفهم هذه التحولات . وحوار بناء بين لبناني منخرط في الواقع الاقتصادي والسياسي لبلده ، وفرنسي عمل في لبنان ، من ١٩٧١ الى ١٩٧٣ ، ومشغف بهذا البلد ، الصغير بحجمه لا بأهميته الستراتيجية لمستقبل هذه المنطقة من العالم . فالشعور بالعطاء المتبادل لم يكن يوماً بمثل هذه القوة لدى كل من المؤلِّفَين .

مشكلات منهجية

اننا لا نهوى علم الاجتماع الباطني ونأمل أن يتمكَّن اكبر عدد ممكن من الافادة من هذا المؤلَّف وقراءته . وهذا ما وجَّهنا في اختيار طريقة العرض : أن نسيِّر القارىء معنا دون أن ننفِّره قبل الأوان بمفاهيم معقَّدة . لهذا السبب ، لن تأتي المفاهيم المجرَّدة الأكثر عمومية إلّا في النصف الثاني من المؤلَّف وفي الخلاصة ؛ انها دعوة لتطبيق هذه المفاهيم عن كثب على الوقائع اللبنانية و- لِمَ لا - على وقائع اخرى .

سوف ننطلق من أكثر جوانب الواقع اللبناني عرضة للجدل ، انما أيضاً من اكثرها جلاءً ، أي : ما كتبه المؤرخون عن لبنان التقليدي أو بالأحرى ما يسمح ، في المؤلفات الأكثر علمية ، بمتابعة تكوّن الفئات الاجتماعية وتطورها . ولا يطمح هذا الجرد النقدي الى الشمولية ولا الى الخروج بشميلة (Synthèse) اكاديمية : جلّ ما ينشد هو أن يشكل مقدِّمة للتحليل الاجتماعي الذي سيليه . كما سيفيد هذا الجرد أيضاً في توضيح بعض المعطيات النوعية المجمَّعة بواسطة التحقيق المنفَّذ ، خلال النصف الأول من عام ١٩٧٣ ، بفضل المساهمة النشيطة لأساتذة وطلاب مدرسة الآداب العليا في بيروت [١] .

ويعرض القسم الثاني جانباً آخر من الواقع اللبناني هو : المعطيات الاقتصادية والاحصائية منذ ١٩٤٥ حتى ١٩٧٠ ، تاريخ صدور دراسة « القوى العاملة في لبنان »[٢] .

انها ، نوعاً ما ، العناصر الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ، وضمانة الموضوعية ووسيلة للذهاب الى أبعد من ذلك ، خصوصاً في اعداد فئات تحليل أكثر ملاءمة . وسوف يشكل تكوين لوحة مؤقتة للطبقات الاجتماعية في لبنان حصيلة هذه الجميعة (synthèse) الاقتصادية ونقطة انطلاق القسم التالي .

يشكل القسم الثالث هذا صلب المؤلَّف : فهو يتضمن النتائج النوعية للتحقيق المنفَّذ عام ١٩٧٣ على عيّنة من العائلات (ع = ١٥٢) ، لم تكن ممثِّلة تماماً بسبب الاستحالة المادية والمالية لاجراء استقصاء عشوائي[٣] . اننا لا نملك احترام الدقة الاحصائية المؤمَّنة في القسم السابق . لكننا نعتقد مع ذلك أن عيّنتنا هي ، بما فيه الكفاية ، عيّنة نموذجية عن كل العلاقات الاجتماعية الاساسية في لبنان وليس فقط عن العلاقات الطبقية . قد يكذّبنا النقد ، غير اننا نكون على الأقل قد ساهمنا في تنشيط الأبحاث ، شبه المعدومة حول هذا الموضوع في لبنان .

ان استمارة المقابلة (المعروضة في الملحق رقم ٤) قد اضطرتنا لبذل جهد تكييفي كبير . فبالرغم من تكييف الاستمارة مع كل فئة مهنية خاصة[٤] ، غير انها لم تتلاءم أحياناً مع بعض الحالات (الفلاحون ، المؤاكرون ، العمال الزراعيون) . والمشكلة الضمنية هي ، في الواقع ، مشكلة علاقة طبقات العالم الثالث الشعبية بأدوات الإستقصاء الاجتماعي المألوفة . فمن الواضح الآن ، بالنسبة الينا ، أن استمارة استبيان الرأي مليئة بالمدلولات الثقافية الغربية عن المجتمع الريفي والبروليتاريا الرثّة للاحياء الطرفية ، وغالباً عن البروليتاريا الريفية المنشأ . لهذا السبب آثرنا اخيراً تقنية المقابلات شبه الموجَّهة ، المركَّزة أولاً على السيرة الاجتماعية للعائلة . ان المرونة التي يتيحها هذا الاجراء تدفع المتحدث غالباً الى التعبير عن نفسه في اتجاهات غير متوقعة . ونعتقد أن هذه الوسيلة متوافقة تماماً مع مجتمعات في طور التحول السريع كمجتمعات الشرق الأوسط (راجع القسم الرابع ، الفصل الأول) .

على الفور ، ينبغي بحث ثلاثة اعتراضات منهجية في ما يتعلق بصحة تحقيق منفَّذ بواسطة المقابلات في لبنان . الاعتراض الأول يتعلق بالشك في صدق أجوبة الأشخاص المستجوبين ، خصوصاً عندما تخص هذه الأجوبة المشكلات المالية أو المهنية . ونحن نعتقد أن هذا الاعتراض يسقط حالما ينشأ جو من الثقة بين المحقِّق والمستجوَب : فلبنان ليس في وضع استعماري ، ولا تسود فيه بخاصة ممارسة الاستجواب البوليسي ، أقله عندما جرى تنفيذ التحقيق . لقد تعرَّضنا ، بلا ريب ، لحالات من الرفض ، خصوصاً من جانب الفئة الأكثر غنىً والأعلى مقاماً . وثمة اسئلة تفاداها تماماً افراد البورجوازية الكبيرة (الإرث ، استخدام المداخيل) ، بينما لم تُفهم على الدوام اسئلة اخرى (العلاقة بين لبنان والغرب والبلدان العربية) . لكن هذه المعاينات لا تكفي لإلغاء الأجوبة ـ الطويلة والواضحة غالباً ـ المعطاة من المستجوبين . وعندما بدت لنا هذه الأجوبة مريبة ـ بسبب ظروف أشار اليها

المحقق أو تناقضات كلية مع عناصر أخرى من الحديث ـ عمدنا الى استبعادها عن المعالجة الاحصائية . ان المقابلات الاثنتي عشرة المنشورة بكاملها في القسم الثالث تكفي ، برأينا ، لإثبات ثقة الأشخاص المستجوبين .

هناك اعتراض ثانٍ يتعلق بأنواع العلاقة التي أمكن أن تقوم بين المحقّقين والمستجوبين ، وبتحريف الأجوبة العائدة الى رغبة بعض الفئات الاجتماعية في لبنان بالتظاهر بأنهم أكثر تعلّماً وتغرّباً مما هم عليه . صحيح أن ٨٠٪ من المحققين كانوا مسيحيين ومتحدّرين من أوساط ميسورة ، وغالباً بيروتية ، غير أننا أردنا أن نحقق الاتصال الأفضل ، اجتماعياً ، بين المحققين والمستجوبين : أولاً ، بتركنا للمحققين حرية اختيار الطبقة الاجتماعية المطلوب استجوابها (وهنا يؤثّر التقارب الاجتماعي الى أقصى حد ، وكذلك بعض الدوافع السياسية ـ الايديولوجية) ثم ، بأن جذبنا نحو الفئات الأكثر بعداً عن البورجوازية المارونية ، الممثّلة بقوة بين المحقّقين ، طلاباً أجراء مرتبطين بهذه الطبقات الاجتماعية : مساعِدة اجتماعية أو معلم أمّيين للبروليتاريا والبروليتاريا الرثّة ، مدير مدرسة ابتدائية في لبنان الجنوبي لفلاحي هذه المنطقة ، ومناضلون سياسيون لمزارعي عكار الخ . . . وهكذا ، جرى الاتصال بسهولة ، حتى وإن ألحق ذلك احياناً ضرراً باستخدام استمارة المقابلة . مع ذلك ، ينبغي الإقرار بأن بعض المقابلات كانت نوعياً متعذرة الاستعمال كلياً ، بسبب فارق اجتماعي كبير للغاية ، كذاك الذي يفصل بين فتاة من بورجوازية الجبل المارونية الصغيرة وخادم مطعم فلافل في البسطة (حي بيروتي ذو أكثرية اسلامية) . في هذه الحال ، شكّلت الأسئلة المغلقة وحدها ، موضوع معالجة جزئية .

أما الاعتراض الثالث فهو عدم تمثيلية العيّنة بسبب الطريقة المستخدمة : الاستقصاء بواسطة الكوتا المحدّدة مسبقاً انطلاقاً من دراسة القوى العاملة في لبنان .

بما أنه كان على كل محقق أن يستجوب شخصاً (رب الأسرة بمعنى ذاك « الذي يجني الدخل الأكبر ») يقوم بمهنة معينة وينتمي الى فئة عمرية معينة ويسكن في موقع جغرافي معين (بلدة ، حي من بيروت) ، فقد كان من الصعب عليه أن لا يختار سوى القريبين منه . ان الفوارق الاحصائية بين عيّنتنا وعيّنة دراسة القوى العاملة قلما هي معبِّرة ، باستثناء ما يخص فئة البورجوازية الكبيرة حيث يشكل طلاب التعليم العالي ، في المتوسط ، نسبة اكبر بوضوح من تلك التي أشارت اليها دراسة القوى العاملة في لبنان (راجع الملحق رقم ٥) . وبالنظر الى الهدف المقصود الذي عرضناه الآن ، فان عيّنتنا تبدو متوافقة مع غرضها .

ان القسم الأخير من هذا المؤلَّف يشكل جميعة للنتائج الكمية المحصول عليها ، ومحاولة لاقتراح مسأليات وطرائق تحليل مكيَّفة مع مجتمعات على طراز المجتمع اللبناني . أولاً ، في ما يتعلق بالحركية الاجتماعية ، فان مجموع المعطيات التاريخية والسيَرية والاحصائية التي نملكها قد دفعنا الى بناء مفهوم المسار الطبقي والى إبراز الوسائل الكفيلة بتطبيقه . وهكذا ، نأمل أن نساهم في

ادخال بعض التجديد على الدراسات التقليدية للحركية في مجتمعات العالم الثالث . ثم أن تحليل العلاقات بين الشروط المادية للمعيشة ، المدركة انطلاقاً من قيمة المداخيل ومصادرها كما من الموازنات العائلية ، وبين منظومات المواقف والتصرفات الاجتماعية ـ الاقتصادية (نماذج الاستهلاك ، الديون ، الادخار . . .) قد وجُّهه الحرص ، بآن معاً ، على تلافي الموضوعانية القدرية التي تتصور الأوضاع المادية كمعطيات و « كوقائع اجتماعية » يتعذّر تجاوزها ، وعلى تلافي الذاتانية الثقافية التي تعتبر شروط المعيشة كنتيجة صرف لنماذج السلوك المميِّزة « لثقافة » أو « لفكر » بلدي . وقد حاولنا تركيز تفكيرنا على الجدلية القائمة بين الشروط المادية الماضية والحاضرة (الوضع الطبقي) والعلاقة مع هذه الشروط داخل منظومة من الممارسات (الموقع الطبقي) . أخيراً ، ان توضيح أهم البنى الايديولوجية المستخدمة في الأحاديث قد سمح بتبيان فعاليتها في انتاج ذهنيات اجتماعية ملموسة ، فعُالة سياسياً ، ومرتبطة جدلياً بالأوضاع والمواقع الطبقية السابقة . وتستند مستويات التحليل الثلاثة هذه ، بآن معاً ، الى معطيات المقابلات وإلى الجداول الاحصائية المعروضة في هذا القسم .

تبريرات علمية .

يمكن ابداء اعتراض ـ جوهري ـ أخير على مشروعنا هذا . بالفعل ، يرى البعض أن لا علاقة لعلم الاجتماع بلبنان ، الذي يختلف بسمات كثيرة عن البلدان (فرنسا ، المانيا ، بريطانيا العظمى ، الولايات المتحدة . . .) التي نشأ فيها هذا العلم . وقد يقول آخرون ، بصورة اكثر جذرية ، ان علم الاجتماع لا يمكن أن يفيدهم بشيء عن مجتمع يعيشون فيه ويعتقدون انهم يعرفونه « من الداخل » او أنهم طالما زاروه وراقبوه « من الخارج » . ونحن نجيبهم ببساطة اننا نهوى الفهم وان فهم الحقائق اللبنانية ، كفهم كل حقيقة اجتماعية اخرى ، لا يكون فورياً ومباشراً ، سواء بالنسبة للمراقب البسيط أم للفاعل الاجتماعي الملتزم(٥) . فتاريخ العلوم الاجتماعية وقراءة المؤلفات المخصَّصة لهذه المنطقة من العالم يكفيان كثيراً لتأكيد ذلك .

لنتفحص عن كثب الحجة الأولى : لا يمكننا تطبيق الطرائق الاجتماعية إلّا على المجتمعات التي قدَّمت « نموذجاً » للعلوم الاجتماعية ، والتي تهيمن فيها الصناعة والانتاج . أما فيما يخص المجتمعات الأخرى ، فان المفاهيم الاجتماعية لا تنطبق عليها ، لأن هذه المجتمعات لن تكون متكيِّفة مع بنىً عقلية لا يستطيع الاقتصاد تحديدها ، إذ أنه اقتصاد غير « متطور » . وهكذا ، يعصى العالم الثالث على كل تفسير علمي ، أو يتطلب اللجوء الى تفسيرات « خاصة » ، يلعب مفهوم الثقافة الدور الرئيسي بالنسبة اليها . فهل العلم هو المقصود بعد ؟ يمكن أن نشك بذلك ما دامت جوهرية « الروح البلدية » بعيدة عن مبادىء التفسير العلمي البسيطة انما الثابتة . فالمفهوم ليس فكرة لأنه لا يمكننا أن ندخل فيه أي شيء كان . انه يرسخ في التجربة القابلة للمراقبة والقياس ـ الاحصائيات بالنسبة الى العلوم

الاجتماعية ـ لا في الانطباع الذاتي والاحساس . جميع اللبنانيات جميلات ، والجمال هو جزء من الطراز العرقي اللبناني مثل التجارة وطريقة التغذية : اننا عند نقائض المنهج السوسيولوجي[٦] .

بعيداً عن أن ينحصر في المجتمعات الغربية ، المصنَّعة والعقلانية ، لا يمكن لعلم الاجتماع (الذي يشمل الاثنولوجيا والاقتصاد ، وبخاصة البعد التاريخي) إلّا وأن يغتني حين يدرج في مجاله التطبيقي مجتمعات العالم الثالث ، التي هي وحدات اجتماعية واقتصادية وسياسية كغيرها ، حتى وان لم تترابط فيها مختلف حيّزات التشكيلات الاجتماعية بالطريقة نفسها التي تترابط فيها داخل المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية المتطورة[٣] . فالتساؤ ل الذي ينبغي طرحه هو حول المنهج الواجب اعتماده وبخاصة حول المفاهيم الواجب استعمالها لمقاربة مجتمعات العالم الثالث بصورة علمية .

لنقل بوضوح أن هدفنا ، من هذه الناحية ، محصور في التحليل التاريخي والامبيريقي لبروز الطبقات الاجتماعية[٨] .

المقصود ، بالنسبة الينا ، هو قبل كل شيء محاولة لانتاج مقولات تسمح بتحليلات علمية واقعية. ففي عرضه « للطريقة السليمة »[٩]، يحدِّد ماركس الواقع بوضوح «كجميعة لتحديدات متعددة » بينما هو يظهر عفوياً وكأنه « المنطلق الحقيقي للنظرة المباشرة وللتصور.» هذا يعني انه لا ينبغي الخلط بين واقعين . فالواقع المجازي هو المنطلق الضروري للبحث العلمي : انه مجموعة صور لا يمكن أن تنحصر في تصورات الفعاليات الاجتماعية نفسها (مبدأ الخارجانية ، القاعدة الذهبية للطريقة) لكن العالم الاجتماعي لا يستطيع تجاهلها تحت طائلة الوقوع في الموضوعانية التي تتوقف ، على طريقة دورخايم ، عند « الوقائع الاجتماعية » المعتبرة كأشياء ، محتقرة التصرفات المعبِّرة والمواقف والممارسات والايديولوجيات التي هي جزء متمِّم للاجتماعي . فالواقع ، الذي هو حصيلة التحليل العلمي ، يسمّيه ماركس « الواقع المتأمَّل » الذي يعرِّفه « كاعادة انتاج للواقع بواسطة الفكر » ، أي بواسطة النظرية ـ العلمية ـ الواقعية ، التي هي مجموعة مفاهيم « تسمح بامتلاك الواقع »[٩] . انه امتلاك نظري أولاً لكنه أيضاً عملي ، مما يفسِّر كون فكرة علم الاجتماع معاصرة زمنياً لفكرة الاشتراكية ، أي لفكرة التجاوز التاريخي للرأسمالية ، الذي يشكل المادة الأولية للتفكير الاجتماعي[١٠] .

لكن الانتقال من واقع الى آخر لا يتم بسهولة . فبين الواقعين ، تمتدّ مسيرة العلوم الاجتماعية التي يشكل علما الاقتصاد والاجتماع ، بلا ريب ، فرعين رئيسيين منها ، انما محاطين بوجهات نظر اخرى يترابطان معها ، ويتمركزان ويتنقلان حسب الظروف ، مما يتطلب أيضاً منهجاً تاريخياً متعمّداً . أما الأساس ، في نص ماركس ، فلا نهتدي اليه هنا : انه موجود في السطور الأولى التي نجيز لأنفسنا نقلها بكاملها :

« عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي ، نبدأ بدراسة سكانه ، وانقسام هؤلاء السكان الى طبقات ، وتوزعهم في المدن والريف وعلى الساحل ، كما ندرس مختلف فروع الانتاج ، والاستيراد والتصدير ، والانتاج والاستهلاك السنويين ، وأسعار البضائع الخ . . . يبدو أن الطريقة السليمة هي أن نبدأ بالواقع والملموس ، اللذين يشكلان الشرط الأول الفعلي . إذاً ، في الاقتصاد السياسي مثلاً ، السكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الانتاجي برمته . مع ذلك ، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب ، نلاحظ انها خطأ كبير . فالسكان هم فكرة مجرَّدة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكوّنون منها . وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز اليها ، مثل العمل المأجور والرأسمال الخ . وهذه العناصر تفترض التبادل وتقسيم العمل والأسعار الخ . فلا أهمية للرأسمال ، مثلاً ، بدون العمل المأجور ، والقيمة ، والمال والسعر الخ . بناء عليه ، إذا بدأنا بالسكان ، تتكوّن لدينا صورة فوضوية عن كل معيّن ، ونتوصل ، بتحديد أدق ، أي بالتحليل ، الى مفاهيم بسيطة أكثر فأكثر . فمن الواقع المجازي ننتقل الى تجريدات متزايدة الدقة ، حتى نصل الى أكثر التحديدات بساطة . انطلاقاً من هنا ، يقتضي اجتياز الطريق ذاته بالاتجاه المعاكس حتى نصل أخيراً ، ومجدداً ، الى السكان . لكن السكان لا يكونون ، هذه المرة ، الصورة الفوضوية لكل معيّن ، بل جملة غنية من التحديدات والعلاقات المتعددة . الطريقة الأولى هي التي اتبعها تاريخياً الاقتصاد السياسي عند نشأته . فاقتصاديو القرن السابع عشر ، مثلاً ، كانوا يبدأون دائماً بكل حيّ : السكان ، الأمة ، الدولة ، عدة دول . لكنهم كانوا ينتهون دائماً ، بواسطة التحليل ، الى استنتاج بعض العلاقات العامة المجرَّدة والحاسمة ، مثل تقسيم العمل والمال والقيمة الخ . وما أن أصبحت هذه العوامل المنفردة محدَّدة ومجرَّدة نوعاً ما حتى بدأت الأنظمة الاقتصادية ، التي تنطلق من المفاهيم البسيطة كالعمل وتقسيم العمل والحاجة وقيمة المبادلة حتى تصل الى الدولة والتبادلات بين الأمم والسوق العالمية . وهذه الطريقة الأخيرة هي بوضوح الطريقة العلمية الصحيحة » .

وحده المرور بالتجريد الاستقرائي القائم على اعداد « مقولات » (مفاهيم علمية) انطلاقاً من « مفاهيم بسيطة » (العمل ، تقسيم العمل ، المراتب . . .) « للارتقاء » الى المفاهيم الأكثر تعقداً (الاستثمار ، الدولة ، السوق العالمية ، الطبقات الاجتماعية . . .) يسمح بأن نبرز منهجياً الواقع المتأمل ، أي ذاك « الواقع المُعاد انتاجه بواسطة الفكر » ، الذي هو مصدر تأثير العقلاني على الاجتماعي .

وتختصر مسيرة هذا الكتاب كلها بهذا الانتقال من الواقع المجازي إلى المفاهيم المجرَّدة (الامبريالية ، الطبقات الاجتماعية ، الطوائف ، القطاع المتجانس ، المسارات الطبقية ، البنية الايديولوجية . . .) الذي أتيح لنا بواسطة المراكمة المدروسة لموادّ معبِّرة . لهذا السبب ، لا يمكن توقع « وصف اجتماعي للبنان » ، هذا الوصف الذي يتطلب انتاج واقع متأمل كي لا يكون ايديولوجياً بحتاً . بالعكس ، لقد كان همّنا الدائم إقامة جدلية جلودة

(بمعنى الحوار : التبادل العقلاني) بين الحقائق الامبيريقية المدركة من الخارج أو المعاشة من الداخل وبين المعطيات التاريخية المستمدة مما هو أكثر علمية في العلوم الاجتماعية المعاصرة ، والذي يلتقي مع مشروع « المادية التاريخية » الماركسي . وربما يكون هذا التنقل المستمر قد سمح لنا ـ وهذه أمنيتنا ـ ليس فقط باغناء بعض المقولات التحليلية ، انما أيضاً بتوضيح أفضل لبعض عناصر الديناميكية التاريخية اللبنانية .

القسم الأول

أصول التشكيلة الاجتماعية اللبنانية

(١٧٠٠ - ١٩٤٥)

العلاقات الاجتماعية والتشكيلة الاجتماعية

سوف نحدد لبنان مؤقتاً كتشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية يرجع تاريخ تكوّنها القانوني الحديث الى عام ١٩٢٠ . والتشكيلة الاجتماعية هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيِّز جغرافي معين ، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محدَّدة . بالنسبة الينا ، تشكل العلاقات الاجتماعية الهدف الرئيسي للسوسيولوجيا العلمية : ونحن نعتقد ، فعلاً ، أن كل حدث اجتماعي ، ككل حدث تاريخي ، يستنهض علاقات بين فئات اجتماعية (طوائف ، فئات ، طبقات ، أمم . . .) تشغل مراكز مختلفة في أنظمة اجتماعية واقتصادية (تشكيلات اجتماعية أو اجتماعية ـ اقتصادية) أو في أحد العناصر المكوّنة لهذه الأنظمة (الدولة ، الكنيسة ، المنطقة ، العائلة . . .) . وفي مجمل العلاقات الاجتماعية ، تحتل علاقات الانتاج مكانة خاصة ، وقد أسهمت الماركسية ، بطريقة حاسمة ، في تمييزها عن بقية العلاقات التي ترتبط بها دوماً وفي إثبات طابعها الحاسم في الحيِّز الأخير بسبب وظيفتها المادية في « انتاج الحياة الانسانية واعادة انتاجها »[1] . ان هذه المسألية تنطبق على التشكيلات الاجتماعية التي بلغ فيها نمط الانتاج الرأسمالي مرحلته الأكثر تقدماً كما تنطبق على تلك التي لا يزال نمط الانتاج الرأسمالي فيها محاطاً جزئياً بأشكال اجتماعية ما قبل رأسمالية .

لبنان هو تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية رأسمالية طرفية ، لا تزال مشتملة على علاقات انتاج اجتماعية وعلى علاقات عدم انتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية[3] . أوَلا يوصف عادة بأنه « مجتمع طائفي » شبه تقليدي ؟ أولا يقال عادة بأن الزعماء السياسيين التقليديين يشكلون فيه طبقة مغلقة من الاقطاعيين السياسيين ، قليلة الارتباط بالصناعة أو بالقطاع المصرفي ؟ أوَلا نلاحظ الأهمية القصوى للانتماء العائلي والعشيري في تحديد هوية اللبنانيين الاجتماعية ؟ إذاً ، كان لا بد من أن نأخذ بالاعتبار هذه العلاقات الاجتماعية « التقليدية » لتحليل دورها

في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية لفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ولتحليل تاريخ عملها منذ قرن ونصف ، أي قبل التوغل الرأسمالي في لبنان وخلاله . في الواقع ، ستكون احدى المسائل الرئيسية لهذا القسم معرفة الأثر الذي خلّفه هذا التوغل الرأسمالي على تلك العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . وهنا ، تبدو الطريقة التاريخية والجدلية المختارة ضرورية بوجه خاص .

المراتب والطبقات الاجتماعية قبل ١٩٢٠

سوف يهتم الفصلان الأولان بفهم أنظمة المواقع الاجتماعية وركائزها الاقتصادية ، وبخاصة الزراعية ، في كل الامبراطورية العثمانية أولاً ، ثم في المجال اللبناني ، كما سيهتمان بفهم تحولات تلك الأنظمة منذ بداية القرن السابع عشر حتى عام ١٩٢٠ . ولن نتحدث عن طبقات اجتماعية بل عن مراتب اجتماعية للتدليل على هذه المراكز ، إما داخل النظام البيروقراطي ـ العسكري الذي تشكله الامبراطورية العثمانية ، وإما داخل الأنظمة العائلية والريفية المكوِّنة للقرى والمناطق التي تعنينا . فلا يمكن القاء تسمية الطبقات على مختلف الفئات الاجتماعية ، وان كانت متداخلة تداخلاً وثيقاً في أشكال الملكية وحيازة الأراضي ، إلاّ باعطاء مفهوم الطبقة معنىً واسعاً الى حد يفقد معه كل خاصة تاريخية وكل قيمة عملية (راجع القسم الثالث ، ص ١٢٧) . لذلك ، عدنا الى العبارة التقليدية لدى المؤرخين ، وهي المرتبة الاجتماعية ، خصوصاً وانها تتوافق ، بآن معاً ، مع واقع قانوني ـ اداري ومع قاعدة اقتصادية وسياسية .

ان مساحة الأراضي المراقبة أو المزروعة تختلط ، فعلاً ، بالانتماء الاتني والطائفي ، بغية منح الجماعات العائلية أو الاقليمية وضعاً يحدِّد حقوقهم وواجباتهم لجهة الضريبة والتجنيد والامتيازات الاقتصادية أو السياسية . وكان التوغل الرأسمالي وحده هو الذي أحدث ، في هذا العالم المتراتب بدقة ، أولى التغيرات البنيوية الاجتماعية ، المجسِّدة سلفاً للعلاقات الاجتماعية الحالية ، غير المتحررة كلياً من أشكالها التقليدية .

علاقتان اجتماعيتان ما قبل رأسماليتان

لقد تأكدت هذه المخلّفات بواسطة الكثير من المعطيات المجمَّعة من خلال التحقيق الذي أجريناه . فصلات القرابة وعلاقات الاستزلام التي تربط بعض العائلات بالزعماء السياسيين أو الطائفيين تحتل ، في الواقع ، مكاناً واسعاً في المقابلات المعقودة . وقد ارتأينا أن نعرض ، في هذا القسم الأول ، بعض الأمثلة عن طريقة العمل الحالية لهذه العلاقات الاجتماعية المدروسة تاريخياً في الفصلين الأولين .

تكوّن البورجوازية

ان السياقات التي بواسطتها دمَّر التوغل الرأسمالي في المنطقة ـ جزئياً على الأقل ـ الركائز

الاقتصادية للعلاقات الاجتماعية السابقة ، تشكل موضوع الفصل الأخير من هذا القسم . فقد أدّت هذه السياقات ، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ، الى تكوّن طبقة بورجوازية وهيمنتها . ومن الضروري تحليل الخصائص الاجتماعية لهذه البورجوازية وطرائق التراكم العائدة اليها من أجل فهم تطور بقية الطبقات الاجتماعية . فهذه البورجوازية ، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرأسمال الغربي ، هي التي ستلعب منذ الآن الدور الرئيسي داخل التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في لبنان .

الفصل الأول

التشكيلة الاجتماعية العثمانية

من ١٥١٦ الى ١٩١٨ ، وطيلة أكثر من أربعة قرون ، كانت الأراضي التي تشكل اليوم ، ومنذ ١٩٢٠ ،لبنان وبلدان الشرق الأدنى العربي، واقعة تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية . إذاً ، كانت مناطق لبنان الحالي مندمجة ، بأشكال ودرجات مختلفة ، في التشكيلة الاجتماعية العثمانية ، وتابعة ، حسب الفترات وبناءً على التغيرات الادارية ، لمقاطعات (إيالات ثم ولايات) دمشق وطرابلس وصيدا وعكا (راجع الخريطة في الملحق رقم ٢) . وللإحاطة بطبيعة العلاقات الاجتماعية وتطورها خلال هذه الحقبة ، يقتضي أولاً إبراز التمفصل النوعي والمتغيّر تاريخياً لأنماط الانتاج والتبادل المكوِّنة للتشكيلة الاجتماعية العثمانية . ولما كان التحليل الاجتماعي ـ التاريخي لهذه التشكيلة غير مكتمل بعد ، والدراسات التاريخية أو النظرية نادرة ، فانه لا يسعنا ، في هذا القسم الأول ، إلاّ أن نعرض بعض العناصر والأفكار المبنية على المساهمات الأسلم والأفيد .

ثمة ملاحظة ضرورية أولى ، مردَّدة غالباً ، هي أن الامبراطورية العثمانية قلما غيَّرت في البدء بنى ومؤسسات الأراضي الواسعة التي احتلتها ، مقلِّدة بذلك الممارسات السياسية لكثير من الدول الآسيوية الأخرى . ففي معظم أجزائها ، أبقت الدولة العثمانية على علاقات الانتاج الزراعية والمراتب الاجتماعية والسلطات المحلية والمؤسسات الدينية في الوضع الذي كانت عليه عند نهاية القرون الوسطى . واكتفت الدولة الجديدة بتبديل الرؤوس وباقرار شرعية البنى الاجتماعية ـ السياسية القائمة ، مستخدمة إياها كوسائل لكي تقتطع أو تسحب ، على شكل ضريبة أو خراج ، قسماً كبيراً غالباً من الفائض المنتج على يد الفلاحين والحرفيين أو المتراكم على يد التجار .

قسم السلاطين الشرق الأدنى العربي الى مجموعة من المقاطعات ، يحكمها موظفون كبار (الباشاوات) معيّنون لفترة محدَّدة ، ويعتمدون على قوى مسلَّحة (الانكشارية) محشودة في

العواصم الاقليمية . وعينّ السلاطين في المناطق الستراتيجية عسكرياً ، فئة من الفرسان المستوطنين ، هم الثماريون الذين كانوا يتلقون هبة حكومية (ثمار) مقابل ان يجبوا للسلطان الضريبة من هذه الأراضي وان يخدموا عند الحاجة في صفوف الفرسان السباهيين(٤) . وعزّز السلاطين هيئات الحرفيين المدينيين وراقبوها من خلال المشايخ ، الذين كانوا أولياء حقيقيين وحكاماً ومنظمّين وجباة ضرائب ، مسؤولين تجاه الباب العالي عن حسن سير أصنافهم(٥) وانضباطها الاجتماعي .

كذلك ، راقبت الدولة العثمانية المرافىء وأهم محاور التجارة البرية البعيدة المدى ، بواسطة ادارة الجمارك وشبكة المكوس التابعتين للحكام . أخيراً ، أعادت تنظيم الجهاز القضائي ـ الديني وأشرفت عليه بالاعتماد على العائلات المدينية العريقة من المتعلمين المسلمين ، ابتداء من المدن الثانوية وحتى عواصم المقاطعات ؛ وكانت مراتب هذا الجهاز القضائي ـ الديني ممتدة من القضاة حتى شيخ الاسلام ، الذي هو أعلى سلطة في الشؤون الدينية والقضائية للامبراطورية ، ومقرّه في العاصمة اسطنبول .

وهناك ملاحظة أساسية ثانية ، تصح أيضاً بالنسبة الى كثير من الدول الآسيوية آنذاك ، وهي تتعلق بالطريقة التي يترابط وفقها ، داخل الامبراطورية ، هذا التكتل العرقي ـ الديني الفعلي الذي كان يمتدّ ، في القرن السادس عشر ، من هنغاريا الى اليمن ومن القرم الى الجزائر . نظرياً ، كانت التميزات الاجتماعية والسياسية بين الامتيازات والقيود ، وبين السلطة والخضوع ، وبين الاعتبار والاذلال ، توزّع « الطوائف » التي تتكون منها الامبراطورية وفقاً لهرم حقيقي يحتلّ قمته الاتراك ، الذين يشكلون العمود الفقري للأمة الاسلامية السنية (جماعة المؤمنين) ورأس حربتها ، وتليهم الطوائف الاسلامية غير التركية (العرب ، الاكراد ، الألبانيون . . .) التي تليها أيضاً الاثنيات غير الاسلامية وغير التركية ابتداء من الطوائف الرئيسية (اليونان والأرمن) وحتى أكثرها هامشية (السلاف المسيحيون ، العرب المسيحيون . . .) . والكل يعمل على شكل مجتمع تراتبي ، إذ تأخذ كل فئة المكان الذي يفرضه عليها البعد العرقي والديني الذي يفصلها عن الفئة المهيمنة .

البنى الاقتصادية والمراتب الاجتماعية

في الواقع ، ان القاعدة الفلاحية الواسعة لجميع الفئات العرقية ـ الدينية ظلّت خاضعة اجمالاً لنظام الاستغلال نفسه ، الذي يجمع بين الضغط الضريبي وأشكال الريع المباشر ، عملاً أو عيناً ، التي تفرضها طريقة الانتاج السائدة . في القمة ، التقت السمات التي تعطي التشكيلة الاجتماعية العثمانية طابعها الآسيوي بمعنى نمط الانتاج الآسيوي المحدَّد من قبل ماركس ، لا سيما في كتابه « أسس نقد الاقتصاد السياسي »(٦) . . . أولاً ، حق السلطان الأساسي بالملكية السامية (حق الرقبة) ، وهي التعبير الرمزي عن ملكية جماعة المؤمنين

(الأمة) لكل الأراضي المحتلة . وكان هذا الحق يبرّر ايديولوجياً ، بآن معاً ، جباية الضريبة ومنح « المغانم » لمختلف الفئات المنتفعة . ثم ، المكانة المهمة التي كانت تحتلها البيروقراطية المركزية والجيش المحترف ، باعتبارهما في آن معاً كمنظّمين ومنسّقين للمجال الاجتماعي - السياسي ، وكتجسيد أساسي للضغط غير الاقتصادي الممارس على القاعدة الفلاحية والهيئات المهنية الحرفية . أخيراً ، من خلال الدور الذي كانت تؤدّيه الضرائب في اقتطاع الفائض ، وهي ضرائب كانت تتحدَّد قيمتها في كل فترة على ضوء ميزان القوى بين الجماعة المهيمنة (الدولة العثمانية) والجماعات الخاضعة ، المنتجة للفائض أو المراكمة له .

بالنظر الى السمات السابقة ، شبّه عدة مؤرخين التشكيلة الاجتماعية العثمانية بالنموذج الذي وضعه ماركس عن نمط الانتاج الآسيوي . وهكذا ، دون استخدام العبارة ، عرض شريف ماردين بعض الخصائص « الآسيوية » للتشكيلة العثمانية(٧) :

- ان تقييد الدولة لنمو الرأسمال التجاري ، بحمايتها جمعيات الحرفيين من ممارسات التجار الاحتكارية ، وكذلك بمعارضتها انشاء المجالس البلدية في المدن ، قد عطّل قيام أوليغارشيات من كبار التجار .

- ان التطبيق المنتظم للمصادرة سمح دورياً بتصفية التراكم النقدي الذي حقّقه بيروقراطيو الامبراطورية العثمانية ، مع ان كثيرين حاولوا استثمار مداخيلهم في الزراعة أو التجارة . لقد تمّ ، مراراً ، تقصير مدة الوظائف الحكومية ، الأمر الذي نجم عنه ، ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، زيادة استنزاف الفلاحين والحرفيين والتجار من قبل « المستفيدين » المستعجلين . كما أن تعميم ممارسة الالتزام (طرح جباية الضرائب بالمزاد) قد زاد أيضاً في تحويل فائض الدوائر الانتاجية ، ولم يُفِدْ إلا لإطالة عمر جهاز دولة آخذ في الاهتراء مدةً تفوق قرناً من الزمن .

- كانت السياسة المركانتيلية للدولة العثمانية تهدف الى تعزيز مركز الامبراطورية الخاص في السوق العالمية اكثر مما تهدف الى تنمية التجارة الخارجية . لقد كان للسياسة التجارية ، القائمة على فرض رسم قدره ١٢٪ على الصادرات و ٣٪ على الواردات ، غاية مالية بصورة أساسية : كانت تعاقب بشدة التجار المحليين ، مع تسهيلها دخول السلع الكمالية الاجنبية ، وهكذا كانت تسمح ، ثانوياً ، باعادة توفير الاستهلاك المظهري والتفاخري للطبقة الحاكمة .

أخيراً ، ان الدور الرئيسي الذي لعبته البيروقراطية العسكرية ومراقبتها الضريبية لمصادر فائض الانتاج ومقاومتها المستمرة لامكانيات حدوث تراكم خاص مستقر ، قابل للتحول إلى رأسمال تجاري أو زراعي ، تشكل أبرز السمات « الآسيوية » للتشكيلة الاجتماعية العثمانية ، التي قال عنها انجلز عام ١٨٩٠ : « بالواقع ، ان الهيمنة التركية ، ككل هيمنة شرقية ، لا تتوافق مع مجتمع رأسمالي ؛ ففائض القيمة المكتسب ليس في مأمن من الباشاوات

الجشعين ؛ وهي تفتقر الى الشرط الأساسي الأول للملكية البورجوازية : سلامة شخص التاجر وملكيته »[٨] .

وعلى ضوء المعطيات الاجتماعية ـ التاريخية المتاحة ، يرى مؤلفون آخرون انه ينبغي التخفيف كثيراً من الطابع « الآسيوي » للتشكيلة الاجتماعية العثمانية . بتحليل الدولة العثمانية في القرن الخامس عشر ، أي في شكلها الأولي ، قبل الاستيلاء على القسطنطينية واحتلال أراضٍ واسعة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، تمكّن ديفيسيوغلو[٩] (S. Divicioglu) من أن يصوغ بصورة شبه رياضية « معادلات » نمطِ انتاجٍ عثماني حقيقي ، مماثلة تماماً للنّموذج الماركسي عن نمط الانتاج الآسيوي . لكن ، ابتداء من ١٥١٥ وحتى ١٩١٤ ، لم يعد هذا التصوير المبسّط ثابتاً .

ذاك انه ابتداء من القرن السادس عشر ، وفي امبراطورية متزايدة الاتساع ، لم تعد التشكيلة الاجتماعية العثمانية تمثّل البنية الثنائية التي تقابل بين محورين متميّزين وعالمين ثقافيين ونوعين من النشاطات : الطبقة العليا الدولتية العسكرية والبيروقراطية ، من جهة ، وعموم الجماعات الفلاحية المستقلة نسبياً ، من جهة اخرى . آنذاك ، تحوّلت التشكيلة الاجتماعية العثمانية بالأحرى الى مجموعة متراتبة من الجماعات والفئات . الجماعات القبلية والعشيرية والرعوية والشجرية والجبلية ، من جهة ، وفئات التجار والحرفيين والعسكريين وكبار الموظفين ، من جهة اخرى . ومالت هذه الجماعات والفئات الى التخصص ، في المدن كما في الأرياف ، والى اقامة علاقات منتظمة تقريباً .

في الأرياف ، توطّدت علاقات التبادل ودامت بين المناطق والجماعات . وهكذا قامت مثلاً العلاقات التي تربط الجبل اللبناني ، منتج الزيت والحرير ، بسهول البقاع وسورية ، منتجة الزروع ، وبالقبائل الكردية والتركمانية المموِّنة بالماشية . أحياناً ، كانت تنشأ علاقات قوى وهيمنة بين جماعة واخرى وليس فقط بين الجهاز الحكومي المركزي والجماعات الطرفية ، كما في « نموذج » نمط الانتاج الآسيوي . فوق ذلك ، وبخاصة في المناطق الجبلية ، كانت جماعات محلية تحكم نفسها بنفسها معتمدة على مراتب اجتماعية ـ عائلية عريقة ، وتتخلّص هكذا الى حدّ بعيد من ضغوط الهيمنة العثمانية .

والتنظيم المديني مبني أيضاً على « الجماعات » . فالجماعة التركية والجماعات التابعة كالأكراد والتركمان والشراكسة . . . وكذلك الجماعات غير الاسلامية كالمسيحيين واليهود والأرمن . . . وأخيراً ، الجماعة العربية الاسلامية بهيئاتها الحرفية والتجارية ، وبوجهائها ومتعلميها ، كلها تشكل في الشرق الأدنى فسيفساء مدينية حقيقية تتطور بداخلها تبادلات تجارية .

لكن هذه التشكيلة الطوائفية هي أيضاً مجتمع مراتب : الطبقة التركية هي المرتبة

الأولى ، وتدرجها هو تدرج أمجاد ومناصب وامتيازات . انها تشكل ، في الأرض العربية ، بيروقراطية عسكرية متمتعة ، بالنسبة للآخرين ، بامتيازات قانونية ، لكنها متراتبة بقوة انطلاقاً من الجنود العاديين الذين هم أيضاً مزارعون أو حانوتيون عموماً ، وحتى الضباط وكبار الموظّفين الذين هم غالباً ، في الوقت نفسه ، ملاكون كبار . يساهم الجيش في عزّ هذه المرتبة ويعيش من تفوقها ويستفيد من امتيازاتها المالية وبالتالي من الاستغلال الضريبي الممارس على المراتب الأخرى . بالواقع ، يمكننا أن نحلّل على النحو ذاته « سلالات » أهل العلم ، أي تلك الأجيال المتعاقبة من العلماء والقضاة المسلمين الذين يحاولون باستمرار توطيد وابقاء احتكارهم لذاك الرأسمال الرمزي الذي تشكله ، حسب تعبير ماكس ويبر (Max Weber) ، « خيرات الخلاص » ، ولذاك الرأسمال الفعلي الذي تشكله أموال الأوقاف ؛ وهذا بصرف النظر عن المراتب الاكليروسية المسيحية التي أضفت عليها السلطة العثمانية نفسها الطابع المؤسسي من خلال وظائفها الزمنية في ادارة ممتلكات الطائفة .

في هذه التشكيلة الاجتماعية التي دامت حتى عام ١٩١٤ ، تشتّتت فعلياً سلطة الدولة المعتبرة نظرياً مطلقة و « استبدادية » . فقد تجزّأت الى سلطات تابعة ومتنافسة ، واندمجت في كيانات اجتماعية معقدة ومتراتبة ، محاولة تركيز صمودها على توازنات هذه الكيانات وتواتراتها وخصوماتها . لهذا السبب ، كان غي دوكوا (Guy Dhoquois)[١٠] محقاً جزئياً ، وهو يوضح فرضية ديفيسيوغلو ، استناداً الى تشتت السلطة هذا وإلى حالات الضعف الناجمة عنه ، في وصفه هذه التشكيلة العثمانية بأنها « شبه آسيوية آخذة في الانحلال » .

بالفعل، ليست الخصائص« الآسيوية »للتشكيلة العثمانية متفسِّخة وحسب، بل انها أيضاً ابتداء من القرن السابع عشر في أزمة دائمة . في الواقع ، أدّت صعوبات السلطة المركزية وانحلاها الى انطلاقات اقليمية ذات طابع إقطاعي هدَّدت دورياً وحدة هذا التكتل العرقي - الديني . وتجلّت هذه الأزمة المزمنة في عدة ظاهرات نابذة ، كان أشهرها :[١]

- آخر هجرة قبلية كبرى ، أي هجرة قبائل شمَّر وعنزة التي انتقلت في القرن الثامن عشر من وسط الجزيرة العربية الى الصحراء السورية - العراقية ، وتعدّياتها المستمرة على طرق القوافل وطرق المواصلات العثمانية . لقد جرَّت هذه الهجرة ، المصحوبة « بالغزوات » الى تراجع المناطق الزراعية الحضرية ، من جهة ، وإلى هيمنة اتحادات قبلية قوية على مناطق زراعية واسعة (مثل المنتفق في جنوب العراق) .

- محاولات زعماء القبائل المتكررة لانشاء حكم شبه مستقل ، بالإقامة عموماً في قواعد جبلية صعبة البلوغ ، وبالانتشار على طول السهول الخصبة حتى المرافىء الستراتيجية . وكانت أبرز أربع محاولات في هذا المجال : محاولة الشيخ ضاهر العمر ، البدوي الأصل في شمال فلسطين وحول مرفأ عكا ، ومحاولة امراء جبل لبنان الشهابيين باتجاه السهل الساحلي والبقاع ، ومحاولة عائلة حمدان الدرزية باتجاه الجولان وهضبة حوران . وأخيراً ، محاولة عائلة

بابان الأميرية الكردية في شمال العراق .

ـ محاولات تكوين سلطات مستقلة ووراثية من جانب حكام المقاطعات في آسيا الصغرى والبلقان والشرق الأدنى ، حيث اعتمدت أُسر كبار الوجهاء المحليين ، كآل العظم في دمشق ، أو الزعماء المماليك كالجزار في صيدا ، على ميليشيات محلية أو فرق من المرتزقة .

هكذا إذاً ، شهد القرن الثامن عشر بكامله ومطلع القرن التاسع عشر محاولات متكررة لتكوين « اقطاعيات » ، وولادة سلطات محلية واقليمية ، وتراجعاً واضحاً جداً للمركزية الحكومية العثمانية . وكان لا بدّ من انتظار العقود الأولى من القرن التاسع عشر حتى نرى قيام الجهاز الحكومي العثماني بمجهود مركِّز ومحدِّث في محاولة لمجابهة الاختراق الاقتصادي والسياسي من قبل الدول الاوروبية : ستكون هذه المحاولة فاشلة ، طالما أن القاعدة الاجتماعية للسلطة العثمانية ومراتبها العرقية ـ الدينية وجيشها المحترف هي ، منذ قرنين ، في انحلال كامل . ولن تستطيع الامبراطورية العثمانية ، المحرومة من دعائمها التقليدية ، الاعتماد على بورجوازية غير موجودة لمّا تزل ولادتها متعذرة في غياب حدّ أدنى من الحريات التجارية ، كما رأينا . حينئذٍ ، ستعرف السلطنة الاحتضار البطيء ، والاستعمار الجزئي وانفصال المقاطعات البلقانية والتمزق النهائي عام ١٩٢٠ .

من الناحية السوسيولوجية ، يلاحظ تفكك التشكيلة الاجتماعية العثمانية أيضاً من خلال التغيرات التي أصابت المجتمعات القروية في القرن التاسع عشر. بالواقع ، مهما كان ثبات الروابط القبلية والعشيرية والطائفية ، فان المجتمعات الريفية لم تعد ، في بداية القرن التاسع عشر ، قرىً بدائية . لقد بدأ الاتجاه نحو التملك الخاص للأراضي ، وبلغ نهايته في بعض المناطق . إلى جانب حق السلطان بالملكية السامية ، هناك بالفعل ملكية مقرونة بحرية التصرف سوف يعترف بهاالمشترعالعثماني باسم « التصرف » ، وينظّمها في اطار قانون ضريبي جديد للفلاحين[١٢] . بسبب حرية التصرف هذه ، أصبحت الملكية العائلية المشتركة ، تدريجياً ، الشكل الغالب للنشاط الزراعي . فكل عائلة مالكة تشكل نوعاً من المؤسسة المنغلقة على نفسها . لم يعد التملك العائلي مقتصراً على منتجات العمل بل طال الأرض نفسها . وقد أدّى ، بلا ريب ، الى تمييز اجتماعي داخل المجتمعات القروية بحسب مساحات الأراضي المملوكة ومستوى المعيشة الناجم عنها .

تقريباً ، يمكننا تمييز أربعة مستويات :

ـ العائلات الأكثر غنىً هي تلك التي يمكنها امتلاك فائض ما .

ـ الفلاحون المتوسطون يجهدون في العيش على أراض صغيرة دون الاضطرار للعمل في أراضي الغير .

ـ على صغار الملاكين ـ المؤاكرين ، الذين لا يملكون من الأراضي ما يكفيهم ، أن

يعقدوا اتفاقات مؤاكرة ، تختلف اشكالها المعقدة باختلاف المناطق .

- الفلاحون الفقراء محرومون من الأراضي ، وغالباً ما يضطرون لمغادرة قريتهم أو حتى منطقتهم ، من أجل العمل بالأجر في املاك كبيرة .

ان القوانين العقارية العثمانية وأولى محاولات مسح الأراضي سوف تقرّ شرعية هذا التمييز وتعزّزه ، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ، بتسهيل الامتلاك الخاص للأرض وتحويلها الى سلعة . وغالباً ما سيتمّ الغاء الأشكال الجماعية لتملّك الأراضي ، لصالح زعماء العائلات القروية الكبرى والرؤساء الروحيين وشيوخ القبائل وغيرهم من وجهاء السلطنة العثمانية وكبار موظفيها . حينئذ ، سوف تنتشر بسرعة فوق سهول الشرق الأدنى ملكية كبار الملاكين المتغيِّبين ، كما سيتسارع تحول الفلاحين التعاونيين الى مؤاكرين .

آثار أولى الاختراقات الرأسمالية

ينبغي أن نعود الآن الى طريقة اندماج التشكيلة الاجتماعية العثمانية في السوق العالمية ، المتكوّنة خلال القرون المدروسة ، وإلى انعكاساتها على التحولات السابقة الذكر. بالفعل ، منذ القرن السادس عشر ، حدث تحول تاريخي في المنطقة : بدأت التجارة المتوسطية بالزوال لتحلّ محلّها التبادلات الأطلسية ، التي أصبحت أهم محاور التجارة العالمية . ومن جراء ذلك ، فان الامبراطورية العثمانية ، المصابة في أعظم مواردها ، أعطت تدريجياً امتيازات للدول الأوروبية بغية الحفاظ على قسم من حركتها التجارية : انها « الامتيازات الأجنبية » ، أي مجموعة الحقوق الممنوحة من الدول العثمانية للتجار الأوروبيين : اعفاء من الضرائب ، محاكم قنصلية ، مناطق حرة . . . وبفضل هذه الامتيازات ، استقرت شركات المشرق ، الفرنسية والانكليزية ، وكذلك ممثلو دول اخرى ، في مرافىء الامبراطورية التي سُمِّيت « أساكل » المشرق أو متاجره (طرابلس ، بيروت ، صيدا . . .) . لكن ، بشكل معاكس لتسهيلات الاستيراد والتصدير البحرية ، برزت في وجه التجار الأجانب عقبات جسيمة في تنظيم التجارة الداخلية البرية : الاتصالات بالسكان ، طرق المواصلات ، الجمارك الداخلية ، العبور . . . ولتذليل هذه العقبات ، اضطر هؤلاء التجار لاستخدام وسطاء يونانيين ، وأرمن ، وعرب أرثوذكسيين ، وسريان . . . راغبين في الافادة من المنافع والاعفاءات نفسها التي يفيد منها الأوروبيون . وهكذا ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أصبحت الأقليات غير الاسلامية المتواجدة في المرافىء والمدن التجارية وسطاء التجارة الأوروبية ، وشاركت في جميع الصفقات التجارية . فتكوّنت بالتالي بورجوازية محلية حقيقية ، تابعة كلياً لكبار التجار الأوروبيين متبنِّية منافساتهم وخصوماتهم . ولما كانت هذه النواة البورجوازية ، المؤلفة أساساً من مسيحيين (يونان ، أرمن ، عرب ، سريان) ويهود ، لا تستطيع أن تنمو وتوظّف أموالها في الاطار السياسي للتشكيلة الاجتماعية العثمانية للأسباب

المحلّلة آنفاً ، فقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتجار الأوروبيين وأصبحت ، فعلاً ، أداة الاختراق الرأسمالي للشرق الأوسط .

أما الطبقة الحاكمة التقليدية ، التركية ـ الاسلامية ، فقد كانت مضطرة للعمل في حدود التنظيم الدقيق للامبراطورية العثمانية ورقابتها الصارمة للغاية على الصناعة الحرفية والتجارة الداخلية . وهكذا ، لجأت الى الوظائف الادارية ، ملتزمة تحصيل مختلف الرسوم والضرائب . لكن ، كلما تراخت مركزية الدولة في القرن الثامن عشر ، وكلما اتسع مجال المناورة أمام هذه الطبقة وزادت فرص اثرائها ، كلما كثرت ممارساتها الاستهلاكية التفاخرية والتبذيرية دون أن يتكون تراكم حقيقي داخلي المصدر .

لهذا السبب ، سجلت البورجوازيات المسيحية المحلية ، خلال هذه الحقبة ، تقدماً حاسماً . ففي القرن الثامن عشر ، مثلاً ، اغتنى كبار تجار حلب المسيحيين بمقدار كافٍ لبناء الشبكات التجارية الواسعة التي هيمنت على الاقتصاد الاقليمي طوال قرن من الزمن . وبانشاء بعض الفروع في الخارج ، كان هؤلاء التجار ممثلين مباشرة في ليفورن ، بايطاليا ، التي كانت آنذاك أحد أهم مراكز العبور بين اوروبا والشرق . كذلك ، فإن سوريين من الروم الكاثوليك ، كعائلة بحري الدمشقية ، قد تولّوا سنوات عديدة جباية رسوم الجمارك في مصر وكانوا من أكبر شركاء التجار الأوروبيين . كما لعب آل صباغ ، السوريون الروم الكاثوليك ايضاً ، دوراً مماثلاً في الجليل ومرفأي عكا وصيدا[١٣] .

إذاً ، حول الاحياء الخاصة بالاجانب في المدن التجارية الكبرى في الشرق الأدنى ، تكوّنت بورجوازية مشرقية ـ مسيحية بأغلبيتها ـ من السماسرة والمستخدمين والمترجمين والوسطاء الذين تعلموا تدريجياً فنون التجارة والمالية الدولية كما تعلّموا ، غالباً ، لغة مخدوميهم .

في مستهل القرن التاسع عشر ، عندما هجر الشرق كثيرٌ من التجار الأوروبيين بسبب الخطر السياسي والحروب او الاغراء الذي مارسته طريق رأس الرجاء الصالح ، كان المعاونون المشرقيون هم الذين حلّوا محلّهم في الغالب ، مستخدمين احياناً أسماء المؤسسات الأوروبية وشبكاتها التجارية نفسها .

الفصل الثاني

لبنان الوسطي ولبنان الطرفي
(١٧٠٠ - ١٩٢٠)

قانوناً ، أنشىء لبنان بحدوده الحالية ، في ٣١ آب ١٩٢٠ ، بناء على قرار من السلطة الفرنسية المنتدبة ، عقب الحرب العالمية الأولى وتقسيم الامبراطورية العثمانية . وكان الكيان السياسي الجديد حصيلة دمج متصرفية لبنان شبه المستقلة ، المنشأة عام ١٨٦٠ على أثر تدخل الدول الأوروبية الكبرى لدى السلطنة العثمانية ، بمناطق البقاع وجبل عامل وعكار وبيروت وصيدا وطرابلس ، التي كانت حتى ١٩١٨ أجزاء مباشرة من ولايتي دمشق وبيروت العثمانيتين (راجع الخريطة ، الملحق رقم ٢) .

كانت هاتان المنطقتان اللتان شكّل اندماجهما لبنان المعاصر تنطويان على كثير من التمايزات التي يقتضي تحليلها لكي نحسن فهم العلاقات الاجتماعية ، والتيارات الهجرية ، وتنظيم المجال الاقتصادي ، والتمييزات المناطقية وانواع البنى الزراعية ، وكثير من السمات الأخرى للبنان الحالي .

تكوّن لبنان وتركيبه

جبل لبنان هو أعلى السلاسل التي تحيط بالساحل المتوسطي السوري ـ الفلسطيني ، من طوروس الى سيناء . إنه عبارة عن قبة عميقة عريضة تمتد حوالي ٣٠ الى ٤٠ كيلومتراً من الشرق الى الغرب ، وتبلغ ١٦٠ كيلومتراً من الشمال الى الجنوب . يحدّها شمالاً النهر الكبير (نهر يفصل اليوم بين لبنان وسورية من الشمال) وجنوباً نهر الليطاني . وهذا الجبل ، المطلّ على ارتفاع يفوق ٣٠٠٠ متر والمقسّم بمضائق عميقة الى أجزاء عمودية على البحر ، ينتصب مباشرة فوق الساحل حيث لا توجد سوى سهول ساحلية ضيّقة (باستثناء سهل عكار خلف مدينة طرابلس) .

لقد امتدّ جبل لبنان ، في حدوده الادارية التي بلغها عند منتصف القرن التاسع عشر ،

على مساحة قدرها حوالي ٤٥٠٠ كلم٢ (منها حوالي ٣٢٠٠ كلم٢ للمناطق الخاضعة لحكم أمير جبل لبنان حتى الغاء الإمارة عام ١٨٤٠) . وعلى هذا الامتداد ، قُدِّرت المساحة الصالحة للزرع بحوالي ٨ آلاف هكتار ، أي بما يتراوح بين خُمس وربع المساحة الاجمالية[١٤] . يقع القسم الأساسي من الزراعات على علو متراوح بين ٩٠٠ و١٥٠٠ متر . وبفضل الموارد المائية الاستثنائية في هذا المناخ حيث المياه نادرة أصلاً ، أنشأ الكدّ القروي الشاق ، في غضون عدة قرون من التثميرات في العمل ، جلالاً عديدة حيث نمت الكرمة وأشجار الزيتون والتوت ، وهي أسس زراعة الأشجار التي تخصص فيها هذا الجبل .

منذ القرون الوسطى ، كان جبل لبنان ، المحوجز والصعب المنال ، ملجأ لعدد معين من الطوائف الاقلية في الشرق الأدنى ، وبخاصة للموارنة (مسيحيون شرقيون انضموا الى روما وشكلوا بطريركية منذ نهاية القرن السابع) والدروز (ملّة اسلامية منشقة عن الاسماعيليين) . غير انه كانت توجد ايضاً جماعات مسيحية اخرى ومسلمون شيعة (المتاولة ، أتباع علي ، صهر النبي محمد) . ولنُشر على الفور الى ان العلاقة بين السلسلة الجبلية والأقليات وشبه الاستقلال لا تشكل اطلاقاً خاصية أو ميزة فريدة لجبل لبنان : بالعكس ، نعثر على دور المناطق الجبلية هذا في عموم التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، من هونانيي الصين الى اكراد طوروس وأشوريبها ، ومن قبيليّي الجزائر الى ميووس فيتنام .

ابتداء من القرن السادس عشر ، ضُمَّ جبل لبنان وطوائفه ، كما رأينا ، الى الامبراطورية العثمانية . ومثل المماليك الذين سبقوهم ، لم يحاول العثمانيون أن يمارسوا مباشرةً سيطرتهم على جبل صعب البلوغ ، تسكنه جماعات متماسكة ومنظَّمة . فقد استخدمت الدولة العثمانية ، من خلال ولاتها الكائنين في دمشق وطرابلس أو صيدا ، التنظيم الاجتماعي الخاص بالجبل ومراتبه الاجتماعية ـ العائلية ، من أجل ابتزاز جزية أو ضريبة مقطوعة ، بما ان الضريبة هي ، كما رأينا أعلاه ، الشكل الاساسي لاقتطاع فائض الانتاج في هذه التشكيلة الاجتماعية .

إن توحيد جبل لبنان الاقليمي والاداري ، في عهد الامراء المعنيين فالشهابيين ، كان دوماً سياقاً تاريخياً مكرّراً وغير مستكمل ، خلافاً لما تردّده اليوم ميثولوجيا سياسية ـ تاريخية شائعة في لبنان . فبالافادة من تفويض السلطة والصلاحيات لجباية الضرائب ، استطاعت بعض العائلات الدرزية الوجيهة ، المدعومة فيما بعد من قبل بعض العائلات المارونية وجهاز الكنيسة المارونية ، ان تشكل تدريجياً نظاماً ادارياً ـ قانونياً سُمِّي « حكم الجبل » . ولم تكن الادارة العثمانية تراقب سكان الجبل إلا من خلال هذا التنظيم الاجتماعي والسياسي الذي قام في وسطهم ، حيث أصبحت الأسر الحاكمة الوسطاء الطبيعيين والمحتومين للسلطان العثماني ، يعزِّز هيمنتها التقليدية الامتياز المالي والاداري الممنوح لها في منطقة محدَّدة .

وبما ان المساحة الزراعية من الجبل اللبناني هي ، كما رأينا ، ضيِّقة وغير صالحة إلا لنوع

معين من الزراعة ، فقد كان انتاج الحبوب سيّء النوعية ، ولم يكن يؤمّن قوت السكان إلّا لأربعة أو خمسة أشهر من الاستهلاك سنوياً . إذاً ، لكي يوفر جبل لبنان غذاءه ، كان لا بدّ له من التبادل مع السهول والمناطق المجاورة ، ومن المشاركة بالتالي في السوق العثمانية . كان يبيع زيت زيتونه وحريره ليشتري حبوباً من البقاع والجليل (في فلسطين) وحوران (في جنوب سورية) أو خرافاً من مربيّ الماشية الرحّل ، الاكراد والتركمان وعرب العراق وسورية ، الذين كانوا يقضون قسماً من الصيف والربيع فوق الهضاب اللبنانية العالية ، مقابل ايجار معين . كان الحرير المغزول في جبل لبنان يفيد لتموين مصانع القماش في دمشق وحلب او القاهرة ، حتى ان تجاراً مراكشيين كانوا يأتون الى بيروت بحثاً عن حرير لبنان .

إذاً ، كانت الضغوط الاقتصادية واستغلال المنافسات بين الوجهاء هي الوسائل التي استخدمتها الدولة العثمانية للسيطرة على الجبل ولضمان جزيته . بينما كانت البيروقراطية العسكرية ـ الادارية العثمانية تسيطر بصورة أدق على سهول سورية ومدنها ومرافئها .

لكن ، ماذا كانت حال المناطق الملحَقة بجبل لبنان عام ١٩٢٠ ، وهي مناطق طرفية بالنسبة اليه ؟ سبق ان رأينا بأن هذه المناطق كانت مندمجة على نحو اكثر مباشرةً بكثير في البنية الادارية العثمانية . وكانت تضم في البدء الساحل بمرافئه الثلاثة ، بيروت وطرابلس وصيدا ، التي كانت خاضعة للمراقبة منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ، سيّما وانها كانت تتمتع بثلاث وظائف اساسية : وظيفة عسكرية دفاعية ضد غزوات محتملة من غرب لم تفارقه فكرة الحرب الصليبية ؛ ووظيفة ادارية خاصة بكثير من المدن الآسيوية حيث كانت تتركز شبكات مراقبة وابتزاز الارياف والجبال المجاورة ؛ وأخيراً ، وظيفة جمركية ، إذ كانت هذه المرافىء الثلاثة تشكل جزءاً من أساكل المشرق حيث يتم الاتصال بين السوق المتوسطية والسوق العثمانية وحيث تقيم جاليات التجار الأوروبيين ، المحميين في اطار الامتيازات . كان سكان الساحل يتألفون أساساً من بحارة وحرفيين وتجار ، منتمين الى الطائفتين الاكثريتين في الامبراطوريات التي هيمنت بالتعاقب على الشرق الأدنى بين القرنين العاشر والتاسع عشر . لقد كانوا ، في الواقع ، إما مسلمين سنّة ، مثل اغلبية رعايا الامبراطورية العثمانية العرب والاتراك ، واما مسيحيين ارثوذكسيين ، من اعضاء الطائفة الغالبة للامبراطورية البيزنطية ، والتي ظلت الأوفر عدداً والأفضل تمثيلاً لدى السلطة المركزية العثمانية . وكانت الطوائف الأخرى اقلية بوضوح بالنسبة الى هاتين الطائفتين الرئيسيتين .

إن سهل البقاع ، الذي كان مخزناً خصيباً للحبوب ، محصوراً بين جبل لبنان والسلسلة الشرقية وموضع نزاع بين امراء الجبل (الذين كانوا يقتنون املاكاً فيه) وباشا دمشق (الذي كان يعتبره جزءاً من ولايته)، كان يسكنه بخاصة مسلمون شيعة ، في وسطه وشماله ، ودروز في جنوبه ، الذي هو صلة وصل بين الشوف الدرزي اللبناني وجبل الدروز السوري . أخيراً ، كان جبل عامل (لبنان الجنوبي حالياً) ، المكوّن من تلال وهضاب عالية ، ومنطقة التفاف

الشيعة حول أئمتهم وبعض العائلات البارزة ، يشكل بخاصة محور اتصالات بين صيدا وعكا وشمال فلسطين ومدينة دمشق .

إن المناطق الثلاث المذكورة آنفاً قد أُلحقت إذاً بجبل لبنان ، عام ١٩٢٠ . وكانت مساحاتها تبلغ حوالي ٦٠٠٠ كلم٢ (مقابل ٤٥٠٠ كلم٢ لجبل لبنان) ، مما رفع مساحة الدولة الجديدة الى ١٠٥٠٠ كلم٢ . لكن الأهم من ذلك هو أن تقدمتها من الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة كانت جوهرية : فقد أضيف الى الثمانين الف هكتار من الأراضي الجبلية ذات الغلّات المتواضعة : ٨٠ ألف هكتار في البقاع ، و٢٥ ألف هكتار في سهل عكار ، و١٥ ألف هكتار في الكورة وضواحي طرابلس ، و٢٠ ألف هكتار في السهل الواقع بين بيروت وصور ، أي ما مجموعه ١٤٠ ألف هكتار وما يساوي ٦٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في البلد الجديد[١٥] .

وكان التغير الثاني هو قلب التوازن الطائفي : فبينما كانت الاكثرية الكبرى من سكان جبل لبنان مسيحية ، وذات هيمنة مارونية ، كان سكان المناطق الملحقة ذوي أغلبية اسلامية ، سنية وشيعية[١٦] .

جدول رقم ١ : التوزع الطائفي عام ١٩٢٠

جبل لبنان				المناطق الطرفية			
المسيحيون		المسلمون		المسيحيون		المسلمون	
موارنة	١٥٦٠٠٠	دروز	٣٤١٨١	موارنة	٤٣٠٠٠	سنّة	١٠٦٢١٣
أرثوذكس	٤٠٦٨٩	شيعة	١٩٨٩٨	ارثوذكس	٤٠٧٢٠	شيعة	٨٥٠٤٩
كاثوليك	١٦٤٦٨	سنّة	١٨٥٧٣	كاثوليك	٢٥٩٩٤	دروز	٩٥٥٢
مسيحيون آخرون	٢٤٠٠			مسيحيون آخرون	٧٦١٨		
	٢١٥٥٥٧		٧٢٦٥٢		١١٧٣٣٢		٢٠٠٨١٤

المجموع عام ١٩٢١ (بعد طرح الهجرة)

المسيحيون		المسلمون	
موارنة	١٧٥٦٣١	سنّة	١٢١٩٦٢
ارثوذكس	٧٨٤٠٧	شيعة	١٠٣٠٧٥
كاثوليك	٣٩٧٦٨	دروز	٤٠٢٩٩
مسيحيون آخرون	٣٧٣٩		
	٢٩٧٥٤٥		٢٦٥٣٣٦

وهكذا ، عند انشاء لبنان بحدوده الحالية ، كانت الطوائف المسيحية بمجملها تكاد لا تفوق ، من حيث العدد ، مجموع الطوائف الاسلامية ، في حين كان المسيحيون ، منذ ١٨٦٤ ، يشكلون الأغلبية الواسعة داخل ولاية لبنان شبه المستقلة (المتصرفية) ، المطابقة لجبل لبنان . وقد ترتّبت على هذا التحول السياسي نتائج جسام : من جهة ، بدأت مسألة التوازن الطائفي تصبح منذ ذلك الوقت مشكلة سياسية تثير الخلاف بين زعماء مختلف الطوائف ، ومن جهة أخرى ، فإن الاتصال داخل كيان واحد بين طوائف كانت حتى ذلك الحين متباعدة قد أدّى الى احياء الاشكال التقليدية للتماسك الطائفي والى إدامة انعكاسات الدفاع الذاتي لدى الطوائف الحريصة على صيانة سلامتها .

وهكذا ، لاحظ دومينيك شوڤالييه بحق : « ان تجاور الطوائف ، بعد ١٩٢٠ ، قد أسهم في المحافظة بقوة ، داخل كل منها ، على الخصائص الجوهرية للحياة العائلية والطائفية »[١٧] .

البنى الزراعية لجبل لبنان ومراتبه الاجتماعية في القرن التاسع عشر

لقد شكّل التنظيم الاجتماعي الذي ساد في جبل لبنان ، من القرن السادس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر ، موضوع مناقشات وخلافات مستمرة بين المؤرخين ، فالمؤرخان اللبنانيان توفيق توما وايليا حريق يعتبران ان التنظيم الاجتماعي لجبل لبنان كان مماثلاً تماماً للنموذج المجرَّد الموضوع انطلاقاً من النظام الاقطاعي الأوروبي الخاص بالقرون الوسطى ، وانه بالتالي مختلف كلياً عن البنى الاجتماعية المعاصرة في المناطق المجاورة من الشرق العربي والامبراطورية العثمانية . لقد قال توفيق توما مثلاً :

« في عهد الأمراء الشهابيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان يتقاسم ادارة الأراضي اللبنانية حوالى عشرون عائلة كبيرة من الوجهاء . كانت تدير الأقسام المسماة « مقاطعات » ، والتي يليق بنا ان نترجمها بعبارة «fief» الفرنسية سواء لملاءمة هذه العبارة أم للمطابقة ، أو على الأقل لتقارب مضمونها الاجتماعي ـ الاقتصادي والاقليمي مع ما تعنيه في الغرب . . . وسوف يظهر التقصي أكثر من نقطة التقاء بين نظام الشهابيين ونظام مختلف المناطق اللاتينية ـ الجرمانية . . »[١٨] .

أما ايليا حريق فلا يتردّد ، من جهته ، في التأكيد على :

« إن جبل لبنان كان يمثّل ، من عدة أوجه ، استثناءً في الشرق الأدنى . . . فنظام جبل لبنان الاقطاعي كان يؤمن الاستقرار وسلامة العيش والممتلكات والعبادة ، بالقياس الى ما كانت عليه الحال في المناطق المجاورة . . . هل عرف نظام الملكية الخاصة في جبل لبنان استغلال طبقة الفلاحين من قبل أسياد الأراضي ؟ من الصعب الاجابة على هذا السؤال لأنه

ينطوي على حكم قيمي » (كذا) . ويضيف المؤلف « مع ذلك ، بالنسبة الى بقية الشرق الأوسط وحسب شهادة مراقبي ذلك العصر ، فإن الفلاحين اللبنانيين كانوا يتمتعون بقدر من أمان العيش والملكية اكبر بكثير من ذاك الذي عرفه فلاحو الاقاليم الأخرى في المنطقة . . .[١٩]

بالمقابل، يعارض دومينيك شوڤالييه بشدة هذه التفسيرات . بالنسبة اليه :

« مثلما ان تنظيم المجتمع الجبلي ، مهما تكن اصالته ، لا يتكوّن إلا بعناصر ووفقاً لنماذج موجودة في بقية المناطق العربية ، كذلك فإن المركز المحلّي والدور الوراثي لبعض العائلات المهيمنة يشيران الى خصوصية الحالة اللبنانية ، إنما لا يفصلانها اطلاقاً عن الكلّ العثماني . في الواقع ، انه من المطابق للعقل ولطرائق الادارة التركية ان تُستخدم البنى القائمة ، منذ فتح سورية ، بغية ابراز السلطة العليا لهذه الادارة . . . وحسب تعريف أعطاه كلود كاهين لحقبة سابقة ، لكنه يظلّ صالحاً اجمالاً للبنان القرن التاسع عشر ، فإن المقاطعات هي « مناطق يضطلع احد الوجهاء بجباية ضريبتها تجاه خزانة الدولة ، وذلك بسعر اتفاقي » . الا أن هذه المسؤولية لا يتحملها ، في لبنان، وجيه بل عائلة وجيهة ، يحمل أفرادها معاً لقب مقاطعجي . . ولأن المقاطعجية ينتمون الى عائلة أعلى مقاماً في مجموعة من العائلات ، ولأنهم بذلك يسيطرون على عدة قرى، فإنهم يستطيعون تأدية دور الوسيط بين الدولة (العثمانية) والفلاحين .حتى في لبنان ، فإن وظيفة المقاطعجي ، التي تكرّس ترقّياً اجتماعياً ويمكن بالتالي نقلها من عائلة الى اخرى تبعاً لثرائها التاريخي ، تبقى نظرياً في تصرف ممثل الباب العالي »[٢٠] .

إذاً ، ماذا كانت أهم خصائص التنظيم الاجتماعي والبنى الزراعية لجبل لبنان التقليدي ؟ في الحالة الراهنة للبحث التاريخي ، يمكننا تقديم العناصر التالية الموضحة لمختلف مستويات المراتب الاجتماعية في جبل لبنان . وينبغي ان نميّز بعناية بين مجموعتين .

العائلات القائدة

في ما يتعلق بملكية الأراضي ، يبدو أنه كان هناك نوعان متراكبان من الملكية السامية : ملكية السلطان الذي باسمه كانت تجبى الضرائب ، وبالإنابة ، ملكية الأمير ، الحاكم ـ الملتزم لجباية ضريبة الجبل . وكان الأمير يمنح ، بدوره ، منافع أو امتيازات على مساحات متغيرة (مقاطعة) لعائلات وجيهة ، تربطها به علاقات تبعية (عائلات وجيهة درزية في جنوب الجبل ، من أصل قبلي عائد للقرون الوسطى، وذات وظيفة عسكرية ؛ عائلات وجيهة مارونية في وسط الجبل وشماله ، من أصل أكثر حداثة ، وذات وظائف ادارية في البداية) .

كان الامتياز يشكل نوعاً من المكافأة العقارية ، مقابل أن يتولى الوجهاء المستفيدون جباية الضريبة في المقاطعة ويؤمنوا عند الاقتضاء القيادة العسكرية لفرقة مسلحة من الفلاحين ، تكون في خدمة الأمير الحاكم . كان من المفترض ان يحتفظ المقاطعجية بنسبة ٨٪ من

الضرائب المجباة ، لكنهم كانوا يقتطعون في الواقع حصة أكبر من الربع الضريبي قد تصل الى ٢٥٪ . وكان حق الامتيازات ينتقل ، بالوراثة ، من جيل الى جيل في العائلات الوجيهة . في بعض الحالات ، كان رب الأسرة يجزّىء الحق بين عدد من أبنائه (أشهر الحالات هي حالة الشيخ الخازن الذي قسّم امتياز كسروان بين أبنائه الثلاثة وهم أبو نوفل وأبو قانصو وأبو ناصيف) .

كانت مساحة المقاطعة متغيرة جداً : مثلاً ، في بداية القرن التاسع عشر ، كان آل جنبلاط يملكون امتياز أقاليم الشوف وجزين والتفاح والخروب والريحان ، أي ٢٠٠ قرية يسكنها حوالي ٣٠ ألف نسمة . وكان آل نكد يتمتعون بامتياز المنصف والشحار ، أي ٣١ قرية وحوالي ١٣ ألف نسمة . بينما كان للأمراء الارسلانيين حق امتياز الغرب الأدنى الذي كان يضم ٧٠ قرية و٤ آلاف نسمة . . لكن ، الى جانب الامتيازات التي كانت تشمل عشرات القرى وأحياناً أكثر من مئة قرية ، كان هناك بعض الامتيازات ، الأضيق نطاقاً بكثير ، التي لم تكن تشمل غير قريتين أو ثلاث .

كانت بعض صلاحيات المقاطعجية تجعل منهم فئة اجتماعية ، مميّزة سياسياً وقانونياً عن كل العائلات الأخرى بحقوقها وامتيازاتها التي كان أهمها ما يلي :

- كان المقاطعجية يمارسون القضاء ، داخل دوائرهم ، بالنسبة الى الدعاوى التي لا تستتبع حكم الاعدام ، وينفّذون قرارات المحاكم الدينية .

- كانت الوظائف العليا في « بلاط » الأمير وجيشه محفوظة لهم ، وكذلك حمل بعض الأسلحة والقتال على ظهر الجواد ، كما كانت لهم عقوبات أخف وقضاء خاص .

- كان لكل عائلة وجيهة مقام محدَّد تماماً في سلسلة جامدة ذات مظهر شبه اقطاعي (اولاً الأمراء ، الشهابيون فاللمعيون فالارسلانيون ؛ ثم المشايخ ، في ترتيب تسلسلي ، آل جنبلاط فآل حمادة فآل نكد الخ . . . وأخيراً ، شيوخ القرى العاديون . . .) .

- أخيراً ، كان هناك زواج لحمي على جانب من القوة داخل كل عائلة ونظام مصاهرات بين عائلات متساوية المقام[٢١] .

إن الامتيازات ، الممنوحة من قبل الأمير بصفته المزدوجة كرأس للهرم الاجتماعي - العائلي وكجابٍ عام لضرائب الجبل باسم الباب العالي ، لا يمكن لغير الأمير ان ينتزعها من المستفيدين ، ولا يجوز لهؤلاء التصرف بها .

يبدو أن ادارة المقاطعة والتصرف بمداخيلها كانا في عهدة أكبر الأشخاص سناً في العائلة الوجيهة . لكنه كان يتوجب على هذا الشخص ان يخصص أرباحاً لمعاونيه داخل العائلة ويؤمن معاش انصاره في زمن المحنة والحرب . كانت العائلات الوجيهة تضم عشرات وأحياناً

مئات من الرجال الراشدين ، الذين تقطن أسرهم في قرى مختلفة . إذاً ، كان هناك مشايخ اغنياء ومشايخ فقراء في وسط العائلة نفسها ، وكان بعض المشايخ الأصغر سناً يسعون للحصول على مركز ملائم في « البلاط » وفي الجيش الأميري أو يدفعون للانتهاء الى الرهبانيات . تلك كانت حال ستة بطاركة موارنة من أصل ثمانية وخمسة عشر مطراناً من أصل عشرين ، في القرن الثامن عشر[٢٢] . لقد ظلّت الصلة بين المقاطعجية وكبار الاكليروس وثيقة جداً حتى منتصف القرن التاسع عشر .

مع ذلك ، وبالرغم من المظاهر ، فقد كان نظام الهيمنة العائلية هذا بعيداً عن الثبات . لم تكن الاسبقية البكورية في السلالات مستندة الى قواعد محدَّدة ، وغالباً ما كان وضعها متزعزعاً . كانت تدخلات وضغوط الأمير ، وأحياناً الباشاوات الأتراك ، كافية لتشويش العلاقات العائلية ، ولإثارة الاخوة وأبناء العم ضد بعضهم البعض . كذلك كانت الحال داخل العائلة الاميرية ، وكان الحكام الأتراك المسؤولون عن جزية جبل لبنان يستفيدون من هذا الوضع لرفع قيمة المزايدات .

باختصار ، كانت المقاطعة ، حسب المؤلفين ، امتيازاً ضريبياً وادارياً أو « ملكية مشروطة » منفعتها محفوظة ، على أي حال ، للعائلات الوجيهة . انها ملكية مدارة ، مبدئياً ، من قبل بكر العائلة وغالباً ما تكون موضع نزاع ؛ وهي مرتبطة بجباية الضريبة العقارية العائدة للدولة العثمانية ، وبالخدمة العائدة للأمير ـ الحاكم . وهي قابلة للإبطال او الانقاص من جانب الأمير ـ الحاكم .

وهكذا نرى ان هذا النظام كان ناجماً عن تنظيم اجتماعي مبني على أبوية العائلة الواسعة (راجع الفصل الثالث)، وناسج لشبكة تسلسلية من الامتيازات والتبعيات ، ومندمج ، عبر قمته (الأمير) ووظيفته الضريبية ، في تشكيلة اجتماعية عريضة هي : الامبراطورية العثمانية .

طبقة الفلاحين والصلات بالأرض

ماذا كان يحدث على مستوى القاعدة الأرضية لهذا النظام ؟ لقد كانت طريقة استثمار المزدرع[٦٤] القروي قائمة اساساً على الحيازة العائلية لقطع ارض صغيرة. فالأرض (غالباً جلّ أو عدة جلول الى جنب التلال والجبال) كانت ، منذ القرن السادس عشر ، مقسَّمة نوعاً ما حسب العائلات ، إنما ليس بشكل كامل : كانت القطعة خاضعة لاتفاقات المرور ، وغالباً للمناوبة الزراعية الالزامية ولأعراف قسمة مياه الري . لقد كان التداخل بين نظام القرابة والوحدة الاقتصادية وتنظيم العمل الزراعي موضع وصف جيّد من قبل دومينيك شوفالييه[٢٣] :

« طغى تماسك السلالة (البيت) على تنظيم العمل الزراعي . فقد تمَّ تقسيم مياه الري

بين كل جبّ (فرع من السلالة) ؛ إذاً ، كانت السلالة ، تحت سلطة رئيسها ، هي التي تبرز حقوق أعضائها ، وتراقب استغلال المزدرع وتسهر على التوزيع العادل للمداخيل والضرائب . لقد طغت على التجزئة المفرطة للأراضي الزراعية التي سبّبتها مسألة التركات ، شبكة حقوق مشتركة تنظم استغلال الأرض وتوزع خيراتها على أصحاب الحق . لم يكن الزواج بين أبناء العم هو وحده الذي أتاح الاحتفاظ بالأملاك العقارية داخل السلالة ، بل ان تماسك هذه الأخيرة ، المطبَّق على استثمار الأراضي ، قد حدّ من الآثار السيئة لتفتيت الأراضي بين أفراد السلالة . وهكذا ، كان الزواج اللحمي ضمانة استقرار الانتاج ومردوديته . بالمقابل ، أسهم الاحتفاظ بقطع أرض فردية وسط شراكة اقتصادية في تأمين تماسك الجماعة المنتمية الى أب واحد وقوّتها ، وقدّم للعائلات المالكة وسيلة لحماية مقامها ، حتى وان كان كل من أفرادها يحصّل ريعاً قليلاً » .

سوف نعود الى مخلّفات هذه البنية العائلية الأصلية في الفصل الثالث . بالنسبة الى جبل لبنان ما قبل ١٨٥٠ ، اتفق جميع المؤرخين على التسليم بانحلال الملكية القروية المشتركة (المشاع) منذ القرون الوسطى . لقد كانت هذه الملكية ، آنذاك ، موجودة في السهول السورية ، ولم تبدأ بالتفكك الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، تواجد شكلان من التملك الفلاّحي للأراضي بنسب متغيرة : الملكية الصغيرة المجزّأة مع حرية التصرف ، والاستثمار الصغير بالمؤاكرة (المشاركة) .

من الصعب جداً تحديد حصة الملكية الفلاحيّة الصغيرة في جبل لبنان من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر . غير أن معظم المصادر تشير الى أن القسم الأكبر من المزارعين كانوا يملكون قطعاً خاصة إنما غير كافية ، وقطعاً مستأجرة بالمؤاكرة من عائلات وجيهة أو من أديرة . خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قُدِّر بأن حوالي ١٠٪ من الفلاحين لم يكونوا يملكون أية قطعة أرض ، وكانوا يشكلون بالتالي طبقة رقيقة الحال من المؤاكرين والمياومين الزراعيين .

بالنسبة الى تلك الحقبة ، ميّزت سميليانسكايا (Smilianskaia) ثلاث فئات داخل طبقة الفلاحين :(٢٤) .

- صغار الملاكين المستقلين ، إنما الملزمين مع ذلك بالضريبة العقارية وببعض الواجبات .

- المؤاكرون (الشركاء) ، الذين تتراوح حصتهم ، حسب المساهمات ، بين ثلث المحصول ونصفه ، وكان هؤلاء ملزمين ، فوق ذلك ، بعدة انواع من الرسوم والهدايا ، وأحياناً بالسخرة في العمل . كانت حريتهم الشخصية محدودة ، وكان المالك يفرض عليهم انواع المزروعات ونظام الاستغلال . مع ذلك ، غالباً ما كانت عقود المؤاكرة دائمة وثابتة . غير أن الناس لم يكونوا متعلقين بالأرض التي يحرثونها . فلم يكن باستطاعة المقاطعجية منع المؤاكرين ، وبالأولى صغار الفلاحين ، من الهجرة والاقامة في أراضي مقاطعة اخرى .

- أخيراً ، صغار الملاكين ، المستأجرين قطع أرض إضافية: كان هؤلاء في حالة متوسطة بين الفئتين السابقتين ، وغالباً ما كانوا يلتزمون بعقود مؤاكرة وقتية (سنة واحدة) ، وان كانت قابلة للتجديد .

أصول الملكية الفلاحية الصغيرة

شهد القرن الثامن عشر حركة انتشار الملكية الصغيرة التي تجلّت خاصة بهجرة فلاحية مارونية ، من الشمال الى الجنوب ، استجابةً لدعوةِ مقاطعجيةٍ دروز راغبين في انعاش أراض جديدة . وكانت طريقة انتشار هذه الملكية ، هي ، بصورة أساسية ، عقد المغارسة ، الذي يتعهد الفلاح فيه بزرع أرض أو بغرسها أشجاراً ، مقابل أن يحصل بعد خمس سنوات (بالنسبة الى التين والتوت والكرمة) أو عشر سنوات (للزيتون أو اللوز) على حصة تتراوح بين ربع ونصف الأراضي المنعشة والأشجار المغروسة . وكانت الأديرة المارونية تمارس أيضاً هذا النوع من المشاركة ، وتجد فيه وسيلة لتوسيع نطاق ملكيتها العقارية . وينبغي ان نضيف الى أنه غالباً ما كان يُدعى الفلاح ، بعد حصوله على حصته من الأرض ، الى استئجار القسم الآخر بالمؤاكرة[٢٥] .

لقد ظلّت الملكية الفلاحية الصغيرة المنشأة على هذا النحو ، مرتبطة بالمقاطعجية ، بسبب صغر حجم الحصة الفلاحية ، واستدانة الفلاح المنتظر لكي تثمر الأشجار ، وبسبب الرسوم والالتزامات التي ظلت الملكية الفلاحية خاضعة لها ، وأخيراً ، بسبب حق الشفعة ، وحتى أحياناً حق الاسترداد الجبري الذي كان يحتفظ به المالك .

إن تداخل حقوق الملكية وبقية الحقوق التقليدية يبيّن تماماً السبب الذي كان يدفع ، منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر ، المقاطعجية الصغار والمتوسطين المحتاجين الى المال لكي يفضّلوا بيع أراضيهم الى مزارعين أو الى اشخاص من عامة الشعب في مقاطعاتهم بدلاً من بيعها الى مقاطعجية آخرين أكثر غنىً ونفوذاً . في الواقع ، ان المقاطعجي الصغير ، ببيعه قطعة أرض لأحد المزارعين ، لم يكن يفقد مع ذلك حقوقه وامتيازاته ، في حين انه لو باع لمقاطعجي آخر ، فإن الأرض سوف تخرج تلقائياً عن نطاق امتيازه ومنافعه . في هذه الحقبة نفسها ، بدأ يحصل نوع من التمييز الاجتماعي داخل العائلات الفلاحية القروية : فبعض العائلات ، أي أكبر عائلات القرية وغالباً أقدمها استيطاناً فيها ، وسَّعت تدريجياً أملاكها وامتيازاتها الاقتصادية . وقد وصفها ، آنذاك ، القنصل الفرنسي غِيز (Guys) بالعبارات التالية : « ان طبقة الملاكين هذه التي هي طبقة الفلاحين الميسورين ، لا تشارك أحداً . فهي تستخدم ، في موسم حصاد الحرير ، مياومين بؤساء يعيشون معظم الوقت في انتظار هذا الموسم حيث تُستعمل سواعدهم »[٢٦] . اننا نرى هنا نواة العمال الزراعيين .

ثمة أصل آخر لطبقة الفلاحين الميسورين هو فئة الخَوْليين ، أي الوكلاء المعيَّنين من قبل

المقاطعجية الكبار والأغنياء للاشراف على الأملاك الممنوحة بالمؤاكرة . يمكن ان يكون هؤلاء الوكلاء اما فلاحين ، واما وجهاء محليين ، واما أحياناً مشايخ فقراء . وبالتوسط بين المؤاكرين والمقاطعجية ـ الملاكين العقاريين ، كان كثيرون منهم يفلحون في تجميع بعض الموارد لشراء أملاك خاصة[٢٧] .

إن بروز هذه الملكية الفلاحية الصغيرة والمتوسطة ، بواسطة اعادة الشراء، سوف يكون مبعث صراعات اجتماعية حادة بين الملاّكين الجدد والمقاطعجية الراغبين في المحافظة ، رغم كل شيء ، على قوام امتيازاتهم و « منافعهم ».

الملكية الخاصة الكبيرة

لكنه حان وقت الحديث عن الملكية الخاصة للمقاطعجية . في الواقع ، الى جانب الأرباح التي كانوا يجنونها من المقاطعة الممنوحة لهم ، كان هؤلاء المقاطعجية يقتنون املاكاً خاصة ، وأراضٍ يكلّفون مؤاكرين باستغلالها . لم يكن المقاطعجي يأخذ ، على الأراضي الداخلة في نطاق امتيازه ، غير ٨٪ مبدئياً من الضريبة العقارية المقدّرة بنسبة ٢٥٪ من المحصول ، مما يساوي قرشين من كل مئة قرش من دخل هذه الاستثمارات . في المقابل ، كان يقتطع من ريع الأراضي الخاصة مبلغاً يتراوح بين ٣٣ و٥٠ قرشاً من أصل كل مئة قرش . وكان يدفع من هذا الايراد من ٨ الى ١٢ قرشاً كضريبة عقارية (محمّلاً المؤاكر من ١٣ الى ١٧ قرشاً) ، فيبقى له إذاً بين ٢٥ و٣٥ قرشاً من كل مئة قرش من دخل الاستثمارات ، أي ما يعادل عشرة أضعاف دخل المقاطعجي الصرف . كما أنه غالباً ما كان المقاطعجي ـ الملاك يحمّل مؤاكريه كامل الضريبة العقارية المستحقة للدولة العثمانية[٢٨] . إذاً ، بين ١٧٦٠ و١٨٥٠ ،نزع كبار المقاطعجية الى توسيع أملاكهم الخاصة الى أقصى حد ، سواء داخل نطاق مقاطعاتهم أم في مقاطعات الغير .

كان تجميع الأراضي الخاصة يتم بعدة طرق : الشراء من فلاحين صغار مفلسين ، واستعمال حق الاسترداد الجبري لحصص الفلاحين المغارسين ، والاستيلاء بالقوة الخ . . . وهكذا ، في نهاية القرن الثامن عشر ، كانت العائلات الدرزية الوجيهة الخمسٍ أو الست الكبرى تملك عشر الأراضي المزروعة في الجبل اللبناني ، اما على شكل قطع مشتّتة واما على شكل املاك واسعة متصلة ، تضمّ مزدرع فرية او عدة قرى .

بعد خمسين سنة ، أي في حوالي ١٨٤٠ ، كان الشيخ سعيد جنبلاط يملك ، بالكامل ولوحده ، ثُمن اراضي الشوف[٢٩] . وعشية تمرّد الفلاحين عام ١٨٥٨ ، لم يكن آل الخازن يملكون أقل من ثلاثة أخماس أراضي مقاطعتهم ، كسروان[٣٠] .

فضلاً عن ذلك ، رافق هذا الانتشار الواسع للملكية الخاصة الكبيرة للمقاطعجية تمييز اقتصادي كبير في وسط العائلات الوجيهة نفسها . وهكذا كان رؤساء الفروع الثلاثة الكبرى

لعائلة الخازن يملكون وحدهم نصف ما تملكه العائلة ، التي كانت تضم ، آنذاك ، عدة مئات من الراشدين .

من ١٧٨٠ الى ١٨٥٠ ، خاض كبار المقاطعجية صراعات مريرة فيما بينهم ومع أمير جبل لبنان . وكان حقلا الصراع الرئيسيان لهذه المجابهات هما :

ـ تخفيض الحصة المتوجّبة على مقاطعاتهم في التوزيع الاجمالي للضرائب ، الى أدنى حد .

ـ جعل القسم الأكبر من الضرائب ، داخل نطاق امتيازاتهم ، يقع على أراضي صغار الفلاحين الملاكين ، وتحميل الباقي لشركائهم المؤاكرين .

بهذه الوسائل ، حقّق كبار المقاطعجية ، خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر ، تراكماً نقدياً هاماً (كان دخل بعضهم يقدَّر بملايين القروش) . لقد حوَّل بعضهم هذا التراكم الى رأسمال ربوي وسلعي أو بنى ، في البلدات المتنامية ، متاجر ومنازل للايجار ومخازن . . . حتى ان بعضهم بدأ يثمِّر أمواله في المصانع الناشئة لحلّ الحرير (مثل الشيخ يوسف عبد المالك الذي شارك تجاراً انكليزيين . .)[٣١] . وهكذا ، ارتبط قسم من المقاطعجية بالبورجوازية الناشئة .

لكن القسم الأكبر منهم استنفد رأسماله المتراكم في مصاريف تفاخرية ، وفي تمويل صراعات حزبية طويلة وفي طموحات سياسية واشكال شتى من التبذير .

إذاً ، ما ان بلغت الملكية المقاطعجية الخاصة الكبيرة ذروتها حتى دخلت في أزمة حادة : فقد انضافت الى التبذير العقيم ، بخاصة ، نتائج الأزمة السياسية والمالية للامبراطورية العثمانية ، وأول تأثير لدخول الرأسمالية الأوروبية .

في الواقع ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، واجهت الدولة العثمانية حاجات مالية متزايدة ، من أجل مجابهة ضغط أوروبي متفاقم ومحاولة تحديث ادارتها وجيشها . فراحت تمارس ضغوطاً متزايدة الشدة لرفع قيمة الضرائب المتوجبة على الجبل اللبناني . هكذا فعل أيضاً محمد علي ، حاكم مصر ، في فترة ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠ التي كان جبل لبنان خلالها جزءاً من ممتلكاته .

في الوقت نفسه ، حاول الأمير بشير الثاني ، بقدر امكاناته ، أن يحمِّل عبء الضغط الضريبي المتزايد للمقاطعجية ، بل وأن يستعيد ، بواسطة المكائد والانقسامات والعنف ودعم محمد علي وجهاز الكنيسة المارونية ، قسماً من المناطق الممنوحة للمقاطعجية لإدخاله في الأملاك الأميرية .

إن حركات الفلاحين الموارنة وتمرداتهم (في ١٨٢٠ و١٨٤٠ و١٨٤٥ و٥٨ ـ ١٨٦٠) قد صبَّت في الاتجاه نفسه : فهذه الحركات ، الموجَّهة تارة ضد المقاطعجية الدروز في المناطق

المختلطة وطوراً ضد المقاطعجية الموارنة (بخاصة آل الخازن في كسروان) كانت تتلقى الدعم والتمويل وأحياناً التأطير من قبل رهبان موارنة وحرفيين وتجار مسيحيين من مدن بيروت وزحلة ودير القمر والبلدات الكبرى . لقد آلت هذه الحركات الى الغاء امتيازات المقاطعجية عام ١٨٦٠ والى توزيع بعض الأملاك لصالح صغار الفلاحين والفلاحين الميسورين وبعض سكان المدن في مقاطعات كسروان والمتن المارونية . كما آلت ايضاً ، عقب الصدامات الطائفية بين الدروز والموارنة ، الى انشاء متصرفية جبل لبنان ، وهي اطار سينمو فيه ، بآن واحد ، الرأسمال الحريري الليوني ، والتجهيزات الأساسية الموصلة بين الساحل والداخل السوري (مرفأ بيروت ، طريق بيروت ـ دمشق ، خطوط حديدية) والنظام السياسي الطائفي ، المُعاد انتاجه والموسَّع في لبنان المعاصر .

في أثناء فترة ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ ، سوف يكتمل تحوّل البنى الزراعية ، في اطار اندماج جبل لبنان في السوق الرأسمالية العالمية ، وبالأخص في الشبكات التجارية والمالية للرأسمالية الفرنسية . إن الملكية الفلاحية الصغيرة التي كانت تمثّل أصلاً حوالي ثلث الأراضي المزروعة في فترة ١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ ، سوف تتسع بسرعة على أثر الحركات الفلاحية في الخمسينات ، وفي إطار استقرار نسبي ومستوى من الضرائب أدنى بوضوح منه في بقية الولايات ، فقد سمحت حوالات العديد من المهاجرين لكثير من العائلات الجبلية بامتلاك قطع أرض وأحياناً بتشييد منازلها الخاصة[٣٢] . فوق ذلك ، منذ بداية الستينات ، شرع داوود باشا ، وهو أول حاكم لجبل لبنان المستقل ، في استرداد اراضٍ في الشوف من ملاكين دروز وتوزيعها بحصص صغيرة على فلاحين مسيحيين ، على سبيل التعويض عن الخسائر التي تكبّدوها في أثناء المجابهات الطائفية لعام ١٨٦٠[٣٣] . إذاً ، لقد شهد الزمن نفسه نمو ملكية فلاحية متوسطة مع ولادة علاقات انتاج رأسمالية وأجارة زراعية . من جهة أخرى ، شهدت تلك الحقبة انتشار أنواع الزراعة الموجَّهة أكثر فأكثر نحو السوق الاقليمية ، وبخاصة الدولية (لا سيما الفرنسية) : زراعة التوت وتربية دود القز ، زيت الزيتون ومعامل الصابون ، التبغ ، زراعة البقول والثمار لسوق المدن وخصوصاً لسوق بيروت ، التي كانت في أوج تطورها الخ . . .

أخيراً ، تحت ضغط تشبّع الامكانات الزراعية للجبل ، بدأ النزوح الريفي يطال بكثرة سكان الجبل باتجاه بيروت أو الخارج . في نهاية القرن ، سُجِّلت في بيروت وطرابلس ما بين أربعة وخمسة آلاف حالة سفر سنوية ، الى أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية أو اوستراليا[٣٤] . وحوالي عام ١٩١٤ ، قدَّر أحد المراقبين ، مستخدماً الأرقام الرسمية ، ان عدد مهاجري جبل لبنان قد بلغ مئة ألف ، أي حوالي ربع سكان الجبل المقدّرين بأربع مئة الف نسمة[٣٥] . كما قدِّرت المداخيل المحوَّلة من المهاجرين لذويهم ، في مطلع القرن الحالي ، بما يتراوح بين ٤ و٥ ملايين فرنك سنوياً ، وهي نسبة قيّمة من الدخل الاجمالي للجبل .

في غضون الحرب العالمية الأولى ، أصاب الضعف والفقر بكثرة طبقة فلاحي جبل

لعائلة الخازن يملكون وحدهم نصف ما تملكه العائلة ، التي كانت تضم ، آنذاك ، عدة مئات من الراشدين .

من ١٧٨٠ الى ١٨٥٠ ، خاض كبار المقاطعجية صراعات مريرة فيما بينهم ومع أمير جبل لبنان . وكان حقلا الصراع الرئيسيان لهذه المجابهات هما :

ـ تخفيض الحصة المتوجّبة على مقاطعاتهم في التوزيع الاجمالي للضرائب ، الى أدنى حد .

ـ جعل القسم الأكبر من الضرائب ، داخل نطاق امتيازاتهم ، يقع على أراضي صغار الفلاحين الملاكين ، وتحميل الباقي لشركائهم المؤاكرين .

بهذه الوسائل ، حقّق كبار المقاطعجية ، خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر ، تراكماً نقدياً هاماً (كان دخل بعضهم يقدَّر بملايين القروش) . لقد حوَّل بعضهم هذا التراكم الى رأسمال ربوي وسلعي أو بنى ، في البلدات المتنامية ، متاجر ومنازل للايجار ومخازن . . . حتى ان بعضهم بدأ يثمِّر أمواله في المصانع الناشئة لحلّ الحرير (مثل الشيخ يوسف عبد المالك الذي شارك تجاراً انكليزيين . .)[٣١] . وهكذا ، ارتبط قسم من المقاطعجية بالبورجوازية الناشئة .

لكن القسم الأكبر منهم استنفد رأسماله المتراكم في مصاريف تفاخرية ، وفي تمويل صراعات حزبية طويلة وفي طموحات سياسية واشكال شتى من التبذير .

إذاً ، ما ان بلغت الملكية المقاطعجية الخاصة الكبيرة ذروتها حتى دخلت في أزمة حادة : فقد انضافت الى التبذير العقيم ، بخاصة ، نتائج الأزمة السياسية والمالية للامبراطورية العثمانية ، وأول تأثير لدخول الرأسمالية الأوروبية .

في الواقع ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، واجهت الدولة العثمانية حاجات مالية متزايدة ، من أجل مجابهة ضغط أوروبي متفاقم ومحاولة تحديث ادارتها وجيشها . فراحت تمارس ضغوطاً متزايدة الشدة لرفع قيمة الضرائب المتوجبة على الجبل اللبناني . هكذا فعل أيضاً محمد علي ، حاكم مصر ، في فترة ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠ التي كان جبل لبنان خلالها جزءاً من ممتلكاته .

في الوقت نفسه ، حاول الأمير بشير الثاني ، بقدر امكاناته ، أن يحمِّل عبء الضغط الضريبي المتزايد للمقاطعجية ، بل وأن يستعيد ، بواسطة المكائد والانقسامات والعنف ودعم محمد علي وجهاز الكنيسة المارونية ، قسماً من المناطق الممنوحة للمقاطعجية لإدخاله في الأملاك الأميرية .

إن حركات الفلاحين الموارنة وتمرداتهم (في ١٨٢٠ و١٨٤٠ و١٨٤٥ و٥٨ ـ ١٨٦٠) قد صبَّت في الاتجاه نفسه : فهذه الحركات ، الموجَّهة تارة ضد المقاطعجية الدروز في المناطق

المختلطة وطوراً ضد المقاطعجية الموارنة (بخاصة آل الخازن في كسروان) كانت تتلقى الدعم والتمويل وأحياناً التأطير من قبل رهبان موارنة وحرفيين وتجار مسيحيين من مدن بيروت وزحلة ودير القمر والبلدات الكبرى . لقد آلت هذه الحركات الى الغاء امتيازات المقاطعجية عام ١٨٦٠ والى توزيع بعض الأملاك لصالح صغار الفلاحين والفلاحين الميسورين وبعض سكان المدن في مقاطعات كسروان والمتن المارونية . كما آلت ايضاً ، عقب الصدامات الطائفية بين الدروز والموارنة ، الى انشاء متصرفية جبل لبنان ، وهي اطار سينمو فيه ، بآن واحد ، الرأسمال الحريري الليوني ، والتجهيزات الأساسية الموصلة بين الساحل والداخل السوري (مرفأ بيروت ، طريق بيروت ـ دمشق ، خطوط حديدية) والنظام السياسي الطائفي ، المُعاد انتاجه والموسَّع في لبنان المعاصر .

في أثناء فترة ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ ، سوف يكتمل تحوّل البنى الزراعية ، في اطار اندماج جبل لبنان في السوق الرأسمالية العالمية ، وبالأخص في الشبكات التجارية والمالية للرأسمالية الفرنسية . إن الملكية الفلاحية الصغيرة التي كانت تمثّل أصلاً حوالي ثلث الأراضي المزروعة في فترة ١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ ، سوف تتسع بسرعة على أثر الحركات الفلاحية في الخمسينات ، وفي إطار استقرار نسبي ومستوى من الضرائب أدنى بوضوح منه في بقية الولايات ، فقد سمحت حوالات العديد من المهاجرين لكثير من العائلات الجبلية بامتلاك قطع أرض وأحياناً بتشييد منازلها الخاصة[٣٢] . فوق ذلك ، منذ بداية الستينات ، شرع داوود باشا ، وهو أول حاكم لجبل لبنان المستقل ، في استرداد اراضٍ في الشوف من ملاكين دروز وتوزيعها بحصص صغيرة على فلاحين مسيحيين ، على سبيل التعويض عن الخسائر التي تكبّدوها في أثناء المجابهات الطائفية لعام ١٨٦٠[٣٣] . إذاً ، لقد شهد الزمن نفسه نمو ملكية فلاحية متوسطة مع ولادة علاقات انتاج رأسمالية وأجارة زراعية . من جهة أخرى ، شهدت تلك الحقبة انتشار أنواع الزراعة الموجَّهة أكثر فأكثر نحو السوق الاقليمية ، وبخاصة الدولية (لا سيما الفرنسية) : زراعة التوت وتربية دود القز ، زيت الزيتون ومعامل الصابون ، التبغ ، زراعة البقول والثمار لسوق المدن وخصوصاً لسوق بيروت ، التي كانت في أوج تطورها الخ . . .

أخيراً ، تحت ضغط تشبّع الامكانات الزراعية للجبل ، بدأ النزوح الريفي يطال بكثرة سكان الجبل باتجاه بيروت أو الخارج . في نهاية القرن ، سُجِّلت في بيروت وطرابلس ما بين أربعة وخمسة آلاف حالة سفر سنوية ، الى أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية أو اوستراليا[٣٤] . وحوالي عام ١٩١٤ ، قدَّر أحد المراقبين ، مستخدماً الأرقام الرسمية ، ان عدد مهاجري جبل لبنان قد بلغ مئة ألف، أي حوالي ربع سكان الجبل المقدّرين بأربع مئة الف نسمة[٣٥] . كما قدِّرت المداخيل المحوَّلة من المهاجرين لذويهم ، في مطلع القرن الحالي ، بما يتراوح بين ٤ و٥ ملايين فرنك سنوياً ، وهي نسبة قيّمة من الدخل الاجمالي للجبل .

في غضون الحرب العالمية الأولى ، أصاب الضعف والفقر بكثرة طبقة فلاحي جبل

لبنان ، نتيجة ضغوط الحاكم العسكري التركي والمجاعة وغزوات الجراد والأوبئة وشلل صادرات الحرير . لقد أقدم تجار ومضاربون بيروتيون أغنياء بالنقود ، مستفيدين من هذه الاوضاع الحرجة ،على شراء اجزاء من قرى المتن والشوف تخلّى عنها الفلاحون البؤساء مقابل شيء زهيد(٣٦) .

المراتب الاجتماعية والبنى الزراعية في لبنان الطرفي

إن دراسة المؤرخين للمناطق الطرفية ، التي أشرنا إلى أهميتها على الصعيد الزراعي والتي ضُمَّت الى جبل لبنان عام ١٩٢٠ ، كانت أقل بكثير . فالمعطيات حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبقاع وعكار وجبل عامل (لبنان الجنوبي) والسهول الساحلية نادرة جداً . وسوف نكتفي هنا ببعض الملاحظات المعدَّة بخاصة لاظهار التطور التبايني والمتفاوت للبنى الزراعية والعلاقات الاجتماعية للمنطقتين المتّحدتين عام ١٩٢٠ ، في اطار لبنان .

إن البنية الأساسية الأكثر انتشاراً في المناطق الطرفية (كما في كل السهول السورية) كانت وظلت ، حتى خلال القرن العشرين في كثير من المناطق ، الملكية القروية المشتركة (المشاع) . وقد وصف لاترون (A. Latron) باتقان هذا الشكل من تملك الأرض :

« إن ملكية المزدرع تخص الجماعة . الحقوق الحصرية للعائلة أو الفرد ضيّقة جداً . والحيازة موزعة الى حصص محدَّدة ، لكنها عارضة وخاضعة لتعاقب دوري . . . في القرية المشاع ، يتمتع كل مالك بحق على كل المزدرع ، وهو يزرع في كل حيّ حصة من الأراضي متناسبة مع هذا الحق . دورياً ، ودون ان يحدث تغير في حق الملكية ، تُدمج حصص الأراضي ويعاد توزيعها . ان تواتر التوزيعات مرتبط بالمناوبة الزراعية : وهو غالباً ثلاثي الحول . . . اثناء القسمة الأولى ، تُمنح الحصص المحدّدة للعشائر والعائلات التي يشكل تجمعها الوحدة القروية . فيما بعد ، يُلزم امتداد العائلات وارتخاء علاقاتها الداخلية بتحديد حقوق كل بيت أو كل فرد ، وباعطاء كل منهم حصة خاصة متناسبة مع حقوقه . لكن ، للحفاظ على التماسك بين أعضاء جماعة وراثية صغيرة ، تجمع حصصهم من الأراضي في قسم واحد من كل حي . هناك إذاً ، داخل الأحياء ، تجزئة ثانية الى عدد من الأقسام بمقدار عدد الجماعات الوراثية ، ويدوم هذا التوزيع لأجل طويل جداً (في البقاع ، مثلاً ، نجد في أكثر الأحيان أربع حصص مسماة أعرفة) . . . فالملكية على الشيوع لا تستتبع الحيازة الجماعية . الحيازة عارضة لكنها دائماً فردية تماماً ، مشتركة بين العائلة أو أحياناً مقسَّمة . . »(٣٧) .

إلى جانب هذه الملكية على الشيوع ، السائرة في طريق الانحلال البطيء والتفريد التدريجي ، كانت هناك ، في بداية القرن التاسع عشر ، أنواع أخرى من الملكيات وأشكال اخرى من التملك :

ـ شبه الملكية الحصرية ، الخاصة بذرّيات الفرسان ـ المستوطنين (الثماريون) الذين

لعبوا ، من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، دور طبقة عسكرية صغيرة مكلّفة بجباية الضرائب في مناطق محدودة ، إنما ذات أهمية استراتيجية . لقد حاول هؤلاء الثماريون ، في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، ان يشخصنوا امتيازاتهم ويتحرروا أكثر فأكثر من التزاماتهم العسكرية مقابل اشتراك بشأن الضريبة تجاه خزينة الدولة ؛ من هنا ، مالوا الى ضمان انتقال « وظيفتهم » (أي أرضهم) الى ورثتهم(٣٨) . ان شبه الملكية هذه ، ذات المصدر العسكري ، كانت موجودة بخاصة في بعض أماكن سهل عكار وجنوب البقاع (راشيا) .

ـ ملكية المؤسسات الدينية (الأوقاف) ، المعفاة من الضرائب ، وغير المنقسمة ، التي كانت نسبياً أقل أهمية في المناطق الريفية في جبل لبنان ، إنما على جانب من الأهمية في المدن .

ـ الملكية المشتركة لأراضٍ من قبل جماعات بدوية او شبه بدوية : وكانت أهم هذه الحالات ، حالة القبائل الشيعية في الهرمل وشمال البقاع .

ـ أملاك السلطان الخاصة (أراض هميونية) التي كانت تشمل مئات آلاف من الهكتارات في سورية بأسرها وأراض خصبة في البقاع وعكار .

من البديهي أن حق السلطان السامي بالملكية ، في عموم هذه الأراضي السهلة البلوغ والمراقبة ، كان مؤكداً بقوة أكبر بكثير ، ويتجسد بجباية ضريبة عقارية مرتفعة . وكانت مهمة جباية هذه الضرائب (الالتزام) تُمنح من قبل الدولة العثمانية لوجهاء مدينيين أو قرويين ولفترة محدودة ، وكان هؤلاء الوجهاء ، الذين ينتزعون الالتزام بالمزاد ، يحاولون سلب القسم الأكبر من فائض انتاج الفلاحين والاحتفاظ بالفارق لأنفسهم(٣٩) .

في أثناء القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى ، شهدت هذه البنى الزراعية تغيراً جوهرياً : فتأثير الضغط السياسي والاختراق الاقتصادي الأوروبي والحاجات المالية المتزايدة و « تحديث » الادارة والجهاز القضائي وجهود المركزة ، كلها دفعت الدولة العثمانية الى أن تغيّر جذرياً سياستها الزراعية . فقد صدرت سلسلة من القوانين الزراعية والتدابير الادارية (في ١٨٥٨ و١٨٨٠ و١٩١٣ . . .) التي كانت تهدف أساساً الى « تخصيص » ملكية الأرض ، وتحديد الملكيات بواسطة عمليات المسح واعطاء الصكوك ، والى وضع أساس جديد للضريبة ، وتعميم الضريبة المالية بدلاً من الضريبة العينية واقرار شرعية رهن الأراضي وحجزها والتنازل عنها وتملكها : في حوالي عام ١٨٨٠ ، وبمناسبة التعداد العام للملكيات ، ثُبّتت مبدئياً الاملاك المشاعة وقُسِّمت الأراضي حسب الوضع القائم آنذاك . أُعطيت سندات عقارية ، جُدِّدت فيها الملكيات بالفدان أو بأجزاء الفدان(٤٠) . وكانت هذه العملية بمثابة تفكيك متسارع للمجتمعات القروية ، وأسهمت في تكوين ملكية فلاحية صغيرة .

لكن ، في الحقيقة ، أفضت سياسة الدولة العثمانية بخاصة الى انشاء ملكيات خاصة كبيرة . بالواقع ، غالباً ما نتج عن التسجيل الجبري للملكيات بأسماء شخصية ان شيوخ القبيلة أو العشيرة والوجهاء وزعماء القرى قد سجّلوا كأملاك شخصية ما كان بالفعل ملكاً مشتركاً للجماعة . فضلاً عن ذلك ، حصل بعض وجهاء القرى على كثير من الأملاك الجديدة ، العائدة الى صغار الفلاحين الذين هجروا أرضهم لأنهم لم يتمكنوا من تسديد الضرائب المتوجبة عليهم . وكان يكفي ان يدفع هؤلاء الوجهاء الضرائب المستحقة للدولة حتى تحوّل إليهم هذه الأخيرة ، بالمقابل ، سند الملكية . أخيراً ، منح عدد من كبار الملاكين حمايتهم لفلاحين صغار مدينين وراغبين في التخلص من التجنيد ، وذلك مقابل تسجيل سندات الملكية الجديدة التي اكتسبوها باسم الوجهاء (الاعيان) الحماة . لقد حوّل هؤلاء ، فعلاً ، الفلاحين الى مؤاكرين وأسهموا في منع قيام ملكية زراعية صغيرة .

أما الدولة ، فقد ساهمت احياناً بصورة أكثر مباشرة في تكوين ملكيات كبيرة ؛ وفي هذا الصدد ، قال لاترون :

« لقد منح السلطان احياناً ، كمكافأة دائمة أو كراتب عمري ، أراضٍ مأخوذة من أملاكه الشخصية أو ، في الأغلب ، من الأملاك المصادرة من أحد الوجهاء الآخرين . ذاك هو أصل الاقطاعتين الواسعتين اللتين تقاسمتا وسط البقاع ، من جانبي الليطاني ، في نهاية القرن الماضي . غير أن هبات السلطان هذه كانت بالأحرى امتيازات تشمل حق جباية ربع سنوي من الفلاحين المقيمين ؛ ومع مرور الزمن ، تمَّ تثبيت هذه الهبات أملاكاً بالصفة الكاملة ، الأمر الذي كرَّسه التسجيل العقاري »[٤١] .

في المدن ، أنشأت الاصلاحات العثمانية ، التي مالت الى تخصيص ملكية الأرض ، مجالس بلدية نُقل إليها عدد من الصلاحيات الادارية والضريبية ، أهم هذه الصلاحيات هو حق المجلس بأن يلزّم لمن يشاء جباية ضرائب (التزام) المنطقة الريفية التابعة للمدينة المعنية . وكانت هذه المجالس ، منذ البدء ، خاضعة لهيمنة التجار والمرابين والأعيان. وهكذا ، كان « أعضاء المجلس » يسندون جباية الضرائب الى أقارب أو شركاء في الأعمال ، شرط أن يتقاسموا فائض الانتاج الذي يحتفظ به الملتزم . حتى ان « عضو المجلس البلدي » ، الذي هو مرابٍ محترفٍ ، كان يصبح احياناً المقرض الرسمي للفلاحين الذين كانوا يعجزون عن دفع الضرائب المطالب بها من قبل الملتزم . . . فالاستدانة المتزايدة وتدابير الرهن العقاري والحجز ، كانت الوسيلة التقليدية لتكوين ملكية زراعية خاصة بأبناء المدن ، على حساب قطاع الملكية الصغيرة الحديث والعارض[٤٢] . حتى ان هذه الهيمنة المتزايدة للمدينة كانت تمارس احياناً على حساب الوجهاء التقليديين : تلك كانت ، مثلاً ، حال تجار جبيل المسيحيين ، الذين انتزعوا تدريجياً ، في نهاية القرن الماضي ، ملكية الوجهاء الشيعة في المناطق المجاورة ، بسبب عجز هؤلاء عن تسديد ديون متراكمة[٤٣] .

وهكذا إذاً ، انتقلت معظم البنى الزراعية ، في المناطق الطرفية ، من نظام الملكية القروية المشتركة ، أو من الأرض القبلية ، الى نظام الملكية الخاصة الكبيرة لشيوخ القبائل وزعماء القرى والوجهاء والمرابين وجباة الضرائب ، الخ . ان قطاع الملكية الفلاحية الصغيرة ، المكوَّن نظرياً على نطاق واسع في منتصف القرن ، قد ظلّ عارضاً ومهدَّداً . وسوف تتم تصفية القسم الأكبر من هذا القطاع بين ١٨٦٠ و١٩٢٠ ، بالجهود المتضافرة للزعماء التقليديين وكبار الملاكين ومرابي المدن . إذاً ، ما كاد الفلاحون يصبحون ملاكين حتى جرى تحويلهم الى مؤاكرين ، وتعرضوا لاستغلال متزايد . وقد وصف دوندون (J. Dondon) هذه البنية الزراعية ، مثلما رآها الانتداب الفرنسي في نهاية العهد العثماني :

« إن سورية الزراعية تعاني مرضاً مزمناً هو : نظام الملكية المفرطة الكبر . فهي ضحية طفيليات جشعة تقرضها . . ما ان نسأل ملاكاً عن مساحة حقوله حتى يذكر فوراً عدد القرى التي تنتصب فوق سطحها . فالعدد هو الذي يهمّه أكثر من المساحة ، ولسبب بديهي . أوَلا تزوِّده هذه القرى بالعمال الذين سيقدّم لهم سلفات ؟ وهذه السلفات ، ألن تسدَّد له بفائدة لا يمكننا تصوّرها ؟ . . . ان القرويين الذين يعيشون في الأملاك الزراعية الكبيرة ، يحرثون أرضها تحت غطاء المؤاكرة ، مقدّمين عملهم وعمل عائلاتهم . . . يتلقون من المالك حق الانتفاع بالأملاك وأدوات العمل (كم هي قليلة وبدائية !) وحيوانات الجرّ والبذار . . . بمثابة سلفة يسدّدونها ، عند الحصاد ، بفائدة نِصفها دون تردد بأنها ربوية . ألا نشهد تسديدات تتم بفائدة قدرها ٤٠٠٪ ؟ لكن ، ليس هذا كل شيء . فالمزارع لن يصبح ، بعد انتهاء الحصاد ، أغنى من ذي قبل . عندما يكون قد دفع ضريبة الـ ١٢,٥٪ التي ترفعها ابتزازات جباة الضرائب الى نسبة أعلى بشكل ملموس ، وعندما يكون قد أعطى المالك ضعف البذار المستلف ، وعندما يكون قد استهلك دينه من حصته التي هي ثلث رصيد المحاصيل ، فإنه سوف يبقى له . . . الأمل باقتراض جديد حتى الحصاد القادم ، إلا اذا فضّل البحث في مكان آخر عن شروط عيشٍ بمثل هذه الهشاشة[٤٤] .

إذاً ، في مطلع عهد الانتداب ، كانت البنى الزراعية للمنطقتين الموحّدتين في اطار الدولة اللبنانية متميِّزة بوضوح . في الجبل ، ملكية صغيرة تتفتت باستمرار ، وفلاحون فقراء ، وأملاك كنيسة واسعة ومزدهرة (ثلث أفضل الأراضي) ، وهجرة كبيرة . وفي الأطراف ، ملكية كبيرة شائعة غالباً ، وأملاك عامة واسعة (موروثة عن الأراضي السلطانية) ، وملكية صغيرة هامشية ومهدَّدة خصوصاً في جوار البلدات ، واستغلال شبه اقطاعي لمؤاكرين محرومين من كثير من الحقوق الشخصية والسياسية . تاريخان ريفيان ، ومجتمعان قرويان متفاوتان ، إنما دولة واحدة وسوق واحدة مندمجة ، من خلال بيروت ، في السوق العالمية وفي الرأسمال المالي والتجاري الفرنسي .

الفصل الثالث

حول بعض المخلّفات الحالية

إن فترة ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠ تطابق اجمالاً جيل أجداد المستجوبين ، من أرباب العائلات ، في عيّنتنا . فقد ذكرت في المقابلات ، مراراً ، أوضاع اقتصادية وعلاقات اجتماعية أو أحداث تاريخية متعلقة بهذه الفترة . وثمة ميدانان يبدوان بخاصة مجالين لتكرر ظاهر للعلاقات الاجتماعية مثلما كانت عليه إبان تلك الحقبة ، في المنطقتين اللتين أتينا على دراستهما : من جهة ، علاقات القرابة الداخلية في العائلة الواسعة المنتشرة التي كانت تشكل القاعدة الاقتصادية للعلاقات الاجتماعية المحلَّلة آنفاً ، ومن جهة أخرى ، علاقات الاستزلام بين الشخصيات السياسية الحالية التي يعتبر معظمها متحدراً من العائلات الحاكمة المذكورة في الفصل السابق (ارسلان ، حمادة ، جنبلاط ، الخازن . . .) وبين جموع العائلات التي ترتبط بهذه الشخصيات وتعتبر نفسها كأنصار لها . لقد طرأت على هذين النوعين من العلاقات ، المتأصلين في تشكيلة اجتماعية تخطاها الزمن اليوم كثيراً ، تغيرات جوهرية سوف نحاول تحليلها انطلاقاً من بعض المقابلات المعبِّرة بنوع خاص . وهكذا نأمل في أن نبينّ كيف يمكن للمعطيات التاريخية الضرورية ان تترابط مع تحليل الوثائق الاجتماعية الحالية بغية توضيح ميكانيات تحوّل وبقاء العلاقات الاجتماعية المعتبرة عفوياً كأكثر العلاقات « تقليدية » .

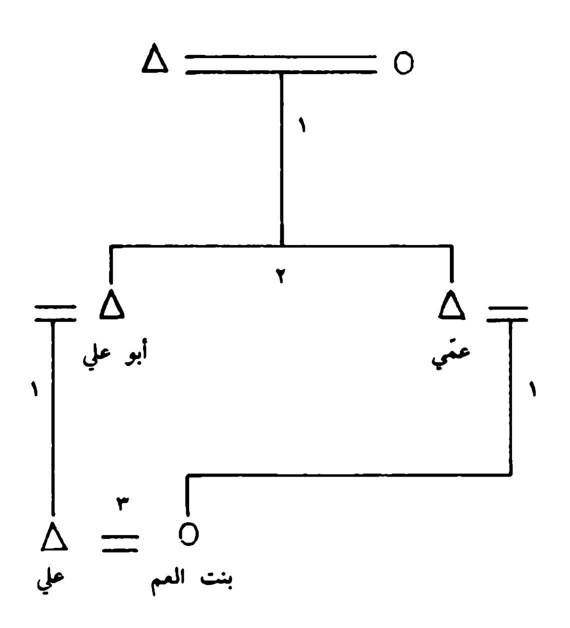
عائلة العصب الكبيرة وتفككها

سواء في جبل لبنان أم في المناطق الطرفية ، كان نظام الملكية وتنظيم العمل الزراعي يستلزمان وجود نظام قرابة ، يؤمِّن بآن واحد تماسكاً عائلياً قوياً وامكانيات قابلة لإدامته . إن التفاعل المستمر بين انظمة حيازة الأراضي (المشاع ، التصرف ، الملك . . .) والتقسيم المشترك للعمل والتنظيم العائلي ، تبدو في الواقع ذات أهمية حاسمة بالنسبة الى سير التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في المنطقة كلها .

الوحدة العائلية الأساسية هي عائلة العصب الكبيرة التي تضم في سلالة (بيت) واحدة ، كل المتحدّرين من جدّ ذكر واحد . ويشكل الانصهار العائلي في هذه الوحدة ، القاعدة الأساسية ، وتذكّر المصطلحات الشائعة بمقدار عدم تصور تماسك العائلة ومتانتها وبقائها إلاّ في اطار الاتحاد داخل قرابة العصب : فالانسباء الذكور من ناحية الأب تطلق عليهم تسمية العصب ، وتعتبر لفظة العصبية المشتقة منها ، في الذهنية العربية التقليدية ، كأساس للسلطة ومصدرٍ لكل ديناميكية اجتماعية[٤٥] . ان هذا التضامن العائلي وهذه النزعة الى التماثل بالسلالة والارتباط بأجداد حقيقيين أو اسطوريين ، هما اللذان يشكلان أول علاقة اجتماعية تقليدية ، ولا يزالان محور كثير من الممارسات الاجتماعية ، في لبنان كما في كل العالم العربي .

رابطة الدم (٢) بالنسبة الى رابطة المصاهرة (٣) .

الرسم البياني رقم ١ - ١ : ذرَّة القرابة العربية[٤٧]



١ ـ النسب

٢ ـ رابطة الدم

٣ ـ المصاهرة

طبيعياً ، يصان هذا التماسك ويعزَّز بالزواج اللحمي ، وخصوصاً بالزواج التفضيلي من ابنة العم التي هي ، في السلالة ، النسيبة الأقرب للرجل بعد اخته (راجع الرسم البياني رقم ١ ـ ١) . في عائلة العصب الكبيرة ، يجانب الرجل باستمرار ، منذ نعومة أظافره ، شقيقاته وبنات عمه . وهكذا ، عندما تحين سن الزواج ، في مجتمع قروي منغلق على ذاته ، يزداد بخاصة الاحتمال الموضوعي ـ المرتبط بتواتر اللقاءات السابقة ـ بالزواج من احدى بنات العم . غير ان هذا التفسير غير كافٍ : فهو يفترض اولاً فصلاً واضحاً جداً ، داخل العائلة الكبرى ، بين شقيقات شخص معينَّ (علي) وبنات عمه ، بما ان الشقيقات محظورات وبنات العم مرغوباً بهن . فوق ذلك ، فإن وجود منافسات ، لا بل تنافرات بين اشقاء بسبب اختيار بنت العم ، مرتبط بسير عمل « النموذج » . والحال ان جميع العلماء المختصين بأعراق الشرق الأدنى يشدّدون على « المواجهة الثنائية الدائمة في الحياة العائلية وتفكك السلالات الى عشيرتين » . وهكذا ، يشير شلحت أيضاً الى « ان التعاضد متناسب تقريباً مع المنافسة : فأولئك الملزمون بأن يهبّوا لنجدة « أبناء عمهم » المهدَّدين ، غالباً ما يبدون الأقل تسامحاً حيالهم عندما يُبعد الخطر »[٤٦] . والكل يعرف المثل العربي القائل : « أنا وأخي ضد ابن عمي ، وأنا وابن عمي ضد الغريب » . إذاً ، يمرّ الانفصال الاجتماعي اولاً داخل عائلة العصب ، من هنا برز التردد الزائد للخلافات بين الاشقاء بعد الزواج ، في أحاديث الذين استجوبناهم . وهكذا ، كان الزواج من بنت العم يشكل وسيلة لتلافي الانقسامات بين الاشقاء : ان لفظة « عمّي » الودودة ، المستخدمة لتسمية أخ الأب ، تعبّر عن تثمين

ويظهر المثلان التاليان ، بآن معاً ، أهمية رابطة الدم وهشاشتها المفضية الى التفسخ المحتوم غالباً للعلاقات المكوِّنة لعائلة العصب الكبيرة في منطقتين قرويتين من لبنان .

حالة السيد ن . . .

إن السيد ن . . . شيعي من قرية م . . . في جنوب لبنان (قضاء صيدا) وحفيد ملاّكٍ صاحب خمسين دونم من الأراضي (حوالي ٥٠ ألف متر مربع) عمره ٣٩ سنة وهو مطلّق : تعيش معه في بيروت (القطاع الغربي) ابنته وأمه وأربعة اخوة وأخوات : اثنان منهما لا يزالان تلميذين (رقم ٦ و٧) وواحدة (رقم ٥) تعمل ناظرة في مدرسة (مجازة في التاريخ) والأخير (رقم ٤) يعمل في الضمان الاجتماعي . ولدى السيد ن . . . ايضاً خمسة اخوة وأخت اخرى ، متزوجة من طبيب جزائري . أخواه الكبيران ما زالا يسكنان القرية ويعملان في الزراعة : الأخ البكر (رقم ١) يشرف على زراعة الأراضي بالمؤاكرة ، والثاني (رقم ٢) يبيع آلات زراعية يستوردها من الولايات المتحدة . بينما يتابع الشقيقان الأصغر سناً دروسهما في الخارج : واحد في الولايات المتحدة (ادارة اعمال) والآخر في بلجيكا (طب) . أما

الأخير فهو في صف الفلسفة ، ولا يوضح السيد ن . . . أين ومع من يسكن أصغر اشقائه (راجع الرسم البياني رقم ١ - ٢) .

بدأ السيد ن . . . يكسب عيشه عام ١٩٥٣ ، عندما كان عمره ١٩ عاماً ، بالتماس وظيفة في وزارة التربية لدى سامي الصلح ، الوزير آنذاك ، الذي كان جاراً له :

« لقد ذهبت وحدي إليه ، لأنني كنت جاره ، ولما كنت أحمل شهادة البكالوريا ، فقد تمكنت من الحصول على أول عمل لي » .

عام ١٩٥٦ ، استقال من وظيفته التي أرادها « لكسب الاعتبار » وحصل على عمل في مصلحة التعمير المنشأة بعد وقوع الزلزال :

« لما كان والدي يملك الرأسمال اللازم لكي يكون لدي مصلحتي الخاصة ، فقد استقلت من وظيفتي واشتريت مؤسسة للنقليات لحسابي الخاص » .

فوق ذلك ، يضيف السيد ن . . . « مارست مهنة الزراعة : لقد ورثت قطعة أرض عن والدي ، واشتريت قطعة أخرى من مالي الخاص . واستثمرت هاتين القطعتين بالقرب من قريتنا في الجنوب » .

« أهتم بأرضي أيام الآحاد والأعياد . ومن ثم ، أُعنى شخصياً خلال خمسة عشر يوماً من شهر نيسان ، بشراء الأسمدة وبحراثة الأرض » .

إن السيد ن . . . هو تاجر سجاد في بيروت ، ومالك أرض في قريته حيث لا يزال هناك مؤاكرون يعملون من أجله بتموينه بقسم من المحصول (« متغير حسب السنوات ») يفيده لتقديم منتجات طازجة الى العائلة الكبيرة في بيروت . انه يصعد الى لبنان الجنوبي كل اسبوع ويتابع « الاهتمام بقريته » بمقدار ما كان « يحلم دائماً بتحسين الأوضاع الزراعية لمنطقته » .

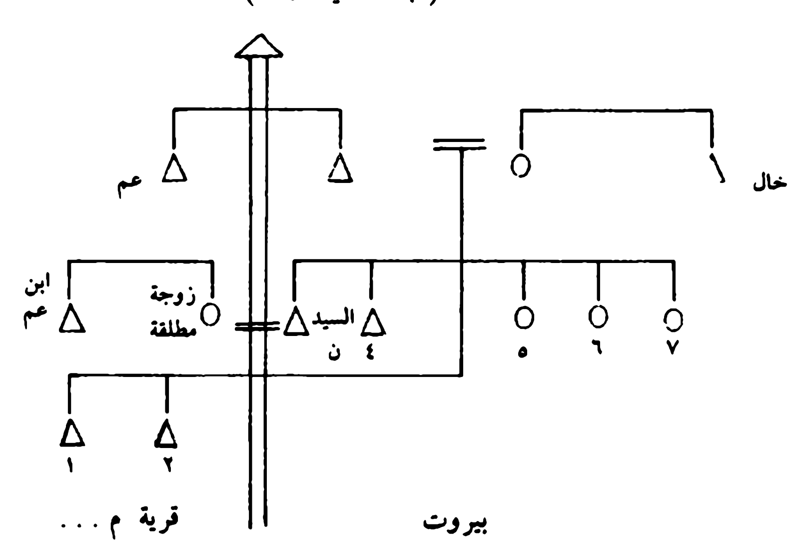
إذا كان قد استطاع استرداد قسم من أراضي والده ، فذاك لأنه أسكن عنده ، بالمقابل ، امه وأربعة من اخوته وأخواته ، ويصف السيد ن . . . علاقاته العائلية على النحو التالي :

« إن علاقاتي طيبة مع كل أفراد العائلة من انسباء أمي وأبي . غالباً ما نساعد أقارب باعطائهم أراضٍ يستغلونها دون ان يدفعوا رسم إيجارها . والبعض الآخر ، الأكثر احتياجاً ، نساعدهم مباشرة بإعطائهم مالاً . كما نؤدّي لبعضنا أيضاً خدمات كثيرة : اذا كان لدى احدهم مشاكل في المحاكم أو غيرها ، فإننا نهتم بقضيته. لقد ادخلنا أيضاً أولاداً الى المدارس، ونؤمّن لهم حاجاتهم » .

ليس الهدف من صيغة الجمع استخدام عبارات مجاملة بل التعبير عن الانصهار العائلي : لقد كان حلم السيد ن . . . عدم تقسيم الأراضي لكنه ليس الأخ البكر إنما الأغنى وحسب ، وقد تخاصم صراحة مع اخوته الكبار الذين لا يتحدث عنهم غير مرة واحدة ولا يذكرهم حين

يتكلم عن زيارته لبلدته . من جهة اخرى ، ان مجرد ذكر انسباء أمه قبل انسباء أبيه هو أمر معبّر جداً : فالسيد ن . . . قد عاد « إلى القرية ليتزوج من ابنة خاله » . والحال ان المصاهرة مع عائلة أمه تقودنا الى افتراض القطيعة التامة داخل عائلة العصب التي أدّت الى طلاق السيد ن . . . من ابنة عمه ، المنضمّة الآن الى عشيرة اخوته الكبار ، الباقين في القرية . والرسم البياني التالي يوجز التفسير :

الرسم البياني رقم ١ ـ ٢ : انفصام في عائلة من عصب واحد .



يمكن ايجاد دليل اثبات في دور الشريك الذي يؤديه الخال : « لقد أسسنا شركة وأقمنا في « كركول الدروز » . ويقصد بضمير الجمع هنا ، واقعياً ، المجموعة المكوّنة من السيد ن . . . والأخ العامل في الضمان الاجتماعي (راتب ثابت) والخال الشريك في العمل . انه الثالوث الحاكم «للعائلة الكبيرة الجديدة» التي ليست سوى مرحلة انتقالية بين عائلة العصب المنقسمة والأسرة الزوجية التي قد يكوّنها السيد ن . . . عندما تموت والدته وتتزوج شقيقاته الثلاث (٧,٦,٥). فقد صرّح في المقابلة: «ربما سأتزوج مجدداً».

إذاً ، ان هذه المقابلة تظهر ، بآن معاً ، اتساع الانقسامات الداخلية وأهميتها في العائلات الكبيرة ، والاستحالة الأكيدة للحفاظ على الشيوع وسط عائلة كبيرة حينما لا يتفق الأشقاء على تكليف أحدهم بادارة الارث الابوي وتوزيع خيراته بانصاف . إذا اقتصر الأمر على تمويل دراسة بعضهم ، فالأمر ممكن ؛ لكن ، ما أن يصبح المطلوب تقديم مداخيل لاخوة متأهّلين حتى تبدو القسمة غالباً محتّمة .

حالة محمد .

يتعلق المثل الثاني بمنطقة بعلبك الشيعية ، المختلفة جداً من نواح كثيرة عن منطقة السيد ن . . . الآنف ذكرها ، والواقعة في أقصى حدود جبل لبنان . ففي جوار بعلبك ، وفي منطقة الهرمل الملاصقة لها ، تظل العلاقات العشيرية وحتى القبلية هي الأكثر رسوخاً ، لفرط ما تبتعد هذه المنطقة اجتماعياً عن بيروت وتعزلها عن الساحل مرتفعات جبل لبنان .

محمد هو في السابعة والعشرين من عمره ، يعمل بوّاباً في أحد أحياء بيروت المسيحية . أصله من قرية ش . . . وهي ناحية صغيرة تبعد حوالي ١٢ كيلومتراً عن مدينة بعلبك . واليكم كيف يتحدث محمد عن جدّه وعن « الأرض الكبيرة » التي تملكها العائلة :

« كان جدي يعيش هناك ، وكان فلاحاً يملك أراضٍ ، يفلحها ويزرعها ويستغلها لحسابه الخاص . لقد مات ، وأخذ والدي مكانه . كانت أراضٍ مشتتة قليلاً ، لكنها كانت تشكل في مجموعها حوالي مئة دونم . يساوي الدونم نحو ٩٤٤ متراً ، لكنه يُحسب أحياناً ألف متر ، وهذا ما لا أفهمه . . .

بالطبع ، ظل جدي طوال حياته يحرث الأرض . كان يزرع القمح والعدس والشعير . . . فالأراضي عندنا تزرع بهذه الأصناف . . . لم يكن يعمل عند الغير . طبعاً ، عندما كان يحين حصاد القمح أو العدس ، كان عليه استئجار يد عاملة، فقد كان يحتاج لكثير من العمال (الفعلة) معه . والحصاد لا ينتهي في يوم أو يومين ، وكان عليه أن يحضر يومياً عشرة أو خمسة عشر عاملاً .

هذا في ما يتعلق بجدي ؛ أنا ، من جهتي ، لم أعرفه . لكنني أعلم أن الأرض كانت تستلزم هذا القدر من العمال لأنها كانت كبيرة ومزروعة كلها .

كان جدي يعرف القراءة والكتابة ؛ لا أعلم ما إذا كان قد دخل المدرسة ، لكنني اعلم انه كان يقرأ القرآن ؛ ولا بد أنه تعلّم على يد الشيخ » .

بالنسبة الى محمد ، يشكل زمن جدّه نوعاً من العصر الذهبي : آنذاك ، كانت العائلة غنية ، بالقياس الى العائلات الأخرى ، وموحَّدة حول رب الأسرة وحول القرآن ، ومستقلة بما أن أحداً لم يكن مضطراً للعمل لدى الغير . لنسمع الآن عرض الظروف الحالية للعائلة البعلبكية الكبيرة :

« كان لجدّي أولاد غير أبي . لدي عمّان وعمة . وقد تقاسموا الأراضي . فأخذ كل واحد حصته ، وبالطبع أصبحت حصصهم أصغر مساحة . ويملك والدي حوالي عشرين دونماً .

أبي لا يزال حياً . انه يعمل في أرضه ، لا بل يأخذ من أرض غيرنا ويعمل فيها ، فعشرون دونماً لا تكفي . يعني ، هناك أناس يملكون أراض ، ويعطونها لفلاح بالمشاركة ، بحيث يكون لهم الربع أو الثلث حسبما يتفقون معه . وهو يستفيد من الباقي . يأخذ مالك

الأرض ربع المحصول من الحبوب . أما الحشيش والباقي . . . فكله للفلاح . والحشيش يمكن أن ينفع أكثر من الحبوب . انه يُستخدم للعلف .

هذه السنة ، زرع والدي قمحاً وحبوباً كالعادة . ومساحة الأرض التي يستأجرها بصورة اضافية تتوقف عموماً على كمية البذار التي يريد زرعها .

هذه السنة ، خفّف والدي العمل قليلاً ، ولم يعد يفعل كالسابق ، لأنه لم تعد لديه عائلة ، ولأن كلّاً منا اتخذ أيضاً عملاً له ، فصار أبي وحيداً .

أبي غير متعلم . انه لا يعرف القراءة والكتابة ، وأمي كذلك . وهما لم يغادرا قريتنا . فنحن من هناك ، منذ عهد جدّ جدّي ! إذاً ، ان أهلي لم ينتقلوا من مكان الى آخر ، ولم يغادروا البلد ابداً .

احياناً ، يمارس والدي التجارة ، خلال الصيف ، عندما لا تكون هناك فلاحة أو زرع ، وعندما ينتهي الحصاد فهو يبيع المحصول ، كالعدس مثلاً . يأتي الى جبل لبنان ، ويأخذ العدس الى منطقة كسروان . انه لا يمارس تجارة اخرى ، ولا يبيع غير ما ينتجه . ثم ، خلال الشتاء ، مثل هذه الأيام ، يكون الفلاح قد زرع أرضه وهو ينتظر موسم الحصاد . فاذا كان ، مثلاً ، يملك دواباً ، وإذا لم يكن في القرية عمل ، فانه ينتقل حينئذ الى مكان آخر ، الى الجبال مثلاً ، حيث يحرث الأراضي المغروسة باشجار الزيتون وغيرها . والدي كان يفعل ذلك ، لكنه توقف عن هذا العمل منذ سنتين . أجور الحراثة تُدفع باليومية . وفي الجبال ، كانت الأجرة تختلف سنوياً ، فذلك يتوقف على عدد الفلاحين ، إذا كانوا متوفرين بكثرة ، تقلّ الأجرة . . . عادة ، الحد الأدنى هو ٢٥ ل . ل .

ان ابن عمي قد نال شهادة الفلسفة ، وهو يتخصص مهندساً زراعياً ؛ ولديّ ابن عم آخر نال البكالوريا الفرنسية ، وهو الآن مدرّس في قريتنا . ولديّ أيضاً ابن عم يحصّل شهادة دكتوراه دولة من فرنسا ، حيث لا يزال مقيماً . انه يدعى مهدي الحاج ح . . . » .

« لقد تقاسموا الأراضي » : ان سبب جميع المصائب الحالية يرجع تماماً الى تعذّر البقاء في عدم القسمة . فالفارق شاسع بين عشرين ومئة دونم ، والأب مضطر للعمل « في التجارة » بالاضافة الى أراضيه المزروعة . ان أكثر ما يذهل محمد هو ذلك الفرق في الوضع الاجتماعي بين والده وعمه ، الذي تابع ابناؤه دروسهم ، حتى ان واحداً منهم يحضّر الآن شهادة « دكتوراه دولة » في فرنسا . لماذا هذا الفرق بينه ، كبوّاب ، وبين ابن عمه (المدرِّس ، المتعلِّم) ؟ انه يعزو سبب ذلك الى تركه المبكّر للمدرسة :

« اسألني لماذا لم أتابع دراستي ؟ لِمَ لا تسألني ؟ ذاك لأنني كنت في مدرسة رسمية ، حيث كان أكثر المدرّسين تعلماً يحمل شهادة البريفيه (المتوسطة) . كان هؤلاء المعلمون لا يزالون يتابعون دروسهم . آنذاك ، كان المعلم يشرح الدرس في خمس دقائق ، ويسمّع في خمس دقائق ، فينتهي الأمر . لم نكن نستفيد شيئاً . . . فوق ذلك ، لم يكن والدي يملك الموارد

الكافية لوضعي في مدرسة أفضل خارج القرية ؛ دفع الأقساط المدرسية ، وايجار البيت الخ ، هذا يكلّف غالياً جداً . وهكذا ، بما أنني لم أكن أجني أية فائدة ، فقد تركت المدرسة لأساعد أبي وأعيش من عمل ما » .

في الواقع ، هناك سبب آخر ذكره محمد عرضاً ، دون التشديد عليه ، وذلك بلا ريب لأنه لا يدرك كل أهميته . فقد « هاجر عمه الى الكويت لبضع سنوات » بينما لم يغادر أبوه لبنان أبداً . ان تفكك العائلة الكبيرة يجرّ كثيراً ، في الطبقات الفلاحية اللبنانية ، الى هجرة مؤقتة أو نهائية تعبّر عن الخروج عن التقاليد والرغبة في الاثراء المنفرد . وغالباً ما يهاجر فرد واحد ، ويكون هذا أول عمل شخصي تماماً يقوم به أبناء الفلاحين الفقراء أو المتوسطي الحال الذين هم على وشك الافتقار . لهذا السبب ، فان حدث الهجرة الاجتماعي الذي يخفي علاقة اجتماعية (مديني غربي - ريفي عربي) يشكل القطيعة الأكثر حسماً مع العائلة الواسعة وطرائق الانتاج الزراعية التقليدية .

لقد أفادتنا إحدى العبارات الفرنسية الخاصة باللبنانيين ان الهجرة هي « السفر نهائياً » : انها قطيعة نهائية مع لبنان التقليدي .

ماذا بقي لمحمد من لبنان التقليدي ؟ عند الاطلاع على روايته ، يمكننا الاجابة : عادة وحلم . العادة ، هي « المونة » التي لا تزال راسخة في كل لبنان القروي . ويقصد بها « المؤن » التي تحضّر عادة في الخريف، داخل العائلة الكبيرة ، والتي توزّع بين جميع الوحدات المنزلية . لقد عدّد محمد عناصر مؤونته وقدّر قيمتها الاجمالية بعشرين ليرة لبنانية كحدّ أقصى (عام ١٩٧٣) . إذاً ، ان دورها الاقتصادي ثانوي ، وهي ذات مدلول رمزي بنوع خاص . ثم ان محمد قد أكّد أنه لا يستهلك المونة لأنه أقلع عن التقاليد الغذائية القروية ، ويفضّل الأكل « وفقاً لذوق المدينة » .

« طبعاً ، نحن لدينا عادات ، كأن يتموّن كل من لديه أسرة ؛ وهكذا يساعدني أهلي بما لديهم . لكن المونة التي تأتيني من القرية ، لا استعملها هنا في بيروت ، لأنني آكل « على الموضة » . في السنة الماضية ، ظلّت المونة كما هي ، وهذه السنة أيضاً ، فهي لا تزال في الأكياس . لم أحاول بيعها ، لأننا نعتبرها كمؤونتنا ، ولأنه إذا ما رغبنا في صحن ما ، فليكن اللازم متوفراً . لدي برغل وكشك وعدس وحمص وفاصوليا . . . اقدّرها بعشر أو خمسة عشر ليرة لبنانية سنوياً ، وفي الأكثر بعشرين ليرة » .

ان المونة ترمز الى الغلّة التي لا تزال توحّد افراد عائلة العصب الكبيرة . فهي تشكل الهبة الأساسية من النساء الباقيات في القرية الى اللواتي نزلن الى المدينة . وهي تستدعي كهبة مقابلة زيارات منتظمة ومعونة مالية في حال العوز . وهذا ما اضطر محمد لأن يفعله :

« انا لست الآن مديناً ، عليّ مبالغ صغيرة لأصحاب الحوانيت . . . لكنني في وقت من الأوقات احتجت الى المال ، لأنه كان عليّ مساعدة أهلي الذين كانوا يقومون بمشروع بناء . مع

ذلك ، لم تكفهم مساعدتي ، لأنهم هم أيضاً لا يملكون الكثير من الموارد . . . آنذاك ، بذلت ما في وسعي لمساعدتهم . فاقترضت ٢٠٠ ل . ل . من احد المستأجرين ، وأعدتها له بعد شهرين » .

ان حلم محمد ، البوّاب الذي يكسب ٢٠٥ ل . ل . في مدينة بيروت (عام ١٩٧٣) ، هو العودة الى القرية وتشييد منزل فيها . إنه حلم ، لأن محمد لا يستطيع الادخار ، وعليه أن يعيش براتب زهيد ، يكفيه بالضبط ، في غياب الايجار ، لإعالة زوجته وابنته . وبحنين كبير يؤكد :

« أملك في القرية أرضاً مساحتها حوالي ٤٠٠٠ م٢ ، وهي كافية لبناء منزل . أفكر في غرسها بالاشجار المثمرة ؛ حالياً ، والدي هو الذي يزرعها بالقمح . . . وأنوي تشييد منزل فيها » .

بينما تحوّل السيد ن . . . الى صاحب أرض وأدام طريقة الاستغلال بالمؤاكرة في لبنان الجنوبي ، استسلم محمد ، لعدم توافر الامكانات ، لحياة مدينية قلّما يستحسنها . والحال أن جدّ محمد كان يملك من الأراضي ضعفي ما كان يملكه جدّ السيد ن . . ! لكن والد هذا الأخير نزل الى بيروت عام ١٩١٠ ومارس فيها تجارة الزروع ثم الفحم . فتحوّل الى تاجر وتخلّى ، في اللحظة الحاسمة ، عن نمط انتاج الملكية الزراعية الصغيرة . لقد اختلف إذاً المساران الاجتماعيان ، والظروف الحالية متناقضة فيما بينها . بلا ريب ، تختلف منطقة بعلبك عن منطقة صيدا ، واننا نهتدي ، في هذه المقابلات ، الى بعض التناقضات بين لبنان الوسطي ولبنان الطرفي . مع ذلك ، كان يمكن للسيد ن . . . ان يستخدم محمد كبواب . ان تحليل السيَر المهنية ، وبخاصة الانتماءات الطبقية (راجع القسم الرابع ، الفصل الأول) هو وحده الذي يعطي معنىً لعلاقات القرابة .

من خلال هذين المثلين، تبرز في الواقع الأهمية الرئيسية لأشكال الانتقال الى المدينة وتاريخه ، وبصورة أعم ، للهجرات الداخلية أو الخارجية الناجمة عن تفكك الملكية العائلية . في الواقع ، بينما نزل والد السيد ن . . . الى بيروت ، عام ١٩١٣ ـ ١٩١٤ ، لمزاولة التجارة وهو في سن العاشرة ، وبينما تمكن بسرعة من مراكمة رأسمال مهم قبل « أن يعود الى القرية ليتزوج » ، فان والد محمد لم يغادر يوماً مسقط رأسه إلا ليبيع غلال أرضه في جبل لبنان كي يتمكن من تلبية الحاجات الحياتية لعائلته . ان سياق المراكمة الذي بدأه الأب وتابعه السيد ن . . . في بيروت ، بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير المرتبطة بالتجارة الدولية ، لا نجد مثيلاً له في بيت محمد ، لكننا نعثر عليه ، بأشكال أخرى ، في بيت أبناء عمه الذين استطاعوا الافادة من ثمرات هجرة والدهم الى الكويت . إذاً ، ان تحول الملكية العقارية الى رأسمال تجاري هو الذي يحدّد بخاصة التغيرات الطارئة على العائلتين المحلَّلتين : ففي تشكيلة اجتماعية تهيمن عليها منذ آن التبادلات المتفاوتة مع البلدان الرأسمالية الكبرى ، لا

يمكن للانصهار العائلي إلا وأن يتخذ أشكالاً مختلفة جداً عن تلك التي كانت سائدة في ظل الاقتصادات الزراعية للقرن التاسع عشر .

تحوّلات علاقات الاستزلام ومخلّفاتها

في الفصلين السابقين ، أوضحت تحليلات طرائق عمل السلطة السياسية في الامبراطورية العثمانية وتطوراتها التباينية حتى عام ١٩٢٠ الدور الرئيسي الذي لعبته علاقات الاستزلام على مستويين مختلفين . أولاً ، بين عائلات الحكام وكبار الموظفين الأتراك ، التابعين مباشرة للسلطان وعائلات الأعيان المحليين الذين يؤدّون دوراً استراتيجياً في جباية الضرائب (المقاطعجية) . ثم ، وبخاصة ، بين هذه العائلات نفسها وعموم العائلات الخاضعة للضريبة والتابعة لسلطاتها (المقاطعة) . وكانت علاقات الاستزلام هذه تتحدَّد ، في ظل الهيمنة العثمانية ، بمجموعة من الحقوق والواجبات ، المتبادلة والمتفاوتة كلياً ، بآن معاً : وهكذا ، في مقابل الضرائب والإتاوات المدفوعة للعائلة الحاكمة وكذلك التنازلات عن الملكية لصالحها ، كان صغار الملاكين يتمتعون نظرياً بحق الحماية ، الضرورية غالباً نتيجة الخطر السائد في بعض المناطق ، من قبل أعيانهم المعنيّين . في الواقع ، كما رأينا ، كان هؤلاء الأعيان يستفيدون من النظام أكثر من محميّيهم ، وغالباً ما كانوا يستخدمونه كوسيلة تراكم للرأسمال على حساب طبقة صغار الفلاحين. مع ذلك ، فقد أقيمت علاقات استزلام ثابتة وراسخة في مشاعر الانصهار الطائفي ، بين الأعيان وأتباعهم من الشعب ، ما عدا في فترات استثنائية وحالات محدّدة تماماً (تمرّد كسروان ضد آل الخازن عام ١٨٦٠) . وكما قال شوفالييه بحق :

« في بيئة انسانية حيث يتحوّل غالباً تجابه جماعات متخاصمة الى أعمال إبادة وافقار وتصفيات دموية ، لم تكن القساوة والدهاء ، معيارا السطوة اللازمة للسيطرة على الاخصام ، معتبرَين كتجسيد لطغيان باطل بل كصفات حقيقية للزعامة . . . فحيث كان الليبرالي الأوروبي يستنكر الخضوع « للاستبداد » ، كان الشرقي يثمِّن الحماية النسبية للوضعاء وللأكثرية ضد أفظع الشرور »[٤٨] .

لقد ذكرنا أيضاً كيف أن ضمّ ولاية جبل لبنان ذات الأكثرية المسيحية والمناطق الطرفية ذات الأكثرية الاسلامية عام ١٩٢٠ ، قد أسهم في الحفاظ على التضامنات الطائفية ، بل في احيائها أحياناً ، وبالتالي في توثيق الصلات الرابطة بين وجهاء كل طائفة و « أتباعهم » من الشعب . انه أحد الأسباب التي تجعل بعض المؤلفين يستمرون في التركيز على علاقات الاستزلام في تحليلاتهم لآليات لبنان المعاصر .

وهكذا ، يعرّف يوسف صايغ ، على النحو التالي ، ما يسمّيه « الاقطاع السياسي اللبناني» :

« إنه نظام من العلاقات السياسية بين كبار ملّاكي الأراضي والفلاحين في سهول لبنان ؛ بين خلف العائلات الكبيرة التقليدية الحاكمة وصغار الفلاحين في جبل لبنان ؛ بين السياسيين النافذين الذين تستند سلطتهم بآن معاً الى أصلهم القروي وانتماءاتهم المدينية ونفوذهم الاقتصادي وبين أغلبية السكان في المدن » .

ويضيف أن الأمر يتعلق دوماً « بتبعيات شخصية لزعيم » تتخذ شكلاً حديثاً هو « الدعم الانتخابي في مقابل مساعدات شتى »[٤٩] .

وان كانت عبارة « اقطاعي » غير ملائمة بوجه خاص للتدليل على هذا النوع من العلاقة الاجتماعية ، فان الواقع الموصوف يشكل تماماً مجموعة من مخلّفات نظام علاقات الاستزلام ، الموصوف في الفصلين السابقين . غير أن الاستمرار الظاهر للأشكال العاطفية والايديولوجية للعلاقات بالزعيم يخفي تغيرات عميقة عائدة الى القواعد الجديدة للتنظيم السياسي والاداري منذ ١٩٢٠ ، وبخاصة الى النظام الانتخابي الذي نشأ تدريجياً في لبنان كله .

ان علاقات الاستزلام ، التي توضح بعض اشكالها المقاطعُ اللاحقة من المقابلات ، تظهر قبل كل شيء كوسائل لتعزيز شعبية نائب معين ـ وبالتالي فرص إعادة انتخابه بصورة متوالية ـ في نظر جماعته من الناخبين مقابل خدمات عدة مثل ايجاد عمل[٥٠]أو مسكن أو مدرسة للأولاد أو ترقية ادارية غير قانونية الخ . في بعض الحالات ، يبدو أن التنظيم السياسي لبعض النواب ـ الذي يضمّ حراساً شخصيين (قبضايات) وحتى ميليشيات مسلّحة ـ يعيد بدقة تقريباً انتاج المراتب الوظيفية والفخرية القائمة وسط « البيوت » العريقة الحاكمة (زعامة استزلامية) والتي تحشد حول عائلة الزعيم مجتمعاً صغيراً بكامله تابعاً لها ، ابتداء من وكلاء الأراضي حتى الخدم مروراً بالقبضايات[٥١] .

ودون أن نعمِّم اطلاقاً هذا « النموذج » الخاص ببعض المناطق الطرفية (لبنان الجنوبي بخاصة) على لبنان بأسره ، فانه لا يسعنا الانكار بأن ثمة امتدادات موجودة بين أعيان الأمس وأغلبية نواب اليوم. في الواقع، تندرج الانتخابات عادة في منطق علاقات الاستزلام : ففي مقابل الأصوات الانتخابية لعائلة معينة ، يقدّم بعض المرشحين للنيابة ، بواسطة « رجالهم » (أزلامهم) عموماً ، مبالغ من المال أو « خدمات شتى » ، وهكذا يضمنون لأنفسهم ، قبل موعد الاقتراع ، عدداً من الأصوات يقدَّر بدقة أحياناً في بعض المناطق القروية المراقبة جيداً من قبل المرشحين .

في حالات اخرى ، يعتمد الزعيم أكثر على عرفان الجميل والتعلق العاطفي لناخبيه دون أن يهمل ، مع ذلك ، اللجوء الى « تنظيم » دقيق لاقتراع انصاره (النقل بالسيارات الى مراكز الاقتراع ، الجولة المسبقة على مفاتيحه الانتخابية . . .) . من جهة اخرى ، فان الحدة العاطفية ، ذات الطابع شبه الديني ، لعلاقات بعض الزعماء السياسيين ببعض أنصارهم ، لا

يمكن تبريرها ببساطة بعرفان الجميل الشخصي لخدمات مؤدّاة: فهي تندرج في عقلية عامة ، يوضح أحد عناصرها الأساسية المقطع التالي المأخوذ من احدى المقابلات . لقد تمّت هذه المقابلة مع السيد و . . . وهو سائق سيارة أجرة ، كاثوليكي من منطقة جزين (راجع القسم الثالث ، المقابلة رقم ١٤) . وها هو جوابه على السؤال رقم ب - ٤ - ج (راجع الملحق رقم ٤) :

- هل أنت عضو في نقابة ؟

عضو نقابة ؟ كلا ، لحسن الحظ ، فأنا لست عضواً لا في نقابة ولا في حزب ، لكنني أفضّل شمعون ، وأجده بعد الله .

- لماذا لستَ عضواً في نقابة ؟

(تردّد)

لكي أكون نظيفاً ، ولا أريد التدخل في أية مشاكل . كل شيء صار غشاً . لقد عاشرت كل الناس . « فهم يفعلون كل شيء من خلف ظهرك

- هل النقابات فعّالة في لبنان ؟

فعالة ؟ لا أدري ، ان شركتنا أقوى من نقابة ، ولها نفوذ أكبر . وإذا تكلمت ، أُطرد خارجاً . وفي « شركتنا » ، لا يحبون أن يكون المستخدَم عضواً في نقابة . إذا كان كذلك ، فانهم يعملون ضده ويطردونه . لأن المستخدمين في « الشركة » غير متّحدين . وأظن أن النقابة غير قادرة على فعل أي شيء لأن الشعب لا يستحق ذلك وهو غير متّحد .

من الأفضل ألّا تكون هناك نقابة . ينبغي القول أن النقابات جيدة لو كان هناك اتفاق بين الجميع ، كما في اوروبا . لكن النقابات لا تتطور عندنا لأنه لا يوجد اتفاق بين الشعب . لو كان هناك اتفاق لكانت النقابات رائعة .

لو كان العمال موحَّدين ، لاستطاعت النقابة تحسين أوضاعهم . لكن ، إذا كان ٧٥ عاملاً موافقين على مطلب و ٢٥ عاملاً غير موافقين ، فهذا يعني انهم لم يفعلوا شيئاً

لماذا كان الجواب العفوي على السؤال المتعلق بالانتساب النقابي فرصةً ، بالنسبة للسيد و . . . ، كما بالنسبة لاثنين آخرين من المستجوبين ، كي يعبّر عن قوة انتمائه إلى إحدى الشخصيات السياسية الأكثر شعبية بين الجماهير المسيحية اللبنانية ؟ لكي نفهم هذه الصلة المفاجئةظاهرياً ينبغي أن نعرف أن «الاقطاعيةالسياسية» تظهر، في بعض الأوساط اللبنانية، كمجموعة من العلاقات ، ليس فقط المشخصنة وانما « اللاسياسية » أيضاً ، بينما بالعكس يُعتبر النشاط النقابي كأداة سياسية ، وبالتالي كعامل شقاق داخل الجماعات - الطوائف المتّحدة طبيعياً حول زعمائها . وتؤكد تكملة المقابلة هذا التفسير : ان « شركتنا » حيث يعمل السيد و . . .) ، الأقوى من نقابة والمعاقِبة للذين ينتسبون اليها ، موصوفة من قبل السيد و . . . كجماعة ينبغي أن تظل متّحدة ، على غرار الجماعات التقليدية المرتبطة بزعيمها بعلاقات شخصية متينة . والحال أن

السياسة بالنسبة للسيد و . . . تفرّق وتناور وتخفي وتوقع الخلافات . فمن الطبيعي إذاً أن يستعين السيد و . . . ، في تبرير رفضه للنقابة (« كلا ، لحسن الحظ » . . .) ، بما يتعارض اكثر من سواه ، في عقليته الاستزلامية ، مع شكل الانتماء (السياسي) الى نقابة أو حزب (« لا عضواً في نقابة ولا عضواً في حزب ») ، أي بالانتماء الذاتي (اللاسياسي) ، العاطفي (« أفضّل شمعون ») ، وشبه الديني (« أجده بعد الله ») الى شخص الزعيم ، الذي هو بآن معاً رمز طائفته وضامن حمايتها من كل اعتداء وكل انقسام[٥٣] .

ثم ان السيد و . . . ، المناصر الشرس لشمعون ، يشترك في حملة هذا الأخير الانتخابية ، بما في ذلك بواسطة رشاشه (الكلاشنكوف) الذي يطلق منه الرصاص في الهواء لاظهار قوة الحزب والاحتفال بفوز أنصاره[٥٤] . في المقابل ، حصل على عمل لإبنه في مصنع يديره حليف لشمعون . اننا بالضبط أمام علاقةِ استزلامية .

أما الحالة الثانية المعروضة فهي مختلفة جداً ، أولاً لأنها تتعلق بشخص درزي ، يدعى أبو ك . . . وهو من أنصار كمال جنبلاط ، سليل الزعماء الدروز الأكثر نفوذاً في الشوف ، والمسؤول الأعلى عن الحزب التقدمي الاشتراكي ، المؤلّف من أكثرية درزية ، وأقلية شيعية وسنية ومسيحية . أبوك . . . هو ، بآن معاً ، بائع على عربة ، و « عامل بالرفش والمعول » (فاعل) في قطاع البناء . لقد مارس بين « مرحلتين من البيع على العربة » جميع المهن الأكثر قساوة واستأجر في المساكن الأكثر بؤساً . وهاك ما يقوله عن التغييرات المتكررة لأماكن السكن :

« عندما جئت الى لبنان ، سكنت في برج حمود ، ثم في السبتية ، ثم رجعت الى برج حمود ، وحالياً أقيم هنا في سن الفيل . وكانت أسباب هذه التغييرات دائماً نزاعات مع الملاّكين . لقد وقع نزاع كبير بيني وبين أحد الملاكين جرّنا الى المحاكم . اتهمني هذا المالك بسرقة الكهرباء ، بينما كان هو الذي يفعل ذلك . انه يدعى السيد ز* . . .

كان ذلك في النبعة . مع أنني خدمته طوال أربع سنوات ، في مصالحه ، وأدّيت له الكثير من الخدمات (التبضّع الخ . .) ، فقد حاول بالمقابل سرقتي » .

المقصود هنا هو علاقة استزلام مفروضة وارتهانية تماماً بالنسبة إلى أبي ك . . . : بما أن زعيماً صغيراً من منطقة بعلبك قد وافق على تأجيره مسكناً صغيراً في حيّ فقير من أطراف بيروت ، فقد ظن أنه يجوز له أن يطلب منه خدمات عدة وأن يخدعه بشأن استهلاك الكهرباء . لكن أبا ك . . . قاوم ، بمساعدة اصدقائه ، وقبل بأن يرفع القضية إلى المحاكم . لقد رفض الدخول في « اللعبة الاقطاعية السياسية » ، لا سيما وأن الزعيم الذي يتعلّق به ، كدرزي منتزَع من بيئته الأصلية (جبل الدروز) ، هو كمال جنبلاط وليس قبضايات حيّه . فهل توشك مقاومة اضطهاد الزعماء التقليديين أن تفتّت التضامنات الطائفية ؟ في أطراف بيروت ، تُترجَم هذه المقاومات خصوصاً

---

* المالك هو زعيم صغير ، أصله من بعلبك ، وتلك كانت المرة الأولى التي ترفع فيها مثل هذه القضية إلى المحاكم بمبادرة من محام (ملاحظة المحقّق) .

بعمليات نزوح متزايدة التكرار وبإكداح مفرط للعمال الذين لا يلقون مساعدة جماعة دينية وسياسية . أما بالنسبة الى الآخرين ، فالعكس هو الذي يحصل ، إذ يوشك الانصهار الطائفي أن يتوطّد تجاه ازدياد البطالة والتضخم وغلاء الايجارات المفرط . هذا ما عرفه أبو ك . . . بالتقائه معلّماً شاباً (رب عمل صغير) من طائفته .

« حالياً ، أعمل مع معلم شاب في طيّ الحديد وربطه ونقله . . . انه يدفع لي ١٠ ل . ل . يومياً ، مع أنني لا أستحق هذا الأجر . لكن الرجل صديقنا ، وهو يقول إن لدي عائلة وانه لذلك يجب مساعدتي . انني أعرف شخصياً هذا الرجل ، فهو شاب في الحادية والعشرين من عمره ، « طائش » ، لكنه شاطر . انه مغامر . كان ينفق ماله ، فضبطته قليلاً ، وحفظت له ماله عندي . لم يكن ناكراً للجميل . . . لا توجد اية قرابة بيننا ، بل صداقة فقط » .

« الرجل صديقنا » : ان لهذه العبارة الشائعة جداً في لبنان مفهوماً طائفياً أكيداً في هذا السياق. وهكذا ، عندما يجيب عامل : المعلم « صديقي » ، فهو يكشف عن علاقة استزلام قائمة على خدمات شخصية بسيطة (جلب القهوة ، شراء البضائع ، مراقبة الفتيان . . .) مقابل حرية نسبية في العمل (« معه ، أفعل ما أريد ») . عندما يقول أبو ك . . . ان المعلم « صديقنا » (بصيغة الجمع) ، فهو يعبّر عن علاقة انتماء مشترك ، اما إلى وسط سياسي واحد (أنصار جنبلاط) واما الى طائفة واحدة (الدرزية) واما الى الاثنين معاً . لهذا السبب ، فالتبادل هنا رمزي ، على الأقل في ما يخص المقابل الذي يقدّمه أبو ك . . . : حفظ المال لكي لا ينفقه « المعلم » .

وثمة حالة أخيرة ، مأخوذة هذه المرة من وسط الادارة العليا ، وهي توضح مدى علاقات الاستزلام في المجتمع اللبناني المعاصر. فالسيد ي. . . هو حالياً موظف لبناني كبير . إنه كاثوليكي ، منتم الى عائلة زحلية عرفت شيئاً من الترقي الاجتماعي ، إذ تحوّل والده من مستخدم في شركة السكك الحديدية الى صاحب مؤسسة صغيرة حقّقت ازدهاراً . لقد تمّ هذا التحول خلال حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ بينما كان السيد ي . . . يتابع دراسات ناجحة في فرنسا . عند عودته ، اصطدم السيد ي . . . بمشكلات ندرة العمالة للكوادر في اقتصاد لمّا يزل قليل التصنيع وضعيف البيروقراطية . وقد حُلّت المشكلة على النحو التالي :

« في نهاية الحرب ، رجعت على متن اول باخرة قادمة الى لبنان ، كانت الباخرة تدعى « شامبوليون » . في اثناء ذلك ، كانت عائلتي قد قامت بتجارة رابحة ، وصار ابي ناجحاً . لكنني لم أشأ الاعتماد عليه ، وبحثت عن عمل. بقيت أفتش عن عمل طوال سنةونصف. كان ذلك صعباً جداً . انني أفهم كل هؤلاء الجامعيين الذين يفتشون عن عمل . في اثناء ذلك ، كنت أعلّم في جامعة القديس يوسف مادتي القانون العام والتّشريع الجمركي (وهي مادة كنت أجهلها ، فاضطررت لتعلمها اثناء تدريسها) . لكن ذلك لم يكن كافياً . وملأت وقت فراغي بتأليف كتاب عن الشرق الأدنى صدر بعد عام ونصف . وهكذا ، علمت عام ١٩٤٦ ان مباراة الدخول الى الوزارة . . قد ألغيت بينما كنت أنتظرها منذ وصولي .

هنا ، ولحسن حظي ، صادف ان كان نائب زحلة وزيراً . . . فعيّنني ، ليس بموجب شهاداتي ، بل لارضاء أهالي زحلة ، ناخبيه . وبدأت من أسفل السلم . لقد جهدت كثيراً ، ودون ان اطلب شيئاً . وبفضل جهدي ، كان تقدمي سريعاً » .

إن علاقة المبادلة تتضح هنا بسهولة : بما ان والد السيد ي . . . قد أصبح « ناجحاً » وبالتالي معروفاً في طائفة زحلة الكاثوليكية ، فقد كان على النائب ان يؤمّن وظيفة لأحد افراد عائلة ي . . . مقابل اصوات هذه العائلة ودعمها . وبما انه هو نفسه وزير ، فمن السهل عليه ان يطالب ـ وهي مطالبة شرعية ـ بوظيفة في وزارته لكاثوليكي متعلّم . هنا ، ترتبط الطائفية ارتباطاً وثيقاً « بالاقطاع السياسي » : ونقطة الوصل هي الاقليمية ، التي يمكن تعريفها بأنها التنظيم السياسي ـ الطائفي لكل منطقة لبنانية ، المرتكز على علاقات القرابة وعلاقات الولاء والاستزلام التقليدية بين العائلات .

فعلاً ، ان التأثير السياسي لعلاقات الاستزلام غير ممكن الا في إطار تنظيم يترك للمناطق استقلالاً كبيراً ويتيح امكانية التوزيع المحلي للوظائف بنسبة الخدمات المؤدّاة للزعيم . فالبحث عن مصدر مختلف اشكال علاقات الاستزلام في لبنان ينبغي ان يتم اذاً في تاريخ العلاقات السياسية الداخلية في مختلف المناطق[٥٣] : ان اختصار هذه الاشكال بوظيفة وحيدة (الهيمنة السياسية او الحماية الاجتماعية) يبدو في الواقع عملاً عبثياً بمقدار ما هو تبسيطي . وحده تكاثر الدراسات التاريخية والاجتماعية المحلية سوف يسمح لنا بأن نعرف الى أي مدى كانت هذه الاشكال مكبحاً للاختراق الرأسمالي ام وسيلة لتعزيزه بجعله أكثر تكيّفاً مع البنى الاجتماعية ـ السياسية المحلية .

ينبغي ان نتبين اخيراً الى اي مدى تختلف اشكال علاقات الاستزلام وتوترها وفعاليتها باختلاف المركز الاجتماعي للعائلة المعنية .

فهي ارتهانية ومفروضة على ابي ك . . . وضرورية وملزمة للسيد و . . . بينما تبدو ، بالعكس ، « طبيعية » تماماً وفعالة بصورة مباشرة في حالة عائلة السيد ي . . . التي أصبحت ناجحة ومهمة اقتصادياً في اطار طائفة زحلة الكاثوليكية . اذاً ، لا شيء أكثر محالاً من الادعاء بأن علاقات الاستزلام مستقلة عن الانتماءات الطائفية في لبنان . بالعكس ، سوف نرى في الأقسام التالية كيف ان هذه العلاقات ، كالعلاقات العائلية ، قد استُخدمت مجدداً ولا تزال تستخدم في إطار تشكيلة اجتماعية خاضعة بصورة متزايدة ، منذ ١٩٢٠ ، لهيمنة الرأسمالية الطرفية .

الفصل الرابع

ملاحظات حول أصول البورجوازية اللبنانية
(١٨٤٠ - ١٩٤٥)

طرائق الاختراق والهيمنة الرأسماليين وأشكالها

ان توسع اوروبا الرأسمالية والصناعية نحو مجتمعات آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية واسواقها قد اتخذ ، في القرنين التاسع عشر والعشرين ، طرائق وأشكالاً متعاقبة ، معروفة ومحلَّلة غالباً :

- غزو اسواق خارجية جديدة لصناعة في أوج نموها ، وتصدير ضخم لبضائع تنافس للغاية الانتاج السلعي الصغير او الصناعة المحلية للبلدان غير الاوروبية .

- تغيير بنية زراعات المناطق المسيطر عليها ، بطلب ذي قدرة شرائية عالية، وتشجيع صادرات الزراعات الصناعية (او منتجات المناجم) المخصصة للتحويل في اوروبا ، على حساب الزراعات الغذائية والحرفيات المحلية .

- السيطرة ، بواسطة الانشاء واعادة التوجيه ، على التجهيزات الاساسية وشبكات الاتصال ، باعتبارها ركائز انتقال البضائع والاشخاص بين المراكز الرأسمالية المصنِّعة والاطراف الزراعية - المصدِّرة والمستهلكة .

- تمويل نشاطات استيراد المنتجات الاوروبية المصنَّعة ، وتصدير المواد الاولية المحلية او تحويلها الاولي ، بواسطة شبكة مصرفية وتجارية متكاملة ومنشأة في اهم مرافىء ومدن التجميع واعادة التوزيع او التحويل الاولي .

- من عام ١٨٤٠ (سقوط امارة جبل لبنان ، فرض المعاهدات غير المتساوية والمؤيدة لحرية التجارة على الامبراطورية العثمانية) الى عام ١٩٤٥ (نهاية الانتدابين الفرنسي والانكليزي في الشرق الادنى ، وعلاقات مالية - تجارية مباشرة ذات طابع شبه استعماري مع البلدان المعنيّة) ، شهدت مناطق لبنان الحالي مختلف اشكال ونتائج هذا التأثير الرأسمالي

العالمي . ودون ان نستعرض في هذا الفصل الطرائق التي اتخذها هذا التأثير ، في سورية وجبل لبنان خلال القرن التاسع عشر ثم في بلدان المشرق تحت الانتداب الفرنسي بين ١٩٢٠ و ١٩٤٥ ، لنُشر مع ذلك الى اهم خصائص هذه التحويلات الاقتصادية والاجتماعية .

١ ـ نمو بيروت كقطب ـ محطة للمبادلات وطرق المواصلات بين اوروبا ، وبالأخص فرنسا ، وبين السوق السورية اللبنانية وسوق الشرق الأدنى . وكانت مختلف المراحل هي التالية : شق طريق بيروت ـ دمشق(١٨٥٧) ؛ شبكة سكك حديدية تربط حوران بدمشق (١٨٧٤) ، ثم دمشق ببيروت ، ثم خط دمشق ـ بيروت بتفرع في حمص وحماة واخيراً في حلب (١٩٠٧) ؛ تدشين مرفأ بيروت الحديث (١٨٩٤) : شق حوالي ١٥٠٠ كلم من الطرق المزفتّة انطلاقاً من بيروت (١٩٢٠ ـ ١٩٣٠) : توسيع حوض المرفأ من ٢٣ الى ٤٨ هكتاراً ، تدشين مطار بيروت (١٩٣٦) ، بناء الحوض الثاني للمرفأ (١٩٣٨)[٥٥] . . . ان تطور دور بيروت هذا ينعكس جيداً في النمو السريع لسكانها ، الذين ارتفع عددهم من ٧٠٠٠ نسمة عام ١٨١٠ الى ٢٧٠٠٠ نسمة عام ١٨٤٥ و ٤٦٠٠٠ نسمة عام ١٨٦٠ و ١٣٠٠٠٠ نسمة عام ١٩١٥[٥٦] . . . وفي عام ١٩٢١ ، أثبت تعداد نظّمته سلطات الانتداب ان أكثر من نصف الاجراء في لبنان مستخدمون في التجارة ، وان القسم الاكبر منهم يعمل في بيروت[٥٧] . من جهة اخرى . أصبحت بيروت تدريجياً مقرّ عدد معين من المؤسسات المصرفية وبخاصة الفرنسية . وبين ١٨٦٠ و ١٩١٠ ، أنشأ كل من البنك الامبراطوري العثماني وبنك كريدي ليونيه وبنك سالونيكا فرعاً له في بيروت . كما فتحت فروعاً فيها مؤسستان عاملتان في المنطقة ، تسيطر عليهما الرساميل الالمانية ، وهما : بنك فلسطين الالماني ، وبنك الشرق الالماني. كذلك ، فتح البنك الانكليزي الفلسطيني فرعاً في بيروت عام ١٩٠٢ . لكن ، طوال هذه الفترة كلها ، بقي نشاط المصارف الاجنبية محدوداً ولم يتركزّ الا على عمليات تمويل الواردات والصادرات ، وتأمين التجار ضد أخطار الصرف .

كان الرأسمال المالي ، الفرنسي بصورة اساسية ، يسيطر خاصة على تطوير شبكة النقل من بيروت الى الداخل السوري : وكان ممثّلوه اعضاء في مجالس ادارة أكبر الشركات التي تشرف على طرق المواصلات الجديدة : شركة طريق بيروت دمشق (المنشأة عام ١٨٥٧) ، والشركة العثمانية لمرفأ بيروت وأرصفته ومستودعاته (المنشأة عام ١٨٨٧) . وشركة السكك الحديدية العثمانية الاقتصادية لخطّ بيروت ـ دمشق ـ عمان (المنشأة عام ١٨٩١) الخ . وكانت توجد في هذه الشركات الجديدة مجموعات مثل البنك العثماني، « والميساجري ماريتيم (Messageries maritimes) وبنك باريس وهولندا «والكونتوار ديسكونت (Comptoir d'escompte)

٢ ـ نمو تربية دود القز (بين ١٨٤٠ و ١٩٣٠) كزراعة أحادية رئيسية لجبل لبنان ، ثم للبنان الكبير ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصناعة الحرير الفرنسية ، وبالاخص الليونية . وبلغ قطاع تربية دود القز أوجه في مطلع القرن العشرين : فقد غُرست باشجار التوت مساحة ١٤

الف هكتار من اصل ٧٠ الفاً : ٢٨ مليون غرسة توت في جبل لبنان ، و ٦,٨ ملايين حول طرابلس، و٣,٢ ملايين بين جبل لبنان والسلسلة الشرقية(٥٩). عام ١٨٩٥ ، قدّر أحد المعاصرين ان قطاع دود القز يؤمّن وحده اكثر من ٤٥ ٪ من « الدخل القومي » لولاية جبل لبنان(٦٠). فضلاً عن ذلك ، يمكن التقدير أنه ، في العقد الاول من القرن الحالي ، كان هناك ١٦٥ الف فلاح يشتغلون في رعاية اشجار التوت وتربية دود القز وان أكثر من ١٤ ألف عامل كانوا يعملون في المصانع المئة والخمسين لحلّ الحرير من فيالجه ، اي ما مجموعه اكثر من ١٨٠ الف شخص ، يمثلون حوالي ٦٠ ٪ من القوى العاملة للمناطق « اللبنانية »(٦١). والحال ان هذا القطاع ، لفرط ما هو حاسم في الدخل والعمالة ، قد نما وظلّ خاضعاً بدقة للاحتكار الليوني .

إذا كانت نسبة ٢٥ ٪ من انتاج الحرير قد صُدّرت الى فرنسا ، نحو عام ١٨٣٥ (صُدّر ٢٥ ٪ الى حلب ودمشق والقاهرة ، وحوّلت الصناعة الحرفية المحلية نسبة ٥٠ ٪)(٦٢) فقد صُدّر اليها أكثر من ثلثي الانتاج عام ١٨٦١ (وكان ثلث هذه الصادرات على شكل حرير مغزول وثلث آخر على شكل شرانق مضغوطة)(٦٣) ، بينما صُدّر الى فرنسا ، عام ١٩٠٠ ، اكثر من ٩٠ ٪ من الانتاج ، شكّل الحرير الخام القسم الاكبر منها(٦٤) .

لقد أجاد دومينيك شوفالييه تشخيص تبعية تربية دود القز السورية(٦٥) :

« أصبح رجال الاعمال الفرنسيين متعهدي تربية دود القز السورية ، فيقدّمون البزور ويأخذون الحرير . وان لم يكن الحرير يحتل غير مرتبة ثانوية في السوق الليونية (٨ الى ٩ ٪) ، فقد كانت ليون تشكل بالمقابل منفذه الاساسي (٩٠ ٪) . وكأسياد لهذا الانتاج ، كان التجار الليونيون ، الذين يملكون مصادر تموين اخرى ، يحدّدون الاسعار في سورية . من خلال ليون ، كانت سورية خاضعة لأوضاع الحرير العالمية وللتقلبات العامة التي ترتبط بها هذه الاوضاع » .

إبان فترة الانتداب ، اشتدّ حصر السيطرة الفرنسية ، من جوانب معينة : هكذا ، سيطرت شركتان ، في منتصف العشرينات ، هما الشركة الفرنسية لتربية دود القز وتجارته وشركة فيدوبان (Vidauben) ، على ثلاثة ارباع مبيعات بزور دود القز الى السوق اللبنانية(٦٦) . غير ان فترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٥ شهدت ازمة حادة وانهياراً سريعاً لقطاع تربية دود القز اللبناني ، الذي قضت عليه المنافسة الشديدة للحرير الاصطناعي . وهكذا ، دام هذا النوع من التصدير الزراعي التابع حوالي ثمانين عاماً .

٣ ـ النمو السريع جداً للصادرات الضخمة من البضائع ، الانكليزية والفرنسية بخاصة ، والعجز المزمن والمتفاقم للميزان التجاري للبنان ولكل المنطقة اللبنانية ـ السورية بين ١٨٤٠ ١٩٤٥. فالاختراق والامتداد التجاريين، وتوسيع السوق اللبنانية ـ السورية امام المنتجات الاوروبية ، واجتذاب العملة والذهب والمدّخرات المحلية لتمويل العجز الهائل والمتزايد

للميزان التجاري ، تلك هي سمات الشكل الاساسي الذي ستتخذه الهيمنة الرأسمالية الاوروبية والفرنسية على المجال اللبناني ـ السوري .

وسوف تفيدنا بعض الامثلة لتوضيح تطور هذا التبادل المتفاوت :

ـ سجّلت تجارة بيروت بين ١٨٢٥ و ١٨٦٢ نمواً سريعاً للغاية ، معزواً بآن معاً الى المعاهدات غير المتكافئة المفروضة على الامبراطورية العثمانية عام ١٨٣٨ والى تعميم ملاحة البواخر في البحر المتوسط والنمو السريع لصناعة النسيج الاوروبية : فقد ارتفعت قيمة واردات مرفأ بيروت من ٦ ملايين فرنك فرنسي عام ١٨٢٥ الى ٢٢ مليون فرنك عام ١٨٤٥ ، ثم الى ٤٦,٥ مليوناً عام ١٨٦٢ ، اي انها تضاعفت ثماني مرات خلال ٣٥ سنة . فوق ذلك ، ازداد عجز بيروت التجاري (فائض الواردات على الصادرات) من مليوني فرنك فرنسي عام ١٨٢٥ الى حوالي ٦ ملايين فرنك عام ١٨٤٥ ، ثم الى أكثر من ١٥ مليوناً عام ١٨٦٢[٦٧] !

ـ استمرت نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التراجع : بعد ان كانت في حدود ٦٥ ٪ لفترة ١٨٢٥ ـ ١٨٦٥ ، انخفضت الى حوالي ٦٠ ٪ لفترة ١٨٧٠ ـ ١٩٠٠ بالرغم من النمو الكبير جداً لصادرات الحرير ! وعشية الانتداب ، اي في ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ ، هبطت هذه النسبة ايضاً الى حوالي ٥٠ ٪ : فالمنطقة اللبنانية ـ السورية كانت تستورد بقيمة ١٢٠ الى ١٣٠ مليون فرنك (اي ثلاثة أضعاف واردات ١٨٦٢) وتصدّر بحوالي ٦٠ مليون فرنك (اي ضعف صادرات .١٨٦٢)[٦٨] .

ـ بلغ التبادل المتفاوت وفقدان التوازن أوجهما إبان فترة الانتداب : من ١٩٢٠ الى ١٩٣٠ بلغت قيمة الواردات الاجمالية للمنطقة اللبنانية ـ السورية ١٤٨ مليون ليرة ذهبية تركية ، بينما كانت صادرات الحقبة نفسها بقيمة ٥٢ مليون ليرة ذهبية . اذاً ، كان عجز السنوات العشر هذه بقيمة ٩٦ مليون ليرة ذهبية (الليرة الذهبية = ١١٠ فرنكات) . كما ان حساباً للسنوات الاثنتي عشرة الواقعة بين ١٩٢٤ و ١٩٣٥ ينتهي الى عجز تجاري هائل ، قدره ٧مليارات و ٦٠٠ مليون فرنك[٦٩] .

ـ فضلاً عن ذلك ، كان قد ترسخ ، في بداية فترة الانتداب ، التقسيم الدولي للعمل وتخصص المنطقة اللبنانية ـ السورية في استيراد السلع الجاهزة وتصدير المواد الاولية . ففي عام ١٩٢٤ ، ومن أصل الـ ٨٠٠ مليون فرنك التي شكلت واردات مرفأ بيروت، كان هناك ٢٧٦ مليوناً للمنتجات النسيجية (٢١٣ مليوناً للأقمشة القطنية ، و ٣٣ مليوناً للمنسوجات الحريرية) و ٦٥ مليوناً لمنتجات المستعمرات الفرنسية (سكّر مكرّر ، بن ، كاكاو . . .) و٣٣ مليوناً للمنتجات المعدنية الخ. في المقابل، ومن أصل صادرات بقيمة ٣٤٠ مليوناً ، كان هناك ١٢٠ مليوناً لخيوط الحرير و ٤٩ مليوناً للقطن الخام و ١٩ مليوناً للصوف الخام و١٢ مليوناً للشرانق الخ[٧٠] .

ـ اذاً ، كانت الصادرات الضخمة نحو السوق اللبنانية ـ السورية الشكل الرئيسي للهيمنة الرأسمالية على الاقتصادات المعنية . ولدفع ثمن غزو المنتجات الاوروبية هذا ، كان يقتضي ان تضاف الى صادرات الحرير الكبيرة ايرادات الهجرة العظيمة (حوالي ٣٠ مليون فرنك سنوياً في مطلع القرن)[٧١] ، ومداخيل السياحة والاصطياف ابتداء من العشرينات ، وبخاصة معظم ادخار الذهب المتراكم من ١٨٦٠ الى ١٩٢٠ والمقدّر آنذاك بحوالي ١١ مليون ليرة ذهبية تركية ! وهكذا ، نتج عن هذا التبادل المتفاوت وهذه الاسواق المغزوة ، افقار كبير للاقتصاد اللبناني ـ السوري عن طريق اجتذاب ادخاره وتراكمه نحو المتروبولات (Métro-poles) التجارية والمصدّرة .

البورجوازية التجارية الداخلية

في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، بلغ الاقتصاد الزراعي ما قبل الرأسمالي لجبل لبنان والمناطق المجاورة أوجه كما شهد في الوقت نفسه بداية تفككه تحت تأثير نمو العلاقات التجارية النقدية وسياق تخصيص ملكية الارض (راجع القسم الاول) ، والتمييز الاجتماعي داخل طبقة الفلاحين والمجتمعات القروية ، ونمو المراكز الحرفية ، وتخصص المناطق والبلدات في نشاطات زراعية متكاملة ، والتسويق والتبادل المتزايدين للانتاج الزراعي ، وبالاخص للحرير وزيت الزيتون والتبغ والبقول . لقد أفضت هذه التطورات الى توطيد العلاقات التجارية بين مختلف مناطق سورية ولبنان وفلسطين ، من جهة ، وبين المراكز الحرفية والمناطق الزراعية التي تموّنها بالمواد الأولية والسلع الغذائية وتتلقّى منها السلع المصنّعة ، من جهة ثانية .

ان آثار تطور هذا الشكل الأولي للسوق الداخلية والاقليمية ، من خلال تقسيم العمل والتخصص ونمو الانتاج السلعي الصغير ، سوف تظهر بخاصة عبر نمو فئتين من البلدات بين ١٨٠٠ و ١٨٦٠ :

ـ البلدات التي ، كالنبطية وزحلة ودير القمر ، تدين بنموها ليس فقط للمنطقة الزراعية التي تشرف عليها ، انما بخاصة لموقعها كنقاط اتصال بين مناطق متكاملة وكمحطات على خطوط سير طويلة بين الساحل وجبل لبنان والداخل السوري .

ـ البلدات ، الاصغر والاكثر عدداً ، التي تخصصت في مهن ومنتجات معينة لسوق واسعة نسبياً : صناعة السكاكين في جزين ، الدباغة في مشغرة ، صناعة الخزف في راشيا الفخار، مسابك الاجراس في بيت شباب، المعاطف والمنسوجات الصوفية في الزوق، الخ .

لقد كانت زحلة ، في نهاية القرن الثامن عشر ، قرية صغيرة من قرى سهل البقاع ، تكاد تحوي اكثر من الف نسمة . ازداد عدد سكانها الى خمسة آلاف نسمة عام ١٨١٠ ، والى

اكثر من ثمانية آلاف نسمة في فترة ١٨٤٥ ـ ١٨٥٠ . في غضون ذلك ، أصبحت هذه الضيعة ملتقى خطوط تجارية ، ومركز تخزين لزروع البقاع ، وسوقاً مهماً للبدو العرب والاكراد الذين يبادلون فيها ماشيتهم مقابل منتجات الصناعة الحرفية اللبنانية . وهكذا ، أضحت زحلة ممّون جبل لبنان وقسم من الساحل بالمنتجات الغذائية (الحبوب واللحوم)(٧٢) .

راوح عدد سكان دير القمر بين ٨ آلاف و ١٠ آلاف نسمة منذ مطلع القرن التاسع عشر . واصبحت في حقبة ١٨٠٠ ـ ١٨٤٠ اكبر مركز لتجارة خيوط حرير جبل لبنان ومنسوجاته . كان « بورجوازيوها » يشترون الحرير الخام او المغزول من المقاطعجية كما من الفلاحين ، ويمارسون الربا ، ويملكون الأنوال ، حتى انهم بدأوا يكوّنون لأنفسهم ملكية أراض قيّمة .

وفي البلدات الاخرى الأقل شأناً . نمت صناعة حرفية ريفية سرعان ما تحوّلت الى انتاج سلعي صغير : كان صغار منتجي الزوق يؤمّنون حاجات سكان كسروان من الملبوسات والاحذية ، بينما كان ينتج أمثالهم في بيت الدين الثياب لفلاحي الشوف ، وفي زحلة المعاطف الصوفية (العباءة) لقرويي البقاع الميسورين ، اما صغار منتجي راشيا الفخار فكانوا يبيعون خزفياتهم الى اماكن بعيدة كالجولان وحوران .

تدريجياً ، تكوّنت نواة بورجوازية تجارية ، مرتكزة على السوق الداخلية والاقليمية ، وكانت تسيطر أكثر فأكثر على اهم ثلاث متدفقات اقتصادية لهذه السوق: المنتجات الغذائية ، والحرير (الخام ، المغزول او المنسوج) المسوّق بصورة متزايدة ، اخيراً منتجات الصناعة الحرفية ، إما بتقديم المواد الاولية للحرفيين وشراء منتجاتهم ، واما بتنظيم مشاغل حقيقية حيث تحوّل عدة عمال ، تدريجياً ، الى أجراء .

كانت لدى البورجوازية التجارية الداخلية عدة مصادر لمراكمة الرأسمال ، أهمها المصادر الثلاثة التالية : جباية الضرائب (الالتزام) والمكوس في منطقة ما ، التي كانت تتيح الاحتفاظ بقسم كبير من فائض الانتاج الفلاحي العائد للدولة او من الرسوم التي كانت تدفع على البضائع في الأساكل الرئيسية ، والقروض الممنوحة للمقاطعجية وحتى لأمير جبل لبنان بشروط ملائمة ، واخيراً الربا في الريف ازاء طبقة من الفلاحين مرهقة بالضرائب والديون وخاضعة لتعميم الريع النقدي .

كان لهذه البورجوازية منشآن على جانب من التمايز . من جهة ، هناك فلاحون ميسورون ، راكموا تدريجياً الاراضي والادخار النقدي ، أقرضوا الفلاحين الفقراء والمقاطعجية ، وأقاموا تدريجياً في البلدات (كزحلة ودير القمر) ، فتحوّلوا الى تجار حرير او

زروع ثم الى أصحاب مشاغل حرفية . ومن جهة اخرى ، هناك تجار* قدماء ، في بيروت او طرابلس ، تولّوا جباية المكوس او الضرائب وأمنّوا تصدير الحرير وزيت الزيتون والصابون الى مصر او تركيا ، وصرّفوا في الداخل المنتجات الغالية المشتراة من التجار الاوروبيين(السكر ، الشاي ، المنسوجات الفاخرة ، التوابل . . .) ، وكانوا يسيطرون اصلاً على قسم من منتجات الصناعة الحرفية المدينية او الريفية القريبة من مدنهم . لنستشهد ببعض الامثلة كي نوضح طرق ارتقاء هذه البورجوازية التجارية الداخلية في منتصف القرن التاسع عشر :

نبدأ بآل الدوماني : وهم تجار موارنة من دير القمر ، كان الامراء الشهابيون يبيعون بواسطتهم معظم حريرهم[٧٣] .

ثم بطرس الأصفر ، المنتمي الى احدى تلك العائلات المسيحية المشرقية التي اجتذبتها التجارة المصرية في القرن الثامن عشر . كان يتولّى اقراض آل الخازن ويبيع حريرهم في دمشق ومدن اخرى .

ثم مخايل طوبيا ، محتكر شراء منتجات دير مار قزحيا (الاغنى في لبنان) الذي كان رجل أعمال القائمقامين (الحكام) المسيحيين ، امراء ابي اللمع المتنيين[٧٤] .

وهناك آل مدوّر ، التجار الكاثوليك البيروتيون ، الذين كانوا يشكلون شركة عائلية حقيقية : « الاشقاء الستة هم اعضاء هذه الحكومة ، ولكل منهم اختصاصه : واحد يدير الأملاك الريفية الكبيرة ، واثنان يديران الاعمال الواسعة جداً لتجارتهم وعمليات المراسلة . والرابع يهتم بالشؤون المالية ، والأخيران مكلّفان بالعلاقات في المدينة والدعاوى القضائية »[٧٥] .

وهناك آل بيهم ، من كبار تجار بيروت المسلمين ، وآل برباري ، من كبار تجار طرابلس ، الذين أقاموا شبكات وعلاقات مع البائعين الجوّالين والحانوتيين وصيارفة الداخل .

ثم هناك الياس باخوس ، الذي أثرته تجارة الحرير وصناعته ، فأصبح منذ النصف الاول من القرن ، بمكانة مشايخ آل حبيش في غزير ولعب دوراً كبيراً في الأوساط الفلاحية الكسروانية .

نضيف الى هؤلاء أبا فارس البيطار ، امين السر السابق لدى الامير بشير الثاني ، الذي تفوق بثرائه على جميع مشايخ آل الخازن المقيمين في غوسطا داخل كسروان[٧٦] .

يبقى الفلاحون الميسورون المقيمون في بكفيا ، والذين عملوا في تجارة التبغ والغنم والخيول في مختلف مناطق سورية وحتى في مصر[٧٧] .

---

* كانت أكثرية هؤلاء من السنّة ، وبعضهم من الأرثوذكس بخلاف الفلاحين المغتنين، الذين هم بمعظمهم من الموارنة .

واخيراً ، فلاحو دير القمر المغتنون ، الذين كانوا مؤاكرين سابقين او ابناء مؤاكرين لدى مشايخ آل نكد الدروز ، والذين كانوا يقرضونهم مبالغ عظيمة بفوائد تصل الى ٤٠ ٪(٧٨) .

بوسائل عدة واشكال شتى ، بلغت هذه البورجوازية التجارية الداخلية أوج نموها ، نحو منتصف القرن التاسع عشر . فقد حقّقت تراكماً جوهرياً حاولت تحويله الى رأسمال صناعي او مالي .

مع ذلك ، اصطدم صمودها بالاختراق الرأسمالي الغربي المكثّف الذي عقب عام ١٨٤٠ (هزيمة محمد علي وفرض المعاهدات غير المتكافئة على تركيا) : فغزو المنتجات النسيجية الاوروبية قد وجّه ضربة قاضية للصناعة الحرفية والمشاغل المحلية ، وامتص الطلب الفرنسي تدريجياً القسم الاكبر من انتاج دود القز اللبناني ـ السوري ، واجتذبت التجارة الاوروبية القسم الاكبر من الادخار المحلي .

انطلاقاً من هذا الاصطدام وهذه العلاقة غير المتساوية ، اصبحت البورجوازية التجارية الداخلية بورجوازية تابعة ، وسيطة ، وضحية الاختراق الرأسمالي الاوروبي الذي ستجني منه ، في المستقبل ، أبرز أرباحها .

البورجوازية الوسيطة
المنبثقة عن الاختراق الرأسمالي الاوروبي

ان البورجوازية الوسيطة ، المتحدرة من البورجوازية التجارية او من فئات اجتماعية جديدة ، قد تركزت ، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وبصورة متزايدة ، في مدينة بيروت التي اطلعنا آنفاً على دورها كمحطة جغرافية واقتصادية للاختراق الرأسمالي للمنطقة اللبنانية ـ السورية . فقد تكاثرت المؤسسات التجارية بسرعة في هذه المدينة : ٣٤ مؤسسة منها ٢١ لبنانية عام ١٨٢٧ ؛ و ٦٧ مؤسسة منها ٣٤ لبنانية عام ١٨٣٩(٧٩) . . .

تدريجياً ، اصبح تجار بيروت الوسطاء أهم وكلاء التصدير المتزايد للحرير اللبناني الى اوروبا ، وبخاصة الى فرنسا . كما أصبحوا ايضاً أكبر مستوردي النسيج ومنتجات المستعمرات الاوروبية التي وزّعوها بشكل أكثر توسعاً في داخل البلاد ، بواسطة مجموعة كاملة من تجار نصف الجملة والحانوتيين وبائعي المفرّق . وبسرعة كبيرة ، تعاطوا أعمالاً كثيرة تجاوزت قيمتها عشرات ملايين القروش سنوياً(٨٠) .

وكعملاء للتجارة الأوروبية ، شهدت أعمالهم تطوراً سريعاً . كانت مصالحهم تتعارض مع مصالح الحرفيين ، وقد أسهموا في إفلاسهم باقامة شبكات تجارية حرمتهم من العمل والمال . وفي أحسن الحالات ، كانوا يوقعونهم في التبعية للانتاج الاوروبي بتزويدهم بمنتجات نصف مصنّعة ، مثل خيوط القطن .

لقد سمحت لهم امكاناتهم الواسعة بان يخضعوا لسيطرتهم تجار الداخل البورجوازيين ، لأنهم كانوا يستثمرون قسماً من أرباحهم في تجارة الجملة والمفرّق في جبل لبنان . كذلك . أتمّ كثيرون من تجار زحلة ، منذ ١٨٦٠ ـ ١٨٨٠ ، قسماً من صفقاتهم بفضل مبالغ مقترضة من تجار بيروت[٨١] .

وهكذا ، ارتبطت البوجوازية الوسيطة ارتباطاً ازداد وثاقة يوماً بعد يوم بسياق الاختراق الرأسمالي الاوروبي . ففي بيروت ، أصبح كثير من التجار الموارنة وكلاء لمؤسسات فرنسية في ليون ومرسليا ، كما صار تجار ارثوذكس وكلاء لمؤسسات انكليزية .

عندما شقّت شركة فرنسية ، بين ١٨٥٩ و ١٨٦٣ ، اول طريق من بيروت الى دمشق ، تمَّ اكتتاب بحوالي ألفي سهم لصالح تجار من بيروت ودمشق وحلب (مسيحيون بمعظمهم) ، راغبين في مشاركة الرساميل الفرنسية صاحبة اكثرية الأسهم وفي الافادة من الايرادات الأكيدة التي يجنيها هذا المحور الاكبر الجديد لتبادل البضائع[٨٢] . منذ ١٨٤٠ ـ ١٨٥٠ ، باشر العديد من كبار التجار البيروتيين في استثمار قسم من مواردهم في مصانع غزل الحرير ، مقتدين في ذلك بمصانع الغزل الفرنسية التي أنشئت بالقرب من المادة الاولية في جبل لبنان . وهكذا ، ساهموا في أول تحويل لمادة أولية ، كانوا فضلاً عن ذلك أكبر وكلاء لتصديرها . لنذكر في عداد أبرز هؤلاء التجار ـ الغزّالين ـ المصدّرين : الاخوة سرسق ، جورج تويني ، الأشقاء اصفر وغيرهم[٨٣] .

حوالي نهاية القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين ، ارتفع عدد مصانع الغزل من ٦٧ مصنعاً (عام ١٨٦٥) الى أكثر من ١٠٠ (عام ١٨٩٥) والى ٢٠٠ مصنع تقريباً (عام ١٩١٠) . بينما انخفضت نسبة مصانع الغزل الفرنسية من ١٥ ٪ الى ٣ ٪ من المجموع[٨٤] . وكان الغزّالون اللبنانيون إما فلاحين مغتنين ، واما تجاراً بيروتيين مصدّرين ، أمنّوا تسويق انتاجهم الخاص وكذلك انتاج الغزّالين « المستقلين » .

لقد حلّل دومينيك شوڤالييه الدائرة التي كانت تربط الرأسمال الليوني بتربية دود القز اللبنانية ـ السورية عبر مصانع الغزل اللبنانية والصيارفة التجار في بيروت[٨٥] :

« كان اللبناني الذي ينشىء مصنعاً للغزل يتوخّى اولاً الافادة من المضاربة التي كانت تسمح بها زيادة الانتاج المخصّص لسوق ليون ؛ كان يكفيه مبلغ ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ فرنك لانشاء مصنع غزل يحوي ٤٠ طستاً. ولم تكن هذه المنشأة هي الاكثر كلفة . فالاستثمار الاكبر هو الذي ينتج عن شراء الشرانق وتسيير المصنع . لقد كان على الغزّال ان يرصد من ٣٥٠٠ الى ٥٠٠٠ فرنك للطست الواحد ، تبعاً لأسعار الشرانق . ولم يكن الغزّالون اللبنانيون يملكون مثل هذه المبالغ لمواسم الغزل ، الا في حالات نادرة جداً . حينئذ ، كان الرأسمال الليوني يتدخل . وكان بعض الغزّالين مرتبطين مباشرة بمؤسسة ليونية تمنحهم سلفات بفائدة قدرها ما بين ٤ و ٦ ٪ . وكانت هذه السلفة تسدّد بشحنات من الحرير تسلّم بالأمانة تدريجياً حسب

الانتاج . . . غالباً ما كان التجار الليونيون يجهلون صدق الغزّالين السوريين وقدرتهم على وفاء الدين ؛ لذلك ، كانوا يفضلون التسليف بواسطة مصارف بيروت . وكان هذا الحل ضمانة للأموال الليونية ، لكنه قلما كان ملائماً للغزّال اللبناني ، لأن الصيرفي البيروتي كان يفرض عليه فائدة قدرها ١٠ ٪ وأكثر ، مقرونة مراراً ببعض الضمانات كالرهن العقاري . وكانت المصارف ايضاً تستوفي أموالها حريراً لترسله ، بدورها ، الى ليون . وهكذا اصبحت اذاً حلقة مهمة في الحركة التجارية . فالصيرفي بسول ، مثلاً ، كان وكيل مؤسسات ليونية كبيرة واكبر مصدّر للحرير فيالسنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى . . . »

رأينا آنفاً أهمية قطاع تربية دود القز في الدخل الاجمالي والعمالة في جبل لبنان والمناطق المجاورة ، حتى عام ١٩٢٠ . ان بورجوازية بيروت الوسيطة ، التي كانت تتألف بآن معاً من الصيارفة ومصدّري الحرير واصحاب مصانع الغزل ومستوردي بزور دود القز ، قد سيطرت لحساب الرأسمال الفرنسي وبالاخص الليوني ، على هذا القطاع الواسع وجنت منه في الوقت نفسه أرباحاً كبيرة ومصدراً مهماً لتراكم الرأسمال .

لنورد اسماء بعض أهم «بورجوازيي الحرير» الذين ذكرهم مراقب فرنسي وضع مؤلفاً عام ١٩١٣[٨٦] : ابناء س . بسول ، فرعون ، ت . حلو ، ن . فياض، ح . صباغ واولاده ، ن . خياط وأولاده ، ب . تابت ، س . خطار ، ج . طرادوشركاه ، ج . نقاش ، ج . فريج ، أ . م . بيهم ، س . عكاوي، أ . لحود وأولاده الخ . . . فبعدد المصدّرين ، كما بكمية الطرود المصدّرة (١٤٤٢٦ مقابل ٢٧٥ !) ضمنت البورجوازية المسيحية الجديدة لنفسها احتكار هذا القطاع من تجارة بيروت ، مما سيسمح لها مستقبلاً بالتحول نحو نشاطات اخرى وبتعزيز أوضاعها تحت سلطة الانتداب ، عندما تكون تربية دود القّز قد اضمحلت كلياً في فترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ .

مصدران استثنائيان لتراكم الرأسمال :
أرباح الهجرة وأرباح الحرب

كانت تربية دود القز (المركّزة في جبل لبنان) وتجارة الاستيراد (المركّزة في بيروت) القطاعين الرئيسين اللذين تحقق فيهما تراكم رأسمال البورجوازية اللبنانية الوسيطة بين ١٨٦٠ و ١٩٣٠ . وثمة مصدران آخران للتراكم سوف يسمحان بصعود فئات بورجوازية جديدة او بتحوّل صنّاع الحرير والمستوردين بين ١٩٠٠ و ١٩٤٥ .

الهجرة .

يكمن المصدر الاول في تيار الهجرة الذي يرقى بخاصة الى فترة ١٨٦٠ ـ ١٨٨٠ في جبل لبنان . ففي نهاية القرن ، سُجّلت في بيروت وطرابلس ما بين ٤ و ٥ آلاف عملية هجرة

سنوية الى اميركا الجنوبية واوستراليا والولايات المتحدة[٨٧] . وحوالي عام ١٩١٥ ، بلغ مجموع المهاجرين اكثر من مئة الف شخص ، أي تقريباً ربع سكان متصرفية جبل لبنان المقدّرين باربع مئة الف نسمة[٨٨] . تحت تأثير الزيادة النسبية في السكان وتشبع الامكانات الزراعية لجبل لبنان ، كان الذين يهاجرون هم بخاصة صغار الملاكين وابناء الملاكين المتوسطين ، لأن كبار الملاكين يبقون وكذلك المؤاكرون الذين تبقيهم الديون ونفقات السفر .

تحت الانتداب ، استمرت الهجرة بوتيرة سريعة بين ١٩٢١ و ١٩٣٠ ، وبوتيرة بطيئة بعد أزمة ١٩٣٠ والقيود الموضوعة على الهجرة من قبل بلدان كثيرة متأثرة بالازمة . طوال فترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٨ ، بلغ عدد المهاجرين حوالي ٨٠ الف شخص ، منهم أكثر من ١٠ آلاف شخص نحو افريقيا السوداء ، الانكليزية او الفرنسية[٨٩] . ولم تكن الهجرة فقط متنفساً او نتيجة للضغط الديمغرافي ، بل اصبحت ايضاً ، في حقبة ١٨٨٠ ـ ١٩٤٠ ، مصدر مداخيل مهم للبنان ، وطريقة للترقي الاجتماعي بالنسبة للذين يتمكنون من تحقيق تراكم في بلدان الهجرة . فالمهاجر اللبناني ، في تلك الحقبة ، لا ينسى الروابط العائلية والمزدرع القروي . انه يرسل المال حالما يستطيع ، وقد رجع بعض المهاجرين فيما بعد اثرياء ، فاندمجوا في البورجوازية اللبنانية القزّية والتجارية والعقارية او حتى الصناعية .

في نهاية القرن ، قُدّرت المبالغ المحوَّلة سنوياً من قبل المهاجرين بما يترواح بين ٢,٥ مليون و ٣,٥ مليون فرنك . وفي فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦ ، بلغت تحويلات المهاجرين ٣٠ مليون فرنك سنوياً[٩١] . وفي عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ ، ارتفعت قيمة حوالات لبنانيي افريقيا الغربية الفرنسية ، وحدها ، الى حوالي ١٦٠ مليون فرنك سنوياً[٩٢] .

ان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه التدفقات المهمة من الحوالات والرساميل غير معروفة تماماً : فقد أسهمت بلا شك في بقاء وحتى احياناً في توسيع الملكية الفلاحية الصغيرة والمتوسطة في جبل لبنان ، وأتاحت لعدد مهم نسبياً من أهالي المهاجرين ان ينشئوا لأنفسهم مؤسسة صغيرة او ان يؤمّنوا تربية أولادهم ، وشكّلت اخيراً عاملاً مهماً لاعادة توازن الميزان التجاري العاجز كثيراً ، وموّلت بالتالي مستوى عالياً من الواردات لا تسمح به موارد لبنان الداخلية وحدها تحت سلطة الانتداب . فبأية اشكال اندمج في البورجوازية بعض المهاجرين الاثرياء الذين عادوا الى لبنان في فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ ؟ قليلة هي المعطيات الموجودة حول دور هؤلاء البورجوازيين الجدد العائدين الى الوطن ونشاطاتهم . لكنه يُشدَّد عموماً على مساهمتهم المهمة ، في عهد الانتداب ، في تنمية قطاعين اثنين :

ـ القطاع الصناعي الحديث الذي بدأ نمواً على جانب من القوة في فروع التغذية والنسيج ومواد البناء عقب ازمة ١٩٢٩ العالمية .

ـ قطاع السياحة الذي اجتذب نحو مراكز الاصطياف في جبل لبنان ألوفاً من السوريين

والفلسطينيين والمصريين الميسورين ، منذ بداية العشرينات . وحوالي عام ١٩٣٠ ، كانت ايرادات السياحة (١٠٠ مليون فرنك) تساوي أكثر من ضعف ايراد قطاع تربية دود القز بكامله[٩٤] .

كثيرون من المهاجرين العائدين الى الوطن وظّفوا قسماً كبيراً من رأسمالهم المتراكم في التجهيزات الاساسية للقطاع السياحي الجديد (فيلّات ، فنادق ، مطاعم ، مراكز تسلية ، شركات نقل عام ، مرائب . . .) . وساهم آخرون في بناء مصانع جديدة : أشهرهم آل عريضة الذين أنشأوا في طرابلس ، عام ١٩٣٠ ، مصنعاً لغزل القطن . وكان هذا المصنع ، منذ ١٩٣١ ، ينتج ما يعادل ١٢ ٪ من واردات المشرق[٩٥] . كما وظّف آخرون اموالهم في مصانع الاثاث ، والصابون ، والاحذية ، والملابس المنسوجة ، التي شُيّدت في ضواحي بيروت .

أرباح الحرب

إن قسماً مهماً من التراكم البورجوازي المعاصر في لبنان قد تمَّ خلال الفترتين الاستثنائيتين للحربين العالميتين (١٩١٤ ـ ١٩١٨ و١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) . ففي الحالتين ، سمح قطع العلاقات التجارية القسري مع اوروبا لبضع سنوات ، وتوقف الملاحة في البحر المتوسط أو تباطؤها الكبير ، وأشغال التجهيزات الأساسية العسكرية ، والتموينات للجيوش المحاربة والضغط على سوق السلع الغذائية ، والتخزين المضاربي الخ . . . كل ذلك سمح لبعض البورجوازيين والتجار المهرة والمرابين أو تجار الحبوب ، ولبعض صغار الصناعيين أو المقاولين ، بتحقيق أرباح ضخمة وتوسيع أعمالهم اجمالاً .

إن الحصار الفرنسي ـ الانكليزي لمرافىء المتوسط الشرقي ، ومصادرات الجيش التركي ، والتخزين المضاربي ، وعودة بعض المناطق الى الاستهلاك الذاتي ، والجفاف وغزوات الجراد قد أسهمت ، إبان الحرب العالمية الأولى، في خلق حالة نقص كبير في السلع الضرورية أفضت الى المجاعة في كثير من المناطق . وأدّى هذا الوضع الى ارتفاع جنوني في معظم الأسعار ، بلغ ٣٠٠٪ في نهاية عام ١٩١٦ (بالنسبة الى ١٩١٤) و٥٠٠٪ في نهاية عام ١٩١٧[٩٦] .

لقد انعكس التراكم المحقَّق ابان الحرب من قبل التجار والمضاربين اللبنانيين ـ السوريين في التقديرات التي أُجريت للادخار الخاص بالليرات الذهبية التركية في بداية هذه الفترة ونهايتها : ٧ ملايين ليرة ذهبية عام ١٩١٤ ، و١٨ مليون ليرة ذهبية عام ١٩١٨[٩٧] . وثمة مؤشر آخر على هذا الاثراء ، المعزو بخاصة الى تجارة الزروع ، هو الحركة الواسعة لشراء الأراضي مقابل ثمن زهيد من صغار فلاحي جبل لبنان والبقاع . فعمليات الشراء هذه ، من

قبل تجار بيروت وطرابلس أو دمشق ، قد تمّت خلال ١٩١٧ ـ ١٩١٨ بأقل من عشر السعر الحقيقي للأراضي المعنية ، ووسَّعت كثيراً الملكية المدينية في الريف[٩٨] .

كذلك ، فإن غياب المنافسة الأوروبية ومباشرة الجيش في اشغال كبرى وحاجات السكان المحليين والجيوش الحليفة قد حثّت كثيراً من البورجوازيين ، إبان الحرب العالمية الثانية ، على الانطلاق في مشاريع صناعية أو على تطوير المصانع القائمة : وكانت الفروع الأكثر توسعاً هي النسيج ثم صناعة الاسمنت والباطون والمعلبات الغذائية والتبغ وعيدان الثقاب وصناعة الجلود الخ . . . ان شراء وكالات الحلفاء كميات كبيرة من الحرير المحلي (من أجل المظلّات) أنعش لبعض الوقت هذا الفرع المتخلّف .

لكن قسماً أساسياً من الأرباح تحقّق ، كما هو متوقع ، بواسطة المضاربة والتخزين . بالرغم من اجراء التقنين على معظم المنتجات المستوردة وتحديد أسعار الجملة من قبل الادارات ، وفرض اجازات الاستيراد على التجار ، فإن الرشوة والعمولات والعلاقات الشخصية والضغوط المحلية أو السياسية قد آلت باستمرار الى التلاعب بالأسعار والاتجار باجازات الاستيراد واحتكار بطاقات التقنين والى التكوين السريع لثروات كبيرة .

ومع أن أسعار الجملة قد ارتفعت عام ١٩٤٥ الى ثماني أو تسع مرات عما كانت عليه عام ١٩٣٩ ، فإن أسعار السوق السوداء وأسعار المفرّق تجاوزت دوماً بثلاث الى خمس مرات المستوى المسموح به . وهكذا ، حقّق كثيرون من تجار المدن أو الوسطاء أرباحاً كبيرة من خلال الفرق بين سعر الجملة المفروض الذي كانوا يدفعونه عند الاستيراد المراقَب من قبل الحلفاء وسعر المفرّق المعتمد في الاسواق والمخازن ، مع كل تقنيات تقليل العرض والقروض الربوية للاستهلاك . غالباً ما كان هؤلاء التجار يسعون وراء الاكتناز وشراء الأراضي والأبنية كملاذ لهم أو كقيم أكيدة . وانعكست هذه التوظيفات في الارتفاع الكبير لأسعار الأراضي والأبنية التي أصبحت عام ١٩٤٥ أعلى بخمس مرات من متوسط سعرها في عام ١٩٣٩[٩٩] .

يمكن أن نستشفّ جزئياً أرباح المقاولين وصناعيي الحرب والتجار المضاربين عبر الزيادة المذهلة في الودائع المصرفية ، التي ارتفعت قيمتها من ١٩ مليون ليرة عام ١٩٣٩ الى ٢٠٢ مليون ليرة عام ١٩٤٥ ، أي بمقدار عشرة اضعاف خلال فترة الحرب[١٠٠] . ما ان انتهت الحرب ونال لبنان استقلاله السياسي ، حتى رُفعت القيود عن النشاطات الاقتصادية . فانطلقت هذه البورجوازية « المتدرّبة في زمن الحرب » في استرداد أسهم الشركات صاحبة الامتيازات ، « ولبننة » الشركات ذات الرساميل الفرنسية ـ اللبنانية ، والاستيراد الضخم للمنتجات الأوروبية التي حُرمت منها الطبقات المتوسطة إبان الحرب ، وفي حركة العبور والتجارة على النطاق الاقليمي ، وفي انشاء مصارف وشركات مالية جديدة : لقد شكّل لبنان المستقل ما بعد الحرب حقل نشاطها ، وبخاصة معبرها نحو الشرق الأدنى العربي بأسره .

القسم الثاني

حول البنى الاجتماعية - الاقتصادية للبنان المستقل

(١٩٤٥ - ١٩٧٥)

حاول القسم الأول ان يوضح ميكانيات الاختراق الرأسمالي للبنان واثاره . ان تكوّن بورجوازيةٍ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشركات التجارية والمالية الغربية الكبرى ، المتمركزة منذ زمن بعيد في هذه المنطقة من العالم ، قد أسهم بصورة حاسمة ، بعد الهزيمة العسكرية للامبراطورية العثمانية وتفككها ، في جعل لبنان تشكيلة اجتماعية رأسمالية ، سوف نُعنى الآن بتوضيح أهم خصائصها .

قبل أن نعالج إذاً ، انطلاقاً من تحقيقنا ، مسألة البنية الطبقية للبنان الحالي ، فإن هذا القسم الثاني مخصص ، انطلاقاً من الاحصائيات والتحليلات الموجودة ، لعرض البنى الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية الحالية وتطورها منذ ١٩٤٥ .

يمكن الاعتبار انه في نهاية الحرب العالمية الأخيرة اكتسب لبنان ، الذي نال من فرنسا استقلاله السياسي الكامل ، السمات الأساسية التي تجعل منه تشكيلة اجتماعية رأسمالية طرفية ، ذات طراز فريد مرتبط خصوصاً بموقعه داخل السوق الرأسمالية العالمية . في الواقع ، ابتداء من ذلك التاريخ ، تطور بسرعة القطاع الذي سمّيناه القطاع المالي ـ التجاري المهيمن ، الذي يشكل هيكل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . ان لبنان ، الملقّب منذ ذلك الوقت « بسويسرا الشرق الأوسط » قد أصبح مرتبطاً تماماً بالدوائر التجارية والمالية التي تصل بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والشرقين العربيين ، الأدنى والأوسط . لذلك ، نرى أن معالجة البنى الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية يجب ان تتم بتحليل وظائف لبنان داخل السوق العالمية .

كذلك في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ اكتسبت الصناعة اللبنانية ، بعد المرحلة الانتقالية التي تمثّلت بالانتداب الفرنسي ، المكانة والبنية اللتين لا تزالا تميّزانها حتى اليوم . بالرغم من النقص في المصادر الاحصائية وعرضيتها ، فقد حاولنا تحديد تلك المكانة وتحليل تلك

البنية ، المميِّزتين للغاية للتشكيلات الاجتماعية الطرفية ، أي الخاضعة لهيمنة الرأسمالية « المركزية » .

أخيراً ، منذ ذلك التاريخ ، إنما بتسارع كبير في الستينات ، ظهرت أزمة الزراعة الشديدة ، والاندماج المباشر لأهم فروعها في السوق الاقليمية والعالمية ، والصعوبات البنيوية للملكية الفلاحية الصغيرة ، والضعف المتزايد لهذا القطاع داخل الاقتصاد اللبناني . وبالسعي الى تجميع أكبر قدر من المعطيات الملائمة حول أزمة الزراعة هذه ، توخّينا ان ندخل في التحليل الأساسي علاقات اجتماعية في مختلف المناطق الريفية اللبنانية . وسنعمل على توسيع هذا القسم في هذا المجال ، خصوصاً وان معطيات تحقيقنا المتعلقة بالقطاع المذكور لم تكن كافية تماماً .

الفصـل الأول

القطاع المالي ـ التجاري المهيمن

إن المعاينة الأولية لتطور بنى الاقتصاد اللبناني بين ١٩٤٥ و١٩٧٥ تظهر التفوق المتزايد للقطاع المعروف بقطاع الخدمات (النشاطات المالية والمصرفية ، التجارة ، النقل الجوي والبري ، السياحة ، الخدمات التربوية والصحية الخ . .) . في الواقع ، ازدادت حصة القطاع الثالث في اجمالي الناتج الداخلي اللبناني من ٦٢٪ عام ١٩٦٠ الى حوالي ٧٠٪ عام ١٩٧٠ ، مما يشكل بلا ريب إحدى أعلى النسب المئوية في العالم .

فضلاً عن ذلك ، لم تكن الصادرات تغطي إلاّ بنسبة ٤٨٪ واردات البضائع التي كانت ، عام ١٩٧٣ ، تمثّل ٥٣,٦٪ من اجمالي الناتج الداخلي[1] . لقد أدى اختلال التوازن هذا الى عجز مهم في الميزان التجاري ، لم يكن يسدّه غير الرصيد الايجابي لمبيعات الخدمات الى الخارج ، وتحويلات الاجور ، وأرباح الأسهم والفوائد ، ودخول الرساميل الخاصة . منذ ١٩٦٥ ، كان مجموع القيمة المضافة ، المحقّقة في نشاطات الخدمات المخصصة للخارج ، مقدّراً بنسبة ٦٨٪ من القيمة المضافة في القطاع الثالث وبنسبة ٣٢٪ من اجمالي الناتج الداخلي .

من السهل إذاً التشديد أولاً على الطابع المتخارج جداً للاقتصاد اللبناني وعلى الحصة المنخفضة للقطاعات المنتجة للسلع (الزراعة والصناعة) التي لا تسهم إلاّ بنسبة ٣٠٪ الى ٣٥٪ في الناتج الداخلي . وتتوضح هذه البنية الفريدة جداً على نحو أفضل بكثير ، إذا ما حلّلنا ارتباط الاقتصاد اللبناني بالسوق العالمية الرأسمالية وبالسوق الاقليمية العربية ، في آن معاً . بفضل موقعه الجغرافي ـ السياسي وتاريخه المميّز وتوازنه الاجتماعي ـ الديني ومزايا بورجوازيته الثقافية ، كان لبنان ، كما رأينا ، منذ ١٨٨٠ حتى يومنا هذا ، أحد المحاور الرئيسة للتوغل الاقتصادي للغرب الرأسمالي والصناعي في الشرق الأدنى العربي . ان هذا التوغل وكذلك العلاقة والتبادل غير المتساويين بين المتروبولات القديمة فالجديدة وبين الداخل

العربي قد قولبت بنى الاقتصاد اللبناني ووظائفه وحدَّدتها : فقد أسندت إليه بصورة أساسية دور المحطة الاقليمية بين الاقتصادات الرأسمالية الغربية واقتصادات المحيط العربي بحيث تكون الوظيفة الاصلية لهذه المحطة ان تؤمّن ، بين هذين المحورين ، الانتقال المادي والاقتصادي للرساميل والبضائع والأشخاص ، على ان تقتطع في الوقت نفسه حصة من الأرباح وتقيم نشاطات مرتبطة بهذا الانتقال .

إن دور المحطة ، القائم أصلاً منذ مطلع القرن العشرين ، قد اكتسب أهمية جديدة ابتداء من الخمسينات مع بروز الاقتصاد النفطي العربي . كما تعزَّز أيضاً بالسياسات الاشتراكية الطابع والاصلاحات الزراعية وحصر العلاقات مع السوق العالمية الرأسمالية وبمحاولات التخطيط الحكومي الممارس من قبل مصر وسورية والعراق منذ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ . فهذه السياسات ، التي لم تبلغ اجتماعياً واقتصادياً غايتها المنطقية ، لم تؤدِّ فعلاً الى تقليص دور الوساطة الذي لعبه الاقتصاد اللبناني ، ولم تفلح هي نفسها إلّا في إضعاف علاقات سورية ومصر والعراق نوعاً ما مع السوق الرأسمالية العالمية . وهكذا ، من جهة ، زاد القطاع الثالث اللبناني ، ابتداء من الستينات ، ارتباطه بالاقتصادات النفطية لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية التي أصبحت بآن معاً مصدِّرة مهمة للرساميل وأسواقاً متنامية بسرعة كبيرة للسلع الاستهلاكية وسلع التجهيز . ومن جهة أخرى ، سبَّبت السياسات الاشتراكية النزعة المتّبعة من الجيران الأقرب في هجرة قسم من بورجوازياتهم التجارية والصناعية والمالية نحو لبنان وفي اندماج هذه العناصر في البورجوازية اللبنانية . لكن ، خلال فترة التوجيهية والمراقبة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية لسورية ومصر والعراق، وبدلاً من ان يضعف قطاع الخدمات اللبناني ، فقد نجح هذا القطاع ، بصورة غير مباشرة وعبر مواربات عدة ، في أن يندمج جزئياً على الأقل ، في علاقات هذه البلدان مع السوق الرأسمالية العالمية .

ولما كانت السبعينات قد شهدت بروز سياسات ليبرالية جديدة في مصر وسورية ، فإن القطاع الثالث اللبناني يسعى حالياً الى ان يدرج ، في نشاطاته ، قسماً من العلاقات المجدَّدة لهذه البلدان مع السوق الرأسمالية .

وهكذا استقرّ في لبنان ، في غضون السنوات الخمس والعشرين الماضية ، عدد كبير من مؤسسات الخدمات التابعة للبلدان الرأسمالية المهيمنة ، بمشاركة رساميل محلية أو بدونها . لقد ساهمت ، انطلاقاً من بيروت ، في توجيه التدفقات الاقتصادية الآتية من الأماكن الواسعة المسيطر عليها أو الذاهبة إليها (الشرق الأوسط وجزء من افريقيا الشرقية) ، في اتجاه ملائم لمصالح الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة : ان تفحص الشركات المغفلة العاملة في قطاع الخدمات ، القائمة في بيروت عام ١٩٧٠ (المصارف ، المؤسسات المالية ، الشركات لتجارية والعقارية وشركات النقل والتأمين . .) يبيّن انه من أصل ٧٧٢ شركة ، هناك ٢٤٨

(أي ٣٢,١٪) بصفة فروع أجنبية و١٥٢ (أي ١٩,٦٪) بصفة شركات ذات رساميل مختلطة . فالرأسمال الخارجي موجود إذاً بصورة مباشرة في ٤٠٠ شركة ، أي في ٥٢٪ من مجموع مؤسسات الخدمات الواردة في « دليل الشركات المساهمة اللبنانية »[٢] . على أية حال ، فإن شركات الخدمات اللبنانية الأخرى ، وعددها ٣٧٠ مؤسسة ، مرتبطة بالبلدان الرأسمالية المهيمنة عبر وظائفها بالذات ودورها كمعبر الى المنطقة .

سوف نحلّل بإيجاز فرعين أساسيين من القطاع الثالث اللبناني : الفرع المصرفي والتجارة الخارجية حيث سنرى فعلاً ميكانيات عمل هيمنة الرأسمال الغربي على الاقتصاد اللبناني وقسم من تدفقات الشرق الأدنى الاقتصادية .

القطاع المصرفي

إن تطور النشاطات الاقتصادية منذ الخمسينات ، المتجه بآن معاً نحو المحور الرأسمالي الغربي والمحور الداخلي العربي ، قد استلزم اولاً زيادة النشاط المصرفي الاجمالي ، بنسب كبيرة جداً ، والنمو السريع لقطاع ضروري لتوجيه وتمويل أهم التدفقات الاقتصادية التي تمرّ عبر لبنان : ويسمح الجدول اللاحق بمتابعة أهم مراحل نمو القطاع المصرفي انطلاقاً من القيمة الاجمالية للودائع المصرفية ، ومما تمثّله هذه الودائع بالنسبة الى الدخل القومي وعدد المصارف العاملة في لبنان[٣] .

الجدول رقم ٢ ـ ١ : تطور النظام المصرفي اللبناني (١٩٥٠ ـ ١٩٧٤)

	قيمة الودائع المصرفية (بملايين الليرات اللبنانية)	المؤشر (١٩٥٠ = ١٠٠)	قيمة الودائع بالنسبة الى الدخل القومي	عدد المصارف
١٩٥٠	٢١٥	١٠٠	٢٠٪	٢٣
١٩٥٥	٤٨٣	٢٢٥	٣٥٪	٣١
١٩٦٠	١٠٦٨	٥٠٠	٦٨٪	٥٤
١٩٦٥	٣٠٤١	١٣٨	٩٧٪	٨٦
١٩٧٠	٣٩٩١	١٨٥٠	١٠٥٪	٧٢
١٩٧٤	٨٢٢٠	٣٨٢٠	ـ	٨٠

بناء عليه ، ارتفعت قيمة الودائع المصرفية من ٢١٥ مليون ليرة عام ١٩٥٠ الى ٨٢٢٠ مليوناً عام ١٩٧٤ ، أي بزيادة عن حجمها الأصلي قدرها ٣٨ مرة خلال خمس وعشرين سنة ! فضلاً عن ذلك ، نحسن تقدير إهمية هذا النمو وسرعته عندما نكتشف ان نسبة حجم الودائع من حجم الدخل القومي استمرت في الارتفاع ، منتقلةً من ٢٠٪ عام ١٩٥٠ الى ٦٨٪ عام ١٩٦٠ و١٠٥٪ عام ١٩٧٠ ، وربما الى ١٢٠ أو ١٣٠٪ عام ١٩٧٥ ، وهي نسبة

أعلى بكثير منها في أي بلد آخر ، وتثبت الى أي مدى لا يمكن تبرير حجم القطاع المصرفي اللبناني وتوسعه إلاّ بوظيفته الاقليمية وتأثيره على التدفقات الاقتصادية التي تربط منطقة الشرق الأدنى بالسوق العالمية الرأسمالية .

إذاً ، من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ ، نجح قسم من البورجوازية اللبنانية أو من البورجوازية العربية الأصل انما الملبننة (أوضح مثل على ذلك السيد ي . بيدس ، رئيس مجلس ادارة بنك انترا ومديره العام) في لعب دور مهم في تنمية النشاطات المصرفية . وهكذا ، ارتفع عدد المصارف اللبنانية من عشرة مصارف ، في منتصف الخمسينات ، الى عشرين مصرفاً عام ١٩٦٠ ، وتكاثر بسرعة في بداية الستينات حتى بلغ ٥٥ مؤسسة عام ١٩٦٦ ، تضم ثلث مجموع الودائع المصرفية . يضاف الى ذلك ان بنك انترا اللبناني شهد نمواً مذهلاً في مطلع الستينات : باحتوائه قسماً مهماً من الرساميل العربية في لبنان ، تمكّن هذا البنك من السيطرة على شركات لبنانية ضخمة ، كانت قبلاً تابعة كلياً للرأسمال المالي الفرنسي ، مثل شركة مرفأ بيروت وطيران الشرق الأوسط وراديو اوريان الخ . كما أنشأ هذا البنك في لبنان عدداً كبيراً من الشركات العقارية والتجارية وحتى الصناعية ، وفتح فروعاً ليس فقط في العالم العربي إنما أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة ، وبخاصة في افريقيا السوداء وأميركا الجنوبية ، حيث تولى عملية الاتصال بالرساميل الهامة للمغتربين اللبنانيين . وقد ذهب الى حدّ شراء بعض المؤسسات في الغرب مثل شركة البناء البحري « لاسيوتا » في فرنسا وبعض المصارف الصغيرة في سويسرا الخ .

إن هذه القوة المالية ، المرتكزة بآن معاً على رساميل عربية خليجية ورساميل لبنانية والمنطلقة في مشاركة رساميل المغتربين اللبنانيين في افريقيا واميركا ، سرعان ما انطوت على خطر لا يستهان به بالنسبة الى الرأسمال المالي الغربي العامل انطلاقاً من بيروت ، والراغب في ابقاء أو استعادة رقابة وسيطرة أشدّ على تدفقات الشرق الأدنى المالية . وقد لعب هذا الرأسمال الغربي دوراً مهماً في انهيار بنك انترا ، عام ١٩٦٦ ، الذي تبعه عجز حوالي عشر مؤسسات مصرفية لبنانية . في الواقع ، ان أهم العوامل التي أدت الى تهميش المؤسسات اللبنانية داخل النظام المصرفي ابتداء من ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ هي التالية : الخلافات السياسية في المنطقة (التي أسهمت لاحقاً في عمليات السحب الضخمة للرساميل) ، وانعكاسات الأزمة النقدية الدولية ، وارتفاع اسعار الفائدة في الغرب ، والمستوى المنخفض لتركز القطاع المصرفي اللبناني (كان لدى ٣٣ مصرفاً من أصل ٥٥ ودائع بقيمة أقل من ١٠ ملايين ليرة لبنانية) ، والنمو الهش المبني على أكثرية من الودائع القصيرة الأجل (كانت ٨٩٪ من الودائع عام ١٩٦٦ ودائع تحت الطلب) وسلبية المصرف المركزي حيال الأزمة .

لقد كان الرأسمال المالي الغربي ، المشجِّع لاتساع هذه الازمة ، المستفيد الأكبر منها بزيادة سيطرته المباشرة على مركز بيروت المالي وباعادة القطاع المصرفي اللبناني الى حالة التبعية

القصوى او بتحويله نحو نشاطات ثانوية . فبواسطة التصفية الذاتية والاتحاد والاندماج في مصارف اجنبية ، استمر عدد المصارف اللبنانية في الانخفاض : ٥٥ عام ١٩٦٣ و٣٨ عام ١٩٦٩ و٢٥ عام ١٩٧٤ ، إذ تسارعت الوتيرة منذ ١٩٧٣ وكذلك اندفاع الشركات المصرفية الكبرى المتعددة الجنسية ، الشارية للمؤسسات اللبنانية ، من أجل التمركز في بيروت والسعي الى اجتذاب قسم من تدفقات الرساميل النفطية العربية. عام ١٩٧٢ ، استقرّ ميزان القوى بين مختلف فئات المصارف القائمة في لبنان على النحو التالي :[٤] .

جدول رقم ٢ ـ ٢ : توزع التسليفات والودائع حسب أنواع المصارف عام ١٩٧٢

	الحصة في التسليفات	الحصة في الودائع
المصارف الأجنبية	٢٨٪	٢٧٪
المصارف ذات الاكثرية الاجنبية	٣٢٪	٣٠٪
المجموع	٦٠٪	٥٧٪
المصارف العربية	٧,٣ ٪	١١,٧٪
المصارف ذات الاكثرية العربية	١٠,٧٪	١١,٣٪
المجموع	١٨٪	٢٣٪
المصارف ذات الأكثرية اللبنانية	٢٢٪	٢٠٪

إذاً ، بعد ست سنوات على أزمة بنك انترا ، كانت مؤسسات الرأسمال المالي الغربي تسيطر مباشرة على حوالي ستة أعشار (٦/١٠) نشاط القطاع المصرفي في لبنان . بالمقابل ، شهدت المصارف ذات الأكثرية اللبنانية انخفاض حصتها من ٣٠٪ عام ١٩٦٦ الى ٢٠٪ عام ١٩٧٢ ، وبلا ريب الى ١٥٪ عام ١٩٧٥ على أثر عمليات اندماج جديدة لمصارف لبنانية في مصارف اجنبية . فضلاً عن ذلك ، فقد رافق هذه السيطرة الأجنبية تركز متزايد للنشاطات المصرفية : عام ١٩٧٢ ، كان هناك ٩ مصارف كبرى ، في كل منها ودائع بقيمة تفوق ٢٠٠ مليون ل . ل . وكان مجموع ودائعها يمثّل ٣٠٪ من ودائع المصارف الثلاثة والسبعين (٧٣) العاملة في لبنان . وبين هذه المصارف التسعة ، هناك مؤسسة لبنانية واحدة ، تأتي في المرتبة السابعة[٥] .

والحال ان القطاع المصرفي في لبنان ، ومن خلاله ، الرأسمال المالي الدولي يهدفان جزئياً الى اجتذاب الادخار الداخلي للطبقات المتوسطة والتراكم المحقّق على يد البورجوازية اللبنانية ، إما بفضل نشاطاتها الخارجية (تجارة ثلاثية ، عبور ، أرباح الصرف ، توظيفات خارجية . . .) واما بفضل نشاطات داخلية (أرباح صناعية ، ريع عقاري ، ربا ، هوامش تجارية قيّمة . . .) . لا يمكن الاستهانة بهذا التراكم ، وان اجتذاب قسم مهم منه لصالح

القطاع المصرفي يسمح لهذا القطاع باستعادة قسم من الأرباح المحقّقة على يد البورجوازية بفضل دورها الوسيطي ، وتحويله باتجاه المتروبولات الغربية . وهكذا ، يتحقق أحد الاشكال المهمة لنهب التشكيلات الاجتماعية الطرفية من قبل المجموعات المالية الرأسمالية الكبرى .

بيد أن اجتذاب الرساميل الآتية من بلدان الشرق الأدنى هو الذي يستأثر ، اكثر فأكثر ، بالنصيب الأكبر من النشاطات المصرفية في لبنان . فتطبيق السرية المصرفية ، والحرية المالية الكاملة ، ومستوى الضرائب المتدني جداً ، والتسهيلات التي يقدّمها موقع بيروت لجميع انواع الصفقات كلها تشكل الأسباب الجوهرية التي ساهمت في اجتذاب أصحاب الرساميل العرب . لقد قُدِّر، بين ١٩٥٦ و١٩٦٥ ، ان حوالي ٦٥٪ من الفائض المتراكم لدى البلدان العربية النفطية في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، أي حوالي ١,٥ مليار ليرة لبنانية قد اتجه نحو لبنان . تضاف الى هذا الرساميل « اللاجئة » في لبنان على أثر الاضطرابات السياسية والاجتماعية في البلدان المجاورة ، في عام ١٩٤٨ و١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ و١٩٦٣ الخ . وقُدِّرت الرساميل اللاجئة التي تمكن الفارّون البورجوازيون من نقلها معهم الى لبنان بـ : ٦٠ مليوناً من فلسطين ، و١٠٠ مليوناً من مصر و١٥٠ مليوناً من العراق و٥٠٠ مليوناً من سورية ، أي بما مجموعه ٨١٠ ملايين ليرة لبنانية .

من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ ، يمكن الاعتبار ان الرساميل البورجوازية اللاجئة والرساميل النفطية المحوَّلة الى لبنان قد بلغت قيمتها حوالي ٢٣٠٠ مليون ليرة لبنانية . بلا ريب ، وُظِّف قسم منها بخاصة في التجارة والعقارات ، وبالنسبة الى الرساميل السورية الأصل ، في صناعة النسيج والصناعة الكيميائية . لكن من المؤكد ان القطاع المصرفي استرجع قسماً كبيراً من هذه الرساميل ووجَّهها ، على شكل ودائع مصرفية وتوظيفات خارجية . وإن لم يكن ممكناً ، بسبب السرية المصرفية وحرية حركة الرساميل ، تقييم المكانة الحالية الصحيحة للرساميل العربية في نشاط القطاع المصرفي اللبناني ، فإن ثمة تقديراً يقول ان ودائع غير المقيمين (منهم ٩٠٪ من أصل عربي) ، عام ١٩٧٣ ، كانت بقيمة ٣٠٠٠ مليون ل . ل . أي بنسبة ٤٦٪ من مجموع ودائع المصارف التجارية العاملة في لبنان[٧] . وهذه الحصة الكبيرة جداً تزداد سنة بعد سنة ، مع تحوّل بيروت الى مقرّ عام اقليمي لعدد متزايد الاهمية من المؤسسات المالية الاجنبية . ففي بداية ١٩٧٥ ، توزّعت مختلف انواع المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في لبنان ، حسب منشأها ، على النحو التالي :[٨] .

جدول رقم ٢ ـ ٣ : توزع مختلف أنواع المؤسسات المصرفية حسب منشأها (١٩٧٥) .

	بلدان رأسمالية غربية	بلدان اشتراكية	بلدان عربية	مؤسسات عربية ـ غربية	بلدان العالم الثالث	المجموع
مكاتب تمثيل مصرفي ...	٥٤	٢	٢	٣	٤	٦٥
مصارف تجارية ...	٢٧	٣	٧	٢	٣	٤٢
مؤسسات مالية ...	٣	–	–	٢	–	٥
مصارف تسليف للأجلين المتوسط والطويل	–	–	–	٢	–	٢
المجموع	٨٤	٥	٩	٩	٧	١١٤

وهكذا ، نلاحظ أن المؤسسات المالية الغربية تمثّل حوالي ثلاثة أرباع مجموع المؤسسات الأجنبية في بيروت ، وان المؤسسات العربية او العربية ـ الغربية لا تمثّل بعد غير ١٥٪ من هذا المجموع .

يبقى علينا ان نبدي ثلاث ملاحظات حول تأثير القطاع المصرفي وسياسته على نمو الاقتصاد الوطني . الملاحظة الأولى ، الجوهرية ، هي ان المصارف تسحب قسماً مهماً من الاعتمادات التي يمكن ان يستفيد منها الاقتصاد الوطني ، وذلك بتوظيفها في الخارج نسبة عالية جداً من مواردها (من ٤٠٪ الى ٥٠٪ من مجموع الموارد للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) . بالفعل ، تحوّل المصارف الأجنبية الى المؤسسات الأم او الى الأسواق المالية الغربية أكثر من نصف ادخار أو تراكم ، كان بالامكان تثميره في اقتصاد لبنان او الشرق الأدنى : وتساوي هذه التوظيفات الخارجية مبالغ ضخمة : ٢٠٨٨ مليون ل . ل . عام ١٩٧٠ ؛ ٣٩٨٠ مليون ل . ل . عام ١٩٧٤ ، أي ما يعادل ٥٠ الى ٦٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي اللبناني[٩] . وهنا نقدّر ضخامة السلب المنفّذ بهذه الطريقة .

الملاحظة الثانية هي ان سياسة توزيع القروض للاقتصاد اللبناني تهدف ، في أكثر الاحيان ، الى توجيه النشاطات والاستثمارات باتجاه مصالح الرأسمال المالي الغربي . وهكذا ، في عام ١٩٦٨ ، توزّعت القروض المصرفية بين القطاعات حسب النسب المبيّنة في الجدول التالي :[١٠]

للزراعة	٤,٣٪	التجارة	٥٣,٦٪
الصناعة	١٦٪	المؤسسات المالية	٥ ٪
البناء	١٠,٣٪	مختلف	١٠,٥٪

يمكن ملاحظة أن القطاع التجاري كان يتلقّى من القروض بمقدار ما تتلقى كل القطاعات الانتاجية الأخرى مجتمعة (الزراعة + الصناعة) . وهذه السياسة التمويلية ، التي تحدّ من نمو القطاعات الانتاجية ، تهدف أساساً الى تمويل تجارة الاستيراد (والبلدان الغربية هي مصدر جزء كبير منه) ، أي بيع المنتجات المستوردة أو اعادة تصديرها ، وتوسيع السوق المحلية امام هذه المنتجات عن طريق الزيادة الكبيرة في التسليف المخصّص للاستهلاك . فقط بعض القطاعات غير الانتاجية ، مثل العقارات ، وبعض الفروع الصناعية الخاضعة جزئياً للرأسمال الغربي ، تتلقّى تمويلاً من المصارف الاجنبية المهيمنة .

الملاحظة الثالثة والأخيرة هي ان القطاع المصرفي اللبناني ، أو بالأحرى ما تبقّى منه ، لا يمارس سياسة مختلفة عن سياسة المصارف الاجنبية الكبرى . ففي غياب مؤسسات مالية كافية ، قادرة على المساهمة في تنمية القطاعات الانتاجية اللبنانية عبر سياسة تسليف للأجلين المتوسط والطويل ، وبخاصة ، في غياب كل حثّ سياسي على تطبيق مثل هذه القروض ، تتصرّف المصارف اللبنانية اجمالاً على غرار المصارف الاجنبية . وهكذا ، فإن الرقابة التي يمارسها الرأسمال المالي الدولي على القطاع المصرفي اللبناني تفضي الى التناقض الظاهري بين إفراط في الموارد المصرفية ، في محور ، ومجموعة من القطاعات الانتاجية وأشغال المنشآت الأساسية والتجهيز التي « لا نتمكن من تأمين نموها ! » ، في محور آخر .

برأينا ، إنه من هذا التناقض الأساسي يجب الانطلاق لفهم وتحليل البنى الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية ، كما ، بدرجات مختلفة ، لجميع التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الطرفية .

التجارة الخارجية

قليلة جداً هي البلدان التي تحتلّ فيها التجارة مركزاً بمثل أهميته في الاقتصاد اللبناني . أولاً ، في غضون السنوات الأخيرة ، شكّلت الواردات حصة متزايدة من اجمالي الناتج الداخلي[١١] : ٣٤,٨٪ عام ١٩٦٧ ؛ ٤١,٧٪ عام ١٩٦٩ ؛ ٤٣,٦٪ عام ١٩٧١ ؛ و٥٣,٦٪ عام ١٩٧٣ .

إذاً ، في ست سنوات ، ازداد حجم الواردات من ثلث اجمالي الناتج الداخلي الى اكثر من نصفه ، بالرغم من النمو السنوي الكبير لإجمالي الناتج الداخلي . ويعبّر هذا الواقع تماماً عن تبعية الاقتصاد اللبناني القوية تجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة : فحصة الواردات الآتية من هذه البلدان استمرّت في الازدياد ولا بدّ ان تمثّل عام ١٩٧٥ بين ٧٠ و٧٥٪ من مجموع الواردات. في غضون السنوات الأخيرة ، تقاسمت البلدان الرأسمالية الكبرى السوق اللبنانية بالنسب المبيّنة في الجدول رقم ٢ ـ ٤[١٢] .

جدول رقم ٢ ـ ٤ : حصة كل بلد في مجموع الواردات الآتية من البلدان الرأسمالية .

	١٩٦٧	١٩٧٢
الولايات المتحدة الاميركية	١٢,٤٪	١٦,٢٪
فرنسا	١٢,٧٪	١٤,٨٪
المانيا الغربية	١٠,٧٪	١٣,١٪
بريطانيا العظمى	٢٩,٤٪	١١,٨٪
ايطاليا	٩,٤٪	١١,٨٪
اليابان	٣,٥٪	٥,٤٪
بلدان رأسمالية اخرى	٢١,٩٪	٢٦,٩٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

نلاحظ ان حصة بريطانيا العظمى انخفضت بقوة في أثناء فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ ، وان البلدان الأربعة الكبرى للسوق المشتركة قدَّمت أكثر من ٥٠٪ من الواردات اللبنانية الآتية من البلدان الرأسمالية . فالسوق اللبنانية تقع إذاً في دائرة اوروبا الغربية اكثر منها في دائرة الولايات المتحدة (كما هو شأن اميركا اللاتينية) أو اليابان (كما هو شأن جنوب شرقي آسيا) مع أن حصة هذين البلدين قد ارتفعت من ١٦٪ الى ٢١,٦٪ بين ١٩٦٧ و١٩٧٢ .

في غضون السنوات الأخيرة ، تغيّرت بنية الواردات ، بشكل ملموس ، معبّرة عن تطور معين للصناعة وعن تكثيف معين للرأسمال التقني المستخدم في الزراعة . فقد توزّعت الواردات على النحو التالي :[١٣]

جدول رقم ٢ ـ ٥ : تطور بنية الواردات اللبنانية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٢) .

	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢
المواد الأولية والمنتجات الخام	٣٨,٢٪	٣٤,٦٪	٢٣,٧٪
السلع الوسيطة او نصف المصنّعة	٨,٢٪	١٠,٣٪	١٣,٢٪
السلع الجاهزة	٥٣,٣٪	٥٤,٩٪	٦٢,٩٪

لا تظهر الهيمنة الخارجية فقط في نمو واردات السلع الاستهلاكية إنما أيضاً في نمو السلع نصف المصنّعة (من ٦٪ الى ١٣٪) وسلع التجهيز التي مثّلت ، عام ١٩٧٢ ، نسبة ٢٥,٧٪ من واردات السلع الجاهزة . وإذا كانت البلدان الرأسمالية المهيمنة لا تقدّم غير ٢٣٪ من المواد الأولية التي يستوردها لبنان ، إلّا انها تؤمّن بالمقابل حوالي ٦٠٪ من السلع الوسيطة

ونصف المصنَّعة ، وحوالي ٩٠٪ من السلع الجاهزة (ومنها، جميع سلع التجهيز تقريباً) إذاً ، ان النمو المحدود للتجهيز والصناعة والزراعة مرتبط بالبلدان الغربية ، مثلما ترتبط بها سوق سلع الاستهلاك النهائي .

تتمخّض تبعية الاقتصاد اللبناني حيال البلدان الغربية عن عجز كبير في الميزان التجاري[١٤] : ١٣٥١ مليون ل . ل . عام ١٩٦٩ ؛ ١٥٤٣ مليون ل . ل . عام ١٩٧١ ؛ ١٧٥٣ مليون ل . ل . عام ١٩٧٣ . لكن ، ابتداء من مطلع الستينات ، أدّى نمو الصادرات بمعدل مرتفع الى تخفيف هذا العجز بالقيم النسبية : وهكذا ، ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من ٢٥,٤٪ عام ١٩٦٧ ، الى ٢٩٪ عام ١٩٦٩ ، الى ٣٤,٥٪ عام ١٩٧١ والى ٤٨٪ عام ١٩٧٣[١٥] .

إن هذه الصادرات المتزايدة التي تغطّي حالياً حوالي نصف الواردات ، موجَّهة جداً من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية . فبلدان الشرق الأدنى العربي امتصَّت ، عام ١٩٧٢ ، نسبة ٥٨٪ من الصادرات اللبنانية ، بينما نالت بقية بلدان العالم الثالث حوالي ٢٠٪ ، مقابل ٢٢٪ للبلدان الأوروبية والاميركية الشمالية .

وكانت أهم البلدان العربية المعنيّة هي التالية :

السعودية	١٦,٣٪	من الصادرات اللبنانية
الكويت	٩,٦ ٪	من الصادرات اللبنانية
سورية	٧,٢ ٪	من الصادرات اللبنانية
ليبيا	٦,٤ ٪	من الصادرات اللبنانية
العراق	٦٪	من الصادرات اللبنانية

كذلك ، شهدت بنية الصادرات تغيّراً مهماً جداً في غضون السنوات العشر الأخيرة :[١٧] .

جدول رقم ٢ - ٦ : تطور بنية الصادرات اللبنانية
(١٩٦٤ - ١٩٧٢)

	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢
المنتجات الخام	٥٥,٧٪	٤٢,٢٪	٣١,١٪
السلع نصف المصنَّعة	٤,٦ ٪	٦ ٪	٦,٩ ٪
السلع الجاهزة	٣٩,٤٪	٥١,٧٪	٦١,٨٪

لنلاحظ الانخفاض المهم في حصة المنتجات الخام (التي هي صادرات زراعية أساسياً)

والنمو المهم لحصة السلع الجاهزة ، أي الصادرات الصناعية التي كانت تشكل حوالي ثلثي الصادرات اللبنانية عام ١٩٧٢ .

إن التجارة الخارجية اللبنانية تعكس إذاً ، في بنياتها وتغيّراتها ، القطبية الثنائية للاقتصاد اللبناني ودوره كمِعْبَر اقليمي للهيمنة الرأسمالية الغربية على الشرق الأدنى : فالبلدان الغربية تؤمّن ٧٠٪ من واردات لبنان ، الذي يصرِّف حوالي ٦٠٪ من صادراته في البلدان العربية . يستورد لبنان ، من البلدان العربية ، المواد الأولية والمنتجات الخام ، ومن البلدان الغربية ، سلع التجهيز والسلع الوسيطة . بينما يصدّر الى البلدان العربية منتجات صناعية بنوع خاص . وإذ يكوِّن هو نفسه سوقاً لا يستهان بها للسلع الاستهلاكية الآتية من البلدان الغربية ، فقد أصبح لبنان أكثر فأكثر مصدر تصدير لسلع مماثلة نحو البلدان العربية ، وهي سلع مصنوعة بفضل تجهيزات وسلع وسيطة غربية خصوصاً ، وغالباً تحت مراقبة رساميل غربية . وسوف نتفحص هذه الميكانية الجوهرية بالتفصيل، في الفصلين التاليين .

الفصل الثانـي

القطاع الصناعي في الاقتصاد اللبناني

قطاع صناعي ضعيف في تطور نسبي

إن اندماج الاقتصاد اللبناني بتبعية في السوق الرأسمالية العالمية ، والدور الداخلي المسيطر لقطاعه المالي ـ التجاري ، معبر الهيمنة الغربية على اقتصادات الشرق الأدنى ، وضيق السوق الوطنية المرتبط بمساحة البلاد نفسها ، والامكانيات الضعيفة المتاحة أمام الرأسمال الوطني للتثمير في القطاع الصناعي ، والاغراء الدائم الذي تمارسه عليه النشاطات التجارية ذات معدل الربح الأعلى والمجازفة الأقل ، كل هذه المحدِّدات تفسِّر الضعف النسبي للقطاع الصناعي في الاقتصاد اللبناني لفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥[١٨] .

طوال هذه الفترة ، لم يطرأ على حصة القطاع الصناعي تغيير جوهري : فهذه الحصة ، المرتفعة من ١٤,٥٪ من صافي الناتج القومي عام ١٩٤٨ الى ١٦,٧٪ من اجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٧٤ ، لم تهبط يوماً الى أدنى من ١٢,٥٪ وبالكاد تخطّت عام ١٩٧٤ الحد الأعلى المعروف بـ ١٥٪ .

إن هذه البيِّنة الأولى لجهة ثبات حصة الصناعة وهامشيتها في اقتصاد خاضع أساساً لهيمنة القطاع الثالث (حوالي ٧٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي) ، لا تمنع من الاشارة الى ازدياد قيمة الانتاج الصناعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية : من ١٣٥ مليون ل . ل . عام ١٩٤٨ الى ٢٧٦ مليون ل . ل . عام ١٩٦٢ ، أي بمقدار الضعف في ١٤ سنة ؛ ومن ٢٧٦ مليون ل . ل . عام ١٩٦٢ الى ٥٤٧ مليون ل . ل . عام ١٩٦٩ ، أي بمقدار الضعف في ٧ سنوات .

ونلفت الانتباه الى أنه لا توجد احصائيات حول الكميات الاجمالية للوحدات المنتجة من قبل الصناعة،والتي كان من شأنها ان تسمح بتقدير توسع الانتاج تقديراً حقيقياً. مع ذلك، فمن ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ ، أي في خمس سنوات ، زادت قيمة الانتاج الصناعي بمقدار الثلثين . من الطبيعي اذاً ان نقدِّر استقرائياً بأن هذا الانتاج كان سيتضاعف مجدداً ، بين ١٩٦٩ و١٩٧٦ ، أي في سبع سنوات . لقد نما القطاع الصناعي اذاً بمعدل سنوي متوسط

قدره ٥٪ خلال الخمسينات ، وهو معدل ارتفع الى ١٠٪ خلال الستينات ، ويبدو منذ الآن انه سيبلغ ما بين ١١ و١٢٪ سنوياً إبان السبعينات .

لكن ، يبدو انه منذ ١٩٦٧ (أي منذ حرب حزيران ، وكبح التصنيع في مصر وسورية بسبب النفقات الحربية الهائلة ، واغلاق قناة السويس طوال تسع سنوات تقريباً، والارتفاع الجديد المفاجىء في سعر النفط خصوصاً بعد ١٩٧٣) ، يمكننا التحدث عن موجة تصنيع في لبنان، متَجهة نحو الأسواق العربية . وثمة مؤشرات عدة تسمح بكشف هذا الاتجاه الجديد :

ـ منذ ١٩٦٨ ، تجاوز معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي معدل نمو الاقتصاد برمته (من ٨,٥٪ الى ١٣,٥٪ للأول ، ومن ٦٪ الى ١١٪ للثاني حسب السنوات) .

ـ من ١٩٧١ الى نهاية ١٩٧٣ ، قدِّرت غرفة التجارة والصناعة في بيروت الاستثمارات الصناعية الجديدة بـ ٣٥٠ مليون ليرة لبنانية . وهذا يعني انه سُجِّلت، في ثلاث سنوات ، زيادة بنسبة ٣٠٪ في مجموع الرأسمال المستثمر في الصناعة .

ـ كانت حصة الشركات المغفلة الصناعية في مجموع رأسمال الشركات المغفلة المنشأة بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ بمقدار ٢٩,٧٪ ، أي اكثر بوضوح من حصة الصناعة في اجمالي الناتج الداخلي .

نلاحظ إذاً ، منذ بضع سنوات ، توجهاً جديداً للاستثمارات نحو الصناعة ، يفوق حصة هذه الأخيرة في اجمالي الناتج الداخلي (١٥٪ في المتوسط) . وإذا بدا هذا التوجه عاماً ومستمراً ، فإنه سيفضي الى زيادة جوهرية في حصة الصناعة في اجمالي الناتج الداخلي ، بحيث تتجاوز ٢٠٪ عام ١٩٨٠ .

صناعة ذات بنية ثنائية متناقضة

إن إحدى أبرز خصائص الصناعة اللبنانية هي تواجد قطاعين في داخلها على جانب واضح من الاختلاف : قطاع واسع من الانتاج الحرفي والانتاج السلعي الصغير ، يستمر في التكاثر على الرغم من المنافسة وصعوبات التصريف والاستدانة المتزايدة والتفليسات العديدة ؛ ونزعة الى تركيز الانتاج في عدد محدود من المؤسسات الكبيرة (بالنسبة الى الاحجام اللبنانية) ، خصوصاً في بعض الفروع الخاصة .

إن الاحصاءات الصناعية الثلاثة المنفَّذة في لبنان ، والتي تناولت على التوالي سنوات ١٩٥٤ و١٩٦٤ و١٩٧١ ، تؤكّد استمرار هذه البنية الثنائية . سوف نكتفي هنا بأن نبيِّن بايجاز معطيات احصاء عام ١٩٧١ الذي نُشرت نتائجه في بداية ١٩٧٥ :[١٩] .

جدول رقم ٢ ـ ٧ : توزع القوى العاملة الصناعية حسب حجم المؤسسات في لبنان (١٩٧١)

فئة المؤسسة الصناعية	عدد المؤسسات	الحصة في عدد العاملين الاجمالي	الحصة في عدد الاجراء الاجمالي
أقل من ٥ عمال	٨٠٠٠	٣٠ ٪	٩ ٪
من ٥ الى ٢٥ عاملاً	٢٧٠٠	٢٥ ٪	٣٢,٧ ٪
أكثر من ٢٥ عاملاً	٣٠٠	٤٥ ٪	٥٨,٧ ٪
المجموع	١١٠٠٠	١٠٠٪	١٠٠٪

جدول رقم ٢ ـ ٨ : توزع الانتاج الصناعي حسب حجم المؤسسات في لبنان (١٩٧١)

فئة المؤسسة الصناعية	الحصة في الانتاج الاجمالي (بالقيمة)	الحصة في القيمة المضافة	الحصة في الاجور المدفوعة
أقل من ٥ عمال	٧,٥ ٪	١١ ٪	٤ ٪
من ٥ الى ٢٥ عاملاً	٢٥,٤ ٪	٢٨,٧ ٪	٢٠ ٪
أكثر من ٢٥ عاملاً	٦٧,١ ٪	٦٠,٣ ٪	٧٦ ٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

حتى وإن لم نحدِّد ، لتعريف قطاع الانتاج السلعي الصغير والحرفية ، غير عتبة المؤسسات التي تضم اقل من ٢٥ عاملاً (معيار متواضع جداً بالنسبة الى المعايير الدولية) ، فإنه ينبغي الملاحظة ان هذا القطاع يبقى مهماً جداً . ففي لبنان ، هناك اكثر من ١٠٧٠٠ مشغل صغير او مؤسسة صغيرة تؤمنّ ثلث الانتاج الاجمالي ونحو ٤٠٪ من القيمة المضافة ، وكذلك اكثر من نصف مجموع العاملين في الصناعة وحوالي ٤٢٪ من مجموع الاجراء وحوالي ربع الاجور المدفوعة .

وفي غياب دراسات او معطيات دقيقة ، يمكن طرح عدة فرضيات لتفسير بقاء هذا القطاع الواسع ، لا بل عافيته .

من جهة ، يبدو ان عدد « المفلسين » المهم قد استُبدل دوماً بـ « داخلين » جدد . فلا تزال في لبنان سبل عديدة لتجميع رأسمال صغير وتكوينه ، وسوف نرى عدة امثلة عليها في مقابلات القسم الثالث : عمال مهاجرون الى البلدان النفطية يعودون بعد بضع سنوات وفي حوزتهم ادخار مهم ؛ مشاركة بين عدة اشقاء أو ابناء عم في العمل وفي مصادر رأسمال عديدة (بيع قطعة أرض في الريف ، تعويضات ، قرض عائلي الخ . .) ؛ ادخار عامل كفء

يؤسس عملاً لحسابه الخاص بعد ١٠ أو ١٥ سنة من العمل المأجور.

من جهة اخرى، يبدو انه يوجد بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة نظام من المقاولة الفرعية وتقسيم العمل، بسمح للمؤسسات الكبيرة بالافادة من تدني مستوى أجر القوة العاملة في المؤسسات الصغيرة، وبتحميل هذه الأخيرة تقلبات الظروف (طلبيات كثيفة في مواسم الازدهار، لا طلبيات في مواسم الركود). وهكذا يمكّن هذا النظام المؤسسات الصغيرة من الصمود، لقاء تحويل واسع لفائض القيمة وبفضل تصريف مستمر ومؤمّن نوعاً ما، ومن النفاذ غير المباشر الى أسواق لا يمكن لغير المؤسسات الكبيرة الوصول اليها والسيطرة عليها.

أخيراً، يبدو من الواضح ايضاً انه ترتبط بهذين القطاعين، في بعض الفروع، سوقان متميّزتان بوضوح: فالحرفية والانتاج السلعي الصغير يلبّيان طلب زبائن شعبيين وكادحين، قاطنين عموماً في ضواحي بيروت أو في مدن المحافظات، بينما تقدّم المؤسسات الكبيرة السلع الاستهلاكية للطبقات المتوسطة الواسعة في العاصمة ولأسواق بعض البلدان النفطية العربية.

لكن، ماذا عن «المؤسسات الكبيرة»؟ بشكل متناقض، حدث في السبعينات تركز متزايد للنشاطات الصناعية في بعض الوحدات الكبيرة، الى جانب القطاع الحرفي الواسع وبالرغم من هيمنة اشكال الملكية الفردية للمؤسسات. ففي عام ١٩٧١، لم تكن المؤسسات الثلاث مئة التي تضم كل منها أكثر من ٢٥ عاملاً تمثّل غير ١٠٪ من المؤسسات التي تضم اكثر من ٥ عمال. والحال انها قد أمّنت وحدها ٦٧,٧٪ من الانتاج الاجمالي وضمّت ٥٨,٧٪ من مجموع الاجراء (٦٤٪ من اجراء المؤسسات التي تضم اكثر من ٥ عمال). وفي عام ١٩٧٣، اعتبرت مجلة غرفة التجارة والصناعة في بيروت ان هناك أكثر من ٢٠ مؤسسة صناعية تجاوزت قيمة انتاجها العشرين مليون ل. ل. في سنة واحدة. فإذا اعتمدنا، بالنسبة الى هذه المؤسسات، متوسط انتاج بقيمة ٥٠ مليون ل. ل. سنوياً، يصبح لدينا انتاج اجمالي خاص بأكبر عشرين مؤسسة، قدره ١٠٠٠ مليون ل. ل. عام ١٩٧٣. والحال ان الانتاج الاجمالي قُدّر، عام ١٩٧٣، بـ ٢٠٨١ مليون ل. ل. بذلك تكون عشرون من المؤسسات «الكبرى» قد حقّقت، وحدها، حوالي ٥٠٪ من قيمة الانتاج الصناعي في لبنان لعام ١٩٧٣!.

على المستوى القطاعي، نجد ثانية هذا التركّز القوي، في كثير من الفروع، لصالح مؤسستين أو ثلاث. فقد أظهرت دراسة أجريت عام ١٩٦٩ النسب الواردة في الجدول ٢ ـ ٩[٢٠]، واذا كانت هذه المعطيات موثوقة، فقد حصل في لبنان، بين ١٩٦٩ و ١٩٧٥، تسارع مهم جداً في سياق التركز نتج عنه تطور في ميزان القوى بين قطاعي الصناعة اللبنانية. حتى وان كان قطاع الانتاج السلعي الصغير لا يزال مهماً من حيث عدد مؤسساته، فإن حصّته في الانتاج لا تفتأ تضعف، مما يعني ان متوسط القيمة المنتجة من قبل كل مؤسسة لا يفتأ يتضاءل، في الوقت الذي تبرز فيه اكثر فأكثر آثار منافسة المؤسسات الكبرى. ان لهذا الوضع

جدول رقم ٢ - ٩ : توزع التركز الصناعي حسب الفروع في لبنان (١٩٦٩) .

	عدد المؤسسات	الحصة في الانتاج
التبغ	١ (حكومية)	٪١٠٠
السكر	٣	٪١٠٠
الحليب والألبان	١	٪٨٥
الجعة	٢	٪١٠٠
الخضار المجفّفة	٢	٪٨٠
غزل القطن ونسجه	٣	٪٩٤
الجوتة (الجنفيس)	١	٪١٠٠
الاحذية	٢	٪٤٠
الاسمنت	٣	٪١٠٠
الخشب المضغوط والمعاكس	٣	٪٦٥
السباكة	١	٪٩٠
الكابلات والأسلاك الكهربائية	١	٪١٠٠
المصاعد	١	٪١٠٠
هياكل المركبات	١	٪٩٠
القضبان والصفائح المعدنية	٣	٪٨٠

، حتماً ، انعكاسات على العلاقات الطبقية بين البورجوازية الصناعية الكبيرة وطبقة صغار الحرفيين . وسوف نحاول ، لاحاً ، توضيح هذه الانعكاسات .

التقسيم الدولي للعمل ، الهيمنة الرأسمالية الغربية واختصاصات الصناعة اللبنانية

تتميّز الصناعة اللبنانية ، على مستوى بنيتها الداخلية ، بتوزّع لفروع النشاط يُعتبر نموذجاً « للحصة » التي تخصصها الرأسمالية العالمية للرأسمال المحلي في اقتصادات العالم الثالث التابعة والخاضعة . في الواقع ، منذ الاربعينات ، تطورت الصناعة اللبنانية اساساً في الفروع « التقليدية » الخفيفة التي تؤمّن لسوق الاستهلاك الداخلية بعض السلع الضرورية (الصناعة الغذائية ، النسيج ، الخشب ، الجلود ، مواد البناء . .) والتي لا يتطلب عملها استثمارات ضخمة بالنسبة لكل أجير ولا أهلية أو انتاجية عالية للأجراء .

عام ١٩٧٠ ، كانت الصناعات الغذائية والزراعية لا تزال تؤمّن حوالي ثلث الانتاج الاجمالي وأكثر من ربع القيمة المضافة للصناعة اللبنانية . أما الصناعات المتجهة نحو الكساء

(النسيج ، الملابس ، القبعات ، الأحذية . . .) فكانت تقدّم حوالي خمس الانتاج . أخيراً ، كانت الصناعات المتجهة نحو البناء (منتجات منجمية غير معدنية ، اسمنت ، خزفيات ، أحجار منحوتة ، اخشاب ، أثاث) تؤمّن ١٦٪ من الانتاج وحوالي ٢٢٪ من القيمة المضافة . إذاً ، في عام ١٩٧٠ ، كان مجموع الصناعات الغذائية والنسيجية وصناعة مواد البناء يمثّل ما بين ٦٥٪ و٧٠٪ من كل الانتاج الصناعي ويستخدم حوالي ٥٨٪ من القوى العاملة في القطاع الصناعي .

يُبرِّر النمو المحلي لهذه الصناعات في اطار التقسيم الدولي للعمل ، في آن معاً ، بالقرب الجغرافي لمنتجات ليست علاقة القيمة ـ الثقل الخاصة بها عالية جداً ، وبضعف المستوى التكنولوجي المطلوب ، وباستغلال يد عاملة محلية وافرة ، قليلة الاهلية ورخيصة . بالواقع ، في ما يخصّ هذه الفروع « التقليدية » ، تبقى الاستثمارات بالنسبة لكل أجير (التي تراوحت قيمتها بين ٦٠٠٠ ل . ل . و١٥٠٠٠ ل . ل . عام ١٩٦٧) منخفضة المستوى بالقياس الى بقية فروع الصناعة في لبنان . يضاف الى هذا ان الأجور في تلك الفروع هي الأدنى ، والقيمة المضافة للأجير الواحد هي الأقل وحصة الأجور في القيمة المضافة هي الأعلى . فالتركّز المحدود ، والمستوى التقني المنخفض والانتاجية الضعيفة هي التي تميّز اذاً هذه الفروع المهيمنة حتى الآن على الصناعة اللبنانية .

غير ان تطور الرساميل الصناعية الجديدة المستثمرة في مختلف الفروع يسمح باستشفاف تغيّر لاحق في هذه البنية . بالفعل ، انخفضت حصة الصناعة الغذائية في الاستثمارات الجديدة من ٢٤٪ عام ١٩٦٠ الى ١٨,٥٪ عام ١٩٧٠، وحصة صناعة الألبسة من ٢٠٪ الى ١٥,٧٪ . في المقابل ، ارتفعت حصة الرساميل الجديدة المستثمرة في الصناعة الفلزية من ١٠٪ عام ١٩٦٠ الى ١٨,٩٪ عام ١٩٧٠ . كذلك ، شهدت صناعات المعادن والمعدات الآلية والكهربائية انتقال حصتها في العمالة الصناعية الاجمالية من ٨,٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٠,٢٪ عام ١٩٧٠ . فقد زاد عدد عمالها ثلاثة اضعاف في عشر سنوات .

يبدو اذاً انه ، منذ الستينات ، حدث تراجع نسبي في أهمية الفروع التقليدية الخفيفة والاستهلاكية، في العمالة والاستثمارات الجديدة بآن معاً . بلا ريب ، سيكون لهذا التغير آثار لاحقة على التركيب البنيوي للصناعة اللبنانية . وسوف نرى فيما بعد انه يرتدي بالفعل معنى ملتبساً .

إذاً ، تُمارَس الهيمنة الرأسمالية الغربية عبر لعبة « الحسنات والتكاليف المقارنة » التي تؤدي الى تخصيص الصناعة اللبنانية وحصرها في فروع محددة تماماً تخدم قسماً من السوق الداخلية . وينجم قوام هذه الميكانيات عن الواردات الكبيرة ، المؤمَّنة من قبل قطاع تجاري منافس للصناعات الوطنية في سوقها والتي «تحدّ من» انتاج هذه الصناعات وتوجّهه في حدود واتجاهات ملائمة لمصالح الشركات الكبرى المتعددة الجنسية . ويمكن تكوين

فكرة عن الأثر الاجمالي لهذه المنافسة بحساب نسبة تغطية الصناعة للاستهلاك الداخلي من المنتجات الصناعية : فقد انتقلت هذه النسبة من ٥٠٪ عام ١٩٦٤ الى ٤١,٥٪ عام ١٩٦٨ والى ٤٧,٧٪ عام ١٩٧٠ . وهكذا يبدو ان على الصناعة الوطنية ، مع تفاوت السنين ، ان تتخلى عن ٥٠ الى ٦٠٪ من السوق الداخلية للمنتجات الصناعية لصالح المنافسة الاجنبية (الغربية) القوية ، المرسَّخة والممثَّلة جيداً من قبل البورجوازية التجارية اللبنانية .

إذا ما تفحَّصنا عن كثب واردات السلع الجاهزة ، التي يتوفر انتاجها في لبنان ، نلاحظ فعلاً انها كبيرة الحجم دوماً . وهكذا ، في ما يتعلق بمنتجات الصناعات الغذائية وصناعات المشروبات والتبغ والسكر ، التي يقدِّم القطاع الزراعي الداخلي قسماً من موادها الأولية والتي تشكل الجزء الاكبر من انتاج السلع الغذائية ، فقد كانت وارداتها لا تزال تمثّل ، عام ١٩٧٢ ، نسبة ٣٠٪ من مجموع واردات السلع الغذائية .

وبالنسبة للفروع الأخرى من الصناعة الغذائية ، التي هي اكثر ارتباطاً بواردات المواد الأولية والتي يبقى انتاجها ضعيفاً جداً ، فإن واردات السلع الجاهزة لا تزال في مستوى عال . فالألبان والأجبان مثلاً التي لا يؤمّن انتاجها المحلي غير ٤٠٪ من حاجات الاستهلاك ، ما زالت تشكل ٢٥٪ من مجموع واردات السلع الغذائية . كذلك هي حال منتجات مثل الطحين والزيوت والشحوم التي تمثل ١١,٥٪ من هذا المجموع . وإن كانت نسبة ٣٤٪ من الألبان والاجبان مستوردة ، عام ١٩٧٠ ، من البلدان الاشتراكية مقابل ٦٠٪ من البلدان الغربية ، فقد كانت هذه الأخيرة تسيطر كلياً على سوق المنتجات الأخرى (الطحين ، الزيوت ، الشحوم) . في ما يخص فروع الصناعة الأخرى، نلاحظ الظاهرة نفسها : وهكذا ، في الصناعات النسيجية التي زاد انتاجها كثيراً خلال السنوات الأخيرة ، فإن واردات السلع الجاهزة التي بلغت قيمتها اقل من ٢٥٪ من الانتاج المحلي لا تتعلق إلا ببعض اصناف المحبوكات وبالمنسوجات القطنية والأوشحة والثياب الداخلية . ان واردات منتجات مثل المنسوجات الحريرية والصوفية والكتّانية ، وبخاصة المنسوجات الاصطناعية ، لا تزال تمثّل اكثر من ٥٠٪ من الانتاج المحلي . فوق ذلك ، تشكل هذه المنتجات ١٣٪ من واردات السلع الجاهزة ، وهي تُستورد بنسبة ٩٠٪ تقريباً من البلدان الغربية[٢٢] .

يمكننا مضاعفة الامثلة : وهي تؤدي جميعها الى اثبات انه حتى على مستوى المنتجات التي يمكن للصناعة المحلية تأمينها ، فإن البلدان الرأسمالية الغربية تواصل هيمنتها على السوق اللبنانية من خلال سيطرة القطاع المالي ـ التجاري المحلي على الاقتصاد والمجتمع اللبناني .

وتظهر تبعية الصناعة اللبنانية ايضاً على مستوى ثانٍ اكثر بنيوية : ان هذه الصناعة ، بسبب ضيق السوق وقلة توجّه الرأسمال الوطني نحوها وطاقاتها المالية المحدودة ومستواها التكنولوجي المتدني وأخيراً بسبب حداثة عهدها ، لا تزال صناعة منتجات جاهزة معدّة ، الى حدّ كبير ، للاستهلاك النهائي . فهي إذاً مرتبطة جداً بواردات سلع التجهيز والسلع الوسيطة

الآتية بمعظمها من البلدان الرأسمالية الغربية . وهكذا ، في عام ١٩٦٨ ، كانت نسبة ٤١,٥٪ من السلع الوسيطة المستهلكة من قبل الصناعة مستوردة . وتتعلق هذه الواردات ، في الدرجة الأولى ، بالمنتجات المعدنية والحديدية (٣٤٪ من مجموع السلع الوسيطة المستوردة عام ١٩٧٢) والمنتجات المخصصة للصناعات النسيجية (٢٧٪ منها ٢٣٪ للخيوط الاصطناعية) ، واخيراً بالسلع الوسيطة للصناعات الكيميائية (١٩,٧٪) . فضلاً عن ذلك ، فإن كثيراً من الصناعات الغذائية يتموّن بمنتجات مستوردة ، مثل المطاحن ومعامل الحلويات ومصانع العجائن الغذائية والزيوت[٢٣] .

في ما يتعلق بالصناعات النسيجية ، لا تزال واردات الخيوط الصوفية والقطنية مهمة (٤,٣٪ من واردات السلع الوسيطة لعام ١٩٧٢) وان كان الانتاج، بالنسبة الى القطن والصوف والجوتة المستوردة جميعها بشكلها الخام ، يمتدّ من الغزل الى الصناعة النهائية للمنسوجات او الألبسة . كما ان البلدان الغربية تغرق السوق بالخيوط والالياف الاصطناعية (٢٢,٤٪ من واردات السلع الوسيطة) وتنافس ، بهذه الطريقة ، المؤسسات الوطنية الصغيرة . اما الصناعات الأخرى ، كالمعادن والكيمياء ، فهي لا تهتم إلّا بالمراحل الأخيرة لتكوّن المنتج ، ولا تُعنى صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية بغير التركيب . فضلاً عن ذلك ، من الواضح ان تكون الصناعة اللبنانية ، في الغياب التام لصناعة المكنات الصناعية، تابعة كلياً للواردات المتعلقة بسلع التجهيز هذه .

وهكذا ، فإن تصدير السلع الوسيطة وسلع التجهيز الى الصناعة اللبنانية يمثّل في آن واحد ، بالنسبة الى الرأسمال الغربي ، سوقاً مثيرة للاهتمام واداة للسيطرة غير المباشر على هذه الصناعة وتوجهاتها الانتاجية ؛ الى جانب الربح والمراقبة اللذين تؤمنها المنافسة المباشرة في السوق الداخلية .

إن الاحصائيات لا تسمح بتقدير حصة مختلف البلدان في سوق استيراد سلع التجهيز والسلع الوسيطة لصالح الصناعة . غير انه يمكننا حساب هذه الحصة بخصوص مجمل الاقتصاد وافتراض نسب مماثلة للسلع المخصصة للصناعة . فالجدول رقم ٢ ـ ١٠ يبيّن كيف كانت هذه السوق موزَّعة عام ١٩٦٥ .

لقد كانت هذه السوق أساسية ، اذ انها كانت تمتصّ ٣١٩ مليون ليرة لبنانية اي ما يساوي ٢١,٦٪ من القيمة الاجمالية للواردات اللبنانية .

إن المنافسة المباشرة في السوق والمراقبة عبر التموين بالسلع الوسيطة وسلع التجهيز هما الميكانيتان الرئيستان المستخدمتان من الرأسمال الغربي للجم الصناعة اللبنانية والهيمنة عليها . وتمارس هذه الهيمنة بواسطة القطاع المالي ـ التجاري المحلي المسيطر . ثم ان هذا الاخير يمتلك وسيلة ثالثة هي : القروض الضرورية لعمل الصناعة ونموها . في الواقع ، ان القطاع المصرفي في لبنان ، الخاضع بكثرة ومباشرةً لهيمنة المصارف الاجنبية وللمنطق الذي

جدول رقم ٢ ـ ١٠ : توزع واردات سلع التجهيز والسلع الوسيطة حسب بلدان المنشأ الرأسمالية (١٩٦٥) .

المنشأ	سلع التجهيز المستوردة (بالقيمة)	السلع الوسيطة المستوردة (بالقيمة)
الولايات المتحدة الاميركية	٪٢٣,٥	٪ ٨,٦
المانيا الغربية	٪١٧,٧	٪١٠,٤
فرنسا	٪١٣,٣	٪١٠,٤
بريطانيا العظمى	٪١٠,٣	٪ ٧,٨
ايطاليا	٪١٠,٣	٪١٠,٦
المجموع	٪٧٥,١	٪٤٧,٨

تفرضه على القطاع برمّته ، لا يموّل حاجات الصناعة اللبنانية إلا بصورة محدودة وشحيحة. خلال السنوات الخمس ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ ، دلّت احصاءات المصرف المركزي على ان حصة القطاع الصناعي في مجموع القروض الممنوحة من جانب القطاع المصرفي قد تراوحت بين ١٦,٥٪ و١٧٪ . ولا تجيز لنا هذه النسبة أن نتوقع ، بهذه الوسيلة، زيادة حصة الصناعة في الاقتصاد اللبناني ، خصوصاً وان القسم الاكبر من هذه القروض هو لأجل قصير أو متوسط ، ويفيد بخاصة لتمويل العمليات الجارية للقطاع الصناعي. فالتسليف لأجل طويل ، المعدوم منذ زمن بعيد ، يكاد يبدأ اليوم نشاطه من خلال مؤسسات مالية جديدة (حكومية أو خاصة) وهو لن يحظى عاجلاً بتأثير سريع ولا بدعم المصارف الأجنبية .

السيطرة المباشرة على القطاع الصناعي : البورجوازية المحلية ، البورجوازية العربية المهاجرة والرأسمال الاجنبي

حسب علمنا ، لا توجد معطيات دقيقة او دراسات شاملة حول اصول وفروع وأهمية مختلف المجموعات التي تتقاسم السيطرة المباشرة على القطاع الصناعي ، ولا حول ارتباطاتها بالمجموعات التجارية والمالية او بالقطاع المصرفي الاجنبي . لذلك ، سوف نكتفي هنا بعرض نتائج عملين جزئيين حققّهما سليم ومارلين نصر عام ١٩٧١ و١٩٧٤ .

العمل الأول يتناول الشركات الصناعية المغفلة الخمس والعشرين الأولى (من حيث الرأسمال والموجودات)[٢٥] : يبلغ رأسمال هذه المؤسسات ١٨٠ مليون ل . ل . عام ١٩٧٠ (أي حوالي ١٥٪ من مجموع الرساميل المستثمرة في الصناعة) . وبلغت الموجودات المجمّدة للمؤسسات الخمس والعشرين ٧٧٠ مليون ل . ل . والعدد الاجمالي لاجرائها ١٢

ألفاً (أي ١٦,٤٪ من اجراء الصناعة) . اما حصتها في الانتاج الصناعي ، فلا بد وان تكون عالية جداً ، وربما في حدود ٤٠ الى ٥٠٪ . وفي ما يتعلق بالسيطرة المباشرة على هذه المؤسسات يبيّن الجدول رقم ٢ ـ ١١ النتائج التالية :

جدول رقم ٢ ـ ١١ : اهم أصحاب المصانع في لبنان حسب عدد الشركات المسيطر عليها (١٩٧١)

العائلات البورجوازية الصناعية	الشركات المسيطر عليها (كلياً أو بأكثرية الاسهم)	المساهمة الاقلية
آل غندور (سنّة من طرابلس)	٤	١
آل عسيلي (ارثوذكس من بيروت)	٣	—
ب . و . س الخوري (موارنة من الشمال)	٢	٤
آل ضومط (موارنة من الشمال)	١	١
آل صالحة (دروز من وسط لبنان)	—	٣
آل صحناوي (كاثوليك من اصل سوري)	—	٢
ف . الخوري (موارنة من وسط لبنان)	—	٢
المجموع	١٠	١٣

نلاحظ ان ٧ مجموعات عائلية تسيطر على ١٠ من المؤسسات الخمس والعشرين وتساهم ، مباشرة او بالمشاركة مع آخرين ، في السيطرة على المؤسسات الـ ١٣ الأخرى . ومن بين هذه الأخيرة ، تمثّل المؤسسات الثلاث الأولى ، بلا شك ، العائلات الثلاث المهيمنة من البورجوازية الصناعية ، اذ تسيطر كلياً على تسع شركات وتساهم في السيطرة على خمس شركات اخرى ، أي على ١٤ من أصل أول ٢٥ مؤسسة صناعية كبرى في البلاد . إن قيمة موجودات الشركات التي يسيطر عليها آل عسيلي قد بلغت وحدها عام ١٩٧٠ ، ١١٣ مليون ل . ل . بينما بلغت قيمة موجودات الشركات التي يسيطر عليها آل غندور ٩٠ مليون ل . ل . وتلك التي يسيطر عليها ب . و . س . الخوري ٧٠ مليون ل . ل . اي ما مجموعه للعائلات الثلاث ٢٧٣ مليون ل . ل . تمثّل ٣٥,٤٪ من الموجودات المجمّدة لأول ٢٥ مؤسسة صناعية في البلاد ، وتسيطر بالتالي على ١٥ الى ٢٠٪ ربما من انتاج البلد الصناعي !

أما لجهة التوزع الطائفي للسيطرة على المؤسسات الكبرى ، فقد وجدنا ما يلي :

ـ البورجوازية المسيحية تملك السيطرة الكاملة على ١٢ مؤسسة واكثرية الاسهم في ٥ مؤسسات ، ومساهمة اقلية في ٧ مؤسسات .

ـ البورجوازية الاسلامية (المؤلَّفة فقط من السنّة) تملك سيطرة كاملة على ٣ مؤسسات واكثرية الاسهم في ٤ مؤسسات ومساهمة اقلية في ٥ مؤسسات .

وهكذا، كانت البورجوازية المسيحية مسيطرة على ١٧ من المؤسسات الخمس والعشرين وحاضرة في ٢٤ مؤسسة ، بينما كانت البورجوازية الاسلامية مسيطرة على ٧ من المؤسسات الخمس والعشرين وحاضرة في ١٢ مؤسسة (إذاً النسبة هي بالاجمال ثلثان مقابل الثلث) .

كانت المساهمة المباشرة للرأسمال الاجنبي (المعبَّر عنها بتمثيل في مجلس الادارة) موجودة في ٨ مؤسسات من أصل ٢٥ ، ممثّلة ثلث المؤسسات الكبرى و ٤١٪ من رأسمال الكل . في ثلاث حالات ، كانت المساهمة الاجنبية لشركات فرنسية ، وفي حالتين لشركات سويسرية ، بينما ساهمت ثلاث شركات ، أميركية وايطالية وهولندية ، في حالة واحدة لكل منها . وبصورة أدق كانت المساهمة الاجنبية تتعلق أساساً بفروع الاسمنت والصناعة التعدينية الخفيفية والكهرباء والتبغ والمشروبات . ولنُشر على الفور الى انه لا يمكن أبداً استبعاد مساهمة الرأسمال الاجنبي غير المباشرة في مؤسسات اخرى ، على شكل مَنْح الرخص وتقديم التكنولوجيا والمعونة الفنية .

أما العمل الثاني ، المنفَّذ عام ١٩٧٤ ، فقد تناول المؤسسات الصناعية الكبيرة الست والعشرين في ضاحية بيروت الشرقية[٢٦] . بالنسبة الى هذه الدراسة ذات الطابع المحلي ، اختار س . و م . نصر المؤسسات التي يعمل في كل منها أكثر من ١٠٠ أجير : ٤ مؤسسات في الصناعة الغذائية ، ٤ في النسيج ، ٥ في الألبسة ، ٢ في الجلود ، ٨ في الخشب والأثاث و ٣ في المنتجات المعدنية . وهكذا ، نلاحظ ان هذه الضاحية الشرقية تضم أساساً صناعات « تقليدية » للاستهلاك النهائي . وكانت أهم النتائج هي التالية :

في ما يتعلق بالتوزع الطائفي ، من أصل المؤسسات اللبنانية الأربع والعشرين هناك : عشرون مؤسسة يملكها مسيحيون ومؤسستان يملكهما مسلمون ، بينما تشرك المؤسستان الباقيتان أرباب عمل مسلمين ومسيحيين .

إن هذا الرجحان القوي لصالح المسيحيين ، الذي يفوق بوضوح ذاك المبيَّن بالنسبة الى المؤسسات الخمس والعشرين الأول على المستوى الوطني ، يفسَّر برأينا بعدة عوامل :

ـ موقع المؤسسات نفسه في ضاحية تضم أصلاً سكاناً مسيحيين وملكية عقارية مسيحية .

ـ طبيعة الفروع المعنية (٩ مؤسسات للنسيج والألبسة و ٨ مؤسسات للأثاث) ، وهي فروع تشهد منذ عشرات السنين توجهاً تقليدياً نحوها من قبل حرفيين ، فمقاولين صناعيين ، مسيحيين (موارنة ، ارثوذكس أو أرمن) .

ـ الحجم المتوسط لأكثرية المؤسسات المعنية .

على هذا الصعيد ، يبدو ان هذه الدراسة المحلية تؤكد ملاحظة سبق ابداؤها احياناً : فإن كانت البورجوازية الاسلامية السنية ممثّلة بقوة على مستوى المؤسسات الكبيرة ، غير ان مساهمتها في المؤسسات الصناعية المتوسطة تبدو أقل بكثير ، في مقابل حصة أكبر بكثير لأرباب العمل المسيحيين (الموارنة والأرمن بخاصة) .

أما لجهة أصل اصحاب المؤسسات اللبنانية الأربع والعشرين ، فإنه ينبغي الاشارة بخاصة الى ان أصحاب خمس من هذه المؤسسات ، مع انهم حالياً لبنانيو الجنسية ، هم في الواقع بورجوازيون مهاجرون من أصل سوري (٣) أو مصري (١) أو فلسطيني (١) . وهذا يدل على ان البورجوازية الصناعية اللبنانية الحالية تضم عنصراً خارجياً على جانب من الأهمية (اكثر من ٢٥٪ للضاحية الشرقية) ، وهو عربي الأصل من الشرق الأدنى : هذه العناصر مكوَّنة أساساً من بورجوازيين لجأوا الى لبنان مع قسم من رساميلهم على اثر تأميم مصانعهم في مصر أو سورية عام ١٩٥٨ و١٩٦١ و١٩٦٣ .

وفي ما يتعلق بمساهمة الرأسمال الاجنبي ، يبدو ان ٩ من مؤسسات العيّنة الست والعشرين (أي ٣٥٪) تقيم علاقات شراكة مع شركات اجنبية : أميركية (حالتان) ، ايطالية (حالتان) ، هولندية (حالة واحدة) كندية (حالة واحدة) ، المانية (حالة واحدة) ، باكستانية (حالة واحدة) ، سعودية ـ اميركية (حالة واحدة) . في هذا الصدد ، نشير الى ان دخول الرأسمال الاجنبي مركّز نوعاً ما في أكبر قطاعين تقليديين :

ثلاث من مصانع المنتجات الغذائية الأربع ، واثنان من مصانع النسيج الاربع . في المقابل ، كان هذا الرأسمال الأجنبي ضعيفاً في قطاعي الألبسة والاثاث .

وهكذا ، يقدّم هذان العملان الجزئيّان عناصر معبّرة لتحليل فئة أصحاب المصانع اللبنانيين ودور الرأسمال الاجنبي ، وهو تحليل لم يُجر بعد اطلاقاً . ويميل هذان العملان الى تكوين بعض الفرضيات التي تتطلب التحقق من صحتها على مجمل الصناعة اللبنانية :

ـ تركز قوي للمؤسسات الكبيرة في أيدي بعض عائلات البورجوازية الصناعية الكبيرة .

ـ توزع طائفي للبورجوازية الصناعية الى ثلاث فئات يسيطر كل منها على حوالي ثلث الرأسمال الصناعي : البورجوازية السنية (خصوصاً الطرابلسية فالبيروتية) ، البورجوازية المسيحية غير المارونية (خصوصاً بورجوازية بيروت الارثوذكسية) والبورجوازية المارونية (مع محور في لبنان الشمالي ومحور أصله من وسط لبنان ووارث جزئياً لقطاع مغازل الحرير العائدة الى مطلع القرن) .

ـ مساهمة مباشرة للرأسمال الاجنبي الأوروبي والاميركي في حوالي ثلث المؤسسات الصناعية ، وتركّز هذه المساهمة في المؤسسات الأكثر أهمية . تُضاف هذه المساهمة إذاً الى

السيطرة والتقييد اللذين يمارسهما الرأسمال الاجنبي على الصناعة اللبنانية من خلال المنافسة المباشرة في سوقها الداخلية والتموين بسلع التجهيز والسلع الوسيطة التي عليها تتوقف هذه الصناعة كثيراً .

الصناعة اللبنانية والسوق العربية : تكامل اقليمي أو معبر جديد للهيمنة الرأسمالية

إن أحد أبرز اتجاهات نمو الصناعة اللبنانية ، منذ حوالي عشر سنوات ، هو الزيادة السريعة في قيمة صادراتها . فقد ارتفعت من ٣٩ مليون ل . ل . عام ١٩٦٠ الى ٦٠,٤ مليون ل . ل . عام ١٩٦٥ ، أي بزيادة قدرها ٥٠٪ في خمس سنوات . وخلال سنتين ، بين ١٩٦٥ و١٩٦٧ ، زادت قيمة الصادرات مجدداً بنسبة ٥٠٪ تقريباً . لكن ، منذ حرب حزيران واغلاق قناة السويس بخاصة ، وسّعت الصناعة كثيراً وبسرعة سوقها في بلدان الخليج العربية ، بزيادة قربها الجغرافي وقدرتها التنافسية ؛ بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ ، أي في ست سنوات ، تضاعفت الصادرات الصناعية خمس مرات ، وارتفعت قيمتها من ٨٧ مليون ل . ل . الى ٤٤٦ مليوناً . وإثر حرب تشرين ١٩٧٣ والارتفاع الجديد في سعر النفط ، تأكد هذا الاتجاه بقوة : فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من ٤٤٦ مليون ل . ل . عام ١٩٧٣ الى ٨٢٦ مليوناً عام ١٩٧٤ ، أي بزيادة قدرها ٨٥٪ في سنة واحدة[٢٧] .

لقد تمخّض هذا النمو السريع ، من جهة ، عن ازدياد حصة المنتجات الصناعية في مجموع الصادرات اللبنانية (من ٢٣٪ عام ١٩٦٥ الى ٣٢٪ عام ١٩٧٢) ، ومن جهة اخرى ، عن توجه متزايد نحو الصادرات والأسواق الخارجية لعموم الانتاج الصناعي (٦٪ عام ١٩٦٧ ؛ ١٢,٣٪ عام ١٩٧٠ ؛ ٢١,٤٪ عام ١٩٧٣) . وتوزعت الصادرات الصناعية بصورة متفاوتة تبعاً لمختلف فروع النشاطات : فقد نالت ثلاثة فروع حصة الأسد عام ١٩٧٣ : الصناعة المعدنية (٢٤,٢٪) ، صناعة النسيج (١٤,٥٪) وصناعة مواد البناء (٩٪) . وتجدر الاشارة هنا الى أن الصناعة المعدنية ، التي كانت تؤمّن فقط ١٣٪ من الانتاج عام ١٩٧٠ ، تؤمّن حوالي ربع الصادرات . في المقابل ، فإن الصناعة الغذائية ، التي كانت تمثّل حوالي ثلث الانتاج ، لا تؤمّن غير ٧٪ من صادرات عام ١٩٧٣ . إذاً ، الأولى هي فرع ارتكز نموه على الأسواق الخارجية ، بينما ظلّت الثانية موجّهة بصورة غالبة نحو السوق الداخلية .

ويسمح تحليل أكثر تعمقاً بإبراز أهم خصائص البضائع المصدَّرة : فهو يظهر فوراً تركزاً نسبياً للصادرات حسب المنتجات : فالمنتجات الرئيسية الأربع المصدَّرة (ملبوسات ، قضبان من الحديد والصلب ، سوبر فوسفات ، اسمنت) تمثّل ٢٨٪ من جميع الصادرات . وتمثّل المنتجات الاحدى عشرة التي تزيد صادرات كل منها عن ١٠ ملايين ل . ل . نسبة ٥٣٪ من جميع الصادرات . فوق ذلك ، فإن معظم المنتجات الرئيسية المصدَّرة هي من صنع وحدتين

أو ثلاث من وحدات الانتاج الكبيرة التي تحتكر اصلاً السوق اللبنانية . وهذا هو شأن الاسمنت ، وقضبان الحديد ، والسوبر ـ فوسفات ، والسجاد ، والقساطل المصنوعة من خليط الاميانت والاسمنت ، والكابلات والعلب وورق الصرّ . نشير أيضاً الى ان الرأسمال الاجنبي يساهم مباشرة ، في معظم الحالات ، في هذه الوحدات الكبيرة المصدِّرة . يضاف الى هذا ان صادرات المنتجات المنبثقة عن صناعات حديثة ، منشأة احياناً ومراقبة غالباً من قبل الرساميل الاجنبية ، قد شهدت معدلات نمو عالية جداً في غضون السنوات الاخيرة. وهي تتعلق خصوصاً بالأدوية والمنتجات الكيميائية والمواد البلاستيكية والورق المقوّى والمصنوعات المعدنية الخ .

لكن العامل الأهم الذي تقتضي الاشارة اليه هو ، بلا ريب ، توجّه هذه الصادرات شبه المطلق نحو اسواق الشرق الأدنى العربي : عام ١٩٧٤ ، كانت البلدان العربية تمتصّ ٨٧,٧٪ من الصادرات الصناعية اللبنانية . كانت المملكة العربية السعودية تمتصّ وحدها ٣٣,٥٪ من الصادرات ، والبلدان النفطية الأخرى ٢٥,٧٪ (منها ١٦٪ للعراق) ، والبلدان العربية غير النفطية ٢٨,٥٪ (منها ٢١٪ لسورية) . إذاً ، ان الصادرات الصناعية المرتكزة على الحاجات المتزايدة للبلدان العربية النفطية وامكاناتها المالية الضخمة قد أصبحت ، خلال السنوات الأخيرة ، الدافع الرئيسي لنمو الصناعة اللبنانية السريع وتوسعها المستقبلي . وهكذا ، بدا أن حجم السوق العربية نفسه وديناميتها المتوقعة يتيحان للصناعة اللبنانية فرصة تاريخية حقيقية للنمو .

لكن ، بالنظر الى ما رأيناه من تبعية هذه الصناعة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تجاه الرأسمال الغربي ، فإن هذا النمو السريع ، المتّجه نحو السوق العربية ، يرتدي طابعاً ملتبساً جداً . فهو يوشك ان يعني ، بالواقع ، تحوّلاً في دور المعبر نفسه الذي يؤديه الاقتصاد اللبناني : ان القطاع الصناعي يوشك ان يكون قناة جديدة تؤمّن اختراق الرأسمال الغربي للأسواق العربية ووجوده فيها ، وهي قناة تفيد من اليد العاملة الرخيصة والقرب الجغرافي وصفة لبنان العربية . لكن شيئاً لم يتمّ بعد ، وانه من السابق لأوانه ، بلا ريب ، ان نبدي رأياً نهائياً حول مضمون موجة التصنيع الحالية وتوجهاتها : فهذه التوجهات هي بالتأكيد حقل صراع اجتماعي وسياسي بدأ منذ سنتين أو ثلاث (خلافات بين الصناعيين والتجار ، نزاعات حول السياسة الجمركية ، تدخلات نقابية . . .) .

عمال الصناعة في لبنان

في اطار أنواع الصناعة والتصنيع المذكورة في الفقرات السابقة ، ما هي أهم خصائص عمال الصناعة ؟ ان المعطيات الاساسية المتوفرة موجودة في دراسة « القوى العاملة في لبنان » لعام ١٩٧٠ ، الصادرة عن وزارة التصميم . وفي ما يتعلّق بكل العاملين في الصناعة ، سوف نتناول فقط السمات التالية :

إن نسبة الاجراء في مجموع العاملين تبلغ فقط ٦٧,٢٪ . وهذه النسبة هي ، بلا ريب ، مهمة بالقياس الى الزراعة أو التجارة ، حيث لا تطال الأجارة ، على التوالي ، غير ٢٧,٨٪ و٤٠,١٪ من العاملين . لكن نسبة اجراء الصناعة تظل أقل من نسبة اجراء القطاع المالي (٧١٪) وقطاع الخدمات (٨٣,٧٪) وقطاع الكهرباء والماء (مصلحة عامة) (٩٨٪) . يبقى إذاً حوالي ثلث العاملين في الصناعة غير اجراء .

لا يزال القطاع الحرفي يحتل مركزاً مهماً ، فهو يضم : ١٧٧٠٠ عامل في الانتاج ، مصنّفين كـ « مستقلين » (صغار الحرفيين) ؛ و٢٩٤٠ عاملاً في الانتاج مصنّفين كـ « مساعدين عائليين » (أقارب الحرفيين) ؛ و٥٧٧٥ عاملاً في الانتاج مصنّفين كـ « أرباب عمل » ، أي ما مجموعه ٢٦٤١٥ عاملاً (٢٧,٦٪) ، ينبغي ان تضاف اليهم عدة آلاف من الاجراء العاملين في المشاغل والحوانيت الحرفية الصغيرة (أقل من خمسة اجراء) . إذاً ، يمكن القول ان القطاع الحرفي لا يزال يستخدم حوالي ثلث العاملين في الصناعة .

وتجدر الاشارة الى تركّز القطاع الحرفي في بعض فروع النشاطات . في الواقع ، اذا عاينّا فئة « العاملين المستقلين » و« المساعدين العائليين » وحتى « أرباب العمل » (الذين تتكوّن أكثريتهم العددية الكبرى ، بالطبع ، من أرباب العمل - الحرفيين وأصحاب المشاغل) ، نجد التوزع التالي :

جدول رقم ٢ - ١٢ : توزع العاملين غير الاجراء في الصناعة حسب القطاعات (دراسة القوى العاملة في لبنان ، ١٩٧٠ ، الجدول رقم ١٦) .

	العاملون المستقلون	المساعدون العائليون	أرباب العمل
النسيج والجلود	٦١٪	٤٢,٨ ٪	٣١ ٪
الخشب والاثاث	١٩,٣ ٪	١٧,٣ ٪	٢١,٦ ٪
القطاعات الأخرى	١٩,٧ ٪	٣٩,٩ ٪	٤٧,٧ ٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

وهكذا ، فإن فرعي النسيج والخشب التقليديين ، اللذين يضمّان ٤٨٪ من اجراء الصناعة ، يستخدمان اكثر من ٨٠٪ من « العاملين المستقلين » وأكثر من ٦٠٪ من « المساعدين العائليين » ، أي القسم الأساسي من القطاع الحرفي .

إن النسبة القليلة نوعاً ما للعاملين غير المرتبطين مباشرة بالانتاج (١٤,٧٪) تدل على ضعف نمو فئة المهندسين وكبار التقنيين (١,٩٪) وحتى الملاك التجاري (١,٧٪) والاداري

(٢,٤٪) وسط العاملين في الصناعة . ويُفسَّر ذلك ، في آن معاً ، بالتطور التكنولوجي الضعيف لهذه الصناعة ، وبالوجود الأساسي لقطاع حرفي حيث تغيب عملياً الوظائف التقنية والادارية ، ويضعف التكامل الافقي لهذه الصناعة التي غالباً ما تُسلِّم مهامها التسويقية الى مؤسسات متخصصة من القطاع الثالث .

إن توزع عاملي الصناعة الاجراء حسب فئات الاعمار يظهر نسبة شاب قوية : فأكثر من ٣٥,٥٪ هم دون الخامسة والعشرين من العمر ، وأكثر من ٦١٪ هم دون الخامسة والثلاثين . يضاف الى هذا ان القطاع الصناعي هو القطاع الذي يعرف أقوى نسبة لمن يقلّ عمرهم عن خمس وعشرين سنة : بينما تتجاوز نسبة هؤلاء فيه الثلث ، فهي لا تبلغ السُّدس في قطاع النقل والخُمس في حالتي الزراعة والتجارة ، و ٣٠٪ في حالة الخدمات الشخصية والاجتماعية .

إن الفتوة الخاصة بعاملي الصناعة واضحة أيضاً في الفارق النسبي القائم بين الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة وفئة ٢٥ ـ ٣٤ سنة . فالصناعة هي (مع الزراعة) القطاع الذي تتجاوز فيه حصة هذه الفئة العمرية الأولى بكثير حصة الفئة العمرية الثانية . لكن مختلف القطاعات الفرعية للقطاع الثالث تبرز الخاصية المعاكسة . ان البنية العمرية لعاملي الصناعة تتميّز اذاً بنسبة قوية من الشباب تعكس فتوة سكان لبنان عامةً وتؤكدها . غير ان ثمة سبباً اجتماعياً ـ اقتصادياً مهماً يسهم في ادامة هذه البنية وتعزيزها: في الواقع ، ان قانون العمل اللبناني(١٩٤٨) لا يلزم أرباب العمل بدفع الحد الأدنى القانوني للأجر إلاّ للعاملين الذين تجاوزوا سن العشرين . وللأسف ، لا يتوفر لنا توزع العاملين حسب فئات عمرية أصغر من تلك المبيَّنة في الجدول رقم ٢١ لدراسة « القوى العاملة في لبنان » . لكن يمكننا القول ، دون مجازفة كبيرة بالوقوع في الخطأ ، إن الذين تقلّ أعمارهم عن عشرين عاماً (أي الذين لا حق لهم بالحد الأدنى للأجر) يمثّلون على الأقل ربع عاملي الصناعة ، وهي نسبة كبيرة بالقياس الى بنية العمالة في البلدان الصناعية ، إنما نموذجية لواقع البلدان ذات اليد العاملة الرخصية والقليلة الكفاءة .

وتشكل هذه الفئة الواسعة قاعدة المناورة لسياسة استخدام تمارس دورياً نسبةً قوية من صرف اليد العاملة و « تبديلها » و « تجديد شبابها » .

إن العمالة النسائية تمثّل أقل بقليل من خمس العاملين في الصناعة . ولا تتجاوز هذه النسبة ، المساوية لنسبة الاناث العاملات في الزراعة ، غير نسبة الاناث العاملات في الخدمات الشخصية والاجتماعية (المعلمات ، الممرّضات ، خادمات البيوت الخ . . .) والتي تبلغ ٢٨,٨٪ .

هناك بعض الخصائص المهمة للاجراء الصناعيين تظهر ايضاً في نتائج الدراسة التي أجراها س . و م . نصر ، في نهاية ١٩٧٤ ، وتناولت ٧٠٧٠ أجيراً في أكبر ست وعشرين مؤسسة

صناعية في ضاحية بيروت الشرقية . كانت هذه العيّنة ، المدروسة بصورة شاملة ، تمثّل حوالي ١٠٪ من اجراء جميع المؤسسات الصناعية التي تضم كل منها أكثر من خمسة اجراء ، وما بين ٣٧٪ و ٤٠٪ من اجراء الصناعة الكبرى .

وبفعل قِدَم التمركز الصناعي في الضاحية الشرقية ، فقد كانت العيّنة العمالية المعنّية مركّزة ، بنسبة ثلاثة أرباعها تقريباً ، فرعين كبيرين : ثلثها في قطاع « الخشب والاثاث » و ٤٠٪ في قطاع النسيج بالمعنى الواسع (غزل ، حياكة ، ألبسة جاهزة) . وهذا لا يقلّل أبداً من فائدة النتائج ، بل يحثّ على حصر صحتها ببعض الفروع أكثر من غيرها . ان الكثير من الخصائص المبيَّنة يؤكد أو يعزّز نتائج دراسة القوى العاملة المحلَّلة آنفاً .

على صعيد العمالة النسائية : ٧٥,٦٪ من الاناث هنّ عاملات غير مؤهلات (مقابل ٥٨,٩٪ للذكور) ، و ٤٨,٢٪ هن دون سن العشرين (مقابل ٢٩,١٪ للذكور) ، وهناك فقط ٤,٣٪ منهن متزوجات (مقابل ٤٣,٣٪ من الذكور) .

على صعيد الفئات العمرية ، كانت النسبة المكتشفة للاجراء الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاماً (٣٥٪) أعلى بوضوح من النسبة التي أعطتها دراسة « القوى العاملة في لبنان » .

إن ضعف المستوى التكنولوجي وضعف الانتاجية يظهران بوضوح في بنية مؤهلات العاملين في الانتاج : العمال غير المؤهلين (٧٠,٨٪) ؛ العمال المتخصصون والمؤهلون (١٧,٨٪) ، العمال المحترفون والتقنيون (١١,٤٪) .

على صعيد التوزع أو التمييز الاجتماعي ـ الطائفي للعمال، تبيّن الدراسة نتيجتين مهمتين : فقد كان توزع الـ ٧٠٧٠ أجيراً العاملين في المؤسسات الست والعشرين على النحو التالي : مسلمون ، ٥٤,٩٦٪ ، ومسيحيون ، ٤٥,٠٤٪ .

هنا ، لا بد من ملاحظة أساسية : ان نسبة المسيحيين الوافرة و « الممثِّلة » تكذّب أحد أرسخ الاوهام المتعلقة بالبنى الاجتماعية ـ الطائفية في لبنان . فهذا الوهم ، المستخدم يميناً ويساراً ، تارةً في الوسط الاسلامي وطوراً في الوسط المسيحي ، يؤكّد وجود ثنائية اجتماعية ـ دينية مميَّزة : من جهة ، يشكّل المسيحيون قوام البورجوازية والطبقات المتوسطة بينما هم شبه غائبين عن صفوف البروليتاريا ؛ ومن الجهة الثانية ، يشكّل المسلمون الأكثرية الساحقة للطبقات الشعبية في لبنان .

والحال ان نتائج الدراسة تدحض صراحةً هذه « الفرضية الايديولوجية » ، على الاقل في ما يتعلق بالعاملين في الصناعة « الكبرى » لضاحية بيروت الشرقية . فالمسيحيون يمثّلون بين هؤلاء نسبة قلما تختلف عن نسبتهم في مجمع السكان ، والبروليتاريا الصناعية بين هؤلاء العاملين هي ، بلا شك ، بروليتاريا متعددة الاديان والطوائف ، إنما ذات فئتين اساسيتين :

الشيعة (٤٤٪) والموارنة (٢٨,٥٪) الذين يمثّلون معاً حوالي ٧٠٪ من اجراء العيّنة المدروسة .

غير ان هناك نتيجة ثانية تثبت انه يوجد فعلاً تمايز اجتماعي ـ طائفي داخل الاجراء أنفسهم ، لجهة الموضع والأهلية المهنية :

جدول رقم ٢ ـ ١٣ : توزع اجراء مؤسسات ضاحية بيروت الشرقية حسب الطوائف والأهلية (١٩٧٤) .

	المسيحيون	المسلمون
عمال غير مؤهلين	٤٦,٢٪	٧٥,٧٪
عمال متخصصون أو مؤهلون	٢١٪	١١,٨٪
عمال محترفون وتقنيون	١٣,١٪	٧,٨ ٪
مستخدمون ، موظفون وأمثالهم	١٩,٧٪	٤,٧ ٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

ففي حين أن أقل من نصف الاجراء المسيحيين هم عمال غير مؤهلين ، نجد ان أكثر من ثلاثة أرباع المسلمين (الشيعة بخاصة) ينتمون الى هذه الفئة . بالمقابل ، فإن أكثر من ثلث الاجراء المسيحيين هم عمال مؤهلون بمستويات مختلفة بينها يتبع هذه الفئة أقل من خمس العمال المسلمين . أخيراً ، يشكل الموظفون وأمثالهم حوالي خمس الاجراء المسيحيين و٥٪ فقط من الاجراء المسلمين . ان التباين الاجتماعي ـ الطائفي يستتبع بالتالي بنيتين تقنيتين ـ مهنيتين غير متماثلتين : واحدة للمسيحيين ، حيث تفوق أهمية الوظائف ذات الأهلية والأجر الافضل نسبياً الحدَّ الوسط ، واخرى للمسلمين ، حيث تحتل العمالة غير المؤهلة والرخيصة مركزاً حاسماً .

سوف نحاول ان نحلّل ، في القسم التالي ، النتائج الثقافية والايديولوجية لجميع الخصائص المعروضة هنا ، وان نرى الى أي حدّ يشكل أجراء الصناّعة طبقة عمالية مميّزة للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية .

الفصل الثالث

أزمة الزراعة والمجتمع الريفي

تطور القطاع الزراعي وبنياته الحالية

التراجع السريع للقطاع الزراعي .

شهدت سنوات ما بعد الحرب تراجعاً متوقعاً لأهمية الزراعة النسبية في الاقتصاد اللبناني : فقد انخفضت حصتها من ٢٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي عام ١٩٤٨ الى ١٢٪ عام ١٩٦٤ وإلى أقل من ٩٪ عام ١٩٧٤ . بموازاة ذلك ، وان يكن بوتيرة أبطأ ، فإن حصة القوى العاملة المشتغلة في الزراعة تدنّت بشكل ملموس ، خصوصاً منذ نهاية الخمسينات وفي غضون الستينات[٢٨] : كان ٤٨,٩٪ من القوى العاملة يعملون في الزراعة عام ١٩٥٩ ؛ و٣٤٪ عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ؛ و١٨,٩٪ عام ١٩٧٠ .

إذاً ، لقد انخفضت حصة الزراعة في العمالة بمعدل النصف في غضون عشر سنوات ، وهي تمثّل حالياً أقل من خمس القوى العاملة . ان جميع الدلائل تلتقي لتشير الى هذا التهميش السريع للقطاع الزراعي . فحصة الصادرات الزراعية في مجموع الصادرات اللبنانية[٢٩] انتقلت من ٣٣٪ عام ١٩٦٥ الى ١٦,٥٪ عام ١٩٧٢ ، بحيث تراجعت كثيراً عن الصادرات الصناعية ، في حين ان الصادرات اللبنانية ، منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف ثلاثينات القرن الحالي ، قد شملت ما بين ٦٠ و٨٠٪ من الحرير الخام وما بين ١٠ و١٥٪ من زيت الزيتون .

كذلك ، فإن التوسع البطيء والمتفاوت جداً للأراضي المروية ـ بينما يملك لبنان امكانات ري ضخمة بفضل الأنهر التي تصب في البحر المتوسط ـ يشكل دليلاً آخر على تقييد الطاقة الانتاجية للزراعة من خلال توجهات النظام الاقتصادي اللبناني . لم تتوسع مساحة الأراضي المروية إلا من ٤٤ الف هكتار عام ١٩٤٦ الى ٥٠ ألف هكتار عام ١٩٥٥ ، وأخيراً الى

حوالي ٦٠ ألفاً عام ١٩٧٠ ، أي بزيادة قدرها فقط ١٨,٥٪ من المساحة الصالحة للزراعة ، في حين انه يمكن تقنياً وحتى اقتصادياً مضاعفة هذه النسبة ان لم يكن تثليثها[٣٠] .

التغيّرات البنيوية للانتاج الزراعي

لقد تغيَّرت جذرياً بنية الانتاج الزراعي ، تحت تأثير اندماج الاقتصاد اللبناني بشدة متزايدة في السوق العالمية ، والمنافسة الضخمة من قبل المنتجات الزراعية المستوردة من البلدان الرأسمالية المهيمنة والتي تُعتبر تكاليف انتاجها اقل ارتفاعاً بكثير من التكاليف المحلية ، وتحت ضغط الرساميل المدينية المهتمّة بتنمية بعض الصادرات الزراعية ذات المردود العالي . بالرغم من النمو السريع للحاجات الغذائية ، فقد شهدت السنوات العشرون الماضية تراجعاً مهماً لزراعات الزروع (بنسبة ٤٠٪ تقريباً عن مستوى الخمسينات)[٣١] :

جدول رقم ٢ ـ ١٤ : تطور انتاج الزروع ومساحاتها في لبنان(١٩٥٠-١٩٧١)

	الانتاج (بآلاف الاطنان)	المساحة (بآلاف الهكتارات)
١٩٥٠	١١٧,٥	١٢٢,٨
١٩٦١	١٠٦,٤	١٠١
١٩٧١	٧٢,١	٧١

في المقابل ، حدث منذ الخمسينات تخصص متزايد للزراعة اللبنانية في قطاعين اساسيين قائمين على أسواق التصدير العربية .

أولاً ، قطاع الفاكهة (الحمضيات والتفاح) الذي نما بسرعة كبيرة : الحمضيات في السهول الساحلية ، بصورة اساسية (خصوصاً بين بيروت وصور) وعلى شكل استثمارات رأسمالية كبيرة ، والتفاح في جبل لبنان بصورة اساسية وعلى شكل استثمارات قروية صغيرة ومتوسطة :

جدول رقم ٢ ـ ١٥: تطور انتاج الفاكهة ومساحاتها في لبنان(١٩٥٥-١٩٧١)

	الحمضيات		التفاح	
	المساحة (بآلاف الهكتارات)	الانتاج (بآلاف الاطنان)	المساحة (بآلاف الهكتارات)	الانتاج (بآلاف الأطنان)
١٩٥٥	٧	٩٧	٦	٢٢
١٩٦٠	١٠	١٥٥	١٠	٥٣
١٩٦٥	١٢,٤	٢٣٤	١١	١١٥
١٩٧١	١١,٨	٢٦٨	١٣	١٥٢

وهكذا ، تضاعف انتاج الحمضيات مرتين ونصف وانتاج التفاح سبع مرات في ١٥ سنة[٣٢] . فضلاً عن ذلك ، صُدِّر ٧٥٪ من الانتاج عام ١٩٧١ ، وهناك احصاء أحدث عهداً يبيّن لنا الحصة شبه المطلقة للاسواق العربية التي امتصّت ، عام ١٩٧٤ ، نسبة ٩١٪ من صادرات الفاكهة اللبنانية ، منها ٤٢٪ لسورية و٢١٪ للمملكة العربية السعودية و١٠٪ للكويت[٣٣] .

ثانياً ، نما قطاع تربية الدواجن. حتى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ، كان لبنان يستورد قسماً من حاجاته من الفراريج والبيض ، لكن قطاع الدواجن غطّى ، في منتصف الستينات ، كامل الحاجات المحلية وبدأ ، منذ ذلك الحين ، في تصدير قسم متزايد من انتاجه نحو الاسواق العربية . وهكذا ، تطورت بنية سوق البيض ، مثلاً ، على النحو التالي :[٣٤]

جدول رقم ٢ ـ ١٦ : تطور انتاج وسوق البيض في لبنان (١٩٥٩ ـ ١٩٧٤)

	الانتاج (بالملايين)	الاستهلاك المحلي (بالملايين)	الاستيراد (بالملايين)	التصدير (بالملايين)
١٩٥٩	٥٠	٧٠	٢٥,٥	٥,٥
١٩٦٣	١٢٠	٩٨	٦,٢	٢٨
١٩٦٨	٦٠٤	٣٢٠	–	٢٦٠
١٩٧٤	٥٨١	٢٤٧	–	٢٩٧

ابتداء من ١٩٦٨ ، أدّى تشبّع السوق المحلية والافراط النسبي في الانتاج الى توجّه نحو الاسواق العربية التي سمحت باستمرار نمو هذا الفرع وامتصّت ، في عام ١٩٧٤ ، نسبة ٥٢٪ من الانتاج الاجمالي (امتصت المملكة العربية السعودية ٣٧٪ من الصادرات ، والكويت ٢١٪ ، وسورية ١٩٪ وبلدان الخليج ٢٠٪ . . .) .

أخيراً ، تطور فرعان تطوراً نسبياً في ارتباط تعاقدي مع صناعتين محلّيتين . لكن ، بسبب عراقيل مختلف الجماعات الضاغطة ، لم تتمكن هاتان الصناعتان من تحويل كل الانتاج ولا من دعم نمو كبير لهذا الأخير : هذا الفرعان هما زراعة التبغ ، القائمة بخاصة في جنوب لبنان ، وزراعة الشمندر السكري المحصورة في البقاع الأوسط :[٣٥]

جدول رقم ٢ ـ ١٧ : تطور انتاج التبغ والشمندر والمساحات المخصصة لهما (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)

	التبغ		الشمندر السكري	
	المساحة (بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)	المساحة (بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)
١٩٥٥	٣٠٠٠	٢٤٠٠	٣٠٠	٦٠٠٠
١٩٦٠	٤٠٠٠	٣٣٠٠	٩٠٠	١٨٠٠٠
١٩٦٥	٦٥٠٠	٥٧٠٠	١٥٠٠	٧٤٠٠٠
١٩٧٠	٨٧٠٠	٧٢٠٠	٢١٠٠	١٠٠ ٠٠٠

هكذا ، تضاعف انتاج التبغ ثلاث مرات في ١٥ سنة ، وانتاج الشمندر السكري خمس مرات فقط . وكان بالامكان ان يزداد كثيراً انتاج هذين المنتجين ، ويغطّي كل السوق المحلية ، وان يؤمّن حتى تصديراً جوهرياً . لكن الجماعات الضاغطة من مستوردي السكر والتبغ الاميركي عرقلت توسيع الطاقات الانتاجية لادارة حصر التبغ (احتكار حكومي) ولتصنيع الشمندر (حتى ان المعمل الوحيد الموجود هو ملك لأكبر مستوردي السكر) .

لذلك ، كان لا بدّ للانتاج من الركود لا بل من التراجع في غضون السنوات الثلاث أو الأربع التي سبقت ١٩٧٥ ، بالرغم من الاستياء الكبير لآلاف مزارعي التبغ والشمندر وعلى حساب المستهلكين الذين يشترون السكر والتبغ المستوردين بأسعار أغلى بكثير .

إن كل هذه التغيّرات البنيوية وتخصص الزراعة اللبنانية في فرعين أو ثلاث تظهر بوضوح في الجدول الاجمالي التالي ، الذي يبيّن حصة مختلف انواع الزراعة في مجموع الانتاج والمساحات المزروعة لعام ١٩٧١ :[٣٦]

جدول رقم ٢ ـ ١٨ : توزع الانتاج الزراعي والمساحات الزراعية في لبنان (١٩٧١)

حصة الفرع	.. في المساحات المزروعة (٪)	.. في الانتاج الزراعي النباتي (بالقيمة) (٪)	.. في مجموع الانتاج الزراعي (بالقيمة) (٪)
الزروع والقرنيّات	٣٤,٦	٥	٣,٨
الخضار	١٥,٦	١٨,٣	١٢,٧
الفاكهة (الحمضيات والتفاح بخاصة)	٤٠	٦٤,٢	٤٤,٨

الزراعات الصناعية (بخاصة التبغ والشمندر والزيتون)	٩,٨	١٢,٥	٨,٥
منتجات المملكة الحيوانية (بخاصة الدواجن)	–	–	٣٠,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

حالياً ، هناك فرعان ، هما زراعة الحمضيات والتفاح وتربية الدواجن ، يمثّلان حوالي ثلثي قيمة الانتاج الزراعي . وهذان الفرعان ، اللذان كان نموهما سريعاً للغاية ، يصدّران على التوالي ثلاثة أرباع ونصف الانتاج نحو أسواق الشرق الأدنى العربي ، وبما ان السوق المحلية مشبعة بكثرة ، فإن نموهما لا يمكن ان يتم بعد الآن إلاّ على أساس طلب هذه الاسواق . وهناك فرعان آخران ، هما الخضار والزراعات الصناعية (الشمندر السكري ، الزيتون والتبغ) يمثّلان خمس الانتاج الزراعي ، وقد تطورا نسبياً في غضون العقدين الأخيرين بدفع من طلب محلي وسوق مدينية (خصوصاً بيروتية) شهدا نمواً سريعاً جداً . غير انهما لم يتمكنا من تغطية الحاجات المحلية ، وما زال لبنان يستورد كميات كبيرة من السكر والخضار والتبغ . ان كبح نموهما عائد اساساً الى الضغوط المهمة التي يمارسها المستوردون والى طاقات التصنيع غير الكافية .

لقد أدّى التغيّر البنيوي للانتاج وتخصصه في فرعين زراعيين ـ مصدِّرين أصلاً الى نقص غذائي مهم وانخفاض متزايد في تغطية الحاجات المحلية في ثلاث فئات اساسية من المنتجات الغذائية . وهكذا ، تضاءلت نسبة تغطية الحاجات المحلية من قبل انتاج الزروع اللبناني من ٣٨٪ في ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ الى أقل من ١٨٪ في ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠[٣٧] . كذلك ، كان لبنان يستورد ، في بداية السبعينات ، حوالي ٤٠ الى ٥٠ الف طن سنوياً من اللحوم والحيوانات الحية ، اي ما يساوي اكثر من ٦٠٪ من حاجات الاستهلاك الداخلي من اللحوم ، وحوالي ٢٠٠ الف طن من الحليب والالبان ، اي ما يساوي ٧٠٪ تقريباً من حاجات الاستهلاك الداخلي لهذه المنتجات . وقد سبَّب هذا التغيّر تبعية قوية من جانب لبنان حيال الواردات بغية تأمين الحاجات الغذائية الحيوية ، وهي واردات تأتي اساساً من السوق المشتركة (في حالة الألبان) ومن الولايات المتحدة واوستراليا (في حالة الزروع) .

في الواقع ، لكي نقدِّر بوضوح تأثير سيطرة القطاع المالي ـ التجاري ـ الذي هو أداة دمج الاقتصاد اللبناني في السوق العالمية ومعبر للهيمنة الغربية في الشرق الادنى ـ على قطاع مهم لانتاج السلع في لبنان بالذات ، فقد وضعنا الجدول التالي[٣٨] :

جدول رقم ٢ ـ ١٩ : الميزان الاجمالي للاقتصاد الغذائي في لبنان (١٩٧٠ ، أرقام بملايين الليرات اللبنانية ؛ بالنسبة للانتاج المحلي ، اعتمدنا القيمة المضافة) .

	الانتاج المحلي	ـ التصدير المستهلك	= الانتاج في السوق الداخلية	+	الاستيراد =	الاستهلاك الداخلي الاجمالي
منتجات المملكة الحيوانية	١٩٥	ـ ٣٧	= ١٥٨	+	١٣٧ =	٢٩٥
منتجات المملكة النباتية	٤٥٥	ـ ٩٩	= ٣٥٦	+	٢٠٠ =	٥٥٦
منتجات الصناعات الغذائية	١٧٣	ـ ٥٥	= ١١٨	+	٨٥ =	٢٠٣
المجموع	٨٢٣	ـ ١٩١	= ٦٣٢	+	٤٢٢ =	١٠٥٤

تهميش كلّي للزراعة ، وتخصّص هذا القطاع في فرعين مصدِّرين او ثلاثة تحت ضغط السوق العالمية ، ونمو ضعيف لطاقات تصنيع الانتاج الزراعي ، وتراجع مطلق ونسبي لقطاعات الزروع والألبان وتربية الدواجن : تلك هي أهم آثار نموذج « رأسمالية المحطة الطرفية » التي تهيمن على الاقتصاد اللبناني . فقد أدت هذه الآثار على صعيد الاقتصاد الغذائي الاجمالي الى حالات عجز كبير . وهكذا ، اضطر لبنان ، عام ١٩٧٠ ، لاستيراد ٤٠٪ من استهلاكه الداخلي الاجمالي للسلع الغذائية الخام او المصنَّعة ، وبصورة خاصة ، ٤٦,٤٪ من استهلاكه لمنتجات المملكة الحيوانية و ٣٦٪ من استهلاكه لمنتجات المملكة النباتية و ٤١,٨٪ من استهلاكه للمنتجات الغذائية المصنَّعة . لم تتمكن الصادرات الزراعية من تغطية غير ٤٥٪ من الواردات ولم يكن توجّه التدفقين هو نفسه اطلاقاً ، فالقسم الاكبر من الواردات البالغة قيمتها ٤٠٠ مليون ل . ل . آتٍ من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، بينما امتصّت بلدان الشرق الادنى العربي معظم الصادرات البالغة قيمتها ٢٠٠ مليون ل . ل .

بما ان الاقتصاد الغذائي اللبناني تابع اجمالاً ، فهو اذاً بآن معاً اقتصاد عاجز (في تغطية الحاجات) ومستغَلّ (في وارداته من السلع الجاهزة واللوازم : اسمدة ، آلات ، مبيدات) واداة استغلال (بما ان القسم الاكبر من القيمة المضافة للصادرات نحو الاسواق العربية محوَّل الى الاحتكارات الاجنبية بائعة اللوازم الزراعية . . .) .

ملاحظات حول علاقات الانتاج الاجتماعية في الريف

لن نعود هنا الى التطور التاريخي للبنى الزراعية ، في جبل لبنان والمناطق الطرفية بآن معاً . فقد رسمنا أهم مراحل هذا التطور وذكرنا أهم فوارقه في القسم الاول . وسوف نكتفي هنا بأن نحلِّل بسرعة ما يبدو انه يشكل الاتجاهات الاساسية لتطور العلاقات الاجتماعية في الريف اللبناني منذ الخمسينات .

سننطلق نحو هذا التحليل من دراسة حديثة مهمة حول البنى الزراعية في لبنان ، صادرة في بيروت[٣٩] عن الحزب الشيوعي اللبناني . الفرضية الاساسية المطروحة هي فرضية هيمنة علاقات الانتاج الرأسمالية وتعميمها على الريف ، بالرغم من بقاء علاقات شبه اقطاعية وما قبل رأسمالية ، متشابكة احياناً مع العلاقات الرأسمالية نفسها .

وها هي أهم البراهين المقدّمة لإثبات هذه الفرضية :

١) ـ يمثّل الانتاج السلعي اكثر من ٩٠٪ من الانتاج الزراعي ؛ ويصدّر قسم كبير من الانتاج

٢) الطبقة الأهم في المجتمع الريفي هي حالياً طبقة العمال الزراعيين (٥٧٪ من العاملين و ٦٧٪ اذا حسبنا العمال السوريين والفلسطينيين ، مقابل ١٠٪ من العاملين عام ١٩٥٠) .

٣) يكوّن الرأسمال (منذ ١٩٥٠) ملكيات كبيرة جديدة ، بفضل افلاس آلاف من الفلاحين الصغار والمتوسطين .

٤) خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ، تضاعف حجم التسليفات المقدّمة للزراعة عشر مرات ، وعدد الالات الزراعية واستخدام الاسمدة الكيماوية ثلاثين مرة .

بصدد هذه البراهين ، يمكننا ابداء الملاحظات التالية :

١) الانتاج السلعي هو اصلاً قديم جداً في لبنان ، وبالاخص في جبل لبنان . وسبق ان رأينا ، في القسم الاول ، كيف اضطر جبل لبنان ومناطق اخرى منذ القرن الثامن عشر ، بسبب البنى البيئية والمناخية الخاصة ، للتخصص ومقايضة منتجاتهم (زراعة اشجار التوت وتربية دود القز ـ زيت وزيتون ـ فاكهة) في سبيل تأمين مؤونتهم من الزروع من سهول سورية الداخلية . فالتخصص والتسويق هما اذاً حقيقتان قديمتان اصلاً ، وقد تعمَّم الانتاج السلعي الصغير ابتداء من النصف الثاني للقرن التاسع عشر . اذاً ، فالقول إن الانتاج السلعي يمثّل حالياً اكثر من ٩٠٪ من الانتاج الزراعي في لبنان لا يثبت بالضرورة ، بل بالعكس ، هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي او علاقات الانتاج الرأسمالية في الزراعة . ومن شأن هذا الاثبات ، في الاكثر ، ان يؤكد زوال الاقتصاد الطبيعي ، اقتصاد الاستهلاك الذاتي في لبنان ، وهو الذي يرقى تفككه ، كما رأينا ، الى ماضٍ بعيد . انه لا يبينّ الى اي مدىً تخلّت الزراعة اللبنانية عن نمط الانتاج الانتقالي ، الذي هو الانتاج السلعي الصغير ، ولا يستتبع بالضرورة سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية .

٢) من المفروض ان يكون البرهان الثاني اكثر أهمية بكثير ، إذ يؤكد ان حوالي ستة أعشار (٦/١٠) العاملين في الزراعة قد أصبحوا عمالاً زراعيين عام ١٩٧٠ مقابل عشر واحد (١/١٠) لعام ١٩٥٠ . في الواقع ، اذا انكشفت صحة هذا الاثبات ، فهذا يدلّ على ان الأجارة أصبحت الوضع الغالب داخل القوة العاملة الزراعية ، وبالتالي ان علاقات

الانتاج الرأسمالية هي السائدة فيها . والحال ان أرقام هذه الدراسة تستند الى دراسة « القوى العاملة في لبنان » التي سبق ان استخدمناها مراراً . لذلك ، رجعنا الى هذه الدراسة ولاحظنا ان المؤلفين توصلوا الى رقم ٥٥ الف عامل زراعي ، عام ١٩٧٠ ، بجمع الأرقام الثلاثة الاخيرة الواردة في عمود « المجموع » في الجدول رقم ٨١[٤٠] .

فهذا الجدول يبيّن بوضوح انه في عام ١٩٧٠ كان هناك ٢٠٠٠ أجيراً زراعي دائم ، و ٢٦٢٥٠ أجير مياوم ، اي اكثر من ٢٨ الف عامل زراعي يمثّلون ٢٨٪ من العاملين في الزراعة . لقد آثر المؤلّفون قراءة الجدول عمودياً وجمعوا الفئات التالية :«٦٣١»المشتملة على ٢٦١٠٠ عامل ، و«٦٢٢»المشتملة على ١٨٧٨٠ عامل و«٦٢٣»المشتملة على ١٠١١٠ عمال ، للوصول الى المجموع البالغ ٥٤٩٩٠ عاملاً ، اي جميع الذين لم يكونوا « مستثمرين زراعيين » ؛ ومن هنا ، فقد جمعوا اعتباطياً ٢٥ الف مساعد عائلي مع ٢٨ الف اجير زراعي للوصول الى مجموعهم البالغ ٥٤ الف « عامل زراعي » .

والحال انه يتعذّر علمياً وسياسياً تبرير مماثلة المساعدين العائليين بالعمال الزراعيين ، فالفئة الأولى تشكل اليد العاملة الأساسية للاستثمار الفلاحي الصغير المستقل ، وهي لا تتلقى أجراً وتعمل في ما تعتبره وكأنه ملكاً لها . خلافاً للنتيجة التي استخلصتها الدراسة المذكورة آنفاً ، فإن الجدول رقم ٨١ لدراسة « القوى العاملة في لبنان » يبيّن ان طبقة صغار الفلاحين (« المستقلون » + « المساعدون العائليون ») لا تزال تشكل كتلة اكبر بمرّتين من كتلة العمال الزراعيين اللبنانيين : ٥٧٪ مقابل ٢٨٪ . ومن البديهي ان لهذا الواقع نتائج اقتصادية واجتماعية هامة .

٣) ان بروز الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ونموها منذ ١٩٥٠ هو حقيقة واقعة . مع ذلك ، فإن سياق هذا البروز وطرائقه ، في الحالات الملموسة ، يرتديان اهمية كبيرة . فالمؤلفون يفترضون ان هذه الاستثمارات الكبيرة تتكوّن على حساب آلاف من الفلاحين الصغار والمتوسطين وبتصفيتهم. فتكون اذاً من صنع اشخاص « مجمّعي أراضٍ » يفيدون من افلاس صغار الفلاحين . بيد ان الدراسات القليلة المتوفرة تميل الى اثبات ان الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة تتكوَّن في الأكثر بشراء أملاك « اقطاعيين » منهارين أو ملاكين كباراً « متغيّبين » .

وهكذا ، فإن الأملاك والقرى التابعة للعائلات القديمة المهيمنة في لبنان الجنوبي ، أمثال عائلات المملوك والخليل ويحيى وثابت وعز الدين وصالحه وأبو خليل وحلاوي وبسمة وشرف والأسعد والزين وعسيران وصفي الدين وسلام . . . قد بيعت تدريجياً ، بين صيدا وصور ، لتصبح مزارع حمضيات وموز يديرها تجار ومهاجرون سابقون لا ينتمون ، بأكثريتهم ، الى المنطقة ، أمثال طوبيا سلامة وناظم عكاري (٥٠ هكتاراً) وأمين رزق وادريس نحولي (٣٠٠ هكتار) وشمّوط (٢٠٠ هكتار) ورضا وحيد (٢٥ هتكاراً) وعلي الجمّال ويوسف حمود

وجورج شقير ومحمود ابو صالح (٢٠ هكتاراً) وأحمد عجمي (٣٠ هكتاراً) والدادة (١٠٠ هكتار) وزعيتر (١٥٠ هكتاراً) والبساط (١٠٠ هكتار) . . . كما حدثت سياقات مماثلة في سهل عكار (لبنان الشمالي) ، وفي جنوب غربي البقاع وأماكن أخرى[٤١] . من المهم تحديد طرائق بروز الاستثمارات الرأسمالية الحديثة الواسعة لأنها ـ وهذه هي الحال في لبنان كما نعتقد ـ لا تتكوّن أساساً وبالضرورة على حساب قطاع الملكية الفلاحية الصغيرة ، التي تتمتع بقدرة كبيرة على البقاء والتي قد يكون من مصلحة القطاع الرأسمالي ان تستمر في أوضاع تابعة تسمح بريوع تفاضلية مهمة .

٤) إن البرهان الاخير ، ذا الطابع الكمي ، هو غير مقنع جداً لأسباب عدة . أولاً ، ليس ازدياد التسليف بالضرورة دليلاً على سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية . فالتسليف الواسع قد يكون أحد أهم وسائل استغلال قطاع الانتاج السلعي الصغير من قبل الرأسمالية المدينية التجارية ـ الربوية . ويمكن ان يشير ازدياده الى نمو العلاقات التجارية على حساب قطاعات قلما كانت مندمجة في السوق . ثم ان النمو المفرط للاستثمارات الرأسمالية الكبيرة غالباً ما يؤدي بعد فترة معينة ، الى خلق قدرات لا يستهان بها على التمويل الذاتي واعادة الانتاج الواسعة ، مما قد يؤدي الى تقليص أو تثبيت التسليف المقدَّم من القطاع المصرفي ـ التجاري . وهكذا ، فإن النمو السريع لتسليف الزراعة في السنوات الماضية ليس دليلاً حاسماً وأحادي المعنى على سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية .

في ما يتعلق بالمكننة واستخدام الاسمدة ، تجدر الاشارة الى ان واقع تضاعف الكميات ثلاثين مرة في غضون السنوات الخمس والعشرين الأخيرة ليس حجة كافية . كل شيء يتوقف ، في الواقع ، على مستوى الانطلاق، فقد كان متدنياً جداً عام ١٩٥٠ (١٢٠ جرَّاراً عام ١٩٥٠) ، وكل ما فعله تضاعفه ثلاثين مرة هو رفعه الى مستوى معتدل . ثم انه يجب ربط المكننة والاسمدة بوحدات المساحات المزروعة وبأنواع الزرع لقياس الدرجة الفعلية لكثافة استخدام الرأسمال التقني في الزراعة اللبنانية . أخيراً ، حتى ولو أُجري الحساب حسب الوحدات وأنواع الزرع ، فإنه يقتضي ايضاً مقارنته ببلدان اخرى وبقطاعات زراعية اخرى للتمكن من تقدير مستوى هذا الرأسمال وكثافته بشكل صحيح . بناء عليه ، اذا كان من المؤكد ان الرأسمال التقني ومختلف المدخلات (imputs) قد زادت جوهرياً في الزراعة اللبنانية إبان الربع الأخير من القرن الحالي ، فهذا لا يكفي بحد ذاته لاثبات سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية في الزراعة اللبنانية .

إذاً ، يمكننا التشكيك في صحة البراهين الأربعة الاساسية المقدَّمة من قبل المؤلفين لدعم فرضيتهم حول البنى الزراعية اللبنانية . بالاضافة الى ذلك ، من المفيد الكشف عن انه قد وردت في النص ملاحظات او معلومات مشتّتة تناقض فرضيتهم الرئيسية وتسهم بقوة في التخفيف من وقعها .

سوف نعرض أهم هذه الملاحظات :

« إن الريع العقاري المغتصب من قبل كبار الملاّكين العقاريين مرتفع جداً في لبنان . فهو يبلغ حالياً اكثر من ٤٠٪ من انتاج القطاع الزراعي بكامله » (ص ٢٥) ؛ و « اذا اعتبرنا ان متوسط معدّل الفائدة المجبى هو ٣٥٪ ، فإن مجموع الفوائد المدفوعة للمصارف الخاصة والمرابين يبلغ ٤٣ مليون ل . ل . سنوياً » (ص ٢٠٦) .

في هذين المقطعين ، يعتبر المؤلّفون ان الريع العقاري ذا الطابع ما قبل الرأسمالي والريع الربوي يمثّلان وحدهما اغتصاب اكثر من ٥٠٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي ! في هذه الحال ، لا نرى كيف يمكن القول ان علاقات الانتاج الرأسمالية ، القائمة أساساً على ربح الرأسمال وتالياً على فائض العمل المغتصب من الاجراء الزراعيين ، قد أصبحت مهيمنة في الزراعة اللبنانية .

إن الوقائع المذكورة تثبت بنفسها ان الأرض ما زالت الى حد كبير ، ليس فقط وسيلة للاستيلاء على قسم من العمل الاجتماعي بل ايضاً محور علاقة الانتاج :

« نصف الأراضي الزراعية مستأجر » (ص ١٥٧) ؛ يشكل الأكّارون (أو مستأجرو المزارع) قسماً مهماً من الفلاحين ، وهم يعانون بالاضافة الى فقر الطبقات الريفية الاستغلال المباشر لكبار الملاكين الذين يفرضون عليهم شروط الايجار التي يريدون ، مستفيدين من التقاليد السائدة ذات الطابع الاقطاعي » (ص ١٥٨) ؛ ما يحدث حالياً هو ان بعض الرأسماليين يستأجرون (بالجملة) مساحات كبيرة من اراضي كبار الملاّكين ويؤجّرونها ثانية (بالمفرق) للمزارعين الصغار بأسعار مرتفعة » (ص ١٣٠) .

إذا أضفنا الى هذه الملاحظات واقع كون المؤاكرين لا يمثّلون ، عام ١٩٧٠ ، اكثر من ٥٪ من العاملين في الزراعة ، فيمكن الاستنتاج بأن النموذج ما قبل الرأسمالي لعلاقة الانتاج القائم على المؤاكرة والريع العيني قد تراجع كثيراً في لبنان في غضون العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة . لكن ، اذا صح ، في بعض الحالات ، ان المؤاكرين قد طُردوا وان رأسماليين مدينيين قد اشتروا املاكاً كبيرة، فإن المؤاكرة قد أُلغيت ، في حالات اخرى كثيرة ، لصالح تضمين الأرض والريع المالي المحدَّد والمقطوع . لكن هذا التضمين مؤقّت ، وميزان القوى فيه هو بصورة واضحة جداً لصالح الملاّكين العقاريين . في بعض الحالات ، تدخّل وسطاء طفيليون بين الملاكين والمزارعين ، فاستأجروا الأرض ثم أجّروها ثانية ، مغتصبين بذلك قسماً من فائض العمل . ويمكن القول ان نموذجاً ما قبل رأسمالي لعلاقة الانتاج قد حلّ محلّ نموذج آخر ، وانه يتوافق اكثر مع السيطرة الحالية للرأسمالية الطرفية التابعة داخل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية ؛ لكنه لا يمكننا ان نستنتج من ذلك سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية في الزراعة نفسها .

إذاً ، لا بدّ لتصحيح هذه الدراسة وإكمالها من الاشارة الى النمو المتفاوت والمميَّز لفروع

الزراعة اللبنانية وقطاعاتها . في الواقع ، ان احدى السمات الاساسية للبنى الزراعية اللبنانية هي ، برأينا ، الحفاظ على قطاع الانتاج السلعي الفلاحي الصغير الذي لا يزال يمثّل جزءاً مهماً من المجتمع الريفي اللبناني . وهكذا ، نجد في أقاليم لبنان الأربعة ، حسب تحقيق لوزارة الزراعة[٤٢] ، ما يلي :

في جبل لبنان	٩٠٪ من السكان ملاّكون
في لبنان الشمالي	٨١٪ من السكان ملاّكون
في لبنان الجنوبي	٧٠٪ من السكان ملاّكون
في البقاع	٧٥٪ من السكان ملاّكون

إننا نلاحظ ، بلا ريب ، الفوارق الملموسة بين الاقاليم الأربعة ، لكن يبقى مع ذلك ان ثلاثة ارباع السكان ، على الاقل ، ما زالوا يملكون قطعة أرض زراعية . اذا أضفنا الى الاحصاء السابق احصاء آخر يدل (حسب تحقيق أجرته منظمة الاغذية والزراعة الدولية) على ان ٧٦٪ من مجموع المستثمرين الزراعيين يعملون في أراض تقلّ مساحتها عن ثلاثة هكتارات (٥٠٪ من الأراضي المزروعة تقلّ مساحتها عن هكتار واحد !) ، واذا تذكّرنا اخيراً ، حسب دراسة القوى العاملة في لبنان ، ان ٥٧٪ من العاملين في الزراعة هم « مستقلون » أو « مساعدون عائليون » ، فإننا سوف نخلص الى الأهمية الكبيرة التي ما زال يحتلّها هذا القطاع المجزّأ ،« قطاع صغار الفلاحين »، في المجتمع الريفي اللبناني .

فضلاً عن ذلك ، من المفيد التذكير ان هناك ٧٠ الف هكتار فقط ، من اصل الـ ٢٥٠ الف هكتار من الأراضي المزروعة ، مرويّة فعلاً ، ويمكن ان تشكل بالتالي ، في الشروط الجغرافية ـ المناخية المحلية، ركيزة زراعةٍ حديثة منتجة ومتطورة تقنياً . صحيح ان هذا القطاع المجزّأ هو في أزمة ، وانه يعاني في آن معاً استغلال الملاّكين العقاريين (عندما يتعلق الأمر بالضامنين) ، وشبكة المرابين الوسطاء والتجار والصيارفة ، والاحتكارات الاجنبية عبر وكلائها المحليين (الآلات ، الاسمدة ، مبيدات الحشرات . . .). وصحيح ايضاً ان الوسطاء الذين يتدخلون بين صغار المنتجين والمستهلكين ينهبون قسماً كبيراً من فائض العمل ، بما ان سعر الاستهلاك غالباً ما يبلغ ضعف أو ثلاثة أضعاف السعر في الحقل . وصحيح ، اخيراً ، ان ازمة القطاع المجزّأ تتمخّض عن نزوح ريفي كبير . لكن يبقى ان هذا القطاع اعاد انتاج نفسه الى حدّ بعيد في سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، حتى ان اعادة الانتاج هذه تتخّذ ، في الحالة المعنيّة ، شكلاً خاصاً ، هو شكل تعدّد نشاطات المستثمرين .

في الواقع ، لقد بيّنت دراسة استشهد بها ج. شامي[٤٣] ان حوالي نصف المستثمرين الزراعيين في لبنان كانوا يمارسون نشاطاً رئيسياً غير زراعي :

جدول رقم ٢ ـ ٢٠ : نسبة المستثمرين الذين يمارسون نشاطاً رئيسياً . . .

	زراعياً	غير زراعي
لبنان الشمالي	٪٥٥	٪٤٥
جبل لبنان	٪٣١	٪٦٨
لبنان الجنوبي	٪٤٤	٪٥٦
البقاع	٪٦٩	٪٣١
لبنان (كله)	٪٤٨	٪٥٢

وثمة خاصية ثانية للبنى الزراعية اللبنانية تكمن في تعايش عدة قطاعات وتمفصلها ، المتعلّقين في آن معاً بأنواع الزرع والمواقع الجغرافية ومستويات الانتاجية وأنواع السوق (داخلية/ صادرات أو سوق حرة/ احتكار : مثال ادارة التبغ؛ البيع الالزامي : مثال الشمندر) المتميّزة للغاية . ان مستويات الايرادات تختلف كثيراً باختلاف القطاعات . وهكذا ، حُسب عام ١٩٧٠ ان ايرادات الهكتار الواحد لمختلف انواع الزرع هي التالية :

الزروع	٢١٣ ل . ل .	الفاكهة	٢٤٠٣ ل . ل .
القرنيّات	٤٢٣ ل . ل .	الزراعات الصناعية	٢٦٠٠ ل . ل .
الخضار	٢٣٥٦ ل . ل .		

والحال انه ، كما قال أ . بعلبكي[٤٥] ، « لا بدّ في بنية معقدة وانتقالية ، كالبنية الزراعية اللبنانية ، من ان يؤخذ بالاعتبار تمايز المردوديات والشروط التقنية ـ التجارية ومساحات الأراضي المزروعة لاقتراح تمييز بين الطبقات الاجتماعية في الريف يراعي المعطيات الواقعية » . وسوف نرى ، في القسم التالي (الفصل السادس) ما يمكن استخلاصه حول تحديد الطبقات الاجتماعية في الريف .

ختاماً ، ليس المقصود انكار وجود قطاع رأسمالي متنام في بعض المناطق الريفية (البقاع الأوسط ، عكار ، سهل الجنوب الساحلي) وفي بعض أنواع الزرع في لبنان (الحمضيات ، البطاطا ، الشمندر السكري) ؛ وليس المقصود كذلك ، بل بالعكس ، انكار الاندماج التبعي لمجمل الزراعة اللبنانية ولمختلف قطاعاتها في تشكيلة اجتماعية مميَّزة بهيمنة رأسمالية طرفية مالية تجارية وبدور الاقتصاد اللبناني كمحطة بين الغرب الرأسمالي الصناعي والاحتكاري والشرق الأدنى العربي . المقصود فقط هو إنكار واقع ان علاقات الانتاج الرأسمالية ، بحصر المعنى ، قد أصبحت مهيمنة في الزراعة اللبنانية. فهذه الزراعة ، التي هي حالياً في مرحلة انتقالية ، تعرف بنية معقدة ما زال يستمر ضمنها قطاع واسع من الانتاج

السلعي الصغير ، الذي يبدو ان للقطاع الرأسمالي الزراعي نفسه وللرأسمالية المدينية المالية ـ التجارية مصلحة في ابقائه واستغلاله ، إما عبر الريع العقاري التفاضلي ، واما عبر دائرة التداول والتوزيع ، خصوصاً عندما يترابط هذا القطاع المجزّأ ، تماماً ، بالشروط الجغرافية والبيئوية للجبل اللبناني ولهضاب الزراعات الجافة (الزيتون ، الكرمة ، التفاح ، التبغ ، الزروع وقسم من زراعة البقول) .

الاستغلال « الخارجي » للمجتمع الريفي

في اطار الحفاظ ، وسط أنمــاط الانتاج في الريف ، على قطاع واسع من الانتاج الفلاحي المجزَّأ ، يمارَس استغلال رأسمالي « خارجي » على كل المجتمع الريفي وبخاصة على صغار المنتجين « المستقلين » الكثر . ان الاستيلاء على قسم مهم من فائض العمل الزراعي يتخذ ثلاثة أشكال رئيسية .

السيطرة على التسويق واحتكاره

سواء كانت منتجات المستثمرين الصغار والمتوسطين مخصّصة للسوق المدينية الداخلية ، او بالاحرى للاسواق العربية الخارجية ، فإنها تُشترى من قبل عدد قليل من التجار الذين يملكون امكانات مالية ووسائل نقل وتخزين (برّادات ، اهراءات . .) وشبكات توزيع . ان هؤلاء التجار ، المستفيدين من ميزان قوى متفاوت جداً لصالحهم (تذرّر المنتجين ، تبعية هؤلاء الشديدة تجاه التاجر ، الذي غالباً ما يكون هو نفسه مرابياً او مموّناً بالأسمدة ومبيدات الحشرات ، واحياناً حالة افراط في الانتاج) يفرضون على الفلاحين اسعاراً منخفضة جداً وعلى المستهلكين اسعاراً عالية ، مستولين بذلك على قسم مهم من فائض الانتاج الزراعي .

على سبيل المثال ، في ١٩٧٤ ، كان يُشترى الكيلوغرام الواحد من العنب بـ ١٨,٢٥ قرشاً أو بـ ٣٠ قرشاً من المزارع ويباع للمستهلك بـ ٥٠ و٧٥ و١٠٠ قرش . كما يشترى الكيلوغرام الواحد من التفاح بـ ١٥ أو ٣٠ قرشاً من المزارع ويباع للمستهلك بـ ٥٠ و١٠٠ و١٢٥ قرشاً. والحليب ، المشترى بـ ٣٠ و٤٠ قرشاً ، يباع بـ ٦٠ و٨٠ قرشاً للمستهلك . . . وهكذا ، يصل سعر المنتج عند بلوغه السوق ، الى معدل يتراوح بين ضعف سعر الحقل وثلاثة أضعافه(٤٦) .

فضلاً عن ذلك ، فإن الحصر النسبي للتسويق في بعض الايدي يسهم في تأكيد هذه العلاقة المتفاوتة وفي زيادة الحصة التي يغتصبها التجار من فائض الانتاج . وهكذا ، قُدِّر عام ١٩٧٠ ان ٢٥ تاجراً كانوا يسيطرون على اكثر من ثلثي تسويق التفاح ، وكان اكبر ثلاثة منهم يسيطرون ، ربما ، على ربع المحصول بينما كان ٢٠ تاجراً يسيطرون على ٨٠٪ من تسويق الحمضيات ، وكان اكبر ثلاثة منهم يؤمّنون حوالي ثلث تصريف المحصول(٤٨) .

السيطرة على المدخلات الزراعية والارباح المجنيّة منها .

في زراعة سائرة على طريق التحديث ، لا بدّ وان تكون حصة المدخلات الزراعية في كلفة الانتاج متزايدة باستمرار . عام ١٩٧٤ ، ارتفعت حصة الاسمدة الكيماوية في كلفة الانتاج الى ٢٠٪ أو ٣٠٪ حسب نوع الزرع وسعر بقية عناصر الانتاج ؛ بينما ارتفعت حصة مبيدات الحشرات والاوبئة والفطر وغيرها الى ٧٪ او ١٠٪ من تكاليف الانتاج[٤٨] . ومن هذا العنصر المهم في سياق الانتاج الزراعي يحقّق المستوردون، ممثّلو الشركات الاحتكارية للصناعة الكيميائية الغربية، أرباحاً عالية جداً : أرباح محوَّلة للشركات المتعددة الجنسية، وأرباح محتفظ بها لأنفسهم . في قطاع الاسمدة الكيماوية، أسهمت المنافسة النسبية بين المستوردين ، حتى وقت قريب ، في الحدّ من الارتفاع الفاحش للأسعار . لكن ، خلال سنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، انحصرت الواردات في ايدي شركتين محلّيتين كبيرتين هما : يونيفرت والكونتوار الزراعي . وربما أسهم هذا الواقع ، نوعاً ما ، في الارتفاع المذهل لسعر اهم الاسمدة المستوردة : سلفات الامونياك ، ١٤٠ ليرة للطن الواحد عام ١٩٧٣ ، ٣١٠ ل . ل . عام ١٩٧٤ و٥٢٠ ل . ل . عام ١٩٧٥ ؛ النترات بنسبة ٣٣٪ ، ٢٠٥ ل . ل . عام ١٩٧٣ ، ٣٢٠ ل . ل . عام ١٩٧٤ و٧٠٠ ل . ل . عام ١٩٧٥[٤٩] . اما في ما يخصّ مبيدات الحشرات ، فإن مستوردي هذه المنتجات يحقّقون ، برأي بعض الخبراء الزراعيين ، أرباحاً بنسبة ٢٥٠ الى ٣٠٠٪ . فقد بيع مثلاً احد مبيدات الحشرات بـ ٨٧ ليرة في لبنان عام ١٩٧٣ وبـ ٣٣ ليرة فقط في سورية[٥٠] .

التسليف الزراعي والأرباح الربوية

على صعيد التسليف الزراعي ، يبدو ان القطاع العام قد أفسح المجال للمصارف الخاصة المحلية والاجنبية وللمرابين . فقد زادت قيمة التسليف المقدَّم للزراعة من ٥٠ مليون ليرة عام ١٩٥٠ الى ١٤٠ مليوناً عام ١٩٧٠ ، بينما انخفضت خلال الفترة نفسها ، قيمة التسليفات العامة للزراعة بنسبة ٥٠٠٪ . وتبلغ معدلات الفائدة المطلوبة بين ١٢ و١٥٪ للمصارف و٥٠٪ في المتوسط للمرابين. في بداية السبعينات ، قُدِّر مجموع الفوائد المدفوعة من المزارعين للمصارف والمرابين بـ ٤٥ مليون ل . ل . سنوياً ، أي بنسبة ٣٥٪ تقريباً من التسليفات السنوية المقدَّمة .

وهكذا اذاً ، فإن التجار الذين يسيطرون على التصريف ومستوردي الاسمدة ومبيدات الحشرات والمصارف المحلية والمرابين ، بتمثيلهم هيمنة الاقتصاد الرأسمالي الغربي على الزراعة اللبنانية ، يغتصبون قسماً مهماً من فائض الانتاج الزراعي ، ويستنزفون مجتمع الانتاج الفلاحي اللبناني الصغير والمتوسط ، العاجز ، المدين ، والتابع جداً بالرغم من أوهامه كمجتمع « ملاّك » و « مستقل » .

القِسم الثالِث

بروز الطبقات الاجتماعيّة في لبنان

(مقابلات وتعليقات)

طبقات موضوعية ، طبقات ذاتية واختيار المقابلات .

ان هذا القسم الثالث مخصص لكي نحلّل ، انطلاقاً من المقابلات التي جمعها بحثنا ، أهم الخصائص الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للطبقات والفئات الاجتماعية للبنان المعاصر . في الواقع ، فرضيتنا الاساسية هي انه مع تكوّن التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللبنانية ، مثلما أتينا على تحليله ، برزت تدريجياً تضامنات طبقية جديدة وتحدَّدت سلوكيات ومواقف وايديولوجيات ذات طابع جديد . وهذه الفرضية هي التي نريد اختبار صحتها في الفصول اللاحقة .

ان التحليلات التي ستُجرى في هذا القسم ستكون نوعية بصورة أساسية : فالنتائج التي حصلنا عليها بشأن العيّنة كلها (ع = ١٥٢) سوف تُعرض في القسم التالي . اما هنا، فقد اختيرت فقط ست وعشرون مقابلة، تبعاً لإجراءات وانطلاقاً من معطيات ينبغي رأساً توضيحها. لقد اعتمدنا في نهجنا، على التوالي ، مستويين من التحليل ، مطابقين لنوعين من تعريف الطبقات الاجتماعية .

بالاستناد الى عرف قديم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، عائد الى الفيزيوقراطيين وواجد في الماركسية صيغته العلمية الاكثر عمليةً[1] ، حاولنا اولاً تحديد الطبقات الاجتماعية للتشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللبنانية وفقاً لمعايير موضوعية ، هي بآن معاً ثابتة نظرياً وممكنة الملاحظة تجريبياً انطلاقاً من المعطيات الاحصائية الموجودة . وهكذا ، اعتمدنا من اجل تحديد الطبقات الموضوعية ، اي مختلف الأوضاع الطبقية ، على تعريف لينين الماركسي الذي حاولنا تكييفه مع خصائص التشكيلة الاجتماعية اللبنانية :

« نطلق تسمية الطبقات على جماعات واسعة من الناس تتميّز بالمركز الذي تحتله في نظام انتاج ـ ومبادلات (أضفناها نحن) ـ محدَّد تاريخياً ، وبعلاقتها بوسائل الانتاج ـ والمبادلة ـ ، وبدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وتالياً بطرائق حصولها على الحصة التي تمتلكها من الثروات الاجتماعية وبأهمية هذه الحصة »[2] .

ان هذا التعريف ، المطبَّق على الخصائص الاقتصادية المحلَّلة آنفاً ، قد سمح لنا بتحديد اربعة مؤشرات اساسية على الأوضاع الطبقية :

١) ملكية (م) او عدم ملكية (مَ) وسائل الانتاج او المبادلة ، التي شكَّلت في جداول « دراسة القوى العاملة في لبنان » معيار الفصل بين « ارباب العمل » و « المستقلين » (الحرفيون ، التجار ، مستقلو قطاع الخدمات) وبين الاجراء أياً كانوا (لكن باستثناء الاجراء المزيّفين الذين يُعتبر دخلهم الاساسي ذاك الذي يجنونه من أملاكهم) .

٢) الاستقرار المهني ، الذي هو دليل اساسي على الموقع في النظام الاقتصادي اللبناني ، المعرَّف كنظام رأسمالي طرفي . انه يميّز بين الاوضاع المهنية المستقرة (س) للبورجوازية الكبيرة والمتوسطة المرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية وكذلك للاجراء الدائمين في الشركات الكبرى ، وبين الاوضاع غير المستقرة (سَ) للمؤسسات الصغيرة ، المدينية والريفية ، ولاجرائها المياومين المهدّدين دوماً بالمنافسة الاجنبية .

٣) طبيعة النشاط المهني ، المميِّزة بين القائمين بعمل ذهني (ذ) ، المركَّزين في القطاعات غير المنتجة للسلع المادية ، وبخاصة في القطاع المالي ـ التجاري ، وبين « العمال اليدويين » (ذَ) ، حسب مدوَّنة دراسة القوى العاملة ، المركَّزين في القطاعات المنتجة للسلع المادية ، اي في الصناعة والزراعة .

٤) التعليم والكفاءة المهنية (ك) ، المرتبطَين عموماً بمداخيل اضافية تشكل ، احياناً ، جزاء قوة عاملة مؤهلة ، وفي الاغلب اقتطاع حصة من الربح مقابل خدمات مؤدّاة ، وتقابل بين « الطبقات المتعلمة » للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية وبين العمال (كَ) الذين لا يتمتعون إلاّ بقوة عمل عادية ، وينالون أقل أجر ممكن نظراً للقوانين المعمول بها ولمستوى النضالات النقابية .

اننا لا نملك لتطبيق هذه المعايير غير معطيات دراسة القوى العاملة في لبنان ، وبخاصة معطيات الجدول المعروض ادناه ، الذي يقدّم بآن معاً معلومات حول الفئات المهنية (١ ـ ٨) وحول المراكز المشغولة في المهنة (أ ـ ز) .

بالواقع ، يصعب استخدام هذه المعطيات طالما ان الفئات المستعملة هي ، في تعريفها وتطبيقها ، غير متكيّفة مع كثير من الحقائق اللبنانية . اولاً ، تجدر الملاحظة ان القوى العاملة المحسوبة هي القوى المقيمة ، باستثناء العمال الفلسطينيين العائشين في المخيمات او السوريين العائدين بانتظام الى بلدهم . اذاً ، لقد حُذف من القوى العاملة قسم كبير من اليد العاملة غير اللبنانية ، المؤقتة غالباً ، العاملة في لبنان . ثم هناك الكثير من المفاهيم التي تبدو غامضة بنوع خاص في الجدول المعروض . اولاً ، مفهوم « الدوام » (اجراء دائمون) الذي ينطبق ، بالواقع ، على مجرد كون الأجر مدفوعاً شهرياً في مقابل المياومين الذين « يُدفع أجرهم لقاء أيام العمل » . والحال انه يوجد في لبنان ، عدد وافر جداً من العمال الذين لا تزال أجورهم تحسب باليومية وتُدفع كل اسبوع او اسبوعين ، بينما هم يعملون في المؤسسة نفسها منذ اكثر من خمس سنوات واحياناً

منذ عشر سنوات ، ويمثّلون من هنا بالذات جميع خصائص العمل المأجور الدائم . اذاً ، نحن هنا امام تقدير سيء جداً للاستقرار مثلما حدَّدناه . ونلفت النظر ايضاً الى انه ينبغي اعادة ادخال فئة « البطالة » ، الغائبة عن الجدول ، في المواقع الطبقية . في هذا الصدد ، سوف نرى ان التعريف المعطى من قبل دراسة « القوى العاملة في لبنان » ورقم العاطلين المقدَّم (٤٪ عام ١٩٧٠) لا يتطابقان مع جميع الاوضاع الملموسة التي سنحلّلها (راجع الفصل الخامس) . ثم هناك مفهوم « الخدمة » (عاملون متخصصون في الخدمات) الذي يعني التعليم (٣٠ الف معلّم عام ١٩٧٠) مثلما يعني الخدمات للأفراد والجماعات ، بدءاً بالتدبير المنزلي (١٤٨٠٠ عام ١٩٧٠) وحتى حراسة الأبنية (٨٧٠٠ عام ١٩٧٠) مروراً بتصفيف الشعر (٦٥٠٠ عام ١٩٧٠) . اننا نعتقد ، وفقاً لتحليلاتنا السابقة ، انه ينبغي التمييز بين الخدمات التي تتطلب اهلية معينة وتستلزم مستوىً تعليمياً (أعلى من الشهادة المتوسطة) وبين الخدمات الاخرى التي لا تتطلب غير مهارةٍ او علاقات تبعية . اخيراً ، وبخاصة ، لا يتعلق الجدول الا بالنشاطات المعلنة ولا يحسب حساب تعدد النشاطات المعلنة ، فلا يأخذ بالاعتبار غير النشاط الاصلي ، المقدّر كما هو من قبل الدراسة ، دون اية مراعاة لمصادر المداخيل المرتبطة احياناً بنشاطات هامشية جداً (مراقبة المستخدمين الزراعيين ، جمع الايجارات ، عمولات على صفقات . .) . والحال ان نسبة تعدد النشاط (٢,٦٪) المبيَّنة في

جدول رقم ٣ ـ ١ :

جدول مقابلة ، بالنسب المئوية ، بين الفئة المهنية والموضع في العمل . مأخوذ عن « دراسة القوى العاملة في لبنان » .

(غير منشور في مجموعة مديرية الاحصاء المركزي)

	أ مستقلون	ب أرباب عمل	ج أجراء دائمون	د أجراء مياومون	هـ مساعدون عائليون	و مؤاكرون	ز غيره	المجموع (٪)	الأعداد
١ . المهن التقنية والحرة	١,١	٠,٤	٧,٨	٠,١	٠,١	-	٠,٣	٩,٨	٥٢٨٧٥
٢ . الأطر العليا	٠,٢	١,٠	٠,٨	-	-	-	-	٢,٠	١٠٥٩٠
٣ . الملاك الاداري	٠,١	-	٧,٩	٠,٣	-	-	-	٨,٣	٤٤٨٩٥
٤ . الملاك التجاري	٦,٢	١,٧	٢,٥	٠,٨	٠,٨	-	٠,٢	١٢,٢	٦٥٩٧٠
٥ . العمال المتخصصون في الخدمات	١,٣	٠,٥	٧,٥	١,٩	٠,٢	-	٠,٢	١١,٦	٦٢٧٩٠
٦ . المزارعون	٦,١	١,٨	٠,٤	٤,٩	٤,٦	٠,٩	٠,٣	١٩,٠	١٠١٧١٥
٧ . عمال يدويون غير زراعيين	٨,٧	٢,١	٨,٤	١٣,٧	٠,٩	-	٠,٦	٣٤,٤	١٨٣٧٢٠
٨ . غيره	٠,٣	٠,١	٢,٥	٠,٥	٠,١	-			١٢٢٥٥
المجموع	٢٤,٠	٧,٦	٣٧,٨	٢٢,٢	٦,٦	٠,٩		١٠٠,٠٠	٥٣٨٤١٠

« دراسة القوى العاملة في لبنان »[٣] تبدو أقل بكثير من نتائج بحثنا الخاص : فقد اوضح ٣٠٪ من مستجوبي عيّنتنا أنهم يمارسون عدة نشاطات ووصفوها (راجع مثلاً المقابلتين رقم ١٦ و ٢٤) ، كما ان لأكثر من نصف العائلات المدروسة مصادر دخل عدة . اذاً ، يستحيل ألّا نأخذ بالاعتبار هذه الظاهرة في تحليل الأوضاع الطبقية .

مع ذلك ، فقد حاولنا تطبيق المقاييس الطبقية المحدّدة آنفاً على معطيات دراسة القوى العاملة في لبنان . ان دمج كل هذه المقاييس او بعضها قد دفعنا أولاً الى تحديد خمس طبقات موضوعية تتضمن كل منها عدداً معيناً من الفئات الاجتماعية الأساسية . فالنسب المئوية ، المأخوذة مباشرة عن الجدول رقم ٣ ـ ١ ، أفادتنا ، بالرغم من طابعها التقريبي جداً ، في تكوين عيّنتنا الاجمالية (ع = ١٥٢) .

الفئة الاجتماعية هي اذاً العنصر الاساسي الذي يدخل في تكوين الطبقات المحدّدة بواسطة المعايير الاقتصادية وحدها المستمدَّة من التعريف المختار . ان الأسماء المعطاة لهذه الطبقات تتطلب مسألية تتجاوز بآن معاً الاسمية الاحصائية (على طراز تلك التي تقوم عليها فئات دراسة القوى العاملة في لبنان) والوظيفية الانكلوسكسونية (طبقات عليا ، متوسطة ، دنيا . . .) التي نجدها ايضاً في بعض تفسيرات عبارة « الطبقة » باللغة العربية ، العائدة ببساطة الى مجتمع مدرَّج في طبقات متراكبة[٤] . بالعكس ، نحن نعتقد انه للتمكن من التحدث عن طبقات اجتماعية بالمعنى الكامل ، ينبغي ان تكون هناك عناصر اضافية تثير مشكلة عموماً في تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية كلبنان الحالي . ودون الدخول في جدل عقيم غالباً وسابق لأوانه في هذه المرحلة من التحليل ، نقول إن على العائلات المكوِّنة لطبقة اجتماعية موضوعية وذاتية بآن ، أن تتمتع ، في الوقت نفسه ، بشروط معيشية مماثلة (وضع طبقي) وبنمط عيش ونماذج ثقافية ومواقف مماثلة (موقع طبقي) انما ايضا بحدّ ادنى من الشعور بالانتماء الى مجموعة واحدة وامتلاك مصالح مشتركة وبالتميّز والتعارض مع الجماعات الاخرى (وعي طبقي) . هذا هو الموقف الذي دافع عنه ماركس دوماً في تحليلاته التاريخية للحركات السياسية في القرن التاسع عشر[٥] ، والذي ترتكز اليه انتقاداته لاقتصادوية (« الاقتصار على الطبقة الاقتصادية ») المنظّرين الذين سبقوه ، وبخاصة الفيزيوقراطيين الذين يأخذ عليهم جعلهم من الطبقات « اشكالاً فيزيولوجية للمجتمع منبثقة من الضرورات الطبيعية للانتاج بعينه » .[٦]

لكي نختار ، من العيّنة ، المقابلات الست والعشرين المعروضة في هذا القسم ، أخذنا بالاعتبار اذاً معايير اخرى غير المؤشرات الاقتصادية المحدّدة آنفاً . ومع ان جميع الفئات الاجتماعية ممثّلة ، فان بعضها يستوجب مقابلات اكثر من غيره ، ويختلف التصنيف عن ذاك المعتمد في الجدول رقم ٣ ـ ٢ . بالواقع ، لقد أعطينا أهمية خاصة للعناصر الايديولوجية المعبَّر عنها ، وحاولنا ان نقدِّر بآن معاً تماسكها الداخلي وارتباطها بالوضع الطبقي الموضوعي . وهكذا ميّزنا بين الحالات التي تتطابق فيها بدقة الأوضاع الطبقية (الطبقة الموضوعية) والايديولوجيات

(الطبقة الذاتية) وتشكلّ كلاً ملائماً ، وبين الحالات التي ترتبط فيها الايديولوجيات المعبّر عنها بأوضاع طبقية مختلفة عن تلك المعاشة من قبل المستجوبين . من هنا ، بدا لنا ان لبعض الفئات الاجتماعية (مستقلو الخدمات ، مياومو الخدمات) في لبنان ، اهمية ايديولوجية وسياسية خاصة مرتبطة بوضعها الاقتصادي (راجع الفصل الثالث : شبه بروليتاريا الخدمات) . ونحن نعتقد ، فعلاً ، ان هذه الصلة بين العناصر الاقتصادية والعناصر الايديولوجية هي في صلب كل تحليل طبقي ، خصوصاً في التشكيلات الاجتماعية التي لا تزال مميّزة بعلاقات انتاج ما قبل رأسمالية .

اذاً ، ان اختيار المقابلات لم يتّم تبعاً لأهمية كل فئة اجتماعية بين السكان ، بل بخاصة تبعاً لصفتها التمثيلية . وهكذا ، فضّلنا ، في اختيارنا ، المقابلات التي تسمح على النحو الافضل بادراك العلاقات ، الواضحة او الضمنية ، بين الوضع الطبقي والموقع الطبقي والوعي الطبقي . وبوجه خاص ، وقع اختيارنا ، بالنسبة الى المقابلات المعروضة بكاملها ، على المقابلات الأقل توجيهية والحاوية على اكبر قدر من الكلام العفوي .

وهكذا ، أردنا ان نحمل على محمل الجدّ الاعتراض الذي بموجبه يميل المحلّلون المنتسبون الى الماركسية الى « تفسير جميع العلاقات الاجتماعية باعتبارها علاقات طبقية » والى « تحويل جميع الظاهرات الاجتماعية آلياً الى طبقات متصارعة » مفترضين هكذا التقاء جميع عناصر التعريف السابق . وفي اختيارنا ، بالعكس ، نهجاً استقرائياً ، حاولنا ان نختبر المفاهيم النظرية في تفسير أحاديث المستجوبين حول أوضاعهم وممارساتهم وتصوراتهم . وهذا ما يبرّر ، برأينا ، اعتماد طريقة المقابلات التي قلّما تُستخدم عادةً كوسيلة للتحليل الطبقي .

لكننا ، في فعلنا هذا ، حكمنا على أنفسنا ألاّ نصيب مباشرة غير اجزاء طبقية ، اي مجموعات مهنية ، جغرافية وثقافية محدَّدة ، تلعب دوراً خاصاً انما محصوراً في بروز الطبقات الاجتماعية . وهكذا ، فان التمييزات الطائفية والجغرافية وحتى العائلية تتدخل بالضرورة ، في الحالات المدروسة ، لتطبع بطابعها السياقات الموحِّدة للوعي الاجتماعي تحت ضغط الظروف المشتركة . مع ذلك ، نعتقد ان هذا النهج (من الملموس الفردي الى المجرَّد العملي) هو الوحيد القابل للوصول الى طبقات اجتماعية حقيقية لا الى اسقاط مفاهيم أجنبية على الاشكال الاجتماعية اللبنانية .

موضع الحديث في المقابلة السوسيولوجية

ما هي طبيعة الحديث الذي يجري اثناء مقابلة مع عالم اجتماعي (او اثنين) يستجوب فرداً (او عائلة) حول شروط عيشه الاجتماعية ؟ من الذي يتكلم عبر الاحاديث التي تلي ، الملتقطة بكاملها والمدوَّنة بصدق ؟[٨] كيف نضمن ان يكون المعنى المنبثق من الحديث المحكي هو بالضبط معنى الخطاب السوسيولوجي حول النص المكتوب ؟ لا بد في ضوء مسأليتنا من ان نتفحَّص بسرعة ثلاث مسائل أساسية .

جدول رقم ٣ ـ ٢ :

جدول مؤقت يترجم المعطيات السابقة الى طبقات وفئات اجتماعية .

إن التعليمات الواردة بين قوسين تسمح باستعادة معطيات الجدول السابق ، المأخوذة بالاعتبار في كل فئة اجتماعية .

طبقات موضوعية	فئات اجتماعية	%		مقابلات رقم
البورجوازية الصناعية والتجارية	أرباب عمل التجارة (٤ ب)	١,٧	٣,٦	١ ـ ٢
	أرباب عمل الصناعة والخدمات (اب+٢ب+٥ب)	١,٩		٤ ـ ٥
البورجوازية الصغيرة المستقلة	مهن حرة (١أ + ٢أ + ٣أ)	١,٤		٦
	تجار ومستقلو الخدمات (٤أ + ٥أ + ٤هـ + ٥هـ)	٨,٥	٣٤,١	٨ ـ ١٣ ـ ١٦
	حرفيون (٧أ + ٧ب + ٧هـ)	١١,٧		٧ ـ ١٢
	مستثمرون زراعيون (٦أ + ٦ب + ٦هـ)	١٢,٥		٢٤
الفئات المتوسطة الأجيرة	أطر عليا وكبار الموظفين (٢ج)	٠,٨		٣
	أطر وسطى ، معلمون ، وموظفون متوسطون (١ج)	٧,٨	٢٦,٥	٩
	مستخدمو التجارة والخدمات (٤ج + ٥ج)	١٠,٠		١١
	مستخدمون مكتبيون (٣ج)	٧,٩		١٠
البروليتاريا	عمال دائمون غير زراعيين(٧)	٨,٤	٢٢,١	١٧ ـ ١٨
	عمال مياومون غير زراعيين (٧د)	١٣,٧		١٩ ـ ٢٠ ـ ٢٢
البروليتاريا الرثة	عمال زراعيون ومؤاكرون (٦د +٦و)	٥,٨	١٣,٧	٢٥ ـ ٢٦
	مستخدمو خدمات مؤقتون (٣د + ٤د + ٥د)	٣,٩		١٤ ـ ١٥ ـ ٢٣
	عاطلون باحثون عن عمل	٤,٠		٢١

ننطلق اولاً من الفرضية القائلة ان كل فرد مستجوب يحمل تصورات الفئة الاجتماعية او جزء الطبقة الذي ينتمي اليه ، وهو ـ جزئياً على الاقل ـ ممثّلاً له . عندما تحلّ ، في المقابلات ، عبارة « نحن » او « اننا » محلّ « الانا » المنتظرة ، فمن الواضح ان المستجوب يتحدث ، لا شعورياً عموماً ، باسم عائلته وقريته وجماعته المهنية او السياسية . باستثناء حالات قصوى (راجع المقابلة رقم ١٧) ، فان الاحداث الشخصية المحض المتعلقة باللاوعي ، بالمعنى التحليلنفسي ، غير مذكورة في المقابلات . لمّا كان المحقق يعرّف بنفسه كعالم اجتماعي او اقتصادي احياناً ، وكطالب دوماً ، فان خطر اعتباره بمثابة معرِّف قد خفّ الى أقصى حد . بالعكس ، نحن نعتقد ان الأنا الاجتماعية، المُمَجَمْعَةَ بواسطة العائلة والدين والمدرسة والعمل والسياسة الخ . . . هي التي تظهر في المقابلات بالتعبير عن معايير وقيم وتصورات بيئتها الاجتماعية ، اي باختصار عن ايديولوجية هذه البيئة . ويبدو لنا ذلك صحيحاً بوجه خاص في القسم الثاني من المقابلة ، الذي يُدعى فيه المستجوب الى الإفصاح عن رأيه (« كيف ترى » او « ما رأيك » ؟) . في القسم الاول ، ترجع

مسارات السرد العائلي او المهني ، بالاحرى ، الى سيرة لا يشكل المتحدث غير ذاكرتها التي نعلم ان أطرها الاجتماعية هي الاكثر انبناءً . هذا لا يعني طبعاً ان الذاكرة ليست ناقلة ممكنة للايديولوجية عندما يحلّ التفسير محلّ الوقائع المسردة ، بل انها تشكل ايضاً مصدر المعرفة الوحيد ، والحق يقال ، الذي يبقى في مجتمع بلا كتابة ولا احصاء كمجتمع الريفيين الأميين .

ان طريقتنا تتقارب اذاً مع طريقة الاثنولوجيين الذين يريدون فهم الذهنيات التقليدية ، لكن بفارق واحد هو ان « مسلّمات » العلاقات الاجتماعية والعلاقات مع الجماعات الاخرى قد أثارت اهتمامنا اكثر من ميكانيات التماسك الثقافي . ونحن نرى ، فعلاً ، ان مفتاح السياقات الايديولوجية في تشكيلة اجتماعية سريعة التحول موجود في العلاقة مع الغير وفي تطورها . لأن كل حديث عن الآخرين يفترض وعي الهوية الذاتية (الى أية فئة تعتقد انك تنتمي ؟) والتناقضات الاجتماعية الاكثر دقة (اية فئات هي التي تملك اكبر نفوذ ولها الكلمة الفصل ؟) والنظرة الى العلاقات بين جماعة الفرد الخاصة والكل الاجتماعي الذي يبني الممارسات الفعلية (ما هي ، برأيك ، مختلف الفئات في لبنان ؟) . « السيرة الاجتماعية » تصدر اذاً ، بآن واحد ، عن الفرد السوسيولوجي الذي يروي مساره الخاص ، وعن الفاعل الاجتماعي الذي يكشف عن تطلع جماعته او يعبّر عن تصورها .

وثمة مسألة ثانية تتعلق بالتقنية المستخدمة لتحديد البنى الايديولوجية والمسارات الاجتماعية من خلال المقابلات . بالنسبة الى البنى الايديولوجية ، اهتممنا خصوصاً بكل ما لم يكن متوقعاً في الاجوبة المعطاة . بالواقع ، كان من الممكن في النهاية الاجابة بنعم ام لا على الاستمارة المعروضة (الملحق رقم ٤) ، لكنه كان مسموحاً ايضاً ان يتحدث المستجوب من تلقاء نفسه ويسترسل فيجيب على الاسئلة دون أن تطرح عليه (راجع مثلاً المقابلتين رقم ٢ و ٦). بين الاستمارة « المغلقة » والحديث « الحر » ، قدّمت التقنية المرونة المطلوبة لكي تعبّر الايديولوجية عن نفسها داخل حدود سيرة اجتماعية استُبعدت منها تلقائياً الخصائص المعتبرة فردية بنوع خاص . وهكذا ، فان مجرّد تعداد الموضوعات المطروقة يسمح ، داخل كل فئة اجتماعية ، بالتمييز بين الايديولوجيات الجديدة والايديولوجيات التقليدية حسب المقارنات التالية :

- تحديد هوية عائلية (« والدي » ، « اخوتي » ، نحن ، اولادي . . .) او هوية شخصية (انا ، انني) ،

- تحديد هوية سياسية - طائفية (حكامنا ؛ نحن الموارنة ؛ نحن ، ابناء المدن . . .) او اجتماعية - مهنية (انا ، مهندس ؛ نحن العمال ؛ هنا ، الفلاحون . . .)

احياناً ، في بعض المقابلات ، نجهل الطبيعة الحقيقية لعمل المستجوب المهني ، لكننا نعرف عمر جميع أولاده وطبيعة علاقاته العائلية والتدابير الحمائية بشأن بناته وشقيقاته الخ . وفي مقابلات اخرى ، نجهل ما إذا كان للمستجوب اخوة واخوات ، لكننا نعلم في اية ساعة يبدأ عمله وينهيه ،

ونعلم رأيه بكل من زملائه الخ . اما لجهة تحديد نوع المسارات الاجتماعية للعائلات ، فقد تصرَّفنا بطريقة كمية ، إثر ترميز للفئات الاكثر وروداً (راجع القسم الرابع ، الفصل الاول) .

هناك مسألة اخيرة تتعلق بالنقاط المختلف عليها في تفسير بعض المقابلات . لقد أشرنا الى هذه النقاط بأن عرضنا ، قدر المستطاع ، مختلف التفسيرات الممكنة . هكذا هي ، مثلاً ، حال المقابلتين رقم ١٢ و ١٣ اللتين كنا اولاً حائرين جداً بصددهما ، والمقابلة رقم ٢٤ التي قضينا وقتاً طويلاً لمعرفة سرّها لفرط ما كانت الترجمة الفرنسية ، في مرحلة اولى ، مشوبة بالعيوب . ان الطريقة القائمة على التشكيك بمنهجية في تفسير أوليّ مقدَّم من أحدنا ، وعلى الاحتفاظ فقط بثمرة اتفاقاتنا ، قد بدت لنا ، بآن واحد ، الطريقة الاكثر إثماراً ونزاهةً . ولما كنا قد حفظنا لهذا القسم الثالث ١٣ مقابلة كاملة ـ مقابل ٣٢ مقابلة منقولة جزئياً و ١١٢ مقابلة محلَّلة ـ فان بامكان القارىء ان يحكم ، في كل منها ، على التطابق بين الاحاديث وشروحاتها .

الفصل الأول

البورجوازية القديمة والجديدة في لبنان

بلا ريب ، البورجوازية هي التي أثارت ، في لبنان ، اكبر عدد من الدراسات الاجتماعية ـ الاقتصادية . سواء تعلّق الأمر باستقصاءات بالعيّنة مخصَّصة لتقييم التركيب الطائفي لأرباب العمل[٩] ، وبسيَر مجدِّدين اقتصاديين[١٠] او بتحليلات نصوص ، وبمقالات او بخطب ، فان الدراسات تتفق على الاعتراف للبورجوازية اللبنانية لفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٦٦ بالسمات التالية ، المختصة بها تقريباً :

ـ تفضيل « العمليات ذات الطابع المضاربي التي تسمح بدوران اسرع للرأسمال »[١٢] ، واكثر هذه العمليات نموذجية هي التجارة المثلّثة (الغرب ، لبنان ، البلدان العربية) ، والمضاربة العقارية المدينية ، وتوظيف الأموال في البورصة ، والمضاربة على تغيرات معدل صرف العملات الدولية . . .

ـ أهمية هوامش الربح التي تسمح بها تجارة الاستيراد والتصدير ، ونشاطات العبور والتأمينات ، التي تحتلّ مكانة كبيرة في الاقتصاد اللبناني .

ـ التحفظ حيال التجميدات المنتجة البطيئة (الصناعات ، الاستثمارات الزراعية . . .) وتوظيف قسم من الأرباح في فروع ذات مردود سريع ، عال ومضمون (أراض للبناء ، أبنية ، فنادق ، مطاعم . . .) .

ان كل هذه الخصائص ترجع اولاً الى الدور الذي تلعبه البورجوازية التجارية اللبنانية في السوق الدولية ، وبخاصة في المبادلات بين البلدان الصناعية والشرق الاوسط العربي[١٣] . ويرتبط هذا الدور ارتباطاً وثيقاً بالأحوال الاقتصادية والسياسية وبقدرة البلدان العربية الاخرى على التعامل مباشرة مع الشركات الرأسمالية الكبرى . من الواضح ان نمو المؤسسات التجارية والمالية ، والتجهيزات الاساسية المرفئية والجامعات في البلدان العربية الاخرى يسهم في إضعاف دور الوسيط هذا ، الذي تؤدّيه البورجوازية اللبنانية .

وينبغي ايضاً ربط الخصائص السابقة بنمو الصناعة النسبي في لبنان ، منذ ١٩٤٥ ، المعالج في القسم الثاني . فالتصنيع ، كما رأينا ، يرتدي معنى ملتبساً جداً بمقدار ما يلعب الرأسمال الاجنبي دوراً متزايداً في صناعات التحويل والسلع المعمرّة ، وبمقدار ما يوشك القطاع الصناعي ، الذي ينمو بوتيرة على جانب من السرعة منذ ١٩٦٨ ، ان يكون اكثر فاكثر أداة ناقلة للهيمنة الرأسمالية الغربية على اسواق الشرق الادنى العربي .

وإن تكن احياناً معرَّفة فقط كبورجوازية تجارية او كبورجوازية « كومبرادور » ، مرتبطة بالمجموعات الصناعية والمالية الدولية ، فان الطبقة المهيمنة في لبنان تضمّ فئات اجتماعية متجهة نحو انواع متمايزة من التثمير والنشاطات . يجب ان نميّز اربع مجموعات فرعية ، سوف تمثَّل في المقابلات التي تلي لاحقاً .

ـ كبار ملاّكي الاراضي ، وهم بعد ذوو ايديولوجية ما قبل رأسمالية الى حدّ كبير ، ويتميزُّون عن البورجوازية الزراعية الجديدة المصدِّرة ، ويتقاسمون معها كل الريع العقاري . دون الانكار بأن الارض في لبنان لا تزال تشكل ، بآن معاً ، مصدر مضاربة مربحة بالنسبة للبورجوازية الكبيرة ، خصوصاً البيروتية ، واستثماراً رئيسياً بالنسبة لبورجوازيي طرابلس وصيدا وزحلة ، فان كل مقابلاتنا تدل على ان هذا التوظيف هو عموماً واحد من توظيفات اخرى ، ونادراً ما يشكل مصدر المداخيل الوحيد . ان المقابلتين رقم ٣ و ٥ هما نموذجيتان في هذا الصدد .

ـ البورجوازية الصناعية ، التي يرجع منشأها اما الى تحويل قسم من التراكم المحقَّق بين ١٨٨٠ و ١٩٢٥ على يد تجار سنّة او ارثوذكس في المدن ، واما الى تحويل تراكم غزّالي وتجار جبل لبنان الموارنة ، واما ايضاً الى إعادة رساميل المهاجرينَ الى الوطن ، بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ (بخاصة الموارنة والارثوذكس) . وهي تستعيد توازنها الطائفي[١٤] ، منذ ١٩٥٨ ، كما يثبت ذلك التحليل المذكور سابقاً لمؤسسات ضاحية بيروت الشرقية[١٥] . فالبورجوازية السنّية تحتل فيها الآن مركزاً مهماً (المقابلة رقم ٢) الى جانب بورجوازية النسيج المسيحية القديمة (المقابلة رقم ١) .

ـ البورجوازية التجارية هي التي تعطي لبنان صورتها المميَّزة وتجني قوام أرباحها من التجارة المثلَّثة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة ، اليابان ، بريطانيا ، فرنسا . . .) والبلدان العربية « المتخلفة » (المملكة العربية السعودية ، بلدان الخليج . . .) . ان حالتي السيد ج . (مقابلة رقم ٤) والسيد ن . (مقابلة رقم ٥) تبيّنان ، في آن معاً ، النماذج الاقتصادية والثقافية لهذه البورجوازية وطبيعة دورها السياسي في لبنان .

ـ الاوليغارشية المالية التي كانت تحتل في الخمسينات والستينات مواقع المراقبة الاستراتيجية في الاقتصاد اللبناني من خلال القطاع المصرفي . ان تصفية قسم كبير من المصارف اللبنانية ، بواسطة الشراء او الامتصاص ، ابتداء من ١٩٦٦ ، قد أنزلت القطاع المصرفي اللبناني الى مرتبة هامشية وتابعة وسط مركز بيروت المالي (راجع القسم الثاني) . ولم نتمكّن من اجراء اية مقابلة مع ممثل

لهذه الفئة الاجتماعية .

اخيراً ، ينبغي التمييز ، داخل البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ، بين شرائح طبقات حسب الانتماءات الطائفية . ودون تأكيد الفرضية القائلة إن لكل طائفة بورجوازيتها الخاصة ، المنفصلة عن البورجوازيات الاخرى[١٦] ، يجب الاعتراف بوجود بعض الارتباطات النزعية بين التخصصات الاقتصادية والانتماء الطائفي .

ـ البورجوازية المارونية ، القديمة الأصل عموماً ، والوثيقة الصلة بالجهاز السياسي الحاكم . وهي اكثر توجهاً نحو التجارة الخارجية والعمليات المالية والصناعات السياحية وصناعة مواد البناء ، والنسيج احياناً (المقابلة رقم ١) .

ـ البورجوازية المسيحية غير المارونية التي تسيطر على مؤسسات تجارة الاستيراد الكبرى وعلى بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة (المقابلة رقم ٤) .

ـ البورجوازية السنّية التي هي من أصل مديني قديم ، واكثر توجهاً نحو الاسواق العربية . انها تسيطر على قسم كبير من تجارة وصناعة المواد الغذائية والصادرات الزراعية والقطاع العقاري المديني (المقابلة رقم ٢) .

ـ البورجوازية الشيعية ، الأحدث عهداً بكثير ، والتي يرجع منشؤها الى تحويل الرساميل المتراكمة في افريقيا السوداء الى الوطن ، والتي لا بدّ وان تتوجّه ، بفعل وصولها المتأخر ، نحو فروع ثانوية نسبياً : عقارات للايجار ، زراعة الحمضيات ، مشاريع للترفيه (مجموعة صالات سينمائية) ، تجارة مع افريقيا . . (المقابلة رقم ٥) .

لقد حاولنا ، في اختيار المقابلات التي تلي ، ان نراعي هذه التمايزات ، دون ان ندّعي مع ذلك تغطية كل القطاعات الممثّلة في لبنان .

مقابلة رقم ١ : السيد ك . . . (كاملة)

لبناني ، ماروني ، متأهل ، ثلاثة اولاد ، ٦٤ سنة ، رب عمل صناعي وتجاري (نسيج) ، جبل لبنان (راجع في الملحق رقم ٤ الاستمارة المتضمّنة للأسئلة غير المنقولة هنا) .

« أصل عائلتي من دير القمر ، من جهتي الاب والام . كان أهلي يمارسون تجارة الحرير وصناعته وكانوا مقيمين في بيروت . أبي وُلد في دير القمر . كان يمارس التجارة عموماً . وكانت له أملاك في دير القمر . وفي ما بعد ، عمل في صناعة الحرير . آنذاك ، لم يكن هناك اختصاص في حقل الدراسة ، وقد درس والدي التجارة .

عند ولادتي ، كان أهلي في بيروت ، في حي ف . . . الذي كان بمثابة بلدة منفصلة . لقد نقلوا مكان سكنهم ، لكنهم ظلوا دائماً في محيط الحي . لماذا ؟ لا أعرف . كان لأبي اذاً حلّالة حرير وتجارة واراضٍ . لم يشتر ابداً اي ارض في بيروت لأن الأراضي كانت رخيصة الى حد انها لم تكن تعطي

اية قيمة . كان اهلي معتبرين كبورجوازيين . لقد حصّلوا تعليماً كذاك الذي كان يُعطي آنذاك . وتابع أخوالي دراسات عالية : أحدهم طبيب والآخر صيدلي والثالث تاجر . بقدر ما أتذكّر ، لم تحدث هجرة في نطاق عائلتنا . فالهجرة تتم بحثاً عن موارد . غير ان أهلي وعائلتي كانوا ميسورين ولم يحتاجوا بالتالي الى الهجرة . حتى انه ليس لديّ اصدقاء هاجروا . انني أتأسف لكون خالي غير اميركي ! العلاقات العائلية وثيقة جداً . نتعاون على طريقة العائلات القديمة . نحن متضامنون جداً . أما الآن ، فكل امرىء لنفسه . وقد توثّقت صلاتنا مع أهل امي بما ان ابي وحيد !

عام ١٩٢٦ بدأت العمل نوعاً ما . كنت أعمل في احد مصانع الغزل خاصتنا في الجبل ، في وادي ك . . . مع بقائي في بيروت . وكان ابي هو الذي بدأ ، عام ١٨٧٥ ، بفتح محل للتجارة العامة . وكانت المبادلات تتم مع ليون . كان يُدفع لي بالتقتير نوعٌ من مصروف الجيب . عندما توفي والدي ، نِبْتُ عنه مع أخويّ . انا أصغرهم سناً . كانت لديّ اختان توفيتا ، وكذلك أخوايّ . لقد ولدت عام ١٩٠٩ .

أنجزت كل دراستي لدى « الفرير » (رهبنة مسيحية) . وأنهيتها بالفرع التجاري عام ١٩٢٦ . بعد تدرّبي الاول في حلالة الحرير ، خضعت لتدريب آخر في المحل التجاري . لقد ازدهر المحل التجاري ، واصبحت حلالة الحرير مصنعاً مهماً وهاك الى اين وصلنا .

أنشىء المصنع عام ١٩٣٥ . فقد شاركنا ، اخوتي وانا ، السيد فؤاد ك . . . إبني هو الذي يدير المحل التجاري وانا أشرف اليه .

اليوم ، مضى عليّ ٢٨ عاماً وانا أدير الشركة . انني صاحب المحل التجاري . وأفعل كل شيء ، فأنا ادير البيع والشراء والتموين .

لا أريد ان أحسب ساعات عملي ! انني أعمل كمحكوم بالاشغال الشاقة . قبل الظهر وبعده . كم اكسب شهرياً ؟ (كثير من التحفظ) : من ٧ الى ٨ آلاف ليرة لبنانية في الشهر (١٩٧٣) .

في البداية ، واجهنا الكثير من الصعوبات للحصول على الأرض وعلى الرخصة للانطلاق في العمل . صبرنا كثيراً وتغلّبنا على كل العقبات . لدي أصدقاء ذوو مراكز عالية على الصعيد السياسي ، نواب . وقد ساعدونا . قبل ان نشيّد المصنع ، كانت هذه المنطقة مقفرة .

لكي اختصر الكلام ، هذه هي مختلف نشاطاتي : مصنع للحرير ، وكالة تمثيل عن شركات نسيج فرنسية وانكليزية (يديرها ابني البكر) ، شركة تأمين (انا رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام) ، مصنع للنسيج (غزل ونسج وأصواف) .

لا يوجد نشاط أهم من الآخر . فأنا اقول ، حسب مبدأ أرخميدس ، انها كلها متساوية . أقضي اكثر وقتي في المصنع . منذ عشر سنوات وانا آخذ على عاتقي جميع النشاطات . بالنسبة الى الكل ، المصنع هو محطة الفرز .

تستخدم المؤسسة ٢٠٠ عامل ، وحوالي عشرين موظفاً للعمل الاداري . وهي تنتج ما يكفل

تموين البلد، بالاضافة الى فائض للتصدير .

أوزّع أجوراً بقيمة ٧٠٠ ألف ل . ل . سنوياً . . الرأسمال الاصلي هو ٦٠٠ الف ل . ل . ومجموع المبيعات ١٤ مليوناً . أنا راض عن عملي : فهو في دمي ، كما يقال . انا راض عن كل شيء . التفاهم كامل مع معاونيّ ؛ وهذا أمر ضروري لحسن سير الأعمال .

الآن ، فات أوان التغيير . فقد اجتزت شوطاً بعيداً ، ثم انني مرتاح هكذا بالرغم من المشاغل ، وهذا منذ البداية .

هناك اشخاص يمارسون مهنتين ، وذلك للحصول على كسب اضافي . إحدى المهنتين رئيسية ، والثانية تشكل معيناً لزيادة العائدات . الناس لا يرضون بسهولة . يجب ان يكسبوا اكثر فاكثر ، فقد تبدّل نمط المعيشة ، من هنا الحاجة الى نشاطين .

العمل متوفر للجميع . لكن الناس هم الذين لا يريدون ان يعملوا ، ويفضّلون التوظف في الادارات الحكومية . قبلاً ، كان ٩٠٪ من عمالنا مسيحيون . الآن . لم يعد لدينا غير ٥٠٪ . وتتراوح اجورهم اليومية بين ٨ ل . ل . و ١٦ ل . ل . الذين يعملون في الانتاج يقبضون ٤٠٠ ل . ل . شهرياً . هناك فريقان ، يؤمّن كل منهما ثماني ساعات من العمل : من الساعة السادسة حتى الرابعة عشرة ، ومن الرابعة عشرة حتى الثانية والعشرين .

أنا عضو في جمعية الصناعيين ، وجمعية الحرير الدولية في فرنسا . كما انني مسجّل في غرفة التجارة . الاحوال مع النقابات مرضية . فرئيس نقابة . . . . يعمل عندي . طالما لا توجد اكثرية شيوعية ، فلا بأس . شخصياً ، لا أواجه متاعب مع المستخدمين . الامر يجري بكل سهولة . وهم لبنانيون ١٠٠٪ . حتى انه لا يوجد بينهم ارمني واحد .

لديّ صبيان وبنت . البنت وحدها متزوجة . أحد الصبيّين يعاونني هنا ، والآخر يتولى شؤون المحل التجاري . انهما يسكنان معي . يساعدوننا ونساعدهم . الاول تخصص ، لمدة ست سنوات ، في هندسة النسيج في فرنسا . والثاني تابع دروساً في فرع التجارة لمدة اربع سنوات في سويسرا . لقد أنجزا دروسهما الثانوية في « الفرير » . زوجتي لم تعمل قط . وابنتي تعاونت معنا قبل ان تتزوج ، وذلك طوال ست سنوات . لقد تعلّمت لدى « راهبات الناصرة » ، لكنها أمضت صف الفلسفة في « الليسيه » .

انا أؤيد عمل المرأة . كانت زوجتي شديدة الرغبة في العمل ، انما لا وقت لديها . ولو لم يكن لابنتي ولدان ، لعملت ايضاً . العمل هو عامل تطوير لدى النساء ، فهو يشغلهن ، وهو افضل بكثير من ان يكرّسن وقتهن للعب الورق . تعلمت زوجتي لدى « راهبات الرب » في مصر . والدها كان صيدلياً . انهم من بحمدون . لكنهم عاشوا في مصر حيث تركوا كل شيء عند عودتهم الى لبنان . مضى على زواجنا ٣١ عاماً . لدى اخوة زوجتي صيدلية في أ . . . باستثناء زوجتي واولادي ، لا يوجد في البيت أهل آخرون .

في البداية ، سكنّا في بيروت . وعام ١٩٤٥ ، انتقلنا الى جوار المصنع . لدينا املاك في

بحمدون ودير القمر وضبية ، وأبنية في المرفأ وفي حي الصنائع . ولدينا ايضاً املاك واسعة في الجبل لا تغلّ قرشاً واحداً ، باستثناء الزيادة في قيمة الاراضي . الأبنية هي ذات مردود ، لكنني لا أعلم مقداره . ان مكتب بيروت هو الذي يمسك هذه الحسابات .

اننا نصرف شهرياً ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ ل . ل . بالنسبة للتفصيل تراني جاهلاً تماماً ، فانا لم أفكر في ذلك يوماً . المنزل ملكنا ، اذاً لا إيجار اطلاقاً . يجب حساب ٣٠٠٠ ل . ل . للغذاء . اما الكساء ، فأجهل عنه كل شيء تماماً . في البيت اربع سيارات . شخصياً ، لديّ سائق بسبب تكاسلي في القيادة .

دائماً أدفع نقداً ، لحسن الحظ ، لا ديون عليّ . لما كنت أصنع بنفسي انتاجاً محلياً ، فمن البديهي أن اكون مع كل ما هو انتاج محلي، عندما يكون انتاجاً جيداً ، لأنه احياناً لا يكون مرضياً .

الفئة الاجتماعية الاكثر تاثيراً هي للأسف اليسار ، الشيوعية ، لكن اليمين لا يزال الاكثر نفوذاً . لحسن الحظ ، لأن ذلك يطمئن ايضاً الاجانب . في زمان ابي ، كان الامر مختلفاً . كان هناك المعتدلون الذين يقيمون التوازن بين مؤيدي الاوروبيين ومناهضيهم . لم يكن هناك صناعيون ، وكان ملاّكو الاراضي اغنى الناس . ثم ان كل امرىء يتمتع باكبر نفوذ في فرعه . النقابات هي الاكثر نفوذاً . قبلاً ، كان التجار . الآن ، يتأرجح الوضع بين التجار والصناعيين . الفئة الاجتماعية الأغنى هي الفئة المؤلفة من أصحاب الاراضي والصناعيين . اما الفئة الاكثر فقراً فهي تلك المؤلّفة من الذين لا يملكون شيئاً ، حتى ولا منزلاً . العمال فقراء . انهم يريدون اظهار ذلك ، وهنا بالضبط يكمن شقاؤهم .

على كل حال ، سوف يميل هذا التفاوت بين الفئات الاجتماعية في المستقبل إلى التضاؤل . من يدري ؟ انا انتمي الى الفئة المتوسطة . الى البورجوازيين . أود أن اكون كما انا . بالنسبة اليّ ، عوامل النجاح هي ، من جهة ، الاستمرار حتى ولو كانت هناك فترات عسر ويسر ، ومن جهة اخرى ، العلاقات .

يقيم لبنان علاقات جيدة مع البلدان الغربية ، وهذا أفضل . تزعم البلدان العربية انها بلدان شقيقة . . . لكننا اكثر ارتباطاً بالبلدان الغربية .

يوجد تفاوت كبير بين الطوائف في لبنان ! هناك تعصب من جميع الجهات . الفوارق هي بآن معاً ثقافية ومادية . لكننا يمكن ان نشهد اليوم نمو الثروة في الطائفتين .

انا سعيد لكوني اسكن هنا . فانا موجود هنا وسأبقى ، حتى انني متخوف من النزول الى المدينة . لا اريد التفكير في موعد التقاعد . فهذا الامر يجعلني أشيخ . انها مشكلة ، ينبغي انتظار أوانها .

لم أؤثّر يوماً على أولادي في اختيار مهنهم . لقد عرضت لهم الامور ، وهم اختاروا . ثم انني اترك لهم، اكثر فأكثر ، اتخاذ المبادرات . اذا ارادوا الهجرة ؟ كلا ، سوف اعارض ذلك ! في النهاية ، يتوقف ذلك على الظروف .

إنني أتبين استمراراً جيداً في مستقبل المهن . اذا تغيَّر النظام ، سوف يضعف ذلك : أعتقد ان الصناعة هي التي ستنمو .

في زمن ابي ، كان الامر مختلفاً . اجل ، كان الامر مختلفاً ، والعالم صغيراً جداً . الآن ، نريد التفوق على كل بلدان العالم . قد يكون ذلك جيداً ، وهكذا ستتحسَّن كل الفئات ، حتى فئة المتسوّلين » .

ان هذه المقابلة توضح تماماً وضع وايديولوجية البورجوازية الصناعية والتجارية اللبنانية القديمة . فمصنع السيد ك . . . للنسيج ، المتحدّر من تجارة الحرير مع ليون ومن أولى الحلّالات المنشأة في جبل لبنان على يد المقاولين الليونيين في منتصف القرن التاسع عشر[١٧] ، قد ناب عن الحلّالة التي كان يملكها أبوه والتي أعطت أسمها حتى للقرية التي كانت قائمة فيها .

اذاً ، ان الوضع الاجتماعي للمستجوب ، كما لأولاده ، يفسَّر تماماً بالميراث : « لقد ازدهر المحل التجاري ، واصبحت حلّالة الحرير مصنعاً مهماً ، وهاك الى اين وصلنا » . وساعد على هذا النجاح عاملان يميّزان البورجوازية اللبنانية الكبيرة ويؤمّنان شروط إعادة انتاجها : تكامل عائلي قوي جداً (« نتعاون على طريقة العائلات القديمة ») وعلاقات وثيقة مع الجهاز السياسي (« لدي اصدقاء ذوو مراكز عالية على الصعيد الساسي ، نواب . وقد ساعدونا ») . كما ان إدارة الميراث العائلي وتنميته تبدوان ايضاً كنموذج عن معايير البورجوازية المارونية اللبنانية القديمة وتصرفاتها : فتنويع النشاطات ومصادر الدخل يسمح باتقاء تقلبات الأوضاع ، والتوظيف في القطاعات غير المنتجة انما العالية المردود (« الابنية التي تعطي مردوداً جيداً » و « الزيادات في قيمة العقارات ») يؤمّن ، في اطار النظام اللبناني (« اذا تغيّر النظام ، سوف يضعف ذلك ») دخلاً متزايداً وحماية ضد التضخم . من هنا ، نفهم ان الدخل الذي صرَّح به السيد ك . . . للمحقِّقة (٧٠٠٠ ل . ل .) يرتدي بالاحرى معنىً رمزياً . فمع مجموع مبيعات قدره ١٤ مليون ل . ل . لمصنع النسيج وحده ، يُنفق منه فقط ٧٠٠ الف ل . ل . كأجور للأجراء المئتين والعشرين (اي بمعدل ٣١٨٠ ل . ل . سنوياً او ٢٦٥ ل . ل . شهرياً للأجير الواحد) ، يكون الربح السنوي كبيراً في فرع تمثّل أجوره في الغرب قسماً مهماً ، نسبياً ، من مجموع المبيعات[١٨] .

ان الرقم المعلن آنفاً يعطي فكرة صحيحة نسبياً عن النفقات الشهرية الجارية لعائلة السيد ك . . . فنحن نهتدي ، من خلال الوصف الموجز جداً لهذه النفقات ، الى نماذج الاستهلاك المميِّزة للبورجوازية اللبنانية القديمة : يُترك مكان مهم للادخار (٢٠٠٠ ل . ل . شهرياً حسب الارقام المعلنة) ولا يُجرى اي حساب للنفقات العائلية . ويشكل السائق والسيارات الاربع (واحدة لكل شخص) جزءاً من الحد الأدنى للمقام .

ان الدور الرئيسي الذي يلعبه التراث الصناعي والتأمل « الحذر » بمردودية متوسطة الأجل لا يتناقض مع المجازفة المدروسة للمقاول المتجّه نحو الاجل الطويل والتنبؤ . فالسيد ك . . . وريث مؤسسي الصناعة اللبنانية الاولى التي كانت دير القمر مركزها التجاري والمالي ، كان أحد صنّاع

الحرير القلائل الذين تحوّلوا الى فروع جديدة (صوف ، تأمينات . . .) وجدّدوا علاقات التبعية التي كانوا يقيمونها مع صغار ارباب العمل الذين يبيعونهم موادهم الأولية . مع ذلك ، وضمن الذهنية التي يعبّر عنها ، يمكن قراءة أسس ايديولوجية بورجوازية تقليدية ومعاينتها في الاجوبة المعطاة على اسئلة القسم الاخير من المقابلة . فالسيد ك . . . يعرّف نفسه بنفسه كبورجوازي ، دون اقل احساس بالذنب (« اريد ان اكون كما انا »)ويعبّر مراراً عن طبيعة مشاعره تجاه « الفقراء » ، اي ، بالنسبة اليه ، العمال : في آن واحد ، ازدراء طبقي هادىء (« الذين لا يملكون شيئاً حتى ولا منزلاً ، « يريدون ان يظهروا انهم فقراء ، وهنا بالضبط يكمن شقاؤ هم ») وخوف ظاهر من التنظيمات العمالية ، وفوق كل شيء ، من الشيوعية (« الاحوال مع النقابات مرضية ؛ طالما لا توجد اكثرية شيوعية ، فلا بأس ») . وهذا الخوف يقوده حتى الى الحكم ، على نقيض الواقع ، بأن الفئة الاجتماعية الاكثر تأثيراً هي للأسف اليسار ، هي « الشيوعي » ، واذا كان قد استدرك في الحال (« لكن اليمين لا يزال الاكثر نفوذاً ») فذاك لكي يؤكد ، مع ذلك ، بعد قليل ، ان « النقابات هي الآن الاكثر نفوذاً » . ان السيد ك . . . المنذهل بوضوح ، لا بل المصدوم ببروز المطالب النقابية في مصنعه ونموها ، يتوقع مستقبلاً منذراً بالخطر لكي يطمئن نفسه اكثر (« على كل حال ، يميل هذا التفاوت بين الفئات الاجتماعية الى التفـاؤ ل ») .

في ما يتعلق بالطائفية ، لا يخفي السيد ك . . . انه كان يفضّل لو كانت اكثرية عماله من المسيـحيـين (« قبلاً ، كان ٩٠٪ من عمالنا مسيحيون . الآن لم يعد لدينا غير ٥٠٪ ») متأسفاً لكون هؤ لاء « لا يريدون ان يعملوا » (بمعنى العمل في المصنع)و«يفضّلون التوظف في الادارات الحكومية » . في ما بعد ، يؤكد أنه ليس لديه عمال « أجانب » ، اي سوريون وفلسطينيون ، ويضيف : « لا أواجه متاعب مع المستخدمين . الامر يجري بكل سهولة : وهم لبنانيون ١٠٠٪ ، حتى انه لا يوجد بينهم ارمني واحد » . هل يعني ذلك ان الارمني المسيحي لا يزال اكثر قبولاً من « الاجنبي » السوري او الفلسطيني ؟ اننا نعتقد ان هذا هو تماماً معنى هذه التأكيدات النموذجية عن الايديولوجية الطائفية للبورجوازية التقليدية .

لكن هذه المقابلة تظهر ايضاً صعوبات البورجوازية المارونية القديمة في الحفاظ على استمراريتها الايديولوجية من خلال سياق التحديث الظاهري للحياة الاجتماعية اللبنانية وبخاصة غزو الايديولوجية التحديثية والتكنوقراطية لعقول الطبقات الحاكمة[١٩] . فالسيد ك . . . يقتبس من هذه الايديولوجية ، لفظياً على الاقل ، رأيه بشأن عمل المرأة (« العمل هو عامل تطوير لدى النساء ») كما يقتبس ، جزئياً ، نظرته الى مستقبل لبنان (« يمكن ان نشهد نمو الثروة لدى الطائفتين ») .

من جهة اخرى ، ان كون السيد ك . . . قد أرسل ابنيه الى الخارج لتحصيل دراسات عالية (الاول هندسة النسيج في فرنسا والثاني التجارة في سويسرا) فذلك يبيّن قدرته على التكيّف مع تطور تقسيم العمل والاختصاصات . بينما توقف هو نفسه عن الدراسة في السابعة عشرة من عمره

ونال بصورة اساسية اعداداً ميدانياً بواسطة التدرب في مؤسسات ابيه ، فان ولديه يستلمان ادارة العمل مزودين بمعارف مكتسبة في الغرب : من هنا ، فان التحول الايديولوجي يصبح اكثر احتمالاً داخل عائلة السيد ك . . .[٢٠]

تجدر الاشارة الى نقطة أخيرة ، بما انها تبرّر ايضاً ، جزئياً ، اختيار نشر هذه المقابلة . ان السيد ك . . . المستورد الكبير للأنسجة الانكليزية والفرنسية والمنتج الكبير للخيوط والمنسوجات والألبسة الحريرية والصوفية المخصصة للسوق المحلية والتصدير ، يجمع بقوة ، في نشاطاته ، بين التجارة والصناعة ، والمبادلة والانتاج ، المحدَّدة كلها من قبل السوق الرأسمالية العالمية . بما انه ينتج بكلفة ادنى من كلفة المؤسسات الغربية ، فهو يستطيع ان يبيعها بأسعار منخفضة منتجات نصف مصنَّعة يمكن ، عند تحويلها الى منتجات كمالية ، ان تعود الى السوق الدولية ، بما فيها السوق اللبنانية . فالسيد ك . . . لا ينتج بنفسه البضائع الكمالية ، مكتفياً بانتاج الألبسة المتوسطة النوعية للسوق المحلية : وهنا نلاحظ حدود التناقض بين التجارة والصناعة في لبنان بسبب خضوع الصناعة اللبنانية لمصالح المؤسسات الغربية الكبرى . ان السيد ك . . . هو ، بآن واحد ، عضو في جمعية الصناعيين وفي غرفة التجارة في لبنان ، كما يشارك ايضاً في جمعية الحرير الدولية . وهكذا ، تتوافق مصالحه التجارية مع مصالحه الصناعية ، مع تشجيع سياسة المجموعات النسيجية الدولية . ويكون ثمن ذلك الاستغلال المفرط لليد العاملة ، وغزو المنتجات النسيجية الاوروبية للسوق اللبنانية .

مقابلة رقم ٢ : السيد س . . . (كاملة) .

لبناني ، سنّي ، متأهل ، ولدان ، ٣٣ سنة ، مقاول بناء ، بيروت .

« عائلتي تسكن بيروت (حي عين المريسة) منذ زمن بعيد جداً . غير ان فرعاً منها يسكن طرابلس ، لكن فرع بيروت موجود هنا منذ وقت طويل . جدّي لوالدي كان تاجراً ويملك معمل صابون . لقد تلقّى دراسة معينة . ماذا تعلّم بالضبط ، لا أعلم : في مدرسة تركية او لبنانية ؛ وكانت جدتي تهتم بالمنزل وتعرف القراءة والكتابة .

باشر والدي عمله بتجارة البنزين . في البدء ، كان يملك مضخّة ـ والآن ، يملك ٥ او ٦ من اكبر محطات البنزين في بيروت . حوالي عام ١٩٥٥ ، انطلق في حقل تشييد الأبنية . كان أول من بنى ناطحة سحاب ، فهو الذي أطلق تعمير منطقة الروشة . كانوا يهزأون بنا . فالروشة كانت آنذاك مليئة بالخس والثعالب . هذا الجانب من نشاطاته هو الأهم حالياً . علمياً ، وصل ابي الى مستوى البكالوريا ووالدتي الى الشهادة المتوسطة (البريفيه) او بالاحرى الانسانيات ، تلك الشهادة التي كانت تُعطى للفتيات عند نهاية الصف الثاني ثانوي . كلاهما ذو ثقافة فرنسية . أخوالي تابعوا الدراسة . أحدهم مهندس وقد أثّر في توجّهي ، والآخر ملازم في الجيش وقد قُتل . اغنياء ، أهلي ؟ لنقل ميسورين .

لا يوجد اي مهاجر في العائلة . نحن ضد الهجرة : انها تخاذل امام العمل الشاق . مستقبل

لبنان في ان يعيد مهاجريه . انا واثق بمستقبل لبنان ، واثق جداً . لاحظ ، نحن سكان الساحل . وهؤلاء لا يهاجرون . انهم اكثر انفتاحاً . بدلاً من ان نحارب الحضارات التي جاءتنا ، فتحنا لها مرافئنا . ان اهالي الجبل المعتصمين في قراهم وحصونهم هم المتعصبون وهم الذين يهاجرون . قد يبدو لك ما أقوله غريباً . انه ثمرة خبرتي وتفكيري : فانا متزوج من مسيحية جبلية . هناك اختلاف كبير في الذهنية . ومع ذلك ، لا تبعد عائلتها عن بيروت اكثر من ١٥ الى ٢٠ كيلومتراً . اذا بعدنا اكثر ، نجد الاختلاف اكثر حدة ايضاً .

العلاقات مع العائلة طيبة جداً . العائلة كبيرة . لقد بدأنا تجميعها : نشرة معلومات (ولادات ، زيجات . . .) ، اجتماعات فصلية ، تحقيق خاص بسلسلة النسب : لقد توصلنا الآن الى تحديد أصلنا منذ ٤٠٠ سنة . وهذا بهدف التعارف والتعاون ، خصوصاً في سبيل التربية . انني أشدّد على هذه الناحية : إتاحة التعليم الجيد للجميع . لهذا أنشأنا صندوقاً عائلياً حيث ندفع اشتراكات شهرية . مؤخراً ، سمح هذا الصندوق بدفع نفقات استشفاء (٢٠٠٠ ل . ل .) الرجل الاكبر سناً في العائلة (٩٧ سنة) الذي كسر ساقه . ولا يخصّ هذا الصندوق غير الذين يحملون اسم العائلة .

عام ١٩٦٣ ، بدأت في العمل . مساء يوم السبت ، نلت شهادة الهندسة من الجامعة الاميركية في بيروت . وصباح يوم الاثنين ، باشرت عملي في هذا المكتب بالذات (هذا المكتب : هو الغرفةالتي تجري فيها المقابلة) . تابعت دراستي الثانوية في مدرسة « الفرير » . إنني انصح بتلقي الثقافتين (الفرنسية ثم الانكليزية) ، لأنك اذا بدأت دراستك باللغة الانكليزية ، فانك لن تستطيع الانتقال ولن تنتقل الى الدراسة بالفرنسية .

احتجت الى قرض للمباشرة بالعمل . صباح يوم الاثنين ، ذهبت برفقة والدي الى المصرف حيث وقّع عني كفالة بقيمة ١٥ ألف ليرة لبنانية. اذاً ، قرض صغير ، بالاضافة الى الباقي ، وانت تعرف ما هو ، الرصيد المعنوي بخاصة .

استيقظ في السادسة صباحاً . أمضي صبيحتي في الورش ثم في تنظيم المعاملات (المصرفية بخاصة) واستقبال زبائني . أعود الى المنزل في حوالي الساعة الثانية ظهراً . بعد ساعة ، أصل الى المكتب حيث أبقى حتى الثامنة والنصف مساء . ونقضي الأمسيات في دعوات نقيمها من اجل دفع أعمالنا . وأنام في حوالي الساعة الواحدة صباحاً .

اجل ، لديّ مسؤوليات كثيرة . المكتب متخصص في الأبنية ، لكنه يشمل كل شيء ، وهو بالتالي مقسّم الى ثلاثة فروع : الدراسة ، التشييد ، بيع الأبنية . يعمل فيه عشرون شخصاً ، انما مع العاملين في الورش يصبح العدد اكثر من ثلاث مئة شخص . انها مؤسستي ، وأدير اقسامها وحدي . لقد بدأت بمفردي منذ عشر سنوات . آنذاك ، كنت اعمل لدى مهندسين ، قبل الظهر عند خالي ، وبعده عند مهندس آخر . وفي المساء ، كنت آتي الى هنا لأضع تصاميماً . خلال عشر سنوات ، مررت بجميع المستويات ، وقمت بجميع المهمات ، وهذا ما يسمح لي بادارة مختلف جوانب العمل في المكتب دون صعوبة ، منذ ثلاث او اربع سنوات وأنا في هذا المركز . كل شهرين

او ثلاثة ، يزاد مستخدم جديد على العاملين في المكتب . منذ سنتين ومنحنى النمو عمودي الاتجاه ، وهذا عائد الى ازدهار البناء . هذا الازدهار عائد بدوره الى تغيّر في الذهنية ؛ قبلاً ، لم تكن هناك ثقة بالمهندس .

كما لاحظت ، انا ضد العقلية اللبنانية ؛ يجب العمل لأجل طويل وبنفس طويل . عادةً ، يفكر المقاول ـ البنّاء بتحقيق الحد الاقصى من الربح . انه يطلب من شريكه الموصي مليون ل . ل . مقابل تشييد بناء ، ويشيّده فعلياً بنصف مليون ليرة . بدلاً من الرخام المخمّن ، يضع حجراً آخر ، ويستخدم الومنيوم من نوع سيء ، الخ . وهكذا يكسب ٥٠٠ الف ليرة بدلاً من ٢٠٠ الف . لكن المالك لن يتعاون معه مرة اخرى ولن يرشد احداً اليه . انا ، أسلك طريقاً آخر : حد أدنى من الربح وتركيز على النوعية ؛ وفي الحال ، يجدّد معظم الزبائن أعمالهم معي او يرسلون إليّ أهلهم وأصدقاءهم . السمعة الحسنة ، هذا هو الربح ، انها رأسمال كبير جداً . لو مارس كل لبناني مهنته كما يجب ، لأحرز لبنان تقدماً جيداً ؛ فهو لا يحتاج لشيء آخر .

ترجع طريقة العمل هذه الى التربية . اجل ، أنا مدين جداً لنظام التعليم الذي تلقيته . لقد كنت ، بخاصة ، كشافاً : الروح الكشفية . ينبغي ، فوق ذلك ، قراءة مؤلفات حول التحليل النفساني وعلم النفس والاتصال بالناس . إسمع : انني افكر بتعليم أولادي عكس مبادىء المدرسة . يقال لك : قل الحقيقة . فتفعل ذلك ، وتُخدع مرة ، ومرة ثانية . . . يجب ان يكون المرء واقعياً ، يجب ان نصارح الاولاد بالواقع ؛ ثم ، انطلاقاً من التجربة ، يمكن الوصول الى المبادىء . اجل ، لديّ ولدان : بنت في السنة الثالثة من العمر ، في « الكوليج بروتستانت » ، وصبي عمره أربعة أشهر ، في مدرسة البيت .

أحب عملي كثيراً ؛ بالنسبة اليّ ، انه متعة ، وانشراح . لا تخبر زوجتي بذلك لكنني أفضل ان اكون في المكتب على ان أكون في البيت . ماذا أُحب في عملي ؟ التحدّي . لقد تعلّمت ذلك في السنة الأولى من اختصاص الهندسة في الجامعة الاميركية . كنا نأخذ درساً عن تطور الانسانية . وشرح لنا الاستاذ ان التحدي هو مبدأ هذا التطور ، تحدّي الطبيعة بخاصة . مواجهة الزبون هي تحدٍ ؛ فالمطلوب هو ان تكسب ثقته ، خلال المقابلة .

وهكذا ، يعهد اليك في النهاية بالعمل . وفي الورشة ، تحدّ آخر : كيف تحلّ المشكلات التي تثيرها . في العلاقات الانسانية : كيف تروِّض هذا العامل ، كيف تؤثّر عليه . لاحظ ، في ما يتعلق بالعلاقات بين الناس، انا « اشتراكي » جداً : كل الناس متساوون ، يجب ان يوزّع كل شيء بين الجميع ، ما اكسبه من جهة ، أوزّعه من جهة أخرى على المستخدمين .

لست صارماً بشأن واجبات الدوام وغيره . أرسّخ لدى المستخدمين الذهنية التالية : المكتب هو كل متكامل : اذا نجح الرسام او رئيس العمال ، فهذا يعني ان الجميع قد نجحوا . وفشل أحدهم هو فشل للجميع . أنظّم اجتماعات عامة ، ودعوات عائلية . العائلة هي مبدأ أومن به كثيراً . أجل ، قليلون جداً هم الذين يتركون العمل عندي . فالتبدل الذي يطال المستخدمين هو الازدياد فقط ، لقد ترك المؤسسة مستخدمان او ثلاثة ، انما لأننا شجعناهم على ذلك : رسام

أوشك ان ينهي تخرّجه كمهندس ، ومهندس أصبح دكتوراً في الهندسة . أنا ضد العقلية اللبنانية التي تقضي بسحق العامل . فهذه من عادات الاتراك . بالطبع ، لا يتمكن بعض المستخدمين الجدد من التكيّف مع الجو السائد هنا . لكن ذلك نادر جداً . عندما يحضر شخص جديد ، يجد حوله عشرة أشخاص مدرّبين على هذه الذهنية . لا أقوم برقابة مباشرة ؛ مثلاً ، لا أسأل مهندساً اذا كان في الورشة فعلاً غير ان لديّ اتصالات سرية تمكّنني من معرفة ذلك . كلا ، لا استخدم بواسطة اعلانات صغيرة ، ولا بواسطة مكتب توظيف : لماذا ؟ لأنني لست بحاجة الى ذلك . أتصرف في هذا المجال بواسطة الاتصالات الشخصية . استخدم دائماً عمالاً يشتغلون ، اي انهم يعملون اصلاً في مكان آخر . العاملون العاطلون غير صالحين : المهندس الجيد لا يتعطل ابداً . هناك حوالي عشرة مهندسين يعملون في المؤسسة .

في الحقيقة ، القطاع الذي أفضّله هو قطاع الأبحاث والدراسات : لكنه اليوم لا يطعم خبزاً . القطاعان الأخران (التنفيذ ، البيع) صعبان جداً ، ثم انني أفتقر الى الذهنية المادية . فانا ميال بالاحرى للناحية الفنية والنظرية . أعمل للمتعة وللشهرة ، للاسم ، لصيت العائلة واسم العائلة . عندما أعلم ان احداً جامل زوجتي واحترمها لأنها تحمل اسمي ، فهذا بالنسبة اليّ اكثر من مليون ليرة لبنانية .

اجل . كثيرون من الناس يمارسون مهنتين في لبنان . انها مشكلة مادية . أفكّر مثلاً بالموظفين : مداخيل وظيفتهم لا تكفي لتغطية مصاريفهم . وهم مضطرون لمضاعفة مهنهم بغية الموازنة بين الدخل والانفاق . ذاك لأن لدى الناس متطلبات كثيرة في سياق حياتهم : انهم يريدون ان يماشوا ذوق العصر ، وان يمتلكوا آخر طراز من السيارات . أظن ان ٩٠٪ من الناس يمارسون مهنتين . مستخدميّ ؟ ربما ، لو كان لديهم الوقت . لكنني أشغلهم طيلة النهار ، ثماني ساعات يومياً ، وهناك احياناً « عمل اضافي » .

كلا ، لا يوجد في لبنان عمل كاف للجميع . لو كان التعاون مع البلدان العربية متطوراً ، لكان الوضع ممتازاً . في كل وظيفة في البلدان العربية ، تجد لبنانياً . ففي الفنادق : يكون الخدم سعوديين ، مثلاً ، لكن رئيس الطهاة وامين الصندوق والمدير لبنانيون . غالباً ما يعجز العرب ، المعتادون على ارتداء « الكفّية » و« الجلاّبية » ، عن مقابلة لورد انكليزي بلباس السموكن . بينما يرتدي اللبناني السموكن مع الانكليز والكفّية والجلاّبية مع العرب : انه متكيّف مع الاثنين . هذا هو دوره . وهذا مفيد جداً خصوصاً وان الشرق الاوسط سيصبح إحدى أغنى مناطق العالم بفضل النفط . لقد قرأت مؤلفات في هذا الموضوع . سوف تحدث إعادة توزيع للثروات . وستنشأ حاجة الى أناس من هذه المنطقة لملء الوظائف الادارية في العمل والشؤ ون المالية . وهذا هو اكثر من فرصة بالنسبة الى اللبنانيين ، انه واجب .

بناء عليه ، فان العلاقات الطيبة ، اي السليمة ، بدون عمولات ، ضرورية مع الجميع . على صعيد الافراد ، يقيم اللبنانيون علاقات جيدة جداً مع العرب . فهم يحظون بالتقدير . لكن الأمر مختلف على المستوى السياسي . لست واسع الاطلاع . فأنا لا أتعاطى السياسية . اما العلاقات مع الغرب ، فينبغي ان تنمو . لنقل ان السعودية متأخرة مئة عام عن لبنان ، ولبنان

متأخر مئة عام عن فرنسا، التي هي متأخرة مئة عام عن الولايات المتحدة الاميركية . إنه تحدٍّ ، ويجب استدراك هذا التأخر . التربية هي اساس كل شيء . فالشخص غير المتعلم لا يساوي شيئاً . يجب الاستمرار في إقامة علاقة جيدة مع الغرب لكي نتعلم ان نحسن العيش والتقدم . لا حلّ غير هذا . في الاسبوع الماضي ، كنت في باريس : تلك الاوتوسترادات والطرق وناطحات السحاب والنظام ، هذا هو التحدي . كلا ، لم أزر ابداً الولايات المتحدة . مع أنه لديّ اخت متزوجة هناك ، غير ان ذلك يتطلب الكثير من الوقت !

نعم ، أنا عضو في نقابة المهندسين ، والاّ لما استطعت العمل . على المهندس في لبنان ان يدفع ايضاً لصندوق الضمان ولصندوق التقاعد : حوالي ٣ او ٤ آلاف ليرة سنوياً . فضلاً عن ذلك ، عليه ان يدفع شيئاً مقابل كل مبنىً : وهو مبلغ متناسب مع عدد الامتار المربعة التي يتكوّن منها المبنى ، اي متناسب بالتالي مع العمل . لقد أصبحت نقابة المهندسين ، من حيث الارتباكات الادارية ، أفظع من الحكومة . اجل ، النقابات فعّالة من اجل تحسين اوضاع العمل ، شرط ألاّ تُسيَّس . كلا ، نقابة المهندسين لم تُسيَّس بعد .

نعم ، زوجتي تعمل . لديها محل للألبسة الجاهزة في شارع الحمراء . وقد كنا في باريس من اجل التوصية على تشكيلات الربيع الجديدة . قبل زواجها وبعده ، كانت تدرس الحقوق . نحن اربعة اشخاص في المنزل ، بدون الخادمات . نعم ، يجب على النساء ان يعملن . على كل فرد من افراد المجتمع ان يعمل ، والاّ كان طفيلياً . كلا ، لا أميّز في هذا المجال بين الشابات والنساء المتأهلات او المسنّات . يجب ان تتبدّل البلدان العربية حيث لا تتمتع المرأة باية قيمة اجتماعية او سياسية . فهذا عائق . لدى والد زوجتي مصانع بلاستيك في افريقيا ، في غانا ونيجيريا . انه مهاجر . وهو يسكن تارة هناك وطوراً هنا ، حيث لديه املاك وأبنية . حالياً ، زوجته هنا وهو في افريقيا .

نعم . انا ايضاً صاحب أملاك . لكن ، كل المال الذي اكسبه اوظّفه في التجارة . مثلاً ، اشتري قطعة ارض بـ ١٠٠ الف ل . ل . وأشيد عليها بناء بـ ٢٠٠ الف ل .ل . ، ثم أبيعه بـ ٥٠٠ الف ل . ل . عندئذ ، أحقق مشروعاً بـ ٥٠٠ الف ل . ل . وأبيعه بـ ٨٠٠ الف ل .ل . الخ . حالياً ، ونظراً للطلب ، اعتقد انه يجب الاسراع . (على السؤال : هل توظّف الاموال التي تكسبها في اراض ام في ابنية ام في اسهم ؟ أخرج السيد س . . . ظرفاً أسمر وقال : « هذان سهمان أحضرتها الآن من المصرف ») .

دخلي الشهري ؟ اجل ، صدقت ، لنر بالاحرى المصاريف . ايجارات : ١٠آلاف ل . ل . سنوياً ؛ غذاء : من ٧٠٠ الى ٨٠٠ ل .ل . شهرياً ؛ تعليم الولد : من ٤٠٠ الى ٥٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ ألبسة : ٥٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ صحة : ١٠٠ ل .ل . شهرياً ؛ مستخدمون : من ٣٠٠ الى ٤٠٠ ل .ل . شهرياً ؛ ترفيه : ٤٠٠ل .ل . شهرياً ؛ سيارات (لدينا سيارتان) : ٢٠٠ ل .ل . شهرياً . بكم أقدّر المصروف الشهري اجمالاً ؟ بحوالي ٥ آلاف ليرة . قد يبدوذلك كثيراً نوعاً ما . ذاك لأننا في مقتبل العمر ونريد ان نعيش . نعم ، صدقت . اننا لا نحرم انفسنا من اي شيء ، اطلاقاً .

الرأسمال المتداول لهذا العام هو بقيمة ٥ ملايين ل .ل . (لحظة تردّد قبل الاجابة على سؤالنا ، ثم أضاف : « لكن هذا سرّي ») . منذ ثلاث سنوات ، كان الرأسمال المتداول بقيمة مليون ل .ل. ويصبح في العام القادم عشرة ملايين او مئة مليون . انا ، في الواقع ، بصدد تنفيذ صفقة ، بناء مدينة ، وهو مشروع كبير في ح . . . أماكن سكنية مع مخازن وحوض للسباحة وملاعب لكرة المضرب ، ومسرح صغير ، ودور حضانة للاطفال : مدينة حديثة . ذاك انه لم يعد بالامكان العيش في بيروت ، حيث نقضي ربع ساعة بحثاً عن موقف للسيارة ، وحيث يعيش الأولاد ضمن أربعة جدران . لن أسكن هناك . ابداً ! عند حدوث أقل أمر ، سوف يزعجونني . كلا ، أريد ان أشيد لنفسي مبنىً بالقرب من مدرسة « كوليج بروتستانت » حيث احتفظ لنفسي بسطح المبنى : طابقان . سيكون ذلك على جانب من الابتكار . انه فوق تلة ، وسيكون مشرفاً ، خصوصاً على البحر . نحن أبناء البحر ، فأنا أحب البحر . لديّ ، على مرفأ ب . . . منزل صغير مرتَّب على طراز الشاليهات حيث أقضي كل عطل نهاية الاسبوع . ولديّ يخت صغير نصطاد السمك بواسطته . إنني لا أحب الجبل ، مثل كل الشباب اللبناني . اما أهلي ، فيصطافون : الجبل قريب في لبنان ، ثم انها عادة . لكن ، في جميع بلدان العالم ، يذهب الناس في الصيف الى البحر .

بمقدار ما استطيع تشجيع ما هو محلّي ، وبمقدار ما تكون النوعية سليمة ، فإنني أشتريه . وإلاّ ، فأنا أفضّل المنتجات الاوروبية . نعم ، حتى السيارات . السيارات الاميركية أفخم ، لكنها غير مدروسة كالسيارات الاوروبية .

الطبقة الاجتماعية الأهم : طبقة التجار ، بلا منازع . كبار الملاّكين العقاريين ؟ كلا ، كلا ، كلا ، الملاّكون هم أولاً تجار . لا توجد مهنة ملاّكين عقاريين . المهنة العقارية هي السمسرة ، مهنة اولئك الذين يقدّمون الى الذين يسألونهم هذه القطعة من الأرض او تلك في سبيل البناء ، انهم وسطاء .

إنها أيضاً أغنى طبقة . في زمن أبي ، كانت أصلاً أكثر الطبقات غنىً ونفوذاً . الأقل نفوذاً ، على الاطلاق ، هم الفلاحون . هنا ، يجب القيام بعمل ما . لديّ فكرتي ، لكن كثيرين لا يشاركونني إياها . اننا ننفق سنوياً بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون ل . ل . على الجيش . من الافضل ، في السنة الأولى ، ان نشتري بهذا المبلغ ما بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ جرّار نعطيها للفلاحين . خلال عامين أو ثلاثة ، تُحسَّن كل الأراضي وتُستصلح . في السنة الثانية ، يُخصَّص هذا المبلغ لبناء مدارس في البلاد . وفي السنة التالية ، لبناء مستشفيات . في خمس سنوات ، لن نعود بحاجة الى أي شيء في لبنان . فوق ذلك ، باقامة الخدمة العسكرية الالزامية نجعل من كل مواطن جندياً . ولن نعود بحاجة الى جيش . أجل ، لقد أثارت السياسة اهتمامي ، ثم نفرت منها . عندنا ، يتاجر السياسيون بكل شيء . انهم ليسوا رجال سياسة ، بل تجار سياسة » .

إن المقاول (entrepreneur) العصري ـ بالتحديد الكلاسيكي الذي وضعه شومبتر[٢١] ـ موجود فعلاً في لبنان ، وهذه المقابلة تظهر ، أفضل من بيان احصائي ، شروط ارتقائه وعناصر ايديولوجيته . لكن ، وراء ترقي السيد س . . . ذي الطابع السريع والمدهش بصورة

استثنائية ، يُقدِّم لنا هنا وصف لطموحات قسم من البورجوازية اللبنانية ولنظرته الى العالم . فإن قسماً من الجيل البورجوازي الجديد ، الوارث لرأسمال لم يزل قليل الاستثمار والمدرَّب على العقلية الرأسمالية وتقنيات التسويق والادارة في الجامعات الاميركية ـ في الولايات المتحدة أو في لبنان نفسه ـ يحاول ان يقتحم عالم الأعمال بعقلية جديدة متحرِّرة بآن معاً من الفكر الاقطاعي القديم ومن الايديولوجية البورجوازية التقليدية .

مع ذلك ، يبقى الميراث هنا شرطاً أساسياً لوضع السيد س . . . الحالي . فوالده مقاول أصلاً ، وهو ليس من أصغر المقاولين ، بما أنه احد الذين بنوا أولى ناطحات السحاب في الروشة ، أحد أكبر احياء بيروت السكنية مقابل البحر . كما ورَّث الجدُّ الأب أرباح معمل الصابون الذي كان يملكه ، متيحاً له ان « يلمع » في تجارة البنزين . إن المراهنة على انتشار السيارات اولاً ، ثم على ازدهار البناء المفاجىء ، تنم بآن معاً عن فطنة اكيدة وعن روح المغامرة المدروسة وحسّ تقديري سليم . ومهما تكن سياقات التدرّب على العقلية المغامرة ، فإن الأب هو الذي أمَّن للسيد س . . . واقعياً ، أسس انطلاقه المهني بواسطة قرض قيمته ١٥ ألف ل . ل . وخاصةً بواسطة « الرصيد المعنوي » المرتبط باسم العائلة ، بصرف النظر عن دراسات الهندسة الطويلة في الجامعة الاميركية ، التي تمثّل ظاهراً ، بالنسبة للسيد س . . . ، رأسمالاً في مثل أهمية الاسم الموروث عن أبيه . لكن السيد س . . . المزوَّد بكل وسائل النجاح هذه ، لم ينطلق مباشرة في ميدان أعماله الخاص : لقد اشتغل ست سنوات لدى خاله ومهندس آخر ، واستمر كل مساء في تحضير عمله الخاص « بوضع تصاميم » . وفي ست سنوات ، مرّ بجميع المستويات ونفَّذ جميع المهمات المنوطة بمؤسسة مختصة بالبناء . فالخبرة والاختصاص ينوبان هنا عن الارث ، وسوف يحتفظ السيد س . . . من هذه الفترة بالاقتناع بأنه مهندس قبل ان يكون رب عمل .

بالاضافة الى الارث ، يبقى الانصهار العائلي وشهرة الاسم قيماً جوهرية لدى السيد س . . . (« السمعة الحسنة ، هذا هو الربح ، انها رأسمال كبير جداً » . . . « إذا احترم احد زوجتي لأنها تحمل اسمي ، فهذا بالنسبة اليّ أكثر من مليون ليرة لبنانية ») ـ لكن ، هنا ايضاً ، يُدخل في التصرفات التقليدية المرتبطة بقيمه عقلية المقاول الرأسمالي : تحقيقات ومعلومات منتظمة حول افراد العائلة (« الذين يحملون اسمها ») ، وبخاصة انشاء صندوق إعانة موجّه نحو الاستثمارات الاولوية (« إتاحة التعليم الجيد للجميع ») . كذلك ، فإن الشهرة لم تعد معتبرة كحصيلة للارث العائلي إنما كنتيجة لحسن الادارة الاقتصادية المعزو الى جدارة السيد س . . . الشخصية (« استيقظ في السادحة صباحاً . . . أبقى في المكتب حتى الثامنة والنصف مساءً . . . أنظِّم اجتماعات . . . أركِّز على النوعية . . .) . وإذا كان السيد س . . . يجهد نفسه بافراط في سبيل أعماله ويراكم رأسمالاً مذهلاً ، فليس ذلك بدافع الربح انما من اجل الشهرة العائلية وكذلك « من أجل متعة » العمل المتقن : « من أجل تمجيد الرب » كما كان يقول ، حسب ماكس ويبر ، أوائل المقاولين البروتستانت ، كبار ناشري « روح الرأسمالية » .

بدلاً من ان يتخلّى السيد س . . . كلياً عن أسس الايديولوجية البورجوازية التقليدية (الارث/ العائلة/ الشهرة/ الاستهلاك « لا نحرم أنفسنا من أي شيء اطلاقاً ») ، فإنه يعيد تأويلها واستخدامها لجعلها متلائمة مع الايديولوجية الحديثة التكنوقراطية التي اكسبته إياها علومه ومطالعاته واتصالاته وخبرته كمقاول . اننا نكتشف بسهولة وجود هذه الايديولوجية الحديثة التكنوقراطية وعناصرها من خلال الآراء التي يبديها حول عمل المرأة ودور النقابات واتساع الفرق بين الفئات الاجتماعية وتطورها ، وبخاصة من خلال علاقته بالغرب المعتبر « كنموذج » ، ومفهومه للدولة المخطِّطة ، ومشاريعه الانمائية للبنان الريفي واشمئزازه من السياسة اللبنانية التقليدية (« عندنا ، يتاجر السياسيون بكل شيء . . . إنهم تجار سياسة ») .

مع ذلك ، لا يزال الكثير من مواقفه يحمل طابع الايديولوجية البورجوازية التقليدية ويبقى راسخاً في حقائق لبنان الحالي . وهكذا ، فإن رأيه حول الفوارق الطائفية يكشف عن شيء من الاحتقار « للآخر » ، الذي هو في الحالة هذه الفلاح الجبلي الماروني أو الدرزي « المعتصم في قريته وحصنه ، المتعصب والذي يهاجر » . لكن ، في سبيل الانسجام مع الايديولوجية الحديثة التكنوقراطية ، لا يُعطى التناقض صفة طائفية بل اقليمية وثقافية : ان « سكان الساحل » هم الذين يتعارضون مع « سكان الجبل » ، وليس السنّة مع الموارنة أو الدروز . « فالاختلاف الكبير في الذهنية » عائد إذاً الى ظروف المعيشة لا الى الانتماءات الطائفية .

صحيح ان السيد س . . . متزوج من مسيحية جبلية[٢٢] ، وانه في وضع ممتاز لكي يحاول الجمع بين الايديولوجيات المتحدِّرة من ثقافات وأديان مختلفة (« المسلمون قريبون جداً من المسيحيين » ، « أساس كل دين هو الاخلاق ») . لكن ، لا ينبغي ان نخطىء الظن ، فهذا الجمع لا يمكن ان يتمّ ، بالنسبة للسيد س . . . ، إلاّ حول العقلية والقيم « العصرية » المستمَدّة من الغرب والمجسَّدة بتنمية اقتصاد رأسمالي في عمله الاساسي ، حتى وان كان لا بدّ من صبغه « بروح اجتماعية » (بل « اشتراكية » حسب تعبير السيد س . . .) في العلاقات التي يقيمها بين مختلف « شركاء » العمل .

إن محاولة الدمج هذه بين الايديولوجية البورجوازية التقليدية والايديولوجية الحديثة التكنوقراطية توضّح تماماً سياق البروز الحالي لأيديولوجية بورجوازية موحَّدة في لبنان تربط بين ثلاثة أبعاد رئيسية :

- ادراك واضح للنظام الرأسمالي العالمي كانتاجٍ واعادة انتاج لتنمية متفاوتة بين البلدان والمناطق معبّر عنها « بالتأخر التاريخي » (« المملكة العربية السعودية متأخرة مئة سنة عن لبنان ؛ ولبنان متأخر مئة سنة عن فرنسا التي تتأخر بدورها مئة سنة عن الولايات المتحدة الاميركية ») .

- وعي حاد لدور الوسيط الذي تلعبه البورجوازية اللبنانية في العلاقات بين البلدان « المتقدمة » والبلدان « المتخلفة » ، وريع الموقع الذي يؤمّنه هذا الدور الذي تتيحه الثنائية

الثقافية للبورجوازي اللبناني (« اللبناني يرتدي السموكن مع الانلكيز ، والكفّية والجلاّبية مع العرب ، انه متكيّف مع الاثنين ، هذا هو دوره ، وهذا مفيد جداً ») .

ـ رغبة في « الامساك بطرفي السلسلة » لإدامة هذا الربع وهذا الدور ، مما يعني الحفاظ على العلاقات الوثيقة والايجابية سواء مع المحور الغربي أم مع المحور العربي ، خصوصاً وان هذا الاخير يحسِّن ، بفضل النفط ، مركزه النسبي في السوق العالمية (« العلاقات الطيبة ضرورية مع الجميع . . . فالشرق الأوسط سيصبح احدى أغنى مناطق العالم بفضل النفط . . . سوف تحدث اعادة توزيع للثروات . . ») . وهكذا ، يبدو ان الواجب المحتَّم المشترك بين جميع اقسام البورجوازية اللبنانية هو الاحتفاظ بالقدرة على اجتذاب اكبر جزء ممكن من الثروات العابرة ، المكوَّنة والمراكمة في مكان آخر .

مقابلة رقم ٣ : السيد ي . . . مقتطفات .

سبق ان استجوبنا السيد ي . . . بصدد علاقات الاستزلام والوصول الى الوظيفة (راجع القسم الأول ، الفصل الثالث) . وهو كاثوليكي من زحلة ، عمره ٥٦ سنة ، متأهل وله ٣ أولاد ، وهو ، منذ ١٩٤٦ ، موظف كبير .

خلافاً للحالات السابقة ، يبدو ان لا فضل للارث العائلي في نجاح السيد ي . . . بل هو ناجم طبيعياً عن حياة جامعية لامعة ، في فرنسا ، ومتجسِّد بمجموعة مدهشة من الشهادات . مع ذلك ، فإن التفحص اليقظ للأصول العائلية يخفِّف نوعاً ما الانطباع الأولي . فالسيد ي . . . هو الابن البكر لعائلة من ثمانية أولاد . عند ولادته ، كان أبوه ، المحروم من الارث العائلي ، مستخدماً في شركة السكك الحديدية : أجير دائم في احدى أكبر مؤسسات عهد الانتداب ، يعرف القراءة والكتابة ، وقد استفاد من الاهتمامات الثقافية لعمّ كاهن . تحسّن وضعه تدريجياً ، وعندما أُلغيت وظيفته ، كان قادراً على « تأسيس عمل لحسابه » وفتح مشغل . آنذاك ، كان السيد ي . . . في الخامسة عشر من عمره ، وبما انه الولد البكر وبما انه حقَّق دائماً « نجاحاً كبيراً في المدرسة » ، فقد بذل والده « جهداً خاصاً » من اجل ابنه النابه .لهذا السبب ، استطاع ان ينتسب الى احدى أشهر مدارس بيروت وان يتسجَّل في الجامعتين اللتين يتاح لخريجيها أضمن فرص العمل وأكثرها تمنّياً . لنرَ كيف يحدّد السيد ي . . . موقع عائلته الواسعة :

> « لم يبدأ الناس في متابعة الدراسة الا من الجيل الذي أنتمي اليه . لديّ ابن عم استاذ تاريخ في الجامعة اللبنانية . عمّي الثاني غير متزوج . كان اهلي معتبرين ، من ناحية الدخل ، في مستوى فوق الوسط ، خصوصاً في نهاية حياتهم » .

عندما دخل الادارة ، بفضل توسط نائب زحلة الكاثوليكي ، ارتقى السيد ي . . . بانتظام، مختلف رتبها ونجا من التغييرات التي ترافق احياناً تبديل الرؤساء والوزراء . ان الفضل في ثبات

السيد ي . . . وترقياته يرجع الى عمله الدؤوب والى حياة التنسك تقريباً التي يعيشها وسط عالم من غير المألوف فيه ان يحرم المرء نفسه من العلاقات الاجتماعية[٢٣] . فهو يصف ظروف عمله على النحو التالي :

« يجب أن أكون دائماً مهيأً ، ومطّلعاً على ما يحدث بالنسبة الى الشؤون المهمة ، يجب عليّ تحضير التعليمات ، وبالنسبة للباقي ، أشرف على العمل . الوزراء يتبدلون كثيراً ، وهذا لا يسهّل مهمتي . أيامي شاقة . غالباً ، اكون في المكتب منذ الساعة السابعة صباحاً وذلك حتى الثانية بعد الظهر . وأواصل عملي في المنزل حتى وقت متأخر من الليل .

في ما يتعلق بالواجبات الاجتماعية ، وجدت حلاً للمسألة : فأنا لا أذهب الى أي مكان ، أعتذر دائماً . كما تعلم ، لا أستطيع القيام بكل شيء . انني امتنع عن تلبية الدعوات ، إلا اذا كانت سهرة يقيمها الرئيس أو أي صديق آخر لا استطيع الاعتذار منه . عليّ الاهتمام بأولادي . فأنا أحاول مراقبتهم » .

إن المقاطع الأكثر أهمية في المقابلة هي تلك التي يحلّل فيها السيد ي . . . مجتمعه الخاص ، ويصبح فيها « العالِم الاجتماعي العفوي » للحقائق اللبنانية . فميل السيد ي . . . هنا للموضوعية ليس فقط من متطلبات وظيفته . انه يشكل سمة ثابتة للايديولوجية التحديثية التكنوقراطية التي تظهر عادةً « كوجهة نظر علمية » : فالشكوكية تجاه الوحدة العربية، والرغبة في الانفتاح على العرب لأسباب اقتصادية اولاً ، والتخوف من فقدان لبنان دوره الوسيطي ، كلها تمثّل مواقف رئيسية لهذه البنية الايديولوجية التي تتقاسمها أغلبية البورجوازية في لبنان . اما تحليل لبنان نفسه ، فهو يربط الاقتصادي بالاجتماعي ، محوّلاً الأول الى نتيجة لمعطيات طبيعية (« بلد محروم من الموارد ») لا لخيارات سياسية ، والثاني الى تصرفات فردية متعلقة بالاخلاق (« بعض الصناعيين والتجار الذي لا يدفع الضرائب الواجبة ») لا الى طرائق التنظيم والحكم (« لا يوجد احتكار في لبنان ») . لنسمع الحديث بكامله :

« مستقبل البلد متوقف على الدول الكبرى . فصراعها يؤثّر على صيرورتنا . يجب إقامة اتفاقات وتسويات معها . العرب يؤمنون بالوحدة العربية ، لكنها لم تتحقّق . والتنسيق يجب ان يبدأ بالميدان الاقتصادي .

ينبغي أن نميّز جغرافياً وتاريخياً بين ثلاث مناطق في العالم العربي : ١ ـ شمالي افريقيا ، ٢ ـ مصر وليبيا ، ٣ ـ المشرق والمملكة العربية السعودية .

يجب ان نظل منفتحين على الغرب وعلى الحضارة بالقوة نفسها التي تحرّك رغبتنا في تعزيز العلاقات مع الداخل العربي . هذه هي فرصتنا الوحيدة للبقاء . جيراننا غير منفتحين بما فيه الكفاية . لحسن حظنا ان لدينا مؤسسات أجنبية ، وهذا اغناء على الصعيد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي . انه ضمان لاعداد الشباب . ومن واجبنا الحفاظ على هذه المؤسسات . اننا نوشك ان نخضع لضغوط سياسية من جانب جيراننا اذا كانوا أقوياء للغاية . ومع خطر إضعاف

العلاقات مع العرب ، من الأفضل توثيقها مع الغرب .

نحن بلد محروم من الثروات الطبيعية . لهذا السبب بالذات ، ولكي ننجو من الاختناق ، علينا الابقاء على اتصالات مستمرة مع البلدان الأكثر تقدماً . مستقبل البلد ونموه يكمنان في التصنيع : لكن ، لكي نؤمن الاسواق للصناعة ، لا بدّ من التفاهم والتعاون مع البلدان العربية ، ولئن كان ذلك من اجل تبادل البضائع .

إننا مقبلون اكثر فأكثر على مواجهة مشكلة البطالة . لدى البلدان العربية حالياً مؤسساتها الجامعية الخاصة التي تعدّ كوادرها . واحتمالات هجرة الكوادر اللبنانية تصبح اذاً محدودة ، ولا بدّ ان تواجه ازمة عمالة جزئية وبطالة تشكل مشكلة حقيقية . بالطبع ، لا يوجد عمل للجميع ، ويجب الاعتراف بأن الكمية تتقدّم على النوعية . الجامعة العربية والجامعة اللبنانية تعطيان شهادات دون ان تؤمّنا لها اعداداً كافياً . هنا ، يضطر الموظفون لممارسة مهنتين . أجورهم ضئيلة ، وعليهم ان يعيشوا بالتقتير . أعتقد ان الدوام محدَّد تبعاً لهذه الاعتبارات . أنا ، لا يحق لي أن أكون عضواً في نقابة . اعتقد ان بامكان النقابات ، إن لم تُسيَّس ، ان تقوم بعمل مفيد . ثم ان التركيب الطائفي لبلدنا يحول دون ان يكون لدينا بنية نقابية قوية .

فيما يخص الطوائف ، لدى المسيحيين اجمالاً مستوى معيشي أعلى . خصوصاً بالنسبة الى الشيعة الذين هم الاقل ثراء . لكن الوضع يميل الى التقارب والتوازن . ويميل مجتمعنا الى ان ينزع عنه صفة المجتمع الطائفي فقط . هناك صراع طبقي قائم على المهنة والمصلحة بين البورجوازية ، أو لنقل بالأحرى البلوتوقراطية ، والطبقة المتوسطة . أغلبية السكان تفتقر الى الامكانات لتخفيف الامتيازات التي يفيد منها أصحاب الثروات الطائلة . في الواقع ، لا توجد هنا احتكارات أو شركات كبرى ، إنما هناك بعض الصناعيين والتجار الاغنياء جداً والذين لا يدفعون الضرائب الواجبة . هؤلاء هم المتنفّذون . هناك اتفاق ضمني وتحالف بين ثلاثة كبار : الاشخاص الاغنياء جداً ، الزعماء الدينيين ، والزعماء السياسيين التقليديين . الشباب على حق في رغبتهم بقلب كل شيء . الفئات الاجتماعية الاغنى هي التجار وبخاصة الصناعيون وأصحاب المصارف وكبار الملاّكين العقاريين ، الذين لا يتجاوز عددهم الاثنين او الثلاثة . انهم موجودون في كل الطوائف ، وهم سوريون ولبنانيون » .

إن اشارة السيد ي . . . الى وجود سوريين في عداد البورجوازية التجارية الكبيرة تؤكّدها أبحاث جديدة ، تقدّر بما يتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ نسبة أرباب العمل الذين هم من أصل غير لبناني في مجموع أرباب العمل في لبنان[٢٤] . المعنيّون ، في الدرجة الأولى ، هم البورجوازيون العرب الذين هربوا من بلدانهم بعد تغيير مناهض للرأسمالية : بخاصة خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ في مصر ، وخلال ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ في سورية . عموماً ، تشكل هذه البورجوازية في لبنان ، شريحة معارضة بعنف لكل إصلاح يهدّد « النظام الليبرالي » وبخاصة حرية الأسعار ومبدأ حرية التجارة الذي لا يمسّ . وغالباً ما يكون هؤلاء صناعيين نقلوا الى لبنان رؤوس أموالهم وخبرتهم وحتى عدداً من تقنيتهم ، إثر تأميم مصانعهم : فهؤلاء السوريون والمصريون والعراقيون أو

الفلسطينيون أصلاً ، الذين هم أحياناً تجار او كوادر مالية ، يلعبون دوراً اقتصادياً وأيديولوجياً لا يستهان به في بلد يعتبرونه كآخر معقل لحرية التجارة و « للحضارة » في منطقة غير مستقرة ، مسكونة بشياطين مناهضة الامبريالية والتوجيهية الاقتصادية للقطاع الحكومي .

إن حالة السيد ج . . . الذي نعرض فيما يلي المقابلة معه ، تبرز المشكلات الراهنة لهذه الشريحة غير اللبنانية من البورجوازية التجارية ، وتوجهاتها الجديدة وتأثيراتها . وهي تسمح ايضاً بفهم بعض خصوصيات هذه الفئة بالنسبة الى البورجوازية الصناعية الممثّلة بالسيدين ك . . . و س. . . اما التناقضات الثانوية بين الاقسام الصناعية والتجارية للطبقة البورجوازية فسوف نتناولها في خلاصة هذا الفصل .

مقابلة رقم ٤ : السيد ج . . . (كاملة) .

سوري ، كاثوليكي ، أعزب ، ٣٤ سنة ، تاجر متوسط (٨ اجراء) بيروت .

« أصل عائلتي من سورية . كان أهل والدي يعملون في حلب في تجارة خيوط الحرير . كانوا يجمعون الخيوط وينسجونها بأنوال يدوية . كان العمل يتم في المنزل ، وكان جدّي يجمّع الخيوط لتسويقها . ناب عنه والدي في حوالي ١٩١٦ ـ ١٩١٧ . لقد نال شهادة البكالوريا قبل الحرب العالمية الأولى تماماً، وكان يريد تعلّم الطب ، لكنه لم يستطع ذلك بسبب الحرب . كان جدّي محتجزاً في جهة البحر الاسود ، فاحتاجت جدتي الى رجل يتولى التجارة : استدعت والدي فجاء اليها . كان اعمامي صغار السنّ ، وكان والدي الوحيد القادر على استئناف العمل .

بدأتُ مع والدي عام ١٩٦٤ في حلب وجئت الى بيروت عام ١٩٦٥ . أتيت وحدي ، ولحقت بي عائلتي عام ١٩٦٧ .

كان ذلك مباشرة بعد تأميمات ١٩٦٥ في سورية . لم يعد لوجود التجارة التي كان يمارسها والدي أي مبرّر ما دامت الحكومة قد أخذت على عاتقها التجارة الخارجية . وبعد ١٩٦٥ ، لم يعد لأهلي أي عمل . لمدة عام كامل ، حاولوا القيام بعمل ما ، لكنهم لم يوفّقوا ، فجاؤ وا الى هنا . حتى انهم حاولوا ان ينضموا الى آخرين لمعاودة التجارة ، لكنهم اتهموا على الفور بأنهم بورجوازيون ، فغادروا البلد . ما حدث كان ثورة ، ومنذ ان اتُهموا بالبورجوازية ، لم يعد بوسعهم عمل اي شيء . كانت شقيقاتي الثلاث متزوجات ، وكان أخي يحضّر شهادة البكالوريا . اما أنا ، فكنت قد أنجزت قبلاً دراساتي العليا : في مدرسة تجارية في غرونوبل بفرنسا . كنت الوحيد القادر على العمل .

هنا ، كان ايجادي للعمل مسألة حظ . فقد بدأت العمل في الجسور مع عمّ لي . وذات يوم ، جاءني صهري يخبرني ان هناك وكالة اطارات يمكن ان نتولاها في بيروت . فكّرت في العرض ، ثم قبلت . كانت « ماركة » سبق ان روّج لها في السوق تاجر كبير ، ثم أهملها لأنها لم تكن مُربحة كفاية . وكان من حظنا ان استطعنا شراءها . كان وضعها على الحضيض : تسلّمناها في نهاية ١٩٦٦ ، ولم يكن قد حصل أي مبيع خلال ١٩٦٦ ، مما أفقد « الماركة » شهرتها .

لكن ، بقي الوكلاء المساعدون . . . لعب عامل الحظ دوره : فقد أعدنا اطلاق شيء كان معروفاً أصلاً لكنه فقد شهرته .

بدأت مع صهري الذي اقترح عليّ الوكالة . كان لدينا أجيران : حمَّال وسائق - مسلِّم . الحمَّال ، كنا نعرفه لأنه سبق له ان عمل عند اصدقاء لنا ، والسائق عرَّفنا به صديق .

الآن ، لدينا ثمانية اجراء : بائعان ، ومحاسب ، والآخرون يهتمون بالبضاعة : رئيس مستودع ومعاونه وثلاثة حمَّالين . فوق ذلك ، فإن ابن عمي ، الذي أنهى دروسه في الجامعة الاميركية ، جاء يساعدنا في عملنا . أما أهلي ، فهم الآن مسنّون جداً . والدي بلغ الخامسة والسبعين لكنه لا يزال يساعدني ، فهو الذي يمسك لنا الحسابات .

عندنا ، لا يوجد مجلس ادارة . فهذه مؤسسة عائلية . كلما وجب علينا اتخاذ قرار ما ، نتفّق على موعد ونجتمع نحن الثلاثة ، أي مع صهري وابن عمي . هناك ٥٠٪ من المؤسسة لصهري و٥٠٪ لي ولابن عمي . كان والدي وعمي سابقاً شريكين في حلب ، وقد حافظنا على الشركة نفسها ، واستمرينا على النحو ذاته . والدي وعمي لا يقبضان رواتب ، فهما يساعدان فقط .

بدأنا برأسمال قدره ٣٠٠ ألف ل . ل . عندما استلمنا هذه الوكالة ، كان لا يزال لدى الوكيل السابق مخزوناً من البضائع بقيمة ١٠٠ ألف ل . ل . وبهذا المخزون باشرنا في العمل .

إننا نستورد اطارات من اليابان ثم نوزّعها على تجار بالجملة والمفرّق . نتعامل مع الجميع ، من الكاراجات الصغيرة حتى كبار صانعي هياكل المركبات ، مثل آل أبي اللمع الذين يركّبون اطارات لسيارات اجنبية . هناك طريقتان في العمل : يباع قسم من الاطارات في المنطقة الحرة ، ويُجمرَك قسم آخر ، فيخزَّن ويباع الى الزبائن . هناك ايضاً بضائع بالأمانة : نترك مخزوناً لدى بعض الزبائن ، ونزورهم دورياً لاعادة ضبط مخزونهم .

أنا سعيد جداً ، لأنني لم أكن أتصور ابداً ، مع الصعوبات التي واجهتها - خصوصاً المدرسية - انني سأتمكن من الوصول الى هذه المرحلة . أنا سعيد ، بغض النظر عن الوضع المالي ، اشعر برضى شخصي . . . اجل ، برضى شخصي . مثلاً ، الاتصال بجميع فئات الناس ، من اكبرهم الى أصغرهم . هذا الاتصال مفيد ، لأننا نتعلم اشياء كثيرة وعادات كثيرة : العادات في حالات الوفاة ، والزواج . . . كلما كانت لدى الزبائن مناسبات فرح او حزن ، يدعونني وألبّي الدعوة شخصياً . عشية عيد الميلاد ، كان عيد مولد أبي ، ومع ذلك ذهبت لحضور حفلة زواج على بعد ٣٠ كيلومتراً من بيروت .

أنا راضٍ جداً . . . اجل ، راضٍ جداً . لا أصدّق أبداً اننا برأسمال أصلي قدره ٣٠٠ ألف ليرة ، حققنا العام الماضي مجموع مبيعات بقيمة ٣ ملايين ليرة ، ورأسمالنا الآن هو ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية . ان نبيع ، في سنة واحدة ، بقيمة تساوي عشر مرات الرأسمال السابق ، أمر لا بأس به . . .

لكننا وصلنا الى نوع من التشبع . كان بالامكان ان نفعل احسن من ذلك، غير ان الأمر

اصبح صعباً لأن السوق مشبعة . مع ذلك ، أفكّر في التجارة بشيء يتلاءم مع الاطارات ، كالبطاريات مثلاً ، إنما لا بالسيارات طبعاً ، لأن ذلك يتطلب الكثير من الرأسمال وقدراً كبيراً من التنظيم .

أعتقد انه يوجد عمل لكل الاشخاص الذين يبحثون عن عمل . لبنان بلد قائم على التجارة والخدمات ، وفي الخدمات يمكن ايجاد عمل . لكننا يمكن ان نتخوّف من ازمة خطيرة في لبنان اذا ما هربت يوماً الرساميل التي تتجمّع فيه . حالياً ، توظّف رساميل في البناء ، وهذا جيّد . لكن ، اذا ظلّت الرساميل في الحسابات المصرفية ، فسوف نشهد أزمة كما في ١٩٦٦ . . . حالياً ، لا أشعر بالأزمة ، لكنها قد تأتي فيما بعد . . . واذا لم نفكّر ، اجتماعياً ، بوضع الاكثرية ، فإننا مقبلون ايضاً على ازمة ، لأن هناك اقلية تستفيد وحدها، بينما يعيش معظم الآخرين . . . لنقل . . . بصعوبة .

ليس هناك سوى أقلية ضئيلة تكسب قوتها جيداً . والاكثرية تعيش عيشةً مصطنعة بالاستدانة بطريقة او بأخرى . هناك فقر حقيقي في البلد ، لا يلاحظ لكنه موجود مع ذلك . وليس اللبنانيون ، بخاصة ، هم الذين يعانون الفقر ، بل الغرباء الذين استقروا في لبنان منذ ١٠ أو ١٥ سنة . انظر الى الاكراد الذين لا يحملون الجنسية اللبنانية ولا يستطيعون الدخول الى الادارة . انهم فقراء أصلاً ، وما زالوا فقراء .

الغالبية الكبرى من اللبنانيين ، هي الطبقة المتوسطة : مستخدمو المصارف والموظفون الذين يتمكّنون بصعوبة من الحصول على ما يكفيهم . الاكثر نفوذاً في لبنان ، هم الذين يتعاطون السياسة . فالعائلات الكبيرة تحاول تمرير واحد منها لتمثيلها ، وفعلياً ، هناك ثلاثة أو أربعة اشخاص يحكمون البلد كله .

الفوارق شاسعة . هناك ، كما اعتقد ، ٤٪ من الناس يحقّقون ارباحاً طائلة وهم اغنياء جداً ، لأن لهم اعمالاً تجارية خارج لبنان . والفارق الآن شاسع بين هذه الفئة والطبقة المتوسطة . كذلك ، يوجد فارق كبير جداً بين الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة .

كيف سينتهي ذلك ؟ بالثورة ؟ لا أظن : فاللبناني ليس ثورياً ، بالمعنى الشائع للكلمة . ان اللبناني ، حتى ولو لم يكن بحوزته مال ، يحاول ان يقترض لتقليد جاره ، ولا اعتقد انه يقبل بتضحية من اجل ثورة . سيحدث بالأحرى تقدم اجتماعي بطيء : منافع اجتماعية للعمال والمستخدمين الذين سيضمنون بصورة افضل لياقة حياتهم . لكنه سيبقى هناك فارق كبير بين الأغنياء والفقراء .

سيتغيّر الوضع بهدوء تام . . . ففي الانتخابات الاخيرة ، نجح مرشحون غير بورجوازيين ، من غير ابناء الأسر الكبيرة ، ولم يكن لديهم الكثير من الامكانات المالية . كانوا مدعومين من أحزاب سياسية : اشتراكيين ، ناصريين . . . سوف يتّسع ذلك ، سوف يتّسع بالتأكيد . فالناس بدأوا يعون ، ولن يصوّتوا بعد على غير هدىً ، هناك الآن تحوّل طفيف ، لكن الأمر سيستغرق وقتاً . اعتقد أنه مع الوقت ، سيكون لدينا برلمان يراعي اكثر مصالح البلد .

أنا ، في منتصف الطريق ، بين الطرفين ، انني من الفئة المتوسطة ، أشعر انني قريب من الفئة المتوسطة ، اعتقد انه اذا أردنا كسب المال بنزاهة ، فإنه لا يمكننا الاغتناء دفعة واحدة . بالطبع ، هناك عامل الحظ : يمكن ان يكون المرء قد ورث أراضٍ ارتفعت اسعارها جداً . . . لكنني لست من هذه الفئة .

العامل الأول للنجاح ؟ يلزم قليل من كل شيء ، لكن للجهد الشخصي اهمية كبيرة ، فهو أساسي . هناك ايضاً نقطة ثانية . يقول المثل : « المال يجلب المال » . للارث اهمية كبيرة في لبنان ، نعم للارث أهميته . ثم ، في الدرجة الثالثة ، هناك الخبرة . فلها أهميتها ايضاً . التعليم ؟ ليس كثيراً . في مهنتي ، وباستثناء المحاسبة ، فإن ٩٠٪ مما تعلّمته لا يفيدني بشيء في تجارتي . بلا ريب ، هناك ايضاً الاحتيالات لعقد صفقات من حين الى آخر ، بيد ان هذا ليس النجاح الحقيقي .

لبنان يؤدي الدور الذي ينبغي عليه تأديته . انه ، روحياً ، متعلق بالغرب نظراً لثقافته ، وهذا طبيعي . وسيظل متعلقاً بالبلدان الغربية . من الناحية العربية ، لقد اساءوا تفسير العروبة والقومية العربية . أظهروها بمظهر ديني ، رغبة في اعادة تكوين دولة اسلامية . لكن هذه الامور تتبدّد الآن . اعتقد ان لبنان يتقرّب اكثر فأكثر من البلدان العربية كصديق لا كشقيق . سوف يحتفظ باستقلاله الى جانب إقامته علاقات وثيقة معها .

نحن إذاً خمسة اشخاص في العائلة : أبي وأمي وعمي وأخي وأنا . ما عدا الايجار الذي تبلغ قيمته ٨٠٠٠ ل . ل . سنوياً ، ننفق حوالي ٣٠٠٠ ل . ل . في الشهر . تقريباً ٨٠٪ منها للسلع الغذائية وتغطي الـ ٢٠٪ الباقية مصاريف الملبس . فوق ذلك ، ندفع ٧٠ ل . ل . للكهرباء و٨٠ ل . ل . للمياه في السنة ، ثم هناك ٢٠٠ ل . ل . شهرياً للسيارة .

الترفيه ؟ . . (ضحك) . . . هنا ، يتفاوت المصروف . . . بالنسبة اليّ وحدي . . . استطيع القول انني أنفق حوالي ٣٠٠ ل . ل . شهرياً ، منها ٢٠٠ ل . ل . لأوقات الخروج و١٠٠ ل . ل . للمنشورات ، كالكتب والمجلات . . .

نعم ، لوالدي حساب في المصرف ، برصيد من المال اذا احتاج اليه . وهو مال مستقلّ ، يُستعان به عند الحاجة . من جهة اخرى ، والدي هو الذي يدفع الايجار ويتسوّق ويدير الانفاق . لكن ، لا حساب بيننا .

بقي لنا بعض الاملاك في سورية ، لكنها ليست بشيء كثير . بقي لنا خصوصاً معمل أجّرناه للحكومة السورية لتجعل منه مستودعاً : انهم يدفعون لنا ايجاراً كل سنة ، لكنه لا يساوي شيئاً كثيراً .

شخصياً ، انا ضد الزواج . . . (ضحك) . ليس هذا رأي الآخرين لكنني لا أنوي الزواج حالياً . لو كان لديّ الآن أولاد ، لوجّهتهم نحو المهن الحرة . لاحظ ، بالنسبة الى شخص عرف ، مثلنا ، هجرة صغيرة ، قد يضطر يوماً لهجرة كبيرة . الحياة تخبّىء لك أشياء

كثيرة ، خصوصاً في التجارة . قد تنهار التجارة يوماً دفعة واحدة . اذاً ، لو كان لديّ اولاد ، لوددت ان يكونوا اطباء .

البنات ؟ لو كان عليهن الاهتمام فقط بشؤون البيت ، لكنت فضّلت ان يعملن . انا مؤيد لعمل المرأة ، اذا كان ضرورياً ولا يضرّ بتربية الأولاد .

الحياة الآن أسهل بكثير لأن لدينا الكثير من أوقات الفراغ ، لكن يجب ان نعمل ثلاثة اضعاف وربما اربعة أضعاف لكي نعيش على النمط ذاته . كان جدّي يعمل اقل من أبي الذي كان بدوره يعمل أقل منّي . وذلك للوصول الى النتيجة نفسها . غير انه لم يكن لديهم وسائل ترفيه : كانوا يعودون الى البيت ليجمعوا كل افراد العائلة ويتبادلوا الأحاديث ، ويلعبوا بالورق أو بالنرد ، ثم ينصرفون الى النوم عند الساعة التاسعة أو العاشرة مساءً . . . نحن نعمل بافراط : وانا أتحمل ذلك ، لانني لا أستطيع ان أقضي وقتي دون القيام بأي عمل . أحب ان يكون لديّ بعض المشكلات التي تتطلب حلاً ، وان أصطدم بصعوبات ، والاّ ، لفقدت المتعة في العمل .

بالنسبة الى الفقراء ، الوضع الآن أصعب بكثير . لأنهم يرون الناس حولهم يعيشون بمستوى لا يستطيعون هم بلوغه . في زمن أبي ، كان نمط العيش هو نفسه تقريباً ، باستثناء بعض الرّفاهية ؛ اما الآن ، فهناك فجوة . عندما نرى جارنا يخرج يوم الأحد بسيارته ، نريد أن نفعل مثله ، واذا لم يكن ذلك بمقدورنا ، سنكون مُتعبين معنوياً . وأعتقد انه يشقّ على الفقير الحالي ان يفهم وضعه أكثر منه على الفقير في زمن أبي. آنذاك ، كان الناس قدريين وكانوا يقولون : « الله أراد ذلك » . اما الآن ، فهم لم يعودوا قدريين ، بل يقولون : « إنني أُعامَل معاملة سيئة من قبل الأغنياء » . هناك شيء من الوعي : فالنقابات والاحزاب تفتّح الآن عيون الانسان ، لكن هذا الوعي هو الذي يضيره أكثر . فهو يعي الحقيقة ، انما لا يستطيع ان يفعل شيئاً ، فيصبح ايضاً اكثر شقاء » .

إن المؤسسة التجارية الصغيرة للاستيراد والتصدير في بيروت ، التي تضم حوالي عشرة اجراء والمخصَّصة لكي تصرِّف في السوق اللبنانية أو السورية منتجات صناعية آتية من البلدان الكبرى المصنَّعة ، هي مؤسسة نموذجية تماماً عن الوضع الاقتصادي اللبناني (كان متوسط عدد الاجراء في المؤسسة ١٠ عام ١٩٧٢ ، وكان أكثر من ثلثي المؤسسات مركَّز في بيروت وضواحيها)[٢٥] . كما رأينا ، لا يمكن اطلاقاً إهمال الدور السوري في تنمية هذا القطاع الاقتصادي . ان الظروف التي أقامت فيها عائلات كبار التجار السوريين في بيروت موضَّحة في مقابلة السيد ج . . . عام ١٩٦٥ . لم توفِّر موجة التأميمات في سورية غير عدد قليل من المؤسسات : « ما حدث كان ثورة ، ومنذ أن اتُّهموا بأنهم بورجوازيون » ، شعر اهل السيد ج . . . بأنهم مضطرون لمغادرة البلاد . الابن البكر كان أول الراحلين ثم لحق به أهله .

المؤسسة هي أولاً ملكية عائلية : بما ان الصهر قد أوجدها والأب والعم مدّاها بالرساميل وابن العم شارك فيها ايضاً ، فإنها ملك للعائلة الواسعة وامتداد لمؤسسة حلب النسيجية . ولما كانت لا تستلزم رأسمالاً ضخماً ولا تنظيماً ، فقد بقيت ذات حجم بسيط ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بسوق محلية مفرَّدة ايضاً ؛ انها امتداد للعائلة .

لذلك ، تبقى المؤسسة هشَّة ، ومهدَّدة دوماً بأزمة في السوق المحلية ، وبركود او بمنافسة غير متوقعة ؛ انما ليس بثورة . كما في سورية ، « فاللبناني ليس ثورياً ، بالمعنى الشائع للكلمة » . من هذه الناحية ، الخطر ضئيل جداً .

السيد ج . . . راضٍ ، من ناحيتين . اولاً ، مالياً ، لأنه يحكم على النتائج : « ان نبيع في سنة واحدة بقيمة تساوي عشر مرات الرأسمال السابق ، أمر لا بأس به » . العائلة كلها تستطيع العيش « بيسر » بفضل أرباح المؤسسة . وما ينفق على التغذية (٢٤٠٠ ل . ل . شهرياً لخمسة اشخاص) يثبت انها لا تحرم نفسها من أي شيء . ثم ، شخصياً ، لأن السيد ج . . . يعتبر المؤسسة أيضاً كنتيجة لجدارته الشخصية والزبائن كامتداد لعائلته الخاصة (وكتعويض بمقدار ما يصرّ على البقاء أعزباً) : أوَلَم يقطع ٣٠ كيلومتراً يوم عيد مولد ابيه ليحضر حفلة زواج أحد زبائنه ؟ يُستشفُّ عند السيد ج . . . عبر احساس جاد بالانصهار العائلي (« لا حساب بيننا ») ، تأكيد الفردية ومفهوم حديث لرب العمل : الجهد الشخصي يحلّ محل الارث في عوامل النجاح ، والمشكلات المطلوب حلها والعقبات الواجب تذليلها هي وقف على السيد ج . . . نفسه، وهي ايضاً متعته .

« انا في منتصف الطريق » . التعبير ملتبس . فهو يعني بآن واحد الانتماء الى تلك الطبقة المتوسطة التي يصفها السيد ج . . . كرمز للنزاهة ، واثبات حالة ترقٍ غير مستكمل ومسيرة ينبغي انجازها في منطق تراكمٍ مستمر . لأن الطبقة المتوسطة ليست فقط ، بالنسبة الى السيد ج . . . البورجوازية المتوسطة التي ينتمي اليها ، بل هي ايضاً مستخدمو المصارف والموظفون الذين يصعب عليهم الحصول على ما يكفيهم ، والذين ليسوا ، في النهاية ، غير اجراء . هل يستطيع هو ، أن يظل حيث هو؟ المستقبل لم يُرسم بعد .

ذاك انه من خلال هذا الاختيار يتجابه مفهومان وايديولوجيتان . التوقف عند هذا الحدّ ، وعدم التثمير، والاكتفاء بالمكتَسَب الذي يسمح بمستوى معيشي لائق وبادخار ـ احتياطي ، يعني الاقتناع بالايديولوجية البورجوازية الصغيرة التقليدية ، أيديولوجية الكفاية الذاتية والاحتياط لأجل قصير . في المقابل ، يتطلب « التحسين » المجازفة ، والتثمير من جديد ، وتجاوز حدود السوق المشبعة ، وتشرّب ايديولوجية رأسمالية حقاً تجعل من تراكم الربح ومن العقلانية الاقتصادية في سبيل هذا الربح بداية السلوك اليومي ونهايته . وفي هذا الصدد ايضاً ، يقف السيد ج . . . في منتصف الطريق : فوساوسه الاخلاقية (« اذا أردنا كسب المال بنزاهة ، فإنه لا يمكننا الاغتناء دفعة واحدة ») والاحتراس العائلي يترك له مجالاً ضيقاً لمواصلة الطريق حتى النهاية .

مع ذلك ، فإن معظم الآراء التي يبديها السيد ج . . . حول عمل المرأة والفارق بين

الطبقات وتطورها ، وحول الحياة السياسية اللبنانية والعروبة ، تضم العناصر الرئيسية للايديولوجية الحديثة التكنوقراطية ، المقرونة بروح المغامرة والتنبؤ . ان زوال القدرية بفضل نشاط النقابات والأحزاب اليسارية ، والمنافع الاجتماعية للعمال والمستخدمين هي ، بالنسبة للسيد ج . . . سياق محتّم ، لكن ، هل هو سياق منشود ؟ في هذا الصدد ، تزيل نهاية المقابلة الكثير من الغموض : إن الوعي الجماعي ، لأنه بلا ريب يحمل في طياته مخاطر ثورة مناهضة للرأسمالية (والحال ان اولوية حرية الاقتصاد هي مسلّمة بالنسبة للسيد ج . . .) يزيد في شقاء الفقراء ، بما انه تحديداً « سيبقى هناك فارق كبير بين الاغنياء والفقراء » حسب السيد ج . . .

مقابلة رقم ٥ : السيد ن . . . مقتطفات .

لن نرجع الى حالة السيد ن . . . المحلّلة آنفاً (راجع القسم الأول ، الفصل الثالث) إلاّ للتشديد على استراتيجيته الاستثمارية او التوظيفية ولتفحص توزّع ميزانيته . نذكّر ان عمر السيد ن . . . ٣٩ سنة ، وهو شيعي ، مطلّق ، ويعيش في بيروت مع والدته وأخته وأربعة من اخوته واخواته . لنرَ اولاً كيف يصف نشاطه المهني الرئيسي :

« إنه تجارة السجاد، لأنه بالنسبة الى الزراعة ، لديّ أناس في القرية يهتمّون بها ، وذلك لا يتطلب حضوراً دائماً . في المقابل ، التجارة هي اكثر أسراً وتطلباً وتسمح بكسب العيش على نحو أفضل . الزراعة معرّضة لتقلبات المواسم وهناك سنوات خسرتُ فيها . في التجارة ، عندما نكون محترسين ، لا نجازف بخسارة كل ما حقّقناه .

أدير أعمالي شخصياً . لديّ أربعة مستخدمين في الشركة ، وواحد معي في شارع فردان ، أي ما مجموعة خمسة مستخدمين . ويقبضون كلهم في حدود الألف وخمس مئة ليرة لبنانية شهرياً .

أجل ، أنا راضٍ . فتجارة السجاد تجعلني على صلة بأناس يعرفون قيمة السجاد ويقدّرونها. هذا العمل مربح ، لأننا لا نبيع بالمفرّق ، انما بالجملة غالباً ، أي ان أقل زبون يشتري بأكثر من ١٠٠٠ ل . ل . وهذه التجارة تربطني بأشخاص حياتهم الاجتماعية ممتعة ؛ نصبح اصدقاء ونساعدهم على تأثيث منازلهم . أنا راضٍ عن مداخيلي . فهي تكفيني ، لا بل استطيع الادخار لشيخوختي » .

إن تجارة السجاد ، « الأسرة » و « المتطلبة » إنما ايضاً « المربحة » ، تقدّم للسيد ن . . . دخلاً مرضياً جداً (لديه مخزنان ، يبلغ الرأسمال الاصلي لكل منهما ٣٠٠ ألف ل . ل .) وعلاقات طيبة مع أناس من طبقته . اننا نجد هنا النوع نفسه من الارتياح الذي نقع عليه عند السيد ج . . . ، الذي هو في مثل هذا التعلق برؤية تقليدية للعلاقات المشخصنة وللتجارة كأنبل اشكال النشاط المهني . هنا ، يخطر في بالنا ، بلا ريب ، التاجر في الحضارة الاسلامية . لكن ، بما ان السيد ج . . . مسيحي ، فإنه ينبغي البحث عن أصل هذه العقلية التجارية في تقاليد شرقية أوسع نطاقاً .

لنتفحص الآن التوظيفات المتعاقبة التي حقَّقها السيد ن . . . وما تكسبه سنوياً :

« وهكذا ، استطعت ان أدّخر اموالاً أتاحت لي ان أشتري عام ١٩٥٧ مدرسة في بيروت ، تدعى « مدرسة أ . . . ت . . » . انها مدرسة ثانوية ، وما زلت مالكها .

فوق ذلك ، مارست عمل المزارع : فقد ورثت عن أبي قطعة من أراضينا واشتريت قطعة اخرى من مالي الخاص . واستثمرت هذه الاراضي في الجنوب ، بالقرب من قريتنا .

عام ١٩٥٧ ، نُقلت المدرسة من الناصرة الى الغبيري في ضاحية بيروت الجنوبية . عهدت فيها الى غيري ولم أعد أقبض ، منذ ذلك الحين ، غير نسبة معينة من الربح . انها تكسبني سنوياً حوالي ١٠ آلاف ل . ل .

عام ١٩٦٥ ، بدأت في تجارة السجاد . أسَّسنا شركة مع محمود ن . . . واتخذنا كركول الدروز مقراً لها ، برأسمال قدره ٣٠٠ ألف ل . ل . فوق ذلك ، فإن لديّ ، منذ ١٩٦٩ ، مخزني الخاص في شارع الحمراء ، الذي انطلقت فيه برأسمال قدره ايضاً ٣٠٠ ألف ل . ل .

أقبض من الشركة المساهمة ومن مخزني حوالي ٥٠ ألف ل . ل . سنوياً . في عام ١٩٧١ ، اكسبني المخزن ٣٣ ألف ل . ل . والشركة ٢٠ ألف ل . ل .

أيام الآحاد والاعياد ، أعتني بأرضي ، وفي شهر نيسان ، اهتمّ شخصياً ، لمدة اسبوعين ، بشراء الاسمدة وبحراثة الارض . وتغلّ لنا أراضينا ، في كل موسم حوالي ٢٠ ألف ل . ل » .

غير ان هذه الجردة (المدرسة ١٠ آلاف ل . ل. + الأراضي ٢٠ ألف ل . ل . + السجاد ٥٣ ألف ل . ل .) هي غير كاملة . لنطّلع في الواقع على النفقات المعلنة من قبل السيد ن . . .

« أنفق . . . على الجميع ، مع اخوتي الموجودين في الخارج ، والملبس وكل شيء ، حوالي ٥٤ ألف ل . ل . سنوياً . التغذية : ١٥٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ الايجار : لا شيء ، فالبناية ملكنا ، بل انها تؤمن لنا ايراداً سنوياً قدره ٢٤ ألف ل . ل . الملبس : ١٠٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ المدرسة : ١٢٥٠ ل . ل . شهرياً لأنني ادفع أقساط شقيقين لي في الخارج ؛ النقليات : ١٠٠٠ ل . ل . شهرياً ، لأن لدينا اربع سيارات وسائق ؛ العناية الطبية : حوالي ١٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ الترفيه : ٥٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ التجهيز : لم نشتر شيئاً ، مؤخراً ، غير سيارة في العام الماضي ، كلّفتنا ٢١ ألف ل . ل . دفعنا منها ١٦ الف ل . ل . نقداً وجعلنا الباقي أقساطاً بقيمة ٢٠٠ ل . ل . شهرياً » .

إذاً ، ينبغي ان نضيف الى الـ ٨٣ ألف ل . ل . المعلن عنها أعلاه مبلغ الـ ٢٤ ألف ل . ل . المكتسَب من البناية وكذلك المداخيل الشهرية للأخ (موظف في الضمان الاجتماعي) والاخت (ناظرة في مدرسة خاصة) بمقدار ما تدخل في الأموال المشتركة للعائلة . ويقارب المجموع مبلغ ١٠٠٠٠ ل . ل . شهرياً عام ١٩٧٣ ، بينما تبلغ النفقات ٥٥٠٠ ل . ل .

لسبعة اشخاص ، بينهم خمسة راشدين . إذاً ، كان السيد ن . . . قادراً على ان يدّخر ، عام ١٩٧٣ ، حوالي ٤٥٠٠ ل . ل . شهرياً مما يمثّل سنوياً ربحاً صافياً يعادل ١٢٪ من الرأسمال الموظّف من قبل السيد ن . . . في مخزنيه (٣٠٠ الف ل. ل . + ١٥٠ ألف ل . ل .) .

غير ان السيد ن . . . لا يعتبر نفسه مع ذلك غنياً جداً . فهو يعلم ان الشريحة الاحتكارية تستطيع ان تدّخر (وتوظّف) عشرة أضعاف ما يملكه . وهكذا ، يبرّر السيد ن . . انتماءه الى « الطبقة المتوسطة » :

« انا من الطبقة المتوسطة لأنني ، وإن كنت اكسب الكثير ، أنفق الكثير ايضاً ، ولا استطيع ان أدّخر مثل كبار التجار الذين يمكنهم ان يوفروا اكثر من ٥٠٠ ألف ل . ل . سنوياً .

أحب تحسين مكانتي وتحسين وضعي ؛ انا طموح ، لكنني أفضّل البقاء في الطبقة المتوسطة ، ولا أحرص على ان اكون من البورجوازية ، فأنا ضد ذلك » .

لماذا هو « ضد » ان « يكون من البورجوازية » كما لو كانت ارادته هي وحدها المعنيَّة ؟ هناك فرضيتان تبدوان ممكنتين . الأولى هي أيديولوجية صرف تتعلق بتلك « العقلية التجارية » التي يمكن ان تجد في الايديولوجية الدينية مبرّرها وحدودها(٢٦) . فالسيد ن . . . الشيعي ، يرفض القوة والسلطة الناتجتين عن المال ليفضّل عليهما العدالة والنزاهة ، اللتين هما ثمرة حياة مُعاشة حسب التوصيات الدينية (« مساعدة أكثر افراد العائلة فقراً ») . أما الفرضية الثانية فهي اجتماعية أكثر ، لا بل سياسية : ان السيد ن . . . يسكن في طرف حي البسطة المسلم ، المكوَّن من تجار صغار معادين للبلوتوقراطيين . لذلك ، فإن الخوف من الطمع الشعبي ومن حسد الجيران قد يبرّر احتراس السيد ن . . . من التفاخر بثروته . هنا ايضاً ، نجد ردود فعل مشابهة لردود فعل السيد ج . . . الذي يعتبر ان الاغنياء جداً ، في لبنان ، لا يمكن ان يكونوا « نزهاء » وانهم يستسلمون « للحيل » المخالفة للاخلاق التقليدية ، لدى الاثنين معاً ، تظهر الايديولوجية البورجوازية التقليدية متّصلة بالايديولوجيات البورجوازية الصغيرة التي سندرسها في الفصل اللاحق .

الوحدة السياسية والايديولوجية للبورجوازية الكبيرة

إن المقابلات الخمس السابقة ـ وكل المقابلات المتعلقة بالبورجوازية في عيّنتنا ـ تُصدي بصوت أساسي واحد ، مُشارٌ اليه عدة مرات في الشروحات .

فللعائلات المعنية علاقات مع الجهاز السياسي (السيد ك : «لديّ اصدقاء ذوو مناصب عالية » ؛ السيد ي :«عندما يدعوني الرئيس » ؛ السيد س :«السياسة أثارت اهتمامي ») او مع الفئة العليا من البورجوازية الكبيرة (الزبائن المرهفون لدى السيدين ج . . . و ن . . .) : انها محصورة في شبكة من العلاقات الاجتماعية تتطابق اماكن التقائها مع حفلات الاستقبال

الاجتماعية المتعددة التي يتم خلالها تبادل الاخبار والآراء والمساومات التي هي جزء من الايديولوجية البورجوازية المهيمنة . وتتصّف هذه الايديولوجية بمجموعة من السمات التي تشاركها إياها مختلف أقسام البورجوازية .

ـ العلاقة المفضّلة مع الغرب ، التي وصلت الى حدّ أن أياً من اعضاء البورجوازية لم ير وجوب تعزيز علاقات لبنان ، اولاً ، مع البلدان العربية(٢٧) .

ـ الاحتقار المعلن « للفقراء » ـ الذين اعتُبرت اكثريتُهم الواسعة غير لبنانية : سوريون ، اكراد ، فلسطينيون . . . ـ وهو احتقار يرافقه بعض الخوف ، الشديد احياناً ، من التظاهرات الشعبية(٢٨) .

ـ غياب كل إشارة الى الضرائب في النفقات ومصاريف المؤسسة أو الأسرة . وحده السيد ي . . اشار الى « ان بعض الصناعيين والتجار الاغنياء جداً لا يدفعون ضرائب كافية » . لكن حديثه كله يظهر بأنه لا ينتمي الى البورجوازية الكبيرة الا بفضل الخدمات السياسية المؤدّاة وليس بسبب أصله او مداخيله .

إن هذه الوحدة الايديولوجية لم تجد بعد تجسيدها السياسي الموحَّد ، لا سيما وان التناقض الثانوي بين البورجوازية الصناعية ، الممثّلة بجمعية الصناعيين ، والبورجوازية التجارية ، المتكتّلة في جمعية التجار ، ينبعث دورياً عندما ينوي وزير معيّن فرض ضرائب على بعض المنتجات المستوردة من اجل تنمية الصناعة المحلية . ومسألة التصنيع هذه هي ، كما رأينا في القسم الثاني ، في صلب التناقضات داخل البورجوازية .

ذلك أننا نشهد ، في الواقع ، من جانب البورجوازية اللبنانية الكبيرة ، توظيفات متزامنة في العقارات والأراضي والصناعة والتجارة . ان المقابلات مع السادة ك . . و س . . . و ن . . . تؤكد هذا التداخل بين الاقسام التقليدية للطبقة البورجوازية . فأعضاء الطبقة المهيمنة في لبنان يكرهون اذاً « وضع كل موجوداتهم في مشروع واحد » ، ويؤمّنون التنقل المستمر للرأسمال وتداخلاً بين الشرائح الطبقية . فضلاً عن ذلك ، تميل هذه الطبقة الى تقوية اندماجها في السوق العالمية بواسطة القسم الذي يساهم مباشرة في القطاع المصرفي ، وهو قسم سمّيناه الاوليغارشية المالية ، وتهيمن عليه ، اكثر فأكثر ، الشركات الكبرى المتعددة الجنسية (راجع القسم الثاني) . وهكذا ، بدلاً من ان تشكل البورجوازية الكبيرة في لبنان « بورجوازية وطنية » بالمعنى السياسي للبورجوازية المتّجهة نحو الاستقلال الوطني والتنمية الاقليمية(٣٠) ، فإنها تشكل ، موضوعياً وذاتياً ، معبراً للهيمنة الاجنبية الاقتصادية والثقافية ، مع احتمال الحدّ من بعض تجاوزات هذه الهيمنة عندما يصبح الوضع أقل ملاءمة لدورها الوسيطي التقليدي .

الفصل الثانـي

الفئات المتوسطة الأجيرة وغير الأجيرة

إن تحليل الفئات المتوسطة في تشكيلة اجتماعية كتشكيلة لبنان ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ هو بلا ريب الأصعب تنفيذاً ، نظراً للتباين النسبي للفئات المعنيَّة ولواقعها المتناقض والمتحرك . ويظهر التباين على مستويات عدة ينبغي اولاً تمييزها . قبل كل شيء ، على مستوى تعلّقها بأنمــاط انتاج وتبادل مختلفة وإن مترابطة داخل تشكيلة واحدة . ثم ، على مستوى مصادر مداخيلها ووضعها الاقتصادي (أجراء ، منتجون مستقلون ، بائعو خدمات . . .) . أخيراً ، على مستوى مركزها الخاص في علاقات التوزيع التي توجِّه تداول فائض القيمة و « تحقيقه » داخل التشكيلة الاقتصادية اللبنانية .

إن أول انقسام أساسي بين الفئات المتوسطة يتعلق بالقطاع الذي تنتمي اليه وبالموقع الخاص الذي تحتلّه في هذا القطاع . هناك ثلاثة قطاعات اساسية ينبغي التفريق بينها .

الأول هو القطاع التجاري ـ المالي المسمَّى احياناً « القطاع الثالث العالي » أي قطاع القيادة الاقتصادية وتأطير المبادلات . والمقصود ، كما بيَّنا في القسم السابق ، هو القطاع المهيمن في التشكيلة الاقتصادية اللبنانية والذي تندرج فيه المصارف والنشاطات المالية والتأمينات والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والعبور . ان هذا القطاع ، المسيطر محلياً ، مندمج فعلاً في السوق الرأسمالية العالمية التي يشكل محطتها الاقليمية لمراقبة واعادة توزيع تدفقات رؤوس الأموال والبضائع المتجهة الى الشرق الأدنى او الآتية منه . فالاجراء والمهندسون والكوادر الادارية ومستخدمو المصارف ، والمؤسسات التجارية وشركات الترانزيت والشركات الاجنبية الكبرى ومكاتب محامي الشؤون التجارية ، وكذلك المستقلون « كشركاء » مكاتب العلاقات العامة والتسويق والاستشارات المالية أو القانونية . . . كلهم يندرجون في هذا القطاع ويعيشون من فائض القيمة الذي تجنيه البورجوازية اللبنانية الوسيطة ، بآن معاً ، على شكل اجور ومكافآت وايضاً على شكل منافع اجتماعية ومالية (علاوات ، نسب مئوية، تكملة الضمانات

الاجتماعية ، منح للأولاد ، اكراميات من الزبائن . . .) . فهؤلاء ، الذين هم غالباً ذوو مستوى تعليمي ثانوي أو جامعي ، يقبضون أعلى الرواتب ويميلون بقوة نحو البلدان الغربية (راجع المقابلة رقم ٩) . وحسب دراسة القوى العاملة في لبنان ، يمكن ان نقدّر عدد عناصر الفئات المتوسطة العاملة في هذا القطاع الأول بحوالي ٤٠ الفاً ، منهم ١٨ الفاً تقريباً في تجارة التصدير والجملة و١٣ ألفاً في الشؤون المالية والخدمات المقدّمة للمؤسسات وحوالي ٤ آلاف في ملاك شركات الترانزيت والنقل[٣١] .

القطاع الثاني هو مجتمع الانتاج السلعي الصغير (الفلاحي والحرفي) والتجارة المحلية الصغيرة . انه من مخلّفات التشكيلات الاجتماعية السابقة والنمو القديم (منذ بداية القرن التاسع عشر) للعلاقات النقدية والتجارية في لبنان ، وهو يعاني ازمة مزمنة منذ سنة ١٩٤٥ ، بـل من قبلها ، بسبب آثار الحصار والمنافسة والتضخم المستورد التي فرضتها هيمنة القطاع السابق . ان منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة بكثافة ، واستخدام كبار المصدّرين الانتاج المحلي الصغير لصالحهم ، والتضييق القسري لحدود ربح التجارة الصغيرة بسبب عدم مرونة الطلب المتأثر بالتضخم السريع ، كلها تشكل عناصر ازمة دائمة تبرّر تكاثر التفليسات في هذا القطاع (راجع المقابلتين رقم ٧ و٨) . مع ذلك ، وبالرغم من هذه العناصر الدائمة ، يتمكن قطاع الانتاج الصغير وبخاصة التجارة الصغيرة من اعادة انتاج نفسه الى حد بعيد ، وهو يعرف مداخل ومنافذ عبر ثلاثة طرق رئيسية :

ـ التراكم الخاص لبعض افراد الفئات المتوسطة من القطاع المهيمن الذين يتوصلون ، بسبب مستوى اجورهم المرتفع نسبياً وامكانيات الربح الطفيلي ، الى جمع حد ادنى من الرساميل وانشاء مؤسستهم الصغيرة الخاصة في حقل التجارة او النقل وبخاصة المطاعم (راجع المقابلتين رقم ١٢ و١٣) .

ـ الادخار الاضطراري والمتسارع لدى العمال المؤهلين ، المهاجرين الى البلدان العربية ، وبخاصة النفطية منها (المقابلة رقم ١٠) .

ـ توحيد كل الموارد والقوى العاملة من قبل شقيقين او ثلاثة او عدة اشقاء وابناء عم لانشاء مؤسسة صغيرة ، او استثمار صغير او تجارة صغيرة ذات شكل عائلي (المقابلة رقم ١٢) .

الأزمة الدائمة واعادة الانتاج الممكنة هما الميزتان المتناقضتان لهذا القطاع الواسع الذي يقدّم نوعاً من القاعدة الموضوعية لرغبات الحركية الاجتماعية وأوهام الخلاص من الأجارة الشائعة بقوة بين جميع الفئات المتوسطة . فهذه الفئة الاجتماعية ، التي هي ايضاً الاكثر عدداً ضمن مجموع الفئات المتوسطة ، هي التي تشكل الفئة المرجعية الاساسية والتي يمكن ان نصفها وحدها بالبورجوازية الصغيرة ، بحصر المعنى ، بمقدار ما تملك وسائل عملها وتساهم في انتاج او تحقيق جزء ضئيل من فائض القيمة المتداول في لبنان[٣٢] . ومن الضروري ان نحلّل الفوارق الطائفية

والاقليمية بين المرتقين ، من جهة ، « والمفلسين » من جهة اخرى ، كما بين مختلف طرائق الارتقاء او الافلاس من أجل توضيح التوترات والنزاعات والصراعات الايديولوجية التي أبرزتها بنوع خاص مقابلاتنا مع المعنيين . وباستثناء الفلاحين الذين سندرسهم في الفصل الاخير ، كانت هذه الفئة الاجتماعية تضمّ ، عام ١٩٧٠ ، حوالي ١٠٠ الف من العاملين ، منهم ٦٠ الفاً في الصناعة الحرفية و٤٠ الفاً في التجارة الصغيرة[٣٣] .

أما القطاع الاخير فيضمّ ، بآن معاً ، عالم الادارة والخدمات العامة وعالم التعليم والصحة الذي ينتمي بمعظمه الى القطاع الخاص في لبنان[٣٤] . انه يؤمّن من جهة، الملاك الاداري ـ القانوني للنشاطات الاقتصادية ، ومن جهة اخرى ، اعادة الانتاج التمايزية للقوة العاملة الضرورية لتسيير هذا الاقتصاد ودوره المعبري والوسيطي . ولا يملك عاملو هذا القطاع عموماً امكانيات الادخار والتراكم الخاصة الطفيلية التي لا تزال متاحة امام عاملي القطاع المهيمن . ان دخولهم الى عالم المؤسسة الصغيرة مشكوك فيه غالباً ، لا بل مسدود المنافذ تماماً (راجع المقابلة رقم ١١) ، بسبب ضعف الأجور الموزّعة في هذا القطاع . ويمكننا ان نميّز ثلاث فئات ضمن هذه المجموعة الأجرية:

١) الموظفون في المراكز الحساسة (تسلسلياً او قطاعياً) الذين ما زالوا يستطيعون اقتطاع جزء ضئيل من فائض البورجوازية الكبيرة ويتوصّلون الى تحقيق تراكم محدود .

٢) المستخدمون والموظفون « العاديون » ، بمن فيهم اساتذة التعليم الرسمي الابتدائي والمتوسط والثانوي ، الذين يقبضون رواتب ضعيفة ويواجهون ترقيات بطيئة وآفاقاً مسدودة بسبب الدور المحدود والهامشي للادارة العامة والتعليم الرسمي في لبنان[٣٥] .

٣) معلّمو القطاع الخاص غير المجاني ، المخصّص لتلبية حاجات اعادة الانتاج الثقافي للبورجوازية الكبيرة وللفئات المتوسطة ، لا سيما المسيحية[٣٦] منها التي ترتاد مدارس هذا القطاع . ينال هؤلاء المعلمون اجوراً أفضل ، ويشبّهون انفسهم احياناً بأجراء القطاع المهيمن ، مع ان امكانيات ادخارهم الخاص ، فوق المستوى المعيشي الميسور نسبياً ، هي أقل بكثير (المقابلة رقم ١٠) .

كمياً ، يمكن تقدير عدد اجراء هذا القطاع ، في عام ١٩٧٠ ، بحوالي ٧٠ الفاً ، منهم ٤٠ الفاً تقريباً في الادارة وحوالي ٣٥ الفاً في التعليم[٣٧] .

لكن ، أبعد من هذا التباين وهذه الانقسامات حسب القطاعات ، توصّل تحقيقنا الى بيّنة جوهرية هي ، بآن معاً ، الانفصال الاقتصادي بين الاجيال وتكاملية مصادر الدخل ضمن العائلات . فمن جهة ، بينما كان متوسط عمر الحرفيين وصغار التجار في عيّنتنا يتجاوز ٤٥ سنة (٤٧,٤ و٤٥,٢) لم يبلغ متوسط عمر الاجراء غير اليدويين ٣٣ سنة (٣٢,٨) . من جهة اخرى ، وبخاصة ، يتمتع الأب في أكثر من نصف عائلات عيّنتنا بوضع العامل المستقل (فلاح ،

حرفي ، تاجر) بينما يعمل الاولاد اجراء في القطاع الثالث . وهكذا ، اذا أخذنا كوحدة تحليل العائلة بدلاً من الفرد ، فإن ضمّ جميع هذه الفئات المتوسطة المتباينة في مجموعة واحدة متناقضة انما مربوطة بعلاقات متعددة ومتينة ، يصبح مبرَّراً ، بآن معاً ، على الصعيد الاقتصادي ومن الناحية السوسيولوجية .

إن المقابلات الثماني ، المختارة بسبب خصائصها الاقتصادية كما بسبب الغنى الايديولوجي لأحاديثها ، من شأنها ان تسمح بالتعمق في تحليل التناقضات والتقاربات داخل الفئات المتوسطة اللبنانية(٣٨) .

المقابلة رقم ٦ : السيد ي . . . مقتطفات .

السيد ي . . . هو طبيب مسلم سنّي في طرابلس عمره ٥٢ عاماً ، لديه أربعة أولاد، وأصله من طرابلس حيث كان والد جدّه قاضياً وجدّه مسؤ ولاً عن ادارة أوقاف الطائفة السنية . كان والده « يهتمّ بالصفقات العقارية » ، ويعتبره السيد ي . . . « اشبه بسمسار » . وبما انه الابن البكر لعائلة مؤلَّفة من ستة اولاد ، فقد « كرّس نفسه لأخوته » ، حسب تعبير السيد ي . . . الذي يضيف على الفور : « ان اعمامي هم اكثر تعلماً من والدي » ، ويوضح في ما يتعلق بمستوى العائلة الاجتماعي : « في عائلتنا ، لا يوجد ملّاكون اصحاب ايرادات ، هناك بخاصة محامون » . . . بالفعل ، ان للسيد ي . . . عمّان محاميان ، « أصبح احدهما قاضياً » ؛ وهما يشكلان بالتأكيد ، الجماعة المرجعية للسيد ي . . . بسبب النجاح الاجتماعي لأولادهما المهندسين :

« لم يكن والدي متعلماً جداً وكان يهتمّ بالصفقات العقارية ، فقد كان أشبه بسمسار . لقد كرَّس نفسه نوعاً ما لأخوته ، بما انه الابن البكر للعائلة . ان أعمامي هم أكثر تعلماً منه : لديّ عم صيدلي تعلّم في دمشق وهو مقيم في طرابلس ؛ وعم محام أصبح قاضياً .لقد عامل والدي اخوته كما لو كانوا اولاده . اذ يوجد عندنا شعور عائلي قوي جداً ، وربما أقوى مما هو عند الغير . فنحن نتعاون . . . وهكذا مثلاً ، استدان عمي المحامى مالاً من والدي . لكنه لو كان مضطراً لتسديده ، لما استطاع تعليم اولاده ، بينما أبرأه والدي من الدين . أحد أبنائه صار مهندساً، فقد درس في تشيكوسلوفاكيا ، وهو يعمل الآن في الحكومة . عند عودته الى لبنان، قدَّم طلباً للعمل ، لكنه انتظر سنتين قبل ان يستدعوه. بالصدفة، وجد العقيد د . . . طلبه في احد الادراج ، فقال : « استدعوا لي هذا الشاب على الفور ، فنحن بحاجة الى اشخاص مثله في الحكومة » .

« لديّ ايضاً ابن عم آخر ، هاجر ولا نعرف من اخباره شيئاً ، حتى انه لا يراسل اهله . فهو مهندس ويعيش في الولايات المتحدة » .

ان السيد ي . . . مفتون بالتثقيف ، وعلى الاصح بالتعليم ذي الطابع الفرنسي . فحديثه ينبني حول التأكيد بأنه مدين بمركزه الاجتماعي وكفاءاته المهنية ومراجعه الثقافية لأساتذته الفرنسيين :

« تلقيت تعليماً « متقلباً » نوعاً ما . هناك راهبة ، هي الاخت ف . . . (من راهبات المحبة) علّمتني اللغة الفرنسية ، ولا زلت أذكرها . ثم ، انتسبت الى مدرسة الآباء الكرمليين حيث تعلمت الايطالية قليلاً . قبلاً ، كنت في مدرسة حكومية ، لكنني بقيت فيها وقتاً قليلاً جداً . فقد كانوا متعصبين للغاية ، بينما أراد والدي ان يعطينا تربية اجنبية ، مع انه هو نفسه غير متعلم كثيراً . لقد فهم ان هذا الأمر مهم جداً . مثلاً ، كان من المستحيل تقريباً ان يكون لدينا اصدقاء مسيحيون ، اذ كان اهلهم يخشون ذلك دوماً ويمنعون اولادهم من مصاحبتنا . أما والدي ، فكان بالبديهة متحرراً جداً في تصرفه . نحن عائلة لها وضع خاص نوعاً ما في طائفتنا ، فالتحرر هو إرثنا نوعاً ما ، وهو جزء من تراثنا . إذاً ، بعد الآباء الكرمليين ، ذهبت الى بيروت ، الى مدرسة الليسيه الفرنسية (التي دُمِّرت) . كنت تلميذاً داخلياً ، لكنني لم أتحمّل الغذاء والمناخ . . . لأنه لم يكن قد مضى وقت طويل على شفائي من التيفوئيد . . . ايضاً ، لم أبق في الليسيه غير مدة قصيرة جداً ، حوالي اسبوع ، كما أظن ، وانتقلت الى دمشق .

هناك ، عملت خلال ستة اشهر في بنكو دي روما ، وكان هذا أول عمل لي . قبلاً ، كنت كسولاً نوعاً ما ، لم اكن أكبّ على الدرس ، كما ان جهازي العصبي لم يكن يتحمل الكثير من الجهد . . لكن ، عندما لاحظت في البنك ما سيكون عليه مستقبلي اذا لم اتابع الدراسة ، رأيت ان هذه المهنة محدودة للغاية بالنسبة اليّ ، ورتيبة للغاية ، وانه من الحماقة المفرطة ان اكون موظف بنك . ولا زلت اذكر تماماً اليوم الذي قرّرت فيه العودة الى الدراسة . كان ذلك في أحد المقاهي ، حيث كان الناس يجتمعون كثيراً آنذاك ، وجرت مناقشة علمية الى حد ما دون ان أتمكن من استيعابها ، ففهمت ان ذلك عائد الى قلّة معارفي ، وعزمت نهائياً على استئناف دراستي . كان عمري يومذاك ١٧ عاماً » .

ان التعارض بين التربية المحلية والمتسلطة والتربية الغربية ، المنفتحة والمتحررة ، لا تتوقف عند هذا الحدّ . ففي ليسيه دمشق كما في جامعتها ، فرضت هذه المقابلة نفسها على السيد ي . . . وأقنعته « بتفوق الغرب الثقافي » :

« بقيت في ليسيه دمشق مدة سنتين . لقد قبلوني مباشرة في الصف الاول ثانوي (اول سنة من البكالوريا) ، لأنني كنت أتكلم الفرنسية بشكل افضل نسبياً من التلاميذ السوريين ، لكنني ما زلت أتساءل كيف قبلوني في هذا الصف ، بالنظر الى مستواي . كان لديّ استاذان أثّرا فيّ كثيراً ، استاذ رياضيات ، هو الاستاذ ت . . . من غرونوبل ، الذي علّمني الرياضيات في سنتين ، الهندسة المستوية والهندسة الفراغية . كان ذا تفانٍ غريب ، وأنا مدين له كثيراً . كنا نطلب تمارين اضافية ، وكان يأتي ايام الجمعة ، وهي ايام عطلة بالنسبة اليه ، لكي يرى ما اذا كنا نتدبّر أمرنا . وكان هناك استاذ اللغة الفرنسية ، الاستاذ ل . . . الذي كان يعلّمنا الادب والذي كان مستشرقاً . لقد أرشدني الى أمور كثيرة . للأسف ، لم أحظ بهما الاّ لمدة سنتين .

كان هناك فارق كبير بين الاساتذة الفرنسيين والاساتذة العرب . كان الفرنسيون يمارسون مهنتهم لأنهم يحبون التعليم ونشر معرفتهم ، بينما لم يكن الاساتذة العرب هكذا ، انما . . . هذا أمر مفهوم .

في دمشق ، عشت في مدرسة داخلية ، وقد كنت هناك من ١٩٢٩ الى ١٩٣٣ . عندما قدّمت امتحان البكالوريا في حزيران : رسبت ، فقدّمت ثانية في تشرين الأول ورسبت في الاختبار الشفهي . فقرّرت عندئذ التقدم الى مباراة القبول في كلية الطب . تلك كانت آخر سنة يمكن ان يُقبل بها طالب وفقاً لمباراة وبدون البكالوريا . وهنا ، نجحت .

أمضيت عامين في كلية دمشق . كان التعليم باللغة العربية ، والنصوص مترجمة عن الفرنسية . كانت هناك اخطاء كثيرة في الترجمة ، وغالباً ما اضطررت للعودة الى النص الاصلي ، غير ان ذلك كان يسبب في إضاعة الكثير من وقتي ، وشعرت ان جهودي عديمة الجدوى ـ كنت على وشك أن أتخلى عن كل شيء » .

بيد ان السيد ي . . . لم يستسلم وهو مدين «بفرصة العمر » لوضع سياسي فريد جداً . ففي عام ١٩٣٣ ، حاول موسوليني إزاحة النفوذ الفرنسي في الشرق الاوسط ونظّم دورات تدريبية في ايطاليا مدتها خمسة عشر يوماً « للعرب المثقفين » . فأستفاد السيد ي . . . من هذا الأمر ، وجازف بالكل ليربح الكل :

« كان وزير الخارجية الايطالي ، باريني ، سيأتي الى المخيّم ليتغدى ثم ليقوم بجولة فيه . فحضّرت كلمة مقتضبة باللغة الفرنسية (لم أكن أتدبر أمري جيداً باللغة الايطالية) . وهكذا ، عندما مرّ امام صفّي ، تقدّمت منه وصرّحت له بأنني طالب في كلية الطب وان ايطاليا تعجبني كثيراً ، وان اهلي غير قادرين على دفع تكاليف دراستي في الخارج ، وطلبت ان تساعدني الحكومة الايطالية قليلاً . فأجابني : « قابلني في الوزراة » . وهكذا ، حدث ما توقعته ، اذ لا يمكن رفض طلب مقدّم علانية على هذا النحو ! فذهبت الى الوزارة ، حيث سألتني أمينة السر عن المبلغ الذي يستطيع أهلي إرساله إليّ ، فقلت ٤٠٠ لير ايطالي ، فقالت لي : ونحن سنعطيك ٣٠٠ لير أخرى .

أمضيت ست سنوات في كلية الطب (٢٤ امتحاناً ، مع حرية الاختيار من أصل ٣٢ او ٣٣ مادة ، ثم حدثت تعديلات ؛ ١٨ مادة الزامية و٦ مواد اختيارية) . كتب كثيرة كانت مترجمة عن الالمانية . وكان تعليماً نظرياً جداً . لم يعجبني كثيراً . مثلاً ، لكي نرى بواسطة المجهر قطعة متعلقة بعلم الأنسجة ، كنا نصطف بمعدل عشرين شخصاً وراء الجهاز ، ولم يكن يسمح لنا بالنظر أكثر من بضعة ثوانٍ . رغم ذلك ، تدبّرت أمري ! كان لديّ أساتذة اكفياء جداً . كان أحدهم يقول : « Si amo Studenti A Vita» ، وعندما تخرجت من الكلية ، قلت في نفسي : « الآن ، تعلّمت كيف أتعلم الطب » .

عام ١٩٣٩ ، عاد السيد ي . . . الى طرابلس وفتح عيادة ، غير انه لم يكن لديه زبائن فـعليـاً . فأفلس وكان لا بدّ له من التردّد على المستشفى الاميركي « ليرى كيف يجري الاطباء العمليات الجراحية » . كانت تلك الفترة قاسية جداً ، حيث كان السيد ي . . . « يكسب بالكاد مايؤمن له ايجار السكن » ، وكان عليه ان يعمل بمشقة ، ليلاً ونهاراً ، قبل ان يرتبط مع طبيب ارمني أنشأ مستشفى في بيروت . وهكذا ، لحق به السيد ي . . . الى بيروت حيث يوجد

« جوّ ثقافي » أكثر تلاؤماً مع تنشئته الاجتماعية المتغربنة .

« شقّ عليّ كثيراً ان أضحّي بخمسة عشر سنة من العمل في طرابلس ، لكنني لست نادماً على شيء . كان ذلك مهماً بالنسبة الى ابنتي واليّ . طرابلس مفرطة الصغَر والبُعد ، متخلفة ، هنا ، نحن على اتصال بأوساط أكثر تعلّماً وانفتاحاً » .

ان هذا « الانفتاح » الذي تولّده الثقافات الغربية سيكون بالطبع آخر كلمات المقابلة مع السيد ي . . . الذي يعتقد ان أفضل ما يمكن عمله لمسقط رأسه هو تسهيل فتح مدرسة أجنبية ، اوروبية طبعاً وفرنسية بالأولى .

« سألني احد كبار أثرياء طرابلس ، يوماً ، عما يمكن ان يفعله لمدينته ، فقلت له : انشاء مدرسة ثانوية بادارة اوروبية ، حيث تُعلّم اللغات على يد الاوروبيين أنفسهم ، ليس فقط من أجل تعليم اللغة بالذات ، بل من أجل رحابة الفكر والانفتاح على مجتمعات جديدة اللذين يمكن ان ينقلوهما الى التلاميذ » .

يبدو لنا أن مسألة اللغة والثقافة الغربيتين هذه اساسية لتمييز الفئة المتوسطة الأجيرة الاكثر « تثقفاً » في لبنان ، تلك الفئة التي تدين بكفاءتها المهنية وخصوصاً بمركزها الاجتماعي لمرورها في المدارس الانكليزية والفرنسية او الاميركية . ان الاستبطان المبكر لمقولبات (Stéréotypes) « دونيّة » اللغة العربية بالنسبة الى اللغات الاوروبية و « عجز » المدارس العربية عن نقل ثقافة علمية ، وللطابع « الفظ وحتى البدائي » للمظاهر الشعبية المحلية ، يشكل الميكانيّة الاكثر تكرّراً وفعالية للامبريالية الثقافية التي تُبقي الشعوب الخاضعة للهيمنة في نوع من الثقافة المبتذلة الغربية التي تمنعها من الوصول الى الاستقلال الثقافي ووعي غنى تقاليدها . فالفئات المتوسطة الاجيرة هي ، بلا شك ، أولى ضحايا هذا الواقع في لبنان ، لكون أوضاعها الاجتماعية ـ المهنية مرتبطة أشد ارتباط بتعليمها السابق المقوّم تبعاً لمعايير ونماذج غربية . بالنسبة الى هذه الفئات ، فإن الانتقال من بنية اجتماعية « تقليدية » الى عالم مديني « عصري » يتخذ شكل التثاقف وفقاً لمعايير البورجوازية الغربية .

وثمة علاقة اجتماعية تعكس تماماً هذا التناقض بين المعايير والأدوار التقليدية والمعايير والأدوار المفروضة من قبل الامبريالية الثقافية . انها العلاقة بين الرجل والمرأة ، وبنوع خاص علاقات الرجل الاساسية الثلاث مع امه وزوجته وبناته . فالسيد ي . . . بقلبه المعنى التقليدي للعلاقة التربوية ضمن العائلة العربية (الأم هي التي تربيّ الاولاد وبخاصة البنات) . انما ، باعادته إدراج هذه العلاقة جزئياً عندما يحصر المرأة المتزوجة في عمل جزئي ، يجعل من نساء عائلته أطفالا يربيهم أزواجهن :

« تزوج ابي من أمي وهي صغيرة السنّ ، فقد كان عمرها ١٦ عاماً ، وكان تقريباً كأبيها . لقد ربّى والدتي ، مثلاً ، لم يكن والدي يمارس واجباته الدينية ، لم يكن يصوم ابداً في رمضان ،

فتأثّرت والدتي به في هذا المجال ، ولم تكن تصوم الاّ نادراً جداً . كذلك ، تعلّمتُ من والدي ان المهم هو ان نتصرف بلياقة مع الآخرين ، يجب ان نحترم أنفسنا وان نفهم معنى قيم الانسان ، لم اكن مقتنعاً يوماً بأن أمور الدين مقدّسة . لم يوّجهني أحد قط في هذا المجال . ربما كنت ملمّاً على نحو افضل بالدين المسيحي ، لكوني تعلّمت في مدارس مسيحية . . .

. . . تزوجت عام ١٩٤٢ ، من ابنة عم ابي ، كان عمري يومها ٢٨ سنة ، بينما كانت هي في الرابعة عشرة . زوجتي غير متعلّمة جداً ، وهي لا تتلكم الفرنسية ، ولا تحمل غير شهادة الدروس الابتدائية . لكنني ثقّفتها ، وهناك اشخاص كثيرون يأتونها الآن طلباً للمشورة . . .

. . . المرأة مضطرة اليوم للعمل . فالفتاة تذهب الى الجامعة لنيل شهادة تفيدها ، عندما تتزوج ، لمساعدة زوجها . اذا أنجبت اولاداً ، عليها ان تتوقف عن العمل او ان تقوم بعمل جزئي يسمح لها بالاعتناء بأولادها . ليس كل الناس قادرين على تربية اولادهم ، ومع ذلك ، فهذا أمــر اساسي جداً ، اليوم . . .

. . . لديّ ابنة متزوجة عملت في المقاصد ، كمدرّسة ، إنما بعد ان أنجبت الآن ولداً ، لم تعد تعمل . زوجها موظّف بنك ، وهو يتدبر أمره ، اذ يمارس عملاً اضافياً ، وقبل زواجه ، اقتصد بعض المال الذي سمح له بشراء منزل ، لكنه لايزال يدفع من ثمنه . ابنتي الاخرى متزوجة من مهاجر في ليبيا ، أحوالها « جيدة » ، وقد عادت حالياً الى لبنان » .

ان السيد ي . . . المسلم السنّي غير الممارس لواجباته الدينية والمتعلم في مدارس مسيحية ، هو شخص نموذجي «له وضع خاص في طائفته » ، كما يقول هو نفسه . لم يعد هناك شيء كثير يجمع بينه وبين الحرفي السنّي التقليدي الذي سنستمع اليه فيما يلي (المقابلة رقم ٧) . غير ان هذه الظاهرة تبدو لنا اكثر تعمماً مما يقال احياناً : فالرغبة في « النجاح » وفي التقارب من البورجوازية الكبيرة المتغربنة تقود ، بالفعل ، بعض الشباب المسلمين من ابناء البوجوازية الصغيرة الى قطع كل الجذور التي تحصرهم داخل طائفتهم الأصلية . لكن ، لمّا كانوا يحتفظون من تربيتهم الأولى بنماذج سلوكية يصعب ان تتلاءم مع الايديولوجية الغربية المهيمنة ، فانهم يدخلون في سلسلة من التناقضات التي يمكن ان تدفعهم الى العزلة الاجتماعية والانطواء التام على الذات او على العائلة الزوجية ، وحتى الى الهجرة النهائية .

وهكذا ، يبرز أحد أوضح التناقضات في تصرفات هؤلاء المسلمين ازاء بناتهم . فمع انهم يشعرون بأنهم «مضطرون» لتعليمهن ولتركهن يعملن ، غير انهم لا يمكنهم القبول ، في المقابل ، بتوقفهن عن « الاعتناء بالاولاد » على الطريقة التقليدية ، القائمة على الحماية والمراقبة الدائمة (خصوصاً بالنسبة الى الفتيات) . من هنا نشأ صراع المعايير الذي لا يمكن ان يُحلّ الاّ بألم . لهذا السبب ، يبدو صراع الاجيال حاضراً دوماً لدى الفئات اللبنانية المتوسطة . فهو يخفي ، كما سنرى طوال هذا الفصل ، تعارضاً مزدوجاً ، اقتصادياً (بما ان انتماء الأبناء الى فئة الاجراء يفوق بكثير انتماء الآباء اليها) وثقافياً (بما ان العلاقة بالتقاليد مختلفة جداً) . مهما يكن ، فان

السيد ي . . . يمثّل برأينا حالة قصوى عن آثار الامبريالية الثقافية في لبنان ، وهي مثيرة للاهتمام باعتبارها كذلك . والتناقض مع المقابلة التالية يظهر اكثر دلالة على ذلك .

المقابلة رقم ٧ : السيد د . . . (كاملة)

لبناني ، سنّي ، متزوج ، ٤ أولاد ، ٤٢ سنة ، حرفي نجّاد ، بيروت .

« أصلي من بيروت . وعائلتي تسكن بيروت منذ أكثر من ١٥٠ عاماً . أقمنا طوال ٧٠ عاماً في عين المريسة . نحن جيران سفارة الولايات المتحدة . وعائلتي ما زالت تقطن هناك . اما أنا ، فانني اسكن منذ خمس سنوات في منزل مستقل مع زوجتي وأولادي في تلة الخياط : لقد اصبح المنزل العائلي أصغر من ان يستوعب الجميع .

كان جدّي نجّاداً ، مثل والدي ومثلي . نحن نجّادون خلفاً عن سلف . كان جدّي يملك محلات نجادة في سوق النجادة الذي كان يقع خلف مخازن أوروزدي باك . ما احدّثك عنه يرجع الى ٤٠ او ٥٠ عاماً . وكان اخ جدّي واولاده يعملون معه . فالنجادة هي مهنة العائلة .

جدّي ، بالطبع ، كان مثقفاً . لكنه لم يتلقّ الكثير من العلم : فقط الصفوف الابتدائية . غير انه كان ذا خبرة كبيرة .

عمل والدي مع ابيه مذ كان في سن المراهقة ، ولم يمارس قط مهنة اخرى . لكنه لم يكن نجّاداً فقط . كان يبيع ايضاً ، في المحل نفسه ، أقمشة للمفروشات وكان ذلك يكسبه أكثر من النجادة وحدها . كان يشتغل بخاصة للعرسان الذين يريدون الاستقرار في منزل خاص . كانوا يقصدونه حتى من الجبل لتوصيته على برادٍ وفرش ووسادات للكنبات . كان يعاونه ثلاثة او اربعة عمال . ويعمل مع عميّ ، اخيه . كان ابي يقرأ جيداً . وقد كان فناناً . تعلم ان مهنتنا تتطلب الكثير من الموهبة : يجب ان يكون المرء دقيق الملاحظة وصاحب نظرة جيدة . عندما يأتيك زبون بمقعد من طراز لويس الخامس عشر لتصنع له وسادة ، يجب ان تحسن تفصيل القماش المطلوب لصنع الوسادة . يجب ان يكون العمل متقناً وجيداً والاّ فَقَدَ المقعد من قيمته . كان ابي يتمتع بخبرة فنية كبيرة ، وهذا ضروري لمهنتنا . عندما يسألنا مزخرف (الاختصاصي في الديكور) رأينا ، فان الكلمة الفصل تكون دائماً لنا . بعدما يكون النجّار قد أتقن كثيراً مقعده ، يصبح عملنا هو الاكثر أهمية ويجب ان يكون الاكثر اتقاناً . لأن اول ما يلفت النظر في المقعد هو الوسادة . فوق ذلك ، اذا لم نكن على جانب من الخبرة ، فاننا سنخسر كثيراً ، لأننا عندما نخفق في صنع وسادة ، علينا ان ندفع ثمن القماش للزبون . وأقمشة المفروشات تكلّف غالياً جداً !

لم أصل في دراستي الاّ لصف الشهادة المتوسطة (البريفيه) . لكن ، بفضل خبرتي كلها، أظن أنني أتمتع بمستوى البكالوريا . وأخوتي مثلي . لكن أولادنا سيكونون بالتأكيد أكثر تعلماً منا .

لديّ الكثير من الأقارب في الخارج . لديّ أبناء عمّ لَزَم يعملون في اوستراليا ، وهناك ايضاً أشخاص من العائلة في المانيا وروسيا . ولديّ إبنا اخ يتخصصان في اميركا . أحدهما يدرس

الهندسة . انه يتخصص في الميكانيك . وهو فرع مهم جداً في أيامنا . كلا ، لسنا بحاجة لأن يرسلا لنا مالاً . فنحن بالاحرى هم الذين يرسلون المال لمن يدرسون هناك .

خلال عطلة الصيف من كل عام ، كنت أعمل مع والدي . كان عمري ١٢ سنة عندما بدأت وكنت لا أزال في المدرسة . وتعلّمت شيئاً فشيئاً إجادة العمل . ثم أردت ان أترك المدرسة لأستمر في العمل مع والدي . وعلى الفور ، أحببت هذا العمل . فأنا أحب العمل الذي يتطلب شيئاً من الخبرة الفنية . لكن عملي ليس يدوياً فحسب . انه ايضاً تقني وميكانيكي . لديّ مثلاً آلة خياطة كهربائية ، وهي تتيح لي العمل بصورة أسرع من السابق ، يوم كنت استعمل الآلة العادية ذات الدّواسة . لقد أدخلت التقدم التقني الى عملي . وأنا لا أعمل على طريقة أبي نفسها ، التي كان يتبعها منذ ٢٥ عاماً . ويعاونني عامل أدفع له أسبوعياً . ونحن الاثنين نتدبّر أمرنا بشكل جيد جداً . اننا نعمل بخاصة مع صالات العرض التي توصينا على وسادات للمقاعد والكراسي . ونحن لا نصنع غير وسادات . انها الاكثر طلباً وايراداً . في زمن ابي ، كانت تُحشى بالقطن . اما اليوم ، فاننا نستخدم الاسفنج المطاطي ، وهو أقل كلفة وأسهل من القطن لجهة العمل . لكن ، الى جانب صالات العرض ، لدينا ايضاً زبائننا . وأنت تعلم ان الزبون هو الذي يجلب الزبائن الآخرين ، عندما يكون راضياً عن عملنا . لو لم يكن الزبون يثق بنا ، لما كان يسلّمنا القماش . فهو يعلم انه يتعامل مع فنّانين يتقنون صناعتهم ويتمتعون بالخبرة . ونحن ، من جهتنا ، نبذل أقصى جهدنا لمجاراة التطور العصري . نحاول دائماً أن نصنع وسادات وفقاً لنماذج عصرية .

أحب عملي والاّ لما كنت أمارسه . لكن ، اذا أردت أن أعطيك رأياً خاصاً جداً ، فانني أفضّل ان اتجه أكثر بقليل نحو التجارة . لديّ شقيقان يمارسان التجارة ، وهما أحسن حالاً مني . ففي التجارة بيع وشراء ، ويمكنك ان تحقق ارباحاً بسهولة ، يمكنك ان تغتني وبنزاهة . أما أنا ، فانني أمارس عملاً لتأمين المعيشة لا يسمح لي بالاغتناء . ثم ان التجارة تجعلك طموحاً ، ويجب ان يكون المرء طموحاً في الحياة . يمكننا دائماً ان نأمل في ربح اكبر . لكن ، في مهنتي ، لا يمكن ان نتجاوز العمل المتقن .

يتحدّد دخلي الشهري ابتداء من ٥٠٠ ل . ل . يتراوح بين ٧٥٠ و ٨٠٠ ل . ل . كمعدّل . أود ان أكسب ٥٠٠ ل . ل . اضافية لتأمين مستقبل أولادي . لا ديون عليّ ولا ادخار لديّ . انا مرتاح من الديون .

اسمعني جيداً . فأنا ، الذي أتحدث اليك ، لديّ خبرة وقد كانت حياتي شاقة . ان الجيل الجديد لا يجد عملاً لأنه لا يحب العمل . انه لا يحب العمل الصناعي واليدوي الذي يتطلب جهداً جسدياً . جميعهم يبحثون عن اعمال سهلة : يريدون جميعاً ان يوضعوا وراء المكاتب براتب قدره ٥٠٠ل . ل . شهرياً ! انهم يخشون التعب . هل ترى هذا القماش السميك ؟ انظر الى أصابعي . فهي مليئة بالتكلكل ، الناتج عن المقصّ عندما اقصّ أقمشة خشنة . مجتمعنا ضائع لأن الشباب لا يريدون التعب الجسدي والفكري . لأننا نحن ايضاً لدينا عمل فكري . إذا قصصنا القماش دون ان نفكّر في ما نعمل ، ودون ان يكون هناك مخطط في ذهننا ، لأفسدنا

كل شيء . لو لم يكن في رأسنا ذكاء ، لما وثق الزبائن بنا !

إن شباب اليوم لا يجد عملاً لأنه أحمق . فهم يتجولون جميعا وفي جيوبهم أمشاط ، وكلهم طويلو الشعر . لم نعد نميّز الصبيان من البنات . وانحطاط الاخلاق هذا يتسبّب في ضياع شبابنا والقضاء عليه . فالشيوخ أكثر نفعاً منهم للمجتمع .

في شبابي ، منذ ٢٥ سنة ، كان كل منا يعلم أنه يعمل في الوقت نفسه لذاته ولعائلته وشعبه وبلده . كان كل واحد يريد ان يتقن عمله لكي يحافظ على سمعته . لو أراد شبابنا ، لكنّا أحد أفضل بلدان العالم . اننا نملك حضارة غنية جداً . فأسلافنا الفينيقيون هم الذين اخترعوا الطب وعلم الفلك . وقد أخذت البلدان الاخرى ذلك عنّا . بينما لا يقتبس شبابنا من هذه البلدان غير العادات السيئة !

هنا ، يوجد عمل للجميع ، لكن الجميع لا يريدون ممارسة اي عمل كان . الشباب ينالون إجازات في الأدب ويرفضون كل عمل ميكانيكي . يعتقدون ان ذلك مخجل . والحال ان العمل الميكانيكي يحظى بتشجيع في البلدان الاوروبية . لو كنت وزيراً للتربية ، لمنعت كل الفروع الادبية ووجّهت الجميع نحو العلوم . نحن بحاجة الى تقنيين وصيدليين ، ونفتقر الى المختبرات . . .

فوق ذلك ، العمل التقني والميكانيكي يحافظ على الجسد والصحة . نحن بحاجة الى تقنيين في الزراعة . لماذا ينزل أهل القرى الى المدن ؟ لأنهم لا يجدون احداً يساعدهم في استغلال الارض . لسنا بحاجة الى أهل الفروع الأدبية . من جهتي ، سوف أوجه أولادي كلهم نحو الفروع العلمية .

لديّ أربعة أولاد ، الأبن البكر عمره ١٤ سنة ، وهو يحضّر شهادة البريفيه . جميعهم في المدرسة . وهم اقوياء جداً في الرياضيات . والدتهم تساعدهم ، فهي ملمّة بالرياضيات . انها لا تعمل . فالمرأة المتزوجة التي لديها اولاد لا يجب ان تعمل . عندما تعمل المرأة ، يسرح الاولاد في الشارع . تضع لهم خادمة لا تحبهم . وتطعمهم معلّبات . ان هذا النمط الاميركي لا يلائم الشرقيين . نحن متعوّدون على نهج آخر من الحياة . على الفتيات ان يعملن عند الحاجة فقط . وعليهن ان يحسنّ اختيار مهن شريفة . اما المسنّات فعلى المجتمع ان يساعدهن . وواجب مساعدتهن يقع على شبابنا . لكن يجب عليهن ان يكرّسن اهتمامهن لمؤسسات البّر . والد زوجتي فرّان ، وفرنه ملك له . زوجتي لم تعمل في حياتها ابداً . لقد توقفت عن الدراسة لتتزوج . ابني البكر في مدرسة حكومية . والثلاثة الآخرون في مدرسة خاصة غير مجانية (إسلامية) . لكنني لا أدفع كثيراً لأنهم ما زالوا صغاراً .

كلا ، ليس لديّ أملاك . في الصيف، يكون الطقس بارداً في الطابق العلوي الذي نسكنه . لذلك ، نبقى في بيروت ، وهذا أسهل بالنسبة الى عملي .

أصرف كل ما أكسب : ٨٠٠ ل . ل . تقريباً ؛ ٥٠٠ ل . ل . للغذاء والملبس والباقي للايجار والمدارس والمصاريف الاخرى . عندما لا أستطيع الدفع نقداً وفوراً ، أفضل ألّا

أشتري ؛ أشتري منتجات محلية . إذ يجب تشجيع الانتاج المحلي . لكن كبار صناعيينا ليسوا ، للأسف ، شرفاء جداً . اذا كلّفهم انشاء مصنعهم خمسة ملايين ليرة ، فانهم يريدون بأي ثمن استعادتها في سنة واحدة او سنتين . لذلك يغشّون . وعلى الحكومة ان تراقب ذلك وتمنع السرقات . لقدحمت الحكومة الانتاج الوطني برفع رسوم الجمارك على المنتجات الاجنبية . لكن الصناعيين ماكرون جداً . لم يزيدوا أسعارهم . غير ان تجار الأقمشة قلّلوا عرض القماش ١٠ سنتيمترات . انهم يلصقون علامات اجنبية على البضاعة المحلية ويبيعونها بسعر أغلى . بفضل الله ، ان الحكومة تفعل ما في وسعها . لكن على كبار الاغنياء هؤلاء ان يكونوا أكثر انسانية !

إذا أردنا ان نصنّف الطبقات حسب عدد السكان ، فهناك الطبقة الأكثر عدداً التي هي الطبقة المتوسطة . ثم تأتي طبقة الاغنياء فطبقة الفقراء . ليس الفقراء كثيرين جداً في لبنان . ثم هناك طبقة كبار الاثرياء، التي هي الاقل عدداً والاكثر يسراً . وهؤلاء هم الذين يحتكرون الصناعة والتجارة . هناك بنوع خاص فارق بين كبار الاثرياء والفئة الاكثر فقراً . لكن ، بما ان هاتين الطبقتين لا تضّمان اعداداً كبيرة ، فان الوضع غير خطير . الشعب يعي أنه لا يوجد غير إله واحد ، وأننا جميعاً نعبد هذا الاله نفسه . حتى ان غير المؤمنين يتوسلون عون الله ، عندما يمرضون ! الكل يعلم ان الله يحنّ على الجميع ، كما تحنّ الأم على أولادها . غير ان الذين يسعون وراء « الكراسي » هم الذين يستخدمون الطائفية للوصول .

يجب ان يكون لبنان على صلة وثيقة بالاثنين (البلدان العربية والبلدان الغربية) . نحن لسنا عنصريين ، اننا نتفاهم مع الجميع ، وهناك الكثير من الاجانب الذين يعيشون عندنا . الاسرائيليون وحدهم عنصريون . وكذلك « النازيون » ، وهم لا يتفقون مع أحد . التاريخ يثبت ذلك . هل تعرف الآية القرآنية التي تقول : « الخلق كلّهم عيال الله ، وأقربهم الى الله أنفعهم لعياله » ؟ على لبنان ان يساعد البلدان الأخرى للتقرب من الله . يجب ان يساعد البلدان العربية على محاربة اسرائيل .

منذ مدة ، أظهر سعيد عقل* ، على شاشة التلفزيون ، كيف يمكن للبنان وحده محاربة اسرائيل . لقد تحدّث عن طبقة كبار الاثرياء . وهم حوالي ٢٠٠ الف شخص . لو اعتمدنا نظام الضرائب الاميركي ، لجعلنا كلاً منهم يدفع ١٢ الف ليرة سنوياً . فاذا ضربنا ١٢ ألفاً بمئتي الف ، نحصل على ملايين وملايين تفيد لشراء الطائرات من اجل محاربة الاسرائيليين . وتفيد هذه الاموال ايضاً لانشاء شبكات مياه وكهرباء جديدة ، ولبناء المدارس وتحسين حالة الطرق . لكن ، لكي يتحقق ذلك ، يجب ان يصبح الاغنياء أكثر انسانية مع الشعب . . .

المهم في الحياة هو الخبرة والعلم قبل كل شيء . يمكن ان يُبدَّد ميراث في اربع وعشرين ساعة اذا كنا لا نملك خبرة في الحياة . غير ان هناك ايضاً عوامل اخرى لم تذكرها : الفن ، العمل المتقن ، الكفاءة والصدق . عندما تكون صادقاً مع الزبون ، فانه سيرجع ثانية وسيجلب لك زبائن آخرين .

---

* شاعر واديب لبناني .

النقابات ؟ بعضهم يعتبرها كمصدر للنفوذ ، وينتسب اليها لأجل ذلك. أما أنا ، فأفضّل الابتعاد عنها . أنا لا أؤذي الآخرين ، انما لا أريد ان يؤذيني أحد .

ان الاعمال اليدوية التي لا تعتمد التقنية تتضاءل . لأن العمل أسرع بواسطة الآلة . يجب تنمية الصناعة وتوجيهها نحو التجارة . للتجارة مستقبل كبير وكذلك المهن العلمية والتقنية .

في أيامي ، اصبحت الحياة مريحة أكثر ، لا غير . لكن ، قبلاً ، كانت لدينا راحة بال اكبر ومشكلات أقل . كنا نعيش بصورة طبيعية وهادئة . كنا نعيش قريبين من « الطبيعة الاصلية » . » .

« نحن نجّادون خلفاً عن سلف » . بفخر ، يروي السيد د . . . أصل مهنته . مع ذلك ، فان وضعه المادي قد تراجع بوضوح قياساً الى وضعَي والده وجدّه . كان جدّه يملك مع اخيه عدة محلات في السوق ، كما كان لدى والد السيد د . . . « ثلاثة او اربعة عمال » وكان يبيع أقمشة المفروشات لزبائن اكثر عدداً (« كانوا يقصدونه حتى من الجبل ») . ان السيد د . . . يعرض ضمنياً سبب تراجعه النسبي عندما يتحدث عن انطلاقه في العمل وهو في سن الثانية عشرة (« أردت ان أترك المدرسة لأستمر في العمل مع والدي ») ، وبخاصة عن وضع اشقائه الحالي (« لديّ شقيقان يمارسان التجارة وهما أحسن حالاً مني ») . لأن الحرفية لم تعد تُغلّ وتسمح بحدّ أدنى من التراكم : لقد أصبح هذا شأن الصناعة والتجارة . كما ان الزبائن الخصوصيين ، الاغنياء والدائمين ، هم الذين يتعلّقون به شخصياً ويثقون به بسبب ذوقه ، انما ايضاً بسبب أسعاره (« لو لم يكن الزبون يثق بنا ، لما كان يسلّمنا القماش ») . والحال ان السيد د . . . هو ضحية منافسة المخازن الكبرى الى حد انه أصبح مجرد مقاول فرعي : فهو مازال يصنع الوسادات ، لكنه لم يعد يبيعها بمعظمها للزبائن بل لصالات العرض التي تحدّد له الأسعار وتدفعه الى استبدال القطن بالاسفنج المطاطي . لذلك ، فهو يعتبر انه يمارس « عملاً لتأمين المعيشة » لم يعد يسمح له بالاغتناء . لقد انتقل من نمـط الانتاج الحرفي ليصبح غارقاً في نمـط الانتاج الرأسمالي الذي هو مجرد ملحق له . واذا أصبح استيراد الوسادات وانتاجها صناعياً اكثر ربحاً لصالات العرض ، فانها سوف تستغني عن خدماته .

مع ذلك ، فالسيد د . . . يتشبثّ . انه يدافع بشغف عن خبرته ، ليس فقط التقليدية بل التقنية ايضاً (« لقد أدخلت التقدم التقني الى عملي ») وليس فقط اليدوية بل الفكرية ايضاً (« بفضل خبرتي كلها ، أظن انني اتمتع بمستوى البكالوريا ») وليس فقط الحرفية بل الفنية أيضاً (« كان أبي فناناً » . . . «هناك عوامل لم تذكرها : الفن» . . .) . انه لا يعترف بهزيمته أمام التغيرات التي يلاحظها دون أن يفهمها جيداً ، والتي ينتقدها دون أن يتمكّن من كبحها . فهو يريد المحافظة على نظامه القيمي ونماذجه السلوكية التي ورثها والتي يعتقد أنه استطاع تكييفها مع التطورات المحتومة (التقدم التقني) دون أن يتنكر أبداً لجوهرها .

ويمكن تماماً قراءة نظام القيم والمواقف والمعتقدات هذا ، وتلك الايديولوجية البورجوازية ـ

الصغيرة التقليدية ، من خلال الحديث الذي يجريه مع الطالبة الشابة ، المثقّفة والمسيحية ظاهراً ، التي جاءت تسأله عن عمله . في الأساس ، هناك المهنة الحرفية القائمة على الكفاءة المكتسبة بالخبرة والجهد الجسدي (« أنظري الى أصابعي » . . .) ؛ ووحدة العمل الانتاجي ، من التصميم (« امتلاك مخطط في الذهن ») الى التنفيذ (« التعب الجسدي ») ؛ ووحدة المنتج ووسائل انتاجه ، والعمل اليدوي والعمل الذهني ، انما أيضاً وحدة لا تنفصم بين المشغل والدكّان ، والمنتج والتاجر .

يتأصّل هذا المفهوم الأساسي أو يتبرَّر في قراءة القرآن : ان السورة . . . المختارة من قبل السيد د . . . تُجمل نظرته الى العالم : الأقرب من الله هم أولئك الأكثر نفعاً بين الناس . وهل تُقاس المنفعة بغير القدرة على أن نصنع مباشرة ما يطلبه الناس ، وبغير الملاءمة المباشرة بين العرض والطلب التي تحقّق المنفعة المثلى . العمل المتقن هو ، برأي السيد د . . . الواجب المطلق .

يرى السيد د . . . أن التنظيم « الطبيعي » في عالم العمل يقابله تنظيم عائلي : فعلى المرأة أن تبقى في البيت ، وتعتني بالأولاد (« عندما تعمل المرأة ، يسرح الأولاد في الشارع ») . يجب أن يُربى الأولاد على احترام الكدّ وأن يتهيأوا لمهن منتجة (« جميعهم يبحثون عن أعمال سهلة » . . . « وهم يعتقدون أن الأعمال الميكانيكية مخجلة ») . يجب أن يُميَّز جيداً بين الأدوار بحيث لا تُذلُّ الأخلاق (« لم نعد نميّز الصبيان من البنات . . . شبابنا لا يقتبسون غير العادات السيئة ») . باختصار ، كل شيء مترابط : ان رفض « المهنة » يعني أيضاً انهيار العائلة ، وبالتالي ، « انحطاط الاخلاق » والغزو الفاجع « للنمط الأميركي » وحصيلته ، أي الايديولوجية التحديثية التكنوقراطية .

تنظيم حرفي وتنظيم عائلي ، انما أيضاً تنظيم اجتماعي ـ سياسي يتوّج الكل ويؤمّن بقاءه : « في شبابي ، كان كل منا يعلم أنه يعمل في الوقت نفسه لذاته ولعائلته ولشعبه وبلده » . فالسيد د . . . لا يتجاهل السياسة ، بل بالعكس : « لو كنت وزيراً للتربية . . . لوجّهت الجميع نحو العلوم » . لديه حسّ الجماعة الوطنية : انه ينتمي الى الطائفة السنّية المدينية المتماثلة منذ زمن بعيد بالدولة المركزية . لكن الحكومة لا تنجح في احياء التنظيم السياسي ، السائر في طريق الانحلال . مع ذلك ، فهي « تفعل ما في وسعها » ، غير انها لا تستطيع الشيء الكثير حيال طمع وقوة تلك الحفنة من « كبار الأثرياء » التي تنجح ، بالغش ، في افساد تدابير الدولة الحمائية والتهرب من الضريبة و « احتكار الصناعة والتجارة » .

مع ذلك ، فان السيد د . . . لا يضفي على الوضع طابعاً مأسوياً : يكفي أن يصبح « كبار الأثرياء » هؤلاء «أكثر انسانية مع الشعب » ، وأكثر نزاهة مع الدولة ، حتى يعود النظام تدريجياً وينطلق لبنان ، بآن واحد ، في طريق الاستقلال الوطني (« شراء الطائرات لمحاربة الاسرائيليين ») والتنمية المتناسقة (« بناء المدارس ، تحسين حالة الطرق ») . ثم ان السيد

د . . . نفسه لم يفقد كل أمل بالارتباط مجدداً مع النجاح ، أي مع التجارة . خصوصاً وانه يعتمد على ابنائه الأربعة الذين يؤمن لهم الآن اعداداً علمياً وتقنياً متيناً لجعلهم يفيدون من النمو الصناعي المحتوم . بالنسبة اليه ، فان شيئاً لم يضِع بعد ، طالما أن « الله يحنّ على الجميع كما تحنّ الأم على أولادها » وأن « لبنان يساعد البلدان الأخرى للتقرب من الله » .

المقابلة رقم ٨ : السيد و . . . (مقتطفات) .

السيد و . . . درزي في الثانية والسبعين من العمر ، عاش حتى النهاية تدهور وضعه كحرفي : « عملت ٢٨ سنة كسكّاف » . لكن القباقيب الخشبية المصنوعة للفلاحين على يد السيد و . . . قد استُبدلت بالصنادل البلاستيكية المباعة في محلات الأحذية في راشيا . وهكذا ، تقهقرت السكافة ، وترك مستخدمو السيد و . . . العمل عنده ، فاضطر أن يجاري حركة النزوح الكبيرة نحو العاصمة وضواحيها .

لحسن الحظ ، نجح أحد أبنائه ، ولم تكن التضحيات التي بذلها لتعليم أولاده وقتاً طويلاً دون جدوى . فراتب المعلِّم يتيح للعائلة كلها أن تكفي نفسها بنفسها بتواضع : وهكذا ، فان ما يدخل في صندوق العائلة يساوي مرتين ونصف ما يكسبه السيد و . . . من تجارته الصغيرة .

ذاك أن السيد و . . . ما زال يعمل ، حتى انه نجح في الإفلات من الأجارة . وقد يكون من المبالغة القول بأنه يعمل :

« بعد وصولي بقليل ، استأجرت دكان البقالة الصغير هذا ، هنا في فرن الشباك . . . أجيء في السابعة صباحاً وأبقى حتى الثامنة مساء . ليس الدكان كبيراً جداً ، لكنني في النهاية أقضي الوقت في عمل ما . العمل غير متعب ، وهو أفضل من العمل تحت إمرة الغير . اكسب شهرياً من ١٥٠ الى ٢٠٠ ل . ل . لا أكثر . وأنا لا أفعل شيئاً آخر ، فأولادي لا يريدون أن أجهد نفسي » .

ان التجارة الصغيرة ـ الملاذ هي التي تسمح بعدم الشعور كليا بالتبعية ، وبالحفاظ على شرعية اجتماعية وبمراعاة الصحة الجسدية . بالنسبة الى السيد و . . . ليست هذه التجارة نشاطاً بل تمضية للوقت .

كثيرون هم صغار الحانوتيين المسنّين الذين نقع عليهم في احياء بيروت القديمة وفي مدن لبنان وقراه . وتسميتهم تجاراً (مثل السيد ج . . . أو السيد ن . . .) هي خطأ تعبيري واضح . ليس فقط انهم لا ينتمون الى الفئة الاجتماعية نفسها ، بل انهم لا يتمتعون بالتضامن نفسه ولا يتعاملون مع نفس الزبائن . انهم حانوتيون (دكانجية) ، زبائنهم من الأوساط الشعبية ، وهم يعرفون الصعوبات التي يصادفها العمال وصغار المستخدمين في ايجاد العمل . فالسيد و . . . يشبّه هذه الصعوبات بتلك التي يواجهها ابنه الثاني الذي « لم ينجح في المدرسة » :

« لا يوجد عمل كثير في لبنان . لقد فتَّش ابني الثاني كثيراً لايجاد عمل ما . في البداية ، لم يجد عملاً بسبب السوريين الذين يزاحموننا . ثم تقدَّم لمباراة كي يصبح موظفاً في الحكومة ، لكنه رسب بسبب الطائفية والتوزيع المفروض . أخيراً ، ذهب الى مكتب توظيف ، فوجدوا له عملاً . وهو الآن أمين صندوق لدى تاجر سوري يبيع آلات زراعية . لقد تقدّم مرتين الى امتحان البكالوريا لكنه رسب .

أما ابني البكر ، فقد نال اجازة في التاريخ والجغرافيا من كلية التربية في الجامعة اللبنانية . كما حصل أيضاً على اجازة في العلوم السياسية ، وهو يعلّم الآن في الجديدة . إنه يعطي الأسرة ٩٠٠ ل . ل . شهرياً .

والابن الثاني يكسب حوالي ٥٠٠ ل . ل . لكنه لا يعطي شيئاً تقريباً للعائلة (بالكاد ١٠٠ ل . ل .) . إلّا أن المهم هو انه يتدبَّر أمره جيداً ويؤمِّن مصاريفه .

زوجتي لا تعمل ، وهي لم تعمل أبداً . في لبنان ، لا يجب على الفتاة ولا على المرأة أن تعمل . انما . . . هناك استثناءات ، يمكن أن تكون الفتاة مدرِّسة لأن هذا الوسط ملائم للفتاة » .

اننا نجد في هذه الجمل القليلة ما يكوِّن جوهر الايديولوجية البورجوازية الصغيرة التقليدية : الاستقلال المادي (« المهم انه يتدبَّر أمره ويؤمِّن مصاريفه ») ، توزيع الادوار بين الجنسين (« لا يجب على الفتاة ولا على المرأة أن تعمل ») ، تقييم التعليم (« لقد نال إجازة . . . وهو يعلِّم ») . كما نكتشف فيها أيضاً معارضة ضمنية واضحة للطائفية المفروضة من الخارج ، والتي تُلحق الحرمان بالطوائف الأقلية كالطائفة الدرزية بتقييد وصول أبنائها الى الوظيفة .

« لقد انتهى الأمر الآن ، فأنا وزوجتي عملنا كل شيء لكي يتعلَّم أولادنا ويكسبوا قوتهم بصورة أفضل ، ويكونوا مستورين . . . إنني مرتاح كما أنا . . . ما دام أولادي بالقرب مني .

لن أوافق مطلقاً على أن يهاجر أبنائي . أريد أن يظلّوا بالقرب مني . فأنا أعارض تماماً هجرتهم .

في لبنان ، ستتطور الصناعة كثيراً . ولن يستطيع الاستمرار أولئك الذين لا يملكون آلات في صناعتهم . كذلك ، ستنمو التجارة : انه أمر محتوم ، مع التطور الحالي .

أجل . . . أجل ، الحياة الآن أسهل بكثير : هناك الرفاهية والتعليم . . الحياة أفضل من السابق ، وهذا يسري على الجميع » .

ان خاتمة المقابلة هذه تبيِّن تماماً ذروة ما تتمنّاه الطبقة المتوسطة القديمة المستقلة ، سواء كانت مدينية (حرفيون) أم ريفية (صغار الفلاحين) : أن تعيش بقية العمر بين أولاد متعلمين ،

مستخدَمين وفي منجىً من العوز ، مع الاحتفاظ أطول وقت ممكن بحانوت صغير حيث يمكن تمديد نوع من الحياة الاجتماعية بفضل الزبائن والجيران .

وتحقيق هذه الأمنية هو الذي يفسِّر التفاؤل الهادىء لدى السيد و . . . : بدلاً من أن يصبح في عداد الطبقة الكادحة المستغَلّة ، فقد حافظ على وضعه « المتوسط » بفضل أولاده ، الأجراء ، والسعداء بأن يكونوا كذلك ، لأنهم لم يكونوا يوماً « مستقلين » . اننا نلمس هنا عن قرب وحدة الطبقة المتوسطة ، المبنية على العائلة . يكفي أن تُستأصل عادة التمرن على المهنة واستبدالها بالتعليم المدرسي المعمَّم حتى يتم الانتقال من الفئات المستقلة الى الفئات الأجيرة الجديدة .

المقابلة رقم ٩ : السيدة م . . .(مقتطفات).

السيدة م . . . مارونية ومعلّمة في مدرسة دينية ، كمئات مثلها في كل لبنان . تنتسب الى عائلة من « صغار المزارعين ـ الملاّكين » في ز . . . بشمال لبنان ، التي هي من كبرى البلدات المارونية .

هاجر والدها « ست سنوات الى افريقيا للمتاجرة بالزيت » ، وعند عودته ، أنشأ « معصرة زيت صغيرة » تغلّ كثيراً . ان السيدة م . . . فخورة بالتعليم الذي تلقّته عائلتها :

> « درس والدي لدى الرهبان (الفرير) حتى صف البكالوريا ووالدتي لدى الراهبات حتى صف البريفيه . أبي هو الأكثر تعلّماً بين أعمامي » .

تزوجت وهي في الثانية والعشرين من العمر ، بعد أن رسبت في سن التاسعة عشرة في البكالوريا ـ القسم الثاني ، وبعد أن علّمت مدة ثلاث سنوات . زوجها مهندس في شركة طيران الشرق الأوسط ، وكان يكسب ، عام ١٩٧٣ ، مبلغ ١٥٦٠ ل . ل . شهرياً . لديهم ولدان بعمر ٤ و ٦ سنوات ، يذهبان الى مدرسة خاصة مشهورة جداً «تأخذ منهم ١٦٠٠ ل . ل . في السنة مقابل تعليم الولدين » .

ان هذا المبلغ الكبير يوازي سبع مرات راتب السيدة م . . . التي تكسب عام ١٩٧٣ ، بعد أن استأنفت التعليم عام ١٩٧١ ، مبلغ ٢٤٥ ل . ل . شهرياً مقابل عشرين ساعة تدريس في الأسبوع (لو كانت تعمل بدوام كامل لكسبت ٣١٠ ل . ل) . هذا يعني أن عمل السيدة م . . . يشكل أجراً تكميلياً كمعظم أجور المعلمين في بيروت حيث المستوى المعيشي المفروض على المعلمين يتجاوز بكثير القوة الشرائية لرواتبهم . وتُقدَّم التكملة من العائلة الزوجية أو الموسَّعة حسب الحالات .

ان ما يذهل في المقابلات الأربع مع معلمين مسيحيين في عيّنتنا ، هو التجاهل الكبير للحقائق الاجتماعية ـ السياسية والنقابية اللبنانية . فالسيدة م . . . غير المنضوية في نقابة ، تبرّر

عملها ـ لأنه لا بدّ من التبرير ـ بنوعين من الحجج غير الاقتصادية : ردة فعل ضد الضجر (« في البيت ، نوشك أن نضجر . . . بالنسبة اليّ ، الضجر مهم : يجب أن نعمل شيئاً ») ؛ وشكل من أشكال التحرر (« قبلاً ، لم تكن المرأة تعمل، كانت تهتم بتسليات تافهة دون أن تستطيع التحدث مع زوجها ») .

اننا نرى بوضوح حدود تحرُّرٍ ، محصورٍ بدقة في اطار العائلة المسيحية البورجوازية الصغيرة ، التي لديها القليل من الأولاد وامكانية الاستعانة بخادمة صغيرة السنّ (بعض الخادمات هنّ دون سن العاشرة في بيروت) وزهيدة الأجر (مثلاً ، ١٠٠ ل . ل . في الشهر لفتاة في سن الحادية عشرة) . لم تعد هذه حال السيدة م . . . بما أن ولديها هما الآن في المدرسة .

ان ما يبرّر ، في الواقع ، عمل السيدة م . . . ، هو ضغط الحاجات التي يفرضها في لبنان انتشار المنتجات الغذائية والثيابية والمدرسية والطبية والثقافية الغربية . لننظر ، فعلاً ، الى ميزانية عائلة م . . . كما هي معروضة :

« نذهب الى الجبل في عطلة مدتها شهران . ونحتاج الى ٥٠٠٠ ل . ل . لهذين الشهرين : ٢٠٠٠ ل . ل . بدل ايجار و ٣٠٠٠ ل . ل . للمعيشة . أما في الأشهر الأخرى ، فاننا ننفق : مواد غذائية ، ٧٠٠ ل . ل ؛ بدل ايجار ، لا شيء إذ أننا نملك البناية ولدينا مستأجرون يدفعون لنا ١٠ آلاف ل . ل . سنوياً ؛ الملبس ، ٣٥٠ ل . ل . ؛ المدرسة ، ٢٠٠ ل . ل . ؛ السيارات ، لدينا اثنتان ٢٠٠ ل . ل . ؛ المعالجة الطبية ، ١٥٠ ل . ل . ؛ الترفيه ، ٢٠٠ ل . ل .

لا أشتري شيئاً بالدين ، ولست مدينة . اننا نشتري بخاصة منتجات أجنبية ، لكننا لا نستطيع شراء كل ما نريد . يلزمنا ٢٥٠٠ ل . ل . للعيش بينما لا يتجاوز دخلنا ، أنا وزوجي ، ١٨٠٠ ل . ل . » .

في الواقع ، ان عائلة م . . . لا تدّخر بما أن كل الرواتب تُنفق خلال الأشهر الاحدى عشرة المخصصة للعمل ، وايرادات البناية تصرف لتمضية العطلة وتجديد سلع التجهيز . ان راتب السيدة م . . . هو نوع من الفائض ، الضروري لمواجهة الحاجات الجديدة التي تُبرِّر بدواعي المقام الاجتماعي وتشكل ، أحياناً ، نوعاً من الاستهلاك التفاخري[٣٩] :

« لا يوجد فارق كبير في لبنان ، وهو مختلف عن البلدان الأخرى . لأن الطبقة المتوسطة تحاول أن تعيش عيشة الطبقة الأعلى نفسها . وهكذا ، يقلّ التباين .

أنا من الطبقة المتوسطة لكنني أود أن أكون غنيّة جداً بسبب الحياة الميسورة . أحب أن أكون من الارستقراطية الرفيعة لأقيم علاقات » .

وبالمنطق المشوَّه للايديولوجية البورجوازية القديمة التي تبسِّط السيدة م . . . « محوريتها »

الثقافية اللبنانية تصرّح بعد قليل :

« لا أحب البلدان العربية ، لأنها قذرة . . . انني أفضّل الغرب على الاطلاق » .
فايديولوجيتها ، المحدَّدة بافراط على يد الامبريالية الثقافية ، هي ايديولوجية بورجوازية صغيرة متغربنة ،متميزة جداً عن الايديولوجية البورجوازية الصغيرة المحلية التي تعرّفنا اليها قبلاً بأشكال شتى . وهي تدخلنا إلى عالم بعض الفئات الأجيرة المسيحية المتوسطة التي يتطابق أفقها مع أفق « الطبقات المثقفة » الغربية ، والتي تسعى بأي ثمن الى تقليد هذه الطبقات حتى التشويه احياناً .

المقابلة رقم ١٠ : السيد ل . . . (كاملة) .

لبناني ، كاثوليكي ، أعزب ، ٢٧ سنة ، مستخدَم في شركة اجنبية ، بيروت .

« أصلي من الجبل ، وبالضبط من م . . . في المتن الشمالي . لكن أهلي يسكنون بيروت منذ ٢٥ سنة .

كان جدّي نحّاتاً لحجارة البناء ، أي حِرفيّاً صغيراً . واستمرّ في هذه المهنة طيلة حياته . لم يكن يعرف القراءة . فوالدا أمي فقط كانا يعرفان القراءة والكتابة باللغة العربية .

أتمّ أبواي دروسهما الابتدائية بالعربية والفرنسية . وهما مولودان في م . . . وقد تزوَّجا فيها . بعد سنتين من الزواج ، نزلا الى بيروت حيث نقلا مقرّ سكنهما أربع مرات . لقد مارس والدي مهناً كثيرة ، وهذا أمر يصعب جداً شرحه : بدأ ككهربائي في الورش ثم عمل ، بعد الحرب ، في غواصة . أُشرك في حادثة تهريب اضطرته للتوقف . عند مولدي ، كان يعمل في مطبعة حيث كان طابعاً حتى وفاته منذ ثلاث سنوات .

في العائلة ، كلهم يعرفون الآن القراءة والكتابة ؛ وأكثر من تعلّم بين أعمامي ، واحد درس المحاسبة . وقد بلغ مستوى الشهادة المتوسطة (البريفيه) .

جميع أعمام أمي هاجروا الى الولايات المتحدة أو إلى أفريقيا . لديّ خال مهاجر إلى شاطىء العاج . وهو يراسلنا أحياناً . كان خيّاطاً ، ولما كان الاستقرار في لبنان مفرط الغلاء ، فقد ذهب الى شاطىء العاج حيث كانت له عمّة . بعد ذلك ، رجع الى لبنان ثم سافر ثانية الى الكويت . وباستثناء خالي هذا ، ليس لي أعمام أو عمّات آخرين خارج لبنان .

لنا مع عائلتنا علاقات ودّية . لقد ساعدنا مالياً عمّة صغيرة السنّ . ساعدناها طوال سنتين .

تلقّيت دروسي الثانوية في معهد س . . . حتى البكالوريا . وهو معهد ماروني . انهم متعصّبون لأنني لم أسمع أية اشارة الى المسلمين خلال مدة دراستي كلها . كنا مشاكسين جداً . جميع الاضرابات كانت تنطلق من ذلك المعهد . وهكذا ، كنا نضرب مثلاً عندما لا تعجبنا مسابقة ما . كان ٩٠٪ من الأساتذة لبنانيين باستثناء أساتذة اللغة الفرنسية الذين كانوا يأتون من

أوروبا . كانت هذه حسنة نظام التعليم التي تسمح بتفتح شخصيتنا .

مذ كنت في السابعة عشرة من عمري ، عملت أثناء العطل في « مصلحة الشباب » . وهي جهاز تابع لوزارة السياحة ، هدفه مساعدة الشباب وتجميل القرى . كنت قائداً كشفياً وقد ساهمت ، مع فرقتي ، في تنظيف كنيسة . لقد قمنا بعمل هائل في المصلحة . بدأت في سن السابعة عشرة ، أي عندما كنت في البكالوريا القسم الأول . من سن السابعة عشرة الى الثانية والعشرين ، عملت في عشر ورش . كان العمل يعجبني وكنت حراً .

في الوقت نفسه ، وبما أنني رسبت في البكالوريا القسم الثاني - فرع الرياضيات ، بدأت أربع سنوات من دراسة المحاسبة في مركز للدروس التجارية . ولما بلغت الثانية والعشرين من عمري ، رأيت اعلاناً في الجريدة بشأن عمل لدى ب . . .

كان ذلك عام ١٩٦٩ ، منذ أربع سنوات . بدأت كوسيط تجاري لمدة سنة . في هذه السنة الأولى ، استمعت الى ألفي اسطوانة ، ولديَّ اقتراحات كثيرة لتبيان قيمة الاسطوانات . لم أكن يوماً ملمّاً بالموسيقى ، لكن يكفي أن تكون صاحب ذوق وحذاقة لتعرف أفضل تأدية .

يقوم عملي على تنظيم الدعاية والعلاقات العامة وادارة مخازن الاسطوانات . انني اختار كلياً مجموعة الاسطوانات الكلاسيكية و ٥٠٪ من اسطوانات « البوب » .

أعمل منذ الثامنة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً ومن الثانية الى السادسة مساءً ، لكن هذا الدوام نظري لأنني أمضي سهرة في الأسبوع من الثامنة مساءً حتى الثانية صباحاً لاستقبال المدعوين وتسليتهم . غير أنني لا أعتبر هذا عملاً . في المقابل ، يمكنني أن أحظى باجازة دون إذن .

نحن ستة أشخاص في قسم « الاسطوانات » . هناك رئيس القسم ، وأنا أمين المستودع ، ووسيط ، ومسلِّم وسكرتيرتان . اننا نبذل كل جهدنا والكل يعمل . هناك أكثر من ٦٠٠ اسطوانة مختلفة معروضة للبيع .

بعد كثير من التردد والتحفظ بشأن الاجابة على السؤال المتعلق بالأجر ، وبعد اجراء حساب على قصاصة ورق ، تابع المستجوَب قائلاً :

« أكسب في السنة ٩٠٠٠ ل . ل . فأنا أربح أكثر من التاجر بمرتين ونصف . لقد جهدت في السنتين الأخيرتين تماماً .

لا أريد أن أشيخ في هذه الشركة لأنني أقوم بالعمل نفسه منذ عامين . فقد بلغت الحد الأقصى وأنا بحاجة لإعادة تأهيل . أنا بحاجة الى شركة أكبر ، لأنني لن أبلغ القمة بمثل هذه السرعة . راتبي يرضيني بنسبة ٧٥٪ بالطبع - أنا حرّ جداً لكنني لا أكسب مقابل ما أقوم به - يلزمني على الأقل ١١ ألف ليرة سنوياً . فالادارة لا تراعي حاجات أجرائها . يلزمنا ١٣ ألف ليرة في السنة لكي نعيش ، مع امرأة ، ولكي نأكل دون دين ، ونخرج من وقت لآخر .

إنني أعارض الفكرة القائلة بأن اللبنانيين يمارسون عملين معاً ، لأنهم يكونون بذلك مستغَلّين . وهكذا ، لو كنت أمارس مهنتين ، لما استطعت الاحتجاج أبداً . إنني مع المزيد من المسؤولية ، انما ليس مع زيادة ساعات العمل .

من الصعب ايجاد العمل في لبنان . لقد قاسيت هذا الأمر بنفسي ، وأعرف شباباً لا يوفّقون الى ايجاد العمل الذي يبتغون .

إننا لا ننتمي مباشرة الى نقابة ، لكننا متكتّلون نحن الستة . وأنا أجعل من نفسي نقابة أيضاً . فأنا مشهور ، في المكتب ، بأنني عنيد . في لبنان ، لا تلعب النقابات أي دور . انظر الى المعلّمين المطرودين والى العمال الخمسة والعشرين من مصانع غندور* . المهم ، بالنسبة لي ، هو الوثوق بنزاهة الشخص . لقد قرأت واطلعت على الكثير من الآراء ، واخترت خطاً وسطاً يمكن أن يفيد رب العمل ويفيدني . المهم هو تغيير المعايير التي تعطى بموجبها الأجور ، وأن نعرف موقعنا . ففي أحد الاجتماعات ، قلت للمدير بأنه لا يستطيع دفعي الى الاستقالة . لا أهمية للأقدمية ، بل فقط لعمل المرء ، لأننا لسنا في جمعية خيرية ، ويلزمنا مردود .

أعتقد أن على جميع النساء القادرات على العمل أن يعملن . بالنسبة الى النساء المتزوجات ، إذا كان زوجهن يكسب كثيراً ، يمكنهن متابعة دروس معينة ، لكنه لا ينبغي أن يبقين في المنزل .

أسكن مع والدتي ، التي هي أرملة منذ سنتين . أؤمّن كل الموارد ، وليس لدى والدتي شيئاً ، فهي تظل في البيت . عند وفاة والدي ، حصلنا على إرث صغير : ٢٥٪ لوالدتي و ٧٥٪ لي ، غير أنه عديم الشأن . يلزمني ثلثا راتبي كي أعيش . والباقي ، أحفظه للعطَل . ان فوائد المال الذي حصلنا عليه ووظّفناه ، بعد بيع منزلنا في الجبل ، مخصّصة لملبس أمي ، وهي تبلغ ٣٠٠ ل . ل . في السنة .

أنال سنوياً عطلة مدتها ١٨ يوماً ، أقضيها معظم الأحيان في أوروبا . وباستثناء مصاريف العطلة ، هناك النفقات الجارية التالية : غذاء مع والدتي ، حوالي ٥٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ ايجار المسكن ، ٧٥ ل . ل . شهرياً ؛ الملبس ، ١٠٠٠ ل . ل . سنوياً أي حوالي ١٠٠ ل . ل . شهرياً ؛ نقليات ، ليرة واحدة يومياً ، أي ٣٠ ل . ل . في الشهر ؛ ترفيه ، لنَقُل ١٥٠ ل . ل . شهرياً .

ميراث والدي لا يزال في حوزتنا كاحتياطي ، وأنا لا أدّخر شيئاً . لا أشتري أبداً بالدين ، ولا ديون عليّ . لا أكسب بما فيه الكفاية . إذا أردت أن أتزوج ، يلزمني ١٥٠٠ ل . ل . كي أتمكن من العيش طبيعياً مع عائلتي .

الفئات الأكثر نفوذاً في لبنان ؟ البطريرك الماروني ومفتي الجمهورية . في عهد أبي ، كان الوضع أسوأ . لاحظ ، منذ ثماني سنوات ، أمر البطريرك الرئيس شهاب بالتخلي عن الرئاسة .

---

* راجع خلاصتنا العامة .

السلطة هنا ليست في أيدي المدنيين . والمعلمون محقّون في اضراباتهم ، إذ أن النواب والحكومة لا يفعلون شيئاً . المسألة كلها طائفية . ليس للايمان أية علاقة بالأمور السياسية . هل تعرف أن الاكليروس هم أكبر ملاّكي الأراضي . الجبل كله ملكهم . ان رجال الدين والتجار والمصرفيين هم الأكثر نفوذاً . الأقل ثراء هم الطبقة المتوسطة . والفجوة تتسّع .

إنني أنتمي الى الطبقة المتوسطة ، لكنني آمل كثيراً الاّ أبقى حيث أنا . يجب أن نطمح دوماً الى الأعلى ، وإلاّ نزلنا ثانيةً .

العاملان الرئيسيان للنجاح هما ، دون تردد ، الجهد الشخصي والعلم . ثم ، على كل امرىء أن يتدبّر أمره .

يجب على لبنان أن يراعي الطرفين ، الغرب والبلدان العربية ، وبذلك لا يرضي أحداً . إنني أفضّل العلاقات مع الغرب ، بسبب التجارة . العرب لا يمكنهم أن يقدّموا شيئاً ، والتاريخ يثبت أن البلدان العربية انقلبت ضد لبنان . لبنان مرتبط الى حدّ ما باوروبا ، والى حدّ ما بالبلدان العربية ، انقاذاً للكرامة ، لأنني أريد أن يعيش اللبناني عيشة لائقة ، لأننا لا نعيش غير مرة واحدة ـ الموت في سبيل المبادىء غير موجود . يجب أن نرتبط بالذين يجلبون المال ، وفي هذه الحال ، حتى بالشيطان . إلاّ أن الاكليروس غير جديرين بأن يكونوا الشيطان !

هناك فوارق بين الطوائف الدينية . المسيحيون يستندون الى الانجيل : كلمة الله . والمسلمون يرجعون الى القرآن : كلمة الله . المسيحيون يجارون التاريخ أكثر . في الطائفة الاسلامية ، هناك أكثرية فقيرة وأقلية غنية . وفي الطائفة المسيحية ، توجد أكثرية غنية وأقلية فقيرة ، أو بالأحرى الطبقة المتوسطة مهمة جداً .

في المستقبل ، إذا وجدت شركة اسطوانات أكبر ، سأبقى هنا . إذا غادرت لبنان ، قد أغيّر مهنتي ، لكنني أحب أن أبقى في هذا الميدان : اسطوانات ، موسيقى . . . أفكر في الذهاب الى بلد ناطق باللغة الفرنسية إلا إذا قرّرت أن أتزوج هنا . عندما سأتوقف عن العمل ، سأسافر .

أما أولادي فسأرسلهم الى مدرسة ليسيه فرنسية ، وسأعهد بهم الى علمانيين . المهنة تتوقف على اختيارهم . كل ما سيحبّونه ، سيكون جيداً ، ما عدا قتلة مأجورين . . . أودّ أن يتلقّوا دراسات عليا ، وأرغب في أن أقدّم لهم كل التعليم الذي يريدونه .

ان أكثر ما سيتطور في لبنان ، هو السياحة . والصناعة قد تنمو أيضاً . لكن هذا أقل تأكيداً .

في زمن أبي وجدّي ، كانت الحياة أسهل ، لأنه كانت هناك حاجات أقل » .

عمر السيد ل . . . ٢٧ عاماً ، وهو لا يزال عازباً ، مثل أكثرية الرجال في عمره (متوسط عمر الزواج عند الرجال : ٢٨,٥ لكل لبنان ، و ٣٠ سنة في بيروت) . انه يعيش مع والدته ، الأرملة منذ بضع سنوات ، ويعمل في مؤسسة اسطوانات كبيرة ، حيث أصبح ثاني رئيس قسم

براتب شهري قدره ٧٥٠ ل . ل . ، وهو أعلى بوضوح من متوسط الأجور في لبنان . مع ذلك ، فان السيد ل . . . يجده غير كافٍ : « لا أكسب بما فيه الكفاية ، إذا أردت أن أتزوج ، يلزمني ١٥٠٠ ل . ل . كي أتمكن من العيش طبيعياً مع عائلتي » . لذلك ، فهو ككثير من الشباب المسيحيين الحائزين على البكالوريا ، ينتظر حسماً للخيار : امكانية ايجاد عمل أفضل أجراً ومستقبلاً في لبنان ، أو امكانية الهجرة الى « بلد ناطق باللغة الفرنسية » . انه في الفئة العمرية الحاسمة : عليه الرحيل أو الاندماج .

يقف السيد ل . . . في نهاية مسار عائلي تقليدي . فقد كان الجدّ نحّاتَ حجارةٍ على حسابه . أما الأب ، وإن لم ينجح هو نفسه في التخلّص من وضعه كعامل ، فقد مكّن ابنه من الافلات من هذا الوضع بجعله ينال قسطاً كافياً من التعليم . والانتقال الى القطاع الثالث تمَّ إذاً في الوقت الذي زال فيه كل أمل بالخلاص من الأجارة . ان الميراث المتروك من الأب ، بما فيه بيع المنزل في الجبل ، يسمح الآن للوالدة بأن تعيش على نحو أفضل بقليل ، وللابن بأن يدّخر للعطلة (رحلات الى اوروبا) . لسنا هنا بصدد حالة تراكم ، انما أمام محاولةٍ وصولٍ إلى مستوى معيشي أعلى ، عن طريق ايجاد عمل مأجور أكثر ربحاً و « مسؤوليةً » في آن .

ترجع ايديولوجية السيد ل . . . كثيراً الى التثاقف الغربي الممارس في المعهد الماروني ، حيث أمضى سنوات طفولته ومراهقته كلها، كما ترجع ، من جهة اخرى ، الى تمرّدٍ ضدالاشكال الدينية والتسلطية لهذا التثاقف : « انهم متعصبون ، لأنني لم أسمع أية اشارة الى المسلمين خلال مدة دراستي كلها » . . . « جميع الاضرابات كانت تنطلق من ذلك المعهد . وهكذا ، كنا نضرب مثلاً عندما لا تعجبنا مسابقة ما » . من هذه التنشئة الطويلة تحت سيطرة الاكليروس ، يحتفظ السيد ل . . . في آن واحد بعداء حاد للاكليروس (« الاكليروس هم أكبر ملاّكي الأراضي ، الجبل كله ملكهم ») ، معمَّم الى شجب كامل للطائفية التي ما زال يعتبرها كليّة القدرة (« السلطة هنا ليست في أيدي المدنيين » . . . « المسألة كلها طائفية ») وكذلك بتعلّقٍ واضح بالنماذج الغربية التي تحدِّد كثيراً آفاقه المستقبلية (هجرة محتملة ، نوع تعليم الأولاد) وموافقة السياسة الأساسية (« يجب أن نرتبط بالذين يجلبون المال » . . . « في الطائفة المسيحية ، هناك أكثرية غنية وأقلية فقيرة ، أو بالأحرى الطبقة المتوسطة مهمة جداً ») .

إذاً ، اننا نجد ثانيةً ، في هذه المقابلة ، التمجيد ذاته ـ الأكثر اضماراً هنا ـ للطبقة المتوسطة المتصوَّرةِ وفقاً لنموذج البلدان الغربية ، والتشهير ذاته بعتق البنى الاجتماعية ـ السياسية في لبنان . هنا أيضاً ، ساهم المنشأ الجغرافي والطائفي ، ونوعية التربية بخاصة ، في تلقين الايديولوجية التحديثية السائدة ، مسبِّبَيْنِ ، في آن واحد ، فقدان كل هوية وطنية وقطع العلاقات التقليدية . ان هذا الوضع المتأزّم لشباب الفئات المسيحية المتوسطة الأجيرة ، ستترتّب عليه في المستقبل نتائج جسام : بين التمرّد والهجرة ، يبدو طريق الاندماج ضيّقاً ومسدوداً اكثر فأكثر .

المقابلة رقم ١١ : السيد خ ... (كاملة) .

لبناني ، شيعي ، متزوج ، ٣ أولاد ، ٣٢ سنة ، موظف مكتب ، ضواحي بيروت .

« أصل العائلة من ب . . . ج . . . ، من المدينة نفسها . كان جدّي يسكنها حين مولد أبي .
كان جدّي يحرث الأرض ويمارس في الوقت نفسه مهنة الاسكافيّ . أحياناً ، كان يحرث الأرض في بنت جبيل ، وأحياناً اخرى ، يذهب الى سوريا أو الأردن ليمارس مهنة السكافة . كان يعمل لحسابه ؛ يصنع الأحذية ويصلّحها أيضاً . وكان والدي ابنه البكر ، ويعمل معه . كان لديه منزل هناك ، يبقى فيه ثلاثة أشهر أو أربعة أو سنة . . .ثم يعود الى ب . . . ج . . .

كانت مساحة أرضه حوالي ١٥ . . . ١٧ أو ٢٠ دونماً ؛ كانت مزروعة طبعاً بأشجار الزيتون والكرمة وأشجار التين ؛ في قسم آخر ، كان يزرع القمح . . . بمعاونة أولاده ، أبي وأعمامي ، الذين يبلغ عددهم سبعة . لم يكن يزرع التبغ ؛ والدي فعل ذلك ، انما ليس هو .

توفي جدّي منذ حوالي خمس سنوات . وبعد أحداث فلسطين ، أي منذ حوالي ١٩٤٨ ، بقي في بنت جبيل ولم يذهب أبداً الى الأردن . استمر في حراثة الأرض ، ولم يعد يمارس السكافة . لم يكن جدّي يعرف القراءة والكتابة ، ولا جدّتي أيضاً .

كان أهلي يقطنون في فلسطين . لكن ، يوم مولدي ، كنا في بنت جبيل . كان والدي يذهب الى فلسطين لممارسة مهنة السكافة التي علّمه إياها جدّي . عندما وُلدتُ ، كانَ هناك ؛ كان يتغيَّب شهراً أو خمسة عشر يوماً ثم يعود إلى ب . . . ج . . . إذاً، إقامتنا كانت في ب . . . ج . . . لكن والدي كان يذهب الى فلسطين ويعود .

عام ١٩٤٧ ، كنّا في فلسطين .عندماوقعت الأحداث في ١٩٤٨، عدنا الى ب . . . ج . . . ؛ وعام ١٩٥٠ ، جئنا هنا الى بيروت .

إنني من مواليد عام ١٩٤١ .
منذ ١٩٥٠ ، بقينا في بيروت . غير أن والدي أنشأ هنا مشغلاً للأحذية . كما فعل أبوه في الأردن . لكنه ترك المهنة وأقفل المشغل وعاد مجدداً الى الجبل . لقد أقفل المشغل في حوالي ١٩٦٣ ، ثم رجع الى القرية ، وظلّ منذ ذلك الحين في ب . . . ج . . .

في البدء ، كان يعمل مع أبيه ، الذي كان لديه مشغل كبير . فقد كان الابن البكر ، وعندما فتح والده الدكان ، عمل معه . حين أقفل والده دكانه في الأردن ، رجع معه الى ب . . . ج . . . وبدأ يمارس أيضاً المهنة نفسها . غير أن المنطقة ، عندنا ، لا يمكن أن تتحمّل مثل هذا العمل . لذلك ، بدأ يذهب للعمل في فلسطين ثم يعود . وعندما تزوج ، أخذ عائلته معه الى هناك ، الى حيفا ، وفي منطقة تُدعى الجبل ، كما أذكر قليلاً . . . في حيفا ، لم يكن لديه دكان ، فقد كان جوّالاً ، للتصليح ، يتجوّل في الأحياء العربية واليهودية ، طبعاً عبر المحلّة كلها ، فهي مدينة بمثل كِبَر بيروت . . .

عام ١٩٤٨،رجع إذاً الى ب. . . ج. . .وظلّ يعمل فيها حتى ١٩٥٠ تقريباً . فتح مقهىً ، حالما رجعنا من فلسطين ،في ب. . . ج. . .نفسها.فتحه مدة ستة أو سبعة أشهر تقريباً ، ثم أقفله . آنذاك ، كما تعلم ، بدأوا هناك بشراء البضاعة وبيعها ، عمليات تهريب . وهكذا ، عندما أقفل المقهى ، أخذ يشتري بضاعة ككل الناس ويذهب الى اسرائيل لبيع الشاي والبن . . . وكل البضائع التي كانت مطلوبة هناك . بالطبع ، كان ذلك يؤمّن له كسب قوته . لم تكن لديه وسيلة اخرى للعيش . . . لم تكن هناك مهنة ، والقهوة ، ماذا يمكن أن تعمل ؟ كان للجميع منازل في المحلة ، ولم يكونوا يقصدون المقهى لتناول القهوة ! أخيراً ، مارس هذه المهنة ، وفي حوالي نهاية ١٩٤٩ وبداية ١٩٥٠ ، حدثت بعض المراقبة ، ولم يعد بامكانهم الذهاب الى فلسطين ؛ بالطبع ، كانت الدولة اللبنانية تمنع العمل لاسرائيل . . . آنذاك ، اضطر للمجيء الى بيروت ، حيث عمل كجوّال في تصليح الأحذية . ظلّ جوّالاً حتى ١٩٥٧ . في ١٩٥٧ ، فتح دكاناً في بيروت . أو حتى قبل ذلك ، لأن الدكان كان موجوداً أثناء احداث ١٩٥٨ ، وكنا ننزل بضاعة فيه . لقد عملت معه سنتين أو ثلاث . عندما كنت حراً ، أثناء متابعتي الدراسة ، كنت أبقى معه في الدكان . كان لديه تقريباً سبعة مستخدمين ؛ لقد أصبح الدكان معملاً بحاجة الى عمال . ودام هذا المعمل حتى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ . ثم اصابه الاشتياق الى البلد ، كما اعتقد ، فأقفل « المعمل » ،وعاد الى ب. . .ج. . . حيث بدأ صنعة أخرى. الآن لديه جرّار ، و« كسّارة » حجارة للبناء ، و« معمل » باطون ، لديه إذا هذه الاشياء الثلاثة التي يعمل بها سبعة عمال : ٤ في الكسارة ، ٢ في « المعمل » وواحد يقود الجرار .

نسيت أن أقول لك أننا ، في حوالي سنة ١٩٥٠ كما أظن ، حرثنا الأرض وزرعنا التبغ ، قبل المجيء الى بيروت . . . بسنة أو سنتين . في الواقع ، ان الأرض التي كان يملكها أبي لم تكن صالحة للتبغ ؛ بعض الأماكن كانت بعيدة ، وزراعة التبغ تحتاج الى مياه وعمال . . . وأشياء كثيرة و « عجقة » كاملة ! لذلك ، اضطر لأن يستأجر أرضاً سنوياً ، بالاضافة الى الدونمين الصالحين الذين كنا نملكهما نحن واللذين لم يكونا كافيين لزراعة التبغ .

والدي دخل المدرسة . في البدء ، تعلّم كما تعرف لدى الشيوخ ، مثلما كان يحدث سابقاً في القرى . لقد تعلّم القرآن خصوصاً ، وليس الألف باء كما في المدرسة . ثم بقي في المدرسة ، مدة سنتين أو ثلاث سنوات . . . . لكن لديه ، بالطبع ، معلومات كثيرة من خلال المطالعات . والدتي أمّية .

جميع اخوتي وصلوا الى الشّهادة الثانوية ؛ حالياً ، لدي أخ في صف الفلسفة .

ولديّ ابن عم يدرس في الجامعة ، وهو حالياً موظف في المديرية العامة للضمان الصحي . لديّ أيضاً أخ تقدّم الى الشهادة مرتين ولم ينجح . كان يحضّر البكالوريا السورية .

عندي خال في البرازيل منذ ٢٥ سنة تقريباً . وأخ هاجر ثم عاد . أخيراً ، لدينا الكثير من الأقارب مهاجرون .

هناك علاقات مستمرة بيننا ، بواسطة الرسائل . فهم يجيئون ويذهبون . . . انهم لا

يرسلون المال لنا ، بل لأولادهم وعائلاتهم . ثم ، تعلم أنه فيما يتعلق بالهجرة حالياً ، يجب أن يكون الشاب عازباً لكي يتزوج من امرأة من هناك . . . لديّ أقارب يزورون لبنان حالياً منذ أسبوع وسوف يعودون بعد أسبوعين ؛ لديهم بنات ، وإذا تزوّج أحد أشقائي واحدة منهن ، فقد يذهب معهم . . . اننا ننتظر لنرى إذا كان الأمر سينجح !

هناك ، بين عائلتي وأقاربنا ، علاقات مستمرة ، انما بدون مساعدات مالية . عمّي وأبي يمارسان « المصلحة » نفسها ، التي هي بيد أبي ، لذلك توجد بالتأكيد علاقات بينهما ، لكنها علاقات عمل .

بلا ريب ، كان أهلي معتبرين فقراء ؛ اي انهم «كانوا عائشين» ؛لم يكونوا فقراء تماماً ، لم يكونوا في حالة عوز ، غير انهم لم يكونوا بالطبع معتبرين كأغنياء .

بدأت العمل عام ١٩٥٥ ، وتركت المدرسة في العام نفسه . لقد نلت شهادة الدروس الابتدائية في مدرسة خاصة . قضيت اولاً سنتين في ب . ج . . ثم تابعت هنا في بيروت ، في مدرسة الاستاذ امين س . . . وهي مدرسة خاصة غير مجانية .

اذاً ، بدأت العمل عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ؛ كان عمري ١٥ سنة تقريباً . وكان لدى أبي «معمل» الاحذية . فبقيت عنده باستمرار . بقيت هناك حتى عام ١٩٦٠ . ولم يكن ابي يدفع لي كأجير؛ كما تعلم ، ان الذي يعمل في«مصلحته»الخاصة لا يمكن اعتباره كأجير او كعامل . لكنني كنت اعمل طوال الاسبوع ، كعامل يشتغل في مشغله . المهم ، انه كان بين يدي عمل يقتضي عليّ انجازه ، كعامل ، ولم يكن هناك مجال لترك العمل والانصراف ، حتى وان كان والدي هو رب العمل . . . في الوقت نفسه ، لم أقبض كعامل ، لأن «المصلحة» لنا . كنت أقبض مبلغاً ثابتاً في الاسبوع . في البدء ، كنت آخذ خمس ليرات لبنانية ، ثم قمت بنوع من الانقلاب وقلت لأبي ان الليرات الخمس لم تكن تكفي وطلبت منه زيادة المبلغ ، فوافق وجعله عشر ليرات . كان ذلك المبلغ لمصاريف يوم الأحد . وخلال الاسبوع ، كنت آخذ منه مالاً ، انما لا شيء محدّد .

كنت أصنع الاحذية ، وافعل كل ما يُطلب مني ، وكل ما يتعلق بالمصلحة . . . وكما تعلم ، عندما يبدأ الشخص بالعمل حديثاً ، يكون لا يعرف شيئاً . فيباشر بممارسة العمل ، باليومية اوبأجر اسبوعي ، حتى يتعلّم . مع ان هذه الصنعة ليست سهلة ؛ فهي صعبة جداً ، وتتطلب وقتاً لتعلّمها ؛ لأن كل ما فيها تقني ، ويجب اتقانه لكي يكون ما نفعله صحيحاً . بعض الاعمال تتطلب آلات ، انما غير الآلات الموجودة حالياً . مثلاً ، ذلك الدرز على الطرف الخارجي للحذاء كان يُصنَع من الخارج ، وهو الآن يُصنَع من الداخل .والحال ان هذا الدرز يجب ان يتم بواسطة الآلة ،وحتى الآن ،لا يوجد معمل قادر على امتلاك مثل هذه الآلة ، باستثناء بعض الفئات الخاصة من الناس . . . ثم هناك اشياء اخرى ، مثل بشر الجلد للصقه . لقد كانت لي باستمرار اتصالات مع الزبائن ، في نهاية كل اسبوع مثلاً : كنا نرسل الى طرابلس بخاصة . كل التجار الذين كنا نتعامل معهم كانوا في طرابلس . كل اسبوع ، كنّا نرسل لهم البضاعة ونأخذ الايصالات اللازمة . . .

حالياً ، أعمل في مدرسة ل . . . دخلت اليها حوالي عام ١٩٦١ ولا زلت أعمل فيها . غير ان شيئاً لم

يتطور ، فمازلت كما أنا . ولا يمكن ان يطرأ اي تطور . ان عملي هو تصوير الاوراق والاستنساخ ومراقبة قاعات التدريس في المدرسة . . .

حصلت على هذا العمل بصورة غير صعبة . لديّ خال كان يعمل في مصنع للأحذية في منطقة بيروت الصناعية (الدكوانه) ، وكان يلتزم مناقصات للجيش اللبناني ؛ ذات يوم ، كان ماراً بالصدفة امام مدرسة ل . . . فرأى البواب الذي يقف هناك في الخارج ، فقال له البواب : «هل تعرف شاباً عازباً يمكنه ان يعمل؟» وأجابه خالي : «سأرى» ، ثم جاء يخبرني بالأمر . آنذاك ، كنت عند والدي . فقال لي : «سوف يعطونك ١٥٠ ل . ل . » وأشياء اخرى . . . فقلت له : «إنني أقبض ، في اسبوع واحد ، بين ٧٠ و ٨٠ ل . ل . من أبي ، فكيف سأعمل لقاء ١٥٠ ل . ل . في الشهر؟» عندئذ ، ثار والدي وقال لي : «عليك ان تذهب ! لم يعد لك عمل في المصلحة» . وهكذا ، أتيت وباشرت في العمل . كان ذلك عام ١٩٦١ . وهو لم يكن متوقعاً حقاً .

حالياً ، اقبض ٣٣٠ ل . ل . وأعمل ثماني ساعات : ساعتين في الصباح ، من الثامنة حتى العاشرة ، ومن الثالثة حتى السادسة والنصف بعد الظهر . انه دوام المدرسة طبعاً .

لقد فكرت في القيام باعمال كثيرة خارج المدرسة ، لكنني لم أفلح . رسمياً ، لم أغادر المدرسة ابداً . حاولت ان اقوم بعمل ثانٍ على أمل التمكن من الاستغناء عن المدرسة ، لكنني لم أنجح لأن وضعي المادي كان صعباً بعض الشيء . ثم انه يجب عليك ان تهتمّ بالمصلحة جدّياً لكي تحصل على نتيجة ، وهذا ما لم أستطع القيام به .

بالطبع ، لست راضياً عن عملي ، كما ينبغي . اولاً ، مضى عليّ الآن ١٢ سنة . وكنت قد بدأت لقاء ١٥٠ ل . ل . مما يعني انني حصلت خلال ١٢ سنة على زيادة قدرها ١٧٦ ل . ل . بالتأكيد ، عندما كنت أقبض ١٥٠ ل . ل . كان الوضع مختلفاً عما هو عليه اليوم . . . ففي ما يتعلق بغلاء الاسعار القائم ومتطلبات الحياة ووسائل الراحة الموجودة ، ليس أجر الـ ٣٠٠ ل . ل . كافياً ، بالاحرى ٣٣٧ ل . ل . ! هذه هي النقطة الاولى . وفي ما يخص شروط العمل ، كنت مرتاحاً ، اذ كان لديّ بعض الوقت للراحة ، خلال سنوات عملي الاخيرة : لكنني أتعب قليلاً منذ سنة او أقل . وطلبت ان يدفعوا لي مقابل اتعابي هذه فأجابوني : « كلا ، لا يحق لك ، فأنت هنا ويُفترض بك ان تقوم بهذه الاعمال!» وهذه نقطة ثانية في مشكلاتي المهنية .

إنني راضٍ عن علاقاتي مع رب عملي ، انما ليس تماماً ، فكما قلت لك ، أعرض له هذه المشكلات ، واطلب هذا الامر او ذاك ، لكنه يرفض دائماً ، قائلاً انّ لا حق لي في ذلك .

سوف أغيّر هذا العمل ، بلا ريب ، اذا وجدت عملاً افضل . المشكلة اليوم هي ان الانسان يفكّر كثيراً لكنه قلما يفعل . لأنك لا تستطيع ان تفعل كل ما تريد في هذا البلد ، ولأن الرأسمال يجب ان يكون اولاً أضعاف ما معك ، واذا لم يكن هذا الرأسمال متوفراً؟ . . . لقد فكّرت في البداية ان أصنع منظّفاً للغسيل . ولديّ الخبرة الكافية لذلك ، فمارست هذا العمل مدة شهرين او ثلاثة اشهر ولم أنجح . ثم فتحت محلاً واشتريت آلات لقطع الورق للمطابع ولاستعمالات اخرى . . . هنا ايضاً ، لم أنجح . لذلك ، ومن خلال تجربتي ، لم أتشجع بعد ذلك على القيام بعمل آخر . ثم إنني لا اريد العمل عند الغير ،

فقد جرَّبت ذلك !

في ما يتعلق بما يجب ان اكسبه، فان طريقة تفكيري ليست بورجوازية او رأسمالية. المهم هو ان يعيش الانسان مرتاحاً وفي وئام وان ينسجم مع متطلبات الحياة التي يعيشها . . . يمكن ان أنشىء «مصلحة» تكسبني ١٠٠٠ ل.ل. اوربما ٥٠٠ او ٤٠٠ ل.ل. المهم هو ان يكون المبلغ بالتأكيد اكبر من أجري الحالي . . . بالنسبة الى الوضع الراهن الذي أعيشه، أظن انه يلزمني على الاقل ٥٠٠ او ٦٠٠ ل.ل. انه الحدّ الادنى، لأن هناك مشكلات اجتماعية . . .

اذا زادوا لي العمل، انما بزيادة ساعات محدَّدة، واذا زادوا لي الاجر بالتالي، فانني أقبل بطيبة خاطر. مع انني افعل الآن ما تسألني عنه ، لكن دون ان أقبض شيئاً اضافياً. احياناً، أعمل ساعتين او ثلاث ساعات اضافية، لكنني لا اقبض شيئاً. . . يجب ان يكون راتبي اكبر.

بالطبع، هناك أناس كثيرون يقومون بعملين، واحياناً بثلاثة أعمال كي يستطيعوا كفاية أنفسهم؛ متطلبات الحياة كثيرة؛ غلاء الاسعار ، ايجارات المنازل ، الحياة الاجتماعية . . .

طبعاً، لا يوجد عمل لجميع اللبنانيين . بلى، اذا أرادوا ان يعملوا . . . لا اذا هم أرادوا ذلك، لأنه لا يوجد انسان يعيش ويريد ان يعمل، ولا يجد عملاً. لأنه خُلق ليعمل ويعيش . . . انه يجد عملاً، لكن هناك مشكلة : انها اليد العاملة الاجنبية . اليك مثل بسيط على ذلك : هناك شاب صديقي، نبحث له عن عمل منذ بداية العطلة حتى الآن ، دون جدوى . لا هو وجد عملاً ولا نحن ، اصدقاؤه ، الذين نفتّش له في كل مكان . .

انني عضو في نقابة مستخدمي المدارس الخاصة، وانا في قيادة النقابة ليست النقابات فعّالة كما ينبغي حسب خبرتي، منذ خمس سنوات لم نحصل على اية نتيجة بالنسبة الى جميع المشكلات التي ما زلنا نعانيها، والتي نرفع بشأنها باستمرار مطالب الى وزارة الشؤون الاجتماعية او الى احد المسؤولين الذين نقيم اتصالات مباشرة معهم . وبما اننا لا نحصل على اية نتيجة، فهذا دليل، بنظر الناس، على ان النقابة عديمة الجدوى، ومحكوم عليها بالفشل، لأننا لا نحقق المطالب. بالنسبة الى العامل، عندما يأتيك أحدهم لتحقيق مطلب يعنيه، باعتبارك مسؤولاً في نقابة ، ولا تحقق له هذا المطلب، فانه سيعتبر النقابات بلا فائدة . . ذلك ان المسؤولين الذين تتمّ معهم الاتصالات المباشرة لا يريدون تسهيل الاجراءات؛ انهم لا يشجّعون العمل النقابي. والنقابات لا تنجح طبعاً في الضغط على الدولة . لأنه حدث مراراً ان بعض المشكلات لم تُحلّ مع رئيس اتحاد النقابات ، غبريال خوري .

إنني متزوج ولديّ ثلاثة أولاد : بنت في الثامنة من عمرها، وبنت ثانية في الخامسة وصبي صغير عمره ثلاث سنوات . جميعهم في مدرسة العناية؛ وهي مدرسة خاصة في الدورة . بالنسبة الى البنت الصغيرة، أدفع كامل القسط لأن دار الحضانة غير مجانية . اما بالنسبة الى ابنتي الكبيرة، فانني أدفع قسماً من القسط والدولة تدفع القسم الآخر، في المدرسة المجانية .

زوجتي لا تعمل، وهي لم تكن تعمل قبلاً، بل كانت في المدرسة . فتركتها وتعلّمت في مشغل للخياطة، دون ان تمارس الخياطة، الا في البيت من أجل الأولاد، وأهلها . . . لقد وصلت الى شهادة الدروس المهنية .

بما ان المرأة قد نالت جميع حقوقها كالرجل في عصرنا الحالي الذي هو عصر متطور كما يقال، فمن المفترض ان تعمل، لأن متطلبات الحياة كثيرة . ومن المفترض ان تساعد الرجل. هناك ايضاً اولئك اللواتي يعملن وهنّ غير متزوجات، لولم تكنّ بحاجة، لما اشتغلن . . . هناك ايضاً فتات من النساء تعمل دون ان تكون محتاجة . . . لقد صار ذلك ضرورياً، كما قلنا ، بما انها أصبحت كالرجل .

ما دامت الفتاة غير متزوجة، فهي حرة في ان تعمل اولا . لكن، عندما تتزوج، يجب ان تتفق مع زوجها ، اذا كانت تحب العمل . من جهتي ، أود كثيراً ان تعمل زوجتي ، فانا لا أمانع ! والد زوجتي مقاول بناءً ، ذو مستوى غير عال جداً ، بل متوسط ! اذاً ، نحن خمسة اشخاص في البيت ، زوجتي وانا واولادي ، ولا أحد يعمل غيري .

عندما أتينا من ب . ج . ، سكنّا في الدورة ، في محلّة برج حمود ، وما زلنا هناك . عندما تزوجت، نقلت الى بناية اخرى في الحي نفسه.

ليس لدي ملك خاص في ب . ج . ، انما هناك ملك للأسرة . نحن تسعة صبيان وثلاث فتيات . وما زالت علاقاتي قائمة مع أهلي . بالنسبة الى المساعدة المالية ، قد يحدث مثل هذا الامر، انما ليس هناك شيء منتظم في هذا الصدد .

ليس لديّ اي دخل من خارج عملي .

اصطاف كل صيف ، هذه السنة في ب . ج . . . قبلاً ، كنت اصطاف في عدلون قرب مغدوشة وصيدا ، وهي قرية زوجتي ولن نمضي فصل الصيف بعد الآن في ب . ج . ، لأنه عندما كنا هناك ، جاء الاسرائيليون ! . .

اننا ننفق شهرياً تقريباً . . . يعني ان متطلبات المعيشة كثيرة وان أجري لا يكفي . واحياناً، اطلب سلفات من راتبي ، ٥٠ ل . ل . او ٢٥ وحتى ١٠٠ ل . ل . ومن الصعب حقاً ان نأخذ سلفات عندما يكون أجرنا ثابتاً . . . اذاً، ان معدل مصروفي اكبر من أجري ، وهذا بديهي ، عندما يجب ان نشتري الكيلوغرام الواحد من البندورة بليرة لبنانية او بخمسة وسبعين قرشاً!

يلزمني للغذاء يومياً ١٠ ل . ل . ، مع الفاكهة طبعاً . . . بدل الايجار ، ١٠٠ ل . ل . لأن البناية ملك عمّي ، والاّ كنت سأدفع ١٥٠ ل . ل . شهرياً .

الملبس؟ . . . كل سنتين او ثلاث سنوات ربما ، اشتري لنفسي بذلة . وزوجتي تخيط ألبسة دوماً . . . هناك أشهر تشتري فيها صوفاً بمئة ل . ل . اما المنسوجات، فنشتريها بالدين ، فستان للبنت ، وسروال للصبي . . . اي ما مجموعه ٥٠ او ٦٠ ل . ل . أدفعها بالتقسيط ، ٢٥ ل . ل . شهرياً . انني لا استطيع ، بالضبط ، تقدير المبلغ الذي يلزمني للملبس.

بالنسبة الى الاقساط المدرسية ، ادفع لحضانة الاطفال ٢٠٠ ل . ل . في السنة ، بدون نقليات ، لأنني أصحب اولادي بنفسي الى المدرسة . البنت الكبرى تكلّفني ٧٥ ل . ل . اما الصبي الصغير ، فلا أدفع شيئاً مقابل تعليمه ، لأن شقيقي هو مدير المدرسة . وسوف اضع الآخرين في مدرسة اخرى كي يتعلموا الفرنسية، لأن مدرسة أخي تعلّم اللغة الانكليزية .

لديّ سيارة ، غير كبيرة! وهي تكلّفني حوالي ٧٥ ل . ل . شهرياً ، لأنني أغادر بيروت كل اسبوع قاصداً الجنوب. وتلزمها ايضاً تصليحات ، فيصبح المبلغ حوالي ١٠٠ ل . ل. كحدّ أدنى .

في الشهر الماضي ، كان عليّ تسديد فواتير للضمان الصحي بقيمة ٩٥,٧٥ ل . ل . يدفعون لي ٧٥٪ منها . فاسترجعت منها حوالي ٦٣ ل . ل . اي انني أدفع بنفسي شهرياً مامعدلّه ٥٠ الى ٦٠ ل . ل . يوماً عن هذه الفتاة وآخر عن تلك . . .

كل يومين او ثلاثة أيام، اشتري علبة سجائر ، ونحن لا نذهب الى دور السينما ، لكن ، هناك مجلات وجرائد يجب ان اشتريها ؛ الجريدة اليومية ، اي ما يساوي ١,٧٥ ل . ل. ثم المجلات . . . اي ما مجموعه ٥ ل . ل. : ٣ أو ٤ مجلات والجريدة اليومية .

في العام الماضي لم اشتر للمنزل اي شيء نقداً . بالدين ، طبعاً . انما ليس في العام الماضي بل قبله! لأنه كان عليّ ان أسدد كمبيالات في السنة الفائتة بقيمة تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ ل . ل. اي بمعدل شهري قدره ٧٥ ل . ل. لتجهيزات منزلية، كالتلفزيون والبرّاد. . .

حالياً، لا ديون عليّ، لكنني محتاج لبعض الاشياء الخاصة بالمنزل، وانا أشتريها كي أتلافى الدين. كما انني لم آخذ الآن اية سلفة من راتبي. لكننا ما زلنا في اليوم الرابع عشر من الشهر!

ان الاكثر نفوذاً هم الطوائف. الطائفة المارونية اولاً ثم الطائفة السنية التي تأتي بعدها . وفي المرتبة الثالثة ، هناك الطائفة الشيعية التي لا تملك شيئاً . . . هذا هو الوضع اللبناني، وهو امر طبيعي . . . يمكن تبريره .

في شباب ابي ، كنت صغيراً لا أعلم شيئاً . اما الآن ، فيمكنني ان أدرك . . . هناك واقع هو ان الحياة التي عشناها في الجبال، والتي يعيشها أناس كثيرون تختلف في جوها عن المدينة ، فهذا الشيء غير موجود اطلاقاً .مثلاً ،هناك قرية قرب ب . . .ج . . .تدُعى يا . . .، نصف سكانها مسيحيون ونصفهم الآخر مسلمون . غير انك لا تستطيع التمييز بين المسلم والمسيحي من ابنائها. لكننا عندما جئنا الى بيروت، وجدنا المسلم والمسيحي والدرزي والماروني . . والمسائل الطائفية .

في الجبال الآن مناطق عديدة : تلك التي أريد التكلم عنها ، والتي انتمي اليها ، هي منطقة شيعية اولاً، لأن الشيعة اكثر عدداً فيها ، ثم يأتي بعدهم أخواننا المسيحيون .

حين أقول الطائفة ، فأنا لا أعني بالنفوذ الجماهير او الشعب ، بل بالعكس الزعماء الذين لا يتركون للشعب اي نفوذ. فهم الذين يظهرون كأصحاب نفوذ. في الوقت نفسه ، كلمة «طائفة» غير موجودة. ان كنت موجوداً في هذه القرية ، فهذا لا يعني ان على القرية الأخرى ان تموت . لكن الامر هنا، في المدينة ، يختلف .

سوف أوضح : مع ان الطائفة الشيعية هي الاكثر عدداً، فان كلمة طائفة غير موجودة .

عندما قلت ان الموارنة يأتون في المقام الأول ، ثم السنّة الخ . . . كنت اعني ان لبنان مبني على ذلك . إنه من المقرّر ان يأتي الموارنة في المرتبة الاولى ، ثم السنّة فالشيعة. انما ليس كل الطائفة . هناك الزعماء

ومعهم اشخاص: اي، هناك الزعيم ومن ورائه الطائفة كلها .

ان الطبقات الاقطاعية والبورجوازية هي بلا ريب الاكثر غنىً . . . والاكثر فقراً هم العمال والفلاحون، العمال والحرفيون العاديون طبعاً .

لا أعلم كيف كان الوضع ايام أبي ، ربما لم يكن هو نفسه ، لا أعلم . لا يوجد فرق بين شخص وآخر، فالمادة لا قيمة لها ! المهم هو ان يكون الانسان حسن النية ويحب الآخرين كنفسه . الفارق الوحيد هو بالمال . حتى انه يمكن ان تكون هناك فئة اكثر انسانية ! هذا أمر متفق عليه ، من ناحية المال والنفوذ، فالفارق كبير طبعاً! وهو يزداد خصوصاً في الحياة التي نعيشها حالياً.

انني أعتبر نفسي من الطبقة المتوسطة . ولا أحب أن أكون من طبقة أخرى . لقد رسمت لنفسي نهجاً ، ولا أحب تغييره . حتى لو أصبحت تاجراً كبيراً ، فانني أود الحفاظ على النهج الحالي . . . المادة ليست الشيء الأساسي ، وهي موجودة فقط لتأمين متطلبات الحياة الاجتماعية . . .

أهم شيء في الحياة هو الجهد الشخصي . اذا انتبه المرء لنفسه وبذل ما في وسعه ، فبامكانه أن يصل الى نتيجة معيَّنة والى مبتغاه . ثم ، انني أعتقد أن العلم والخبرة يجب أن يترافقا ، لأن على المرء ، عندما يتعلّم ، أن يمارس أيضاً وأن يمتلك الخبرة في أي عمل كان .

لبنان مرتبط بالغرب أكثر منه بالبلدان العربية . والبعض يقول إن على لبنان أن يرتبط بالغرب أكثر منه بالبلدان العربية ، لأن البلدان الغربية أغنى .

برأيي ، ان على لبنان كدولة أن ينفتح على الجميع ، انما بطريقة تساوي بين الشعب اللبناني كله .

مثلاً ، الوضع الاجتماعي عندنا في لبنان ، الشباب والجيل الجديد . . . وكل ما نشهده ، من أين يأتي ؟ انها متطلبات الغرب لا الشرق ، وفي ذلك مبالغة . من جهة أخرى ، وبما أننا عرب ، فعلينا أن ننفتح على البلدان العربية .

لا أنوي تغيير عملي أو مقرّ سكني في المستقبل . فوضعي لا يسمح بذلك . عندما سأشيخ ، ستنشأ مشكلات ! سوف أواصل العمل حتى وفاتي ! ان وضعي الحالي لا يسمح لي ، وحتى لغيري ، بتصميم المشاريع . من يفعل شيئاً؟ الذي يملك شيئاً يستطيع استثماره في السوق . . . فهذا وحده له مستقبل . . . أما أنا ، فأفكر كثيراً ولا أستطيع شيئاً .

سأبذل كل طاقتي لتعليم أولادي ،ولإيصالهم الى أكثر مما بلغته بنفسي لكي تكون حياتهم أفضل من حياتي . ثم أن ذلك يتوقف على نشاطهم هم . من ناحيتي ، أظن أنني أستطيع ، ربما ، أن أؤمِّن لهم تخصصاً وأن أدخلهم الى الجامعات .

يمكن ألاّ تنجح الفتاة كالشاب ، أعني المرأة . . . فهذا يتوقف على وضعها ! من جهتي ، أنا مستعد للاثنين طبعاً . . .

الصبي أريد . . . المشكلة هي أنه توجد حالياً مهن كثيرة ، وحينما سيصل الى المهنة التي أريد ذكرها ، قد يكون هناك في مهنته أشخاص أكثر من اللازم . . . أريد أن أجعله طبيباً .

والفتيات أيضاً ، اذا أمكن ، ربما الطب أو تخصص جامعي آخر . . . هذا اذا توفّرت الامكانات .

كل المهن تزداد عدداً ، وبالتالي تتراجع من حيث الأهمية .

ليست الحياة اليوم أسهل من الماضي ، لأننا ننفق أكثر . نعمل كثيراً ولا نتوصل الى كفاية أنفسنا .

وليس هذا شأن الجميع ، لأن الذين لديهم إرث أو مخازن يستطيعون العيش في بحبوحة !»

ان مقابلة السيد خ . الغنية والصريحة بنوع خاص ، تجعلنا نلمس باليد المأساة الحقيقية التي تشكلها حالة الأجارة بالنسبة الى أبناء الحرفيين أو صغار الملاّكين الذين يرغمهم مستواهم التعليمي الضعيف على القبول بوظائف ثانوية . بعكس الحالات السابقة ، نحن هنا أمام تقهقر اجتماعي حقيقي ، بمقدار ما تنعدم شروط تحقق الرغبة الشديدة نفسها في انشاء عمل لحساب المرء الخاص : ان أجر السيد خ . . . لا يسمح له بأي ادخار وهو لا يجد أية علاقة تتيح له الوصول الى وظيفة أكثر ربحاً .

سبب المأساة هو الاستبعاد من مؤسسة الأب ، حيث كان السيد خ . . . قد بدأ طبيعياً في تعلّم المهنة : « عندئذ ، ثار والدي وقال لي : « عليك أن تذهب ! لم يعد لك عمل في المصلحة » . انه الانهيار وفرض حالة الأجارة . « وهكذا ، أتيت وباشرت في العمل : كان ذلك عام ١٩٦١ ، وهو لم يكن متوقعاً حقاً » . إنه لم يكن متوقعاً خصوصاً وان سكافة الأب قد أصبحت ، حسب السيد خ . . . مصلحة مزدهرة : « كان هناك حوالي سبعة مستخدمين ، فقد أصبح معملاً بحاجة الى عمال » .

وهكذا ، بدأت ترتسم حياة السيد خ . . . المهنية : انه سوف ينتقل من متمرّن ومن ابن رب العمل لكي يصبح أشبه برئيس عمال قبل أن يستأنف العمل لحسابه الخاص . واذا بالأب يقفل المعمل ، عام ١٩٦٣ ، ويرجع الى قريته (التي يجعل منها مدينة جنوبية صغيرة) ويقتحم ميدان البناء . فكيف يُفهم ذلك ؟ أظن أن مرضاً أصابه (الشوق الى القرية) . وهو مرض مؤلم جدا بالنسبة للسيد خ . . . اذ أنه ، منذ ذلك الحين ، يعيش خاملاً في عمل مأجور ، ثانوي ودون مستقبل .

لقد حاول طبعاً ، مرتين على الأقل ، أن يعمل لحسابه الخاص (« صنع منظّف للغسيل » ، « بيع آلات لقطع الورق ») لكنه فشل : فبدون حد أدنى من الرأسمال وبدون علاقات تسمح له باجتذاب الزبائن ، كانت فرص نجاحه ضئيلة ، كما أنه يوضح : « يجب عليك أن تهتم بالمصلحة جدّياً لكي تحصل على نتيجة ، وهذا ما لم أستطع القيام به » . لما كان عاجزاً عن المجازفة بطرده من المدرسة ، التي بفضلها يعيل زوجة وثلاثة أولاد ، فان السيد خ . . . لا يستطيع أبداً أن يكرّس كل وقته لاطلاق « مصلحة » خاصة . انها اذاً حلقة مفرغة .

الأسوأ ، بالنسبة الى السيد خ . . . ، هو أن يبقى أجيراً دون أن يتمكن من متابعة العمل في المدرسة : « لا أريد العمل عند الغير ، فقد جرَّبت ذلك !» ان السيد خ . . . يعلم أنه يستفيد من شروط عمل ملائمة : « كنت مرتاحاً ، اذ كان لديّ بعض الوقت للراحة ، خلال سنوات عملي الأخيرة » ، استراحة ووقت فراغ يستطيع خلالها « البحث عن عمل » ينطلق فيه أو ببساطة تأدية

خدمات للمعلمين الأجانب تمدّه باكراميات مفيدة جداً . الشيء الوحيد الذي يطالب به حقاً ، هو زيادة أجره : أولاً لمواجهة الحاجات المتزايدة (انه يقارب باستمرار معلمين ذوي مستوى معيشي أعلى بوضوح من مستواه)، ثم للتمكن من تكوين ادخار قابل لأن يصبح يوماً استثماراً .

بدون شهادات أخرى غير الدروس الابتدائية ، يعلم السيد خ . . . انه في غياب علاقات « مفيدة » لن يستطيع أن يجد غير عمل بمثل هذا الأجر الضئيل ، انما أكثر ارهاقاً بكثير . فالمصنع سيكون التقهقر النهائي وإكمال المأساة .

وريثما تتحقق الأمنية ، فان السيد خ . . . ، مثل جميع صغار الأجراء المدينيين في لبنان ، يخضع لضغط لا يطاق صادر عن الحاجات الناشئة عن الحياة المدينية ولآثار التضخم الذي بدا ملموساً حين اجراء التحقيق . « ان معدل مصروفي أكبر من أجري » : هذا هو الوضع المقيِّد للأجراء في لبنان ، الذين لا يتمكّنون من موازنة ميزانيتهم ـ عندما يصرّون على ذلك ـ الاّ بفضل الإكراميات والساعات الاضافية والنشاطات الملحقة أو السلفات من الراتب . ان الوصف المفصّل لانفاق السيد خ . . . يسمح بتقدير الكلفة الشهرية الدنيا « لضروريات » عيش عائلة مؤلّفة من خمسة أشخاص بشروط معتدلة في بيروت : ٣٠٠ ل . ل . للغذاء و١٠٠ ل . ل . للايجار ، وهي تمتصّ سلفاً أكثر من راتب السيد خ . . . بكامله (٣٣٧ ل . ل .) . . . سوف نقع مجدداً على هذه المشكلات في المقابلات التي تلي . غير أن ثمة شيئاً أكيداً يظهر منذ الآن هو : ان الحد الأدنى للأجر (٢٠٥ ل . ل . حين اجراء التحقيق) يساوي أقل بكثير من القيمة الشهرية لقوة عمل أجير لبناني . فتقدير الأجر الأدنى الضروري (بين ٥٠٠ و٦٠٠ ل . ل .) يتطابق تماماً مع المصاريف التي على السيد خ . . . أن يرتبط بها لإعالة أسرته حسب معايير بيئته وضرورات حياته المهنية : فنفقات التعليم والطبابة والسيارة والملبوسات والترفيه ، لا بدّ وأن تزيد عن ٢٠٠ ل . ل . شهرياً . واذا ضُغطت أبواب الانفاق هذه ، فذلك يتم على حساب نوعية الحياة وبتحايلات شتى تعقّد العيش (حسومات على الأقساط المدرسية ، سيارة عتيقة ، أمراض غير معالجة . . .) . اننا بعيدون جداً عن مبلغ ال ٢٥٠٠ ل . ل . الضروري لعائلة السيد م . . . أو عن مبلغ ال ٥٠٠٠ ل . ل . المنفق شهرياً من قبل السيد س . . .

بسبب منشأ السيد خ . . . الاجتماعي وانطلاقته في الحياة العملية ، نبقى أيديولوجيته الأساسية أيديولوجية الملكية الصغيرة التقليدية ، المرتبطة بمجتمعها الطائفي والريفي الأصلي . فانزعاجه الواضح في الحديث عن الشباب وتغربنهم يظهر هذا التعلق بالمفهوم الريفي القديم ، لكنه يظهر أيضاً عدم تكيّفه بالنسبة الى وضعه الحالي . « فمن يعمل في مصلحته الخاصة لا يمكن اعتباره كأجير أو كعامل » . هكذا يحدّد أوضاع نشاطه الأول في السكافة . كما أن « المستقبل في لبنان هو لمن يملك شيئاً يستطيع استثماره في السوق . . . » فبهذه الطريقة يحاول أن يختصر المستقبل في لبنان : ان تواتر كلمة « مصلحة » يعبّر عن تعلّق السيد خ . . . الشديد بالمؤسسة الصغيرة . وفي الحالتين ، فان الوصول الى المؤسسة الصغيرة مُعاش وكأنه شرط لكل مستقبل . هذه هي البنية الأيديولوجية الأساسية التي ورثها السيد خ . . . والتي لا يجد أي بديل اجمالي منها . « المهم هو أن يعيش الانسان مرتاحاً وفي وئام ، وأن

ينسجم مع متطلبات الحياة التي يعيشها » : هذه هي الصيغة التي توجز تماماً وحدة الوجود المتناسق والمطّرد ، حسب الأيديولوجية الريفية التقليدية التي ليست ، كما يشير السيد خ . . . ، « بورجوازية » ولا « رأسمالية » . . .

غير أن السيد خ . . . أجير منذ ١٢ عاماً . ورغم رغبة وسواسية ، أصبحت الملكية عنده ، تدريجياً ، بمثابة حلم : « أفكر كثيراً ، لكنني لا أستطيع شيئاً » . وهكذا ، فان السيد خ . . . الذي يجعل من الحاجة فضيلة ، يستقر في حالة الأجارة ويكافح لتحسين راتبه وشروط عمله . حتى انه أصبح أمين صندوق نقابته ، واكتشف ، من خلال ذلك ، مسؤوليات الدولة . لقد اصطدم برب عمل ، ومن ورائه ، بمؤسسة تتذرّع بنص قانوني (عقد العمل والتشريع الاجتماعي) لا يستطيع شيئاً حياله : « انه يرفض دائماً ، قائلا إنّ لا حق لي في ذلك » . وهكذا ، يستبطن السيد خ . . . بعض عناصر نظام أيديولوجي آخر مبنية حول الأجراء ونضالاتهم . وهذا السياق واضح بنوع خاص من خلال حديث السيد خ . . . عن الطائفية : فالمواقف التي يعبّر عنها ليست ، في النهاية ، مواقف أيديولوجيته الأصلية . لقد تحوّل التضامن الطائفي الى تشهير بالزعماء الذين يستغلّون « كل الطائفة » ، كما تحوّل إبراز الانتماء الديني الى تضامن اجتماعي .

ان المقابلات الست السابقة تكشف أخيراً عن حركية اجتماعية ـ مهنية ضعيفة لدى المستجوبين أنفسهم . اذ باستثناء السيد خ . . . الذي أتمّ عند والده تدرّباً حرفياً قبل أن يصبح أجيراً ، فانه لم يطرأ على المسار المهني للمستجوبين أي تغيير في الوضع المهني . ان رغبة السيد ل . . . أو السيد خ . . . بتأسيس عمل لحسابهما الخاص ، ظلت دون أي تحقيق فعلي . بخلاف ذلك ، نجد في المقابلتين التاليتين أن عدة تغيرات متعاقبة حدثت في حياة المستجوبَين اللذين تمكّنا بتاريخ اجراء التحقيق من انشاء عملهما الخاص . ان المقارنة الدقيقة بين الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تمَّ فيها هذا السياق سوف تسمح لنا بالتعمق في تحليل التغييرات المهنية في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية الحالية . كما ستتيح لنا أيضاً أن ندرك بصورة ملموسة العقبات التي تواجه الحركية الاجتماعية ، المدروسة اجمالياً في الفصل الأول من القسم الرابع .

المقابلة رقم ١٢ : السيد ج . . . (كاملة)

لبناني ، ماروني ، متزوج ، ٥ أولاد ، ٤٢ سنة ، صاحب مطعم ، ملاّك ، جبل لبنان .

« كان جدودي يسكنون في ح . . . في ضواحي جونية بقضاء كسروان . وليس لديّ أية فكرة عن العمل الذي كان يمارسه جدّي . أظن أنه كان أمّياً ، هو وجدّتي . وأهلي أيضاً سكنوا دائماً في بلدة ح . . . ، حيث كانوا يملكون منزلاً .

اشتغل والدي كعامل في شركة كهرباء كسروان عند تأسيسها ، ثم أصبح بعد ذلك رئيس فرقة . لم يغيّر مهنته . وكان أجيراً دائماً . فأهلي كانوا أناساً متوسطي الحال ، والحمد لله ! لقد ربّونا ، خمسة صبيان وبنت ، دون أن يحتاجوا أحداً . كان أبي يكاد لا يعرف القراءة والكتابة ، أي أنه كان يكفي نفسه بنفسه .

لم يكن يعرف تحرير رسالة . وأمي كانت أميّة . فلا يوجد أحد ، في العائلة ، وصل الى الدراسة الثانوية أو الجامعية .

لديّ عمّان مهاجران الى البرازيل ، لكننا لا نقيم أي اتصال بهما . انني أحتفظ برسالة من أحدهما يرجع تاريخها الى ٤٥ سنة . ونحن لم نتلقَّ أبداً مالاً منهما . مع أن أبي هو الذي أعال أسرتيهما حين رحيل عمي وقبل أن يلحق به الآخرون . ان والديّ الآن متوفيان ، لكننا نقيم علاقات وثيقة جداً فيما بيننا . فمع أن كلًّا منا يعيش مستقلاً ومستقراً في منزله الخاص ، غير اننا نستمر في العيش كما لو كنا بعدُ في منزلنا الأبوي . لقد كبرنا ، لكننا ما زلنا نعيش مثل أيام الصغر . حتى الآن ، لم يحتج أحد للآخر ، بفضل الله . لكن ، اذا وقع أحدنا في ضيق ، فمن المؤكد أننا سنمدّ له يد العون .

بدأت العمل في سن الثالثة عشرة كعامل في مصنع للمطاط . كان عملاً يومياً وكنت أقبض ليرتين في اليوم . آنذاك ، لم يكن أحد يدفع أكثر من ذلك . وكان عملي قائماً على تقطيع المطاط الى أجزاء . وجارنا ، الذي يعمل في هذا المصنع ،هو الذي أخذني معه ذات يوم ، فاستخدمني المدير . بقيت حوالي ثلاث سنوات ، ذهبت بعدها لتعلّم مهنة التبليط . في مرحلة أولى ، بقيت عاملاً متدرّباً عند أحد المعلّمين البلّاطين . وبعد ذلك ، عملت كبلّاط لحسابي الخاص . مارست هذه المهنة حتى عام ١٩٦٤ ، حيث توظّفت في شركة . . ط . . . ب . . . ، كمسؤول عن مشتريات الشركة . كان ذلك عملاً دائماً ، أقبض لقاءه ٣٠٠ ل . ل . شهرياً .

اذا كنت قد تركت مهنة التبليط ، فذلك بخاصة لأنها مهنة متعبة ولأن مردودها المالي لم يكن أكثر من مردود هذه الوظيفة الجديدة .

كنت أكسب ما بين ١٢ و١٥ ل . ل . يومياً . لكن مستقبل البلّاط غير مؤمّن ، اذ ليست لديه أية ضمانة ، وهو يعمل مادام قادراً على العمل . انه لا يستطيع تجميع رأسمال من عمله ، ولا يمكنه بالتالي أن يتقدم ويحسِّن وضعه . لقد فضّلت أن أكون موظفاً في إدارة ، خصوصاً وأنها سياحية . كنت موظفاً ، وكان بامكاني اذاً الحصول على زيادات في الراتب .

لقد توظفت في ط . . . بطريقة سهلة جداً . كيف ؟

ان أصل مالك الشركة من ح . . . ، وهو ثري كبير ، يهتمّ بالسياسة . كان عدة مرات نائباً عن كسروان ووزيراً . أثناء تشييد الفندق عملت فيه كبلّاط ، ولما انتهى البناء ، طلبت من المالك أن يستخدمني عنده . فاستخدمني كمسؤول عن المشتريات ، كما استخدم أخي الذي كان نجّاراً أجيراً كحارس ليلي .

كم تعلّمت ؟ . . . انني أتدبر أمري ، فعندما يكون المرء قد بدأ العمل وهو في سن الثالثة عشرة ، ما هي الدراسة التي يكون قد أتمّها ؟ ذهبت الى مدرسة الرعيّة ، حيث كان الكاهن يعلّمنا القراءة والكتابة ، لكننا لم نكن نخضع لامتحانات .

عملي الآن هو الاهتمام بالمطعم الذي نحن فيه . فقد أسّست هذا المطعم ، مع أخي (الذي كان نجاراً ، وحارساً في ط . .) منذ سنتين . اكتفينا من العمل تحت أيدي الناس ، وأردنا انشاء

« مصلحتنا » الخاصة . فتشاركنا ، بالمناصفة . بدأنا برأسمال قدره ٢٥٠٠ ل . ل .

في البداية ، كان مقهى صيفياً حيث تقدّم « المازات » ، ثم عندما رأينا أن العمل ناجح ، اقترضنا ١٥ ألف ليرة لتوسيعه . ركّبنا زجاجاً للمكان ، واستبدلنا خيمة القماش بسقف معدني (إترنيت) . حالياً ، لدينا أربعة مستخدمين ، بالاضافة الينا ، أنا وأخي ، فنحن نعمل مثلهم . لا يمكن ترك العمل للأجراء ، فليس لديهم الضمير المهني ، وهم لا يقومون بالعمل كما يجب . اننا ندفع لهم حوالي ٦٠٠ ليرة في الشهر . ومجموع مبيعاتنا الشهري يبلغ . . . حوالي ٣٥٠٠ ليرة (تحفّظ) .

حالياً ، العمل يرضيني : منذ أن كنت في سن الخامسة عشرة وأنا أفكّر بهذه المهنة . ثم أن خبرتي في ط . . وازدهار المطاعم دفعاني الى اختيار هذه المهنة . لا أحب أن أغيّر عملي ، بل بالعكس ، أودّ توسيعه أكثر ، اذ ازداد دخلي ، سأعمل ليلاً ونهاراً .

يضطر كثير من الناس ، في لبنان ، لممارسة مهنتين ، لأن الحياة صارت أكثر صعوبة . من جهة أخرى ، فان سوق العمل ضيّقة جداً ، ولا تستوعب الجميع . لا يوجد عمل ، خصوصاً اذا لم يكن المرء متخصصاً في مهنة . هناك كثيرون من الشباب ، معظمهم من لبنان الجنوبي وسوريا ، يأتون الينا طلباً للعمل لكننا لا نحتاج اليهم .

اننا لا ننتمي الى أية جمعية مهنية ، لم نتصل بأحد ، كما أن أية نقابة لم تتّصل بنا لكي نشترك فيها . أظن أن النقابات جيدة بمقدار ما يكون أعضاء اللجنة التنفيذية نزهاء ، ولا يقدّمون مصالحم الشخصية على كل شيء ، أو يتلاعبون بالآخرين ، كما هو شأن النقابات في لبنان .

لديّ أربعة صبيان وبنت واحدة ، وجميعهم يتعلّمون في معهد ب . . . انه معهد مختلط ، انما لا خطر على الفتاة طالما أنها مع أشقائها . زوجتي هي ابنة نجّار ، لم تعمل قبلاً ولا تعمل حالياً . تحمل شهادة الدروس الابتدائية . ولا أحد يسكن معي غير زوجتي وأولادي الخمسة . أنا وحدي أعمل ، وأجلب للبيت . . . حوالي ٤٠٠ ليرة (تحفظ) شهرياً .

مازلنا نسكن في ح . . . ، حيث أملك المنزل ولا شيء آخر . إنني لا أدّخر وأنفق كل مكسبي ، حتى أنه يكاد لا يكفيني . لكنني لست مديناً بشيء غير الثمانية آلاف ليرة التي عليّ تسديدها بالمشاركة مع أخي ، وهو المبلغ المتبقي من المال المستدان لتوسيع المطعم .

تتوزّع مصاريف العائلة على النحو التالي : ٣٠٠ ل . ل . للغذاء ، ٥٠ ل . ل . للملبس ، ١٢٥ ل . ل . للمدارس ، ٥٠ ل . ل . للهاتف والمياه والكهرباء . ماعدا ذلك . . . هناك نفقات لا شأن لها* . اننا نفضّل شراء منتجات وطنية لأنها أرخص ثمناً . ان ما أكسبه يكاد لا يكفيني ، وأنا غير راضٍ ، آمل في كسب أكبر ، ولذلك فتحت مطعماً .

برأيي ، أن التجار والمستوردين هم الأكثر نفوذاً . مثلاً ، عندما أرادت الدولة تطبيق المرسوم رقم

---

* عندما لاحظ أن المصاريف ستتجاوز قيمة دخله المعلن عنها ، استدرك القول ولم يتابع (ملاحظة المحقق) .

١٩٤٣*، عارضوها وأسقطوا المرسوم .

هناك تجار أغنى بكثير من الدولة . يرفعون سعر بضاعتهم ، حسب مشيئتهم ولا يبالون بأحد . الرأسمال التجاري هو الأكثر نفوذاً . . أنظر الى الصناعيين فمن يستمع اليهم ؟ دائماً ، كان الأمر هكذا . فقد كان التجار وما زالوا الأكثر ثراء ونفوذاً .

هناك ، بلا ريب ، فارق كبير بين الفئات الاجتماعية في لبنان . وهذه الفوارق تميل الى التفاقم ، لأنه لا توجد سياسة نزيهة في هذا المجال . فالدخل القومي لا يوزّع توزيعاً عادلاً ، والمعيشة غالية ، والمعالجة الطبية والتعليم أيضاً . ان السلطة السياسية هي المسؤولة عن ذلك .

نحن ننتمي الى الطبقة المتوسطة ، لا نحتاج الى أحد ، ونكفي أنفسنا بأنفسنا . اننا راضون عن وضعنا . أما عاملا النجاح ، فهما الجهد الشخصي والعلاقات .

لبنان مرتبط ، بنسبة الثلثين ، بالغرب ، وبنسبة الثلث ، بالبلدان العربية . ان البلدان العربية هي شرّ لا يمكن الاستغناء عنه .

لا يجب أن تكون هناك اختلافات بين الطوائف ، فنحن نؤمن جميعاً باله واحد ، ولنا جميعاً الحق بلبنان . لكن المسيحيين هم أكثر تعلّماً من المسلمين . ونحن نجد لدى هؤلاء عدداً من الفقراء أكبر بكثير .

من جهتي ، لن أغيّر مهنتي ولا محل سكني ، فعملي نهائي ، والبيت ملكي . متى سأتوقف عن العمل ؟ حين سأذهب لأستريح بالقرب من الكنيسة . أود كثيراً أن يتابع أبنائي دروسهم حتى النهاية اذا كانوا مؤهلين لذلك . لا أستطيع أن أقرر نيابة عنهم ، أحب أن يتعلموا مهناً تتيح لهم ايجاد عمل ثابت ، أية مهنة كان ، محام ، طبيب ، محاسب ، موظّف . . . لا شيء محدَّد . أما فيما يخص ابنتي . فانني أفضّل أن تهتم بالبيت لأنها ستتزوج ، عاجلاً أم آجلا ، وستعتني بمنزلها . سأوافق على أن يهاجروا ، اذا كان ذلك في مصلحتهم ، اذا كانوا يريدون متابعة علومهم مثلاً .

المستقبل ، برأيي ، هو للمهن الحرة : الأطباء ، المحامون ، المهندسون . بلا ريب ، ان الرفاهية مؤمّنة اليوم أكثر بكثير ، لكن الحياة أصبحت أصعب مما كانت في عهد أهلي ، فلم يكن هناك كل هذه الحاجات الواجب تلبيتها . وهذا ما يدفعنا الى المزيد من العمل ؛ لكن هذا يصحّ بالنسبة الى الناس المتوسطي الحال ، أما الأغنياء ، فلا يعنيهم أبداً . »

المقابلة رقم ١٣ : السيد ي . . . (القسمان الأول والثالث كاملان)

لبناني ، شيعي ، متزوج ،٣ أولاد ،٣٦ سنة ،صاحب مطعم ، ملاّك ، جبل لبنان القروي .

« كان جدودي يسكنون في ح . . . بقضاء بعلبك . وكانوا أميّين ، غير أن جدّي كان يعرف توقيع اسمه وقد تعلّم القرآن . كان فلاحاً ، يملك أرضاً يستثمرها مع أفراد العائلة .

---

* مرسوم أصدرته الحكومة في أيلول ١٩٧١ ، وهو ينص على فرض ضريبة على بعض المنتجات المستوردة ، لكنه أُلغي إثر اضراب عام قام به تجار بيروت .

أبي كان جندياً في قوى الأمن الداخلي . كان يحمل شهادة الدروس الابتدائية . ولما كانت الأرض لا تغلّ كثيراً ، فقد تطوّع بعد ترك المدرسة . لم يغيّر مهنته أبداً . لكن ، بما أنه أصبح ضابط صف ، من خلال جهده ، فقد اضطررنا لنقل مقرّ سكننا عدة مرات : وهكذا ، سكنّا في شتورة والمريجات وبيروت وزغرتا . . . كان أهلي معتبرين أناساً متوسطي الحال . لديّ ثلاثة أشقاء أتمّوا دراسات عالية وواحد يحضّر شهادة البكالوريا . لم يهاجر أحد من العائلة ، وعلاقاتنا وثيقة جداً . ونحن ، كأشقاء ، نتعاون مالياً .

بدأت أكسب قوتي في سن السادسة عشرة . لقد عملت بصفة رسمية في سجن القلعة ، وذلك فقط خلال أشهر الصيف الثلاثة . قمت بهذا العمل لمدة سنتين : كنت أتولى صندوق الأمانات حيث يضع السجناء ودائعهم ، وأشتري لهم ما يحتاجون ، بناء على طلبهم . في المقابل ، كانوا يدفعون لي إكراميات ، وكنت أكسب يومياً ما بين ١٠ و٢٥ ل . ل . ان الضابط المسؤول عن السجن هو الذي طلب من أبي ، باعتباره صديقاً له ، أن يرسلني للقيام بهذا العمل بدلاً من التشرد خلال أشهر الصيف ، خصوصاً وأن أبي كان قد فتح ، لإخوتي ، دكاناً لبيع الطعام بالقرب من السجن .

في سن الثامنة عشرة ، حصلت على شهادة الدروس الابتدائية من مدرسة رسمية ، لكنني ما عدتُ راغباً في متابعة الدراسة . في ذلك الوقت ، كانت شهادة الدروس الابتدائية بمستوى ما يسمّى اليوم إجازة : كانوا يعلّموننا أشياء صعبة جداً . مرة ، كان على أخي المنتسب الى كلية علم النفس في الجامعة اللبنانية أن يستجوب أشخاصاً من منطقة بعلبك بواسطة استمارات كالتي في حوزتك . فملأت له هذه الاستمارات بنفسي دون اجراء المقابلات . كنت أعلم أن الناس لا يستطيعون إجابته بشكل صحيح . ولما كنت أعرف وضعهم وطريقة تفكيرهم ، فقد كنت قادراً على الاجابة بدلاً منهم ، ومثلما كانوا سيجيبون ، إلا إنهم لم يفعلوا ذلك أبداً .

لم أستطع متابعة دراستي ، لذلك فضّلت تعلّم مهنة ما . انخرطت في الجيش عندما كان عمري ١٨ سنة ، وبقيت فيه خمس سنوات . كانوا يدفعون لي ٨٥ ل . ل . شهرياً . وطُردت ، عام ١٩٦١ ، بعد الانقلاب الفاشل للحزب القومي السوري ، لأنهم اشتبهوا بصلاتي مع هذا الحزب . لم أكن متعلّقاً بهذا الحزب لأنه كان يطالب بالوحدة مع سوريا بل لأنه كان ضد الطائفية دون أن ينادي بالالحاد .

حالما خرجت من الجيش ، عملت كمساعد طاه في مطعم مشهور في بيروت . كيف توصلت الى أن أكون مساعد طاهٍ ؟

ذلك أنني ، خلال عملي في الجيش ، ارتبطت بصداقات مع أشخاص أرستقراطيين ، وتعلّمت عندهم ما هو « الاسكالوب » و« الشاتوبريان ». وهكذا ، طلبت من سيدة أرستقراطية أن تحدّث صاحب المطعم لكي يستخدمني بطلب منها . بقيت تسعة أشهر ، وكانوا يدفعون لي ٢٦٠ ليرة شهرياً . كان ذلك بالنسبة اليّ بمثابة خبرة مفيدة جداً ، خدمتني فيما بعد .

ثم ، توظّفت في شركة « ساغافود » الأميركية ، كمسؤول عن المطابخ والادارة مقابل ٥٠٠ ليرة شهرياً . بقيت هناك مدة سنتين ونصف ، وخلال هذا العمل تعرّفت الى مدير مجلس ادارة فندق . . . في فاريا ، الذي يبلغ رأسماله سبعة ملايين ليرة لبنانية . لقد طلب مني أن أعمل عنده ، واستخدمني أولاً

كطاه أول بأجر قدره ٥٠٠ ل . ل . ثم أصبحت نائب مدير ، ومن ثم ، مديراً في مؤسسة يصل رأسمالها الى ٧ ملايين ليرة لبنانية (. . .) . كانوا يدفعون لي ٨٠٠ ل . ل . في الشهر ، لكنني كنت أتوصل الى كسب ١٠٠٠ ل . ل . مع الاكراميات . بقيت في هذا الفندق خمس سنوات حتى تمكنت من تركه لتأسيس « مصلحتي » الخاصة .

أسست هذا المطعم منذ ثلاثة أشهر ، برأسمال قدره ١٥٠ ألف ل . ل . ، بعضه مقترض . حالياً ، يكسبني هذا العمل حوالي ٣ آلاف ليرة شهرياً . وآمل أن أربح قريباً ٥ آلاف . بالاضافة الى هذا المطعم الذي أكرّس وقتي له وحده ، أملك مرآباً لتصليح السيارات ، بالتعاون مع أخي . فهو الذي يهتم بالمرآب مقابل أجر شهري . وهذا المرآب يكسبني حوالي ٦٠٠ ل . ل . في الشهر . هنا ، في المطعم ، لديّ أربعة مستخدمين أدفع لهم ما مجموعه ١٧٠٠ ل . ل . شهرياً .

انني راض جداً عن مستخدميّ . كما تعرف ، لقد مررت بهذه المرحلة . انني أحترم عمالي ، وليست لديّ عقلية رب العمل : أستشيرهم وأجعلهم يشعرون بأنهم يعملون لأنفسهم . لا أريد تغيير عملي ، واذا زاد دخلي ، سأعمل على جني دخل أكبر أيضاً .

بلا ريب ، هناك أشخاص كثيرون في لبنان مضطرون لممارسة عملين كي يؤمّنوا حاجات عائلاتهم . والعمل موجود ، بما أن الاختصاص غير مشترط في لبنان . لقد أصبح المجال واسعاً ، ويستطيع أي كان أن يعمل في أي شيء ، شرط أن يكون في نيّته العمل .

لست عضواً في نقابة : كنت عضواً لفترة ، لكنني وجدت هذا الأمر غير فعال بتاتاً . فأعضاء اللجنة التنفيذية غير جديرين . لقد حاولت أن أقدّم لهم اقتراحات ، إنما دون جدوى . اذا طلبت منهم أن يرسلوا لك رئيس خدم ، أرسلوا لك مساعد طاهٍ . حتى انهم لا يملكون ملفّات عن المستخدمين الذين تريد تشغيلهم .

لديّ ثلاث بنات صغيرات وهن نصف داخليات في مدرسة الراهبات قرب ديك المحدي ، القرية التي أسكن فيها . زوجتي لا تعمل حالياً . لكنها عملت قبل أن تتزوج : كانت تعلّم التطريز في مدرسة في الشويفات حيث كانت تقبض ٢٠٠ ل . ل . شهرياً . انها ابنة مزارع ، وهي تحمل شهادة الدروس الابتدائية . لم أحب أن أتزوج فتاة أكثر تعلّماً مني ، ليس من باب الشعور بعقدة النقص ، بل لأننا ، هكذا ، نستطيع أن نتفاهم بصورة أفضل .

يمكن للفتيات أن يعملن ، اذا أردن ذلك ، أي عند الحاجة ، لكنني من جهتي أفضل ألّا يعملن . فالمرأة المتزوجة التي تريد مساعدة زوجها ، يمكنها أن تفعل ذلك ببقائها في البيت وبالتوفير ، بالاهتمام بالمنزل كما يجب أكثر منه بالعمل لقاء ١٥٠ أو ٢٠٠ ل . ل . في الشهر .

أجلب للمنزل شهرياً حوالي ٣٩٠٠ ل . ل . : ٣٠٠٠ من المطعم ، ٦٠٠ من المرآب ، و٣٠٠ من حقل زراعي أملكه في ح . . . وننفق حوالي ١٢٠٠ في الشهر : ٤٥٠ ـ ٥٠٠ للغذاء ، ٢٠٠ للملبس ، ٣٠٠ للايجار ، ٢٠٠ للسيارة و٦٥ ل . ل . للمدارس . في ما يتعلق بالترفيه ، لا ننفق شيئاً كثيراً خصوصاً وأنني ، عندما نوجّه دعوات للأصحاب ، أجلب كل المأكولات جاهزة من المطعم .

منذ ١٩٧٢ ، لم أشترِ شيئاً بالدين ، لكنني استدنت قبلاً ، في ١٩٧١ ، مبلغ ٣٥ ألف ليرة لبنانية ، لتأثيث المنزل ، غير أنني سدَّدت هذا الدين . ولا يتوجب عليّ أن أدفع شيئاً ، الآن ، باستثناء الدفعات المتوجبة لتسديد رأسمال المطعم : إنني أوفّر بعض المال وسأشتري قريباً قطعة أرض في ديك المحدي لأبني منزلي . والصفقة على وشك الإبرام . إنني اذاً راضٍ عن ربحي ، وآمل فقط زيادته .

في لبنان ، كل فئة اجتماعية تشكل دولة بحد ذاتها ، فكل واحد « يفتح دولة على حسابه » . لكن الأكثر نفوذاً هم التجار ، كما كانت الحال دوماً . بالطبع ، هناك فوارق بين الفئات الاجتماعية ، والتجار هم الأكثر غنىً ، انما داخل كل مهنة أو حرفة ، هناك من ينجح ومن يفشل ، هناك الأغنياء أو الذين يغتنون وهناك الذين يبقون فقراء . الأمر يتوقف على الأشخاص وحظهم .

على أية حال ، يميل الفارق الى الزوال لأن الطبقة المتوسطة ستصبح غنية ، بفضل كدّها وشجاعتها . يمكن لكل امرىء ، اذا أراد ، أن يصبح غنياً . لكن ، لا يجب أن نعمل لنغتني فقط ، يجب أن نتمتع أيضاً بالرفاهية ، وأن نستهلك ونحاول تقليد الناس الأكثر غنىً منا .

أنا أنتمي الى الطبقة المتوسطة . والمطلوب للنجاح هو الجهد الشخصي شرط ألّا يكون الانسان معقداً . لا ينبغي أن نهرب من العمل والمجتمع : فالهيبّيون (Hippies) ، مثلاً ، أذكياء ، لكنهم لم يعرفوا الاستفادة من ذكائهم ، لأنهم تهرّبوا من الناس . أمام قساوة الحياة ، يجب علينا اما الالتزام بالكفاح واما الانعزال والتحول الى نسّاك أو هيبّيين . يجب على الانسان أن يتمكن من السيطرة على أعصابه وارادته .

برأيي ، ان لبنان مرتبط بافراط بالغرب ، وأكثر بكثير من ارتباطه بالبلدان العربية . الاستقلال غير حقيقي : لا يكفي أن يجلو عن أرضنا كل جندي أجنبي ، يجب أن نكون قادرين على فعل ما نريد . ولبنان مدعو الى لعب دور من الطراز الأول في الشرق الأوسط : لا ينبغي عليه أن يهمل البلدان العربية ، بل عليه أن يتقرّب منها . أنظر الى بريطانيا المطوَّقة بالبحار والمفتقرة الى أي رابط جغرافي بجيرانها ، فهي لم تقطع علاقاتها مع بقية أوروبا ، والّا ماتت .

الاختلافات بين الطوائف هي في طريق الزوال . حالياً ، المسيحيون هم الأكثر غنىً ، لأنهم شاركوا في مجرى التاريخ منذ وقت بعيد ، بينما ظلّ المسلمون على الحياد كما لو لم يكونوا موجودين : فهم لم ينخرطوا في الحياة العامة إلا مؤخراً . لم يكونوا يتلقّون العلم ، وبالتالي لم يكن بمقدورهم الانكباب على الأعمال الاقتصادية فعلاً ، أي تلك التي كان يمكن أن تؤمّن لهم الثروات . فوق ذلك ، في عهد الامبراطورية العثمانية ، كان المسيحيون أكثر حرية من المسلمين ، الذين توجَّب عليهم تأدية الخدمة العسكرية وكانوا معتبرين كاحتياطيين في الجيش . لقد ظل المسلم ضمن أفق ضيق ، في حين أن المسيحي تعلّم وسافر ووسَّع أفقه . ويجب أن نضيف الى ذلك أن المسيحيين تمكنوا من التعلّم بفضل الارساليات التي جاءت من أوروبا . لقد استفادوا منها . أما المسلمون ، فلم يكن لديهم من يهتمّ بهم . ثم أن المسلمين كانوا يعيشون في جوّ قبلي حيث تُفضَّل القوة على المعرفة : القبضاي هو أكثر اجلالاً ، بينهم ، من الأستاذ » .

ان المقابلتين السابقتين تسمحان بأن نحسن ادراك ميكانيات وشروط وحدود الترقي الاجتماعي في

لبنان ، أو على الأصح ، الانتقال من حالة الأجارة الى المؤسسة الصغيرة ، التي هي الشكل الأسمى للطموح والنجاح الاجتماعي . نحن ، في الحالتين ، أمام الجيل المولود بين ١٩٣٠ و١٩٣٩ ، الذي وصل الى سوق العمل في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأخيرة ، وفي وقت شهد الاقتصاد اللبناني فيه مرحلة أكيدة من النمو . إن المنشأ الجغرافي والطائفي هو الاختلاف الوحيد بين الحالتين المدروستين : فالأول هو شيعي من منطقة بعلبك والثاني ماروني متحدّر من قرية كسروانية ، قريبة من الساحل . لقد اختصرنا ، في الجدول التالي ، المسار الاجتماعي - المهني للشخصين المستجوبَين ، اللذين توصّلا كلاهما الى انشاء مطعم لحسابهما الخاص :

	السيد ي . . . (شيعي)	السيد ج . . . (ماروني)
الاب	جندي في قوى الامن الداخلي أصبح ضابط صف.	عامل في شركة الكهرباء؛ اصبح رئيس فرقة.
العمل الاول. . . .	١٨ سنة: جندي في الجيش يقيم اتصالات مع اناس من «الارستقراطية»	١٣ سنة: عامل يومي في مصنع للمطاط.
العمل الثاني	٢٤ سنة: طاه مساعد في مطعم في بيروت	١٦ سنة: متدرّب لدى حرفي بلّاط.
العمل الثالث	٢٥ سنة: مسؤول عن المطابخ في مجموعة مطاعم اميركية	١٨ سنة: حرفي بلّاط. يتصل بمالك كبير لمجموعة من الفنادق، متحدّر من القرية ، نائب ووزير.
العمل الرابع	٢٨ سنة : طاه أول ثم مدير فندق لبناني كبير، براتب الف ل.ل. شهرياً.	٣٣ سنة: مسؤول عن مشتريات فندق لبناني كبير، براتب ٨٠٠ ل.ل. شهرياً.
العمل الخامس	٣٣ سنة: صاحب مطعم	٤٠ سنة: صاحب مطعم (مع اخيه).

ان التوازي بين هذين المسارين واضح : يمكن أن نميّز فيهما أربع مراحل منذ الابتداء في العمل حتى الاستقرار كصاحب مطعم .

١) مرحلة « إعادة انتاج » نشاط الأب : فالسيد ي . . . ، ابن الجندي ، انخرط في الجيش ؛ والسيد ج . . . ، ابن العامل ، بدأ في سن الثالثة عشرة كعامل يدوي (بالمقطوعية) في مصنع قريب من منزله .

٢) مرحلة « التدرب » التي يتم خلالها « تعلّم مهنة ما » : مهنة الطهي للسيد ي . . . والتبليط للسيد ج . . .

٣) مرحلة « الادخار - التراكم » التي هي ، في الحالتين ، مرتبطة « بوظيفة » منطوية على عمل غير يدوي ، وراتب أعلى نسبياً من راتب العامل ، وبخاصة على مهمة تنظيمية وقيادية تحضّر للمرحلة التالية وتسبقها .

٤) مرحلة الاستقرار لحساب المرء الخاص ، على أثر قرض مكمِّل للدخل المدَّخر ، وتقدير شخصي للزبائن المحتملين .

ان تطابق سياقات الحركية لا يتوقف عند هذا الحدّ : فاننا نجد ، في الحالتين ، العامل الحاسم نفسه الذي يسمح بالانتقال من المرحلة رقم ٢ الى المرحلة رقم ٣ ، وهو انتقال حاسم لجعل الوصول النهائي الى الملكية ممكناً . والمقصود هو تدخّل شخصية غنية وذات مكانة تمنح « الوظيفة » لأسباب سياسية-طائفية . وهذه الشخصية ، في حالة السيدي . . . هي مدير مجلس ادارة أحد أكبر فنادق لبنان الذي « عينّ » السيد ي . . . ليس فقط لكفاياته المهنية انما أيضاً لأسباب سياسية لا تسمح المقابلة بكشفها . أما في حالة السيد ج . . . فالأشياء واضحة تماماً : ان صاحب مجموعة الفنادق ، النائب والوزير السابق ، هوماروني من قرية السيدج . . . نفسها ، وبالتالي ، فان هذا الأخير يدخل في عداد أنصاره السياسيين . في كلا الحالتين ، كانت المصادفة حاسمة .

غير أن ثمة اختلافين مهمين يظهران في المسارين المحلّلين ، وهما يمكّنان من ابراز نمطين متميّزين لسياق الترقي الاجتماعي المدروس هنا :

-لقد كان مرور السيدج . . . بالحرفية فعلياً خلال ١٥ سنة . فمهنته هي مهنة البلّاط لا الطاهي . مع ذلك ، فانه يشعر بهذا الاستقرار الأول لحسابه الخاص وكأنه إخفاق : « البلّاط . . . لا يستطيع تجميع رأسمال من عمله ، ولا يمكنه بالتالي أن يتقدم ويحسِّن وضعه » . ودون أن نتمكن هنا من الحديث عن إفلاس بالمعنى التجاري ، فان الطموح الى النجاح التجاري ، بسبب العجز عن تحمّل حالة الأجارة (« اكتفينا من العمل تحت أيدي الناس ») قد تولّد ، عند السيد ي . . . من تقهقر الحرفيّة . ان هذا التسلسل يبدو معبّراً تماماً عن وضع البورجوازية المدينية الصغيرة في لبنان ، المرتبطة بالحرفة التقليدية .

-ان مستوى العائلة التعليمي يختلف بشكل ملموس بين السيد ي . . . الذي ترك المدرسة في سن الثامنة عشرة ، حاملاً شهادته الابتدائية والذي مرّ أشقاؤ ه بالتعليم العالي ، والسيدج . . . الذي عرف فقط القراءة والكتابة والذي أُبقيت عائلته بعيدة عن التعليم . فالامتلاك الموضوعي لرأسمال ثقافي اضافي ، وخصوصاً الشعور الذاتي بحرمان ثقافي شديد بالنسبة الى أشقائه (« كانت الشهادة الابتدائية بمستوى ما يسمّى اجازة ») هما اللذان سمحا للسيد ي . . . برفض المرور عبر الحرفية وتلافيه بالوصول الى عمل مأجور أكثر ربحاً بكثير : فبينما أصبح السيد ي . . . مديراً لفندق كبير براتب ثابت قدره ٨٠٠ ل . ل ، لم يحصل السيد ج . . . الّا على تعيينه كمسؤ ول عن المشتريات براتب قدره ٣٠٠ ل . ل . ان فارق الادخار الأصلي يفسّر اختلاف أوضاع « المؤ سستين » في أثناء التحقيق : بينما يؤ كد السيدي . . . جني ٣٠٠٠ ل . ل . شهرياً من مطعمه ، يعلن السيدج . . . ، وإن بكثير من التحفظ ، عدم جني أكثر من ٤٠٠ ل . ل . من مطعمه .

ان مجموعة الفوارق هذه تضفي على الأوضاع الحالية للسيدين ي . . .و ج . . . ، المتطابقة ظاهرياً ، مدلولات متباينة ، شبه متناقضة . بالنسبة الى السيدي . . . المرتاح في عرض موارده وادارته ومشاريعه ، يُعتبر المطعم تكريساً ورمزاً نهائياً للنجاح الاجتماعي (« داخل كل مهنة ، هناك من ينجح

ومن يفشل »). بالعكس ، في حالة السيد ج . . . يكشف التردّد المتكرّر والتحفظ والشكوك (« حالياً ، العمل يرضيني » . . . « ان ما أكسبه يكاد لا يكفينا ، وأنا غير راضٍ ؛ آمل في كسب أكبر . . . ») عن هشاشة وريبة : فالمطعم هو رهان ، ومحاولة مؤقتة ربما ، ومعرّضة للخطر طبعاً (« ازدهار المطاعم » قد لا يدوم طويلاً . . .). بالتأكيد ، كل واحد يعتبر عمله الحالي نهائياً ، لكن هذا الاعتبار هو ، بالنسبة الى الأول ، إقرار ، بينما هو ، بالنسبة الى الثاني ، إرادة .

في ما يتعلّق بالأيديولوجية المعبَّر عنها ، فان ثمة تشابهات واختلافات مماثلة تبرز من مقارنة المقابلتين . ظاهرياً ، هناك أولاً تطابق كبير في الآراء ، حول كل من الموضوعات المطروقة : بينما يحسب السيدان ي . . و ج . . . نفسيهما « من الطبقة المتوسطة » ، فهما يعتبران معاً أن التجار هم الأكثر نفوذاً في لبنان ، وأن الجهد الشخصي هو العامل الأساسي للنجاح الاجتماعي ، وأنه يجب تخطي الطائفية ؛ كما يعتبران أن البيت هو مكان المرأة وأن النقابات عديمة الجدوى أو غير فعّالة ، وأن شروط المعيشة قد تحسَّنت منذ جيل انما على حساب شروط العمل . كل هذه الآراء تعكس أيديولوجية الملكية الصغيرة التقليدية كما وقعنا عليها آنفاً عند السيد د . . . ؛ وهذه الأيديولجية مقرونة ، لدى السيد ي . . . كما لدى السيد ج . . . بعناصر مقتبسة من الأيديولوجية الحديثة التكنوقراطية المعزوّة الى حركيتهما الاجتماعية ـ المهنية والى الاقتناع بأنهما توصَّلا الى حيث هما الآن ، بفضل جهودهما فقط كمقاولين .

مع ذلك ، فان الدراسة الأكثر تنبّهاً للمفاهيم والترابطات الشفهية وتحليلها يظهران مجموعة من الاختلافات الدقيقة . وهكذا ، فان عبارة « أنا أنتمي » للسيد ي . . . تتعارض فوراً مع عبارة « نحن » المستخدمة من قبل السيد ج . . . بالنسبة للسيد ي . . . ، تُعتبر « الطبقة المتوسطة » رمز نجاح شخصي ، في حين أنها لا تشكل بالنسبة للسيد ج . . . غير حالة الاكتفاء الذاتي العائلي (« اننا نكفي أنفسنا بأنفسنا ، ونحن لا نحتاج الى الغير »). كذلك ، تختلف صور المجتمع اختلافاً جذرياً بالرغم من تطابقها الظاهري . فالسيد ي . . . يرى تشتّت المجتمع اللبناني وتجاور فئات منعزلة (« كل واحد يفتح دولة على حسابه ») كما لو لم يكن يوجد ، في لبنان ، غير فسيفساء من المجتمعات المدنية المتنافسة . وبالعكس ، يعتبر السيد ج . . . أن السلطة هي المسؤولة عن هيمنة كبار المستوردين على كل « الصغار » الذين يدخل هو في عدادهم والذين لم يتركهم أبداً . ان استمرار الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة المحلية ، المعترضة على الفوضى الرأسمالية ، عند السيد ج . . . ، يتناقض اذاً مع تبني السيد ي . . . لأيديولوجية متغربنة ، منبهرة « بالنظام » الامبريالي . مرة أخرى ، ينتقل الانفصام الأيديولوجي ـ السياسي الى داخل الفئات المتوسطة ويتبلور حول مسألة السلطة ومسألة الامبريالية ، الوثيقة الارتباط بها .

الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة وتناقضاتها في لبنان

« ان البورجوازي الصغير في مجتمع متقدّم ، وبمقتضى وضعه ، يجعل نفسه اشتراكياً من جهة

واقتصادياً من جهة ثانية ، أي أنه مفتون بعظمة البورجوازية الكبيرة ويتعاطف مع آلام الشعب . فهو يتباهى في طويّته بشعوره بكونه منصفاً ، وبأنه وجد التوازن العادل ، المتميِّز أحياناً عن الوسط الفعلي . ان مثل هذا البورجوازي الصغير يمجّد التناقض ، لأن التناقض هو جوهر وجوده ، فهو ليس سوى التناقض الاجتماعي المحرِّك ». [٤٠]

ان هذا النص ، المكتوب على يد ماركس عام ١٨٤٦ ، يبقى واقعياً بغرابة في لبنان الحالي كما في غيره من التشكيلات الاجتماعية المعروفة « بالأكثر تقدماً » . ذلك أنه يشدّد على سمة أيديولوجية أساسية للفئات المتوسطة ، وهي : شعورها بكونها متوسطة « خارج الطبقات وفوقها» ويظهر هذا الشعور الاجتماعي عبر معظم الحكايات التي عرضناها ، وخصوصاً في إصرار المستجوبين على اعتبار أنفسهم « كمتوسطي الحال » أو كمنتمين الى « الطبقة المتوسطة » . انه يعبّر تماماً عن سلسلة من التناقضات التي لا بدّ من تحليلها لفهم معنى هذا التصور الأيديولوجي المشترك ، وبالتالي ، أهميته السياسية .

يبدو وضعهم متناقضاً ، اولاً ، عندما نضعه مجدداً في المسار الاجتماعي لعائلاتهم . كمتحدّرِين إما من الملكية الفلاحية الصغيرة المنتشرة اساساً لدى مسيحيي جبل لبنان (المقابلتان رقم ٩ و ١٠) واما من الحرفية او التجارة السنّية في بيروت وطرابلس وصيدا (المقابلتان رقم ٦ و٧) ، فان معظم المستجوبين ، المنتمين الى الفئات المتوسطة ، يعيشون وضعهم الحالي باعتباره ، في آن واحد ، كتراجع بالنسبة الى العصر الذهبي الحقيقي او الوهمي لمؤسسة آبائهم المزدهرة والمحترمة وكوصول محتمل بالنسبة لهم ولأولادهم الى الدخول في حداثة الرفاه والراتب المضمون والنماذج الغربية الثقافية . ولما كانوا ، في آن معاً ، متعلقين بماضٍ معيّن يريدون انبعاثه وميّالين بقلق الى مستقبل يعرفون انه لا يمكن تلافيه ، فان المستجوبين يعربون عن مقاومة ضعيفة لليوطوبيات المحيطة بهم[٤١] ، ابتداء من يوطوبيا العودة الى « الأمة العربية الكبرى» (المقابلة رقم ٧) الى يوطوبيا العلمانية الكاملة (المقابلة رقم ١٠) ، مروراً باوهام الازدواجية اللغوية المعمَّمة (المقابلة رقم ٦) ، او خصوصاً النهضة الممكنة للحرفية والتجارة الصغيرة المعمَّمتين (المقابلات رقم ٨ و ١٢ و ١٣) . ومع كونهم تقليديين للغاية في رغبتهم بمقاومة التقهقر ، فانهم يستطيعون ان يثبتوا أنفسهم كعصريين متحمسين في رغبتهم بالتكيّف مع التطورات المعتبرة محتومة .

على مستوى العلاقات الاجتماعية ، ليس التناقض أقل ظهوراً ، حتى وان اتخذ أشكالاً ايديولوجية اكثر تنوعاً . اذ يعتبرون ، بمعظمهم ، ان «العمل تحت ايدي الآخرين» يشكل دليلاً على الانحطاط الاجتماعي ، خصوصاً عندما تعزّز تجربة حاضرة او ماضية الشعور بكونهم مجرد منفّذين (راجع المقابلات رقم ١١ و١٢ و١٣) ، فانهم يجهدون في اظهار علاقاتهم المهنية الاجيرة كعلاقات تعاون مهني مع أرباب عملهم او رؤسائهم (المقابلات رقم ٩ و ١٢ و ١٣) ويميلون الى استبدال العلاقة الاجرية بعلاقات مشاركة بين اشخاص[٤٢] . واذ يرفضون ، في آن معاً ، الامرة المغفلة والتسلطية «لرب العمل الاكبر» والتنفيذ الجماعي واللامسؤول «للعامل» ، فانهم يعيشون حالات من التبعية للسوق (المقابلتان

رقم ٧ و٨) اومن الاستغلال في المؤسسات او الادارات (المقابلتان رقم ٩ و ١١) وكأنها مبادرات شخصية وتعاون اقتصادي .

وهكذا ، لم يعد من العجب ، حتى في حالة أجارة يتعذّر فيها كل ادخار او تراكم للرأسمال ، ان يستمر بعض أفراد الفئات المتوسطة في الالتقاء على كثير من عناصر ايديولوجية بورجوازية صغيرة (وخصوصاً الرغبة في امتلاك «مصلحة» خاصة) تشكل ، بالنسبة اليهم ، وقاء ايديولوجياً حقيقياً ضد الإكداح (المقابلة رقم ١١) . وهذا لا يمنعهم ، فضلاً عن ذلك ، من تطوير ممارسات مطلبية وحتى من الانتهاء الى حركات نقابية للحصول على زيادات في الراتب وعلى تحسينات في شروط عملهم . فالازدواجية قائمة الى حدّ أنهم يستطيعون ، بالرغم من نجاحهم في فتح «مصلحة» ، الاحتفاظ الى حد كبير بعقلية أجرية (المقابلة رقم ١٣) .

اخيراً ، على المستوى السياسي ، تشكل الايديولوجية البورجوازية الصغيرة عقبة مهمة امام كل سياق تحوّلي او تطوري للنظام الطائفي ، بمقدار ما تبلور اجماعاً ظاهراً يخفي تناقضاً حقيقياً متعلقاً «بالنماذج» الضمنية لمفهوم الطبقة المتوسطة في لبنان . في الواقع ، بينما تمثل «الطبقة المتوسطة» اداة اختراق الرأسمالية الغربية وانتشارها ، بالنسبة الى الفئات المتوسطة «المثقفة» المتغربنة والمسيحية بمعظمها ، والتي يشكل أجراء القطاع المهيمن القسم الاساسي منها ، فان الفئات المتوسطة المتجّهة اكثر نحو المحور العربي والاسلامية بمعظمها تعتبر ان الطموح الى المؤسسة الصغيرة هو الذي يتجلّى من خلال عبارة «الطبقة المتوسطة» التي يستخدمونها بالاستناد الى نموذج التاجر الشرقي لا الى نموذج الطبقة المتوسطة الانكلوسكسوني .

مع ان الفئات المتوسطة المسيحية والاسلامية متّفقة ايديولوجياً على ان تحقق في لبنان «خطأ ثالثاً» ، يكون في موقع وسطي بين «الرأسمالية المخرّبة» و «الاشتراكية التوتاليتارية» ، وهو الخط الذي يسمّيه المنظّرون احياناً «رأسمالية عدم الاستغلال»[٤٣] ، فان هذه الفئات تعاني باستمرار التوتر والانطواء على الذات والمجابهة التي تثيرها البورجوازية الكبيرة لكي تصرفها عن تحالف قد يقضي على هذه البورجوازية .

مع ذلك ، مهما تكن الفئات المتوسطة مختلفة من حيث المنشأ والطائفة والأفق الثقافي ، فانها جميعها مقيّدة ، بدرجات متفاوتة ، في رغبتها بالترقي او إعادة الانتاج نتيجة اندماج لبنان المتزايد في السوق العالمية وتكوّن اوليغارشية مهيمنة على الاقتصاد برّمته . وهي اذ تعاني كلها من آثار التضخم وعرقلة مساراتها الاجتماعية ، فان لديها ايضاً اسباباً موضوعية لتجاوز انقسامها والتحالف مع الطبقات الشعبية التي هي ، بدرجة اكبر ، ضحية التضخم والاوليغارشية .

الفصل الثالث

شبه بروليتاريا الخدمات

بين الفئات المتوسطة المكوَّنة من أجراء غير عمال ومن غير أجراء أصحاب حوانيت ومشاغل وفنادق ومطاعم، تنتشر في لبنان فئة اجتماعية خاصة ، متعددة المظاهر والمزايا، مقدَّرة ومحتقَرة في آن من قبل الفئات المتوسطة المدينية، وصعبة الحصر بسبب تعدّد نشاطاتها وأشكال دخلها . ان سائقي التاكسي او «السرفيس»، والبوّابين، والبائعين الجوَّالين، ومؤمّني الخدمات المختلفة، يشكلون غرابة حقيقية بالنسبة الى العالِم الاجتماعي الغربي، المعتاد على الأوضاع المهنية المحدَّدة والأحادية المضمون، ولغزاً دائماً بالنسبة الى المحلِّل اللبناني الذي يدرك الدور السياسي والثقافي والاجتماعي لهذه الفئة، دون ان يفهم ميكانياته الحقيقية، وهي فئة تعتبر «الشارع» في آن معاً مجال عملها المفضَّل ودائرة نفوذها الأكيدة .

ان هذه الفئات المهنية، المصنَّفة في «دراسة القوى العاملة في لبنان»[٤٥] كأجراء مياومين او مستقلين «متخصصين في الخدمات»، تشكل باكثريتها الكبرى، طبقة شبه بروليتارية بالمعنى الذي حدَّده ماو تسي تونغ في كتابه «التحليل الطبقي للمجتمع الصيني»[٤٦] : «مع أنهم يملكون وسائل انتاج (او مبادلة) بدائية ويعتبرون أنفسهم كممثلين لمهن حرة ، فانهم غالباً ما يجدون أنفسهم، هم أيضاً ، مضطرين لبيع قوة عملهم». بخلاف صين ١٩٢٦ الريفية بصورة شبه حصرية، فان شبه البروليتاريا المدينية هي التي تنتشر على نطاق واسع في لبنان السبعينات : غير اننا سنرى، في الفصل الأخير، ان النظير الريفي موجود بقدرٍ ما خصوصاً في لبنان الطرفي .

تتميز شبه البروليتاريا اولاً عن الفئات المتوسطة غير الأجيرة وعن البورجوازية بالشخص وبمهارة الفرد. لا حانوت ولا مخزون ، لا مشغل ولا آلة ، انما مجموعة من «الادوات» ـ واحياناً أداة وحيدة كسيارة التاكسي ـ والكفايات التي تسمح بتأدية خدمات منتظمة وتلبية حاجات طارئة للزبائن، سواء عن طريق بيعهم بضاعة تلبيّ حاجة مميَّزة (من عصير الليمون الى الكفَّية مروراً بصحن لبناني تقليدي) او بتقديم خدمة عاجلة لهم (فسيارة السرفيس ـ التاكسي تتوقف بطلب

بسيط) او بمساعدتهم في «تسوية أمر» اداري (دفع فاتورة الهاتف) او بوليسي (تلافي الغرامات) او سياحي (القيام بدور الدليل، ايجاد فندق، تولّي الترجمة). من باب الحاجة وبكفاءة حقيقية او مزعومة ، فان أشباه البروليتاريا هم متعدِّدو القدرات ودائمو الاستعداد لتأدية خدمة مقابل اكرامية، وهي شكل من الأجر المباشر وغير القابل للمراقبة موروث ، كما يقال ، عن الادارة العثمانية .

لا ريب اطلاقاً في ان الخدمات المؤدّاة يمكن ان تصل الى حد الدفاع المسلَّح وتشكيل ميليشيات لحماية الزعيم . غير انه يصعب التمييز هنا بين شبه البروليتاريا التي لا تزال تملك ما تعتاش منه وبين البروليتاريا الرثة التي تضطر لبيع قوتها الجسدية مقابل حماية ودخل زهيد .

كذلك، تتميَّز شبه البروليتاريا عن طبقة الانتاج التقليدي الصغير بكونها مرغمة على ان تجعل من نفسها أجيرة وتعمل «تحت أيدي الآخرين»، حتى ولو اعتبرت هذا النوع من النشاط مؤقتاً وحرصت على تمييز نفسها عن العمال العاديين . في الواقع، بخلاف البروليتاريا التي تشكل خطاً موازياً لها ، لا ترتبط شبه البروليتاريا بأي فرع خاص ، ولا تبحث عن اي استقرار في العمل ولا تقيم اية علاقة ثابتة مع تجمع عمل ما . وغالباً، لا ترتبط على الصعيد الشخصي الاّ «بمعلّم» (رب عمل) هو، في الحقيقة ، نوع من الوسيط المكلَّف بايجاد اليد العاملة المؤقتة والاشراف عليها . فالعمل المأجور لا يُعتبر كنشاط دائم بل فقط كالسبيل الوحيد المتبقي بانتظار ثمرات الادخار .

اذاً ، ليس النشاط الاقتصادي المأجور هو الذي يهمّ شبه البروليتاريا انما فقط الكسب المباشر الذي يؤمِّنه والعلاقات الاجتماعية التي يسمح باكتسابها. لكن ، بخلاف البروليتاريا الرثة ، فان امتلاك شبه بروليتاريا الخدمات أداة عمل وان بدائية، وشبكة العلاقات التي نسجتهالنفسها، يزوّدانها بمركز اجتماعي يقترن احياناً بدور الوسيط الانتخابي الذي هو ذو أهمية كبيرة في نشاط الاقطاع السياسي. ان معرفتها «للشارع» او للأبنية وسكانها ، ولولاءات هؤلاء وآرائهم ، تمنحها وضعاً من المهارة الاجتماعية التي لابد وان تكسبها مردودات اجتماعية ومالية .

لقد تمَّ اختيار ثلاث مقابلات لإبراز مختلف جوانب الوضع شبه البروليتاري التي نادراً ما تلتقي في حالة فردية: السيد و . . . سائق تاكسي كاثوليكي؛ ومحمد، بوّاب شيعي؛وأبو ك. . . بائع على العربة ، درزي المذهب . وسبق ان تعرّفنا اليهم في القسم الأول ، في معرض الحديث عن علاقات القرابة (محمد) اوالاستزلام(السيد و . . . أبوك. . .). غير أننا أعدنا نقل المقابلة الأخيرة فقط بكاملها، بمقدار ما بدت لنا الحالة الاكثر نموذجية عن ذلك المجتمع الخليط الذي غالباً ما تخرج معاييره عن المنطق المجرَّد للانسان الاقتصادي الرأسمالي .

المقابلة رقم ١٤: السيد و . . . (مقتطفات)

السيد و . . . هو النصير المتحمس للرئيس شمعون الذي ورد ذكره في الفصل الثاني من القسم الاول. انه كاثوليكي من ق . . . (لبنان الجنوبي)، وله جدّ فحّام: «كان يقطع الأشجار

ويحوّلها الى أغصان يغطّيها بالتراب ويستخرج منها الفحم». كان يعمل، بآن معاً ، لحسابه الخاص ولدى الآخرين بغية زيادة مداخيله . اما والد السيد و . . . فقد ذهب الى حيفا وعمل اولاً كسائق للمطران قبل ان يشتري سيارة تاكسي ويكلّف مستخدماً بقيادتها. وعندما أفلس على أثر عدة حوادث سببًها هذا السائق، باع السيارة وتوقف عن العمل حين رجع الى لبنان تاركاً فلسطين عام ١٩٤٨. وهوذا السيد و . . . يخبر كيف بدأ حياته العملية :

«تركت المدرسة بدافع الطيش. وتحمّست لأكون ميكانيكياً . غير ان هذه الحرفة لم تعجبني . لقد وجدت انها موسّخة للغاية، فهي مهنة وسخة . حينئذ ، بدأت أرافق ابي في سيارته، وأصبحت سائقاً.

في البداية، عندما بدأت عملي الأول، كان عمري ١٣ سنة . دام عملي كميكانيكي ثلاث سنوات. وكنت أقبض ٦ ل.ل. في الاسبوع. لكنني رأيت انه عمل مفرط الوساخة، وأنا شاب يعشق النساء . عندئذ ، تعلّمت القيادة وأصبحت سائقاً .

في أية ظروف بدأت عملي ؟ لم أكن أحب الدراسة. ثم كان ذلك نوع من التحمس. فقد هربت من المدرسة بسبب كاهن : الأب يوحنا د. . . وكان هذا الكاهن نسيباً لأمي. وأنا ، لم أكن شاطراً جداً. كنت ، في نهاية كل شهر ، احتل المرتبة الثامنة عشرة او التاسعة عشرة . . . فكان الكاهن يعاقبني دائماً وكنت أخاف من تهديداته. وهكذا ، فررت من المدرسة وقلت لأبي انني أريد ان أصبح ميكانيكياً. كان أبي زبون أحد الكاراجات (المرائب)، وبواسطته حصلت على عملي الاول. آنذاك، استأجر لي والدي غرفة في صيدا، في مدرسة الرهبان. وكان لا يزال يعطيني مصروف جيبي . بعد ثلاث سنوات، هربت الى فلسطين، عند أبي ، تاركاً عائلتي هنا . كنت أريد ان اكسب الكثير من المال. وهناك، استطعت ان أعمل في كاراج بحيفا، لدى السيد سامي ك . . . عملت عنده سنة ونصف. ثم حصلت على اجازة إقامة فلسطينية . فأصبحت عندئذ ميكانيكياً وسائقاً لدى الجنود الانكليز وبقيت معهم حتى طردنا اليهود، اي خلال الحرب . وعدنا الى بيروت عن طريق البحر . فاشتغلت سائق تاكسي عند فكتور وارنست ج . . .قرب فندق فينيسيا. بعد ذلك ، دخلت مباشرة بفضلهم الى شركة تي ام إي (الخطوط الجوية عبر المتوسط). وها أنا ذا! فقد كانوا بحاجة الى شخص ذكي، يعرف القيادة ويتكلم الانكليزية».

لا ينبغي ان يكون التبجّح الذي تنطوي عليه الكلمات الأخيرة موضع خطأ : فهو صفة طبقية لا ميزة فردية. لدى جميع المسيحيين اللبنانيين المنحدرين طبقياً، ابناء صغار الملاكين الرافضين للأجارة مع كونهم مرغمين عليها ، يظهر الافراط الشفهي في تقييم الذات ، المؤكد الثقة الممنوحة من هذا الزعيم او ذاك ، كشرط للاعتراف بهم كشخصيات متميزة عن الطبقة الشعبية، وهو يشكل شرطاً لممارسة دورهم الوسيطي بين الزعماء ومجتمعهم المحلي الصغير. وبدلاً من ان يكون هذا التبجح سمة للنموذج الاثني اللبناني[٤٧]، فهو يعبّر عن تعويض رمزي عن انخفاض المرتبة الاجتماعية .

ان رفض الأجارة الصناعية («كان عملاً مفرط الوساخة») هو، بالنسبة الى السيد و . . .

الحافز الاول للبحث عن عمل في قطاع الخدمات. وهو يعني ايضاً رفضاً تاماً للوضعية العمالية ورغبة جامحة في التميّز عنها. فالسيد و . . . يصنّف الفئات الاجتماعية في لبنان على النحو التالي :

« إنني أجهل كل ما يتعلّق بالسياسة وبالحياة الاجتماعية. فأنا لا أقرأ الصحف. الفئات في لبنان ؟

- اذا كنت تملك مالاً، فهذا يعني انك أفضل مني.

أعتقد ان هناك اربع «طبقات» في لبنان. الاغنياء: والغني هو الذي يملك اكبر قدر من المال ؛ المتوسطون؛ وشبه المتوسطين، مثلي ؛ والفقراء.

الكلمة* هي للغني، للذي يملك المال وليس للسياسي. فالذي يملك المال هو وحده القادر على امتلاك النفوذ. الفقير هو الميت والشقي مثلي، وهو الذي لا ظهر له (شخصية متنفذة) ولا واسطة، وليس ابن حكومة ولا مال لديه.

هذا الشخص، من أين ستكون له كلمة؟ وهذه الفئات لم تكن هي نفسها في عهد جدّي. بالعكس، كان هناك شرف وصدق ونزاهة وأمانة، اكثر من الآن بكثير. «اذا وضع أحد يده على شاربيه، قضي الأمر»، فهو لم يكن يغيّر كلمته بعد ذلك. كانت الكلمة مقدّسة.

حتى منذ زمن بعيد، كان هناك هذه الطبقات الاجتماعية نفسها: الغني، والمتوسط وشبه المتوسط والفقير».

مع ان السيد و . . . يصنّف نفسه «كشبه متوسط»، فهو في حالة مادية قريبة من حالة الفقراء («اشقياء مثلي») وفي مرتبة المنفّذ الذي لا كلمة له امام الاغنياء الذين يملكون المال و«الامكانات»، ويتمتعون بالثقافة (الغربية بالنسبة للسيد و . . .). مع ذلك، فهو لا يريد ان يشبَّه بالفقراء، ولا بدّ له من ان يجد سمات التمايز الملائمة. والحال انه لا يستطيع ايجادها، لا في الأجر (٣٣٥ ل. ل. مع الإعانات العائلية لأسرة مكوَّنة من خمسة اشخاص!) ولا في الادخار (السيد و . . . مدين بألفي ل. ل. !)

ان هذا الحوار الذي تدخّلت فيه الزوجة والابنة لتذكّرا بسخط بأنهما لا تريدان ان تُصنَّفا بين الفقراء، يكشف عن التناقضات بين موقع السيد و . . . الطبقي وطموحه للظهور بمظهر «متوسط الحال» كما كان أبوه وجدّه :

في بداية المقابلة :

كيف كان أهلك معتبرين من الغير ؟

السيد و . . . : «كان «ابناء المدن» يعتبروننا متوسطي الحال».

الزوجة (الساخطة): «متوسطون، كيف ذلك؟»

السيد و . . . : «اجل، اجل، ولم لا ؟ هل كان لدينا الكثير من الاراضي ؟ أنا، أعتبر نفسي

---

* بمعنى من له الكلمة الفصل، ويملك السلطة والنفوذ.

فقيراً. لكن ، في عهد ابي، كلا ، اذ كنا متوسطي الحال. لقد اصبحت الحياة اليوم أصعب وأغلى . أبي لم يدخل المدرسة ».

نهاية المقابلة :

هل تودّ تغيير مهنتك ؟

السيد و . . . . : «أود ان اكون من أرقى طبقة، لكنني لا أستطيع ذلك. لذلك، أفضلّ الطبقة المتوسطة، الا انني اعتبر نفسي فقيراً، لأنني مدين وأسكن في غرفة واحدة، وكما ترى . . . .» الزوجة والابنة (بفظاظة): «لماذا فقراء ؟ الفقير هو الذي يشحذ. لم نكن هكذا قبلاً».

السيد و . . . . : «انا اقول ما أعتقد به، وانتهى الأمر».

الى أية فئة تريد ان تنتمي ؟

السيد و . . . : «أفضل ان انتمي الى طبقة اخرى ، لكنني لا استطيع ذلك . افضّل الطبقة المتوسطة. «فالذي هو أعلى مني مرتبة يركب على ظهري». من الأفضل ان يكون المرء عادياً، متوسطاً. وهكذا، سأتمكن من تدبير أمري مع الآخرين».

ان هذه الجملة الأخيرة الغامضة تعبّر عن نفور شديد من الازدراء الطبقي الذي يشعر السيد . . . أنه ضحيته من جانب «القوم المتوسطين، العاديين» الذين يعيشون ، حوله، في الاشرفية (حيّ الطبقة البيروتية المسيحية المتوسطة).

بينما يبلغ راتب السيد و . . . ٣٣٥ ل. ل. شهرياً، فهو ينفق اكثر بكثير، إذ انه مدين بألفي ليرة لبنانية، وهو مبلغ كبير بالنسبة الى مثل هذه الميزانية الضئيلة. إنه يعلن عن «تسديد حوالي ١٠٠ ل. ل. في الشهر» مما يمثّل، مضافاً الى المصاريف التي تلي، «انفاقاً» قدره ٥٨٠ ل. ل. شهرياً، اي بمقدار ١,٨ مرات «الايراد» المؤلّف من الراتب. وسوف نلاحظ انه بينما يظن السيد و . . . انه ينفق ٢٠٠ ل. ل. شهرياً لشراء المواد الغذائية (باستثناء العرَق والحاجات الاخرى التي تمتصّ اكثر من ربع الراتب وتسبّب أسى الزوجة)، فهو يصرّح بمبلغ ٣٢٥ ل. ل. عندما يوزّع هذه القيمة حسب أبواب الانفاق :

« لا أزال مدينا . فكل راتبي «يتبخرّ» منذ الأيام الثلاثة الأولى. اذا أردت ، معدل مصاريفي هو ٣٠٠ ل. ل. وأنا مدين براتب شهر كامل.

إنني أنفق على ملبس الأولاد والغذاء والايجار والكهرباء والمدرسة. ليست لديّ مصاريف خارجية، لا نزهات، لا سينما، لا كباريه. . . (قالت له زوجته: « لا تنسى مصاريفك على العرَق»). لا يمكنني ان أدّخر شيئاً . عليّ ديون بقيمة ٢٠٠٠ ل. ل. وبالكاد سأتمكن من تسديد النصف .

أنفق على المواد الغذائية ٢٠٠ ل. ل. على النحو التالي: خبز ، كيلوغرام واحد في اليوم اي : ٥٠ قرشاً يومياً ، لحوم : ١١٠ ل. ل. شهرياً؛حبوب: ٥٠ ل. ل. اسبوعياً ؛ خضار وفاكهة : ٣ ل. ل. يومياً ؛ حليب وأجبان: كثيراً! ٢٥ ل. ل. شهرياً ؛ حاجات وعَرق: ٩٠ ل. ل. شهرياً؛

ملبوسات: ٤٠ ل.ل. شهرياً ؛ تعليم وطبيب: ٤٠ ل.ل. شهرياً، لأن ضمان شركة تي. إم. إي هو الذي يدفع الباقي ، انه يدفع لنا ٧٠٪ من المصاريف الطبية و ٧٥٪ من الأقساط المدرسية؛ نقليات العائلة: ٨ ل.ل. شهرياً .

وتعطيني شركة تي . إم. إي ٢٥ ل.ل. شهرياً لدفع تنقلاتي . إنني لا أملك سيارة . أما الصحف، فابنتي هي التي تشتريها من جيبها الخاص .

كيف ذلك ، وهي لا تعمل؟

ذلك ان ابنتي مخطوبة، وخطيبها هو الذي يعطيها كل ما تحتاج إليه من مصروف » .

من اين يأتي الفارق البالغ ٢٤٥ ل.ل. في الشهر ؟ اولاً ، من الإكراميات التي يعطيه إياها الزبائن الأجانب الذين ينقلهم السيد و . . . الى المرفأ او المطار والذين يحاول استمالتهم بالتلفّظ ببعض كلمات من «اللغات الخمس» التي يدّعي معرفتها . ثم من المكافآت لقاء الخدمات البسيطة التي يؤدّيها في حيّه بفضل مهنته : تسليم طرد ، نقل جارٍ الخ . . هذا بالاضافة الى المبالغ التي يتلقاها بدل خدمات يؤدّيها الى جماعته السياسية مثل نقل الناخبين الى قريتهم الاصلية يوم الاقتراع. اخيراً بسبب دوام عمله (أعمل يوماً من أصل اثنين، من السادسة صباحاً حتى السادسة مساءً)، من المحتمل انه يشتغل مؤقتاً لدى مالكي ـ سائقي سيارات التاكسي في حيّه ، الذين لا يقدرون على استخدام أجير دائم. كل هذه الخصائص تجعل من السيد و . . . أجيراً من طراز خاص يمثل قسماً معيناً من شبه بروليتاريا الخدمات .

المقابلة رقم ١٥: محمد (مقتطفات)

سبق ان تعرّفنا الى الاصل العائلي لمحمد، البوّاب الشيعي ، المنتمي الى منطقة بعلبك (راجع القسم الاول، الفصل الثالث)، وعلمنا بتأسفه الشديد لكونه لم يتمكن من متابعة دراسته مثل ابناء عمه . ومثل السيد و . . . ، انما في حالة المؤسسة الكبرى لا في مرأب لتصليح السيارات ، كان محمد عاملاً ، وهو يحتفظ عن تلك المرحلة بذكرى مؤلمة للغاية. فلنستمع اليه وهو يروي ظروف مروره في معمل غ . . . :

« كنت في القرية ولم تكن لديّ اية فكرة عن الحياة في بيروت ؛ لديّ صهر يسكن هنا في بيروت ويعمل كوكيل (رئيس عمال) في مصنع غ . . . لكنني جئت الى بيروت متّكلاً على وجود قريب لي، هو ضابط في الدرك ، كان سيدبّر لي عملاً. غير ان الامر استغرق وقتاً لكي يجد لي عملاً، وهو في الحقيقة لم يجد شيئاً. حينئذ، قال لي صهري: «إعمل الآن معي، ثم مع الوقت ستجد عملاً افضل». وهكذا ، بدأت العمل، لأنني كنت معوزاً، ولم أحب ان أغيرّ .

عندما بدأت، كنت أقبض ٤,٥٠ ل.ل. يومياً. على العموم ، لا يدفعون شهرياً ، لأنه اذا لم يشتغل العامل يوماً، فانهم لا يدفعون له أجر هذا اليوم . فوق ذلك، كان العمل شاقاً جداً . ان نقل العامل من مكان الى آخر يكرّهه العمل. فأصحاب الشغل (أرباب العمل)ـ سجّل ذلك، أرجوك ـ كانوا ظالمين جداً، لأنهم كانوا يتنقلون في المعمل كل يوم، واذا أسقط أحد العمال سهواً

قطعة من الشوكولا ، كانوا يحرمونه من أجره اليومي كله ، او اذا توقفت الآلة لسبب او لآخر، فكانوا يدينونه . ثم اذا ارادوا التخلص من أحدهم ، كانوا ينقلونه من مكان الى آخر، بحيث ينفر من العمل ويتركه . لقد بقيت أعمل لديهم طيلة هذا الوقت، باليومية ، ومضطهداً . في النهاية، كنت أقبض ٦,٥٥ ل.ل. يومياً .

بدأت أعمل في مصنع غ . . . ، وبقيت عندهم أربع او خمس سنوات. فقد شغلّوني في عدة أقسام؛ عملت اولاً في الشوكولا، ثم نقلوني الى البسكويت، ثم الى عجينة المعكرونة .

في الشوكولا، مثلاً، كنت اعمل على آلة تغلّف القطع»

مثل الأشخاص الثلاثة الآخرين المستجوبين من عيّنتنا، الذين مرّوا في هذه المؤسسة ، اكتشف محمد الظلم واستغلال قوة عمله في الثامنة عشرة من عمره، حين غادر قريته البقاعية لأول مرة. ان هذه «التجربة» نفّرت محمد من المصنع ، وبلجوئه مجدداً الى «عائلته الكبيرة»، وجد ابن عمّ له عرّفه بربّة عمله الجديدة : سيدة مسنّة تملك بناية في شارع اوتيل ديو، في أسفل الاشرفية التي تحدّثنا عنها . وكبّواب، قلما يكسب محمد اكثر منه عند تركه غ. . .، لكنه لا يشعر بأنه مضطهد مباشرة ، خصوصاً وانه يتمتع بمنافع عينية (لا ايجار، امكانية الهدايا والاكراميات . . .) تؤمن له «نوعاً ما» وضعاً مادياً افضل من وضع العمال. هنا ايضاً، يعبّر تفضيل «قطاع الخدمات» عن رفض الاستغلال الصناعي والوضعية العمالية ، وعن العجز عن تحمّل المضايقات او التنظيم لايقافها .

سوف ننقل بالكامل المقطع الذي يتحدث فيه محمد عن أوضاع عمله الحالية :

« حالياً ، أنا بوّاب لدى سيدة. إنني مرتاح في عملي ، غير ان هناك قيوداً على حريتي. فانا مضطر لأن أكون حاضراً، ليلاً ونهاراً، في مكان عملي . مادياً، أنا نوعاً ما في أحوال أفضل من أحوال الذين يعملون في المصانع، إلا انني لا أتمتع بكثير من الحرية.

أنظّف البناية ؛ أحاول ان أسهر على راحة المستأجرين وأمنهم ، بحمايتهم من الاشخاص الذين يأتون الى البنايةولا شغل لهم فيها؛ أهتم ايضاً بأشغال البناية، اذا حدث اي تعطل، عليَّ الاخطار به ، واذا جاء اي عامل ليصلّح أراقبه اذا كان يعمل جيداً؛ المياه ، التدفئة . . . (أود أن تشهد* امام صاحبة الملك بأنني أتقن عملي ، حتى تزيد لي راتبي قليلاً!)

راتبي الحالي هو ٢٠٥ ل.ل. ؛ لكن ، بما أن سكان الحي هم أناس اغنياء وبما انني لا استطيع النزول يومياً الى المدينة لأشتري اغراضاً للمنزل، فان هذا يكلّفني كثيراً، اذ انني مضطر للشراء حسب مستوى الآخرين ، بينما راتبي لا يكفيني. هذا اذاً هو راتبي المدفوع من قبل المالكة . فوق ذلك ، أنا مسجّل في الضمان الاجتماعي وأتلقى إعانات عائلية ، ١٥ ل.ل. عن زوجتي و ١٠ ل.ل. عن ابنتي . ومن وقت الى آخر، هناك بعض المستأجرين الذين أؤدّي لهم خدمة فيدفعون لي شيئاً بالمقابل. مما يعني انني أصل الى دخل قدره ٣٠٠ ل.ل. واكثر.

---

* ان الشخص الذي يجري المقابلة مستأجر في البناية .

كيف حصلت على هذا العمل ؟ قلت لك كنت أعمل عند آل غ . . . وان هذا العمل كان يتعبني، وانني كنت مشمئزاً بسبب نقلي كل يوم من عمل الى آخر . . . وهكذا ، كان لي قريب من العائلة ، وليس ابن عم لزم ، يعرف أحد أقرباء المالكة . فطلب منه هذا الاخير ان يوجد له شخصاً اميناً ، فأرسلني قريبي اليهم ، وتفاهمت معهم وبدأت العمل. كان راتبي أقل. لكنهم زادوه لي لاحقاً ، ويبلغ الآن ٢٠٥ ل.ل. مرَّت عليّ ثلاث سنوات في هذا العمل .

عموماً ، لست راضياً عن شروط عملي ، لأنني، كما قلت لك ، لست حراً ثم ان المالكة تفرض عليّ احياناً القيام بأعمال لا يجب ان اقوم بها ، باعتباري بواباً ، لكن بما انني أعمل عندها، فأنا ملزم بذلك : مثلاً، انها ترسلني للقيام بأعمال خارج البناية، كالمعاملات واشياء من هذا النوع . . .

على العموم ، السيدة محترمة، وهي تعطيني ما ينصّ عليه القانون ، دون ان تبدو بخيلة تجاهي . لكن . . . حتى ولو طلبت مني اعمالاً اضافية ، فمن المفترض بي القيام بها ، ولا استطيع أن ارفض او أن أطالب بمقابل مالي . عليّ أن أصبر ، لأنه اذا لم أفعل ما تريد، يمكنها ان تطلب مني الانصراف والبحث عن عمل آخر. وبما انني بحاجة الى العمل ، فأنا مضطر لطاعتها».

«بما أنني بحاجة الى العمل» . . . ان محمد يعبّر ، تكراراً في اثناء المقابلة ، عن حنينه الى القرية ، والى ملكية الأراضي الصغيرة ، والي البيت الذي سيشيّده بنفسه فوق أرضه البالغة مساحتها ٤٠٠٠ م٢ في س . . . وهذا ما تبقّى له من المئة دونم التي كان يملكها جدّه ، الذي «لم يكن بحاجة الى ان يعمل بنفسه» .

لكن ، في حين ان صغار الموظفين والمستخدمين (راجع المقابلة رقم ٩ : السيد خ . . .) يسعون حقاً الى انشاء «مصلحتهم» الصغيرة ، فان محمد يعلم انه لم يعد يملك اية فرصة لتحقيق ذلك ، وينقل الى ابن غير مولود بعد (ليس لديه سوى ابنة في سن الثالثة ، وهو لا يتحدث عنها) الأمل ، الوهمي دون ريب ، بارتقاء اجتماعي نحو المهن الحرة («آمل ان أوصله الى أعلى مستوى، آمل ان أجعل منه طبيباً، مهندساً . . . أريد ان أعلّمه، أن أهتم به») .

مثل السيد و . . . وكل اشباه البروليتاريين المنحدرين طبقياً، يعبّر محمد في ختام المقابلة عن اعتقاده بتدهور حالة المعيشة في لبنان منذ جيلين :

« لقد أصبحت الحياة في لبنان ، الآن ، أصعب بمليون مرة مما كانت عليه في عهد جدّي ، مع انهم كانوا ، في الماضي ، يتعبون اكثر ويبذلون جهوداً اكبر ويعملون اكثر . اما اليوم ، فالانسان يتعب سدىً ، ولا يتمكن من كفاية نفسه ، ما عدا الشخص المثبَّت ؛ لأن كل شيء غالٍ . فالذي يقبض ٢٠٠ ل.ل. تكاد تكفيه للغذاء ، واحياناً لا تكفي ، فيبقى مكسوراً (في حالة عجز) دوماً باستثناء كبار الاغنياء ؛ فهؤلاء لا يقبضون الخمسة قروش والخمسة وعشرين قرشاً والخمسين قرشاً . اما نحن ، الفقراء ، فالقرش الواحد مهم عندنا . وهكذا ، فان الحياة أسهل بالنسبة الى الاغنياء . بل أنهم هم الذين يفعلون ذلك».

لكن ، بخلاف السيد و . . . الذي يتذرع بالقدر لتبرير تقهقره الشخصي ، فان محمد يعلم ان

المصير الاجتماعي لعائلته معزولسياسة «الاغنياء» الذين لا يمنحون مستخدميهم سوى رواتب زهيدة . ويعلم محمد ايضاً ، بفضل خبرة حياته اليومية ، انه لا يستطيع الاعتماد على حماية الدولة : فالشرطة لا تلاحق حتى اللصوص ، ولا يبقى غير ان يحمي المرء نفسه بنفسه ، بكل الحذر اللازم في بيئة معادية :

«لديّ بعض المال المدخَر ، لكنني لا أجرؤ على الافصاح عن قيمته ، كما هي العادة هنا في لبنان ، لأن سرقات كثيرة تحدث والحكومات لا تهتم بذلك . صحيح أنني حارس البناية ، لكن اذا جاء ضدي ثلاثة او اربعة مسلّحين ، وأنا لا استطيع أن أحمل سلاحاً ، لأنهم سيضعونني في السجن ، فماذا يسعني . . . هنا ، لا أقتني مسدساً ، لأنني اذا عرضته على احدهم ، فانه قد يوشي بي ويضعونني في السجن» .

عند سؤ اله عن موضوع الادخار ، يعرض محمد وضعه «كمشبوه» في قالب من المزاح . فالمسلم الشيعي من منطقة بعلبك ، المنعزل في حي مسيحي غني من احياء بيروت يشعر بكونه شبه غريب ، فقيراً وفي وضع قلق .

المقابلة رقم ١٦ : أبو ك . . . (كاملة).

لبناني -سوري ، درزي ، ٣٨ سنة ، متزوج ، ولدان ، عامل يدوي وبائع على العربة ، ضواحي بيروت .

«أصل العائلة من عين ع . . . في قضاء الشوف بمحافظة جبل لبنان . لا أعلم شيئاً عن جدّي . أنا ولدت في سوريا . منذ خمسين عاماً ، في زمن المجاعة ، ذهب أهلي الى سوريا ، اي والدي وعمّاي . آنذاك ، كان جدّي متوفياً . فاشتروا ارضاً واستقروا وبنوا فيها .

عندما ولدتُ ، كان أبي في سوريا ، في جبل الدروز ، لا أعلم ما هو نوع العمل الذي كان يقوم به جدّي ، لكن ، حسبما أسمعه من والدي ، كان عاملاً زراعياً في لبنان . لا أعتقد انه كان متعلماً .

وُلدنا في سوريا . جاء ابي الى لبنان واشتغل «كعامل بالرفش والمعول» . لقد عانى كثيراً لإعالتنا : «الله يرحمه ويرحم أيامه» . انه الآن في جوار ربه . كان يأتي ليعمل ٧ او ٩ أشهر ، ويبادل ثمرة عمله مقابل ليرات سورية ، ثم يعود الى سوريا كما يفعل السوريون الآن .

كان فاعلاً (عامل يدوي) باستمرار ، لأنه لم يكن متعلّماً . كان يعمل في الورش والحقول . لم يأت يوماً ليسكن في لبنان . فقد بقينا دوماً في سوريا ، وبحوزتنا الجنسية اللبنانية .

أمي غير متعلمة . ربما أحد أعمامي يعرف قراءة الجريدة والكتابة قليلاً . لم يهاجر كما لم يسافر أحدنا الى البلدان العربية . كان وضعنا المادي هزيلاً جداً ، ولا يزال كذلك .

أتيت الى لبنان منذ حوالي احدى عشرة سنة . آنذاك ، بدأت العمل وتزوّجت . لقد دخلت المدرسة ، في صغري ، ووصلت الى الصف الخامس ابتدائي في سوريا ، ونلت شهادة السرتفيكا (الدروس الابتدائية) . تركت المدرسة وتزوجت . فقد أرغمني والدي على الزواج . تهرّبت منه مرتين او ثلاث ، لكنه أرغمني اخيراً ، وكان هو سبب زواجي . لكن ، بفضل الله ، نحن سعداء . هذه هي المرة الأولى التي أقول هذا امام زوجتي . على اية حال ، لكي نعيش ، لا تهمنا الحالة المادية ، بل المهم ان نكون في صحة جيدة

وسعداء . اننا لا نطلب غير ان نكون «مستورين».

عندما بدأت في العمل، كان عمري ١٦ سنة، ولما تزوجت ، كنت في سن العشرين .

حالما وصلت الى هذا البلد، اشتغلت على «كومبريسا» (حفّارة) ووجدت ان قواي كانت ضعيفة، بحيث انني لم اعجب المعلّم (رئيس العمال) كثيراً . بدأ الدم يسيل من يديّ . الم اكن قد عملت قبلاً ، وكان العمل شاقاً. كنت اشتغل على «الكومبريسا» لحفر الطرق ، حوالي ثلاثة او أربعة ايام في الاسبوع. وقع خلاف بيني وبين رب العمل : لقد سلب من حقيّ حوالي ٧ ل. ل. فتركته؛ وكان العمل متعباً .

أخذني ابن عمي الى بيته، كانت حالتي ضعيفة، وقال ان عليّ ان اتقوى. وهو كان يعمل مع رب عملي، حيث يلتزم منه حفر المجارير .

حالياً، أعمل في البناء في رصف قضبان من الحديد، وهذه هي المرة الاولى التي أقوم فيها بعمل كهذا. منذ خمسة او ستة ايام ، أدخلني بشير والاب ميشال في مصنع لبطاريات السيارات، هو مصنع ب . . . غير ان هذا العمل أتعبني وتدهورت صحتي. ثم انني اختلفت ايضاً مع رب العمل بسبب الأجر : كنت اعتقد انني سأعمل ستة أيام مقابل ١٠ ل. ل. يومياً، فكانت النتيجة خمسة ايام بعشر ليرات ، مما يعني ان دخلي الاسبوعي صار ٥٠ ل. ل. بينما استطيع ان اكسب بعربتي ١٥ او١٢ او١٣ ل. ل. حسب حالتي الصحية.

بعد ذلك ، قلت في نفسي ان الشتاء سوف يقلّل دخلي ، وان العمل يقلّ بسبب البطالة ، يوم في هذا المكان ويوم في مكان آخر ، فاذا بي أجد ان دخلي بواسطة العربة سيتقلّص الى ٥ ل. ل. يومياً، وانه من الافضل القيام بعمل دائم. في الصيف، كنت أبيع مرطبات، بواسطة العربة، وفي الشتاء، أبيع الفول لتلاميذ المدارس . . . يعني ، ان لا مهنة لديّ، وأعمل للحصول على نتيجة .

قبل العربة، اشتغلت لدى «سليب كونفورت» وفي عدة فنادق. عند «سليب كونفورت»، عملت في قسم النجارة، حوالي تسعة أشهر . كنت أمسح الخشب وأملّسه. كانوا يدفعون لي ليرتين يومياً ، طوال الأشهر التسعة، ولم أفعل شيئاً لزيادة أجري .

طوال حياتي ، اشتغلت باليومية، مع انني تقدمت ثلاث مرات الى امتحان الدرك، في محاولة للانتقال الى قطاع الدولة (الحكومي) ، لكنني لم أنجح .

وعملت في أحد الفنادق. كانوا يعطوني ١٢٥ ل. ل. بالاضافة الى الغذاء. كنت اعمل في مستودع المؤن. كنت أزن ما يطلبون مني، كالسكر والزيت ، وأسلّمه. لقد عملت تسعة أشهر، ثم تركت لأن راتبي لم يكن يكفيني. في سوريا ، لديّ غرفتان. انه منزل تسكن فيه الآن والدتي ، التي تعيش وحدها هناك .

لديّ أخ يعيش في لبنان، ويعمل في شركة ب. ف . . . : انها شركة لبيع مواد البناء. وهو متعلم . فقد نال ثلاث شهادات، اي ان ثقافته عالية جداً . لقد وصل الى البكالوريا، وتزوج منذ اربع سنوات . في العام الماضي، واجهت مشكلة في عائلتي ، في ما يخص صحتي وصحة زوجتي. لقد أجرت عملية جراحية، وكذلك انا . كما ان كل أولادي دخلوا الى المستشفى في شهر واحد. لكن الشباب: بشير والأب

ميشال الخ . . . . اهتموا بي . ولن أنسى ابداً وفاءهم ، «مادام فيّ عرق ينبض»! آنذاك ، ساعدني أخي مادياً ، لأن حالته جيدة . غير ان لديه ، حالياً عائلة ومسؤوليات وهو يشغل في مؤسسته وظيفة اشبه بالسكرتير ، بالمحاسب .

مصاريفي؟ يعني ، ماذا تريدني ان أقول لك ، كيف تريدني ان أتحدث ؟ كما يقول المثل : «على قدر بساطك مدّ رجليك» : الامر يختلف باختلاف الأيام . هناك ايام نصرف فيها ثلاث او أربع ليرات ، دون ان نتشاور ، بسبب الظروف التي تفرض نفسها علينا ، وحسب الامكانات المتاحة بين ايدينا . وهناك ايام نصرف فيها سبع او ثماني ليرات . واذا أردنا ان نحسب المصاريف الحقيقية ، يلزمنا بين ثماني وتسع ليرات يومياً ، وهي تكاد لا تكفي . وهذا الامر يتطلب التقتير . كل يوم ، لكي نأكل ونشرب ، دون ألبسة ودون اي شيء آخر ، كخبز من الفرن ، يلزمني كل يوم ليرتين الاّ ربعاً (٤ كيلو غرام) .

للغداء ، يلزمني ٨ ل . ل . واكثر ، مع التدفئة والمازوت . . . الى آخره . . . اي مصروف البيت .

ايجار هذه الغرفة هو ٧٠ ل . ل . في الشهر .

بالنسبة الى الملبس ، يتوقف الامر على امكاناتنا . إنني لا أفكر في إلباس اولادي مثل بعض الناس ، لأن امكاناتي ، بصراحة ، لا تساعدني بتاتاً . ولداي الاثنان يذهبان الى مدرسة رسمية ؛ ٧ ل . ل . لتسجيل كل منهما في السنة ، وبالنسبة الى اللوازم المدرسية ، يلزمني ٥٠ ل . ل . في السنة ، للصبي واخته .

ليست لدينا مصاريف طبية ، لأن هناك المستوصف . ليكن الله معهم . فهم يساعدونني مجاناً دون قيد ولا شرط ! لم أنفق ليرة واحدة على صحتي .

بصراحة ، أنا غير مسجَّل في نقابة لكي أجيب على سؤالك . . نحن نقول : «ان شاء الله» . ونأمل في ان يتحسن الوضع في لبنان .

الصبي البكر والبنت الكبيرة هما في المدرسة . اما الصبي الثالث . فلم استطع إرساله الى المدرسة ، لأن حالتي ضعيفة بعض الشيء . لديّ خمسة أولاد ، ثلاث صبيان وبنتان . الابن الاكبر عمره تقريباً ١٠ سنوات ونصف . والبنت الصغرى عمرها اربعة أشهر .

زوجتي لم تذهب الى المدرسة ، وهي لا تعرف القراءة ولا الكتابة . كما انها لا تعمل .

تنقلاتي تكلّفني ليرة لبنانية واحدة في اليوم ، اي ٧ ل . ل . في الاسبوع «للسرفيس» .

في العام الماضي ، اشتريت جهاز التلفزيون هذا ، وهذه الخزانة . لقد دفعت نصف الثمن نقداً . غير ان ما ساعدنا على ذلك هو ورقة يانصيب ، لا تعبي ولا عملي . فقد ربحت الورقة ٥٠٠ ل . ل . وكان لدينا خزانة متخلخلة ، فقلنا في انفسنا : «يلزمنا خزانة اخرى لوضع ثيابنا» ، فكانت هذه . اشتريناها نقداً بسعر ٢٥٠ ل . ل . لكن الاولاد بدأوا يطالبون بالحصول على تلفزيون . فدفعت ٢٥٠ ل . ل . نقداً ، ووقّعت على خمس كمبيالات ، قيمة كل منها ٥٠ ل . ل . وبقي عليّ تسديد كمبيالة واحدة فقط .

في السنة المنصرمة ، لم أقترض الشيء الكثير، اقل من ٥٠ ل.ل. ، لانني عملت دائماً ولم أعطّل ابداً.

لم أدّخر شيئاً . وربما سأقترض مالاً، هذا المساء، كي أذهب غداً الى العمل. كنت أتحدث الآن مع ابن عمي بهذا الخصوص

كم يلزمني؟ على الاقل ١٥ او ١٦ ل.ل. يومياً، لكي استطيع العيش بتواضع، لا اكثر.

من هي ، برأيك ، الفئة الاكثر نفوذاً في لبنان ؟

كيف ؟ ماذا تعني بذلك ؟ بين الشعب، يعني ؟ اي في ما يتعلق بالامكانات المادية ؟ بين مختلف الطوائف؟

ان الذي يملك امكانات مادية كبيرة هو صاحب النفوذ، والذي لا امكانات لديه مسحوق! لا أعلم اذا كان الوضع هكذا في عهد جدّي ، لأن أحداً لم يحدّثني عن ذلك. ان الطبقات التي لا تملك امكانات مادية هي التي من مرتبتي، والطبقات ذات الامكانات المادية هي كبار الرأسماليين ، يعني اعضاء الدولة الكبيرة . فهم الرأسمال، وهم الدولة ، وهم أساس كل شيء .

لا أظن ان الامور كانت هكذا في زمن أبي . حسبما كان يروي لي ، فقد كانوا يعيشون مرتاحين اكثر بكثير. على اية حال، أستطيع ان أقول لك ان طريقة الحكم لم تكن هي نفسها. كانت عشائرية وعائلية : كانت السلطة بيد الشيخ. ويعيَّن شيخاً من كان يملك اكبر الامكانات المادية. كان يحكم كما يشاء. اخيراً، يمكن القول انه كان هناك استبداد.

الفارق بين الناس الاكثر غنىً والناس الاقل غنىً كبير، بالتأكيد ، وهو في ازدياد .

ما هي، برأيك ، عوامل النجاح في الحياة؟ (إتبع التعداد المقترح لهذه العوامل).

هذا العامل الأخير، الرأسمال، اشطبه ، فهو غير مهم بالنسبة لي. سجِّل : الجهد الشخصي والدراسة . والأهم هو الدراسة.

لست مطّلعاً على السياسة. لبنان مرتبط بصورة متوسطة بالبلدان العربية ومرتبط بصورة متوسطة ايضاً بالبلدان الغربية .

حالياً، أقوم بهذا العمل ولا أفكر في تغييره . وبالانتظار ، ارجو ان يدبّر الله الامور !

ليس لديّ مستقبل ، فلا مهنة لديّ استطيع الاعتماد عليها ، وسأعود طبعاً الى العربة . . . سأحاول البحث عن عمل، اي عمل أجده، يمكن ان يؤمّن لي نفقات معيشتي . واذا لم يعد بامكاني ان أعمل، ماذا تريد ان أقول لك ؟ لن يبقى أمامنا غير أن «نطحش» ونجد عملاً بالقوة .

هذه هي المشكلة تماماً : فأولادي هم الذين يعرقلون تحسّن وضعي المادي ؟ من اجل أولادي، أصبر وأحاول القضاء على مستقبلي الشخصي وعلى صحتي لكي يتعلموا ويكونوا بمأمن من العوز . لم يعد لي سواهم في الحياة .

مادمت في صحة جيدة وقادراً على الانتاج ، فانني لن أخرجهم من المدرسة : صبيان وبنات ، بصورة عامة . اذا استطعت ، سأدعهم يتابعون حتى العلوم النهائية . لن أبدوا بخيلاً .

ابني ؟ أفضّل ان يتابع علومه . . . اذا استطاع ان يتخصص . . . فله يرجع تقرير مايريد . . . بالنسبة لي ، سأرى . . . (تردد) طبيب او مهندس أتمنى له كل الخير، كل شيء بيد الله .

اما الفتيات ، فلا أريدهن ان يعملن .

لماذا؟

لأنه . . . ماذا تريد ان أقول لك ؟ . . . في النهاية ، سأقبل بأن يمارسن مهنة الخياطة ، مثلاً . . .

في البيت ؟

في البيت . . . في المعمل ، يعني ان تعملن شيئاً . المهم ، هو ان تقمن بشيء مفيد لمستقبلهن .

زوجتي ، لا أحب ان تعمل ، فوضعها لا يسمح لها ، مع الاولاد . . . حتى ولو استطاعت ، أفضل الّا تعمل* .

ابني ، بالطبع ، اذا لم يكن لديه عمل في بلده ، واذا استطاع ان يسافر ويعمل في الخارج ، فلا مانع لديّ .

هل تعتقد ان الحياة كانت أسهل ام أصعب من زمن أبيك ؟

حسبما كان يخبرني أبي ، فقد كانوا يعيشون دون همّ ، وبراحة بال ، وفي ظروف مادية تريحهم . اذا كان لأحدهم دخل ما ، فقد كان هذا الدخل يكفيه ، ويبقى له منه شيئاً . لم يكن يوجد هذا الغلاء وهذه المصاريف ، وهذه الايجارات المرتفعة ، مثلاً . . .»

يرجع أصل ابيك . . . ، الدرزي ، الى الشوف . وفي اثناء المجاعة الكبرى ، عام ١٩١٤ ، اضطر أهله لترك الجبل اللبناني بغية الالتجاء في جبل الدروز . وكان والده ، اللبناني العائش في سوريا يفعل «كالسوريين حالياً» : كان يأتي للعمل كفاعل (عامل يدوي) سواء في الزراعة ام في البناء ، حسب الفصول .

ذهب أبوك . . . الى المدرسة في سوريا ، حتى انه حصل على الشهادة الاولى (سرتفيكا) . بينما تابع أخوه علومه حتى صف البكالوريا وهو يحظى بوظيفة يُحسد عليها . بأية وسائل استطاع الإبنان اكتساب مستوى ثقافي ؟ ان المقابلة لا تبيّن ذلك صراحةً ، لكنها تدل على ان أباك . . . قد احتفظ من عالم صغار الفلاحين الدروز التقليديين في أيام طفولته بعزّة نفس اكيدة وبقبول بمرتبته ، المتواضعة جداً بلا ريب («كان وضعنا المادي هزيلاً جداً ولا يزال كذلك») ، انما التي تجعله «بمنأى عن العوز» (مستور) ، اي عن التبعية و«انظار الآخرين» وعن الشحاذة او الحيل غير الشريفة . انه يكتفي بالقليل ، لكنه يعلم مقدار القليل الذي يحتاج اليه : « المهم ، بالنسبة الينا ، هو ان نكون في صحة جيدة ، سعداء ومستورين» .

---

* بالواقع ، انها تعمل للعربة ، فهي التي تحضّر الفول (ملاحظة المحقّق).

ان عقلية الكفاية الذاتية البسيطة هذه تستند الى نوع من الحساب العفوي للحدّ الادنى لكلفة إعادة الانتاج اليومية لقوة العمل الذاتية. فأبو ك . . . لا يؤجّر نفسه بأي ثمن كان ، لأنه يعلم ان لا مهنة لديه ، وان قوة عمله غير مطلوبة ، لكنها مع ذلك تساوي شيئاً ما : انها تساوي ما تكسبه إياه يومياً ، في المتوسط ، أداة عمله التي هي ايضاً بمثابة مقياس ، ونعني بها العربة . اذا كان سيكسب أقل مما تُغل له عربته ، يجب عليه ان يرفض كل عمل بمثل هذا الارهاق او اكثر ارهاقاً . لأن أبا ك . . . يعلم مقدار صعوبة جرّ العربة ويعرف بخاصة تلقبات دخله الموسمية . وهكذا ، كما يقول تكراراً ، فهو «لا يعمل الا تبعاً للنتيجة المالية» : والعربة هي التي تحدّد العتبة .

كان حلمه ان يدخل الى القطاع العام (الدولة) ، لكنه ، بالرغم من شهادته الابتدائية ، فشل ثلاث مرات في مباراة الدرك . لذلك ، كي يتلافى الحفّارة التي خلّفت له ذكرى تعسة («بدأ الدم يسيل من يديّ») وكي يتخلص من ارباب العمل الذين يحاولون الافراط في استغلاله ولا يفون بوعودهم («سلب من حقي حوالي ٧ ل. ل.») ، اشترى عربة لكي لا يكون اعزلاً تماماً ، وتحت رحمة المستخدمين وصغار أرباب العمل (المعلّمين) .

لكن بالرغم من العربة يبقى ابو ك . . . في مرتبة البروليتاريا الرثة . فهو لا يتمتع باي استقرار ، ولا بأية كفاءة ، ولا يملك اية مهنة . انه لا يبقى ابداً زمناً طويلاً في النشاط نفسه ، خصوصاً عندما يتعلق الامر بقطاع البناء . كما انه وحيد ويخضع كلياً لحسن نية الشخص الذي يستخدمه . علاقاته العملية مشخصنة دوماً ، وعلى طبيعة هذه العلاقات يتوقف مستقبله القريب. عند اجراء المقابلة ، كان قد حظي بمصادفة معلّم شاب استطاع ان يقول عنه : «الرجل صديقنا» ، وهو قول يعبّر ، في آن معاً ، عن الانسجام الطائفي وعن الاعتراف بالغير كرجل ثقة (راجع القسم الاول ، الفصل الثالث) . كذلك ، فإن الذين يسميّهم « الشباب » يمثلون ايضاً ، بالنسبة الى أبي ك . . . علاقة صداقة ، ومعونة مشخصنة تسمح له بتعزيز الدفاع عن نفسه ضد زعيم الحي ، الذي هو مالك مسكنه والذي يريد ان يغتصب منه القليل الذي بحوزته على الرغم من الخدمات التي يؤدّيها له . اذاً ، ان أبا ك . . . غير مهمل كلياً ، وهو محاط بأناس يساعدونه ويمكنه تسميتهم « اصدقاء » ، وان لم يكن لديه زميل عمل .

هذا هو أحد الاسباب الذي يجعل أبا ك . . . في النهاية ، يتحرّر الى حد بعيد من ايديولوجية البروليتاريا الرثة ، القائمة على السلبية والاستسلام الكامل والانسحاق والتبعية الشديدة . مادياً ، يملك عربة ؛ اجتماعياً ، لا يزال محاطاً بدائرة معارف ؛ اخلاقياً ، يحتفظ من مجتمعه الاصلي ، الريفي والدرزي ، بشعور بالكرامة وبرغبة في الكفاية الذاتية يمنعانه من الوقوع في اليأس اليومي او في التمرد العابر والعاجز . مع ذلك ، فالرهان مازال قائماً . اذا مرض ابو ك . . . او اذا لم يعد يتمتع بالحد الادنى من القوة البدنية ، فاليأس واقع لا محالة . اذا لم يعد بامكانه ان يجد عملاً ، «اي عمل كان» ، فستكون النتيجة نوعاً من التمرد اليائس : «لن يبقى أمامنا غير ان نطحش ونجد عملاً بالقوة». بين هاتين الكارثتين ، يجب ان يصمد من أجل أولاده ، لكي يتعلّموا ويكونوا بمأمن من العوز (مستورين) . اذا تمكّن من ذلك ، حتى

ولو بالقضاء على صحته ، فهو يعلم انه يستطيع الاعتماد عليهم ، او بالاحرى ، أنه «لن يبقى له سواهم في الحياة» طالما انه لم يدّخر شيئاً .

في النهاية ، تسمح هذه المقابلة بأن نفهم على نحو أفضل المعوّقات الثقافية والايديولوجية للاكداح الاستغلالي الكامل في لبنان . اذا كانت الحالة البروليتارية الرثة منتشرة بشكل اكيد في ضواحي بيروت ، بين النازحين القدامى والجدد من المناطق الطرفية ، فان هذا لا يستتبع بالضرورة نموّ وعي بروليتاري رثّ معمّم . ان نظام القيم التقليدية يصمد طالما ان القاعدة المادية لا تنحط الى حد الغاء كل فرص العمل ، حتى المؤقت منه ، وطالما ان مستقبل الاولاد لا يبدو مسدوداً تماماً . وأبعد من هذه العتبة ، لم تعد العناصر الثقافية الموروثة كافية لاحتواء تدفق اليأس والتمرد والرزوح . وهكذا ، تسقط شبه البروليتاريا المدينية في البروليتاريا الرثة .

مصير الحرفية وطبقة صغار الفلاحين الطرفية

كان بامكاننا ان نعرض ايضاً مقابلات مع حرفيين على حافة الافلاس ، او مع حرفيين قدامى أصبحوا أجراء لكنهم مستمرون في العمل لحسابهم الخاص بمساعدة آلة خياطة (نجّاد ، خيّاط . . .) او اداة اكثر بدائية . ان المقابلة الاولى تمثّل قوام سياق انهيار او افلاس الحرفية التقليدية الصغيرة التي وصفها ماسينيون[٤٨] (L. Massignon) على نحو رائع . بسبب الغزو التدريجي لبلاد المشرق من قبل المنتجات الصناعية الآتية من الغرب ، اولاً ، ثم من قبل المنتجات الغربية المصنوعة محلياً ببراءة اجنبية ، قضت المنافسة على قسم متزايد الاهمية من الحرفيين العرب ، مرغمة إياهم على ايجاد حل فردي او عائلي لاستبعادهم . بعضهم ظلّوا في الطبقة المتوسطة بفضل أولادهم المتعلمين والأجراء القادرين على تأمين معيشة العائلة بأسرها ، شرط ان يبقوا في كنف الأسرة . وأصبح البعض الأخر أُجراء بأنفسهم ، بمحاولتهم الحفاظ على ربح رأسمالهم من الخبرة والمهارة وعلى زبائنهم القدامى . انهم يشكلون قسماً من شبه البروليتاريا المدينية الممثّلة بالسيدو . . . الذي خطا أولى خطواته المهنية في سيارة التاكسي التي يملكها أبوه ، الذي علّمه القيادة والتحدث بالانكليزية الى السيّاح . من الواضح ان قطاع الخدمات ، وبخاصة الخدمات للسيّاح ، هو الذي شهدت فيه شبه البروليتاريا هذه اكبر نمو ، منذ خمسة عشرة عاماً ، في لبنان . ثم ان لبنان لا يستطيع موازنة ميزان مدفوعاته لولا السياحة (راجع القسم الثاني ، الفصل الاول) .

اما القسم الثاني فينجم عن النزوح الريفي الطرفي ويتكوّن من اولئك الذين تمكنّوا بوصولهم الى بيروت وضواحيها ، من أن يتلافوا كلياً او جزئياً القطاع الصناعي ، دون ان يقعوا مع ذلك في البطالة . لذلك ، فان شبكة دنيا من العلاقات تسمح وحدها بالدخول الى عالم ملاّكي الأبنية او الدوائر التجارية مما يتيح للمرء ان يكوّن لنفسه مجموعة مصغّرة من الزبائن للخدمات المؤدّاة . وهكذا ، استفاد محمد من توصيات أفراد «عائلته الكبيرة» (أبناء عمّه هم في مراكز اعلى منه بكثير) ، واستطاع ابوك . . . ان يكوّن لنفسه رأسمالاً زهيداً يتيح له شراء عربة وبيع الفول المحضّر على يد زوجته (في حال وقوع حادث مؤلم ،

يعلم انه يستطيع الاعتماد على اخيه الذي هو في «حالة جيدة» . وهكذا ، فان المنشأ الاجتماعي والعائلي لأشباه البروليتاريين وأرتباطاتهم بالريف تسمح لهم بأن يتحاشوا ، في آن معاً ، الاكداح الذي يرفضونه والسقوط في البروليتاريا الرثة الذي يخشونه حالما يتدهور الوضع العام في لبنان الى حدّ حرمانهم من زبائنهم .

تمايزات سياسية وانعزال مديني

لقد افترضنا ان شبه بروليتاريا الخدمات كانت تلعب دور الوسيط السياسي التقليدي بين الزعماء والجماهير التي تواليهم . وهكذا ، فان القبضايات[٤٩] يشكلون نوعاً من الفئة القائدة لشبه البروليتاريا بمقدار ما يمنحهم نشاطهم في الحماية المسلحة للزعماء هيبة ونفوذاً اكيدين لدى الذين «يمسكون الشارع» (من الأسفل لا من الأعلى) .

يبدو لنا ان ثمة إثباتاً جزئياً لهذه الفرضية يكمن في تنظيم الانتخابات من قبل مختلف الجماعات السياسية ، وفي الدور الذي يلعبه بهذه المناسبة سائقو التاكسي و«السرفيس» وبوّابو البنايات . لكن من الواضح انه لا بدّ من أجراء ابحاث اضافية ومتنوعة بغية إثبات الفرضية القائلة بأن الاقطاعية السياسية تعتمد اساساً على شبه البروليتاريا لتأمين ديمومتها .

ومهما يكن ، فان تبعية اشباه البروليتاريين الوثيقة تجاه أحيائهم لا يمكن انكارها : بمقدار ما يكونوا مندمجين طائفياً وسياسياً واجتماعياً في هذه الأحياء ، بمقدار ما تتاح لهم فرصة تكوين مجموعة صغيرة من الأنصار المساعدين لهم . وثمة اشكال اخرى من الاندماج في بيئة مهنية مصغَّرة (سائقو خط واحد او مرآب واحد ، بائعو الخضار . . .) تسمح باعادة انتاج هذا الموقع الطبقي نفسه ، الوسيط بين الفئات المتوسطة والبروليتاريا . فالذين تمكنوا من ان يجعلوا مكانهم فيه واثقون من البقاء ما دامت الحركية الجغرافية للطبقة المتوسطة والعمال لم تبلغ نسباً قوية للغاية ، ومادامت الدولة تدعهم يضطلعون بدورهم الاجتماعي - الاقتصادي دون مراقبته[٥٠] ، وما داموا يحافظون على زبائنهم . على اية حال ، فانه لا يمكننا ، إلّا في حدود ضيِّقة جداً ، التحدث عن «طبقة» ، بالمعنى المحدَّد في المقدّمة ، بمقدار ما تبدو شبه بروليتاريا الخدمات مشتتة الى عدة حالات خاصة ، وغير متجانسة في منشئها (الحرفية ، التجارة الصغيرة ، طبقة الفلاحين) وفي وسائل اعادة انتاجها الاجتماعية والاقتصادية .

الفصل الرابع

أوضاع الطبقة العاملة

لقد رأينا ، في القسم الثاني ، تأثير وحدود حركة التصنيع في لبنان ، التي لم تبلغ اطلاقاً أقصى امكانياتها الطبيعية والاجتماعية . ورافق هذا النمو النسبي للصناعة ،خصوصاً منذ ١٩٥٠ ، ازدياد بطيء إنما منتظم في عدد العمال الصناعيين (راجع القسم الثاني ، الفصل الثاني) . لكن ،أيمكننا بناء على ذلك التحدث عن طبقة عاملة ، أي عن قوة اجتماعية وسياسية منظّمة حول وعي طبقي ؟

في أطروحة ج . كولان (J. Couland) المزوّدة بمستندات جمّة حول الحركة النقابية إبان الانتداب الفرنسي[٥١] ، أشار المؤلّف الى هيمنة فئة اجتماعية مميّزة لبداية نمو الرأسمالية ، بين ١٩٢٠ و١٩٤٠ ، وهي شبه البروليتاريا الصناعية المتكوّنة من يد عاملة غير مستقرة ، مؤقتة ومحافظة على روابط وثيقة مع الريف . وفي الدراسة الاحصائية التي أعدّها ل . بيروتي[٥٢] حول مستخدمي معمل الترابة في شكا ، أثبت الباحث الأهمية العددية التي احتفظت بها هذه الفئة الاجتماعية ، في لبنان الشمالي ، خلال فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ . ان المقابلة التي أجريت مع السيد س . . . وهو عامل نسيج قديم وطرابلسي (المقابلة رقم ٢٠) ، تبيّن بمرارة شتى أنواع الصعوبات التي تحيط بحياة هذه الفئة ، التي تتحمّل مباشرة آثار ازمة التصنيع في لبنان الشمالي. وثمة قسم آخر من هذه الفئة الاجتماعية مكوّن من عاملات النسيج ، اللواتي هنّ ذوات متوسط عمري متدنٍ جداً[٥٣] ويعانين الاستغلال الصناعي كظاهرة غريبة عن وجودهن ، الموجّه بكلّيته نحو العائلة والخاضع للبيئة الذكورية المهيمنة . في الحالتين ، يحتفظ العمال المتحدّرون من وسط ريفي بنشاطات ، انتاجية ام غير انتاجية ، خارج نطاق المصنع : قطعة ارض عندما يواصلون السكن في الريف ، وتدبير منزلي وطهو وتصليحات متعددة عندما يسكنون في المدينة . وبهذا المعنى يمكننا ، بتوسيع المفهوم السابق ، التحدث عن شبه بروليتاريا صناعية مع الاشارة الى انها تشكل فئة من الطبقة العاملة وليس فئة مستقلة كتلك التي درسناها في الفصل السابق .

غير ان كولان يظهر ايضاً وبخاصة ان نوعاً جديداً من التضامن العمالي قد نما ، بين ١٩٢٠

و١٩٤٦ ، انطلاقاً من القطاعات الرئيسة لصناعة التبغ والشركات صاحبة الامتيازات : منذ العشرينات ، ظهرت في لبنان اضرابات منادية بتلبية مطالب مثل زيادة الأجور ودفعها بانتظام والحماية من المضايقات الجسدية الخ . . . ومنذ ١٩٤٦ ، أثبتت عدة دراسات حول تطور النشاط النقابي في لبنان(٥٤) انه ، بعد فترة من الانحطاط والفوضى والانقسام في الحركة النقابية ـ انقسام أثارته الطبقة السياسية وغذّته ـ تميَّز تاريخ هذه الحركة بازدهار نسبي جديد منذ ١٩٦٥ وبتأسيس الاتحاد العمالي العام في لبنان . مع ان هذا الاتحاد العام مؤلّف من تجمّع حوالي اثني عشر اتحاداً بقيت مستقلة الى حد كبير وهي ذات ايديولوجيات لا تتفّق حول كثير من المسائل الكبرى المطروحة اليوم على الشعب اللبناني ، فإنه قد سمح بإحياء دور العمل النقابي في الحياة الاجتماعية اللبنانية . ففي وسط عمال الصناعة ، يتقاسم اتجاهان سياسيان ـ نقابيان اكثرية العمال الذين لا يرفضون رفضاً مطلقاً النشاط النقابي ، والذين سنتحدث عنهم في ما يلي : الاتجاه الأول مركّز على المؤسسة ومندرج في اطار إصلاحي يستبعد حتمية الصراعات الطبقية(٥٥) . وهذا المذهب منتشر بخاصة في المؤسسات المتوسطة حيث تبقى العلاقة مع رب العمل وفق النموذج التقليدي للعلاقة مع الزعيم : فالنقابة معتبرة في هذه المؤسسات « كوسيط بين رب العمل والعمال » ، بينما يُعتبر القادة النقابيون موضع ثقة رب العمل . ان المقابلة رقم ١٧ مع السيد ب . . . تعكس هذه العقلية التي تقترن غالباً بالولاء للاقطاع السياسي أو للأحزاب المحافظة .

هذا هو شأن السيد ب . . . المناصر لأحد هذه الاحزاب ، الذي يعتبر مؤسسته كعائلة كبرى ويحكم على كفاءة مديره الجديد على ضوء مواقف « رب العمل السابق » الذي كان يعرف التحقق من مدرائه وتقديرهم .

إن هذا المفهوم لعلاقات رب العمل بالعمال هو الذي يسود في الاتحادات المسمَّاة « يمينية » داخل الاتحاد العمالي العام (النقابات المتحدة ، رابطة النقابات . . .) التي تختلف مواقفها على اية حال باختلاف القادة المستجوبين .

أما الاتجاه الثاني فهو مركّز على الطبقة العاملة المعتبرة كواقع كوني للرأسمالية ، المركزية او الطرفية . ويتحدَّد هذا الاتجاه بواسطة صراع الطبقات لكنه يتنوَّع حول مسألة تحالفات الطبقة العاملة وحول مفهوم الديمقراطية النقابية وتطبيقها في لبنان . ان المقابلتين مع السيد ز . . . (١٨) والسيد ت . . . (١٩) تظهـران الاختلافات الداخلية وسط « اليسار النقابي » الذي يشكل الاكثرية داخل الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ، الذي سيجري الحديث عنه كثيراً في هاتين المقابلتين ، وداخل نقابات اخرى ، خصوصاً نقابات لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي . وما يبدو أكيداً ، هو اننا نجد الشعور بالانتماء الى الطبقة العاملة ، التي لا تزال ضعيفة التنظيم انما فعّالة ـ وهو شعور ملازم لهذا الاتجاه ـ نجده أولاً في المؤسسات الكبرى ، أياً كان قطاع نشاطها ، وأن هذا الشعور يبدو أكثر نماء بمقدار ما يكون مستوى الوسط الاجتماعي اكثر تدنّياً (شبه بروليتاريا ريفية) والاستغلال اكثر عقلنة في المؤسسة . اذا وثقنا بعيِّنتنا(٥٦) ، فإننا نجد ان هذه

الايديولوجية هي اكثر انتشاراً لدى الشباب الشيعة ، ابناء صغار الفلاحين ، المؤاكرين او العمال الزراعيين في لبنان الجنوبي او البقاع ، ولدى العمال المسيحيين ، ابناء العمال . ان الحالتين المختارتين سوف تسمحان بطرح فرضية تفسيرية لما يصعب اعتباره مجرّد صدفة .

أخيراً ، ان الرفض المطلق ـ او التجاهل التام ـ للعمل النقابي قد بدا لنا سمة مميِّزة لمرتبة البروليتاريا الرثة لا للبروليتاريا الصناعية . فالواقع هو ان مسألة عمال الورش والمؤسسات الفردية الصغيرة ومؤسسات النقل هي التي تُطرح هنا . ما دامت هذه اليد العاملة مؤقتة ، وسريعة التجدّد ، ومجزّأة تماماً ، إذ لا شأن لكل عامل إلا مع معلّم يوجِّه اليه الأوامر ، فإن الاحتمال ضعيف بإمكانية نمو وعي نقابي عندما لا تتوفر الشروط اللازمة لظهوره . وحالة مصطفى (المقابلة رقم ٢٢) ، السائق في مدينة صيدا ، تمثّل بالضبط هذا الوضع .

باختصار ، هناك أربع فئات اجتماعية ، منها اثنتان تشكّلان ايديولوجياً شريحتين طبقيتين ، تؤلّف برأينا الطبقة العاملة اللبنانية التي هي في طور التكوّن[٥٧] :

ـ شبه البروليتاريا الصناعية ، التي ما زالت متعلّقة جداً بجذورها الريفية (المقابلتان رقم ٢٠ و٢١) .

ـ البروليتاريا الاصلاحية التقليدية ، المشتَّتة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقابلة رقم ١٧) .

ـ البروليتاريا الثورية ، الفتيّة والمطالبة ، المركَّزة في المؤسسات الكبرى (المقابلتان رقم ١٨ و١٩) .

ـ البروليتاريا الصناعية الرثة في قطاعات البناء والاشغال العامة والنقل، المجزَّأة والمنفصلة عن الحركة النقابية (المقابلة رقم ٢٢) .

ان المقابلات التي تلي تمثّل الفئات الثلاث الأولى السابقة ، اما الفئة الأخيرة فسوف نتناولها ونوضِّحها في الفصل اللاحق الذي يحلّل البروليتاريا الرثة .

المقابلة رقم ١٧ : السيد ب . . . (كاملة) .

لبناني ، ارثوذكسي ، ٣٩ سنة ، متزوج ، ٧ أولاد، عامل ، ضواحي بيروت .

« أصل جدّي من حمص ، وجدتي من حماه في سوريا ، لكنهما كانا يعيشان في بيروت عند مولد أبي . كانا يسكنان في ع . . . وقد توفي جدّي عندما كان والدي في العاشرة من عمره .

لا أعلم بالضبط ماذا كان يعمل قبلاً . لكن ، عند مولد أبي ، كان جدّي تاجراً . وكان يعمل لحسابه الخاص . كان لديه خراف وبعض الرعاة : ستة او سبعة رعاة يحتفظون دوماً بالخيول والبنادق معهم ، لأنه كانت تقع غزوات بين القبائل العربية . ثم زيّف جدّي العملة ، إذ قلّد عملة

السلطان فحُكم عليه بالموت، آنذاك كان جدّي قد هرب الى حمص، لكنه مات قبل اصدار الحكم . في ذلك الوقت ، كان عمر والدي ٧ سنوات وجدّي ٦٠ سنة . اسم عائلتنا كان أ . ي . . .

كان جدّي يعرف القراءة . أما جدتي فقد أصبحت مجنونة عندما مات سبعة من أولادها إبان حرب ١٩١٤ . ثم ، عندما توفي جدّي وضاع والدي ، بدأت تمشي عارية في الشوارع ، لكنني لا أعلم ما اذا كانت تقرأ . بالطبع ، لا .

عندما ولدتُ ، كان أهلي يعيشون في بيروت ، في زقاق البلاط ، أعلى من هنا بقليل . كانت منطقة إسلامية . لذلك ، في عام ١٩٥٨ ، عندما وقعت الحرب ، هربوا الى عين الرمانة ، لأنهم لم يكونوا احراراً في تنقلاتهم ، حيث كانوا يقيمون . وهم لا يزالون هناك حتى الآن .

والدي يعمل تاجراً . لقد أسس و . . . ، المعمل الذي اشتغل فيه ، لأنه كان سكرتير جورج أ . . . رئيس مجلس الادارة الداخلية لهذه الشركة . لقد أدار شؤون و . . . واهتمّ بالتموينات والأثاث والتعبئة والنقل ، أي بالتجارة العامة . لكن ، قبل عمله في و . . . اشتغل عشر سنوات كرئيس للنقليات في التابلاين . كانوا ينقلون الخضار والفاكهة . وكان جورج أ . . . أيضاً رئيس مجلس ادارة هذه الشركة . ثم انتهى العقد . فقد كانت هناك منافسة ، إذ دفع شخص آخر أقل منه . مثلاً ، بدلاً من نقل البضاعة بعشر ليرات ، كان غيره يفعل ذلك بسبع ليرات .

لكن ، حين ولادتي ، كان أبي نجّاراً عند الفرنسيين . كان أجيراً ، انما لا أعرف كم كان يقبض .

اليك المهن التي مارسها طيلة حياته : معلّم نجّار في عهد الفرنسيين ؛ تاجر خضار وفاكهة ؛ وعمل في شركة و . . . ثم فتح متجراً لحسابه الخاص . هذه كانت مهنته الأخيرة : كان يشتري الخشب ويشتغل الأثاث بنفسه ثم يبيعه . كل الأرباح كانت له .

عموماً ، كان أهلي يعتبرون أنفسهم أغنياء ، لأنهم يملكون أراض . غير أنهم ما كانوا يستثمرونها . كانوا يتركونها لبعض الأقارب . لديهم ٢٠٠ شجرة تفاح و ٥٠ جلّ زيتون بالقرب من هنا ، خلف المقر الحالي لوزارة الدفاع الوطني . ولديهم بناية مؤلفة من ٩ شقق و ٣ محلات في سن الفيل .

هذا ما عدا الحسابات المجمَّدة في المصارف والأسهم التي كانوا يملكونها . بعد وفاة أبي ، عام ١٩٦١ ، ورثت والدتي كل شيء وهي لا تزال على قيد الحياة . نحن عائلة مؤلَّفة من ٨ صبيان و ٣ بنات .

كان أبي متعلماً . ولا أعلم ما إذا كان أعمامي قد ذهبوا أيضاً الى المدرسة لأنني لا أعرفهم . فقد ماتوا خلال حرب ١٩١٤ بسبب المجاعة . كان عمر والدي آنذاك عشر سنوات . أبي يتكلم الفرنسية بصورة جيدة جداً، لقد وصل حتى صف البريفيه (نهاية المرحلة المتوسطة) . وفي ذلك الوقت ، كان المستوى عالياً جداً ، فالبريفيه تعادل البكالوريا حالياً . وهو لا ينسى المحادثة باللغة الفرنسية لأنه عمل مع الفرنسيين . أما والدتي فهي أمّية ، وليس لديّ أخوال . لديّ فقط خالة

تعرف القراءة والكتابة . كانت في المدرسة ونالت شهادة السرتفيكا (الابتدائية) ، كما اظن . انها أصغر من أمي ، وكانوا يسألون جدّتي عن سبب ارسالها الى المدرسة دون ارسال أمي . . .

وحدها خالتي هاجرت الى أميركا ، إلى بوسطن ، مع ابنائها الثمانية وابنتها . لقد هاجرت مع عائلتها لأن ابنتها كانت هناك . فابنتها تزوجت من ابن عمها ، وهم يكسبون قوتهم جيداً .

ابناء خالتي نالوا علوماً عالية قبل الذهاب الى أميركا .

أحدهم مهندس ، وقد تزوج من مضيفة . الثاني خياط ، وهناك واحد منهم موظف في وكالة سيارات . وعندما وصلوا الى أميركا ، استمروا في ممارسة المهن نفسها ، وقد أعطتهم أختهم بناية من ثماني طبقات .

لا توجد علاقة مالية بيننا ، لأنني لست معوزاً ، وخالتي تعرف هذا . ونحن نتبادل الرسائل فقط .

اننا نتبادل الزيارات في المناسبات . وأنا لا أشارك كثيراً . خلال الأعياد ، نلتقي جميعاً ، أنا واخوتي ، عند أهلي في ر . . .

عندما توفي أبي ، تركنا كل ما ورثناه عنه لأمي . وخلال المواسم ، نأخذ جميعاً (أنا واخوتي) ، زيتوناً وزيتاً وتفاحاً وكل ما لدينا في الأراضي . لكننا لا نبيع . ومع ذلك ، فلدينا الكثير من هذه المنتوجات . ويمكن أن يمرض أحدنا ، أي أحد أشقائنا ، ويكون محتاجاً ، حينئذ يمكن أن نمدّه ببعض المال والألبسة للأولاد في أيام الأعياد . ليس هناك أية معونة بين والد زوجتي وبيني . لقد أراد يوماً أن يعطيني بستاناً في ج . . . لكنني رفضت أخذه .

تركت مدرسة سان فنسان دي بول (Saint-Vincent-de-Paul) ، لأنني كنت أحب فتاة يونانية حباً كبيراً . ولم يكن شيء يهم أهلها غير النزهات والبحر . عملت في التابلاين ، وهي شركة خاصة ، في نقل الخضار . آنذاك ، أي في حوالي ١٩٥١ ، كان كيلو التفاح بأربع أو خمس ليرات لبنانية . فتركت المدرسة وعملت مع والدي في هذه الشركة لأنه كان تقريباً سكرتير رئيس مجلس ادارة الشركة . كان عمري ١٩ سنة ، عندما بدأت العمل ، وكنت أقبض راتباً قدره حوالي ٢٠٠ ل . ل . كما كان لديّ تصريح خاص لدخول المنطقة المحظورة في المطار .

وهذا بسبب عملي كمستخدم يتولّى نقل الخضار . تركت المدرسة واشتغلت بسبب تلك الفتاة ، وبسببها تعاطيت كل أنواع المخدرات . كنت أتدرّب على الملاكمة وكان الجميع يقولون : « كم هو وسيم ! » كنت أحب الأناقة . ذات يوم ، وصلت الى منزل أليكسا ، التي كنت أحبّها ، ووجدت الكثير من الناس عندهم . ففهمت أنهم جاءوا يطلبون يد أليكسا . وكان قد بلغني ، قبلاً ، أن صهر أليكسا قبّلها ، فلم أصدّق في بادىء الأمر لأنني كنت أحبها . كانت تربطني بهم صداقة قوية ، حتى انني كنت عرّاب ابن اخت أليكسا . وبينما كنت عندهم ، خرج الزوّار ، فتوجّهت أليكسا الى المطبخ ورأيتها بعينيّ . لقد قبّلها . عندئذ ، أصابني الجنون فضربت أليكسا وأردت أن ألقي بنفسي عن الشرفة . بعد وقت قصير ، وكنت لا أزال يائساً ، تعرّفت الى شخص

وضع مخدُرات في علبة كبريت . فأخذت منها وأصابني الهذيان ونسيت أليكسا . وبقيت عشر سنوات أتعاطى المخدًرات . كنا نشتري المخدّرات ، أنا وصديقي ، من السيد أ . ن . . . بسعر ١٧٥ ل . ل . للغرام الواحد من الكوكايين . لقد انفقنا آلاف الليرات عليها .

كنت قادراً على الدفع بفضل عملي في التابلاين . كنت أشتري البضاعة لشركة التابلاين . وكنت أحقق بذلك أرباحاً كبيرة ، الى جانب راتبي ، في هذه الشركة . ربحت الكثير ، لكنني أضعت كل شيء بسبب المخدّرات .

ومن ثم ، ذهبت في أحد الأيام لشراء البندورة من الجنوب ، من ج . . . حيث تعرفت الى زوجتي . آنذاك ، كنت لا أزال أتعاطى المخدّرات . وبعد أن اشتريت البندورة من صهر زوجتي ، بقيت في منزلهم حوالي عشرة أيام . ففكّرت بالتخلي عن المخدرات . كنت لا أزال أحمل في جيبي حوالي ١٣ غراماً كاحتياطي . وكنت آنذاك وحيداً في الجبل . كان ذلك عام ١٩٥٤ ، ولم أعد أتعاطى المخدرات منذ ذلك الحين . بعد شهر من تعرّفي الى زوجتي ، تزوجتها . ورُزقنا بسبعة صبيان وبنت . وفي ١٩٥٨ ، أتيت للعمل في و . . .

أول مهنة مارستها كانت إذاً تجارة الخضار . كنت أجيراً دائماً وأقبض شهرياً . كان عمري ١٩ سنة . كنت « مفتّشاً » على البضاعة . راتبي الأول كان ٢٠٠ ل . ل . ، لكنني كنت أكسب ٣ أو ٤ آلاف ليرة في الشهر بفضل العمولات : كنت أبيع البضاعة للأميركيين الموجودين في الجنوب .

والدي هو الذي أوجد لي هذه الوظيفة .

نلت شهادة البريفيه من مدرسة سان فنسان دي بول . وهي تساوي الفلسفة حالياً .

وأنا أعمل الآن في مصنع و . . . انني مسؤول عن النقل الخارجي والداخلي . اشتغل على آلة رافعة . فهذه الآلة ترفع البضاعة أو الخشب الموضوع على لوح ، وأقودها نحو الشاحنات ، حيث نفرغ الخشب . يسلّمونني التوصية وأنا اؤمّن نقل الخشب الموصى عليه الى الشاحنات التي تنقل البضاعة الى الخارج . أعمل من السادسة صباحاً حتى الثانية ظهراً . ولا أمارس عملاً آخر . أقبض ٣٢٠ ل . ل . شهرياً . وعملي دائم . بدأت في هذا المصنع في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٥ بواسطة والدي . لكنني كنت قد عملت فيه قبلاً .

بعد تركي عملي الأول (الخضار) ، دخلت الى مصنع و . . . للقيام بالعمل نفسه الذي أؤدّيه حالياً . لكنني تركت وظيفتي عام ١٩٦٤ لأنني اختلفت مع المدير العام لمصنع و . . . لقد قمنا « بانقلاب » ضده ، لأنه لم يكن يتمتع بصفات حميدة . إذا كان لدينا مطالب ، وإذا طالبنا بشيء ، كان يضع مسدسه فوراً على الطاولة . بعد الاضراب ، كانت مطالبنا هي التالية :

- ألاّ يرفع مسدسه في كل لحظة .
- ألاّ يحسم ، إذا ارتكبنا غلطة بسيطة ، أربعة أو خمسة أيام من راتبنا الشهري ، وكان يحسم لأنه كان عسكري الطباع .

بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ، استلمت مقهى والدي الواقع في س . . . وبما أن والدي كان متوفياً ،

فقد كان أشقائي هم الذين يستغلون المقهى قبلاً . لكنهم تركوه لي ، لأنهم كانوا عازبين ، بينما كنت أنا متزوجاً ودون عمل .

كان المقهى يكسبني أكثر من عملي في مصنع و . . .
لكن ، في عام ١٩٦٥ ، عدت للعمل في مصنع و . . . لأن منزلي كان قريباً جداً من المصنع ، وكذلك مدرسة أولادي . بينما استرجع أخي ميشال المقهى وأرباحه .

عندما رجعت الى مصنع و . . . كانوا قد خلعوا ف . ج . من منصبه . اجتمع مجلس الادارة في حضور رئيسه هنري س . . . وقرّر أن أحداً لا يستطيع قيادة الرافعة مثلي . ذاك أنني لم أسبّب أية حوادث فيما مضى . وهكذا عدت بعد أن طُردت من الشركة .

بدأت أكسب المزيد من المال . قبلاً ، كنت أقبض ٢٦٥ ل . ل . مع الإعانات العائلية ، والآن أقبض ٣٨٠ ل . ل .

كلا ، لست راضياً عن أوضاع عملي ، لأنه ليس لديهم « ادارة في الادارة »، والمستخدَم لا يحترم رئيسه . لديهم ادارة ، لكنها بدون سلطة . قدَّمت عدة مرات استقالتي ، ولم يقبلوها . وذلك لأنني واثق من غياب ادارة تستطيع المحافظة على كرامتها قبل أن تحافظ على كرامة العامل . مثلاً ، ان سائقاً في شركة يحترم نفسه ، لا يسمح لنفسه بأن يوجّه « كلمات بذيئة » لرئيسه ، وانني أخجل أن أقول لك هذا النوع من الكلمات .

أود من كل قلبي أن أترك عملي . ولن أتأسف على ذلك كثيراً .

غالباً ما قلت لجميع الذين يديرون الشركة : «اذا كان رب البيت متحمّساً لصوت الدفّ ، فان حياة سكان البيت ستكون قائمة على الرقص والابتهاج ».

لدينا مدير خرفان. ونحن نتألم في داخلنا ، لأننا نسوّي أمراً ، والمدير يهدمه . ففي هذه الشركة يسود حكم قبلي لا يميّز بين الصواب والخطأ . جميع العاملين يلقون المعاملة نفسها ، « الذكي والحمار متساويان »، دون امكانية تبديلهم عند اللازم . وهذا هو الخطأ عينه ، في أيامنا ، لأن كل العمال يطمحون الى زمن أفضل ، ولا أحد أفضل وضعاً من غيره إلاّ بمعرفته وعلومه وكفاءته اليدوية .

لست راضياً عن ظروف عملي ، ولا عن رب العمل الجديد ، السيد ن . العـ . . . لأن تصرفاته غير متوازنة ولا تتفق مع شخص يتحمل مسؤ ولية ادارة شؤ ون شركة . هذا الشخص يجب أن يكون بعيداً عن « الكومبينات » التي تتم في الشركة ، ويجب أن يكون حكماً لا قاضياً .

إنني راضٍ عن بعض زملائي ، انما ليس عن الراتب . أريد أن أقبض ٥٠٠ ل . ل . لأنني أعمل منذ ١٧ عاماً . لكن ، لديّ ٣٠٠ ل . ل . أخرى ، تأتيني من الأولاد .

أترك ؟ لو فعلت ذلك لما اشتغلت بعد اليوم . لن أخرج من شركة للذهاب الى أخرى . أفكر في إنشاء محرف للنجارة ، حتى ولو كان صغيراً ، لإبني البكر (١٨ سنة). وهذا ، لكي لا

يعمل عند أحد . حينئذ سأساعد ابني في هذا المحرف .

(هنا ، طلب منا أن نسجّل التصريح التالي)*

إن الأسباب التي حملتني على الاعتراض على المدير العام ، والتي دفعتني الى « تغييره » بشخص يدعى السيد اميل ب . أ . . . نابعة من كوني اختبرته وعاشرته و« لمست قيمته بيدي » ، فهو الشخص الذي يجب أن يتولى منصب مدير الشركة ، لأنه مستقيم وعادل ، فهو يعطي ما لقيصر لقيصر وما لله لله . وأقسم بالله أنني أطالب بتعيينه مديراً عاماً ، لا حبّاً به أو لمصلحة ما انما عن اقتناع حقيقي .

أفضّل تخفيض دوام العمل وزيادة الراتب ، لكي نتمكن من أن نفعل كالبلدان المتمدّنة التي تهتم بشؤون مستخدميها . هذه الشؤون هي خفض ساعات العمل وزيادة الأجور . والبلدان التي تؤمّن مساكن شعبية وضماناً صحياً بنسبة ١٠٠٪ ، هي البلدان التي تسمّى متمدّنة .

أما نظامنا ـ الذي تمتدحيه والذي تقولين عنه إنه نظام بلد الاشعاع والنور ـ فهو نظام « متخلف » .

نعم ، هناك أناس كثيرون يقومون بعدة أعمال ، نظراً لغلاء المعيشة المرعب الذي يضايق رب عائلة مؤلّفة من أربعة أشخاص . فماذا يفعل اذاً رب العائلة المؤلفة من عشرة أشخاص ؟

وهنا ، أريد أن أشدّد على ضرورة أن تتاح لرب الأسرة امكانية العمل بمجال آخر ، اذا كان دوام عمله الأصلي يسمح له بذلك . وهذا لكي يستطيع تأمين معيشة عائلته ، لكي يكافح الفقر والعوز ويقضي عليهما ، لأنهما يدفعان الى السرقة والاجرام . عندئذ فقط نكون قد قمنا تماماً بواجبنا ، لأننا نكون بذلك قد ألغينا الجريمة وخدمنا بلدنا الذي تمدحيه وتقولين عنه إنه « بلد الاشعاع والنور » .

لا يوجد عمل للجميع لأن كل اللبنانيين هاجروا . وأود أن أوضح سبب قلة اليد العاملة في لبنان : النزوح من الجبل الى المدن ؛ الأجور المغرية التي تدفعها البلدان المجاورة ؛ انعدام ثقة الشباب اللبناني بالأنظمة الحالية . فهم يهاجرون الى « بلدان الهجرة » للاغتناء ، لأنهم واثقون بأنهم لا يمكن أن يصبحوا شيئاً في بلدهم ، لأن الثقة معدومة بين « ابن البلد وبلده » . والدولة اللبنانية تمدح تطور الجميع وشبعهم ، بينما ينام رب العائلة اللبناني ، هو وأولاده ، دون عشاء ، لأنه لا يملك شيئاً يشتري به الطعام . . .

يقال إن لكل اللبنانيين عملاً اذا أرادوا ، لكن في الحقيقة العمل متاح فقط لمن في يده مهنة . والمأساة هي أن هؤلاء قلّوا كثيراً بسبب الهجرة . فالعمال اليدويون غادروا البلد .

نظراً لنسبة الأجانب الكبيرة جداً في لبنان ، وللتسهيلات من جانب الأمن العام اللبناني ، يجد اللبناني نفسه مضطراً للهجرة كي يؤمن معيشة عائلته أو الذين يتحمل مسؤوليتهم ، لأن

---

* ملاحظة المحقّقة .

الأجنبي يعمل براتب لا يقبل اللبناني أبداً بأن يقبضه في بلده . لهذا ، أود أن أوضح النقطة الأهم وهي أن على الدولة أن تقوم بواجبها على أكمل وجه كي تؤمّن العمل لأبناء هذا البلد ، حتى يرجعوا ويكونوا متّحدين بقوة في سبيل بناء هذا البلد وتعميره . يجب أن يتعاونوا ، « متكاتفين ومتشابكي الأيدي » للحفاظ على الاستقلال والوحدة الوطنية . أريد أن يغادر الغرباء لكي يعود أبناؤنا .

كلا ، لست عضواً في نقابة . والأمر الذي منعني من أن أكون عضواً في نقابة النجارين هو قناعتي التامة بأنهم يعملون بواسطة كلمات أو أفكار لا تتفق مع أفكاري الشخصية . ذلك أن نقابة النجارين شيوعية . لكنني أحترم وأكرّم جميع الأيديولوجيات التي تطبّقها الشعوب . وليس من الغرابة أن أبتعد عن الشيوعية لأنني ، حسب ايماني الديني ، أرفض الشيوعية ، لأنه ليس لديهم دين ولا طائفة . وبناء على تعاليم لينين ، الدين هو أفيون الشعب . لذلك ، لا أريد أن أنتمي الّا الى « لبنانيتي » التي أفخر بها وبالأرز وبالثلج الذي يكسو جبالنا وبالشواطىء ، لأنني أموت من أجلها فهي مصيري ومعي الى الأبد . ليس علينا أن نتدخل في الأحزاب الغريبة !

غير أنني عضو في لجنة « شركتنا » . عندما يموت أو يمرض أحد ، نجمع مالاً نقدّمه له . هذه اللجنة غير الزامية . وكل واحد يعطي ما في وسعه . النقابات هي تجمّعات عمالية والتجمع يمنح العمل الوحدة والقوة .

لديّ سبعة أولاد ، ثلاثة منهم يعملون .

الأول عمره ١٥ سنة ونصف ، يبيع مجوهرات وأثريات . وهو يقبض ١٥٠ ل . ل . شهرياً . نال شهادة البريفيه من مدرسة صربا الرسمية .

الثاني ، سامي ، ١٣ سنة ، يعمل مستخدماً عند حلّاق . ليس لديه راتب ثابت لأنه لا يعمل باستمرار . فهذا يتوقف على الزبائن . انه يحضّر شهادة السرتفيكا ، هذه السنة ، في مدرسة صربا الرسمية . وهو يذهب الى العمل بعد المدرسة .

الثالث ، ناصيف ، ١٨ سنة ، مستخدم لدى نجّار ، ويقبض ١٠ ل . ل . يومياً . لقد نال شهادة البريفيه من مدرسة صربا الرسمية . قبلاً ، درس في عينطورة .

جميعهم يسكنون معي . الرابع ، غسان ، ١١ سنة ، هو في الصف الخامس ابتدائي وداخلي لدى الرهبان . وميراي ، ٧ سنوات ، تتعلم عند راهبات عبرين . وفادي ، ٩ سنوات ، في مدرسة صربا الرسمية . وليون ، ٤ سنوات ، لا يذهب الى المدرسة . يجلب لي أولادي حوالي ٣٠٠ ل . ل . في الشهر .

كلا ، زوجتي لم تعمل قبلاً ، ولا تعمل حالياً . يجب أن تعمل النساء اذا سمح وقتهن بذلك ، واذا استطعن أن يضعن الولد في دار حضانة . لكن ، اذا كان لدى المرأة عدة أولاد ، فعليها الاهتمام بهم ، ولن تستطيع العمل . هذا يتوقف على ظروف الشخص . على الفتيات أن

يعملن وكذلك النساء المتزوجات ، اذا توفّر لهنّ الوقت . كذلك الأمر بالنسبة الى النساء المسنّات .

لقد تعلّمت زوجتي ، انما قليلاً جداً . فقد تلقّت العلم تحت سنديانة في جزين . وهي تقرأ وتكتب . والدها مزارع ، وهو يملك أراضٍ . حالياً ، لم يعد يعمل لأنه أصبح مسنّاً ، انه يستخدم عمالاً .

هنا ، لا يوجد غيرنا : ٩ أشخاص تحت سقف واحد . وأربعة منهم يعملون ، ثلاثة من أولادي وأنا . دخلنا هو ٦٠٠ ل . ل .

أماكن سكني المتعاقبة ؟ انتظري حتى أتذكر .

زقاق البلاط : كان ذلك قبل الزواج ، حيث كنت أقيم مع أهلي .

رمل الظريف : أتيت الى هذا الحي لأنني تزوجت . كنت أدفع ١٢٠ ل . ل . شهرياً . كان ذلك أثناء عملي في التابلاين .

زقاق البلاط : عدنا الى هناك عام ١٩٥٨ ، محلّ أهلي الذين تركوا الى ر . . . وكان الايجار أقل : ٧٢ ل . ل . في الشهر .

عينطورة : أتيت الى هنا لأن الحرب اندلعت عام ١٩٥٨ وزقاق البلاط هي منطقة اسلامية . دفعت ٦٠٠ ل . ل . في السنة أو ٥٠ ل . ل . شهرياً .

بقيت في عينطورة ، لكنني انتقلت من منزلي الى منزل آخر يبعد عنه ٥٠ متراً ، لأن القرميد انهار . كنت أدفع ٨٠ ل . ل . شهرياً .

كما سكنت في صربا ، كان ذلك أسهل بالنسبة الى النقليات . وكنت أدفع ٨٠ ل . ل . شهرياً .

ان السبب الأساسي للتنقلات الأولى كان حرب ١٩٥٨ . فقد هربنا من المسلمين .

لدينا كثير من الأملاك ، لكنها ما زالت ملك العائلة . وهي لا تمدّنا بأي ايراد . مع ذلك ، فان لي الحق ببعض الشيء ، لكنني لا أطالب ، لأنه ما زال لديّ أخوة عازبون .

انني لا آخذ تقريباً زيتوناً من أرضنا . أفضّل أن أشتريه بدلاً من الذهاب لقطفه ودفع كلفة النقل والتعب . أصطاف في جزين ، في منزل أهل زوجتي .

أنفق شهرياً حوالي ٦٠٠ ل . ل . لا مال معي ولا ديون عليّ . يمكن أن يبقى معنا أحياناً بعض المال في آخر الشهر . وتتوزع النفقات على الايجار والكهرباء واللحّام ومشترياتنا من الدكان . أحياناً ، أقترض ٢٥ أو ٥٠ ل . ل . من زملائي . لكن ذلك لا يسمّى ديناً .

غير أنني سحبت قليلاً من تعويض نهاية خدمتي .

مصاريفي العادية هي ٥٠٠ ل . ل . أنفق وحدي ٢٥٠ ل . ل . بينما ينفق أولادي ٢٥٠ ل . ل .

مواد غذائية : حوالي ٣٠٠ ل . ل . في الشهر .

خبز : ١٥ كيلو في الأسبوع ، ٧,٥٠ ل . ل . .

لحوم : مرّتان في الأسبوع ، ١٦ ل . ل . .

حبوب : ٣ مرات في الأسبوع ، ٣ ل . ل . .

فاكهة : كثير من الليمون ، ١٠ ل . ل . .

خضار : ١٠ ل . ل .

حليب وأجبان : ١٢ ل . ل .

مشروبات وسجائر : ٢٥ ل . ل .

ايجار : ٨٠ ل . ل . شهرياً .

ألبسة : الكثير ، بما أن هناك أولاداً ، ٥٠٠ ل . ل . سنوياً أو ٦٠ ل . ل . شهرياً .

أقساط مدرسية وكتب : بشأن ميراي ، أدفع حوالي ٢٢٥ ل . ل . فيالسنة .بشأن الأخرين ١٨ ل . ل . + ١٥ للقرطاسية . أما الكتب ، فأدفع : ٤٠ ل . ل . لسامي و٢٠ لفادي و١٥ لميراي . اذاً أدفع ما مجموعه ٣٦٨ ل . ل .

نقليات : حوالي ٢٥ ل . ل . شهرياً . أنا بحاجة لنصف ليرة يومياً . فلا سيارة عندي .

ترفيه : حوالي ١٠ ل . ل . في الشهر : سينما أو مسرح ب . . .

جرائد : ٢٥ قرشاً يومياً .

رياضة : غالباً ما أذهب لمشاهدة مباراة في كرة القدم في س . . . ، غير أن الدخول مجاني ، لأنني عضو في النادي . أدفع فقط ٢ ل . ل . في السنة . وابني أيضاً . أنا لا أسافر .

سلع تجهيز : حوالي ٢٥٠ ل . ل . سنوياً . اذا لم تعد طاولة أو غسّالة صالحة ، فاننا نشتري بدلاً منها . لكنني لا أستدين لسلع التجهيز . أشتغلها في المصنع . منذ زواجي حتى الآن ، اشتريت ٤ أسرّة بـ ٣٠٠ ل . ل . وخزانة وطاولة كبيرة بـ ٤٠٠ ل . ل . وأثاث للدار بـ ٥٠٠ ل . ل . وبرّاد ، وفرن ، وصحون ، وطناجر بـ ١٠٠٠ ل . ل . وطاولات صغيرة للسجائر بـ ١٥٠ ل . ل .

منذ ١٩٧٢ ، اشتريت غسّالة بـ ٧٥٠ ل . ل . وكل شهرين ، أسدّد ٧٥ ل . ل . من ثمنها . حتى الآن ، دفعت ١٠٠ ل . ل . بقي عليّ ٦٥٠ ل . ل . . لا ديون عليّ ، وليس لديّ مال مدخّر .

أشتري منتجات أجنبية ، لأنه لا يوجد كل شيء هنا ، ونوعيتها أفضل . قمصاني من الخارج .

نعم ، أكسب بما فيه الكفاية ، لكنني لا أملك سيارة . لكن ، لو كسبت أكثر ، لحصلت على مزيد من الأشياء ولاشتريت أكثر . غير أن الأحوال مُرضية .

يجب أن أكسب ١٠٠٠ ل . ل . حتى ألبّي حاجات عائلتي .

برأيي ، ان الفئة الأكثر نفوذاً في لبنان ، هي حزب الكتائب اللبنانية . المجتمع اللبناني ينقسم الى عدة فئات ، والفئة الأكثر تأثيراً في المجتمع اللبناني هي تلك التي تتطلع نحو المستقبل وتطالب بأي ثمن بتحسين أوضاع الفئة العاملة والتي تريد من الدولة أن تبني مساكن شعبية تؤمن حياة لائقة لذوي الدخل المحدود .

حالياً نجد في لبنان : الفئة الأولى المسمّاة فئة ال ٤٪ ؛ الثانية ، أو الفئة المتوسطة ، مكوَّنة من ذوي الدخل المحدود : انهم العمال ؛ والثالثة تتألف من الفقراء : أي أغلبية الشعب اللبناني .

والذين يشكلون ال ٤٪ هم أصحاب النفوذ .

وللطائفة المارونية نفوذ أكبر من بقية الطوائف بسبب الميثاق الوطني اللبناني الذي منح امتياز الحكم للطائفة المارونية ولم يعطه لبقية الطوائف الممثَّلة في لبنان .

في زمن أبي ، كانت فئة ال ٤٪ أيضاً هي التي تقرِّر . وهي مكوَّنة من الذين يملكون أكثر من ٢٠٠ مليون ل . ل .

في مجتمعنا الحالي ، مستقبل الاقتصاد مرتبط بقوة بهؤلاء ال ٤٪ ، الذين هم الأقلية والذين يتقاسمون أرباح البلد ويتعاونون بنشاط لزيادة أرباحهم ورأسمالهم . مصير الشعب قلّما يهمّهم . بالعكس ، فهم يستغلّونه لمصلحتهم الخاصة . لقد قلّلوا كل المناصب الهامة والفعالة في البلد . لديهم أسهم في كل مصرف . « انهم يبتلعون كل الدنيا ». وهؤلاءالـ٤٪ هم موارنة كلهم تقريباً .

المهن المتنفذة ؟ الصناعيون وملاّكو الأراضي هم أنفسهم ، انهم يؤثرون على الاطار المصرفي ، على المالية . . . العمال ؟ اذا أعلنوا إضراباً ، فهم يشلّون كل دوائر البلد ، المرفأ . . .

نجد في لبنان تلك العائلات التي ورثت الحقول والسهول والأراضي الخصبة منذ عهد الانتداب . وفي عداد هؤلاء ، نجد هنري فرعون وصبري حمادة وكثيرين غيرهما . وهؤلاء معتبرون من الفئة الغنية .

والفقراء : انهم أولئك الذين لا يملكون شيئاً يشترون به لأولادهم ، وهم كثر ، وليس هناك من يمكنه أن يهتمّ بهم أو يحاول تحسين وضعهم المعيشي ، الاّ وعود الحكام وأكاذيبهم ، لأنه لا

يمكن لهؤلاء أن يحكموا اذا لم يستغلّوا هذه الفئة الفقيرة .

ومنذ زمن بعيد ينقسم البشر الى فئتين : فئة مشبعة الى درجة توشك معها أن تنفجر ، وأخرى جائعة كثيراً .

في زمن آبائنا ، أوصلت العبودية والقساوة الناس الى يوم لم يجدوا فيه ما يأكلون . مع ذلك ، كان المال وفيراً بين أيديهم ، لكن المؤن قليلة جداً ، مما دفع الفئة الفقيرة الى الاقتصار على أكل الحشائش . فوق ذلك ، أرسل لنا الله الجراد الذي لم يدع شيئاً الآ وأكله . حالياً ، يستطيع الشعب أن يشتري ما يريد . فالمال موجود . وفي السابق أيضاً ، كان المال متوفراً ، أما المؤن فلا .

والطبقة المتوسطة هي الأقل حظاً في هذا المجتمع . فهي لا تستطيع أن تفعل كالأغنياء : شراء سيارة ، مكيّف هواء . . . ولا كالفقراء : ارتداء ألبسة ممزّقة .

أجل ، هناك فارق كبير بين الفئات الاجتماعية ، لكنه يميل الى التضاؤل . لقد تغيّر مجتمعنا ، لأنه فيما يتعلق بتحقيق الضمان الصحي والاجتماعي ، هذا الأمر سمح للعامل « بأن يرفع عن ظهره العبء الأكبر ، وهو عبء غلاء المعيشة »، وأصبح أقرب الى الغنى منه الى الفقر . « كان الغني على السطح والفقير في القبو ». لذلك ، تقلّص الفارق . قبلاً ، كان المرض « يحرق دين » الفقير . . .

إنني أنتمي الى الطبقة المتوسطة لأن امكانياتي ومداخيلي محدودة ، وأنا رب عائلة ، وأستطيع أن أصرف على حاجاتي الأساسية . أود أن أكون من الطبقة الميسورة حتى أتمكن من شراء سيارة لأولادي ، لكي يتمتعوا كالآخرين بحياة هادئة ومريحة .

عاملا النجاح في الحياة هما: الجهد الشخصي ؛ والضربيّات (الحِيَل) .

حالياً ، العلاقات اللبنانية مع البلدان العربية هي أفضل من أي وقت مضى . وقد شعرنا ولمسنا تطوراً على جانب من الأهمية بيننا وبين البلدان الغربية . أعتقد أن لبنان مرتبط بافراط بالبلدان العربية ، وبصورة غير كافية بالبلدان الغربية ، وذلك بسبب دعمنا للقضية الفلسطينية . لذلك يقف الغرب ضدنا . يجب ألا يتّهمونا بتأييدهم حتى تتحسّن علاقاتنا مع الغرب .

أجل ، الاختلاف بين الطوائف كبير . فالموارنة أصحاب نفوذ . انهم يسيطرون على جميع مناصب البلاد .

كلا ، لن أغيّر مهنتي ، واذا كنت أريد انشاء مشغل للخشب فلكي لا أشتغل عند أحد بعد اليوم . أما البيت ، فأجل لأنني أريد منزلاً أكبر .

عندما سأتوقف عن العمل ، سأفتح مشغلاً للنجارة ، وسأعمل فيه مع ابني البكر .

أولادي يفعلون ما يشاؤون . كنت أفضّل لو أنهم تابعوا دراستهم ، غير أنهم لم يقبلوا . لو رغبوا في ذلك ، لواصلت إرسالهم الى المدرسة . فأنا أحب أن يكونوا أطباء أو محامين ، وأنوي أن

أدع أولادي الآخرين يدخلون الى الجامعة .

بالنسبة الى ابني ، أودّ أن يصبح طبيباً ، محامياً ، اختصاصياً ، أو أن يدرس المحاسبة العالية . أما ابنتي فراهبة اذا شاءت .

لا أحب أن « يفتح » أولادي مرقصاً أو حانة ، أو أشياء مماثلة . لن أقبل أبداً ، لأنني أكره هذه الأشياء . أحب خصوصاً الهندسة الميكانيكية أو الكهربائية (هذا أفضل من الستيريو) اذا لم استطع أن أكمل تعليم أبنائي حتى يصبحوا أطباء . . .

لا أحب أن تعمل بناتي في متجر ، على الصندوق مثلاً ، أو خادمات في منزل أو في أماكن ممنوعة : كالكباريه والستيريو . . .

لا أستطيع ان أحدّد عمراً معيّناً . فهذا يتوقف على رغبتهم وقدرتهم على التعلم .

أحب أن يدخلوا الى الجامعة اللبنانية .

لا أحب أن يهاجر أولادي ، الاّ اذا أرادوا أن يدرسوا هناك ، لكنني لا أحب الهجرة .

هناك مستقبل رائع للمهن في لبنان . كل المهن (سنكري . . .)، وبخاصة المستقلة منها ، تطورت ولا تزال . المحامي ، الطبيب ، التاجر الكبير ، تطورت من جميع النواحي .

لكن الصناعة اليدوية ، أي عندما لا يكون هناك آلات ، سوف تتراجع لأنها لن تجد أشخاصاً يشجعونها .

نعم ، الحياة اليوم في لبنان أسهل ، لأن هناك سيولة أكثر بين الناس : انهم يستطيعون شراء كل ما يريدون ، ويمكن تأمين السلع الضرورية للناس ، لكن ذلك يتوقف على وجود المال معهم . اذا لم نكن نملك المال ، فلا يمكننا أن نشتري شيئاً .

قبلاً ، كان هناك فقر وجوع . . .

أتمنى أن يكون مستقبل لبنان باهراً ، وتحلّ الطمأنينة في قلوب كل اللبنانيين وأن يغزو التطور كل قطاعات البلد . وانا واثق بقوة أن التطور سيغزو لبنان كله ».

ان المقابلة العمالية الأولى التي ننشرها هي رواية طويلة جداً قد نميل ـ خطأً ـ الى تشبيهها بهذيان حقيقي ، بقدر ما تبدو كبيرةُ المغالاة في بعض السرد وعجرفة بعض التصريحات والمبالغة في بعض المواقف . لكننا نرى أن لكل الوقائع المسردة اساساً موضوعياً ، ابتداء من حكم السلطان على الجدّ بالاعدام وجنون الجدّة (« بدأت تمشي عارية في الشوارع») وحتى مأساة الغيرة الدافعة الى محاولة الانتحار (« لقد قبّلها ؛ عندئذ ، أصابني الجنون ، فضربت أليكسا وأردت أن ألقي بنفسي عن الشرفة ») والهرب الجامح في تعاطي المخدّرات ، ووقف هذا التعاطي المقرون بقرار الزواج (« ولم أعد أتعاطى المخدرات منذ ذلك الحين ؛ بعد شهر من تعرّفي الى زوجتي ، تزوجتها ») ، وأسلوب المفاوضات في المصنع (« اذا طالبنا بشيء ، كان

يضع مسدسه فوراً على الطاولة »). بالطبع ، يستحيل ألا نلاحظ ، من خلال صفات الرّاوي الواضحة المتوفرة لدى السيد ب. . . ، ميلاً الى المبالغة والتفخيم والتهويل ، وهو ميل مندرج حقاً في أسلوب المتحدث الأدبي ومتأصل في شخصيته . مع ذلك ، وبفعل هذا التضخيم نفسه ، يشكل حديث السيد ب . . . وثيقة اجتماعية ممتازة من شأنها أن توضّح ، بآن معاً ، ترابط الأوضاع وميكانيات الأيديولوجية . ولا شيء يمنع قراءة أخرى من أن تستخلص من هذا الحديث ، بشكل موازٍ ، عناصر قابلة لإغناء مقاربة تحليلنفسية .[٥٨]

لا يمكن فصل وضع السيد ب . . . الحالي ، كأجير في مؤسسة لتصنيع الخشب ، عن تقلّبات أبيه المهنية وعن مركز المستجوَب داخل عائلته الكبيرة . بعد رحيل الفرنسيين ، أصبح والد السيد ب. . . بالفعل ، الرجل الموثوق به عند جورج أ . . . الصناعي الكبير الذي كان يدير ، فيما يدير ، شركة لنقل الخضار والفاكهة والتجارة بها . وفي هذه الشركة ، بدأ السيد ب . . . عمله ، في سن التاسعة عشرة ، مع أبيه « رئيس النقليات » . حتى انه زعم أنه كان يكسب كثيراً ، بمعزل عن راتبه ، في هذه الشركة (« كان لديّ تصريح خاص لدخول المنطقة المحظورة في المطار »). ثم لحق السيد ب . . . بوالده الى مؤسسة النجارة ، التي أنشأها جورج أ . . . ، بعد افلاس شركة النقل . ومن الصعب تكوين فكرة واضحة عن وظائف والد السيد ب . . .[٥٩] في مؤسسة النجارة ، فالعبارات المستخدمة من المتحدث تعني أنه كان يشغل وظائف هامة (« كان سكرتير جورج أ » . . . « كان تقريباً سكرتير جورج أ . . . » « لقد أدار شؤون المؤسسة . . . »). وما يبدو ثابتاً هو أنه حدث انفصال بين ادارة المؤسسة وعائلة ب . فقد فتح الأب مخزناً للأثاث على حسابه الخاص ، قبل موته بقليل (« كان يشتري الخشب ويشتغل الأثاث بنفسه ثم يبيعه ؛ كل الأرباح كانت له ») والسيد ب . . . نفسه ترك المؤسسة ، عام ١٩٦٤ ، على أثر خلاف مع المدير العام . فقد بدا أن « التكافل » انتهى بين المؤسسة والعائلة .

مع ذلك ، عاد السيد ب . . . الى هذه المؤسسة بعد مرور عام : فقد تبدّل المدير ، كما « قرر مجلس الادارة أن أحداً لا يستطيع قيادة الرافعة مثلي »، حسب قوله .

بعد اعادة الاعتبار اليه ، تخلّى السيد ب . . . عن المقهى العائلي الى أحد أشقائه وعاد الى المؤسسة التي يعتبرها تقريباً كمؤسسته (أو كمؤسسة أبيه)، وذلك بالرغم من تواضع راتبه النسبي . لكي نفهم الآراء التي يبديها السيد ب . . . حول عمله والمؤسسة ، يجب في الواقع أن نفهم جيداً كيف ولماذا يتماثل بالادارة على نحو شبه تام : فهو ابن « سكرتير » رب العمل الأول ، وقد شهد بناء المصنع وعمل فيه منذ افتتاحه . كيف يمكنه أن يتحمّل انعدام « احترام المستخدَم لرئيسه »، كما في المؤسسة الحرفية الصغيرة ؟ كيف يمكنه القبول بأن تعامل الادارة جميع العمال المعاملة نفسها، « الذكي والحمار »؟ كيف يمكنه القبول بأن يكون عاملاً مثل الآخرين وبألّا تصغي الادارة الى نصائحه في الادارة العائلية السليمة . ومن غير المؤكّد أن

السيد ب . . . سيرتضي بعدُ زمناً طويلاً بنكران الجميل هذا : « أفكر في انشاء محرف للنجارة ، ولو صغيراً ، لابني البكر ، حتى لا يعمل عند أحد ، سأساعد ابني في هذا المحرف ». وهكذا ، تُقفل الحلقة ، وتصبح مرتبة السيد ب . . . الطبقية متوافقة أخيراً مع أصله وأيديولوجيته : يبقى أنه يجب أن يتحقق المشروع .

ان السيد ب . . . يبدو من محبّذي حزب الكتائب اللبنانية الذي يعتبره تلقائياً بمثابة الفئة الأكثر نفوذاً في لبنان . وقد اكتسب ، من جهة أخرى ، بعض الثقافة السياسية التي يستخدمها بارتياح واضح للاجابة على الأسئلة المطروحة عليه . ان بنية الأيديولوجية التي يفصّلها تبدو أولاً كتوفيق متماسك تقريباً بين نظامين أيديولوجيين مميّزين للبورجوازية اللبنانية . فمن الأيديولوجية التقليدية ، يقتبس السيد ب . . . (الذي هو أرثوذكسي من أصل سوري) ويستبطن ما يلي :

ـ هيمنة الطائفية (« الطائفة المارونية هي صاحبة نفوذ أكبر »، « هؤلاء الـ ٤٪ هم موارنة كلهم تقريباً »، « انهم يسيطرون على جميع المناصب الكبرى في البلد ».) والخوف من الطوائف المختلفة عن طائفته (« لقد هربت من المسلمين ») ؛

ـ الأولوية للاستهلاك وللمكانة (« الحصول على سيارة ، ومكيّف هواء ». . . « شراء سيارة لأولادي ».) ؛

ـ الرفض التام للشيوعية ، المبرَّر بأسباب دينية (« حسب ايماني الديني ، أرفض الشيوعية ، لأنه ليس لديهم دين ولا طائفة . وبناء على تعاليم لينين[٦٠] ، الدين هو أفيون الشعب »).

ومن الأيديولوجية التحديثية التكنوقراطية والاصلاحية ، يأخذ السيد ب . . . العناصر التالية :

ـ النظرة الاجتماعية الى أقلية محتكرة من الورثة (الـ ٤٪) وتثمين « الطبقة المتوسطة »، المتميِّزة بوضوح ، تارة عن الفقراء وطوراً عن العمال ؛

ـ الرغبة في التوجّه نحو الغرب ، حتى على حساب التخلي عن القضية الفلسطينية (« يجب ألّا يتّهمونا بتأييدهم حتى تتحسَّن علاقاتنا مع الغرب »).

ـ نوعاً من الاصلاحية الاجتماعية واقتناعاً بالتحسن التدريجي لمصير العمال من خلال « الضمان الصحي والاجتماعي » وعمل الدولة حتى « تبني مساكن شعبية تؤمّن حياة لائقة لذوي الدخل المحدود ».

ان هذه الاقتباسات المختلفة من تيّاري أيديولوجية الطبقة المهيمنة في لبنان لا تخلو من التناقضات :

ـ موقع العمال المشبَّهين تارةً بالطبقة المتوسطة (كما هي حال السيد ب . . .)، والمنسوبين

طوراً الى الطبقة الفقيرة و« الشعب » المستغَلّ بأكاذيب الحكام ؛

ـ طبيعة تطور لبنان الذي يثق السيد ب . . . بقوة في أنه سيطال « جميع اللبنانيين »، بالرغم من تحليله للأقلية التي تتقاسم أرباح البلد وتتعاون لزيادة ربحها ورأسمالها » . . . « باستغلال الشعب لمصلحتها الخاصة ».

ان هذه التناقضات تعكس الى حد كبير الموقع الاجتماعي للسيد ب . . . والمسار العام لعائلته ؛ فالسيد ب . . . الذي أصبح عاملاً إثر سوء تفاهم ، والمتحدّر من عائلة ميسورة لا تزال صاحبة أملاك ، والمتماثل بادارة مؤسسته الى جانب تحقّقه يومياً من واقع وضعيته العمالية ، يصعب عليه أن يجد ترابطاً أيديولوجياً في العلاقة المباشرة بمُعاشه الاجتماعي . ولا يسعه الاّ أن يتمنى التميّز عن العمال بفضل أيديولوجيته ومواهبه الخطابية . فطموحه هو ، بلا ريب ، أن يصبح قائدَ عمالٍ لكي يقودهم في الطرق الضيّقة للترقي الاجتماعي والاصلاحية السياسية .

المقابلة رقم ١٨ : السيد ز . . . (كاملة)

لبناني ، شيعي ، ٣٣ سنة ، متزوج ، ٧ أولاد ، معلّم سكّاف ، ضواحي بيروت .

« أصل عائلتي من البا . . . في قضاء صور . جدّي سكن القرية على الدوام . كان يملك أرضاً صغيرة . فكبار الاقطاعيين استولوا على قسم كبير من أراضي القرية ، قبل عملية المسح التي قام بها الفرنسيون ، وسجّلوها بأسمائهم . وهكذا ، فقدَ جدّي قسماً من أرضه . وبعد وفاته ، باع أبي واخوته الأرض .

كبار ملاّكي المنطقة كانوا آل المملوك وآل صالحة من صور . كان آل صالحة يملكون ٦٠٪ من أراضي البا . . . وقد أوكل آل صالحة (عائلة مسيحية) ادارة أملاكهم الى بعض وجهاء القرية . وكان هؤلاء يؤجّرون الأرض بالمشاركة الى من يشاؤ وا . كما أن وكلاء آل صالحة قد سجّلوا ، أثناء المسح ، قسماً من الأراضي بأسمائهم الخاصة . وفيما بعد ، أخذ الوكلاء والوجهاء يشترون الأراضي من آل صالحة بسعر رخيص ، ثم يبيعونها مجدداً بثمن مرتفع لفلاحي القرية . ولا تزال هذه التجارة مستمرة حتى اليوم . والد زوجتي يشارك فيها . وكان جدّي يزرع الحبوب . كان أبناؤه كثراً ، وقد بدأوا يعملون عند الغير ، مذ كان لا يزال حياً .

اشتغل والدي حوالي ٣٥ سنة كعامل زراعي في بستان برتقال يملكه الحج مصطفى ب . . . ويقع قرب صور . بعد ذلك ، ترك العمل وصعد الى القرية . انه يشتغل في قِطَع أرضه ، لكن ، بما أن ذلك لا يكفي لإعالته فقد اشتغل أيضاً كعامل زراعي .

كان والدي في مدرسة الكتاتيب . لكنه لم يكن يعرف القراءة ولا الكتابة . والدتي أيضاً أمّية . وكان أبي يقول لي : « أيتها الراحة ، أنا لا أعرفك الاّ من خلال ما يقوله الناس عنك ». كان يعمل طوال النهار . وكان يُعتبر في القرية من أفقر الناس . أجر العامل الزراعي كان

٢,٥ ل . ل . يومياً . ولم يكن بوسعه أن يدّخر حتى ثمن كيس حنطة ! كان يشتري الخبز من الفرن بالكيلو ، وكانت والدتي توزّع على كل منا رغيفاً في اليوم . كنّا تسعة أشخاص في العائلة . وكان أبي يعمل حوالي ثلاثة أشهر في السنة ، بينما يتعطل بقية السنة أو يحاول أن يحرث أرضه الخاصة . لكنه لم يكن يملك ما يستأجر به زوج ثيران ومحراثاً للفلاحة . كان استئجار زوج الثيران يكلّف ١٠ ليرات . وكان عليه أن يكتفي بحراثة أرضه بواسطة المعول !

عمي وعمتيّ لم يدخلوا المدرسة أبداً . وأخويَّ الآخران كانا في مدرسة دينية . لقد انتزع والدي أحد أشقائي من المدرسة وشغّله في جرش الحبوب لدى أحد الفلاحين . وكان هذا الفلاح يدفع له الأجر عيناً . لكنه مرض (الزائدة)، فجاء الى مستشفى مخلوف في بيروت ليجري عملية جراحية . وهناك ، تعرَّف الى ممرِّضة. وفي عام ١٩٤٨ ، أثناء هجرة الفلسطينيين ، أُنشئت مستشفى في صور بادارة سعد الله الخليل . وكانت الممرضة في صور . فالتقت مجدداً بأخي سليم وأدخلته الى المستشفى ، حيث بدأ يعمل ويتعلم . تعلّم اللغة الانكليزية ومهنة التمريض . وعام ١٩٥٢ ، هاجر الى الكويت ، حيث لا يزال يعيش ويعمل كممرض في المستشفى الأميري . وضعه الآن جيد . لكنه لم يعد « يتعرَّف علينا ». حتى انه لا يراسلنا . ولا يرسل معونة. لا بدّ وأنه يقبض الآن ١٧٠٠ ليرة شهرياً . لقد بنى منزلاً في صور . وكل ثلاث سنوات ، يأتي ليقضي فيه ثلاثة أشهر من العطلة . وقد تزوج فتاة من صور .

أخويَّ الآخران : واحد عامل زراعي في بستان يملكه آل ر . . . من صور . وهو يعيش في البستان . والثاني حارس حديقة البلدية في صور . لقد بنى منزلاً صغيراً في برج الشمالي . وهو يقبض ، مع الاعانات العائلية ، حوالي ٢٥٠ ل . ل . في الشهر .

شقيقي العامل الزراعي يقبض ثُمن ($\frac{١}{٨}$) ثمار البستان . وهو يأخذ حصته من المالك . في المقابل ، يتعهد العناية بالأشجار والبستان والريّ الخ . . . لنفرض أن المالك أجَّر البستان ب ٥٠ ألف ليرة ، فانه يحق لأخي بـ ٦ آلاف ليرة . ويجب أن تُحسم من هذا المبلغ نفقات الصيانة واليد العاملة . في بعض السنوات ، لا يبقى له غير قليل جداً من المبلغ الذي يتلقّاه . علاقاتي مع أخويَّ جيدة ، لأنهما فقيران . اننا نعين أبي على العيش . وأنا لا أتلقى أية مؤونة من القرية .

بدأت العمل عام ١٩٥٥ ، عندما كان عمري ١٤ سنة . تعلّمت مهنة السكافة في صور لدى سكّاف كان يعمل وحده . كان قريباً لزوجة أخي ، واقترح على والدي أن يعلّمني مهنة . بقيت عنده سنتين ونصف . وكان يعطيني ٢,٥ ل . ل . في الأسبوع . بينما كان والدي يعطيني بضعة قروش لتأمين تنقلاتي ! كانت إحدى قريباتنا تعيش في بيروت ، واقترحت أن تأتي بي اليها . فجئت معها الى بيروت عام ١٩٥٧ . وعملت عند فريد د . . . في شارع القنطاري ، كسكاف . أعطاني ١٣ ليرة في الأسبوع . فوجدت ذلك رائعاً ! وجدت هذا العمل بالصدفة . ثم اشتغلت تسعة أشهر عند شخص يدعى فؤاد . ثم انتقلت الى محل زينو ب . . . في برج حمود . وعملت فيه مدة سنتين . كان يعطيني بين ٢٥ و٣٠ ليرة أسبوعياً . لكن زينو ب . . .

« صرف » عاملاً كان يشتغل عند ر . . . فاتصل بي صاحب ر . . . بواسطة أحد العمال ، واستخدمني كي ينتقم !

عندما دخلت عند ر . . . كان في المؤسسة حوالي ٦٠ عاملاً . دخلت في ١٢ نيسان ١٩٥٩ . كان عمري ١٨ سنة . دفعوا لي في البدء ٣٥ ليرة أسبوعياً . ثم كبرت المؤسسة كثيراً ، اذ يوجد فيها اليوم أكثر من ٤٠٠ عامل . كنّا أولاً في شارع المزرعة . وكان البناء مؤلّفاً من بيت كبير وحديقة بجانبه . فأنشأ طابقاً ثانياً نقل اليه الآلات . ثم بنى في الحديقة . آنذاك ، كنّا ١٥٠ عاملاً .

ان رب العمل ، الذي كان طموحاً وبعيد النظر ، رأى أنه يجب أن يبني من جديد . وفي ٣١ آذار ١٩٦٦ ، بنى معملاً جديداً في الشياح ، حيث انتقلنا . وعام ١٩٧١ ، شيَّد بناء آخر من خمسة طوابق . وهو يشيّد حالياً بناء ثالثاً في المكان نفسه .

أعتقد أن رب العمل ، ن . . . ك . . . ، هو بورجوازي متقدم وسط مجتمع متخلف . انه يحمل في نفسه قيم التقدم الأوروبي . علاقته بمهنته ، وعلاقاته بعماله تثبت أنه شخص يختلف عن أرباب العمل الآخرين . مثلاً ، كل سنة ، يعطي زيادة في الأجور من تلقاء نفسه . ونحن نعطّل في كل الأعياد الرسمية . ال ٥٪ لكلفة المعيشة ، كان من أوائل الذين دفعوها . فقد دفع « ٥٪ كلفة معيشة » لعام ١٩٧٣ بينما لم تكن الدولة قد اتخذت بعد قراراً بهذا المعنى . بالطبع ، انه يربح كثيراً من مؤسسته ؛ منتجاته غالية .

٥٠٪ من العمال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٠ سنة . كل العمال مسجَّلين في الضمان الاجتماعي . لقد حاولنا التدقيق في مسألة عمل المراهقين . فالقانون يجيز استخدامهم ويعتبرهم متمرّنين !

عندما دخلت عند ر . . . اشتغلت أولاً في قسم الخياطة . كنت أخيط الموكاسّان (أحذية واطئة) والبوابيج وموديلات أخرى . حالياً ، يتم قسم كبير من الخياطة بواسطة الآلات . ثم اشتغلت في « المونتاج ». كنت أعمل على الآلة التي تصنع النعال ، تلك التي تصنع حروف الحذاء الخ . . .

الآن . يعتبروني كمعلّم سكّاف قادر على تعليم المهن « للجدد » . وأنا أعلّم حالياً مختلف جوانب المهنة لمجموعات من العمال الجدد . أقبض الآن ١٣٤ ليرة في الأسبوع . ومع الاعانات العائلية ؛ اقبض حوالي ٦٣٠ ليرة شهرياً .

أعمل منذ أكثر من ١٤ سنة عند ر . . . هل أريد تغيير عملي ومهنتي ؟ كلا . اننا نعيش في وضع خاص : هناك الكثير من البطالة في المدينة . فوق ذلك ، فان المادة ٥٠ من قانون العمل ، التي تجيز الصرف الكيفي ، هي سيف مسلّط فوق رؤوس العمال . لا يمكن لأي عامل أن يضمن بقاءه في عمله . بعد هذه السنوات الـ ١٤ عند ر . . . أنا في وضع جيد نسبياً . أقوم بقدر ضئيل جداً من العمل اليدوي الصرف . انني مسؤول عن قسم يضم ٨٥ عاملاً .

راتبي معقول ، بالنسبة الى وضع المهنة . قد أقبض أكثر في مكان آخر ، لكنني لن أعمل دوماً . في حين أن عملي دائم عند ر . . .

تصرّف رب العمل مع العمال مقبول . فالتقارير الطبية مقبولة . لدينا ١٨ يوم عطلة : وكل سنة زيادة . المعمل ملك الاخوة ك . . . الثلاثة . اثنان منهما يديران المعمل مباشرة . لا أحد يعمل بالقطعة . وهناك عدد معين من العمال يشتغلون ساعات إضافية .

أود أن أعمل أقل للتمكن من تكريس نفسي أكثر لعملي السياسي .

أعتقد أن كثيرين يمارسون أكثر من عمل واحد : مثلاً ، عمال البلدية كلهم يقومون بعمل آخر . وبعض العمال الذين يشتغلون ليلاً يبيعون الخضار خلال النهار .

لا يوجد عمل لكل الناس في لبنان ؛ ٥٠٪ من الذين أعرفهم يبحثون عن عمل . وهناك ، بالقرب من بيتنا ، شارع أطلق عليه اسم شارع « المفلسين والعاطلين ». السوريون يكتفون براتب ضئيل وينامون أينما كان . أما اللبناني ، فيجب أن يدفع على الأقل بين ١٠٠ و١٥٠ ليرة بدل ايجار !

إنني مسجّل في نقابة عمال الأحذية . وكنت خلال أربع سنوات عضواً في اللجنة التنفيذية . كل الحركة النقابية بعيدة عن الحركة العمالية . فالنقابات لا تحاول أن تتغلغل حقاً في صفوف العمال . وهي تضع مصالحها الخاصة فوق مصالح العمال . حتى الآن ، تهيمن النقابات اليمينية على الحركة النقابية . ان نقابات الاتحاد الوطني لا تضمّ مهناً أو قطاعات استراتيجية بالنسبة الى الاقتصاد اللبناني . وليس لها وزن كبير . نسبة الانتساب النقابي فيها ضعيفة جداً (من أصل ١٢ ألف عامل أحذية ، هناك ١٢٠٠ عامل مسجل في النقابة ؛ ومن هؤلاء ال ١٢٠٠ ، هناك ٢٥٠ يدفعون اشتراكات . والذين يحضرون الجمعيات العامة لا يتجاوزون الأربعين عاملاً ، والذين يصوّتون هم بين ٢٠٠ و٣٠٠ !) . ان نقابات النجّارين وعمال البناء والدهّانين تعاني الوضع نفسه .

لماذا هذه الحال ؟ أولاً ، أظن أن هذا عائد الى « ضعفهم » السياسي . فرئيس أحد الاتحادات هو بورجوازي ، انه رب عمل . وهذا يؤثّر كثيراً . إنه يملك أكثر من مطعم ، وقد شارك الآن في أحد فنادق شارع الحمراء .

لم يتوصل الاتحاد الوطني الى إثبات وجوده وذاتيته داخل الاتحاد العمالي العام في لبنان . غبريال خوري « يبلّعهم » أشياء كثيرة . صحيح أن السلطة تدعمه .

ان كثيرين من رؤساء النقابات قد عُيِّنوا تعييناً ولم يُنتخبوا ديمقراطياً . « لهم » في كل نقابة ٣ أو ٤ أشخاص متفرغين ! رئيس احدى النقابات كان يدعى ميشال هـ . . . وكان عمره أكثر من ٦٥ سنة . انه شخص مسنّ ومتأخر لا يحترم العمال .

ابتعد العمال عن النقابة لأنهم لم يروا أي شيء ملموس قامت به النقابة للدفاع عن مصالحهم .

خلال سنواتي الأربع في اللجنة التنفيذية ، لم يقع أي اضراب منظَّم ومدعوم من قبل النقابة . فقد كانت هذه تتدخل دوماً كوسيط بين رب العمل والعامل .

العمل النقابي في تراجع منذ ١٩٦٧ حتى الآن . اذا قدَّم العامل شكوى الى محكمة العمل في بعبدا ، فهي تنتظر طويلاً أمر البتّ بها (٣ أو ٤ أشهر) . كانت مصاريف المحامي ٢٥ ليرة . ولم تكن النقابة تقبل بدفع هذا المبلغ حتى ولو وعد العامل بتسديده لاحقاً ولم يكن يملك المبلغ . لم تكن المسألة مسألة خزينة . فالنقابة كانت على جانب من الغنى . عندما كنت في المجلس ، كان لدى النقابة حوالي ٣ أو ٤ آلاف ليرة في المصرف . لكنهم ثلاثة أو أربعة أشخاص متفرغين ! في أيامي ، رفعوا قيمة الاشتراك من نصف ليرة الى ليرة واحدة شهرياً . فقلت لهم إن المشكلة ليست هنا ، واننا اذا تمكّنا من ضمّ ٤٠٠٠ من العمال الـ ١٢٠٠٠ ، سيصبح لدينا اشتراكات شهرية بقيمة ٢٠٠٠ ليرة . لكنهم لم يقبلوا ، بل رفعوا رسم الاشتراك . « إنهم » مستعدون لأن يجعلوا النقابة مقتصرة على أنصارهم الشخصيين .

لقد فرضتُ نفسي عليهم كممثّل لعمال ر . . . فأنا الذي أدخل النقابة الى المعمل . واضطروا لأخذي في اللجنة التنفيذية . لكنهم ندموا فيما بعد ! وفي الانتخابات التالية ، لم يعيدوني .

رغم كل شيء ، هناك فارق كبير بينهم وبين القادة النقابيين اليمينيين من الناحية السياسية ، والاجتماعية ، وغير ذلك . يجب الاعتراف بهذا . سيكون من الصعب تغيير وتطوير الاتحاد الوطني . لكن هذا لا يعني انه لا يجب أن نحاول . غير أنه لا يجب التركيز على تغيير قادة الاتحاد الوطني . ليس المقصود تجاهل النقابات اليمينية وقادتها ؛ فهناك مجال واسع للعمل .

في النهاية ، يبقى الاتحاد الوطني برغم ثغراته السياسية وعدم فهمه لوضع الطبقة العاملة ، أفضل من النقابات الرجعية . فالاتحاد الوطني لا يشكل على المدى الطويل خطراً على الطبقة العاملة .

« إنهم » لا يقيمون تحالفات داخل الاتحاد الوطني إلا وفقاً لشروطهم وبأشكال يفرضونها « هم ».

أنا لا أؤيد انشاء نقابات « موازية » لنقابات الاتحاد الوطني كما اقترحت بعض الفئات (من أقصى اليسار). وأرى أن مثل هذه المبادرة ستزيد في تجزؤ الحركة النقابية وتفتتها اللذين نعاني منهما الآن كثيراً .

ثم ان الشيوعيين مسؤولون جزئياً عن هذا التفتت : فقد كانوا أول من عمل في الحقل النقابي ، وأنشأوا جهازاً نقابياً أوحد . لكن أخطاءهم وإهمالهم وعدم اهتمامهم بالقضايا العمالية الحقيقية سمحت للرجعيين بشق الحركة النقابية .

لديّ ستة أولاد في المدرسة : خمسة في المرحلة الابتدائية ، في مدرسة خاصة ، وبنت في مدرسة ثانوية رسمية . أدفع شهرياً ١٧ ل . ل . عن الخمسة الموجودين في الابتدائي .

زوجتي أمّية . وهي من قريتنا . لكنها ليست من أقربائي . وقد عملت في أرض أهلها قبل أن تتزوج .

يجب على الفتيات أن يعملن كي يتحسّسن بوجودهن في الحياة ؛ يجب أن ينتجن ويعلمن بأنهنّ يشكّلن نصف المجتمع . ليست الفتيات كائنات موجودة فقط « لأمر ما » . يجب أن تكون الفتاة متساوية مع الشاب .

المرأة يجب أن تعمل ، حتى ولو كانت متزوجة . على العموم ، عمل النساء في لبنان محتقر . بعض المصانع تستخدم الفتيات لأنها تدفع لهن أقل . يجب أن تنال الفتاة الأجر نفسه للعمل نفسه .

زوجتي لا تعمل . اذا أرادت يوماً أن تعمل ، فأنا لا أعترض أبداً . لكنها الآن مرهقة بعملها في المنزل .

والد زوجتي فلّاح ملّاك . كان يشتري الأراضي بأسعار رخيصة من آل صالحة ، ثم يبيعها ثانيةً للقرويين . انه يعيش في القرية . وضعه ميسور . وهو لا يساعدنا بشيء ، لا مونة ولا غيرها .

خلال الصيف ، أرسل عائلتي الى القرية لمدة شهرين . كما أذهب شخصياً لقضاء عطلتي فيها . لقد بنيت منزلاً ، يسكنه أهلي . وفي الصيف ، تصطاف عائلتي معهم .

سكنت على الدوام منطقة الشياح . أنا في هذا البيت من ١١ سنة . وايجاره ٥١ ليرة في الشهر .

أستطيع القول إن راتبي لا يكفيني . تمكّنت من التوفير قليلاً قبل أن تتّسع عائلتي أو يكبر أولادي . ادّخرت ٣٠٠٠ ليرة . وبهذا المبلغ بنيت المنزل في القرية . لقد اقترضت ٢٠٠٠ ليرة ، وحتى الآن ، لم أستطع تسديدها (عليّ ١٥٠٠ ليرة) .

أدفع ٥١ ليرة بدل ايجار في الشهر ؛ ٢٠ ليرة نفقات مدرسية في الشهر ؛ ويلزمني بليرتين خبز يومياً ؛ وفي الأكثر ، ٢ كيلو لحم أسبوعياً . وكل يومين ، أشتري ٢ ـ ٣ كيلو من الفاكهة . ويلزمني ب ٢٥ ليرة ألبان في الأسبوع . كما يلزمني ١٠ ل . ل . أسبوعياً ثمناً لسجائري . في العام الماضي ، دفعت من جيبي الخاص حوالي ٥٠ ليرة ثمن أدوية . وهذه السنة ، اشتريت تلفزيوناً وفرن غاز . سعرهما ١٨٥٠ ليرة . الدفعة الأولى هي ٢٠٠ ليرة ، وكل شهر أدفع ١٠٠ ليرة . وقد سدّدت حتى الآن أربع دفعات . فوق ذلك ، عليّ دين ال ١٥٠٠ ليرة لمنزل القرية .

الفئة الأكثر نفوذاً هي التجار ، الكومبرادور . والأقل نفوذاً هم العمال . هذا عائد الى نظام الاقتصاد الحر الذي يتيح هيمنة التجار المطلقة . مثلاً : المرسوم ١٩٤٣ الذي خفّض قليلاً من أرباح التجار : لقد نظّم هؤلاء اضراباً وركعت الدولة ، لأن هؤلاء هم الطبقة الحاكمة .

اذا طالب العمال بحقوقهم ، كما عند غندور ، وحتى اذا اعترفت الدولة بحقّ ما (زيادة

الـ ٥٪) ، فانها تساعد رب العمل على قمع العامل . لقد سقط شهيدان . كذلك ، قُمع مزارعو التبغ في الجنوب بوحشية .

هل تبدَّلت الأمور عما كانت عليه في زمن أبي ؟

كان هناك أحمد الأسعد ، فجاء ابنه كامل . وصبري حمادة لا يزال حيث كان .

هذا صحيح ، فنفوذ الاقطاعيين تراجع ، وأصبحوا « أدوات » في يد التجار . انهم يستخدمونهم . فكبار التجار يستخدمون النواب والاقطاعيين السياسيين لتمرير مشاريع قوانين أو لايصال مشاريع مؤاتية لهم . على العموم ، « الأكثر نفوذاً » هم التجار .

التجار هم أكثر نفوذاً من المصرفيين . وفي المرتبة الثالثة ، يأتي الصناعيون . ان التجار ، المرتبطين بالخارج ، يحاولون أن يلجموا ويعرقلوا نمو الصناعة .

الناس الذين يمارسون مهناً حرة يتمتّعون بنفوذ يختلف كثيراً باختلاف ثروتهم وعلاقاتهم .

فالطبيب الذي لا يضع نفسه في خدمة أي زعيم ولديه قليل من الضمير ، لا يتمتع بأي نفوذ . هناك بعض المحامين أو الأطباء الذين ينفصلون عن طبقتهم وينضمون الى الطبقة العاملة !

هل هناك فرق بين الثروة والنفوذ ؟ أجل ، هناك فئات غنية لا تتمتع بالنفوذ . هناك شخص غني من قريتنا يدعى حسين س . . . لا يتمتع بالنفوذ . فهو متأخر . لكن ابنه ، الأقل ثراء ، يملك نفوذاً أكبر . انه « يستخدم » الضابط في صور ، وهذا الموظف أو ذاك ، الخ . . .

ان النفوذ لا يرتبط دوماً بقيمة الدخل . بلا ريب ، يجب أن يكون المرء غنياً لكي يكون نافذاً ، لكن ذلك لا يكفي !

هناك فرق كبير بين الطبقات في لبنان . فقد أثبتت بعثة إرفد أن هناك ٤٪ أغنياء جداً ، و١٨٪ ميسورون ، و٣٠٪ فقراء ، و٤٠٪ معدمون[٦١] .

ان بعثة إرفد قد استدعاها النظام الشهابي ، الذي كان يفكّر في حلّ عدد من المشكلات الاجتماعية . فوضعت تقريراً . انها بعثة « رأسمالية »، لكنها كانت تعبّر عن « تفكير أوروبي »، ونظرتها الى الحقائق الاجتماعية مختلفة عن نظرة رأسماليينا المتخلّفين !

التفاوت الاجتماعي يتّسع الآن . عدد السكان يزداد ، خصوصاً الفقراء ، الذين لديهم كثير من الأولاد .

هناك اختلاف كبير بين الطوائف . الطائفة المارونية تحكم البلد . المجلس الماروني يحكم البلاد . فهو يأخذ اللحم ويترك العظم لبقية الطوائف .

هناك فرق في نمط العيش ، ودرجة الوعي والمستوى الثقافي بين الموارنة والآخرين .

الطائفة الأكثر تخلفاً هي الطائفة الشيعية . وهذا عائد ربما الى الاضطهاد الذي عانته ، والى عدم مشاركتها في المعارك السياسية الكبرى في تاريخ لبنان .

مثلاً ، الموارنة حاربوا الاقطاعيين ، كما فعل طانيوس شاهين عام ١٨٥٨ ، والعثمانيين في بداية هذا القرن . والسنّة حاربوا الانتداب الفرنسي . أما الشيعة فنادراً ما شاركوا في النضالات السياسية . وهذا يشكل ربما أحد أسباب تأخرهم .

حتى أن بعض التقاليد الدينية لعبت دورها : لدى الشيعة ، كان العمل في مؤسسات الدولة غير مقبول وبلا اعتبار . حتى الآن ، يعتبر مشايخ بعض الشيعة أن التوظُّف حرام (محظّر دينياً) .

أنتمي الى الطبقة العاملة . ولا أريد الانتماء الى طبقة أخرى .

لا أعتقد أن للجهد الشخصي أية قيمة في لبنان . فالسمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة . اذا كان الانسان لا يملك أي رأسمال . فانه يكاد لا يؤمّن معيشته .

العلم والمعرفة ، لا يجب النظر اليهما من زاوية المصلحة ، والاّ فقدا ميّزاتهما الأساسية . المعرفة هي أداة لبناء المجتمع وبناء الحضارة . لكن ، في لبنان ، يُعتبر العلم كسلعة . فالنظام يدفع الناس الى اتخاذ هذا الموقف تجاه العلم : ما نفعه ، ماذا يقدِّم ، وأي راتب يؤمن ؟ إنهم لا يرون في الثقافة وسيلة لبناء انسان جديد وحضارة . لا يمكن بناء حضارة على التخلف والجهل . يجب أن تُبنى على المعرفة .

المهنة مفيدة للتمكن من العيش .

في لبنان ، لا تنجح غير السرقة والنصب والاستغلال والكذب .

علاقات لبنان متطورة للغاية مع البلدان الغربية ، وأقل مما ينبغي مع البلدان الاشتراكية .

من يحدِّد السياسة في لبنان ؟ انه الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأميركيه . لبنان « في أحضان » الغرب .

ان للتجار والمصرفين مصلحة في هذه العلاقة . لكنها تكبح نمو الصناعة والزراعة . من هنا يلحق ضرر كبير بمصالح الشعب .

لبنان يقيم علاقات أكثر من اللازم مع البلدان العربية الرجعية ، المرتبطة هي نفسها بالغرب . وبدأت علاقة لبنان تتحسن مع الجميع . بينما كان الأمر مختلفاً في عهد عبد الناصر .

كيف سأعيش عندما سأشيخ ؟ لا أعلم . هل آمل أن يساعدني أولادي ؟ أود بخاصة أن نحقق مجتمعاً اشتراكياً !

أود أن يتعلّم أولادي قدر ما يشاؤ ون وقدر ما أستطيع . ما دمت أعمل ، سأدفع نفقات دراستهم ، البنات كما الصبيان .

أنا لا أرغب لهم بأية مهنة محدّدة .

لا أريدهم أن يعملوا في فرن . فقد جرَّبت ذلك يومين ، ووجدت كم كان ذلك صعباً !

المهنة التي أمارسها شخصياً لم تعد مربحة جداً . فالعمل مُكْنَن أكثر فأكثر . قلّت الاستعانة باليد العاملة ، وخسرت المهنة ميّزاتها الخاصة . هناك محلات كثيرة تستورد من الغرب ، ومخزونات الأحذية غير المباعة تملأ المصانع . وهذا خطأ الدولة وسياستها الجمركية .

مع أن مستوى صناعة الأحذية عندنا هو بمستوى صناعة أوروبا . اننا نتنافس مع ايطاليا وفرنسا على أسواق كثيرة . لكننا نعاني مشكلات التصريف . فالدولة لا تساعد على ايجاد الأسواق . ومعظم صغار أرباب العمل لا يريدون السفر والبحث عن أسواق بأنفسهم . أفضّل أن يكون أبنائي في مهنة أخرى . أنا ضد الهجرة . فليتدّبروا أمرهم هنا ، وليعملوا على تغيير هذا المجتمع !

المهن التي ستتراجع في المستقبل : الجزارة لأن كبار مستوردي اللحم يحتكرون السوق ويفرضون أسعارهم . اللحّام لم يعد يستطيع العيش ومجاله يضيق . وقد تتراجع أيضاً في المستقبل مهنة السكافة . أما المهن التي ستتطور فهي : التجارة !

كان جدّي يعيش في زمن تختلف فيه الحاجات عما هي عليه اليوم ! كان يعيش قرب الطبيعة . كان هناك القليل من المال المتداول . وكانت المبادلات تتم أيضاً عينياً .

الحاجات اليوم كثيرة : الفتيان يريدون أن يخرجوا وينفقوا . الغذاء : عندما كانت أمي ، في زمن أبي ، تحضر كيلوغراماً من اللحم ، كان ذلك بمثابة عيد . كنا ندور كلنا حول اللحم ونصفّق . واليوم ، كل أسبوع نأكل اللحم .

أصبحت الحياة أكثر تعقيداً . لم يعد بالامكان حل المشكلات بطريقة « معتدلة » ، « اصلاحية » .

المواصلات ، هذا صحيح ، أصبحت أسهل . لكنها ، من جهة أخرى ، جعلت الأمور أكثر تعقيداً . فالقروي ، الذي لم يغادر القرية أبداً ، نزل الى المدينة ، وتزايدت حاجاته وتنوّعت .

بالنسبة الى الفقراء ، أصبحت الحياة أكثر صعوبة ! التجار مثل أبو عضل وفرعون لا يهمهم شيء . يمكنهم أن يتناولوا العشاء في لبنان والفطور في أوروبا ! »

« أنتمي إلى الطبقة العامله . ولا أريد الانتماء إلى طبقة أخرى » . ان هذا التأكيد أقل ندرةً في لبنان مما قد توحي به المقابلات حتى الآن : فالحديث الذي سبق (مثل الذي يلي) هو مَثَلٌ على وضع قسم أقليّ انما نشيط من العمال اللبنانيين .

المقصود ، عموماً ، هم عمالٌ شباب ، عازبون او متزوجون حديثاً ، لم يمارسوا قط أية نشاطات غير العمل المأجور في مشغل او مصنع . فيالحالة المعروضة هنا ، تدرَّب السيد ز . . . عند قريب سكّاف في صور ، وفي السادسة عشرة والنصف من عمره ، هاجر الى بيروت حيث عمل بالتعاقب عند عدة سكّافين : ارتفع أجره بانتظام الى حيناستخدامه من قبل صاحب احدى اكبر مؤسسات الأحذية في لبنان . خلال اربعة عشر عاماً، مرَّ بجميع المراكز واستفاد منها لزيادة كفاءته ، مما سمح له بأن يصبح بمثابة « معلّم سكاف » ، مكلَّف منذ الآن بتعليم « المهنة » ـ او ما تبقّى منها ـ للجدد وبممارسة مهمات رئيس فرقة في قسم مؤلّف من ٨٥ عاملاً .

من هنا ، وصل السيد ز . . . الى الارستقراطية العمالية[٦٢] ـ وهي عبارة يرفضها بلا ريب لصالح عبارة الطليعة العمالية ـ من جراء ارتقاء داخلي مبني على اعتراف بكفاءاته المهنية من قبل رب عمل يعترف به السيد ز . . . في المقابل « كبورجوازي متقدم » يحمل في نفسه « قيم التقدم الاوروبي » .

إنه اعتراف متبادل له تأثيره على مواقف السيد ز . . . المهنية وايديولوجيته وصيغه التسييسية : فالسيد ز . . . ، اذ يعي انتماءه الى مؤسسة مزدهرة وحسنة الادارة تحترم التشريعات الاجتماعية ، ويعي ان له رب عمل غير عادي (« إنه شخص مختلف كثيراً عن أرباب عمل آخرين ») ، طموح ، ومغامر بحق حسب رأيه (رأى أنه يجب ان يبني من جديد ») ، لا يحكم على الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للبلاد انطلاقاً من مشكلات مؤسسته ، بل أنه بالعكس يفصل بين عالم عمله والعالم السياسي . كل شيء يحدث كما لو كان حقل السياسة يبدأ خارج نطاق مؤسسته (« هناك الكثير من البطالة في المدينة » . . . « هناك ، بالقرب من بيتنا ، شارع أطلق عليه اسم شارع « المفلسين والعاطلين ») . والاعتراف الذي يصرِّح به السيد ز . . . معبِّر أيضاً : « أودّ ان أعمل أقل للتمكن من تكريس نفسي أكثر لعملي السياسي » .

ان النظرة التي يكوّنها السيد ز . . . عن السياسة تندرج في افق ثوري اشتراكي (« أود بخاصة ان نحقق مجتمعاً اشتراكياً ») مفهوم كانفصال تام عن الوضع القائم ، ليس فقط في لبنان انما في كل المنطقة العربية : انفصال عن التبعية حيال الغرب (« لبنان في أحضان الغرب ») ، وانفصال عن الطائفية (« الطائفة المارونية تحكم البلد ») وانفصال خصوصاً عن هيمنة البورجوازية الصناعية المدعومة من الدولة (« الدولة تساعد ارباب العمل على قمع العمال ») . وحسب السيد ز . . . ، فان ما يجعل هذا الانفصال الثوري ضرورياً هو ، من جهة ، التحليل « العلمي » الذي أراد ان يجريه لمجتمعه والذي يخلص الى جمود الزراعة والصناعة بسبب احتكار الاقتصاد من قبل البورجوازية التجارية (« التجار ، المرتبطون بالخارج ، يحاولون ان يلجموا ويعرقلوا نمو الصناعة ») ، ومن جهة اخرى ، الدفاع عن مصالح الشعب (« لكنها تكبح نمو الصناعة والزراعة . من هنا يلحق ضرر كبير بمصالح الشعب ») . الاشتراكية في لبنان هي ،

بالنسبة الى السيد ز . . . ، في آن معاً ، نهاية التبعية حيال الامبريالية الغربية وانتشار التقدمية العربية (في خط عبد الناصر) والتصنيع المتحرّر من قيود بورجوازية رجعية . ان المقابلة تتضمن قليلاً من العناصر المتعلقة بوسائل الثورة الاشتراكية : النقابية « التقدمية » هي بلا ريب احدى هذه الوسائل ، بالنسبة الى السيد ز . . . لكن رأيه في الوضع الحالي متشائم بوضوح (انها فرصة انتهزها السيد ز . . . لعرض طروحاته اليسارية المعارضة ضمن « الاتحاد الوطني » ، وهي طروحات معتدلة نظراً لاعترافه بأن « الاتحاد الوطني يبقى في النهاية افضل من النقابات الرجعية » . . . برغم ثغراته السياسية) . غير ان العمل السياسي الصرف يبدو أولى بوضوح في نظر السيد ز . . . لكن أشكال هذا العمل واستراتيجيته غير واضحة .

بالرغم من هذه التحفظات ، يعرض السيد ز . . . في مقابلته أحد أشكال الايديولوجية العمالية المسيَّسة التي تشكل مجموعة من المواقف والآراء والأحكام ، جديدة بالنسبة الى كل الايديولوجيات الأخرى المصادفة حتى الآن .

ان هذه المقابلة توضح كثيراً العلاقة الأكيدة بين هذه الايديولوجية المركَّزة على الطبقة العاملة والايديولوجية التحديثية التكنوقراطية المركَّزة على القيم الغربية للمقاول العصري . فهذا الثنائي الايديولوجي يعيد ـ في ظروف مميَّزة ـ انتاج الثنائي المضاد ، ايديولوجية بورجوازية ـ ايديولوجية بروليتارية ، للرأسمالية « المركزية » المتطورة . ووجوده الواضح في لبنان يسمح بتأييد الفرضية القائلة ان شروط صراع الطبقات الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي غير غائبة عنه .

المقابلة رقم ١٩ : السيد ت . . . (مقتطفات)

لبناني ، شيعي ، ٢٢ سنة ، خاطب ، عامل نسيج ، جبل لبنان .

« أصل عائلتي من ي . . . وهي قرية في منطقة بعلبك . جدِّي ظل في القرية . كان يذهب الى بعلبك لشراء حاجاته . كان يملك أرضاً صغيرة بالكاد كانت تكفيه . لم يكن يعمل عند الغير . وقد وقع لجدّي حادث أثناء عمله . بُترت رجله وباع ملكه بألف ليرة . أغرقتهم مصاريف عمليته الجراحية . كان يزرع الحبوب والكرز والفاكهة . أنجب ثلاثة أولاد : أبي وعمَّتين . كان جدّي وجدّتي أميّين .

عمل والدي في البدء في أرض جدّي . ثم بعد الحادث ، اشتغل كعامل زراعي . كان يقبض ٤ ليرات لقاء يوم عمل كامل ، من الفجر حتى غروب الشمس .

نزلنا الى بيروت منذ ١٧ عاماً . في البداية ، اشتغل حدَّاداً في منطقة عاليه . كان يقبض بين ٣ و ٤ ليرات يومياً . كنا نعيش في عاليه .

ثم اشتغل في كسّارة حجارة في منطقة عاليه . وكان يقبض بين ٥ و ٦ ليرات يومياً . بقينا ثلاث سنوات في تلك المنطقة . ثم انتقلنا الى بسابا قرب كفرشيما . هناك أيضاً ، عمل في كسَّارة . ثم

انتقلنا الى الشويفات . وأخيراً ، استقرّينا منذ عشر سنوات في كفرشيما . وقد دبّر والدي لنفسه عملاً يومياً في مصلحة الهاتف في وزارة البريد والبرق . وهو يعمل في مناطق عدة حسب امتداد شبكة الهاتف (بعلبك ، شمال زحلة الخ . . .) . في البداية ، كان يقبض ٤ ليرات يومياً . وهو يقبض الآن ٩ أو ١٠ ليرات ، لكن أجره لا يكفيه .

نحن بنتان وأربعة صبيان . وأنا أكبرهم سناً . كانت إحدى البنتين وصبيّان ، أنا منهما ، يعملون في قطاع النسيج . الآن ، تزوجت أختي . والآن ، اثنان منّا يعملان . والدتي أمّية . والدي كان في المدرسة الدينية . مع الزمن ، تعلّم القراءة والكتابة .

عمّتاي أمّيتان . ولم يهاجر أحد من أهلي . لا نتلقّى أية مونة من القرية . لم يبق لنا غير منزل قديم مهجور . لم يعد لدينا أرض .

كان عمري ٩ سنوات عندما بدأت أعمل . نظراً لحالتنا المادية ، لم أستطع الذهاب الى المدرسة أكثر من سنة أو سنتين .

بدأت العمل في محترف لتجليد الكتب وطبعها . كنت أعمل من السادسة صباحاً حتى السادسة مساءً . رب العمل كان مدرّساً سابقاً . في المساء ، كان يعلّمني القراءة والكتابة . كان لنا أقارب في كفرشيما . قالوا لنا أن رب العمل هذا يريد عمالاً صغار السنّ ، فذهبت اليه . كان لديه خمسة أو ستّة عمال . بقيت عنده أربع سنوات ونصف . كان يعطيني ست ليرات أسبوعياً ، في البداية كما في النهاية . عندما تركت ، كان المحترف قد كبر . لكن الأجور ظلّت متدنّية . لم يكن العمال مسجّلين في الضمان الاجتماعي . لقد اشترى آلات لصنع دفاتر مدرسية ولوازم قرطاسية اخرى .

كنت أعرف عاملاً يشتغل عند ك. . . مصنع النسيج الضخم . فأدخلني الى عملي الحالي . وأنا في هذا المصنع منذ سبع سنوات .

في البداية ، كان أجري متدنياً جداً . كنت أقبض ١٧٥ قرشاً في اليوم . كان عمري ١٥ سنة . وحدثت عدة اضرابات . تعلّمت العمل على الآلات . بعد ثلاث سنوات ، صرت أقبض ٢٥٠ قرشاً يومياً . ثم أخذت أعمل على ثماني آلات . ومعظم عمال النسيج يقبضون حسب الانتاج ، وفقاً « للقسيمة » أو « الرقم الذي يتسجّل على آلاتهم في نهاية النهار . اكسب بين ٨ و ١٠ ليرات يومياً ، حسب الانتاج . هناك تعريفات مختلفة حسب أنواع الأقمشة : كل « ١٠٠ نقطة » ، ١٦ قرشاً ، أو ٣٥ قرشاً أو ٥٠ قرشاً حسب القماش .

الآلات التي أعمل عليها هي آلات لغزل المادة الخام المتشاكلة والملوّنة . ولدى العمال اما ستّ واما ثماني آلات غزل . أسرعهم يحصّلون ١٠ ـ ١١ ليرة وأبطأهم ٧ ليرات .

أنا ، أكسب ٢٣٠ ـ ٢٥٠ ليرة شهرياً . أقبض ١٥ ليرة كإعانات عائلية وحوالي عشر ليرات

ككلفة غلاء معيشة .

لدينا اجازة مدتها ١٥ يوم عمل فعلي ، تدفع كعطلة سنوية .

في مؤسستنا ، يوجد ٨٠٠ عامل . هناك حوالي مئة عامل تقل أعمارهم عن ١٥ سنة . وهناك نسبة كبيرة من الفتيات تعمل في أقسام مختلفة . لكنهن يقبضن ، مقابل الانتاج نفسه ، أجراً أقل بكثير .

ومعظمهن لا يقبض حتى الحدّ الأدنى القانوني للأجور . بالنسبة الى جميع الأقمشة ، لديهن تعريفات أدنى .

لست راضياً عن شروط عملي ، الشروط الصحية : لا يوجد مطعم ، ونأكل مع غبار القطن ! لا يوجد طبيب حقيقي للمؤسسة ، ولا توجد حجرة للثياب .

نتعب كثيراً . في الصيف ، العمل مرهق . لا توجد تهوية . القطن يلتصق بجلدنا . لا يوجد قناع لحمايتنا من غبار القطن . كثيرون أصيبوا بأمراض رئوية بسبب هذا . وللأسف ، العمال لا يعون كثيراً هذه المشكلات وحقوقهم .

بالنسبة الى رب العائلة ، فهو مضطر للعمل بالانتاج . يمكنه أن يأمل في كسب ٩ أو ١٠ ليرات يومياً . وإلاّ ، لن يدفعوا له غير الحد الأدنى للأجور ، ٦٩٠ قرشاً . فلا خيار أمامه .

الوكلاء هم أدوات رب العمل . انهم يهدّدون بالطرد كل مجموعة من العمال تطالب بحق ، حتى ولو كان مشروعاً . رب العمل يستخدم حتى بعض العمال . يرشيهم ويجعلهم جواسيس . يعامل معاملة تفضيلية بعض العمال لكي يخلق الحسد والانشقاقات ! يدفع أحياناً ١٠ أو ١١ ليرة لعامل جديد بينما هناك عمال قدامى يقبضون ٩ أو ١٠ ليرات . يريدون أن يمنعوا بكل الوسائل اتحاد العمال .

معظم العمال من الجنوب أو من بعلبك . هناك فئة من طرابلس : كانوا أكثرية منذ بضع سنوات .

رب العمل يتصرف بخاصة تصرفاً طائفياً : الوكلاء هم من طائفة معينة ، ويمارسون سياسة محاباة ظاهرة تجاه عمال هذه الطائفة . الهدف هو : شقّنا . وهو يلعب أيضاً على التناقضات القبلية . وهكذا ، هناك جماعة كبيرة تأتي من عائلة وقرية محدّدتين من بعلبك . إنهم ينعزلون فيما بينهم .

يحوي قطاع النسيج ١٢ ألف عامل . معظم المؤسسات صغيرة (٥٠ الى ٦٠ عامل) . ومعظم أرباب العمل سوريّون . عدد المؤسسات الكبرى ثلاث : عسيلي (٢٥٠٠ شخص) ، عريضة في طرابلس (١٥٠٠ عامل) جبر في الحدث (٨٠٠ عامل) . والباقي موزّع في كل مكان » .

لقد أردنا أن نعرض أولاً بداية المقابلة بكاملها كي نلفت الانتباه الى خصائص حديث السيد ت . . . : فهو واضح ، تحليلي ، ودقيق ، كما يمكن أيضاً أن يصبح لاذعاً ومطلبياً ، عندما يتقمَّص السيد ت . . . دوره كقائد نقابي :

« مطالبنا الأكثر الحاحاً ؟

عام ١٩٦٨ ، أعاد مهندس مصري تنظيم كل نظام الانتاج : فالعمال الذين كانوا يشتغلون على أربع أو ست آلات ، صاروا ملزمين بالعمل على ثماني أو اثنتي عشرة آلة ! حاول بعضهم رفض النظام الجديد . ذلك أنهم ، في النظام الجديد ، قرّروا عدم دفع أجر ٢٥٪ من الانتاج على ٨ أو ١٢ آلة ! كانت التعرفة تطبَّق فقط على ٧٥٪ من الانتاج اليومي . وهكذا ، يصبح ربع العمل اليومي مجانياً صرفاً لصالح رب العمل . آنذاك ، صرفوا عمالاً بالعشرات ، فخاف الباقون وصمتوا . وما زال النزاع مستمراً !

كانت النقابة تقول لنا ببساطة : لقد زادوا لكم آلتين أو ثلاث ، لذلك يحق لهم أخذ ربع الانتاج !

ان المادة ٧١ من قانون العمل تنص على أن الغرامات المدفوعة من قبل العمال يجب أن توضع في صندوق يموِّل المشاريع العمالية . حالياً ، الغرامات عديدة ، تعسفية ومرتفعة ، والعمال لا يستفيدون شيئاً من هذا المال الذي يرجع إلى رب العمل . مثلاً ، ان العامل الذي يدخّن سيكارة يعاقب بحسم أجر يوم كامل .

يجب على النقابة أن تراقب هذا الصندوق واستخدام المبلغ .

اننا نريد مطعماً وحجرة ثياب لائقين ! يجب أن يكون هناك طبيب حيّ الضمير . فالطبيب الحالي هو في خدمة الادارة . حتى ولو كان العامل مريضاً جداً ، فهو يؤكد له أنه في صحة جيدة ويعطيه حبّة أسبرو .

اننا نريد تطبيق القوانين الاجتماعية ، عجباً ! مع كل هذه النواقص ، ينتهكونها باستمرار » .

حديثه ليس غوغائياً أبداً ، بل غنيّ بالأرقام والتحليلات التي يرغب فيها بلا ريب كثير من « الاختصاصيين في علم الاجتماع الصناعي » ، الذين يصعب عليهم أن « يكتشفوا » ، في الواقع التجريبي ، العمل الزائد ، مصدر فائض القيمة بالنسبة الى الماركسيين[٦٣] . فالسيد ت . . . يكتشفه بسهولة في تصرف رب العمل الذي ، بتحديثه المؤسسة ، يزيد في الاستغلال وفي ثمنه المقدَّر بنسبة فترة العمل غير المدفوع من فترة العمل المدفوع . ان السيد ت . . . قد استوعب بوضوح بعض عناصر الاقتصاد الماركسي ، ويعرف تطبيقها على الوضع الملموس لمصنعه .

انه يظهر شيئاً من الوضوح عندما يحلّل الحركة النقابية في لبنان ، عام ١٩٧٣ :

« في وضعها الراهن وتركيبها الحالي ، ليست الحركة النقابية في لبنان قادرة على احراز الكثير من المكاسب للعمال . وأحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع ، هو تجزّؤ الحركة النقابية وانقسامها : هناك خمس نقابات لمهنة واحدة أحياناً ! الدولة تشجّع هذا الانقسام لشلّ الحركة النقابية .

هناك نقابات عدة تدافع عن مصالح العمال . لكن معظم القيادات النقابية لا تعكس إرادة العمال .

حالياً ، هناك وحدة شكلية ، من فوق ، بين مختلف الاتحادات . وهذه الوحدة الشكلية لا يمكن أن تعطي نتائج كثيرة . ينبغي على العمال ، في القاعدة ، أن يعملوا في سبيل وحدة حقيقية . ان بعض الاتحادات تطالب بهيكلية نقابية جديدة تستجيب على نحو أفضل للحاجات الحالية ولتقدم الطبقة العاملة . المشروع الأهم قدّمه الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في لبنان ، وهو يهدف الى الحد من تجزؤ العالم النقابي والى انشاء نقابات قطاعية مندمجة وقوية . ان القيادات اليمينية ، التي لا تريد أن تصبح الطبقة العاملة قوية وذات بنيان ، ترفض هذا المشروع . ويقبله آخرون للقطاعات التي هم أقوياء فيها .

ليس العمال بعدُ على قدر كاف من الوعي . ان قادة نقابة النسيج لم يتغيّروا منذ ١٧ سنة . انهم لا يفعلون شيئاً للعمال . هناك ثلاث مؤسسات ، وهي أضخم المصانع (عسيلي ، عريضة ، جبر) ، تنتسب الى النقابة : أي ما مجموعه مبدئياً ٤٠٠٠ عضو . أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فان فيها نسبة ضئيلة جداً من العمال المنتسبين الى النقابة . في المؤسسات الكبيرة ، يحسم الاشتراك تلقائياً من الراتب ! وهذا يبيّن بوضوح تواطؤ أرباب العمل مع القيادة الحالية للنقابة . منذ سنة ، جرت انتخابات . لم تحدث معركة . وفشل بعض الأفراد في مواجهة لائحة القيادة الحالية . تحت ضغط القاعدة ، فاوضت النقابة بشأن عقدِ عملٍ جماعي مع أرباب العمل . يفرض العقد تحكيم وزارة الشؤون الاجتماعية ويحدّ من حق الاضراب . في المقابل ، يؤمّن زيادة في الأجر ، بصورة منتظمة ، كل سنتين . هذه السنة ، استحق لنا ٦٪ . وهذه الزيادات مستقلة عن تلك التي تقرّرها الدولة . أرباب العمل يعبسون قبل دفع هذه الزيادات ويدّعون أنهم معفيّون منها . لكن ، تحت ضغط اضراب محتمل ، أقنعت النقابة أرباب العمل بدفع الـ ٥٪ المقرّرة من الدولة » .

ان انتقاد القيادات النقابية هو أمر أجمع عليه كل اعضاء النقابات الذين شملتهم عيّنتنا . وقيادة نقابات النسيج لم يوفّرها السيد ت . . . الذي يجري ، مع ذلك ، تحليلاً أدق من تحليل معظم الآخرين الذين يكتفون بعبارة « مرتشين » أو « غير فعّالين » لوصف المسؤولين عن نقاباتهم . فالسيد ت . . . يرى أن المشكلة هي أساساً مشكلة الديمقراطية النقابية (« إنهم لا يعكسون إرادة العمال » . . . لم يتغيّروا منذ ١٧ عاماً . . . ») ، التي غالباً ما يُنكر وجودها في لبنان . ويبرّر السيد ت . . . غياب الديمقراطية الحقيقية هذا « بتواطؤ أرباب العمل مع القيادة الحالية لنقابة النسيج » . لنتذكّر المقابلة الأولى ، حيث قال السيد ك . . . الذي هو صاحب مصنع للنسيج : « الأحوال مرضية ، طالما لا يوجد شيوعي (على رأس النقابة) » . ثمة سبب آخر تطرّق اليه السيد ت . . . هو انقسام العمال على أسس اقليمية أو طائفية . لا يمكن الانكار بأن بعض المواقف تجاه القادة النقابيين تشبه بغرابة التصرفات التقليدية حيال الزعيم : هذه الظاهرة لم تختفِ ، وقد غذّتها سياسةُ استخدامٍ انتقائية تسمح بتأمين اتجاه الى التجانس بين طائفة الوكلاء

والموظفين وطائفة رب العمل (راجع القسم الثاني) . ان السيد ت . . . يعي ذلك ، لكنه لا يتّخذه حجة لانتقاد النشاط النقابي :

« يوجِّه البعض انتقادات الى الاتحاد الوطني . صحيح أن هناك نقصاً وعيوباً وثغرات . لكن الاتحاد الوطني يلعب الآن دوراً مهماً في اطار الاتحاد العمالي اللبناني العام . فالاتحاد الوطني هو الذي يقترح المشاريع والمبادرات الأكثر قيمة . انهم يحاولون « مضايقة » الاتحادات الأخرى . ثم ، صحيح أن نقابات الاتحاد الوطني تضم القليل من الأعضاء ! إن نقابة عمال الفنادق والمطاعم ، ونقابة عمال الطباعة تضمّان الكثير من الأعضاء ! ونقابة عمال النجارة ضعيفة قليلاً .

المواقف المبدئية للاتحاد الوطني جيدة جداً . ثم ، أحياناً ، كما في معركة ضمان المرض عام ١٩٧٠ ، نجحوا في جرّ الاتحادات الأخرى . كما تمكّنوا حالياً من جعل الجميع يتبنّون المطالبة بتعديل المادة ٥٠ المتعلقة بالصرف الكيفي !

هناك فئات (من أقصى اليسار) تحاول محاربة الاتحاد الوطني وتلويث سمعته . ونحن نعرف هؤلاء جيداً !

بخصوص المادة ٥٠ ، التعديلات المقترحة جيدة جداً ، بالنظر الى ميزان القوى الحالي . لكن القيادات اليمينية ترفض أيضاً هذه التعديلات . ان الغاء المادة ٥٠ فعلياً لن يتم إلاّ بالغاء استغلال الانسان للانسان . يجب أن نناضل في سبيل اهداف ممكنة التحقيق في اطار هذا النظام وان نمتلك تصوراً لأجل طويل جداً .

الدولة تستغلّ القيادات اليمينية لتحاول مجدداً شقّ الحركة النقابية » .

سوف نكتشف بسهولة ، في هذا الدفاع عن الاتحاد الوطني وتمجيده ، موقف الحزب الشيوعي اللبناني ، الحريص على الوحدة العمالية وعلى إزالة طائفية الحركة النقابية . فالسيد ت . . . ، مدين بثقافته النظرية والسياسية ، الى الحزب الذي حاول أن يستمدّ منه التحليل السياسي الذي يجريه للبنان .

ان هذا التحليل يبدي حرصاً على أخذ العلاقات الاجتماعية التقليدية في الحسبان حتى ولو كانت معتبرة كعوائق أمام نمو لبنان « مزدهر وديمقراطي » في إطار علاقات جديدة ووثيقة مع البلدان العربية التقدمية :

« الطبقة المهيمنة في لبنان هي البورجوازية الوسيطة . لكن الاوليغارشية المالية هي المتنفّذة بنوع خاص .

الذين يسيطرون هم البورجوازيون المتحالفون مع الاقطاعيين . انهم اقطاعيون قدامى جاءوا الى المدينة : بدأوا في انشاء مؤسسات وتكريس الرأسمال . الاوليغارشية المالية قوية بسبب ارتباطاتها بالعالم الرأسمالي . لقد حدثت هجرة رؤوس أموال فلسطينية وعربية الى لبنان . . .

في زمن جدّي ، كانت الاقطاعية مهيمنة . والنظام الآن رأسمالي . لكن الاقطاعيين ما زالوا

يتمتعون ببعض النفوذ . عندما يحدث انتقال من التشكيلة الاجتماعية الاقطاعية الى التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ، تبقى آثار من الاقطاعية ، ويبقى حدّ أدنى من النفوذ .

الاقتصاد مشوَّه : فهو يرتكز فقط على قطاع الخدمات . ليس لدينا صناعة متطورة .

الطبقات الأقل نفوذاً : الطبقة العاملة والفلاحون ، وهي طبقات محرومة ومسحوقة . السلطة السياسية هي في أيدي الرأسماليين والمصرفيين .

هناك طوائف أغنى من الأخرى . وهذا ناجم عن التقاليد والحالة الاقتصادية التي كانت قائمة على القبلية والطائفية . اختراق الرأسمالية عزَّز الطائفية . لقد أرادوا بناء مجتمع طائفي متخلف لترسيخ نفوذهم وادامته .

التفاوت الاجتماعي كبير ويزداد مع الزمن . الرأسماليون يصبحون أكثر ثَراءً ، العمال يفتقرون ، والصراع الطبقي يتّسع .

سياسة الدولة تقوم على تأمين احتكار التعليم العالي لأبناء الاقطاعيين والرأسماليين . ان ابناء العمال والفلاحين يصلون بصعوبة كبيرة الى التعليم .

علاقة لبنان بالغرب وثيقة جداً . فالنظام الرأسمالي اللبناني يعيش من هذه العلاقات . الامبريالية تخرِّب الاقتصاد اللبناني ، من خلال الاحتكارات .

قبل ١٩٤٣ ، كان هناك استعمار غير مباشر . والآن ، بعد الاستقلال ، يوجد استعمار اقتصادي ، استعمار مباشر يريد السيطرة على المؤسسات اللبنانية ، يضعف التصنيع ويعيقه ، ويعزّز قطاع الخدمات . وهذا يؤدي الى أزمات اقتصادية ، وبطالة كبيرة ، وطريق مسدود . العلاقات مع البلدان العربية غير وثيقة جداً ، خصوصاً مع البلدان التقدمية . هناك بوجه خاص علاقات مع بعض البلدان العربية التي تهدف الى تصفية الحركة التقدمية وحتى الحركة النقابية في لبنان . انها بلدان لها طبقات حاكمة مماثلة للطبقة الحاكمة في لبنان .

أنتمي الى الطبقة العاملة . ولا أريد تغيير طبقتي الاجتماعية » .

ان السيد ت . . . الذي يعي ويفخر ، هو أيضاً ، بانتمائه الى طبقة عاملة تمكّنت من أن تختلق لنفسها تقاليد نقابية ، مناهضة للامبريالية والاحتكار ، لا يحلم ، بخلاف السيد ز . . . باشتراكية منفصلة تماماً عن لبنان الحالي . وكواقعي ، يعرف ضرورة أخذ القيود العائلية والثقافية بالحسبان . هكذا هو شأن مفهومه لدور المرأة وتطبيقه لهذا المفهوم على « المنزل الذي يقوم ببنائه » . فهو إذ يدرك أن إلزام امرأته بالعمل في الخارج سيكون مصدر تعب إضافي وتشهير اجتماعي ، يتذرَّع بالظروف لتبرير تردّده الحالي فيما يتعلق بدور المرأة .

« خطيبتي لم تعمل أبداً . والدها يشتغل في معمل حجارة في رياق ، وهو قريب لنا . يجب أن تساهم الفتيات في الانتاج . لا يجب أن يكون هناك تمييز بين الرجل والمرأة . ينبغي أن يكون للفتيات دور اجتماعي ونقابي . التقاليد تقضي بألّا تعمل المرأة المتزوجة . وأنا اعتقد أن على الرجل

والمرأة أن يسهما معاً في بناء البيت .

إذا اضطرتني الظروف ، سأدع زوجتي تعمل . سيتوقف ذلك على حاجة الأسرة . لكن العمل المنزلي غير سهل ، فهو متعب » .

بين النظرية وظروف الممارسة الراهنة ، على الطبقة العاملة ، الشابة والمسيَّسة ، أن تقبل بالتوفيق وتبدي الصبر ، الذي هو ميزة النضال المثلى . إن هذه « الواقعية الثورية » هي التي تميِّز بالأولى الايديولوجية المضمرة في حديث السيد ت . . .

المقابلة رقم ٢٠ : السيد س . . . (مقتطفات)

السيد س . . . عامل في مصنع ع . . . ، وهو سنّي من طرابلس . اشتغل والده في شركة نفط العراق حتى بلغ الستين من عمره . ان للسيد س . . . المولود عام ١٩٢٨ ، شقيقاً مزارعاً ، وزوجته ابنة فلّاح صغير أرثوذكسي من الكورة . وهو يعمل عند ع . . . منذ ٣١ عاماً ، أي مذ كان عمره ١٣ سنة . قبلاً ، كان يعمل أيضاً ، لكن ، « بما أنه كان محظوراً تشغيل الأولاد ، في عهد الفرنسيين ، فقد كانوا يخبّئوننا عندما يكون هناك تفتيش في المصنع »، حسب تعبير السيد س . . . الذي يتذكّر أن أجره كان ١٧٥ قرشاً مقابل ١٥ يوم عمل في سنة ١٩٤٠ .

الأجر هو لازمة (Leitmotiv) هذه المقابلة التي دامت أكثر من ساعتين ونصف والتي تسمح بتقدير ما يمثّل فعلاً ، من قوة شرائية ، الحد الأدنى للأجر الذي كان بقيمة ٢٠٥ ل . ل . عام ١٩٧٣ :

« الأجر يدفع بالقطعة : ٢٢٥ قرشاً للياردة . أجري يتوقف على عملي . حالياً ، لا يتجاوز الأجر بالقطعة ٥ ل . ل . يومياً ، لكنهم يدفعون الحد الأدنى : ٢٠٥ ل . ل . شهرياً ، وهذا قليل ».

بعد ٣٠ سنة من الأقدمية ، كيف يمكن ان يقبض المرء راتباً زهيداً الى هذا الحدّ ؟ انه أقل مما يخصّصه بورجوازيو عيّنتنا شهرياً ، في المتوسط ، للانفاق على التسلية والترفيه (راجع المقابلات من رقم ١ الى ٥). والسيد س . . . يوضح :

« هناك ملاك جديد في المصنع : الزيادات على الأقدمية تعطى للمياومين انما ليس للذين يعملون بالقطعة ».

اذاً ، لماذا يعمل السيد س . . . بالقطعة ؟ الجواب يأتي بعد نصف ساعة من الحديث . وهو يفيدنا حول شدّة القمع النقابي في لبنان ، خصوصاً في قطاع النسيج :

« كنت رئيس نقابة عمال النسيج في مؤسستي عام ألف وتسعماية و . . . ولمدة أربع سنوات . ثم كنت عضواً في اللجنة التنفيذية للنقابات في بيروت . . . في مطالبي ، كنت آخذ

على رب العمل عدم الاهتمام بنا واعطاءنا راتباً غير كافٍ ، وعدم زيادة أجرنا . . . كنت متمرداً . . . وأطالب بوعي . . . كرئيس للنقابة ، قرّرت مع لجنة الاضراب التوقف عن العمل . توقفنا ستة أشهر . بعد ذلك ، استخدموني مجدداً في المصنع . بالنسبة الى هذا الأمر ليسوا حاقدين . . . طلبت العودة ، فقبل رب العمل شرط أن أبقى في « الطريق المستقيم »، أي في جانب الادارة وبلا نقابة . بقيت في الطريق المستقيم ، لكنني وُضعت في العمل بالقطعة ، وبقيت فيه منذ ذلك الحين . . . بلا ريب ، هناك فئة داخل المصنع تحول دون قبول طلبي بالانتقال الى اليومية . . . »

منذ هذه القضية ، و« النقابة مضطرة للبقاء على علاقات طيبة مع الادارة ». ويؤكد السيد س . . . : « اذا طالبنا ، فان النقابة لا تفعل شيئاً ، ليس لديها الشجاعة ولا العزم على فعل أي شيء اطلاقاً ». كما يضيف ، بتوق الى الماضي انما بتحرّر من الوهم : « أنا ، كنت أتكلم ، كنت أطالب ، وكنا نتوصل الى الحصول على بعض مطالبنا ».

حالياً ، العمال الذين يقبضون بالقطعة هم ، حسب السيد س . . . ، الأكثر تعرضاً للاستغلال في لبنان : «الآخرون يستفيدون من الزيادات الحكومية لغلاء المعيشة ، لكن سعر الياردة لم يرتفع قط ».

ثم ان أزمة العمالة الحادة التي تسود لبنان الشمالي تسهّل لأرباب العمل تماماً الصرف الكيفي : « حالياً ، الأجر لا يكفي ، ولا يجب أن يكون رب العمل قادراً على طرد عامل لأنه لا توجد أعمال أخرى . ان المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بالصرف الكيفي هي التي تثير الكثير من المشكلات ».

بأجر شهري قدره ٢٠٥ ل . ل ، لتغذية وكسوة ومعالجة راشدَين وستة أولاد تتراوح أعمارهم بين ٨ و٢٣ سنة ، من الطبيعي أن تكون عائلة س . . . « في حالة عوز شديد »، ولا بد لها من « أن تفرض على نفسها التضحيات لكي تعيل كل الأولاد ». في ما يلي ، سنستمع الى السيد س . . . وهو يعرّف بأولاده ويتحاور مع زوجته بشأن زواج البنات وزواجها الخاص :

« السيد س . . . : لديّ ستة أولاد بين ٢٣ و٨ سنوات . الأولى معاقة . الثانية كانت تدرس في مدرسة رسمية ، لكنها رسبت ، فاضطررت لوضعها في مدرسة خاصة عند س . . . تكلفني ٤٠٠ ل . ل . سنوياً . وهذا مبلغ كبير . يمكن أن تنال البريفيه وأن يأتي أحد ليطلبها للزواج .

السيدة س . . . : دعها تتعلم حتى النهاية . . .

السيد س . . . : لكن ، كل الناس يبحثون عن المال . . .

السيدة س . . . : اذا كانت غنية ، الجميع يزورونها ، انما اذا كانت فقيرة ومن عائلة شريفة ، لا أحد يأتي . الجميع يسعون وراء المال .

السيد س . . . : ابني البكر في مدرسة رسمية . أدفع ٤ ل . ل . في الشهر . فقدت ٤ أو ٥ صبيان ، ماتوا صغاراً على أثر أمراض أصابتهم . لم يكن معي مال لمعالجتهم .

السيدة س . . . : اشتغلت أربع سنوات عند . . . لكنني اضطررت للتوقف عندما تزوجنا .

السيد س . . . : تزوجت وتوقفت عن العمل حوالي سبعة أو ثمانية أشهر . كانت زوجتي تعمل في المشغل نفسه . وبما أنني لم أكن أملك مالاً ، فقد خطفتها . بعد الزواج ، لم تعمل ، وأصبحت « ربة منزل ».

السيدة س . . . : كنت أقبض ٤٥ ل . ل . في الأسبوع ، لكننا كنا نعمل معاً .

السيد س . . . : كما لو كنّا قد تعارفنا في الجامعة ».

« لا أريد أن يكون أولادي مثلي ! » ان هذه الصرخة النابعة من القلب تتفق مع تلك التي تلي هذا الجزء من المقابلة : « لا يوجد ، في لبنان ، عامل في مثل فقري وتعاستي ! » أبعد من إثارة العواطف المخصّصة لاستدرار شفقة المحقّقة ـ التي هي طالبة في علم الاجتماع (انما أيضاً مساعدة اجتماعية) ـ فان العناصر المادية الموصوفة أدناه ترجع الى شروط السكن المزرية والى التقنين الكسائي والى الحلقة الجهنمية للديون المستحقة للمؤسسة :

« أدفع ٨٠٠ ل . ل . بدل ايجار في السنة ، وهذا ربع ما أكسب . البيت مؤلف من غرفتين ودار وممشى واسع نوعاً ما . اننا نفتقر الى الأثاث : أنظري الى هذه الخزانة ، عمرها ٢٥ سنة ، منذ زواجي .

في حياتي ، لم أستطع اعطاء زوجتي مبلغاً كافياً لمصاريفها : أعطيها ١٠ أو ١٥ أو ٢٥ ل . ل . كل بضعة أيام . أجري محدود : أستدين هذا الشهر وأسدّد في الشهر القادم . ليس لديّ أبداً امكانية دفع مصاريف الترفيه لأولادي .

ليس لدي ثياباً أرتديها : هذه البذلة ، أهداني اياها رب عملي ، منذ ثلاث سنوات . ليتني أستطيع صبغها حتى يظن الناس أنني غيّرت بذلتي !

الحاجة الى المال تفعل الكثير : لقد قرأت في الجريدة أن شاباً محتاجاً الى المال وعاجزاً عن تأمين معيشة عائلته قد انتحر .

عليّ ديون بقيمة ٨٠٠ ل . ل . اقترضتها من المؤسسة لدفع بدل الايجار براتبي هذا ، لا أستطيع دفع ايجار منزلي . ولا يمكنني أن أسكن في منزل أصغر ، عندي صبايا يجب أن يكون لهن غرفتهن ، ومنزلنا هذا ضيّق علينا الآن مع الصبيان ، ثم أنني سكنت طوال ١٨ سنة المنزل نفسه ».

ان السيد س . . النقابي القديم ، مستسلم الآن ، « فالله هو معينه الوحيد » كما يقول غالباً . وحده وجود عائلة زوجته في الكورة سمح له ، خلال بضع سنوات ، بالتزوّد ببعض

الخضار والفاكهة مجاناً . لكن السيدة س . . . اختلفت مع أخيها ، وانقطعت العلاقات مع الريف[٦٤] ، القادر وحده على تخفيف شقاء البروليتاريا المدينية الأكثر تعرّضاً للاستغلال . ان السيد س . . . الذي هو تارة بروليتاري واعٍ وطوراً شبه بروليتاري متعلق بملكية زراعية صغيرة، أصبح بروليتارياً رثاً حقيقياً مهدّداً بالطُرد من المصنع ، بوتيرة العمل التي لم يعد يتحملها ، وبالخوف من البطالة التي ستقضي عليه نهائياً . نظرته الى المستقبل تتأرجح بين تشاؤم مصبوغ بقدَرية دينية وتفاؤل حالم وغير منطقي ، عندما يتعلق الأمر بالأولاد :

« السيد س . . . : صحتي ليست جيدة . سيكون من الصعب جداً عليّ أن أجد عملاً آخر. عندما سأتوقف عن العمل ، لن أستطيع الاعتماد الا على الله . فهو وحده الذي يعلم . . .

السيدة س . . . : لدينا صبيان . . . ليكونوا صالحين وسترى . . .

السيد س . . . : من يدري . الحمد لله ، انهم أملي .

السيد س . . . : أود ، لو أستطيع ، أن أعلّم أولادي مثلما يعلّم أولاد رؤساء الجمهورية . البنات ، أحب أن يصبحن طبيبات أسنان أو صحة . . . والصبيان ، ضباط كي يدافعوا عن هذا الوطن . . .

السيدة س . . . : لكن ، في هذا الوطن ، يُقتل الانسان كما لو كان هرّاً .

السيد س . . . : لا أحب أن يهاجر أولادي ، آمل في أن يظلوا بالقرب مني ».

اندماج ، معارضة ، وقنوع

يمكن إبراز ثلاث منظومات مواقف ، أو ثلاث « ذهنيات » حسب تعبير ماكس ويبر[٦٥] ، انطلاقاً من أحاديث العمال التسعة والعشرين الذي شملتهم عيِّنتنا ، وبخاصة الحالات الأربع المختارة لتوضيح تنوع المواقف والأيديولوجيات العمالية في لبنان وتقصّيه . ان القصد ، في التركيز على الفوارق والسمات الأكثر بروزاً ، هو عرض ثلاثة نماذج نمطية لعمال لبنانيين انطلاقاً من تحليل أجوبة كل مقابلات العمال على الأسئلة المتعلقة بالصلة بالعمل والانتساب النقابي وتصورات البنية الاجتماعية أو تطورها والمستقبل الطبقي المأمول من خلال علوم الأولاد ومهنهم وأوضاعهم .

العامل المندمج يتماثل بمؤسسته وبربّ عمله ، ويصوِّر نفسه كصديق لهذا الأخير أو شريك أو مستشار . انه يؤمن بالتحسن التلقائي والمطّرد لوضعه من جرّاء حسن نية أرباب العمل أو ضغط الأحداث . عن هذا التفاؤل الواثق ، ينجم موقف سلبي أو لا مبالٍ تجاه الحركة النقابية المنظَّمة على أسسٍ أيديولوجية . ويرى هذا العامل أن « النقابة المكوَّنة ضمن المؤسسة » هي وحدها التي يمكن أن تفيد لتسريع تحسن الأمور دون تشويش العلاقة التكاملية بين ربّ العمل

وعماله . ان هذا الاندماج في عالم المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يؤدي ، فضلاً عن ذلك ، الى احساس وهمي بالمرتبة المحتلّة والى تصور متجانس للمجتمع ، الذي يضمّ أرباب عمل وعمالاً داخل « طبقة متوسطة » واحدة ، حيث لم يعد الفارق الاجتماعي غير مسألة حظّ ووقت . المستقبل ، بالنسبة لهم أو لأولادهم ، هو الملكية الحرفية الصغيرة ، التي هي النموذج المصغّر عن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي يعملون فيها ، والتعبير عن الرغبة في العودة الى البورجوازية الصغيرة الأصلية . وباعتبارهم عموماً منحدرين طبقياً مثل عناصر شبه بروليتاريا الخدمات ، فانهم لا يطمحون فعلاً الاّ الى تأسيس عمل لحسابهم ، متجاهلين حتمية الأجارة التي اضطروا للخضوع لها دون القبول بها . يكفي أن تتمكن أقلية من فتح دكان أو مشغل ، دون أن تفعل بعد غير هذا ، لكي يدوم الاعتقاد السابق .

العامل المعارض يقدِّم وصفاً دقيقاً وتفصيلياً ، بطيبة خاطر ، لشروط عمله . فهو يعلم أن التحسن لن يأتي الا من نضال الأجراء وأن المنافسة تؤدي الى تعزيز الاستغلال . وكمتعاطف أو كعامل بغير تردّد على الصعيد النقابي ، فهو يعبِّر دوماً عن رغبة في التغيير الشامل مرتبطة بنظرة الى المجتمع كتركيب من طبقات أو فئات متعارضة . وهو ، إذ يلقي الى المستقبل بطموحه الى مجتمع مغاير ، لا يفصل بين هذا الطموح وترقّيه الشخصي ، سواءً داخل طبقة متوسطة لبنانية محرَّرة أخيراً من البلوتوقراطيين والثروات الكبيرة ، أم داخل طبقة عاملة تتطابق حدودها الغامضة أحياناً مع ما يسمّيه السابقون « طبقة متوسطة ». ان الأيديولوجيا المركَّزة على « الطبقة المتوسطة » لا توفِّر العمال أبداً بصورة كلية ، حتى أكثرهم تسيّساً .

أخيراً ، **العامل القَنوع** يعبِّر عن استياء شديد من شروط عمله ووضعه المادي والمالي . لكنه ، بخلاف النموذجين الآخرين ، لم يعد يؤمن بامكانية تحسّنٍ لم يحدث أبداً منذ مباشرته في العمل . وكقدَري وعاجز ، فهو الفريسة الأسهل لاستغلال أرباب العمل المفرط وللضغط على الأجور والعمالة . ان الخوف من البطالة وتناقص المردود ، ووسواس الغد المتسلِّط عليه ، وعزلته عن الحركة النقابية تقرّبه من البروليتاريا الرثّة التي لم يعد يتميَّز عنها الاّ بديمومة عمله في مؤسسة كبيرة أو متوسطة . الى جانب كونه واقعياً الى حدّ أنه لم يعد يأمل في الاستقرار يوماً لحسابه الخاص ، فهو قانع بانحداره الى حدّ القبول بأن يعيش يوماً فيوماً أشكالاً من الاستغلال مؤلمة جداً أحياناً . أمله ينتقل الى أبنائه الذين يغذّون أحلامه اليقظة ويشكلون مصدر انفاق غير متناسب أحياناً مع النتائج المُنالة . ليكن ، فأيديولوجية الترقي الاجتماعي عبر المدرسة هي ملاذه الأخير : ما دام أحد أبنائه قادراً على الدراسة ، فهو يستمر في تغذية وهمه الأخير : ارتقاء أولاده الى الطبقة المتوسطة .

داخل عيّنتنا ، تتطابق هذه النماذج النمطية الثلاثة ، بشكل دقيق نوعاً ما ، مع الفئات المميَّزة في مقدّمة هذا الفصل . والجدول التالي يوجز الارتباطات النزّاعة بين المسار الطبقي والموقع الطبقي والذهنية والأيديولوجية الاجتماعية ـ السياسية :

جدول رقم ٣ ـ ٣ : شرائح الطبقة العاملة في لبنان .

المنشأ الاجتماعي	نوع المؤسسة	الذهنية الغالبة	الايديولوجية الاجتماعية ـ السياسية
ملكية صغيرة فئات متوسطة	صغيرة ـ متوسطة	اندماج	أحزاب يمينية محافظة
أجارة زراعية مؤاكرة ، أجارة صناعية	كبيرة و« طليعية »	معارضة	أحزاب يسارية
منشأ عمالي ومديني وبروليتاري رثّ	كبيرة وراكدة	استسلام	أنصار سياسيون تقليديون (زعيم)

الأيديولوجية العمالية المسيَّسة

بين كل التصورات عن البنية الاجتماعية اللبنانية ، ربما يكون تصور العمال المسيَّسين هو الذي ـ حتى أكثر من تصور البورجوازيين المثقفين ـ يسمح أفضل من غيره بفهم الاتجاهات الاجتماعية ـ الاقتصادية وبادراك معنى الأحداث السياسية للبنان المعاصر ، أقلّه منذ ١٩٦٧ . في الواقع ، ان وجهة النظر المعبَّر عنها بالأيديولوجية العمالية المسيَّسة (المقابلتان رقم ١٨ و١٩) تتيح بوضوح الربط بين مظاهر بمثل تباين الزعامة الاستزلامية ، والوظيفة السياسية للطائفية ، وضعف نمو الصناعة ، وتأخر لبنان الطرفي وعنف القمع البوليسي المقترن بعجز « الدولة » اللبنانية الظاهر .

بالمقارنة مع أحاديث العمال الآخرين ، فان التماسك الداخلي والتطابق « الخارجي » مع المعطيات الاجتماعية ـ الاقتصادية هما اللذان يلفتان النظر عند قراءة مقابلات العمال « المعارضين »، أصحاب الأيديولوجية العمالية المسيَّسة . في الواقع ، بينما تكرِّر مواقف العمال « المندمجين »، جزئياً ، مواقف أفراد فئات اجتماعية أخرى ، وبخاصة الفئات غير الأجيرة التي تشكل ، عموماً ، فئتهم المرجعية ، وبينما تتقارب مواقف العمال « القنوعين » من مواقف عناصر البروليتاريا الرثة وتتميَّز بتناقضات متواترة (قدرية ـ تفاؤ ل) فان مواقف وتصورات العمال « المعارضين » تبدو خاصةً بمرتبتهم كأجراء يدويين وتفضي الى نظرة شاملة عن مجتمعهم وعن طرائق التنمية الممكنة .

أخيراً ، تجدر الاشارة الى أن الانفصام بين لبنان الوسطي ذي الأكثرية المسيحية ، المركَّز على الملكية الصغيرة والميّال الى الغرب ، ولبنان الطرفي ذي الأكثرية الاسلامية ، المركَّز على

الأجارة والميّال الى العالم العربي ، ينتقل الى داخل الطبقة العاملة حيث تُقابل العمال المندمجين في « النظام » والمنغلقين داخل حدوده نواةً من العمال الشباب المتحدّرين من الأطراف والمدرَّبين على المعارضة والوعي السياسي الشامل . وسوف نحاول ، في القسم الأخير ، توضيح محدِّدات هذا الانفصام الأيديولوجي الجوهري ومضامينه من أجل فهم أشكال النضالات الاجتماعية في لبنان المعاصر .

الفصل الخامس

البروليتاريا الطرفية الرثّة

البطالة وسوق العمل

قدّرت دراسة « القوى العاملة في لبنان » نسبة العاطلين « الباحثين عن عمل » ب ٤٪ لعام ١٩٧٠ ، حسب الأجوبة المعطاة من العيّنة . وهذا الرقم ، المقدَّر بوضوح بأقل من الحقيقة ، يستند الى تعريف ضيِّق وغامض للبطالة . في الواقع ، لا يمكن أن يحمل مفهوم « البحث عن عمل » المعنى ذاته في البلدان الرأسمالية المتقدّمة وفي بلد « تابع » كلبنان حيث معدَّلات النشاط - حتى المحسوبة انطلاقاً من السكان المقيمين فقط - هي أضعف بكثير (٤٧٪ لكل الفئات العمرية من ١٥ - ٦٥ سنة ، حسب دراسة القوى العاملة). زد على ذلك أن عدم وجود أية مؤسسة مخصَّصة لاحصاء طالبي العمل ، وبالأحرى ، للتعويض عليهم ، يجعل كل تعريف للبطالة مبنيّ على مثل هذه المعايير تعريفاً مشكوكاً فيه تماماً . ان معنى النشاط وعدم النشاط المهنيَين هو الذي يتغيَّر جذرياً عندما ننتقل من الرأسمالية المركزية الى الرأسمالية الطرفية .

وهذا المعنى يحدِّده بدرجة كبيرة موقع التشكيلة الاجتماعية داخل سوق العمل الدولية . مرة أخرى ، يمكننا تحليل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية كمعبر ووسيط للهيمنة الرأسمالية على المنطقة بأسرها . في الواقع ، كل شيء يحدث كما لو كان هناك تبادل يحصل بين هجرة قسم من اليد العاملة اللبنانية نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة (وبخاصة بلدان أميركا وأوستراليا وأوروبا الغربية) ونحو البلدان العربية النفطية ، وبين وفود قسم من البروليتاريا الرثّة السورية (انما أيضاً ، وبدرجة أقل ، من البلدان العربية الأخرى) الى لبنان ، مما يخلق تالياً شروط أفضل استغلال متاح لأرباب العمل اللبنانيين (« السوريون يقبلون بالعمل لقاء ٥ ل . ل . يومياً ، أما نحن فلا »). من جهة أخرى ، فان تيار تبادل القوة العاملة هذا يرتدّ أيضاً الى داخل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية بالذات ، اذ يقابل وفودَ العمال الزراعيين السوريين (الموسمي أو المناوب) الى لبنان الطرفي نزوحُ الريفيين من المناطق الطرفية الى بيروت وبخاصة الى

ضواحيها . يجب أن نضيف أخيراً الدور الذي تلعبه اليد العاملة الفلسطينية في نشاط سوق العمل اللبنانية . فهذا الدور ، المكمّل ظاهرياً للدور الذي يؤدّيه السوريون ، يستلزم دراسات خاصة لفرط ما تبدو انعكاساته السياسية كبيرة .

ومهما يكن ، فان عدم استقرار العمالة ، وهو الميزة الخاصة بالبروليتاريا الرثة حسب تعريفنا السابق ، يبدو مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بكيفية عمل الاقتصاد اللبناني وبدوره في السوق الاقليمية والعالمية . ان وجود فئة واسعة من « القوة العاملة الاحتياطية »، قابلة للاستخدام محلياً ، مستبعدة أو موفدة الى الخارج تبعاً للظروف ، يشكل ضرورة بنيوية لاقتصاد هو في آن معاً مستغَلّ ومعبر استغلال وسط السوق الرأسمالية العالمية .

شرائح البروليتاريا الرثة وأنواع الفيض السكاني

لكي نحسن الإحاطة بتركيب البروليتاريا الرثّة في لبنان ، وتبرير اختيار المقابلات المختصة بها المعروضة في هذا الفصل ، انطلقنا من التمييز الذي أجراه ماركس بين ثلاثة أنواع من الفيض السكاني ، في فصل من كتاب « الرأسمال » بعنوان : « القاعدة العامة للتراكم الرأسمالي »[٦٧] . اننا نرى ، في الواقع ، أن مختلف فئات البروليتاريا الرثّة تتمايز وتتكامل ، في آن واحد ، بمنشئها وبكيفية اندماجها في الاقتصاد . وهكذا ، فان البروليتاريا الرثّة ذات المنشأ الريفي اللبناني تبدو كحصيلة مباشرة للفيض السكاني الكامن ولكيفية بروزه المحدَّدة من قبل ماركس كما يلي :

> « ان قسماً من سكان الأرياف هو دائماً على وشك أن يتحوَّل الى جزء من السكان المدينيين أو عمال « الفبارك » وفي انتظار الظروف الملائمة لهذا التحول . . . لكي تصبح المناطق الريفية ، بالنسبة الى المدن ، مصدر نزوح كهذا ، يجب أن يكون في الأرياف نفسها فيض سكاني كامن ، لا نكتشف كل أهميته الاّ في الأوقات الاستثنائية حيث تنفتح أقنية تصريفه على مداها ».

بسبب نسبة المواليد المرتفعة لدى سكان الأطراف وأزمة الزراعة المحلَّلة آنفاً ، فان هؤلاء السكان يشكلون ، في لبنان ، خزّاناً دائماً لليد العاملة ، جاهزاً دوماً لكي يلقي الى بيروت وضواحيها بتدفقاته من الشباب الباحثين عن مصادر دخل اضافية للعائلة ، وليس بالضرورة الباحثين عن عمل . ان الحالة الأولى المعروضة ، وهي حالة علي (المقابلة رقم ٢١) تمثّل هذا النوع من البطالة المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفيض السكاني الكامن ، والذي لا يمكن فهم أشكاله الا بالرجوع الى التحليل الذي أجريناه للعائلة الريفية الكبيرة (القسم الأول ، الفصل الثالث).
منذ ١٩٦٧ ، يتعرض سكان المناطق الطرفية ، وبخاصة سكان لبنان الجنوبي والبقاع الغربي ، لخطر الغارات الاسرائيلية المستمر ، ويشعرون بأنهم مهملين من الدولة اللبنانية . لقد كنا اذاً في « وقت استثنائي » شهد ازدياداً سريعاً للنزوح الريفي نحو الوسط . واذا حسبنا فعلاً هؤلاء

السكان النازحين في عداد العاطلين عن العمل ، فلا شك بأن الرقم المقدَّم في دراسة « القوى العاملة في لبنان » سيكبر كثيراً .

بالاضافة الى شكل البطالة هذا ، ثمة نوع آخر من العمالة الجزئية يتعلق أيضاً بالرأسمالية الطرفية ويأخذ في لبنان أبعاداً هامة . انه التغيير المستمر للمهن ، الذي تتخلّله فترات تفتيش ، وتمارسه فئة العاملين المفتقرين الى العلم والكفاءة والعلاقات الاجتماعية . فأبو ك . . . ، بدون عربته (المقابلة رقم ١٦)، يصبح نموذجاً عن البروليتاري الرثّ الباحث باستمرار عن نشاط أقل إرهاقاً وأكثر أجراً . وهذا القسم من السكان هو الذي يشير اليه ماركس ، في الفصل نفسه ، بعبارة الفيض السكاني الراكد ويقول بصدده : « ان عدم الانتظام الشديد لهذه المهن يجعل من هؤلاء خزّاناً لا ينضب للقوى المتاحة . . . فهؤلاء السكان ، المتعوِّدون على البؤس المزمن ، وعلى شروط معيشية عارضة تماماً وأدنى بشكل مخزٍ من المستوى العادي للطبقة العاملة ، يصبحون القاعدة العريضة لفروع استغلال خاصة حيث يبلغ دوام العمل حدَّه الأقصى ومعدل الأجر حدَّه الأدنى ». هذا هو شأن المستجوب الثاني المختار ، مصطفى ، الذي يكسب ١٨٠ ل . ل . شهرياً مقابل « ١٢ ساعة عمل تقريباً » في مؤسسة تقع بين صيدا وبيروت . ان اندماجه في عائلة كبيرة مع عدة أجراء هو وحده الذي يسمح له بالعيش ، مثلما هي حالة العاطلين السابقين .

يبقى شكل أخير للفيض السكاني ، أكثر تقليدية بكثير ، وهو ذاك المتعلق بالشباب الباحثين عن العمل الأول ، وبخاصة النساء المضطرات ، في لبنان ، لطلب العمل ، إما لأنهن يعشن وحيدات ، وإما لأن العائلة التي ينتمين اليها لم تعد قادرة بغير ذلك على التزود بالحاجات الضرورية لتأمين الحدّ الأدنى المعيشي . وهذا الفيض السكاني النسبي الكلاسيكي يتخذ في لبنان نسباً عالية ، اذ أن ١٧ الى ١٨٪ فقط من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٥ سنة يعملن ، وأن عدد الشباب العاطلين عن العمل الذين تقلّ أعمارهم عن ٢٥ سنة يستمر في الازدياد منذ ١٩٧١ . وثمة شكل حاذق ومقنَّع لبطالة الشباب في لبنان يقوم على تمديد فترة الدراسة الى أبعد من العتبة اللازمة لاجتياز الحاجز الذي يفصل بين تعلّم الفئات المتوسطة الأجيرة وتعلّم البروليتاريا[٦٨] . ان هذا النهج في التعليم الزائد لأولاد البورجوازية الصغيرة يؤدي الى تكوين ما سمَّاه ماكس ويبر « أنتليجنسيا نازعة نحو البروليتاريا » تشارك البروليتاريا الرثّة عدداً من السمات الأيديولوجية[٦٩] . لكنه لا يجب المبالغة في المشابهة : فباب الهجرة ، كحلّ ، يبقى مفتوحاً أمام الفئة الشابة والمتعلّمة التي تطلب عملاً ، بينما هو مقفل أكثر بكثير في وجه العاطلين الأمّيين وغير المؤهلين . ان المقابلة الأخيرة ، مع فاطمة ، هي أيضاً سرد رائع لهجرة الى بيروت أقدمت عليها امرأة كردية طردتها عائلةزوجها الريفية الغنية ، بعد أن ترمّلت . واذ كانت مصحوبة بولدين صغيرين ، فقد اضطرت للقبول بمرتبة خادمة المنزل ، وهي التي كان لديها خدم عندما كانت « سيدة » في تركيا . وفاطمة لا ترتضي بمرتبتها البروليتارية الرثّة لو لم

تكن مكرهة جداً بالعوز ومتّكلة على أمل اللحاق بابنها البكر ، الجندي في تركيا . اننا نلمس هنا عن كثب حدود تحليل أشكال البروليتاريا الرثة في اطار لبناني صرف : فان شريحة مهمة من هذه البروليتاريا هي في الواقع أجنبية الأصل ، كما رأينا ، وتشكل حالة فاطمة ، نوعاً ما ، حالة قصوى عن هذه الشريحة معبّرةً للغاية .

المقابلة رقم ٢١ : علي (كاملة).

لبناني ، شيعي ، ٢٣ سنة ، عازب ، يتيم ، بكر ١١ولداً ، عاطل عن العمل ، ضواحي بيروت .

« أصل عائلتي من البقاع . كان جدي يسكن في قرية قرب بعلبك . كان فلّاحاً لحسابه الخاص ، ولم يغيّر مهنته أبداً . جدّي وجدّتي كانا أمّيين .

عندما وُلدتُ ، كان أهلي يسكنون في القرية نفسها ، ووالدي كان مختار القرية . لقد توفي الآن . ولم تكن له مهنة أخرى . قبل أن يصبح مختاراً ، كان أبي يساعد أهله في زراعة الأرض . عندما بلغ عمره ٢٠ سنة ، أصبح مختاراً وعاش من هذه المهنة . أهلي لم يكونوا أغنياء جداً ، لكنهم كانوا معتبرين ، في بيئتهم ، من الطبقة المتوسطة . كان أبي يعرف القراءة والكتابة ، لكنه لم يذهب الى المدرسة . ووالدتي كانت أمّية تماماً .

لم يذهب أحد من عائلتي الى المدرسة . لديّ عمّ توفي وكان أمّياً . ولديّ عمّ آخر ، وهو مختار أيضاً ، يعرف القراءة والكتابة .

كثيرون هاجروا . لا أعرف حتى أسماءهم لأنهم ذهبوا قبل ولادتي بكثير . حالياً ، لديّ أيضاً ثلاثة أبناء عم في أوستراليا . ذهبوا منذ سنتين . وهناك أبناء عم آخرون في البرازيل . لا نقيم علاقات معهم . بعضهم يكتب لنا رسائل . قبلاً ، كان هناك شخص يهتم بجمع المال ويرسله لنا . لكن ، عندما توفي هذا الشخص ، لم يعودوا يرسلون شيئاً . كان هذا منذ عشر سنوات . في الكويت ، عندي ابن عم ما زال يرسل المال لعائلته وأولاده الذين ظلّوا هنا . لكنه لا يرسل شيئاً لنا .

في الواقع ، سأعرّفك على عائلتي . تزوّج والدي امرأتين ، والدتي وزوجة أبي . رُزق أربعة صبيان من أمي ، وثلاثة صبيان من زوجته الثانية . فوق ذلك ، رزق سبع بنات من أمي وبنتاً واحدة من زوجته الثانية . الأكبر سنّاً تزوجوا . وتتكوّن عائلتي ، الآن ، مني ومن أشقائي ، أبناء أمي . هناك بنتان تزوجتا ، بقي منهن خمس . بالاجمال ، نحن الآن . . . ١٣ شخصاً نعيش معاً : البنات الخمس ونحن الأربعة ، صرنا تسعة ووالدتي ، صرنا عشرة ، وجدّي وجدّتي ، صرنا ١٢ ، ومع خالتي أخت أمي ، نصبح ١٣ .

أخي ، الذي هو أصغر مني بقليل ، يعمل في مطبعة ، وأختي تعمل أيضاً في معمل جبر ، في قطاع الغزل . وهما يكسبان معاً حوالي ٥٠٠ ل . ل . شهرياً . عملهما دائم ، الصبي يقبض

شهرياً ، والبنت أسبوعياً . أختي وشقيقي وأنا نعيش في بيروت ، والآخرون موجودون في القرية . لا يوجد من يعمل في العائلة كلها غير اثنين .

أنا غير متزوج ، نشكر الله . بدأت أعمل عام ١٩٦٦ ، وكنت في سن الخامسة عشرة . تركت المدرسة واشتغلت . وصلت الى صف البريفيه . تلك كانت السنة التي مات فيها والدي .

عملت أولاً في مصنع غ . . . عند غ . . . ، كل يوم يُستخدم عمال جدد . كان ابن عمي يعمل هناك كسائق . اقترح عليَّ أن أنضم الى طالبي العمل هناك واختاروني . كان عملي على آلات الشوكولا . كنت أصفّ قَطَع الشوكولا قبل تغليفها بالورق . كانوا يدفعون لي حوالي ١٥ ل . ل . في الأسبوع . لم أعمل زمناً طويلاً عندهم . لم يكونوا يدفعون لي كثيراً . كان عمري ١٥ سنة آنذاك .

تركت اذاً معمل غ . . . واشتغلت في معمل ج . . . في أثناء ذلك ، بقيت ستة أشهر دون عمل . ودخلت الى معمل ج . . . بفضل ابن عمي . اشتغلت فيه سبعة أشهر . وكان هناك مهندس تشاجرت معه بشأن العمل ، فتركت . ثم دبّر لي ابن عم آخر ، وهو موظف ، عملاً في شركة أ . . . و . . . في الحدث . اشتغلت هناك أسبوعاً واحداً . لم أستطع الاستمرار . كان ذلك شاقاً للغاية . جعلوني أوقّع على أنني أقبض ٤,٥ ل . ل . يومياً بينما دفعوا لي ٢,٥ ل . ل . بعد ذلك ، دبّروا لي عملاً آخر في مطبعة . عملت فيها حوالي سنة . كانوا يدفعون لي ١٠٠ ل . ل . في الشهر . بل أقل . ذات يوم ، أخذت ٣٠ ل . ل . فوق معاشي ، « اقترضتها » ورحلت .

في ذلك اليوم ، اتصل بي عمّي وجدّي كي أعود الى القرية . فذهبت اليها وحدثت مشاكل . كان ذلك عام ١٩٦٨ ، كما أظن . كانت مشاكل عائلية . في القرية ، بقيت بلا عمل . طبعاً ، لدينا هناك أراض مؤجَّرة لمزارعين ، وهذا يُغلّ لنا بعض المحاصيل ، فقط ما يؤمن كفايتنا .

ثم رجعت الى بيروت ، لكنني لم أعمل . منذ ١٩٦٨ ، لا أعمل . لم أحاول العثور مجدداً على عمل . لم أكن أريد العودة الى المصانع . لكنني ، منذ ستة أشهر ، أسعى الى العمل ثانية . سأقبل الآن بأي عمل كان . فلا خيار لديّ . لو كان بالامكان ، لأردتُ أن أكون موظفاً جالساً وراء مكتب .

لا أخدع نفسي : فالعمل الذي سأجده لن يكسبني غير الحد الأدنى للأجر : ٢٥٠ ل . ل . وربما حتى سيدفعون لي ٢٠٠ ل . ل . العامل يستحق كثيراً لكن ما تفرضه الحكومة هو الحد الأدنى .

في لبنان ، أناس كثيرون معوزون . لا يوجد عمل للجميع . ليس هناك ٥٪ من الناس يعملون ، هذا ما أراه أنا ، هذا على مستواي . لا توجد فرص عمل . الشركات الخاصة لا تزداد ، انها لا تزال هي نفسها .

لا تستطيع النقابات تحسين شروط العمل بسبب النظام . فهي من النظام . . . أنا أعيش في خوف من الغد ، لكنني لست في أي نقابة .

كمصاريف ، هنا في بيروت ، يلزمنا نحن الثلاثة ١٠ ل . ل . يومياً . هذا أقل شيء ، وما نحتاجه فعلاً . الغذاء : ٣ ل . ل . يومياً مع ما نتلقّاه من القرية : بطاطا ، بصل ، توم ، الطحين والخبز الذي يصنعونه في العائلة والذي أجلبه الى بيروت ؛ سجائر : ٣ ل . ل . يومياً ؛ بدل ايجار : ٧٠ ل . ل . شهرياً للبيت المؤلّف من غرفتين فقط ؛ ملبوسات : ٦٠٠ ل . ل . في السنة تقريباً ؛ مدارس الصغار : اللوازم تكلّف غالياً ، حوالي ٥٠ ل . ل . في الشهر (مدارس رسمية مجانية) ؛ الصحة : ندفع قليلاً جداً ، غالباً ما يكون ذلك مجاناً ؛ التنقلات ، هذا ما يكلّف أكثر من غيره . أصبحت « السرفيسات » غالية الآن ، نصف ليرة كل مرة . بعض الأيام ، أدفع ٨ ل . ل . « للسرفيسات »! وأخي ، يدفع ليرتين يومياً بدل تنقلاته ؛ الترفيه : شخصياً ، أذهب مرة في الشهر الى السينما ، لكن أخي يذهب اليها كل أحد . تجهيز المنزل في بيروت : منذ سنتين ، اشترينا كل شيء . . . بالدين . في العام الماضي ، دفعنا ٦٠٠ ل . ل . تماماً لكل هذا : أريكتان ، فرن غاز ، أدوات مطبخ . لم نشتر التلفزيون . الآن ، لم يعد يتوجب علينا أية كمبيالات ، لكننا لم نعدندّخر شيئاً .

ان ما أحبه هو الملبوسات : أفضّل الثياب المصنوعة في الخارج ؛ المنتجات الوطنية ليست جيدة . بالنسبة الى الثياب ، أنا خبير فيها . . .

في الواقع ، بالاجمال ، لنا هنا وللعائلة في القرية ، يلزمنا ٧٠٠ ل . ل . شهرياً . وبهذا المبلغ ، نعيش حياة بسيطة ، بل نكون أيضاً فقراء .

كل ما تكسبنا إياه الأملاك في القرية هو حوالي ٢٠٠٠ ل . ل . سنوياً .

في لبنان ، توجد عدة فئات اجتماعية : هناك الاقطاعيون والبورجوازيون وصغار البورجوازيين ؛ هناك أيضاً الطبقة المتوسطة والفقراء . الأكثر غنىً هم البورجوازيون ، وعددهم ٣٪ . الأكثر نفوذاً ، هم الأقوياء ، الزعماء ، الحكام . مع كل نظام ، هناك أشخاص يصبحون أقوياء . بفضل الحكومة دائماً يغتنون ، الأقوى هم دائماً الأغنى ، والأقل نفوذاً هم العمال العاديون والطالب .

لا أعلم ما اذا كان الأمر هكذا في زمن أجدادي . هذا سؤال صعب . لم تكن هناك طبقات اجتماعية كاليوم . كانت هناك فوارق ، انما ليس كالآن . كان الفلاح معتبراً كالبورجوازي حالياً . الآن ، يُدفع للمستخدم ٢٠٠ أو ٣٠٠ ل . ل . الفارق كبير وهو يزداد .

في زمن أبي ، كان الانتداب الفرنسي هنا . كان هناك طائفية أكثر من اليوم . كانت الطوائف مختلفة الواحدة عن الأخرى : الموارنة كانوا المفضّلين عند الفرنسيين . ولا تزال هناك فوارق ، المسلمون ما زالوا الأكثر فقراً .

أنا ، بالطبع ، من العمال ، من البروليتاريين . أشعر بأنني قريب من الطبقة العاملة ، بلا

ريب . أنا مع الذين مثلي ، من مستواي .

العامل الأول للنجاح ، هو أولاً العلم ، ثم الميراث . أقول هذا بالنسبة الى عامل مثلي . لو كنت متعلماً ، لاستطعت أن أجد عملاً . أعتقد أن العلاقات تأتي في المرتبة الثانية ، بهذا الخصوص ؛ عندما تكون لدينا علاقات ، نتدبَّر الأمر بسرعة .

لبنان أكثر ارتباطاً بالبلدان الغربية منه بالبلدان العربية : العلاقات مع الغرب قوية بينما العلاقات مع البلدان العربية متوسطة .

هذا عائد الى ضعف لبنان والى الرأسماليين اللبنانيين . الذين يحكمون هم رأسماليون كبار ، لذلك فهم يخافون على مصالحهم ولا يرتبطون بالعرب لأن لهؤلاء وجهة نظر اشتراكية .

عندما سأشيخ ، ماذا سأصبح ؟ بالتأكيد ، سأكون بائساً جداً كأولئك الذين يحملون عصياً ويسيرون في الشارع .

المهن اليدوية تتطور ، هناك مدارس مهنية ، لكنه لم يعد هناك مجالات عمل ، منذ بضع سنوات . بعد وقت قليل ، سيتوقف الناس عن تعلّم تلك المهن . الآن ، ما زالوا يجدون عملاً ، غير أن هذا سينتهي بعد بضع سنوات . لو كان لديّ أولاد ، بالطبع ، كنت سأعلّمهم بقدر ما أستطيع . اذا لم يجدوا عملاً هنا ، سأدعهم يذهبون الى الخارج . ما أحب أن يفعلوا ؟ أود . . . أن تكون لديهم مهن حرة : طبيب ، مهندس ، أستاذ جامعي . . .

قبلاً ، كان الوضع أفضل . لم تكن هناك مدارس ولا ايجارات ولا سينما . . . مَن كان يملك الضروري فقط ، كان يعيش مرتاحاً . »

عمر علي ٢٣ سنة ، وهو عاطل عن العمل منذ خمس سنوات ويعيش في بيروت على نفقة أخيه وأخته الأصغر منه سناً . إنه ، « بفضل الله »، غير متزوج ، كما يجيب عفوياً وهو يبتسم . لو كان متزوجاً ، لفقد كل الامتيازات التي يدين بها لوضعه المؤقت كرب عائلة (بكر الصبيان)، منذ وفاة والده . فقد كان هذا الأخير وجيهاً قروياً صغيراً ، مختاراً يعيش فقط من مقامه الذي تبوّأه وهو في العشرين من عمره . كان محترماً ، حتى ولو لم يكن غنياً جداً ، فقد كان معتبراً من « الطبقة المتوسطة ». استطاع أن يتزوج امرأتين وينجب خمسة عشر ولداً ، بينهم سبعة صبيان : إنها لأسرة كبيرة .

علي يتحدث بحنين عن حياة القرية في زمن أهله وأجداده : « كان الفلاح معتبراً كالبورجوازي اليوم ». . . من كان يملك الضروري فقط ، كان يعيش مرتاحاً ». ان ميله الى التعميم ، انطلاقاً من الوضع اللائق نسبياً لعائلته ، يقوده الى اضفاء صبغة مثالية على الماضي لكي يحسن التشديد على عبء القيود الحالية : « قبلاً ، كان الوضع أفضل ، لم تكن هناك مدارس (يجب دفع أقساطها) ولا ايجار ولا سينما . . . »؛ باختصار لم يكن علينا أن نحسب ولا أن نتحمل غزو الحاجات الناجمة عن الحياة المدينية . فالحياة كانت أبسط ، وكان بامكان المرء

التدخين كمختار دون التفكير بأن ذلك يكلّفه ٣ ل . ل . يومياً .

بالعكس ، عندما يفكّر علي في المستقبل ، القريب وبخاصة البعيد ، فاليأس هو الذي يغمره : « بالتأكيد ، سأكون بائساً جداًكأولئك الذين يحملون عصياً ويسيرون في الشارع . » ان هذا الجواب ، المتشائم والخائب تماماً ، لا يثير العجب إلا اذا غضضنا النظر عن مسار علي الاجتماعي وعن نمط الحياة التي عاشها : بين منشئه الاجتماعي كملّاك صغير وجيه في قرية شيعية (أراضي العائلة لا يزال يحرثها مؤاكرون) ومستقبله الطبقي ، بين الأجارة المدينية وخطر البطالة الدائم ، مع طموح أسمى هو الوظيفة براتب ٢٠٠ أو ٣٠٠ ل . ل . ، فان الذي يفصل بين هذين الأفقين ليس مجرد تقهقر اجتماعي : انه انقلاب تام ، واقتلاع كامل من الجذور ، لا يشعر علي اطلاقاً أنه مهيّأ لها ، وهما يقلقانه في الصميم .

ان هذا الاسقاط للمستقبل مقلق خصوصاً وأن علي ، بعد تجاربه الأولى التعسة في المصنع بين سن الخامسة عشرة والثامنة عشرة ، يعرف ما ينتظره ويعلم أنه لن يستطيع التكيّف إلا لقاء تخلّيات مؤلمة . انه يعيش انتقالاً ناقصاً ، انتقالاً استطاع أن يرفضه لأن مركزه في العائلة كان يسمح له بأن يعطي نفسه مهلةً ، لكنه مضطر للقبول به يوماً ما ، لأنه ، مع ذلك ، يعرف سلفاً أنه « من العمال ، من البروليتاريين . . . الذين هم مثله ».

لا بد وأن نشير هنا الى التناقض الواضح بين رفض المرتبة العمالية المعبّر عنه بالترك المتوالي للمؤسسات الأربع التي عمل فيها علي بالتتابع (« لم يكونوا يدفعون لي كثيراً » . . . « كان ذلك شاقاً للغاية » . . . « تشاجرت مع مهندس بشأن العمل . . . ») وبين الشعور بالانتماء الى الطبقة العاملة الذي يعبّر عنه خلال القسم الثاني من المقابلة (« أشعر بأنني قريب من الطبقة العاملة ، بلا ريب ».) والذي ترافقه نظرة الى المجتمع قريبة ، من عدة نواح ، من الأيديولوجية العمالية المسيَّسة التي صادفناها في مقابلات سابقة (راجع المقابلتين رقم ١٨ و١٩).

ثمة تفسير لهذا الاختلاف يكمن ، بلا ريب ، في سياقات التسيّس وفي أنواع العلاقة التي يقيمها علي مع « الأوساط المسيَّسة ». في الواقع ، ان علي لم يكتسب ما يمكن تسميته عناصر ثقافة سياسية (الظاهرة بخاصة انطلاقاً من العبارات التي يستخدمها : بورجوازية صغيرة »، « كبار الرأسماليين »، ومن الارتباطات التي يقيمها بين السلطة والثروة التي تنجم عنها)، لم يكتسب هذا حين كان عاملاً ولا في اطار نقابي (« لا تستطيع النقابات أن تحسِّن . . . فهي من النظام . ») : بل اكتسبه وسط جماعات ذات أغلبية طلابية ، يعاشرهامنذ ١٩٦٨ ، خارج كل سياق مهني . فهو يجمع ، بصورة معبِّرة ، بين العمال والطلاب في عرضه للفئات الأقل نفوذاً (« انهم العمال العاديون والطالب ») قاصداً بذلك أنه على هذا التحالف يتوقف التغيير الحقيقي « للنظام ». وهكذا ، نجد ثانية انفصالاً بين السلوك الاقتصادي والأيديولوجية السياسية ، لكنه

انفصال مرتبط باقتلاع من البيئة الاجتماعية والثقافية . فلايديولوجية السياسية لا تنجم آلياً عن التصرفات الاقتصادية : ان رفض علي المرتبة العمالية لنفسه وتأمله في وظيفة ، بعد أن عاش « كصاحب ايراد صغير » أكثر منه كعاطل حقيقي ، لا يمنعانه من الشعور بأنه « قريب من الطبقة العاملة » ومن اقتباس بعض الآراء السياسية من إحدى شرائح هذه الطبقة («كبار الرأسماليين لا يرتبطون بالبلدان العربية التي لها وجهة نظر اشتراكية »).

ومهما يكن ، فان حالة علي هي حالة معبِّرة عن الظروف التي يتم فيها النزوح الريفي لشباب البقاع الشيعة الى ضواحي بيروت : استغلال زائد في المؤسسات الكبيرة التي يدخلون اليها بواسطة قريب مستخدم سابقاً ، وصعوبة بالغة في تحمّل وتيرة العمل والسلطة وشروط العمل ، ومحاولات متعدّدة للتخلص من هذا العالم العديم المعنى والمنافع المالية . لقد استطاع علي أن يبقي ، حتى الآن ، على العلاقة مع عائلة العصب الكبيرة الباقية في القرية . بفضل هذه العائلة ، لا يفتقر الى الضروري ، ويستطيع حتى أن يحظى بجزء من « الفائض » (سجائر ، ثياب ، تنقلات . . .). ماذا سيحدث يوم تتفرَّق العائلة ولا يصبح بامكانه الاعتماد على المؤخرة القروية ؟ سيجد علي نفسه في نهاية مرحلته الانتقالية ، ومضطراً لمواجهة العالم البروليتاري والبروليتاري الرثّ ، غير معتمد بعد ذلك إلا على ثمرات عمله .

المقابلة رقم ٢٢ : مصطفى (مقتطفات)

مصطفى ، مثل علي ، مندمج في عائلة كبيرة ، اذ أنه يعيش في صيدا مع أهله وأختيه وصهره وزوجته وأولاده الستة (١٠ سنوات الى شهر واحد). يسكن مصطفى ، السنيّ وابن السادسة والأربعين ، في حيّ المساكن الشعبية بصيدا ، وهو يتحدّر من عائلة صيّادين : « كان جدّي يعمل كصياد مع الريّس (رب العمل) صاحب القارب ». عندما توفي الجدّ ، اشتغل والد مصطفى لحسابه الخاص في منجرة صغيرة اضطر لبيعها كي يصبح سائق شاحنة . ان الأب ، الأمّي ، يعرف « أن يوقّع اسمه » و« يكتب بضع كلمات بسيطة جداً »: لم يذهب سوى سنة واحدة الى المدرسة . وزوجته تشدّد باستمرار على بؤس حالتهم : « نحن ، نحن فقراء ، فقراء من الطبقة الدنيا . بنظر الناس ، نحن متوسطو الحال ، لكننا في الواقع فقراء ».

بدأ مصطفى بالعمل كسنكري في سن الخامسة عشرة ، بعد أن رسب في شهادة السرتفيكا . « يعرف القراءة قليلاً جداً » ، ويوضح أنه كان سنكرياً متدرباً وأنه كان يكسب ليرة واحدة أسبوعياً عام ١٩٤٢ . بعد الحرب والاستقلال ، مارس عدة مهن : مساعد ميكانيكي (٥ ل . ل . أسبوعياً) في عدة مرائب ، سنكري من جديد ، ثم أخيراً سائق في ثلاثة كاراجات ، أولها ، حيث بقي ١٦ سنة ، هو الذي عمل فيه والده . منذ سنتين ، يعمل في كاراج س . . . ويكسب ١٨٠ ل . ل . شهرياً مقابل دوام عمل استغرق تقديره وقتاً : « لا توجد ساعات عمل خاصة . . . اذا نهضنا باكراً ، نقوم بست نقلات بين بيروت وصيدا . . .

وهذا يعني ، تقريباً ، ١٢ ساعة عمل . أحياناً أتوصل الى القيام بعشر نقلات . اذا بدأنا في الثالثة صباحاً يمكننا الانتهاء في الرابعة بعد الظهر ». لكن أشكال « الاستغلال الخاص » التي يعانيها مصطفى لا تتوقف عند هذا الحدّ . فهو يضيف ، بالواقع : « كعمل آخر ، أنقل أولاداً الى المدرسة . أقبض منهم ٣٥٠ ل . ل . في الشهر أعطيها « للسيّد ». في المقابل ، يخصِّص لي نقلة في اليوم ». عندما نعلم ما يكسبه النقل المدرسي ، يذهلنا الربح الزائد الذي يحقّقه صاحب الكاراج ، وغياب ردّة الفعل من جانب مصطفى .

« لست راضياً ، لكنه لا يوجد أفضل من هذا . . . كلهم يدفعون الأجر نفسه : ١٨٠ ل . ل . » ومستويات الأجر في صيدا أدنى مما هي في طرابلس (راجع المقابلة رقم ٢٠)، وهنا ، « لا يعطون الـ٢٠٥ ل. ل . الاّ عندما يصدر ذلك في الجريدة الرسمية » كما أوضح الصهر الذي كان ، خلال سنتين ، أمين صندوق نقابة في صيدا . حتى أن مصطفى غير مسجّل في النقابة لأنه « يخشى أن يطرده المعلم » وقد عانى سابقاً فترات عدة من البطالة . وفقط للتذكير بهذه الفترات ، قال « لقد كان فظيعاً ألاّ نتمكّن من إعالة الأولاد ». وعلى السؤال القائل : هل تعتقد أن في لبنان عملاً للجميع ؟ أجاب مصطفى « يوجد عمل في لبنان ، لكنه لا تزال هناك بطالة أكثر ». بشكل معبّر ، يخشى مصطفى ، كجميع عناصر البروليتاريا الرثة ، أن يفرط في الحديث أمام تلك الطالبة التي قد تكون من جانب « المعلّم »، والتي لا يمكنها أن تفهم ، على أية حال ، معنى أن يكون المرء بلا عمل .

وهكذا لا يجيب مصطفى على الأسئلة التي لا يفهمها جيداً . فوجود جميع راشدي العائلة والصهر « المطّلع على القضايا النقابية » يمنع مصطفى من الاسترسال في الحديث . وهذه هي أجوبة الأسرة كلها (المتحدّثة في آن معاً أحياناً) على السؤال المتعلّق بالفئات الاجتماعية للمجتمع اللبناني ، والتي أعادت نقلها المحقّقة :

« الأخت : هناك ثلاث طبقات .

مصطفى : هناك خمسة أقسام في المجتمع اللبناني : الذي يملك الكثير من المال ، والذي معه ١٠ ليرات ، والذي لا يملك ليرة واحدة يشتري بها حذاء .

الأخت : هناك المتوسط ، والمعدم ، والعالي .

الأب : هناك المتوسطون والأغنياء جداً .

الأخت : الفارق كبير جداً بين هذه الفئات .

الأب : العمال والحمّالون هم الأقل نفوذاً .

مصطفى : ملاّكو الأراضي هم الأكثر غنىً والعمال هم الأقل غنىً .

الأخت : العاطلون ، والأغنياء جداً أصحاب النفوذ .

مصطفى : كلا ، قبلاً ، لم يكونوا يملكون هذا القدر من النفوذ .

الأم : كان عندهم شفقة ورحمة . كانوا يعطونك . الآن ، لا يعطون شيئاً . قبلاً ، كانوا ملاّكين أيضاً ».

في ما يتعلق بالفوارق الطائفية ، يميّز مصطفى داخل المسلمين أنفسهم بين السنّة وأولئك الذين يسمّيهم عفوياً المتاولة (الشيعة).

« مصطفى : لا يوجد عدل بين الطوائف . هناك خمسون وظيفة مسيحية وكثير أيضاً للمتاولة ، أما السنّة فلهم بضع وظائف . هناك فارق يتوقف على الواسطة .

الأخت : السلطة تميّز بين الطوائف ، بينما الشعب لا يفعل هذا . إنهم يأخذون المسيحيين قبل كل شيء ».

في كل المناقشة حول الأسئلة المطروحة تتكرّر اللازمة التالية التي عبّرت عنها الأم ، أعلاه : « قبلاً ، كانوا يعطونك . والآن ، لا يعطون شيئاً ». كانوا تعني طبقة الأغنياء والنافذين والملاّكين ، لكنها تعني أيضاً الدولة التي « يجب عليها أن تساعد من لا يملك فلساً واحداً »، والتي لا تفعل أي شيء « هنا ، في لبنان الجنوبي ». ان هذه التبعية الشديدة ، وهذه الاستغاثة ، وهذه الاستجارة بالمعونة الخاصة أو الحكومية هي ميزة أساسية لعناصر البروليتاريا الرثة ، أي باللغة الشائعة ، للفقراء الذين تتطابق صورتهم مع صورة الشحّاذ ، ويرتبط مفهومهم بقصد القرآن : قدرة الأغنياء على القيام بفريضة الزكاة ، أي الصدقة للفقراء والمتسوّلين والمحتاجين[٧٠] . وعن هذه « البنية الأيديولوجية الدينية » سنتحدث الآن ، مع المقابلة الأخيرة من هذا الفصل التي تغرقنا في سحر عالم الحكاية الشرقية .

المقابلة رقم ٢٣ : فاطمة (كاملة).

كردية ، ٣٦ سنة ، أرملة ، ولدان ، خادمة منزل ، بيروت .

« ـ من أين أصل عائلتك ؟

. . . يعني ، من قرب ساوور .

ـ في سورية ؟

كلا ، في تركيا . يوجد أتراك هناك .

ـ ماذا كان يعمل جدّك ؟

كان فلاّحاً ، كان عنده أراض وأملاك ، كان غنياً جداً ، جداً . مارس دوماً المهنة نفسها ، وكذلك أبي وأعمامي ، فقد أصبحوا فلاحين مثله .

ـ هل كانت الأرض ملكهم ؟

أجل ، كانت ملكهم . فقد اشترى قرية على نفقته الخاصة وسكن فيها .

ـ هل كان متعلّماً ؟

كلا ، لم يكن متعلّماً ، كلا .

ـ وجدّتك أيضاً ؟

لا جدتي ، ولا جدّي ولا أعمامي ولا أبي .

ـ أما كانوا يعرفون لا القراءة ولا الكتابة ؟

كلا ، كلا ، لا شيء اطلاقاً .

ـ ولا قراءة الجريدة ؟

كلا ، ما كانوا يعرفون شيئاً .

ـ أما كانوا يقرأون القرآن ؟

بلى .

ـ اذاً ، كانوا يعرفون القراءة !

كانوا يقولون الفاتحة ، وهي آية يقرأونها . لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة ، أو التعلّم في المدارس . كلا ، هذا غير موجود عندنا .

ـ اذاً ، لقد تعلّموا فقط ، وحدهم ، قراءة القرآن في بيوتهم ؟

أجل .

ـ أين سكن أهلك ؟

أبي وأمي يسكنان الآن في نصابين .

ـ أين تقع بالضبط ؟

قرب حدود القامشلي .

ـ عند مولدك ، أين كان أهلك يسكنون ؟

في خربة الحجة . لقد ولدت في هذه القرية في تركيا .

ـ ثم جئتم الى سوريا ؟

كلا ، ليس الى سوريا ، بل بقينا في تركيا أيضاً .

ـ لماذا غيّرتم محل إقامتكم ؟ لماذا تركتم تلك القرية ؟

كانت تقع أحياناً مصائب كبيرة . لذلك قال إخوتي : « لا يجب أن نبقى هنا دون علم ، دون معرفة القراءة والذهاب الى المدرسة . لسنا متعلمين ، ولا نريد أن نصبح فلاحين ، نريد أن نصبح ممدّنين كما في المدن حيث صار كل الناس متمدّنين . كيف ! نحن ، نحن سنذهب لحراثة الأرض ولإرهاق أنفسنا في تلك الجبال ؟ كلا ، لا نستطيع ذلك .

ـ لقد حدَّثتني عن مصائب كبيرة ، فما هي هذه المصائب ؟ .

يعني ، هناك أناس يطلقون النار على بعضهم البعض ، أناس يصبحون أعداء ، ونحن لم نكن نريد أن نعادي أحداً . كنّا نريد الاقامة في المدينة ، والتعلّم والقراءة في المدارس ، وأن نصبح متعلّمين .

ـ ماذا حلّ بالأراضي التي كنتم تملكونها ؟

لقد باعوها .

ـ كلها ؟

أجل ، باعوا كل شيء ، والأبقار والأغنام . . .

ـ لقد ربحوا الكثير اذاً في هذه الصفقة !

تقريباً . لم يكن السعر جيداً ، لكنهم اضطروا لبيعها . ماذا يستطيعون أن يفعلوا ؟ يريدون المجيء الى المدينة ، يريدون أن يكونوا سعداء .

ـ ما هي مهنة أبيك ؟

أبي ، قلت لك إنه كان فلاحاً . جدّي كان فلاحاً وأبي أيضاً . كل العائلة كانت مؤلّفة من فلاحين .

ـ ألم يغيّر والدك مهنته ؟

كلا ، والدي لم يغيّر . الذين غيّروا مهنتهم هم اخوتي ، عندما كبروا وصار عمرهم ١٥ و٢٠ سنة . رأوا الناس وهم يصبحون ممدَّنين ، متعلّمين ، يدرسون ويصبحون موظفين في الحكومة . فقالوا في أنفسهم انهم ما عادوا يستطيعون ممارسة مهنة أبيهم .

ـ وهل تعلّموا ؟

أجل ، كلهم تعلّموا . واحد أصبح مهندساً والآخر ، يقولون . . . يعني . . . لا أعرف أن أفسّر لك .

ـ يعني أنهم ذهبوا الى المدرسة ثم الى الجامعة ؟

أجل ، أجل . ذهبوا الى الجامعة .

ـ أين كان يسكن اخوتك عندما كانوا يدرسون ؟

انتقلوا من خربة الحجة ، كما قلت لك ، الى مدينة تدعى ساوور . درسوا قليلاً في ساوور ، ثم انتقلوا الى مدينة أخرى تدعى نصابين . . . والآن ، نشكر الله ، وضعهم أفضل مما كان في الماضي .

ـ وهل ما زالوا هناك ، ألم يرغبوا في المجيء الى لبنان ؟

كلا .

ـ في أي سنّ تزوجت ؟

في الرابعة عشرة . تزوجّت ابن عمي .

ـ كيف جئت الى لبنان ولماذا ؟

عندما قضى زوجي بذبحة قلبية ، كنت لا أزال هناك عند أهلي وفي بلدي . عندما توفي زوجي ، دفنّا جثته أنا واخوته . حينئذ ، أخذني أخو زوجي بيدي وأغلق الباب قائلاً لي : « إرحلي ، لم يعد لك شغل في بيتنا ». وهكذا ، ذهبت عند أهلي وأخذت أبكي . وقلت لهم ان إخوة زوجي أخذوا ولديّ فكرت وشكري .

كنت لا أزال آنذاك حاملاً بالبنت ، لم تكن قد وُلدت بعد ، كان قد مضى عليها في أحشائي شهر ونصف . عندئذ ، قال أبي « الله سيدبّر الأمور إبقِ معنا ، فكما نعيش نحن ستعيشين أنت ». ثم هرب ابني البكر . . . أي أن امرأة عمه حجزته في غرفة ، وعندما فتحت الباب ، فرّ وجاء اليّ . وبقي الصبي الصغير . في اليوم التالي ، ذهب ابني البكر وهرّبه وأحضره اليّ .

ـ حينئذ ، ماذا فعلت ؟

أخذت أولادي ونزلت الى القامشلي .

ـ أو لم يترك لك زوجك شيئاً بعد وفاته ؟

كان عندي كل شيء . لم يكن ينقصني شيء في العالم . منزلي كان جيداً وزوجي كان جيداً ، وكانت لدينا املاك كافية . ومثلما تعيش تلك السيدات في لبنان ، سعيدات . مع خادمة تخدمهن ، هكذا كنت أنا ، سعيدة جداً . لكن ، عندما توفي زوجي ، هاك ما فعله أخوته بي ، فقد طردوني .

ـ هل أتيت آنذاك الى هنا ، فقط ، لكي تعملي ؟

أتيت لكي أعمل وأعيل أولادي وأرسلهم الى المدرسة حتى يتعلّموا .

ـ كم كان قد مضى علىزواجك حين رزقت ولدك الأول ؟

سنتان .

- كم يبلغ عمره الآن ؟

٢٠ سنة .

- بعد زواجك ، اين سكنت ؟

كنت في تركيا حتى وفاة زوجي . عندئذ طردني أهله وعذّبوني . فاضطررت حينئذ للمجيء الى هنا . لم أكن أعرف اين تقع بيروت ولا سوريا ، فانا لم أسافر أبداً فيما مضى ، حتى انني لم أكن أعرف كيف يذهب الناس الى الخارج ولا كيف يعودون .

- كيف تدبّرت أمرك لكي تأتي الى هنا ؟

أتيت الى أ . . . وهي بالقرب من الحدود التركية ، وكل الناس من قريتي يذهبون إليها . كان فيها شيخ ، فقصدته وأخبرته قصتي باكية . حينئذ ، أبقاني في منزله خمسة عشر يوماً . ثم قلت لزوجته : « لا أريد البقاء هكذا عندكم ، لديّ أولادي وعليّ تعليمهم ، والاّ ، في المستقبل ، سيفهمون ويحزنون - المساكين - سيرون ان والدهم مات وأنه لا يوجد احد ليهتّم بهم » . وهكذا ، جاء هذا الشيخ معي الى كاراج أ . . . وقال لأحد السائقين : « سوف ترافق هذه المرأة الى حلب » . وأعطاه مالاً .

رافقني السائق الى كاراج حلب . وهناك قادني مع أولادي الى المطعم وقدّم لنا طعاماً . ثم ، ذهب الى الكاراج الذي تتوقف فيه السيارات المتجهة الى دمشق . وهناك ، لا أعلم ماذا قال للسائق ، وأعطاه مالاً قائلاً له : « هذه المرأة المسكينة وحيدة ، لازوج لها ومعها اولادها ، بربّك ، إصحبها الى دمشق » .

حينئذ ، سألني الآخر إلى أين أريد أن أذهب ، فقلت إلى بيروت . وأجاب انه سيرافقني الى بيروت . باختصار ، قال لي وقتئذ : اذهبي وأجلسي عند باب المسجد ، ضعي منديلاً أمامك وأجلسي اولادك بالقرب منك » .

وهكذا ، أقعدت الاولاد بقربي . وكان كل شخص يمرّ يضع في المنديل نصف ليرة او ليرة . باختصار بلغ المجموع ٢٢ ليرة سورية . عندئذ ، تهتُ ، ولم أعد أستطيع الاهتداء الى الكاراج . طلبت من الله ان يساعدني للعثور على السائق . وبينما نحن هكذا ، أنا وأولادي ، وصل السائق . فأعطيته المنديل كما هو ، عدّ المال وقال لي إنها ٢٢ ليرة . قال لي انه سيصحبني الى بيروت مقابل عشر ليرات ، وان بامكاني الاحتفاظ ببقية المال لأولادي . فصعدنا الى التاكسي وانطلقنا . لم يطلب أحد منا شيئاً ، ولا اهتم بنا أحد .

- عندما وصلت الى بيروت ، اين سكنت ؟

عندما وصلت الى بيروت ، بقيت في الشارع الذي أنزلنا فيه السائق قائلاً :

« هذه هي بيروت ، هناك حي يدعى الكرنتينا يمكنك الذهاب اليه . معك ١٢ ليرة سورية » . لقد صرفها لي عملة لبنانية ، لم أعد أعرف كم بلغت ، فقد حدث هذا منذ أكثر من

عشر سنوات . لقد نسيت . قال لي أنه يوجد بالقرب من الكرنتينا مكان مليء بالأتراك والسوريين : « حيث تستطعين الذهاب ، أرجو ان يكون الله معك ، فأنا لم أعد أعرف الى اين آخذك » . فشكرته .

جلست في الشارع وكانت الشرطة تروح وتجيء . حينئذ ، وصلت امرأة تركية مثلي وسألتني عما أفعله جالسة هناك . قلت لها انني غريبة وأخذت أبكي . سألتني اذا كنت متزوجة ، فقلت لها ان زوجي توفي . فطلبت مني الذهاب معها . ذهبت معها الى حيث دلّني السائق . استأجرت منزلاً صغيراً من التنك . ماذا كان بوسعي أن أعمل ؟ لم يكن معي شيء ، لا لإطعام الأولاد ، ولا لأي شيء . كنت قد دفعت المال الذي بحوزتي مقابل الغرفة . ماذا كان بمقدوري ؟ لم يكن معي مال لإعالة أولادي ولا لشراء فراش ينامون عليه .

يوم وصلنا الى الكرنتينا ، نمنا على التراب ، أؤكد لك ، أقسم بالله ان هذا ما حدث . ثم ، في اليوم الثاني والثالث والرابع ، بقينا هكذا ، لكن أولادي كانوا يموتون جوعاً ، وشخصياً ما عدت قادرة على الوقوف ، لم أكن أعرف احداً ، كما لم يكن احد يعرفني .

وبينما كنت جالسة هكذا ، مثلما قلت لك ، وصلت سيدة أرمنية طالبة شخصاً للعمل . وهي التي أخذتني الى المستشفى الألماني .

ـ في أي عمر بدأت تعملين ؟

كيف ؟ يعني ؟ بدأت أعمل بعد وفاة زوجي ، وليس قبل ذلك .

ـ منذ كم سنة ؟

منذ حوالي عشرسنوات .

ـ كم يبلغ عمرك الآن ؟

٥٠ سنة .

ـ كيف بدأت العمل ؟ ما هي المهنة التي مارستها ؟

بدأت العمل في المستشفى الألماني ، قرب السكة الحديدية .

ـ ماذا كنت تعملين هناك ؟

كنت أغسل وأكوي .

ـ من ساعدك في إيجاد هذا العمل ؟

إنها الارمنية التي جاءت تطلب شخصاً يريد ان يعمل . أنا ، كنت جالسة هكذا ، وكنت تعسة ، وكان أولادي نائمين على أكياس من الورق ، وكنت قد تركت ابنتي عند أمي . لم أحضر معي غير الصبيّين .واستأجرت منزلاً في مثل هذا الصغر (إشارة . . .) ، اي مكاناً كافياًبالضبط لمد فراشٍ ، وهو منزل كله من التنك .

ـ هل تعملين طول النهار ؟

أجل ، والله ، طول النهار .

ـ هل تفعلين شيئاً آخر غير تنظيف المنازل ؟

أشتغل عند اليسوعيين وأعمل في المركز* وعند الآنسة س . . .

ـ مَن ساعدك على إيجاد عملك الحالي ؟

انها هي التي ساعدتني .

ـ هل كنت تعرفينها قبل المجيء الى هنا ؟

كلا ، لم أكن أعرفها . أنا ، كنت أعمل في المستشفى ، فرأتني وسألتني : « من أين انت قادمة » ؟ فقلت لها : « من م . . . » فقالت لي : « لماذا تعملين هنا ؟ هل عندك أحد هنا ، أقارب ؟ » أجبتها : « كلا ، عندي اولادي ، صبيّان وبنت هي عند أمي في تركيا ، أمي تهتم بها والصبيّان معي . فقالت لي :

«تعالي اشتغلي عندي، سأعطيك ١١٠ ل . ل.في الشهر» قلت لها:«أنا مسرورة هنا في المستشفى وأخجل ان أترك » . قالت لي : « لا بأس ، هنا ، يدفعون لك ٤ ل . ل . يومياً وتذهبين ، فهل هذاالمبلغ كافٍ لك ولأولادك ؟ » قلت لها: « اننا يتدبّر أمرنا ،ماذا يمكننا ان نفعل ؟ » قالت لي : « تعالي الى منزلي ، سأعطيك ثياباً لأولادك وانتبه لك ولهم ، وأضع اولادك في المدرسة » .

تلك السيدة كانت طيّبة جداً . ثم اتفقنا . ذهبت معها الى المنزل وقلت لها : « اسمعي سيدتي ، سأعمل عندك اسبوعاً . اذا أعجبك عملي ، سأبقى ، والاّ سأعود الى المستشفى الألماني . لأ أحب البحث عن عمل ، لأنني لا أعرف شيئاً ، فأنا غريبة وقد أتوه » .

ذهبت الى منزلها . وقالت انها مسرورة مني : « اذا أردت البقاء عندنا ، سأعطيك ١٢٠ ل . ل . بدلاً من ١١٠ في الشهر ». قلت لها : «حسناً سيدتي ، كما تشائين. لكن كيف سيعيش أولادي المساكين بدوني ! » فقالت :« الولد البكر ، سنضعه فى المدرسة، أما الصغير ، فأذهبي واحضريه سيبقى مع أولادي ، سيأكل مع أولادي ، وهكذا يظلّ معك » . باختصار ، اتفقنا على هذا : أبقيت الصبي الصغير معي في منزل تلك السيدة اليهودية ، اما الكبير ، فوضعوه لي في المدرسة .

ثم ، بينما كنت أعمل هناك ، جاءت الآنسة ورأتني . وعندما وقعت حرب فلسطين واليهود ، سافر الناس الذين كنت أعمل عندهم الى فرنسا . وأنا ، رأتني الآنسة وسألتني اذا كنت اريد العمل في المركز . فأجبتها بالايجاب . وهكذا ، أتيت وبقيت ، وما زلت هنا .

ـ هل انت راضية عن عملك الحالي ؟

إنني مسرورة جداً .

---

* المقصود هو المركز الذي يعمل فيه الآنسة س . . . سكرتيرة .

ـ والناس الذبن كنت تعملين عندهم ؟

لم أعمل في أي مكان لم يكن الناس فيه طيّبين ، كلهم طيبون . أحلف بعينيّ ، بأعين أولادي انهم كلهم طيبون .

ـ هل تودّين تغيير عملك ؟

لا أعرف القيام بأي عمل آخر . لا أعرف القراءة ولا الكتابة . لا أعرف الخياطة ، فماذا استطيع ان أفعل غير ذلك ؟

ـ ما هو أجرك ؟

أعمل عند السيد س . ل . . . مرتين في الاسبوع . كل اسبوع ، يعطونني ٢٥ ل . ل . اي ما مجموعة ١٠٠ل . ل . شهرياً ، كما أظن ؟ واعمل في الجامعة . . . حيث يعطونني ١٢٥ ل . ل . شهرياً وأعمل عند الآنسة س . . . التي تعطيني ٨٠ ل . ل . شهرياً .

ـ وما عدا ذلك ؟

ما عدا ذلك ، هناك طبيب يدعى الدكتور . . . وهو طيب جداً . زرته مرة لأتعالج . كنت ضعيفة جداً ، فقلت له ، أعني ، قال لي : « هل تعملين ؟ » فقلت له : « أجل ايها الطبيب » . فقال : « هل تحبين ان تأتي لتنظيف عيادتي ؟ » قلت له : أجل » .

ـ هل لديك أولاد يعملون ؟

كلا ، فأنا الآن أعلّمهم .

ـ الى اين وصلوا في علومهم المدرسية ؟

واحدة في الصف الثاني ابتدائي والآخر في الثالث ابتدائي .

ـ والبكر ؟

الولد البكر درس اربع او خمس سنوات هنا ، ثم ذهب الى تركيا حيث درس مدة خمس سنوات . وأدخلوه الى الجيش . لقد عُين ضابطاً على رأس ٦٠ جندياً .

ـ أولا يرسل لك شيئاً ؟

بلى ، بالطبع ، لقد أرسل لي مرةً ٢٥٠٠ ل . ل . ومرة ٣٠٠٠ ، بالعملة التركية طبعاً ، والاّ ، لما كان ذلك يكفيني ، مع كل العمل الذي أقوم به .

برأيك ، هل يجب على المرأة ان تعمل في لبنان ؟

إذا كانت ميسورة ومسرورة ، كلا ، ليس من اللائق ان تعمل . لكن اذا لم تكن تملك ما يكفي من المال وإذا أرادت ان تنجب أولاداً ، بالطبع يجب ان تعمل من أجل اسرتها ، فهذا غير معيب .

ـ والفتيات ؟

يعني ان يعملن كخادمة منزل ؟ كلا .

ـ خادمة او غيره ، سكرتيرة مثلا ؟

آه ، هذاأجل . انما ليس كخادمة .

ـ ماذا تودّين ان تعمل ابنتك ؟

ان تدرس بقدر ما تستطيع ، ثم ، بعد ذلك ، ستفعل ما يلهمها الله به . ستكون جيدة وتصبح متعلمة . بالطبع ستعمل ، وستنال اجراً جيداً .

ـ وابنك ، ماذا تريدينه ان يعمل ؟

كنت أود ان يتعلم ، إلا انه غير موهوب للعلم . فهو يحب ان يصبح ميكانيكياً لكنني لا احب هذا . انها مهنة وسخة جداً . أريد ان يقوم مثلاً بعمل نظيف حيث يكون أنيقاً ، ان يصبح سيداً .

ـ ما هي برأيك الفئات الأكثر نفوذاً في لبنان ؟

الاغنياء .

ـ هل كان الوضع مماثلاً في زمن أبيك ؟

أجل .

ـ ما رأيك بالفرق بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنّية ؟

هناك فرق كبيراً جداً ، لكن الثروات تقل هذه الايام ، والفقراء يستطيعون ان يعملوا ويتدبروا أمورهم ، ويصبحوا أكثر غنىً ، والاغنياء سيصبحون اقل غنى بقليل .

ـ الى أية طبقة اجتماعية تعتقدين أنك تنتمين ؟

الى الطبقةالفقيرة ، بالطبع. لو لم أكن فقيرة. فلماذا أعمل ؟بل انني من الطبقة الفقيرة جداً

ـ ماذا يلزم للنجاح في الحياة ؟

لا أعلم .

ـ ما هو الافضل : العمل ، التعب أو حيازة الشهادات ؟

الافضل هو التعلم وحيازة الشهادات .

ـ العلم افضل ام الخبرة ؟

كلا ، الخبرة هي أفضل من كل شيء ، افضل من العلم .

ـ إذا كان شخص محظوظاً دون ان يكون متعلماً ، فهل يمكنه النجاح في الحياة ؟

الحظّ ، من يدري ، ربما .

والمال ؟

المال ينفد . الاهم هو العلم والخبرة .

ـ العلم او الخبرة اولاً ؟

الخبرة .

ـ والواسطة ؟

الواسطة ليست مهمة جداً . انها على جانب من الاهمية ، مثلاً ، اذا كنت صديقتُك وأردتُ شيئاً وساعدتِني ، فهذا حسن أيضاً . غير ان هذا ليس أهم من الخبرة والعلم . الخبرة هي أفضل الأشياء .

ـ هل ترين ان لبنان مرتبط جداً بالبلدان العربية ؟

كلا ، يعني ، ماذا يستطيع ان يفعل ؟ لبنان حنون ، انه يحب كل البلدان ، ويريد الخير والسلام بين جميع البلدان . لم يعد يريد ان تحصل خلافات بين البلدان . يجب ان تكون كل البلدان سعيدة . لا يجب ان تزول كل هذه الأمة . سيكون ذلك مؤسفاً . واللبنانيون طيّبو القلب .

ـ هل تعتقدين انه من الملائم ان يتّحد لبنان بالبلدان العربية ؟

بالطبع ، سيكون هذا افضل .

ـ هل ترين ان لبنان مرتبط بالغرب ؟

أجل، بالتأكيد ، وكيف لا !

ـ أكثر من ارتباطه بالبلدان العربية ؟

كلا ، بل أكثر مع البلدان العربية .

ـ لا أسأل عما يجب ان يكون ، انما عما هو قائم ؟

كلا ، لبنان هو مع الأجانب . دائماً مع البلدان الاجنبية . انهم أكثر تعلقاً بالغرب منهم بالبلدان العربية . لكنهم يريدون الآن ان يتصالحوا مع العرب .

ـ هل توجد فوارق بين الطبقات في لبنان ؟

المسيحيون ، أحبهم كثيراً وهم أخوتنا . لكن ، لايجب ان تحصل زيجات مختلطة . فهذا أمر لا يمكن عمله . المسلمون للمسلمين والمسيحيون للمسيحيين . لا يمكن تغيير المذهب :

« فليساعدنا الله ، لا اله الاّ الله ومحمد رسول الله » . ثم ان المسيحيين يقولون ان المسيح هو الله ، لا يقولون انه لا إله إلا الله وان محمد رسول الله . لماذ لا يقول المسيحيون هذا ؟ . . . المسلمون يذهبون الى الجنّة اذا لم يقتلوا او يسرقوا . . . ثم ان المسلمين يصلّون ويصومون . يجب ان يكون كل الناس مسلمين » .

إذاً ، فالسيد أ . . . لن يذهب الى الجنّة ؟

(صمت مرتبك لأنها تحب السيد أ . . .) .

ان المحقّقة ، التي هي ايضاً أجيرة في أحد أماكن عمل فاطمة ، قد سرّها بالتأكيد ان تجري هذه المقابلة وتكيّفها وتترجمها بأمانةوأن تطرح بعض الاسئلة المحرجة . ذاك ان فاطمة . كامرأة تقليدية ، لم تدمج بين أصول اللعبةالطائفية والمبدأ الرسمي القائل بالتسامح المتبادل بين المسيحيين والمسلمين . ثم ان المقابلةأمام آلة التسجيل كانت تجربة فريدة لفاطمة ، المعتادة على كتم أحزان حياتها او على عدم الكشف عن هذه الاحزان إلاّ لإثارة شفقة « سيدات » بيروت ومساعدتهن . ان اهتمام المحقّقة الاتنوغرافي يلتقي هنا مع شوق فاطمة التعبيري .

لكن ، لا ينبغي ان تضلّل كلتاهما القارىء في الطرق المسدودة للحكائية المجانية . فالبنية الايديولوجية التي تبرز من صيغ السرد التقليدي تفيدنا ، في الواقع ، حول بعض المظاهر الأكثر انتشاراً للوعي البروليتاري الرثّ الذي سنحاول استخراجه من حكاية فاطمة وحكايات من سبقوها .

الوعي البروليتاري الرثّ

ان وسواس البطالة يحدّد مواقف البروليتاري الرثّ وتصرفاته وتصوراته . وكما قال ب . بورديو[٧١] في صدده : « إنه لا يحسّ بالبطالة،إنه احساس بالبطالة » . عندما يصرّح علي ان ٥ ٪ فقط من اللبنانيين يعملون ، ويعرب مصطفى عن تأكده من انه لن يجد اي عمل اذا طُرد ، وتقبل فاطمة بكل ساعات العمل التي تعرض عليها الى حد يتجاوز طاقتها الجسدية ، فإن الخوف «من التشرد في الشارع»هو الذي يدفعهم بقوة كبيرة . وإذ ان العمل هو دون مفهوم العمالة الغربي ، حيث ان المقصود دائماً هو الأشغال ، فقلما تهم طبيعة هذا العمل شرط ان يكسب شيئاً .

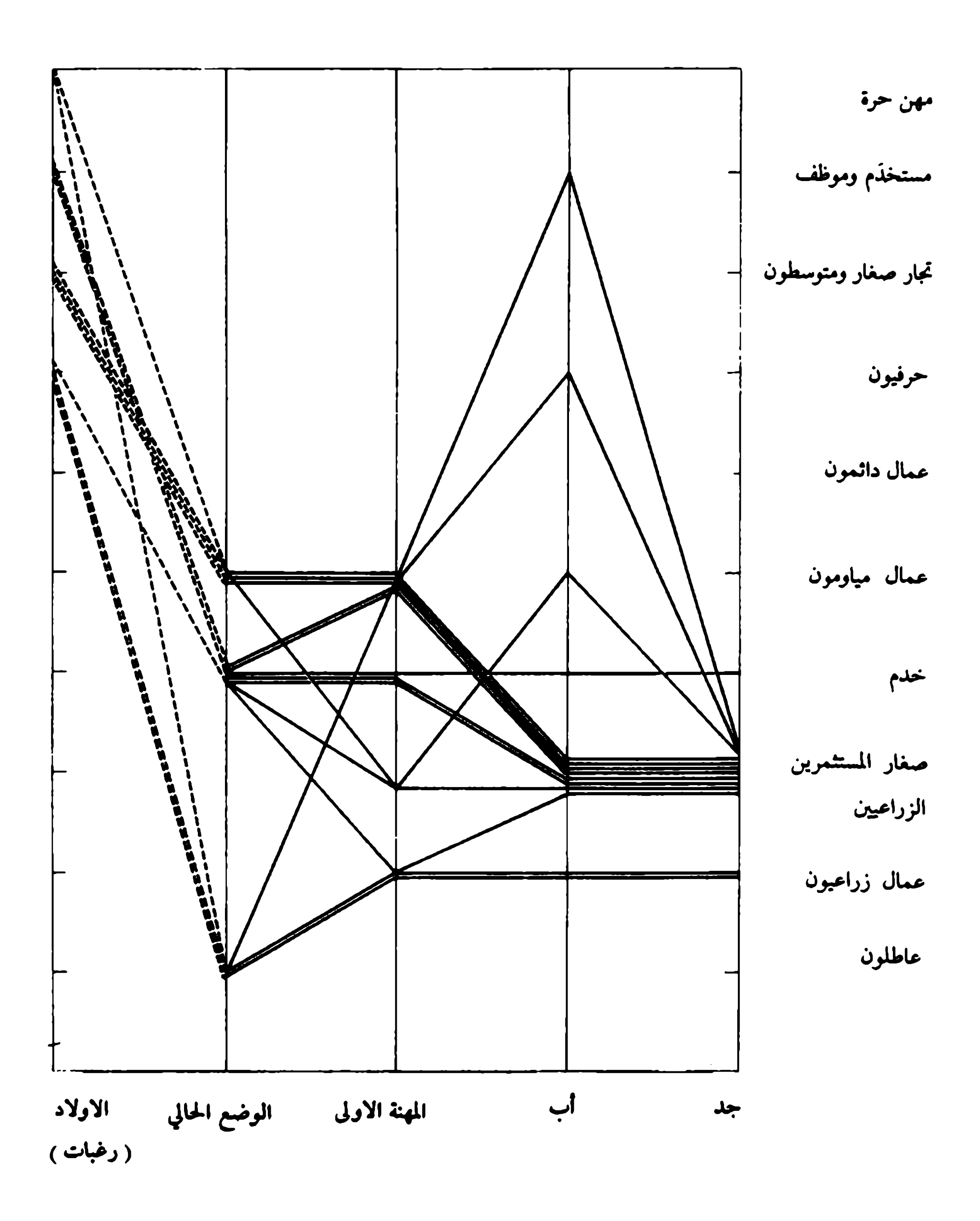
لنتذكر أبا ك . . . الذي كان يعي انه لا يعمل الاّ « للكسب الآني » .

ان عناصر البروليتاريا الرثّة ، المنعزلين دائماً في نشاطاتهم حين يكون لهم نشاط معين ، يكتسبون نوعاً من الوعي الفردي للغاية ، تحت المجتمعي[٧٢] ، والمتوقف على حسن نيّة رب العمل ورأفته . من هنا ، فان تكوّن طبقة بروليتارية رثّة يبدو وهمياً : فالوضع البروليتاري الرثّ ، الذي هو كتلة من المآسي الفردية المصغّرة ، يمنع تبلور مصالح مشتركة في حركة

اجتماعية منظّمة . ان عناصر عيّنتنا المنتمين الى البروليتاريا الرثّة ، غير المنضوين ابداً في نقابات ، لا يستطيعون تصور فعالية نقابة لم يلمسوها او انهم لمسوها فقط على شكل قياديين لا يقدّمون اي مكسب مباشر . ثم ان تجاهل المؤسسات يبلغ احياناً اشكالاً مرضية ، مثل جهل العدد الصحيح للأولاد او وجود الضمان الصحي او الواقعة الانتخابية . فالأميّة هي في آن معاً سبب هذا الاستبعاد المؤسسي ونتيجته وآليته .

ان عناصر البروليتاريا الرثّة ، المقيّدين تماماً بالقلق والمنعزلين عن الحركات الاجتماعية ، والمثقلين بصورة المستقبل الجماعي ، لا يفكّرون في مستقبلهم الاّ من خلال مستقبل أولادهم . اننا نصل هنا الى ضفاف الحلم ونلمس الآثار الفعّالة للغاية لوهم الحركية بواسطة المدرسة . هناك قسم مما يكسبون ، غالباً ما يكون مهماً جداً ، مخصص لمدرسة الأولاد وتعليمهم . فالعلوم المتوخاة بل والمهن المأمول بها تنمّ ، أبعد من انعكاسات الفارق بين المحقّق والمستجوَب ، عن رغبة جامحة في التعويض الحالم عن بؤسهم الشخصي . ان الرسم البياني المعروض في الصفحة التالية يربط بين الفئات الاجتماعية المرغوب فيها للأولاد بناء على المقابلات وبين المسارات الاجتماعية ـ المهنية للمستجوَبين أنفسهم . بينما لا يبلغ أحدهم أبداً ، في غضون حياته العملية ، مستوى عامل صناعي دائم ، وبينما لا يتجاوز أصله الاجتماعي ابداً أصل الحرفي الصغير ، فان الطموحات الاجتماعية المتعلقة بالاولاد تقع ، بنسبة الثلثين ، على مستوى الموظف والمهن الحرة ، وبنسبة الثلث ، على مستوى الحرفية . بالتأكيد ، ان مركز المحقّق الاجتماعي ونوع السؤال المطروح بشأن الاولاد (الثلث لا يجيب عليه) لا يسهّلان دون شك الوصول الى المنظومة الايديولوجية التي تبني هذه الاحلام الارتقائية . مع ذلك ، يبدو هذا القدر من الحلم ضرورياً لابقاء معنىً لتلك الحياة المستغَلَّة بافراط (مصطفى ، ١٢ ساعة يومياً ، فاطمة ، ١٠ ساعات . . .) التي هي حياتهم .

عندما يجّر تقهقر اجتماعي حقيقي الى المرتبة البروليتارية الرثّة ، فإنه يترافق ، الاّ في حالة واحدة ، بشعور ديني حاد جداً وميّال جداً الى قدرية تفاؤلية مصبوغة بالاخلاقية . فالمقارنة بين المقابلة رقم ٢٠ مع السيد س . . . وبخاصة مع السيدة س . . . وبين المقابلة مع فاطمة تسمح باستخراج التصور التالي : ان المصيبة التي أصابتهما (القمع النقابي للسيد س . . . وطرد فاطمة) هي من صنع القدر الذي استطاع ان يتدبّر الالتقاء « بأرباب عمل طيبيّن » (رب العمل الذي يعطي سلفات على الراتب ويهدي بذلة للسيد س . . . ومستخدِمو فاطمة) يقدّمون العون للعائلة شرط ان « نبقى في الطريق المستقيم » وان « نعمل بحمية دون نفور » . اذاً ، ان أكثر الحالات بؤساً تفضي ، بشكل متناقض ، الى قبول بالاستغلال لا الى وعي الظلم . فالشعور الديني ليس هنا سوى الشكل الذي تتخذه هذه القدرية والتعبير عن رغبة في التعويض في « ما وراء » البؤس .



رسم بياني رقم ٣-١ : ملامح المسارات الاجتماعية - المهنية لأربعة عشر عنصراً من العيّنة ينتمون الى البروليتاريا الرثّة .

الفصل السادس

تنوّع طبقة الفلاحين

لا بدّ من مؤلّف آخر لدراسة التمايزات الطبقية في الزراعة في لبنان[٧٣] : فالمقابلات العشرون التي لدينا هي غير كافية أصلاً لكي تغطي جغرافياً واجتماعياً لبنان الريفي وخصائصه الاقليمية والطائفية والسياسية . في النهاية ، اخترنا ثلاث حالات متباينة جداً : السيد أ . . . فلاح ماروني في انطلياس، أصله من ن . . في جبل لبنان وصاحب أرض زراعية صغيرة؛ وحسين ، عامل زراعي في لبنان الجنوبي ، قرب النبطية ، ومزارع تبغ؛ والسيد هـ . . . مؤاكر في عكار الواقعة في أقصى لبنان الشمالي ، بالقرب من الحدود السورية .

ان الجدول الاجمالي المعروض هنا ، الذي يجمع بين وضع الملكية ومساحة الاستثمارات لكل لبنان، يظهر في آن معاً هيمنة الملكية الصغيرة المستغَلّة مباشرة (عام ١٩٦٧ ، كان حوالي ٦٠ ٪ من المساحة الاجمالية ملكاً لمستثمرين صغار لدى كل منهم أقل من ١٠٠ دونم ، اي حوالي ١٠ هكتارات) والتركز الشديد للأراضي، اذ كان ٠,٢٥ ٪ من الملاّكين (٣٥٠ عائلة) يملكون ١٥ ٪ من المساحة المزروعة المستغَلّة مباشرة ، وكانت مساحة ٥٨ ٪ من الاملاك المستأجرة بالمؤاكرة تتجاوز المئة دونم . بالفعل ، لقد رأينا (القسم الثاني ، الفصل الثالث) أنه كان يجب التمييز بوضوح بين المنطقة الساحلية ، المزروعة خصوصاً بالخضار والحمضيات ، حيث تهيمن الزراعة الرأسمالية المتجهة نحو التصدير ، التي تكون الى جانبها احياناً استثمارات حديثة جداً يديرها مهندسون زراعيون ، وبين المنطقة الجبلية حيث لا يزال ناشطاً الانتاج التقليدي الصغير للحبوب والقرنيّات (فول) وكذلك للكرمة والزيتون المسوّقة بمعظمها ، اذ ان الاكتفاء الذاتي قد زال كلياً ولم يُحتفظ منه إلا بأشكال هامشية (المونة . . .) ولا تزال زراعة الجلول اساسية في جبل لبنان ، مما يقلّل عدد الاستثمارات الضخمة ويبقي على سيطرة الملكية الصغيرة برغم بروز أزمة كبيرة منذ ١٩٦٠ (راجع القسم الثاني ، الفصل الثالث) . اخيراً ، يجب ان نتناول على حدة لبنان الطرفي ، اي داخل البلاد المكوّن من البقاع وعكار ومنطقة لبنان الجنوبي الساحلية ، حيث تنمو الزراعة الرأسمالية بسرعة .

جدول رقم ٣-٤ : توزّع ملكية الأراضي في لبنان (١٩٦٧)

مساحة الاملاك بالدونم	الأملاك المستغلة مباشرة				الاملاك المؤجّرة (مؤاكرة - ضمان)	
	عدد المستثمرين	٪	المساحة الاجمالية	٪	المساحة الاجمالية	٪
١ - ٥	٤٤٥١٠	٣٥	١١٣٣٦١	٤	٣٣٧٩	٣
٥ - ١٠	٢٣٦١٥	١٩	١٥٨٠٥٦	٥	١٠٤٦٢	٧
١٠ - ١٠٠	٥٤٢٣٦	٤٣	١٥٥٨٢٢٣	٥١	٢١٣٧٧٤	١٣,٤
١٠٠ - ٥٠٠	٤٣٢١	٣	٧٥٠٨٧٢	٢٥	٢٣٤٥٣٩	٣١,٢
٥٠٠ - ٢٥٠٠	٣٢٨	-	٣٥٥٦٣٦	١٢	٦٩١٩١	١٩,٥
٢٥٠٠	٢١	-	١٠٣٩٨٩	٣	١٤٥٩٥	١٤
المجموع	١٢٧١٢٣	١٠٠	٣٠٤٠١٤٣	١٠٠	٥٤٥٩٤٠	١٨

لكي نحدّد الفئات الاجتماعية داخل طبقة الفلاحين ، يمكننا اولاً ان نحاول أخذ ايراد الاراضي المزروعة بعين الاعتبار . ومن المغري حينئذ ان نميّز بين طبقات فلاحية فقيرة ، ومتوسطة او ميسورة ، تبعاً لمتوسط قيمة الايرادات التي يمكن ان تجنيها كل فئة . هذا ما فعله أ . بعلبكي في سعيه الى ان يأخذ بالاعتبار الفروقات في مردودية الاستثمارات وأوضاعها التقنية - التجارية ومساحاتها :

« ضمن المستوى الحالي لتطور القوى الانتاجية ، يمكن تصنيف المستثمر الذي يملك ٥ هكتارات ، مزروعةبالحبوب ، في فئة الفلاحين الفقراء ، لأن الايراد الاجمالي المجني من هذه الزراعة لا يمكن ان يتجاوز إلا بصعوبة كبيرة ٢٥٠ ل . ل . بالهكتار الواحد . مما يعني ان مبلغ الـ ١٢٥٠ ل . ل . (٢٥٠ ل . ل . × ٥) هو أدنى بشكل ملموس جداً من متوسط الدخل السنوي لعامل يدوي يشتغل في قطاعات اخرى (الحد الادنى للأجر السنوي = حوالى ٢٢٠٠ ل . ل .). اماالمستثمر الذي يستغل ٥ هكتارات من زراعة الأشجار غير المروية (الزيتون ، الكرمة الخ . . .) فان متوسط ايراده السنوي يقدّر ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ ل . ل . ويمكن تسمية هذه الفئة من المستثمرين طبقة الفلاحين المتوسطة .

كذلك ، فإن الهكتارات الخمسة المزروعة بالحمضيات على الساحل يمكن ان تؤمّن متوسط ايراد سنوي ، قدره حوالي ٤٠٠٠٠ ل . ل . وبالتالي ، يمكن تصنيف المالك في فئة الفلاحين الميسورين . بتوسيع هذا التصنيف ، وبالنظر الى الفروقات بين متطلبات العناية بالزراعات وتكاليفها ، نلاحظ ان وضع الفلاح الصغير يتوافق مع حجم الاستثمار الذي لا يجب ان يكون أقل من : ٥ هكتارات من زراعة الحبوب غير المروية ، ١ هكتار من زراعة التبغ غير المروية ، ٢ هكتار من زراعة الأشجار غير المروية (كرمة وزيتون) ، ١ هكتار من اشجار التفاح المروية او ١ هكتار من زراعة الحمضيات المعتنى بها على وجه متوسط »[٧٤] .

لكن ، يمكننا وينبغي علينا ايضاً ، من منظور تحليل طبقي ، ان نأخذ بالاعتبار الى حدّ بعيد وضع الملكية ، ونميّز داخل طبقة الفلاحين الصغيرة والمتوسطة ، التي تشكل اكثرية واسعة جداً ، بين الفئات الاربع التالية :

ـ صغار ومتوسطو الملاّكين المستثمرين الذين يشكلون اكثرية فيجبل لبنان ، وبخاصة بين الموارنة الريفيين المتحدّرين من العائلات اللبنانية القديمة (المقابلة رقم ٢٤) . ان وضعهم كمستقلين يقرّبهم من الانتاج الحرفي الصغير والتجارة الصغيرة .

ـ الملاّكون ـ المؤاكرون والضامنون الذين يتواجدون بخاصة في لبنان الطرفي ، إنما ايضاً في الأملاك الساحلية الصغيرة . إنهم ، في آن معاً ، مالكو قطع أرض صغيرة انما ايضاً وكلاء قطع أخرى يتقاسمون منتجاتها او دخل مبيعاتها مع كبار الملاّكين . وعقود الشراكة متغيّرة جداً . لكن يبدو ان نظام « المرابع » ، اي المشارك الذي يحق له ربع المحاصيل ، لا يزال قائماً في المناطق الطرفية[٧٦] . ان كثيراً من هذه الخصائص يجعل من هذه الفئة شبه بروليتاريا ريفية حقيقية .

ـ المؤاكرون ـ العمال الزراعيون الذين يتزايد عددهم بمقدار ما يزداد نفور كبار ملاكي الاراضي (البكاوات) من اعتماد طريقة الشراكة في اراضيهم وبمقدار ما تنمو بالتالي الزراعة الرأسمالية . عندما تصبح الأملاك المستأجرة أصغر من ان تؤمّن معيشة عائلات كبيرة غالباً ، فلا بدّ وأن يتحوّل المؤاكر الى أجير زراعي (المقابلة رقم ٢٥) .

ـ العمال الزراعيون الذين هم بأكثريتهم سوريون او فلسطينيون في لبنان . غير أنه يوجد عمال لبنانيون ، خصوصاً في لبنان الجنوبي الذي تسود فيه زراعة التبغ ونظام تراخيصها الخاص الذي يفسح المجال امام الاتجار بالنفوذ[٧٧] . ان المقابلة الأخيرة رقم ٢٦ سوف تتيح لنا الفرصة للشروع في تحليل العلاقات الاجتماعية المركّزة على نظام زرع التبغ وجنيه وتسويقه ، في منطقة النبطية .

لقد أصبحت الحركات الاجتماعية في الريف ، منذ ١٩٦٧ ، عنيفة اكثر فأكثر ، غير انها تعرّضت بشكل متزايد لقمع قاس على يد جهاز الدولة . فالمقابلتان الاخيرتان تكشفان عن نضالات المؤاكرين والعمال في عكار ونضالات مزارعي النبطية التي أدّت الى وفاة فلاحين اثنين في كانون الثاني ١٩٧٣ . ان الحديث عن صراعات طبقية بشأن هذه الحركات يستلزم ، اولاً ، تحليلاً للعلاقات الاجتماعية المبنية على طرائق الانتاج المتّبعة في مختلف المناطق المتميّزة . فانتماء المؤاكرين الطبقي ودوافع تحركاتهم ، مثلاً ، تقتضي تعمقاً في مفهوم شبه البروليتاريا الريفية وفي العلاقات بين اشباه البروليتاريين المؤاكرين وبين البروليتاريين او عناصر البروليتاريا الرثة ، من الاجراء الزراعيين . ان كون غالبية هؤلاء من السوريين يزيد في تعقيد التحليل بادخاله عليه بعُداً سياسياً جديداً .

من جهة اخرى ، من البديهي انالفوارق بين لبنان الوسطي (المقابلة رقم ٢٣) ولبنان

الطرفي (المقابلتان رقم ٢٤ و ٢٥) التي أوضح الفصل الثاني من القسم الاول جذورها التاريخية ،تبرز بالصورة الاكثر حدّةً داخل طبقة الفلاحين . كل شيء يحدث كما لو كانت أوضاع الفلاحين اللبنانيين ، في تنوّعها الاقليمي ، تُسقط على المجال الجغرافي ما تعاقب في الزمان منذ قرن : فمن المؤاكرة وأزمتها الى الاستثمار الزراعي الرأسمالي والتقني المتقدّم ، مروراً بملكية الجلول الصغيرة في جبل لبنان ، تلك هي في الواقع مختلف مراحل انقلابٍ تام دام اكثر من قرن ، وهي تظهر الآن وكأنها متزامنة .

المقابلة رقم ٢٤ : السيد أ . . . (كاملة) .

لبناني ، ماروني ، ٦٤ سنة ، متزوج ، ٤ أولاد ، فلاح ملاّك ، جبل لبنان (المتن)

« وُلد جدّي في ن . . . منذ زمن بعيد جداً . سافر الى نيويورك وبقي هناك ثماني سنوات . ثم ، رجع الى مسقط رأسه ، فاشترى أرضاً في القرية واستأجر حقلاً، تحت ، في انطلياس ، وحوّله الى بستان . في الحقيقة ، فتح دكاناً صغيراً من الخشب لبيع الفاكهة الى المارّة (كان الدكان على طريق بيروت) . لم يكن أجدادي يعرفون القراءة ولا الكتابة ، لكنهم كانوا معتبرين ، بالنسبة الى بقية القرويين ، من الطبقة المتوسطة : آنذاك ، لم يكن يوجد غير ملاّك آخر أغنى منه ، لكن ذلك الشخص لم يكن يعيش أيسر من جدّي .

وُلدت في انطلياس . في ذلك الوقت ، كان أهلي يتنقّلون بين ن . . . وانطلياس : في الصيف ، كانوا يقيمون في القرية ، في أرضهم ، وخلال الشتاء ، كانوا يعملون في البستان ويبيعون ثماره .

عانى والدي كثيراً من وفاة أمه : كان عمره ٤ سنوات حين وفاتها ، وظلّ يعيش عند جدّته حتى زواجه . لم يذهب والدي أبداً الى المدرسة ، لأن المدارس كانت نادرة جداً آنذاك، غالباً ، لم يكن لها وجود في قرى الجبل . كذلك لم تذهب أمي ابداً الى المدرسة . لو أنهما ذهبا إليها ، لكانا علّماني القراءة والكتابة ، لأنني شخص ذكي جداً .

ليس عندي عمٌّ ولا عمّة ، لكن لديّ ثلاثة أخوال وأربع خالات . ان احداً منهم لم يتعلّم القراءة . كان لي أخَوان وثلاث أخوات ، عندما وقعت المجاعة ، في بداية الحرب العالمية الأولى ، فقدتُ اخاً وأختاً . وتوفي أخي الثاني عام ١٩٤٠ وأختي عام ١٩٤٣ ، أثناء وضعها. لم يبق غير أختي الصغيرة وانا : غالباً ما نلتقي . انها تسكن هناك في القرية . لكن كلّاً منّا يعيش وحده ، وهو مسؤول عن نفسه . كل فرد من أفراد العائلة مستقل عن الآخر . مع هذا لا تزال العلاقة الشاملة موجودة ، ونحن نجتمع كلّنا ، على الاقل ، مرة واحدة في السنة . الجميع يتلاقون باستثناء خالتي وأولادها الذين هاجروا ايضاً الى نيويورك وما زالوا هناك . ما عادوا يكتبون لنا اطلاقاً ، ولم يرسلوا لنا أي شيء أبداً . لم نكن بحاجة إليهم .

بدأت أعمل وأنا فتيّ . كنت معوزاً وتركت المدرسة في سن الخامسة عشرة . ومن يعمل يحصل

دائماً على نتيجة . عملي الأول كان حراسة أرضنا : الأرض لنا ، ويجب حمايتها . كنّا نهتمّ أيضاً بتربية دود القز ، وكانت مكاسبي الأولى زهيدة : على الارجح ، بين ٢٥ قرشاً وليرة لبنانية واحدة في الشهر . غير ان هذا المبلغ لم يكن آنذاك كما هو اليوم : بقرش واحد ، كنّا نقصّ شعرنا ونشتري ٢,٥ كيلو من الطحين !

ذهبت الى مدرسة القرية : كان فيها صف واحد وراهبة واحدة تعلّم اللغتين العربية والفرنسية ، تعلّمت الفرنسية لكنني نسيتها ، بتغيير المدرسة . ثم اضطررت للتوقف من اجل مساعدة أبي في الحقول . كان العمل شاقاً ومستمراً : في الشتاء ، نزرع ، في الربيع نربّي دود القز ، وفي الصيف ، نحصد .

حالياً ، أعتني خلال النهار بأرضي ، أحياناً ، أبقى حتى الليل . الى جانب هذا ، أعمل حلّاقاً للرجال خلال يومي السبت والأحد على مرّ السنة . ثم ، بمعزل عن عملي ، أشتغل سمساراً : آخذ عمولات على الأراضي التي تباع .

عملي الاساسي ، هو الأرض : الحراثة والزرع والحصاد . . . دخلي هو حوالي ٣٠٠ الى ٤٠٠ ل . ل . معظم الأحيان ، أعمل وحدي وبواسطة أدوات عفى عليها الزمن. عندالاقتضاء، كما بالنسبة الى جني المحاصيل، أستعين بأجراء : وهم سوريون ، ندفع لهم باليومية . أنقل محصولي الى المدينة بواسطة ابني البكر الذي هو سائق « سرفيس » . يُباع في السوق . ونسعى الى تحقيق افضل الأسعار .

أنا راضٍ عن عملي . أكسب بقدر ما أتعب . لكن ، حصل الكثير من التقدم في الزراعة مذ بدأت أعمل ، وأدواتي قديمة للغاية ، لو كنت استطيع شراء أدوات زراعية تسهّل عملي وتزيد الانتاج ، لاشتريتها بكل تأكيد .

لا أعلم ما اذا كان كثيرون يقومون بعملين . عندما يبرع الشخص في مهنته ، عليه ان يكرّس نفسه لها كلياً ، ولا يمكنه ممارسة مهنة اخرى . لكنه يستطيع ايجاد عمل آخر ، اذا كان ذلك ضرورياً لعائلته .

هناك عمل كافٍ للجميع : مصادر العيش عديدة . بفضل المعامل والمصانع يوجد ما يكفل العيش للجميع . الذين يبحثون عن عمل ، هم السوريون .

إن للنقابات أهمية لأنها تساعد المستخدم وتضمن له العمل عند الحاجة .

لديّ ثلاثة صبيان وبنت . الابن البكر هو سائق سرفيس ، وقد تمكّن من العمل لحسابه الخاص بفضل مساعدتنا له . الثاني مجاز في الحقوق ويعمل في مصرف . الثالث مستخدم في شركة عقارية .

رواتبهم ؟ البكر : ٥٠٠ ل . ل . الثاني ٨٠٠ ل . ل . الثالث ٤٠٠ ل . ل . والبنت لا تعمل ، فقد تزوجت ، وهي تهتمّ بولديها ، زوجها يعمل في المطبعة . كل أولادي متزوجون ويسكنون في منازلهم . لست بحاجة اليهم ، وهم يعلمون ذلك .

زوجتي اشتغلت في المطار قبل زواجها . وتوقفت منذ زواجها : لا يجب على المرأة المتزوجة ان تترك البيت ، اذا كان لديها عائلة . بالنسبة الى الفتيات ، يجب ان يكون العمل شريفاً : يجب ان تكون الفتاة محترمة . زوجتي لم تذهب الى المدرسة أبداً . ولديها أخ يملك مشغلاً يضمّ ٣٠ أجيراً . إنه أغنى أفراد العائلة .

مصاريفي الشهرية تتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ ل . ل . موزّعة بين الأكل والشرب والملبوسات والتنقليات ، خبز ، ١٥ ل . ل ، خضار وفاكهة : لا شيء ، آخذها من هنا ، لحوم ، ٣٠ ل . ل . حليب وأجبان ، ٦٠ ل . ل ؛ مشروب وتبغ ، ٣٥ ل . ل . ؛ حبوب ، ١٥ ل . ل . ؛ ثياب ، ٣٥ ل . ل . ؛ كهرباء ، ١٠ ل . ل . ؛ ٤٠ ل . ل . في السنة ؛ سينما ، ١٠ ل . ل . ؛ مجلات - جرائد ، ١٠ ل . ل . ؛ مصاريف طبية ، ١٠ ل . ل . ، نفقات تجهيزات ، من ٥٠ الى ١٠٠ ل . ل . ؛ نقليات من ٣٠ الى ٥٠ ل . ل .

عليّ ديون بالاضافة الى مصاريفي . وهي ناجمة عن حالة شخصية وخارجية . . إنني متورط في دعاوى منذ ١٧ سنة بسبب مشكلات قانونية . . . لكنني الآن دفعت . . حوالي ١٠٠٠ ل . ل . . لقد سدّدت ديوني منذ سنة .

لا أشتري شيئاً بالدين أبداً . ما يلزمني لأرضي ، أدفع ثمنه نقداً . بقي معي مدّخرات : ٦ أو ٧ آلاف ل . ل . لكنني لم أوفّر شيئاً هذه السنة . هذا يتوقف على الحظّ .

المجتمع اللبناني ينقسم الى ثلاث طبقات . الطبقة الغنية : أي التجار والصناعيون ؛ الطبقة المتوسطة : أي الذين هم أقل غنى من الطبقة الأولى ؛ والطبقة الفقيرة : إنهم العمال ذوو الأجر الثابت .

في زمان أبي ، كانت هذه الطبقات موجودة ، إنما بصورة أكثر وضوحاً : كان الأقل غنىً هم الفلاحون وصغار الحرفيين . وكان كبار الملاّكين العقاريين يستخدمون العمال : لم تكن هناك صناعات كثيرة .

في الحقيقة ، ليس لأحد نفوذ بالمعنى الكامل للكلمة . للموظفين شيء من النفوذ . وللأغنياء ايضاً علاقاتهم مع الطبقة السياسية . هناك فارق كبير بين الأغنياء والفقراء . كان هذا الفارق موجوداً ، ولا يزال .

أعتبر نفسي من الطبقة المتوسطة . إنني مرتاح كما أنا . لست بحاجة الى أولادي .

عامل النجاح الأول : الحظ ، ثم الجهد الشخصي . فالذي يعمل يحصل دائماً على نتيجة .

لبنان متّجه نحو الغرب . بما أن الثقافة اللبنانية قريبة جداً من الثقافة الغربية ، فالعلاقة قوية بين لبنان والبلدان الغربية . بعض البلدان ساعدنا كثيراً : لقد بنت مدارس . والعلاقة مع البلدان العربية قوية بسبب الهجرة في الاتجاهين . لكن ليست هذه العلاقة هي التي تفيدنا أكثر .

عندما سأصبح عاجزاً عن العمل ، لن يتخلّ عني اولادي . لن أقبل بأن يسافروا. فأنا لا أتمنى إلا أن أعيش بينهم .

الحياة الآن أسهل بفضل الأدوات المنزلية ورغد العيش . لكن المعيشة أغلى من ذي قبل . في السابق ، كانت الرواتب ضئيلة جداً . آنذاك بالكاد كان أكثر من ٩٠٪ من الناس قادرين على العيش وكانوا يعانون العوز . أما الآن ، فموارد العيش اكبر ، ويمكننا ان نعيش بيسر أكبر . هذا ينطبق على جميع الطبقات » .

ان السيد أ . . . هو فلاح صغير ملّاك وماروني من جبل لبنان ، لا يزال أمثاله كثراً عبر الجبل اللبناني ، وبخاصة في قضائي المتن وكسروان . ووصول هذه الفئة الاجتماعية المحدَّدة الى ملكية الاراضي يرجع الى القرن التاسع عشر والى الازمة التي زعزعت الامبراطورية العثمانية وأدت الى التحرر السياسي والاجتماعي لقسم واسع من طبقة الفلاحين الموارنة في جبل لبنان (راجع القسم الاول ، الفصل الثاني) . بالاضافة الى الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة للمنطقة ، هناك عاملان أسهما في تسريع سياق تراكم الرأسمال لدى موارنة جبل لبنان ، ووصولهم الى الملكية ، وهما : الهجرة اولاً ، وانتشار المدارس الدينية ثانياً . ونحن نجد هذين العاملين ، بدرجات مختلفة ، في سيرة السيد أ . . . : بقي جدّه ثماني سنوات في نيويورك ، وقد ادّخر هناك ما يكفي لشراء أراضٍ في مسقط رأسه واستئجار حقل حوَّله بستاناً في السهل الساحلي : لقد أصبح ، نتيجة ذلك ، احد أغنى فلّاحي قريته ، واستطاع ان يورث ابنه الوحيد ، والد السيد أ . . . ، « حقلاً وأملاكاً » . مع ان القرية ليست كبيرة جداً ، فقد كانت توجد فيها مدرسة راهبات مذ كان السيد أ . . . لا يزال ولداً ، اي اثناء الحرب العالمية الأولى : كانت تُعلَّم فيها اللغتان العربية والفرنسية في صف واحد تديره راهبة . وان كان السيد أ . . . قد نسي كل شيء من الفرنسية التي تعلّمها ، فانه اكتسب الحد الأدنى الكافي لكي لا يكون منحصراً ، طوال حياته ، في العمل الزراعي وحسب : فنشاطاته الاضافية ، التي ينبغي تقدير اهميتها ومدلولها ، تتطلب بالفعل « تجهيزاً » وإن بدائياً ، أسهم تحصيله المدرسي حتى سنّ الخامسة عشرة في تزويده به .

ان ما يبدو اساسياً في مسار عائلة أ . . . هو الطريقة التي بها تحقَّق ونجح ظاهراً الانتقال الى القطاع الثالث ، والتحول التدريجي للملكية الريفية الصغيرة الى نشاطات الخدمات المدينية . وهذا الانتقال بدأه السيد أ . . . نفسه ، من خلال النشاطات التي يستمر في اعتبارها اضافية : حلّاق انما ايضاً ، وبخاصة ، وسيط في بيع أراضي قريته ومنطقته بفضل الاتصالات المتعدِّدة التي يقيمها كحلّاق للرجال (في لبنان ، يعتبر صالون الحلاقة مكاناً مفضّلاً للتمهيد للصفقات التجارية او المالية ، وليس من النادر ان يلعب الحلّاق ايضاً دور المكتب العقاري) . لقد اعتبر السيد أ . . . مصدر المداخيل الاضافية هذا مهماً بمقدار كافٍ لكي يحصل على رخصة تعطي نشاطه صفة شرعية ؛ فابنه ، المجاز في الحقوق ، يمكن ان يقدّم له ، من الآن فصاعداً ، معونة قيّمة في حال نشوب نزاعات (لقد واجه عدة دعاوى منذ عشر سنوات) . ان عدة دلائل متقاربة (الفارق بين ايرادات الارض ومصاريف الأسرة ؛ تبرير النشاط الثاني بالمنفعة المالية . . .) تجيز الاعتقاد بأن الادخار الذي حققه السيد أ . . . ناجم اساسياً عن نشاطاته

الاضافية . والحال أن هذا الادخار قد وُظِّف اولاً في اتجاه أولاده لكي يسمح لهم بترك الريف وإيجاد عمل ما : وهكذا ، استطاع الابن البكر أن يقتني « سيارة تاكسي » بفضل ادخار الأب (ثم انه هو الذي ينقل المحصول ويبيعه في بيروت) ، كما حصّل الابنان الآخران قدراً من الدراسة يكفيهما لايجاد عمل : موظف او مستخدَم . فالانتقال تمَّ ، بالفعل ، على مستوى الاولاد المنخرطين كلهم في قطاع الخدمات : إن اياً منهم لن يعاود العمل في الارض التي ستباع ، ككثير من أراضي القرية ، الى شخص من المدينة قد لا يجد احداً لاستغلالها . وهكذا ، تتقهقر الزراعة التقليدية اللبنانية وتقفر قرى جبل لبنان الصغيرة .

إلا ان هذه التحولات في شروط عيش العائلة لا تغيّر بتاتاً مفاهيم السيد أ . . . التقليدية ، المميِّزة لطبقة صغار الفلاحين الموارنة اللبنانيين : أولية الاسرة والتحصيل المدرسي ، التعلق بالملكية الصغيرة وتثمين الطبقة المتوسطة ، والعلاقات المميِّزة بين « الثقافة اللبنانية » والثقافة الغربية .

تظهر أولية الأسرة بصورة مباشرة من خلال التعلق بالاولاد والفخر برؤيتهم متعلمّين ومرتقين ، بدرجات متفاوتة ، الى مصاف « الاساتذة » او « رجال الأعمال » ، والارتياح للمساعدات المشتركة التي يؤمِّنونها لوالدَيهم المسنِّين مثبتين بذلك امتنانهم (« غالباً ما يأتون لزيارتنا » . . . « ينقل ابني المحصول ليبيعه بسعر جيّد ») في الاحترام ـ الحقيقي او الشكلي ـ لاستقلال كل منهم (« كل منا يعيش وحده وهو مسؤول عن نفسه ») والرغبة او الامل خاصة في ألّا يتخلى الاولاد عن الأهل عندما يتوقف هؤلاء عن ا لعمل ويشيخون حقاً (« اولادي لن يتخلوا عني » . . . « اتمنى أن أعيش بينهم ») . اذاً ، يسود العالم العائلي ضمنياً نظام من الهبات والهبات المقابلة ، واذا تخلّى الاولاد عن الأهل ولم يردّوا ، بالزيارات ثم بالاستقبال ، ما أخذوه قبلاً ، بسبب هجرة نهائية او رفض للقواعد التقليدية ، فان الشيخوخة تصبح عزلة وشقاء ، او على الأقل تعاش وكأنها كذلك .

ان تثمين الطبقة المتوسطة ، التي هي ، قبل كل شيء ، تلك التي تملك ما يجعلها تعيش بمنأى عن الحاجة (مستورة) ، هو إحدى ثابتات ايديولوجية طبقة صغار الفلاحين التقليدية . في الواقع ، يقابل السيد أ . . . الطبقة المتوسطة التي تضمّ التجار والحرفيين والفلاحين الملّاكين الذين يملكون « مصلحتهم » ، مثل الطبقة الغنية انما على مستوى صغير ، بالطبقة الفقيرة التي تضم العمال ذوي الأجر الثابت ولا تملك شيئاً (غير قوة عملها) . من هنا ، فان تأكيد المرء لانتمائه الى الطبقة المتوسطة يعني اولاً التعبير عن انه استطاع النجاة من الأجارة والبقاء خارج التبعية . عندما يجيب السيد أ . . . أنه « ليس لأحد ، في الحقيقة ، نفوذ بالمعنى الكامل » ، فهو يثبت بقاءه خارج الدوائر الاقتصادية حيث يظهر الاحساس بالاستغلال . ثم انه لم يجابه غير الطبقة السياسية القديمة ، وبما انه ماروني في منطقة مارونية ، فهو ببساطة يشعر بنفسه آمناً . يبقى ان نتساءل ، اخيراً ، عن علاقات طبقة صغار الفلاحين الموارنة بالثقافة الغربية ، وعن

الاشارة الى « ثقافة لبنانية » . فالمقابلة ، كما هي ، لا تسمح بالتعمق في هذه الجوانب الايديولوجية المهمة : غير اننا يمكننا الافتراض بأنها تعمل « ككليشيهات » منفصلة كثيراً عن الحقائق المعاشة ، انما فعّالة على مستوى الخيارات السياسية .

المقابلة رقم ٢٥ : السيد هـ . . . (مقتطفات)

السيد هـ . . . هو مؤاكر من عكار ، أي من المنطقة الزراعية الواقعة في أقصى شمال لبنان ، بالقرب من الحدود السورية ، الى الجهتين الشمالية والشرقية من المدينة الكبرى ، طرابلس . وهي احدى المناطق اللبنانية الاكثر « تخلفاً » ، حيث لا توجد مدرسة في كل قرية وحيث ظهرت الكهرباء فقط منذ وقت قريب جداً . انها منطقة لا تزال خاضعة منذ عدة أجيال لحكم البكاوات ، كبار الملاكين العقاريين ، خلفاً عن سلف : الكل يعرفهم ، وأكثرهم نفوذاً هم نواب المنطقة ، وتشيع عنهم بين الفلاحين شتى أنواع الحكايات التي تروي أعمالهم السيئة وقساوتهم :

« كان جدّي فلاحاً ، مؤاكراً . كان أمّياً بالطبع ، وكذلك جدّتي . لقد سكن أهلي دوماً في م . . . غيّروا منازلهم لكنهم ظلوا في القرية نفسها . اذا كان الملاّك الذي يشاركونه لم يعد يريدهم ، كان يطردهم أيضاً من المنزل . وهكذا ، كانوا يتنقلون من بيت الى آخر ، إنما داخل م . . . والدي كان مؤاكراً وأمياً . سأخبرك شيئاً ما زلت أتذكّره كما لو أنّه حدث البارحة .

استأجر والدي أرضاً زراعية بسعر ١٠٠ ليرة ذهبية . لكنه كان أمّياً . وهكذا ، دفع نقداً حالما اتفق مع البيْك . وهذا البيك كان عبد اللطيف بك هـ . . . الذي سلّم أبي ايصالاً . لم يكن أبي خبيراً بذلك . فرمى الايصال في اليوم التالي . وجاء موسم الحصاد . أعطى المحصول ٥٠٠ ليرة ذهبية . في أثناء ذلك ، أبرز له البيك ورقة موقّع عليها ببصمات أصابعه . نضجت بزار السمسم ، وجاء البيك الى الحقل . « إيه ، أبا رشيد ، لم تعطنا شيئاً من المحصول » ، فأجاب والدي : « لكنني لست مديناً لك بشيء ، يا بيك » . حينئذ ضربه البيك . أذكر ذلك ، فقد رأيته بعيني . كنت ولداً واختبأت في شبروال أبي . لحسن الحظ انه لم يقتله . قدّم له الورقة وأخذ كمية من الحصول تساوي ١٠٠ ليرة ذهبية . منذ ذلك الحين ، لم يعد أبي يجرؤ على استئجار اراضٍ ، كي لا يُخدع . منذ ذلك الوقت ، بقي طوال حياته مؤاكراً .

والدي الآن متوفٍ . كان يعمل أيضاً كعامل زراعي . اشترى بقراً . فنهبوه . انهم المرابون . كان يستدين دائماً بسبب البيك » .

في عكار ، ينقسم الفلاحون الى ثلاث فئات اساسية تبعاً لعلاقتهم بالارض : المزارعون الضامنون ، المؤاكرون ، والعمال الزراعيون . وبخلاف الجبل اللبناني ، لم تعرف عكار كبقية « المناطق الطرفية » نمو طبقة من صغار الفلاحين الملاكين : بقي الاساس فيها مكوّناً من أملاك واسعة ، أملاك البكاوات القدامى او الرأسماليين الزراعيين الجدد ، العائشين في طرابلس او

بيروت والمؤجّرين اراضيهم الزراعية . وهنا يكمن التحول الكبير الذي شهدته المنطقة : « لم يعد البكاوات يسلّمون أراضيهم بالمؤاكرة ، فهم يريدون التخلص منا ». في الواقع ، ان نظام المؤاكرة التقليدي المميِّز لكل الشرق الاوسط كان يستند الى تنظيم اجتماعي ما قبل رأسمالي حيث كان الملاّك العقاري الكبير ، في الوقت نفسه ، الزعيم السياسي للقرية او للمنطقة بسبب اعتراف رسمي من السلطة المركزية (الباب العالي او سلطة الانتداب) ووظيفة استراتيجية في جباية الضرائب والتجنيد العسكري . ان دخول طريقة الانتاج الرأسمالية ، وانفتاح الزراعة اللبنانية على السوق العالمية ، والانحلال التدريجي للتنظيم السياسي التقليدي ، كل ذلك سبَّب أزمة جوهرية للمؤاكرة : فقد تمَّ تدريجياً شراء افضل الاراضي من قبل تجار مدينيين كبار ، وتحوّل البكاوات اما الى مدينيين واما الى وجهاء سياسيين ريفيين من نوع جديد (نواب مثلاً) . ان غزو التجارة الرأسمالية ونمو الدولة النسبي أنذرا بنهاية المؤاكرين .

غير أنه بقيت شريحة من الملاّكين المتوسطين ـ البكاوات الدراويش ـ تديم النظام التقليدي وتستمر في تسليم الاراضي بالمؤاكرة . لكن هؤلاء انفسهم مهدَّدون بمقدار ما يعجزون عن مراقبة تصريف منتجاتهم ويخضعون لهيمنة التجار المرابين . مع ذلك ، يسهم وجودهم في تأخير تحوّل المؤاكرين الى عمال زراعيين او الى عناصر من البروليتاريا الرثّة المدينية ، وفي التخفيف مؤقتاً من بؤس مصير آخر المؤاكرين :

« هنا ، دبَّرت أرضاً بالمؤاكرة . توفيت والدتي . أنا وزوجتي اهتممنا بالبيت . بعد قليل ، مات والدي .

عندما بدأت كمؤاكر ، كان عندي ١٠ هكتارات بالمشاركة . كنت أزرعها قمحاً وشوفاناً وذرة وسمسماً . وكانت الارض ملك علي بك هـ . . .

حالياً ، تبلغ مساحة الارض التي أزرعها بالمؤاكرة حوالي ٥ او ٦ هكتارات . لم يعد أحد يريد تسليم أرضه بالمؤاكرة . أزرع الآن البطاطا والشوفان والبطيخ الأحمر .

الملاّك المتوسط (بك ـ درويش) الذي أعمل كمشارك عنده هو أفضل الناس . إنه يسلف كل المصاريف ونقتسم المحصول بالمناصفة . يدفع المصاريف ، لكنني سأردّها له من المحصول . »

يمكننا ايجاز القسم الاول من المقابلة ، الذي يصف وضعه ، بثلاث عبارات ، بثلاث ملاحظات مكرَّرة ومؤكدة ومتشابكة مراراً في قصة حياته وعيشه الحالي : حالته بائسة (« نكدّ طول العمر لنعيش في البؤس » . . . « انظر الى هذه الغرفة . . . انها كل منزلنا . . . حياة كلب ») ولا خلاص منها (« لم يعد بامكاني تعلّم شيء . . . لقد طعنت في السنّ . . . لم يعد بامكاني أن أعمل ») : وهي حالة ناجمة عن استغلال البكاوات ومعارضتهم (« يريدون التخلص منا » . . . « يتهموننا بأننا سوريون » . . . « هؤلاء الاثرياء يغتنون من دم الفقراء ») :

« اذاً ، انا الآن مؤاكر . لم يعد بامكاني ان أعمل كثيراً . فعبء السنوات الماضية مرهق .

بالكاد أستطيع التكفّل بكل العمل الذي تتطلبه الارض المزروعة . أستيقظ في الخامسة صباحاً . أخرج البقر (لدي بقرة وعجل وبغل) . كما ترى البقر تنام معنا . انظر الى هذه الغرفة . انها كل منزلنا . وهي ليست ملكاً لنا . نستأجرها لقاء ٥٠ ل . ل . في السنة . كما ترى ، نحن سبعة اشخاص في هذه الغرفة مع البقر والبغل . حياة كلب ! أسقي الحيوانات ، وآكل بسرعة وأملأ جرّة الماء . ثم أذهب الى العمل . عند الساعة الواحدة ظهراً ، نتوقف عن العمل في الحقول . بعد الظهر ، نجمع أعشاباً للبقر ، ونخبز الخ . . . لا توجد مياه جارية في المنازل . اذا اردنا الحصول عليها ، ستكلّفنا ٢٥٠ ل . ل . اما مياه الشرب ، فاننا نتزوّد بها من بئر أرتوازي بواسطة مضخّة . كما لم تكن الكهرباء موجودة ، منذ اربع او خمس سنوات . لكن الدولة أوصلت الكهرباء الى المنطقة ، لقد أخطرتنا الدولة بوجوب ابراز سند ملكية او سند ايجار لكي توصل لنا الكهرباء . . . بهذه الشروط ، لم يكن بمقدور أحد ان يحصل على الكهرباء . ولما رأت الدولة ذلك ، غيّرت رأيها . بامكان كل مواطن لبناني يبرز بطاقة هويته ان يحصل على الكهرباء . وهكذا حصلنا عليها . لكنها تنقطع معظم الاحيان .

بعد الحركة ، بعد ثورة الفلاحين ، لم يعد البكاوات يجرأون على تسليم أراضيهم بالمؤاكرة . كلهم يسلّمونها بالايجار . ثلاثة أرباع الفلاحين هم الآن مزارعون مستأجرون . لقد وضع البكاوات ، عقب الحركة ، تقارير حول الفلاحين الذين يريدون طردهم من بيوتهم . اتهمونا بأننا سوريون . يدّعون ان السوريين يساعدوننا . الحكومة تصلّبت . أرادوا المنازل ، لكنهم لم يتمكنوا من الحصول عليها . بفضل النائب العام الذي ثار ضد طرد الفلاحين من بيوتهم ، قائلاً للبكاوات : « أين تريدون ان تضعوهم ؟ انهم مواطنون لبنانيون » .

كان أحد الفلاحين يشعل سيجارة ، اثناء الدعوى ، فانتزعها البيك من يده ورماها . غضب النائب العام وخاطب البيك قائلاً : « لست هنا في ارضك ، أنت تحت سقف تملكه الدولة ، والفلاح انسان مثلك » .

بعد الحركة ، طُردت حوالي ١٠ أو ١٥ عائلة نهائياً من منازلها وذهبت الى طرابلس . نحن ، كنا نودّ كثيراً ان نرحل الى طرابلس ، لكننا لا نعرف اية مهنة . لسنا سائقين ولا نجارين ، لا نعرف غير الفلاحة والزراعة . . . البكاوات يريدون المنازل . ما عادوا يريدون اطلاقاً رؤيتنا في هذا البلد . انهم يريدون التخلص منا ، نهائياً . »

ان هذه الحركات الفلاحية الموجّهة ضد كبار ملّاكي الأراضي قد أدّت ، تكراراً ، الى تدخل الشرطة . وبهذه المناسبة ، اتُّهمت سوريا بأنها تزوِّد الفلاحين بالسلاح والرجال ، مما يفسِّر بداية المقابلة مع السيّد هـ :

« اصل عائلتي من م . . . ، بقدر ما أذكر ومثلما أخبروني ، فان جدّي وأبي هما من م . . . . نحن لبنانيون ، نحمل الجنسية اللبنانية ، وهذه بطاقة هويتي . فأنا لبناني . تقول الدولة والبكاوات اننا سوريون واننا نقوم بحركات مخرِّبة ، ونتلقى مساعدة وأسلحة من سوريا . في الحقيقة ، لسنا سوى لبنانيين . »

ان السيد هـ . . . يتخذ ، تجاه الدولة اللبنانية ، موقفاً غامضاً ومتناقضاً : بينما يستنكر هنا تواطؤ الدولة مع كبار الملاّكين ، فانه يشير ، احياناً اخرى ، الى الدولة والحق الذي تمثّله وتحاول فرضه كدرع ضد تعسف البكاوات .

ان السيد هـ . . . يتبنّى ، بالنسبة الى عدد من مواقفه ، عدداً من عناصر الايديولوجية العمالية المسيَّسة : القبول بالأجارة ، التساهل تجاه عمل المرأة (على الاقل من باب الحاجة) ، وعي الاستغلال واسبابه ، نظرة ثنائية الى المجتمع الخ . . .

ويبدو ان السيد هـ . . . بفضل أولاده ووضعهم المعيشي الحالي ، بصورة خاصة ، وعى حالة الاجارة والاستغلال :

« لديّ سبعة أولاد وزوجة . أحد أولادي هاجر ، واثنان يذهبان الى المدرسة : : تاتا والصغير . زوجتي لا تستطيع العمل في الخارج . فهي تتحمل في المنزل عبئاً ثقيلاً للغاية . ابنتاي تعملان . وتقبضان ٣ ل .ل . يومياً . انهما تعملان في حقول الجزر والبطاطا والبقدونس . تقريباً ، تشتغلان طوال السنة . باستثناء الأيام الممطرة .

كانت زوجتي ، ام محمد ، تعمل عندما كانت فتاة شابة . خلال زواجنا ، عملت في بعض الاوقات الصعبة جداً . قبلاً ، كان أجر العاملة الزراعية ليرتين لبنانيتين ثم ليرتين ونصف ، ولم يصبح ٣ ل . ل . الاّ مؤخراً . حالياً تهتمّ زوجتي بالبقر وتخبز وتغسل . . .

لديّ صبي ثانٍ متزوج . يعمل في مشتل أزهار . فهو عامل زراعي وحارس بآن معاً . يعمل ليلاً ونهاراً . يقبض ١٣٠ ل . ل . في الشهر .

كلا ، لا يستطيع مساعدتي . فأنا الذي ينبغي عليّ ان أساعده . عنده خمسة أولاد . زوجته من م . . . ايضاً ، لكنها لا تزورنا غالباً . انهم يسكنون في حلبا .

المصاريف ؟ يومياً ، يحتاج البيت الى ٥ ل . ل . للطعام . اذا توقفنا عن العمل خمسة أيام ، نموت جوعاً .

الفتيات يعملن اذا كانت العائلة محتاجة . لو لم أكن بحاجة لهم او لهن لكنت وضعتهن في المدرسة ، ولكان بامكانهن ان يحصلن على وظيفة في الحكومة او يعملن في شركة او كخيّاطات .
كلا ، المرأة لم تُخلق لكي تبقى في المنزل . يمكنها ان تعمل كالرجل . الا انه من المفضّل ان تعمل في البيت . »

مع ذلك ، فان السيد هـ . . . ، بمنشأه الاجتماعي (الارث) ، وبوضعه كمؤاكر لا يزال قادراً على تجنّب الأجارة الزراعية ولديه هو نفسه اجراء ، وباستقلاله النسبي تجاه البكاوات ـ الدراويش (ملاّكون متوسطون) الذين ما زالوا يقبلون بتسليمه أرضاً بالمؤاكرة ويسلّفونه مال البذار ، يبقى خارج البروليتاريا الريفية ، حتى وان كانت مرتبة شبه البروليتاريا تميّز ، اكثر فاكثر ، مؤاكري عكار الذين لا يملكون ، كملك خاص لهم ، غير حيوان او اثنين .

« كل ما أملكه هو بقرة وبغل وعجل ، وفراشان وبطانيّتان ومخدّتان . عمل الفلاح شاق جداً . نكدّ طوال النهار ، وحتى طول العمر كي لا نحصل على شيء وكي نعيش في البؤس . أجرائي من م . . . او عمال سوريون . كلا ، لست دائماً راضياً عنهم . احياناً ، ينغّصون عيشتي ، واحياناً أخرى ، أنا أنغّص عيشتهم . عندما لا يعجبني شخص منهم ، اعطيه حقه وأقول له : « لا تعد ابداً » . اذا أعجبني ، أبقيه معي » .

وهذا ، من جهة اخرى ، ما يكشفه السيد هـ . . . عن نجاح والده :

« رغم كل شيء ، حقّق والدي أعمالاً رابحة . كان يملك أحصنة وجمالاً وبقراً وجواميساً . . . بقي معه عند وفاته مبلغ ٢٠٠٠ ليرة . فتقاسمناه أنا وأخي . كان أبي يعتبر نفسه من الفقراء . عندما ننظر الى حياة البكاوات وحياتنا . . . فلا شك في اننا فقراء » .

اذاً ، بالمقارنة مع طريقة عيش كبار ملّاكي الاراضي ومع أهمية ثرواتهم ، يعرّف السيد هـ . . . نفسه « كفقير » . واذا قارن وضعه بوضع جدّه المهان من قبل البيك ، فان نظرته ، الاقل تشاؤماً بكثير ، تلتقي مع نظرة صغار الفلاحين الملّاكين :

« الحياة اليوم أسهل بكثير منها في عهد جدّي . على الاقل ، أستطيع حالياً المطالبة بحقي . قبلاً ، كان بامكان البيك ان يأتي الى منزلي واذا أعجبته ابنتي ، يمكنه أخذها كخادمة ، حتى دون ان أعلم كم ينوي ان يدفع لها كأجر . ولو ألحق بي الغبن ، لما تجرأت على المطالبة بحقي . »

المقابلة رقم ٢٦ : حسين (مقتطفات)

حسين هو ابن فلاح وحفيد فلاح . عمره ٤٧ سنة ويعيش في قرية قريبة من النبطية في لبنان الجنوبي . زوجة جدّه ، التي يذكر اسمها ، كانت تعمل سابقاً في القرية « كحصّادة مياومة » عند والد يوسف الز . . . اكبر ملّاكي الأراضي في القرية . وكان والده يفلح أراضي آل الز . . . مقابل أجر عيني : ٤٠ مدّاً من القمح (المدّ = ٧ أرطال) و ١٠ ل . ل . في السنة . وباستثناء خاله الذي هاجر الى المكسيك ، فان كل افراد العائلة أمّيون .

لدى حسين عشرة أولاد احياء : خمس بنات لم تذهب ايّ منهن الى المدرسة ، وخمسة صبيان لم يتجاوز اكبرهم صف السرتفيكا (الخامس ابتدائي). عمر الابن البكر ١٦ سنة وهو مياوم زراعي ، والابن الاصغر عمره سنتان . هناك ثلاثة صبيان فقط في المدرسة الابتدائية .

لقد تمكّن حسين ، بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ ، من بناء منزله بفضل مساعدة « مصلحة التعمير » التي أعطته إعانة مالية قدرها ٦٣٣ ل . ل . ليس المنزل كبيراً وهو يتألف فقط من ثلاث غرف : واحدة للفتيات ، واحدة للزوجين والصغار ، والغرفة الثالثة هي في آن معاً قاعة طعام وغرفة نوم للصبيان الكبار ، ومطبخ ودار . لا يوجد في المنزل جهاز تلفزيون .

منذ ثلاثة اجيال وحياة العائلة والقرية خاضعة لآل الز . . . الذين يؤمّنون العمل لعدد كبير

من العمال الزراعيين . وها هو حسين يروي بداية عمله في الزراعة :

« بدأت أعمل كفلّاح عند يوسف الز . . . حين كنت في الثانية عشرة من عمري . كنت أقبض خمسة قروش يومياً مقابل يوم حراثة ، « من الفجر للنجر » . كنت أسكن مع أبي واعطيه أجري . بقيت عند يوسف الز . . . سنة كاملة . بعد ذلك ، هاجرت الى فلسطين حوالي عام ١٩٣٣ . أمضيت فيها بين أربعة وخمسة أشهر كفاعل (عامل بالرفش والمعول) ، ثم رجعت لأنني لم اكن أقبض الاّ خمسة قروش فلسطينية في اليوم . . . وعلى اثر الاحداث ، عدت نهائياً الى لبنان حيث زرعت التبغ عند الشيخ سعيد س . . . كنت أقبض شهرياً ٢٢,٥ ل . ل . لزرع التبغ طيلة النهار . بقيت عند الشيخ . . . بين ١٠ و ١٢ سنة . . . وفي عام ١٩٤٨ ، سافرت الى الكويت حيث استُخدمتُ كعامل في تركيب الادوات الصحية . بعد ثلاثة أشهر ، عدت مريضاً الى لبنان حيث استأنفت عملي كمياوم في التبغ .

أكسب بين ٧ و٨ ليرات يومياً ، لكنني لا أعمل دائماً . ربما سبعة او ثمانية أشهر . . . عندما لا أعمل ، لا أقبض أجراً .

أملك ارضاً مساحتها ١٥٠٠ م٢ اشتريتها منذ زمن بعيد . أزرع القمح والتبغ واستأجر إجازة تبغ تكلّف بين ٢٥٠ و ٣٧٥ ل . ل . للدونم الواحد . لحسن الحظ انني املك هذا الحقل ، لأنني لا أكسب كثيراً . »

بفضل هذا الحقل ، تستطيع ليلى ، زوجة حسين ، ان تخبز لكل أفراد العائلة دون ان يكلّفها هذا كثيراً . فوق ذلك ، عام ١٩٧٢ ، باع حسين « دون وسيط » ٨٣ كيلوغراماً من التبغ بسعر ٦,٨٥ ل . ل . الكيلو الواحد[٧٧] ، الى ادارة حصر التبغ . لكنه لم يستطع ابداً الادخار وشراء بقرة ، وهو مضطر لأن يشتري الحليب الطازج واللبنة بـ ١٤٠ قرشاً الرطل (٢,٥ كلغ) ، مما يمثّل باب انفاق مهم ، في عائلة مؤلفة من ١٢ شخصاً بينهم اربعة « صغار » (أقل من ست سنوات) . لنوجز موازنة حسين :

ايرادات سنوية		نفقات سنوية (١٢ شخصاً)	
أجور (٨ أشهر)	١٦٠٠ ل . ل .	غذاء	١١٠٠ ل . ل .
تبغ	٥٦٨,٥٠ ل . ل .	تبغ (اجازة)	٣٧٥ ل . ل .
المجموع	٢١٦٨,٥٠ ل . ل .	ملبس	٤٠٠ ل . ل .
		صحة	٢٠٠ ل . ل .
		تعليم	٧٥ ل . ل .
		نقل	٣٥ ل . ل .
		المجموع	٢١٧٥ ل . ل .

يصعب علينا ان نتصور عائلة من ١٢ شخصاً تنفق أقل من ٣ل . ل . يومياً (هذا ما قال حسين انه يصرفه) حتى ولو كانت تجني قمحاً وبعض الخضار (القسم الاساسي من الـ ١٥٠٠ م[٢] مزروع بالتبغ) . اننا ندرك ، عند النظر الى هذه الموازنة ، ان حسين لا يستطيع ان يشتري غير ثياب قديمة ولا أن يخيط ثياباً لأبنائه ، حتى ولو تمنّى ذلك . حسين « يتجنّب المقاهي كي لا يصرف » ، وهو لا يستطيع ان يجيز لنفسه اي ترفيه .

كان لا بدّ من محقق « بلدي » ، معروف من حسين ، حتى يقبل هذا الأخير بالاجابة على اسئلة القسم الثاني من المقابلة . اليكم كيف يجيب في البدء :

« أجهل كل ما يتعلق بالفئات الاجتماعية لأنني أهتم بعملي خلال النهار وأتجنب المقاهي كي لا أصرف . أرجع الى البيت ولا أعاشر احداً . لكن ، على العموم ، يتضاءل نفوذ الاقطاعيين والعائلات الكبيرة، ويضيق البون بين الفئات . الآن ، لم نعد ملزمين بالتسليم على البكاوات ، فهم بحاجة الى أصواتنا . »

في الواقع ، يؤكد المحقق الذي تمكّن من مراقبة القرية ، التي يتحدّر هو نفسه منها ، وسكانها أن حسين يسلّم دائماً على يوسف الز . . . مثلما كان يسلّم عليه والده ، ومثلما كان جدّه يسلّم على والد يوسف . غير ان ما تغيّر هو انه توجد ، في المقابل ، قوى سياسية تمنح العمال الزراعيين الأمل بانتهاء حكم البكاوات . ثم ان بعض هؤلاء العمال يصوّت ، في خلوة المعزل ، ضد البيك . لكن هذا لا يكفي ، بالنسبة الى التنظيمات التقدمية ، لتحطيم عدة قرون من الاستغلال :

« يجب تقوية علاقات لبنان مع البلدان العربية . نحن العرب، كلّنا أشقاء . »

بهذا الجواب ، يعبّر حسين عن عروبته : لكونه عمل في فلسطين ثم في الكويت ، يعرف فطرياً ان شعوب هذه البلدان تشترك ليس فقط باللغة نفسها انما ايضاً بالتقاليد نفسها وبالمناخ الثقافي نفسه . واذ يعيش حسين في لبنان الطرفي ، فهو ميّال الى المنطقة الداخلية وبخاصة الى فلسطين الواقعة على بعد يقل عن ٢٥ كيلومتراً . الفدائيون ، بالنسبة الى حسين كما الى جميع فلّاحي قريته ، هم اشقاء ينبغي مساعدتهم على استعادة وطنهم .

في ختام المقابلة ، يتكلم حسين عن « الاحداث » ، اي عن نضال فلّاحي المنطقة ، في شباط ١٩٧٣ ، ضد ادارة التبغ والوسطاء ، « ممثلي جماعة البكاوات » . بمناسبة هذه الاحداث الدامية ، كشف المزارعون عن « مؤامرة » تهدف الى ابقائهم في حالة من التأخر والفقر والتخلف . بالنسبة الى حسين ، فان « حركة مزارعي التبغ المعادية لإدارة حصر التبغ كانت موجّهة بخاصة ضد الوسطاء ممثّلي جماعة البكاوات . . . اما الآن ، فالوسيط لم يعد موجوداً ، ونحن نقدّم محصولنا مباشرة الى الادارة » .

مع ذلك ، يستمرّ استئجار الاجازات من أصحابها الذين يشكلون الشريحة المتوسطة من

البورجوازية المحلية ، المغتنية غالباً من جراء أعمال منفذّة في بلدان الخليج (الكويت بخاصة) . ان هذه الطبقة الجديدة الصاعدة تحلّ ، شيئاً فشيئاً ، محلّ عائلات البكاوات التقليديين العريقة ، وتحقق بفضل إجازات التبغ أرباحاً قيّمة . اذاً ، هناك اشكال جديدة من النضال تنمو ، وبلا شك ، ليست احداث النبطية في شباط ١٩٧٣ غير تمهيد لها .

الطبقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج والتبادل .

من البورجوازية الكبيرة الصناعية او التجارية الى البروليتاريا الريفية الرثة في المناطق الطرفية ، تبدو المواقع الطبقية المصادَفة والمحدَّدة عبر المقابلات الست والعشرين المعروضة وكأنها مرتَّبة على امتداد سلَّم اجتماعي يجمع بين قيمة المداخيل ومستوى المكانة وقوة النفوذ المحتمل . في الواقع ، ان هذا التصور الذي يضمّ الى حد كبير ، كما سنرى[٧٨] ، الادراكات العفوية لأغلبية المستجوبين ، يخفي وجود علاقات طبقية تربط وتواجه ، في آن معاً ، بين الطبقات والفئات والشرائح الطبقية المحدَّدة طوال هذه الفصول . لقد وجدنا خلال هذا القسم الثالث ثلاث علاقات اساسية ، مرتبطة بأنماط الانتاج والتبادل التي تحدّدها ، وكذلك بانواع الممارسات التي تستنهضها هذه العلاقات وبالايديولوجيات التي تعبّر عنها :

١) ان علاقة المؤاكرة ، المميِّزة لنمط انتاج زراعي مبنيّ على الملكية الخاصة الكبيرة « التغيبية » هي ، في آن معاً ، أقدم علاقات الانتاج في لبنان الحالي واكثرها هامشية . انها تربط وتواجه بين شريحة ملّاكي الأراضي (البكاوات) وشريحة المؤاكرين (الشركاء) في المناطق الطرفية الاكثر بعداً في لبنان . ان المؤاكرة ، باتمام تحوّلها إما الى رأسمالية زراعية بتحول المؤاكرين الى عمال زراعيين ، واما الى تضمين ، واما الى ملكيات زراعية صغيرة لدى نسبة ضئيلة من جراء تقسيم الارض وتقطيعها ، فان هذه المؤاكرة تبدو كاحدى آخر مخلَّفات البنى الزراعية التي كانت تميّز كل الشرق الادنى والشرق الاوسط خلال عدة قرون .

٢) ان علاقات التبعية هي تلك التي تؤطّر الفئات الاجتماعية التي تعيش من الانتاج الصغير والتجارة الصغيرة ، اما كملّاكين « مستقلّين » ، واما كأجراء مؤقتين عموماً في مؤسسات صغيرة مهدَّدة بالافلاس باستمرار انما متجدِّدة دوماً ، ولو على نطاق ضيق اكثر فاكثر ، بسبب الدور الاقتصادي الذي تواصل تأديته للقطاع التجاري المهيمن . وتقع البورجوازية الصغيرة التقليدية في صلب علاقات التبعية هذه : فهي ، اذ تتزايد تبعيتها وتُقوَّض باستمرار على يد تجارة الاستيراد والتصدير الكبيرة التي تشكل هذه البورجوازية احد مصادر ربحها الزائد ، غير انها تسهم في عرض وظائف مؤقتة للبروليتاريا الرثة وفي تلبية قسم من طلبات زبائن متحدِّرين من الفئات المتوسطة . وهكذا ، فان ثنائي البورجوازية الصغيرة ـ البروليتاريا الرثة الواقع تحت هيمنة البورجوازية التجارية الكبيرة يشكل محور تحالف تقليدي ، مبني على علاقات التبعية التي كشفنا تكراراً عن مضامينها السياسية . فهذه العلاقات الاجتماعية ، المحدَّدة بالتبادل اكثر منها بالانتاج ، تشكل

جزءاً اساسياً من الجهاز الاقتصادي الذي يسمح للبنان بالابقاء على دوره الوسيطي في السوق الرأسمالية العالمية كما على طريقة عمله السياسي المنفصلة ظاهراً عن الحقائق الاقتصادية .

جدول رقم ٣ ـ ٥ : الطبقات ، الشرائح الطبقية وعلاقات الانتاج والتبادل

	علاقات المؤاكرة (والتضمين)	علاقة التبعية	العلاقة الأجرية
البورجوازية الكبيرة والمتوسطة	ملاّكو الاراضي	البورجوازية التجارية	البورجوازية الزراعية الاوليغارشية التجارية المالية + الدولة البورجوازية الصناعية
الفئات المتوسطة		البورجوازية الصغيرة « المستقلة »	الفئات المتوسطة الأجيرة
شبه البروليتاريا	مؤاكرون مزارعون	شبه البروليتاريا المدينية	
الطبقة العاملة			عمال الصناعة
البروليتاريا الرثة		البروليتاريا الرثة المدينية	العمال الزراعيون

٣) ان العلاقة الأجرية ، الأكثر حداثة ، قد أصبحت تدريجياً ، منذ ١٩٤٥ ، علاقة الانتاج المهيمنة في لبنان . واذ تربط وتواجه بين البورجوازية الصناعية وعمال المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة ، من جهة ، وبين البورجوازية التجارية والاوليغارشية المالية معاً وأجراء « القطاع المهيمن » ، من جهة اخرى ، كما تربط وتواجه ايضاً ، وإن على نطاق ضيّق ، بين الدولة ـ المستخدِم وموظفيها ، واخيراً ، بين البورجوازية الزراعية والعمال الزراعيين في الريف (راجع الجدول رقم ٣ ـ ٥) ، فان نمو هذه العلاقة الاجتماعية يخلّ بالتوازن الظاهر لعلاقات التبعية التقليدية . ان الفئات المتوسطة الاجيرة والفئات المندمجة تقريباً في الطبقة العاملة تشكل في لبنان ، من الآن فصاعداً ، مجموعة أهم عددياً من تلك التي لا تزال محورة حول علاقات التبعية . مع ذلك ، فان تحالف جميع الاجراء المتحرّرين من سلطان العلاقات المشخصنة للطائفية ولمجتمع الملكية الصغيرة يواجه عقبات متعددة يقتضي ان نحلّل الآن جذورها الموضوعية وأشكالها الايديولوجية . فوحده تحليل العلاقات المعقّدة بين الانتماء الطبقي والمنشأ الطبقي ، وبين الممارسات الاجتماعية والذهنيات سوف يسمح بتوضيح علمي لفرص نجاح مثل هذا التحالف .

القسم الرابع

المسارات الطبقية، السلوك الاقتصادي والبنى الأيديولوجية

الفصل الأول

التحولات الاجتماعية والمسارات الطبقية

لا بدّ لتحليل الأوضاع الطبقية في لبنان من أن يأخذ التاريخ بعين الاعتبار. فعنف التحولات الاجتماعية الناجمة عن اختراق الرأسمالية والتغيرات التي طرأت على التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية اللبنانية، المحلّلة في الأقسام الأولى من هذا الكتاب، فرضت مقاربة الظاهرات الطبقية من حيث تعاقبها الزمني. لهذا السبب أردنا أولاً، في المقابلات، ان نقارن بأقصى ما يمكن من الدقة بين الأوضاع المهنية والجغرافية والثقافية لجيل المستجوبين وأوضاع جيل الأباء والأجداد. وكان المقصود بالتالي أن نقدِّر في آن معاً طبيعة التحولات الحاصلة وأهميتها ودرجة تشابه الأوضاع داخل عائلة واحدة، عبر ثلاثة أجيال.

من أجل هذا، تنظُّمت المقابلات حول السيرة الاجتماعية للعائلة، أي حول وصف المستجوب للظروف المعيشية لأجداده وآبائه ثم لظروفه الخاصة منذ بداية حياته المهنية وحتى تاريخ التحقيق. وكانت المقابلة تنتهي بنوع من السيرة المستقبلية التي تسمح للمستجوب بتحديد طموحاته المتعلقة بأولاده وبتقدير طبيعة التحولات الحاصلة في حياته الاجتماعية وأهميتها(١).

ثم ان اختيار هذه الطريقة كان بتوجيه من اهتمام عملي كما بتوجيه من تأمل نظري. بالفعل، لم تكن طمأنة المستجوبين لتتمَّ على أفضل وجه لو لم تنطلق من أسئلة متعلقة بماضي عائلاتهم. ان «التحدث عن العائلة» هو أحد الاهتمامات المفضَّلة لجميع الفئات الاجتماعية التي تظل، حتى المدينية منها، متأصلة في ثقافة ريفية، والتي تشكل علاقات القرابة، بالنسبة اليها، أولى دعائم الحياة الاجتماعية. فوق ذلك، لما كان الأمر يتعلق بلبنان، البلد العربي المتعدّد الطوائف والمتميِّز جداً على صعيد المناطق، فإن الهوية الاجتماعية تتحدَّد أولاً بالاسم وتالياً بالانتهاء العائلي (النسب) ثم بالانتهاء الجغرافي (القرية)، واخيراً فقط بالطائفة. نظرياً، يجب ان تكفي هذه العناصر الثلاثة لتحديد موقع فرد ما - أو عائلة ما - ولتمييزه، أي لمنحه لا

وجوداً فحسب بل موقعاً اجتماعياً أيضاً . هذا من الناحية النظرية فقط ، لأنه وان كان الاسم وحده كافياً ، في معظم الاحيان ، لتحديد هوية عائلة من الطبقة الحاكمة ، مشهورة غالباً منذ عدة اجيال ومعروفة عادةً من جميع اللبنانيين ، فإن كل السمات السابقة لا تؤمّن غير تعرّف احتمالي - واحياناً لا تؤمّن أي تعرّف اطلاقاً - الى أكثرية العائلات التي لم تصل أبداً الى الثراء والشهرة والسلطة[٢] .

إذاً ، لا يبدو مطلقاً ان الانتماء الطبقي مستقل تماماً عن تركيبة الانتماءات العائلية والجغرافية والطائفية . وبالتالي ، فلا شيء أهم من أن نتفحص ما إذا كانت المواقع الاجتماعية نفسها قد دامت أم لا ، عبر التغيرات الحاصلة خلال جيلين داخل العائلات اللبنانية . ان هذا البعد التعاقبي هو وحده الذي يمكن أن يكون ذا دلالة ، إذا أردنا التكلم واقعياً عن طبقات اجتماعية في بلد حيث جاءت الرأسمالية الاجنبية لتَتَمَفْصَل مع بنى تقليدية دون ان تزيلها ، وهي بنى تلعب فيها علاقات القرابة والتمايزات المناطقية والطائفية دوراً رئيسياً . في هذه الحالة ، يشكل مفهوم الانتماء الطبقي الفردي مفهوماً تجريدياً تماماً .

لهذا ، فإن دراسات الحركية الاجتماعية - العاجزة أصلاً في الغالب عن فهم الظاهرات الطبقية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة - لا تتوافق هنا اطلاقاً مع طبيعة التغييرات الاجتماعية التي تصيب المجتمعات الخاضعة لهيمنة الرأسمالية الاجنبية : فالتحدث عن ترقٍّ أو تقهقر اجتماعي بين جيلين حينما يكون قد طرأ انقلاب على نظام المواقع الاجتماعية نفسه ، يبدو موضوعياً بلا معنىً ، حتى عندما تبقى هذه العبارات منطوية على مدلول ايديولوجي اكيد .

يقتضي إذاً أن نحلِّل أولاً نظام المواقع الاجتماعية الخاص بكل من الاجيال الثلاثة التي أخذها التحقيق بالاعتبار ، وطبيعة التغيرات التي طرأت على هذا النظام في غضون السنوات الخمسين أو الستين السابقة . وبتحليل الجداول الاحصائية ، سنحاول الآن أن نبرز أهم انواع المسارات الاجتماعية التي سلكتها عائلات عيّنتنا (ع = ١٥٢) .

التحوّلات الجوهرية للبنية الاجتماعية .

ثمة ثلاثة سياقات تبرز بوضوح من تحليل الاوضاع الاجتماعية التي عاشها المستجوبون وآباؤهم وأجدادهم . سوف نتفحص أولاً هذه الاوضاع ، من جيل الى جيل ، بحيث تظهر التغيّرات البنيوية التي طرأت على كل العائلات خلال جيلين[٣] : ويشكل هذان الجيلان الاطار الذي شهدت ضمنه مختلف الفئات الاجتماعية التغيرات الداخلية التي سنعالجها لاحقاً .

سياق التمدّن

من أصل كل عشر عائلات من جيل الأجداد كانت عائلة واحدة فقط تسكن (عند وفاة آخر جدّ) ، أو لا تزال تسكن ، بيروت أو ضواحيها .

وتنطبق هذه الحال على عائلة من أصل أربع بالنسبة إلى جيل الآباء ، وحالياً هناك عائلة من اثنتين مقيمة في بيروت الكبرى[٤] . بالعكس ، فإن نسبة العائلات المقيمة في الأرياف انتقلت من ٦٣٪ عند الاجداد الى ٥١٪ عند الآباء و٣١٪ عند الجيل الحالي :[٥]

جدول رقم ٤ ـ ١

محل إقامة عائلات العيّنة

٪	الأجداد	الآباء	العيّنة
بيروت	٦	١٨	٢٦
ضواحي بيروت	٣	٨	٢٦
مدن أخرى (لبنان وبلدان عربية) ..	١٨	١٦	١٦
ريف (لبنان وبلدان عربية)	٦٣	٥١	٣١
غيره (خارج البلدان العربية)	١٠	٧	

إننا نتحقق هنا تماماً من كون لبنان قد انتقل ، خلال جيلين ، من مجتمع ريفي ، حيث كان قوام الحياة الاجتماعية يتنظّم حول القرية ، إلى مجتمع مديني مفرط التمركز ، بما ان شخصاً عاملاً من اثنين يقيم في تجمّع سكني واحد (بيروت) تعرف احياؤه الشعبية اعلى مستويات الكثافة السكانية في العالم[٦] .

كما رأينا ، فإن السبب الرئيسي لهذا التطور هو النزوح الريفي الكبير ، الملموس بنوع خاص منذ ١٩٦٠ ، لأننا إذا راجعنا الاحصائيات الموجودة وحدها نرى ان القوى العاملة الزراعية نقصت اكثر من مئة ألف شخص بين ١٩٦٠ و١٩٧١ . إن حالة الاهمال الحقيقية التي يعيشها عدد كبير من قرى الجبل اللبناني ولبنان الجنوبي تدل على القساوة التي يتم بها تغيّر تترتّب عليه نتائج اجتماعية خطيرة .

النزوح الريفي هو أولاً نتيجة اختراق الرأسمالية المزدوج لهذه المنطقة : اختراق نمط الانتاج الرأسمالي للزراعة (خصوصاً في انتاج الحمضيات على الشريط الساحلي والشمندر والدواجن في البقاع) ، واختراق المنتجات الغذائية الاجنبية للسوق اللبنانية بكثافة متزايدة . ان العديد من صغار المستثمرين ، العاجزين عن تحمل المنافسة والديون المتراكمة في سبيل الصمود ، اضطروا لإهمال أراضيهم ، كما نزح عدد مهم من الشباب باتجاه بيروت . وفي أحسن الحالات ، بيعت الأراضي الى مدينيين ، أو أُهملت عملياً فلم تعد تقدّم غير ايراد ثانوي ، هزيل جداً في الغالب . حتى وان لم تُقطع كل علاقة بالريف ، فإن القاعدة الاقتصادية لهذه العلاقة تميل الى الهزال ، كما يندر اكثر فأكثر وجود المستثمرين المادي في هذا الريف .

سياق التحوّل الى الأجارة

إن حوالي ٦٠٪ من المقيمين العاملين في لبنان حالياً هم ، جزئياً على الأقل ، أجراء[٨] .

وهذه النسبة ، المحترمة تماماً في عيّنتنا ، تبدو كبيرة إذا ما قارنّاها بنسبة الأجراء بين آباء الاشخاص المستجوبين : ٢٧٪ فقط من هؤلاء الآباء مارسوا عملاً مأجوراً خلال فترة تزيد عن بضعة أشهر . اما بين الأجداد ، فتهبط هذه النسبة الى ٩٪ ، مما يميل الى تأكيد ان حالة الأجارة كانت ، منذ حوالي خمسين عاماً ، حالة استثنائية في لبنان والمنطقة كلها .

وبالعكس ، في حين ان الوضع الأساسي لحوالي ٣٠٪ من العاملين ، حالياً ، هو وضع « العاملين المستقلين » (بمن فيهم صغار الفلاحين الملاكين) أي المالكين لأدوات عملهم بدون استغلال يد عاملة أجيرة (باستثناء معاون أو اثنين) ، فإن ٤١٪ من آبائهم و٤٩٪ من أجدادهم كانوا في هذا الوضع . فوق ذلك ، كان ١٨٪ من الأجداد و١٠٪ من الآباء يشغلون مركز مؤاكر في الزراعة ، بينما تمثّل المؤاكرة اليوم أقل من ٣٪ من كل المواضع المهنية .

يبدو ان النسبة المئوية « لأرباب العمل » هي وحدها التي تغيَّرت قليلاً عبر الأجيال الثلاثة . وينبغي أيضاً أن ندرك تماماً ان الفئة الاحصائية المكوِّنة من هؤلاء تخفي حقائق اجتماعية واقتصادية مختلفة جداً حسب الأجيال.فقد صُنِّف « كأرباب عمل » في جيل الأجداد كبار او متوسطو ملاّكي الأراضي ، الذين كان جزء من أراضيهم على الأقل بالتضمين أو المؤاكرة ، وكذلك التجار او الصناعيون الذين كان لديهم آنذاك أُجراء . كما كان من الصعب غالباً على المستجوب ان يحدّد بدقة مساحة الأراضي التي كان يملكها أجداده وطريقة استغلالها . ثم انه من المحتمل ان تكون الرغبة في الظهور كسليل « عائلة كبيرة » قد حملت العديد من صغار الملاّكين الحاليين على تعظيم ثروة أسلافهم إلاّ إذا نسبوا الى أجدادهم الملكية المشتركة للعائلة الواسعة . غير أن تضاؤ ل « أرباب العمل » بين جيل الأجداد وجيل الآباء يعبّر أيضاً عن أثر تجزئة الملكيات الزراعية المقتسمة بين كثير من الأولاد في وقت كانت الأرض لا تزال تشكل الارث الوحيد لعائلات كثيرة ، خصوصاً في جبل لبنان . وفي عداد « المستقلّين » ، يبقى حوالي النصف (٤٧٪ حسب دراسة القوى العاملة في لبنان) ، بصورة جزئية على الأقل ، فلاحين ملاّكين ، مع ان أكثر من نصفهم يمارس نشاطاً آخر ، كما رأينا في القسم الثاني .

مهما كان التباس الفئات المعتمدة في دراسة القوى العاملة في لبنان ، وصعوبة تحديد موضع أساسي في حال تعدّد النشاطات ومصادر المداخيل ـ وهي مسائل تصدّينا لها آنفاً ـ فإن الجدول التالي يبيّن جيداً أهمية انقلاب الحياة الاقتصادية وسرعته الشديدة[٩] .

جدول رقم ٤ ـ ٢

المواضع المهنية لعائلات العيّنة

٪	الأجداد	الآباء	العيّنة
أرباب عمل	١٢,٧	١٠,١	٩,٨
مستقلون	٤٩,٣	٤١,٢	٢٦,١

أجراء	٩,٤	٢٦,٨	٦٠,٨
منهم : دائمون	١,٥	١٧,٦	٣٦,٦
مياومون	٧,٩	٩,٢	٢٤,٢
مؤاكرون	١٨,٠	٩,٨	٢,٦
غير محدّد	١٠,٢	٨,٩	٠,٧

لقد انتقلت التشكيلة الاجتماعية اللبنانية من هيمنة الملكية الصغيرة ومن المؤاكرة الى عهد الأجارة المعمَّمة : فأكثرية القوى العاملة مرغمة اليوم على تأجير قوة عملها كي تعيش . لكن بنية هذه الأجارة لا تزال مختلفة جداً عن بنية الاجارة في البلدان الرأسمالية المتقدمة : ان أكثر من ثلث الأجراء المصنَّفين « مياومين » يقبضون ، بالفعل ، أجراً محسوباً بيوم العمل ؛ كما ان قسماً منهم يغيّر نشاطاته مراراً ولا يملك ، عموماً ، أية كفاءة مهنية ولا حتى أي مستوى تعليمي . فوق ذلك ، فإن أكثرية الاجراء مستخدمة في « الخدمات » إذ لا تشغِّل الصناعة غير١٣٪ من الأجراء الدائمين و٣٢٪ من « المياومين »[١٠] . أخيراً ، هناك عدد مهم من الأجراء لديهم مصادر دخل اخرى غير أجرهم ويمارسون أحياناً عدة نشاطات في آن واحد لحسابهم الخاص . اننا نجد إذاً درجات مختلفة جداً من الأجارة ومن التبعية تجاه الأجر . ويبقى صحيحاً ان امكانية النجاة تماماً من التحول الى الأجارة تبدو صعبة اكثر فأكثر بالنسبة الى أغلبية السكان المقيمين في لبنان .

إن سياق التحول الى الأجارة هو سياق معقَّد ، ذو أسباب وميكانيات متعددة . فهو ليس ، إلّا بصورة جزئية جداً ، نتيجة لنمو الصناعة المحلية وحتى الصناعات ذات الرساميل الاجنبية ، بما ان مجمل القطاع الصناعي في لبنان لا يشغِّل غير حوالي ٢٠٪ من اليد العاملة الأجيرة . بلا ريب ، نتج عن اختراق نمط الانتاج الرأسمالي للزراعة ازدياد عدد العمال الزراعيين ، لكن هؤلاء لا يمثلون سوى ٩٪ من مجموع الأجراء . والاكثرية الكبرى من هؤلاء مستخدمة في قطاع الخدمات ، لا سيما في التعليم (١٠٪ من الأجراء) والتجارة والفنادق (١٢٪) والنقل (٩٪) والقطاع المصرفي وقطاع الخدمات للمؤسسات (٥,٤٪) كما في الجيش والشرطة (٤٪) . يجب أن نضيف الى ذلك قطاع « الخدمات للأفراد » الواسع ، الذي يشغِّل قسماً مهماً بقدر ما يصعب تقديره : خدم منازل (٥٪ من الأجراء) ، حراس أبنية ، « منظِّفون وأمثالهم » (٣٪) ، كما يشغِّل مجموعة كاملة من اصحاب المهن الوضيعة في أقصى حدود الأجارة ، الذين تكون وظيفتهم تجنّب البطالة وتأمين القوت اليومي أكثر مما هي ممارسة نشاط اقتصادي (ماسحو أحذية ، حرّاس مواقف للسيارات ، أدلّة ارتجاليون الخ . . .)[١١] .

يجب أن نميّز إذاً بين نوعين من التحول الى الأجارة : النوع الذي ينجم عن ايجاد أعمال جديدة ثابتة ، مرتبطة بالدور الوسيطي للقطاع المالي ـ التجاري ، وبنمو وظائف في الادارة والقطاع الصناعي ، والنوع الذي ينتج عن وقف نشاط مستقل وعائلي ويتمخّض عن بحث عن نشاطات مؤقتة مبتكرة في سبيل التخفيف من حالة البطالة .

إن قطاع الخدمات ، ولا سيّما الخدمات في المنازل ، ملائم بخاصة للنوع الثاني من التحول الى الاجارة ، الذي هو في آن واحد نتيجة لنمو العمالة الناقصة بين الفئات الشعبية وللاستهلاك التفاخري بين الفئات الميسورة . وبدلاً من ان يكون مرتبطاً بتغيّرات بنيوية في الاقتصاد ، فإنه يشكل بالأحرى محصّلة ازدياد الاستهلاك على حساب الاستثمار الانتاجي والتصنيع ، ويسهم في اخفاء حجم البطالة البنيوية بين الفئات الشعبية .

سياق التمايز الاجتماعي

إن الزوال التدريجي للمجتمع الريفي التقليدي ، والنزوح الكثيف نحو المدينة ، وضعف الملكية الصغيرة، والنمو الهام لنشاطات مأجورة أو ثانوية ، مدينية بصورة أساسية ، تؤدّي بالضرورة الى تشتّت نسبي للفئات الاجتماعية المكوَّنة حول القرية وللعلاقات العائلية والمراتبية الخاصة بالمجتمعات ما قبل الرأسمالية .

كما رأينا في القسم الأول بشأن المنطقة كلها ، فإن هذه العلاقات التقليدية كانت تتمحور أساسياً حول علاقات الاستزلام الرابطة بين عائلات « الوجهاء » ، الذين تستند سلطتهم بآن معاً الى ملكية الأراضي والدور المُؤدّى في جباية الضرائب ، والعائلات الأخرى المرتهنة لها . وفي المناطق حيث كانت كل ملكية الأراضي تقريباً محصورة بين أيدي هذه « العائلات الكبيرة » الملاّكة (البكاوات) ، بقي التمايز الاجتماعي محدوداً جداً بين كل العائلات الأخرى ، التي استمرّت في أكثر الاحيان في موضع المؤاكرة وخضعت بقوة ، في آن واحد ، للعوامل الطبيعية وللالتزامات المبرمة تجاه البكاوات . وهذا الوضع هو الذي بقي مهيمناً مدة طويلة في المناطق الطرفية للبنان الحالي : سهل عكار ، البقاع ، لبنان الجنوبي . . .

بالعكس ، فإن انتشار الملكية الصغيرة الأكثر ابكاراً بكثير في جبل لبنان ساعد على إقامة علاقات اجتماعية اكثر تمايزاً ، قائمة على حجم الملكية وأهمية الثروات النسبية وتوجيه الزراعات نحو الاسواق ، أكثر منها على التبعيات حيال العائلات المهيمنة . وهكذا ، فإن ملكية ريفية صغيرة حقيقية طبعت بطابعها قرى جبل لبنان .

بالنظر الى هذا الانتشار المبكر للملكية الصغيرة ، خصوصاً في جبل لبنان ، فإن ثلاثة أوضاع طبقية محدّدة ، إما بعلاقات المؤاكرة وإما بعلاقات الاستزلام ، تظهر بخاصة في جيل الأجداد :

- كبار ملاّكي الأراضي وكبار التجار المرتبطين أصلاً بأولى اختراقات الرأسمالية للمنطقة (ليون والحرير) ؛

- صغار الفلاحين الملاّكين وصغار الحرفيين والتجار المرتبطين بالسوق المحلية (عالم الدكاكين والمحترفات) .

- المؤاكرون ، العمال الزراعيون وغيرهم من « بروليتاريي الخدمات » ، العاملون ، جزئياً

على الأقل ، لحساب ملّاك كبير أو وجيه .

إن جيل الآباء ـ الأكثر تحضّراً من جيل الأجداد ـ مكوَّن من شريحة ظاهرة من الأجراء غير الزراعيين : فهُم في كل مكان عمال صناعة ونقل يتوافق ظهورهم مع بداية النمو الصناعي ـ المحدود طبعاً ـ في عهد الانتداب الفرنسي ومع انشاء الادارة والتجهيزات الأساسية . لقد شهد هذا الجيل ايضاً نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعة مواد البناء والنسيج والمنتجات الغذائية ، الذي أدّى الى ولادة فئة جديدة من صغار المقاولين المستخدمين للعمال السابقين (راجع القسم الثاني) . ويجب ان نلفت النظر أيضاً الى أن النسبة العددية بين الملّاكين العقاريين والملّاكين غير الزراعيين ، داخل هذا الجيل ، بدأت تنعكس في عيِّنتنا : فالحرفيون والتجار يسجّلون تفوقاً عددياً بين الملّاكين .

أما الجيل الحالي ، المتناول من خلال العيّنة، فهو يبرز أوضاعاً اجتماعية ـ مهنية جديدة . أولاً ، ان الاجراء الدائمين غير العمال (الموظّفين) يمثّلون فيه شريحة مهمة من الطبقة المتوسطة بينها لم يكن لعددهم أهمية تذكر في الجيلين السابقين : وهذا الوضع الجديد ينشىء موقعاً اجتماعياً خاصاً مختلفاً عن المواقع المبيَّنة آنفاً . ثانياً ، ان الاجراء المياومين غير الزراعيين ، المكوِّنين لبروليتاريا مدينية رثّة ، يشكّلون ايضاً شريحة جديدة ومهمة من الجيل الحالي متميِّزة بآن معاً عن عمال الصناعة الدائمين وعن بقية اجراء الخدمات ، الذين يتمتعون بمستوى تعليمي عال نسبياً وباستقرار اكبر ، ويندمجون في الفروع الستراتيجية للقطاع الثالث . اخيراً ، ان أصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين ومدراء المؤسسات المحلية أو الاجنبية ، وإن كانوا فضلاً عن ذلك أصحاب أراضٍ أو أملاك تجارية ، فهم لا يتولّون ادارة هذه الأخيرة كنشاط أساسي ويشكّلون فئة اجتماعية ـ مهنية خاصة كذلك .

جدول رقم ٤ ـ ٣

الفئات الاجتماعية للأجيال الثلاثة داخل عائلات العيّنة

٪	الأجداد	الآباء	العيّنة	دراسة القوى العاملة في لبنان
١ . كبار ملّاكي الأراضي ، كبار التجار ، والصناعيون	١١,٥	٨,٧	٥,٩	٣,٦
٢ . المهن الحرة ، كبار الموظفين الأطر العليا	١,٥	١,٥	٥,٨	٢,١
٣ . الأجراء الدائمون غير الزراعيين (مستخدمون ، موظفون ، أطر وسطى) .	١,٥	٦,٥	٢٠,٩	٢٥,٧

٪	الأجداد	الآباء	العيّنة	دراسة القوى العاملة في لبنان
٤ . الحرفيون ، صغار التجار ، مستقلو الخدمات	٢٢,٤	٣٠,١	٢٢,٩	٢٠,٣
٥ . المستثمرون الزراعيون (فلاحون ملّاكون غير أجراء)	٢٨,٧	٢٢,٢	٧,٢	١٢,٥
٦ . العمال غير الزراعيين (بروليتاريا مدينية)	٦,١	١١,١	١٩,٦	٢٢,٢
٧ . أجراء الخدمات المياومون (بروليتاريا مدينية رثّة)	٢,٩	٣,٩	١٢,٤	٧,٤
٨ . الأجراء الزراعيون والمؤاكرون (بروليتاريا ريفية)	١٩,٧	١٠,٢	٥,٩	٦,٢
لا جواب أو غير محدّد	٥,٧	٥,٨	—	—

بإضافة هذه الأوضاع الاجتماعية ـ المهنية الى الأوضاع التقليدية السائدة في الأجيال السابقة والتي تغيّرت في الجيل الحالي ، نصل الى ثماني فئات اجتماعية ملائمة تمثّل مواقع اكثر تشعباً بوضوح من المواقع النموذجية الثلاثة للمجتمع الريفي في بداية القرن . فالجدول السابق يبيّن كيف يتوزّع عاملو العيّنة وآباؤهم وأجدادهم داخل هذه الفئات ، ويسمح تالياً باختصار سياق التمايز الموصوف آنفاً .

الارث الاجتماعي والمسارات الطبقية

يبقى ان نتفحص الآن الطريقة التي تمّت بها التغيّرات الموصوفة اجمالياً ، وان نوضح كيفية نشوء الفئات الاجتماعية الحالية انطلاقاً من الفئات الاجتماعية السابقة . ولما كانت التغيرات سريعة للغاية من جيل إلى آخر ، فمن الجوهري ان نعرف ما هو تأثير الأصل الاجتماعي على الوضع الطبقي الحالي لأفراد العيّنة .

تحليل كمي للحركية الاجتماعية

في سبيل حلّ هذه المسألة ، وضعنا أولاً جداول بالحركية الاجتماعية انطلاقاً من الفئات التي حدّدناها الآن : انها جداول تقاطع على التوالي بين الفئات الاجتماعية لانتماء الجدّ والأب والمستجوب . وتعرض هوامش هذه الجداول بأمانة بُنى المواقع الاجتماعية كما حلّلناها في الفقرة السابقة .

أما « متن » الجداول ، فإن تحليله يظهر أولاً نسبة عالية من الجمود الاجتماعي ، أي اعادة انتاج الانتماء الاجتماعي نفسه من جيل الى جيل . وهكذا ، مثلاً ، نجد أن من أصل ٢٨ حرفياً أو

تاجراً في عيّنتنا ، هناك ٢٢ شخصاً أبناء حرفي أو تاجر ، ومن أصل هؤلاء الـ ٢٢ ، هناك ١٦ شخصاً احفاد حرفي او تاجر كذلك ، مما يعني بالفعل ان اكثر من نصف المصالح الحرفية والتجارية قد تمّ توارثه خلال جيلين ، وهذه النسبة هي اكثر ارتفاعاً ايضاً لدى المستثمرين الزراعيين في عيّنتنا ، الذين ورث حوالي ٩٠٪ منهم أراضيهم عن أجدادهم . اخيراً وبخاصة ، فإن كل صناعيي العيّنة وكبار تجارها ، باستثناء واحد منهم ، هم أبناء أو أحفاد إما ملّاك أراضٍ كبير وإما تاجر كبير وإما صناعيّ أو مقاول : ان توريث الأملاك واستمرار تراكم الرأسمال الابوي يبدوان ، هنا ، وكأنهما السببان الوحيدان تقريباً للأوضاع الاجتماعية ـ المهنية الحالية لهذه الفئة . ثم ان المؤسسة تبقى ، في معظم الحالات ، عائلية الطابع وتشرك الأسلاف والأقارب اللزم .

إن معدّلات الجمود الاجتماعي المحدَّدة على هذا النحو هي بلا ريب أقل ارتفاعاً بكثير لدى الفئات الأخرى التي نمت منذ عهد أقرب . لكننا إذا جمّعنا الفئات السابقة في ثلاثة مواقع اجتماعية مدروسة انطلاقاً من الفئات الثلاث المميِّزة لجيل الأجداد ، فإننا نكشف عن جمود في الموقع الاجتماعي[١٢] ذي مستوى أعلى بكثير من ذاك الذي تظهره دراسة كلاسيكية لظاهرة الحركية : ويمكننا تقديره بجمع الأرقام التي تظهر على الخطوط القطرية الرئيسية للجداول الموضوعة . لقد تمّ تكوين هذه الجداول بتجميع الفئات الاجتماعية على النحو التالي :

ـ الطبقات المهيمنة (ط م) : كبار ملّاكي الأراضي ، الصناعيون ، كبار التجار ، المهن الحرة ، كبار الموظفين ، الأطر العليا (الفئتان ١ و٢) .

ـ الفئات المتوسطة (ف م) : الفلاحون الملّاكون ، الحرفيون ، صغار التجار ، صغار المقاولين ، الأجراء الدائمون غير العمال (الفئات ٣ و٤ و٥) .

ـ الطبقات الشعبية (ط ش) : شبه البروليتاريا ، البروليتاريا ، والبروليتاريا الرثّة المدينية والريفية (الفئات ٦ و٧ و٨) .

جدول رقم ٤ ـ ٤
تحليل متنوّع للأصول والمراكز الاجتماعية لعائلات العيّنة

الجدّ : طبقات مهيمنة

الابن/ الأب	ط م	ف م	ط ش	المجموع
ط م	١٢	٢	١	١٥
ف م	–	٢	–	٢
ط ش	–	–	٢	٢
المجموع	١٢	٤	٣	١٩

الجدّ : طبقات متوسطة

الابن/الأب	ط م	ف م	ط ش	المجموع
ط م	–	٢	–	٢
ف م	١٠	٤٢	٦	٥٨
ط ش	٤	٥	٨	١٧
المجموع	١٤	٤٩	١٤	٧٧

الجدّ : طبقات شعبية

الابن/الأب	ط م	ف م	ط ش	المجموع
ط م		–	–	–
ف م	١	٣	٣	٧
ط ش	–	١٦	٢٥	٤١
المجموع	١	١٩	٢٨	٤٨

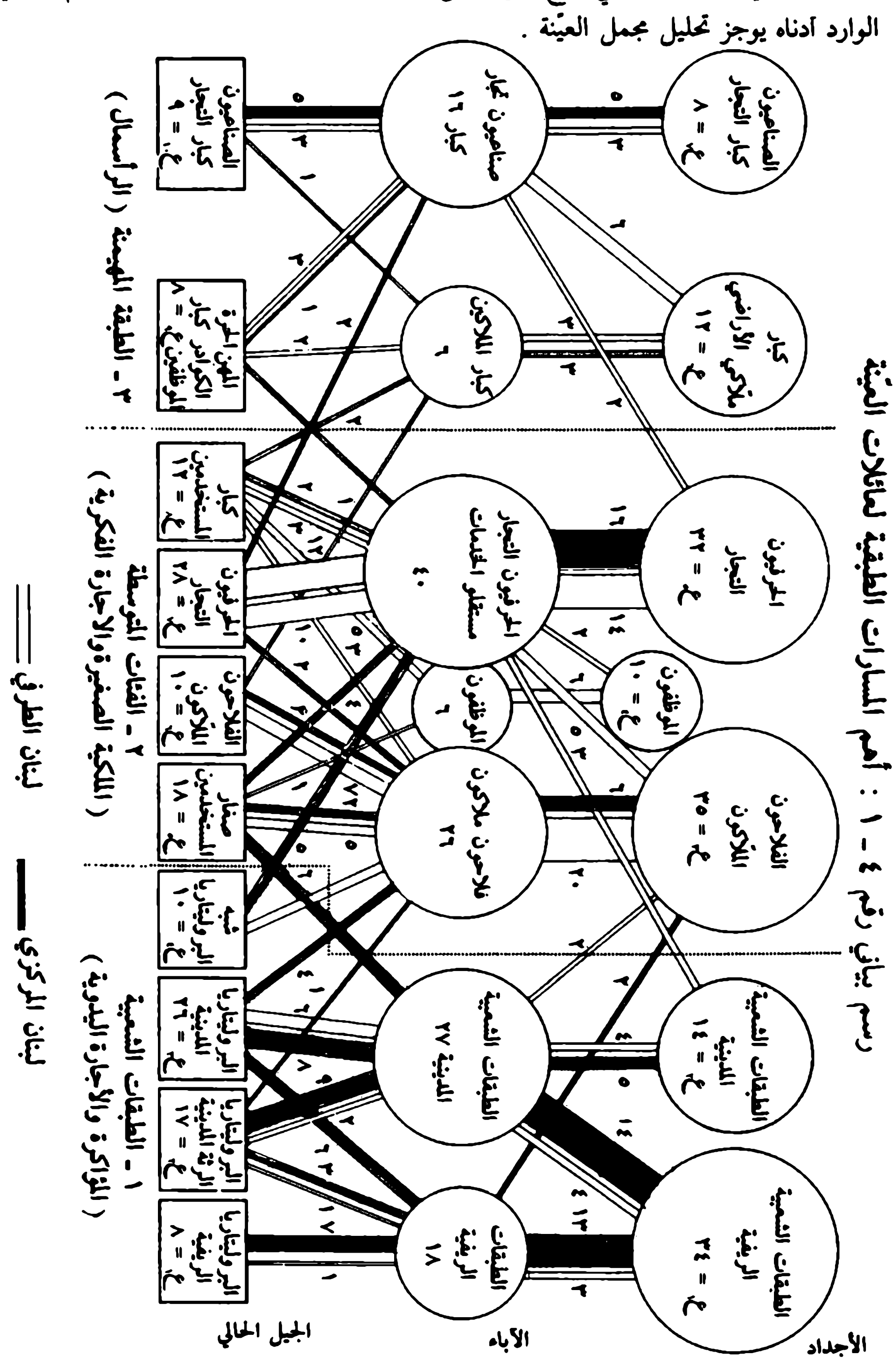
تحليل بياني للمسارات الطبقية

إن الاحصاءات السابقة المعدَّة انطلاقاً من عيِّنة صغيرة تشير الى ظاهرة مُلفتة ، إنما دون أن تصفها ولا ، بالأحرى ، أن تفسِّرها ، فالتفحص المفصَّل للمقابلات ومقارنة المعطيات التي تزوِّدنا بها هما وحدهما اللذان يسمحان بأن نستخلص بشكل صحيح نقاطاً مشتركة بين المسارات المتَّبعة من قبل العائلات ، وأن نبرِّر تكوين مسارات نمطية ، هي بآن معاً مسارات عامة بقدر يكفي لكي تكون تمثيلية ، ومحدَّدة بقدر يكفي لاظهار ميكانياتها وربطها بتغيّرات التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللبنانية .

سوف نسمّي مسارات المواقع الاجتماعية هذه مسارات طبقية ، بمقدار ما نتبنّى الفرضية ، المرتبطة بتعريفنا المؤقت للطبقات الاجتماعية ، والقائلة ان إعادة انتاج بعض الأوضاع المادية وبعض العلاقات الاجتماعية ـ لا سيما العلاقات مع الفئات الأخرى ـ هي وحدها التي تسمح بتكوين حقيقي لطبقات اجتماعية لا تكون مجرَّد فئات احصائية ، أي تكون قابلة لجمع الأفراد والعائلات حول ممارسات وأيديولوجيات مشتركة متميّزة عن ممارسات وأيديولوجيات الطبقات الأخرى ، وقابلة لتوجيه أعمال جماعية .

ليس المقصود سوى ان نكشف ، بتجاوز الاختلافات الهامة ، عن وجود هذه المسارات وتكوّنها انطلاقاً من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية للأجداد والآباء ولعائلات المستجوبين . من اجل هذا ، فقد ميّزنا ، داخل المجموعات الكبرى الثلاث المحدَّدة في التحليل الاحصائي ، بين المسارات المتجانسة ، أي الواقعة كلياً داخل مجموعة واحدة أو بالأحرى

داخل تفرّع تسلسلي واحد (١ : طبقات شعبية ، ٢ : فئات متوسطة ، ٣ : طبقات مهيمنة) ، والمسارات غير المتجانسة التي تتبع على الأقل تفرّعين تسلسلين مختلفين . والرسم البياني الوارد أدناه يوجز تحليل مجمل العيّنة .



رسم بياني رقم ٤ - ١ : أهم المسارات الطبقية لعائلات العيّنة

إن هذا الرسم البياني يُظهر ، في آن معاً ، ملاءمة التقسيم الذي أجريناه الى ثلاث مجموعات فرعية متجانسة اقتصادياً (الأجارة ، الملكية الصغيرة ، الرأسمال) وجامدة اجتماعياً ، خصوصاً بين التفرّعين الأوّليين والتفرّع التسلسلي الثالث ، وكذلك أهمية الانتماء الجغرافي والطائفي في الأوضاع الطبقية في لبنان . بالواقع ، بينما يبدو « المسار البورجوازي (٣) خاصاً في أكثر الأحيان بالعائلات المسيحية المتحدّرة من لبنان الوسطي فإن أغلبية عائلات « المسار الشعبي » (١) متحدّرة من لبنان الطرفي (٣٨ من أصل ٦١) . أخيراً ، ينقسم « المسار المتوسط » (٢) بوضوح الى مجموعتين فرعيتين : خلَف الحرفيين ـ التجار الذين هم ، بأكثريتهم ، سنّيون مدينيون وقليلو الحركية ، إذا ما استثنينا (كما فعلنا في الرسم البياني) مرحلة التدرّب؛ وخلَف الفلاحين الملاّكين الذين تنتمي أكثريتهم ، بالعكس ، الى موارنة لبنان الوسطي الأكثر حركية بكثير ، إذ ان الثلث يتراجع الى التفرّع « الشعبي » بينما تصل بعض الوحدات الى الطبقة المهيمنة .

ويُظهر هذا الرسم أيضاً الانقسام داخل الفئات المتوسطة الأجيرة الذي يفصل ، سواء بقيمة المداخيل المعلنة أم بنوع العمل المنفَّذ ، بين الأطر « العليا » وكبار مستخدَمي القطاع المهيمن (المصارف ، الشركات الضخمة ، المؤسسات الأجنبية . . .) وبين صغار مستخدَمي وموظفي القطاع العام أو القطاعات الخاصة التي تقدّم « خدمات للأفراد » . هنا أيضاً ، يجري التمييز نفسه ، إذ أن المجموعة الأولى تتحدَّر بأكثريتها من لبنان الوسطي بينما تأتي أكثرية المجموعة الثانية ، إما من الفئات الشعبية المدينية الطرفية وإما من الحرفية والتجارة الصغيرة الطرفيتين كذلك .

إن المسارات الطبقية الثلاثة المحدَّدة على هذا الشكل توافق ثلاث فترات مميَّزة للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي اللبناني الذي ذكّرنا به في الأقسام الأولى : يكمن مصدر « المسار المتوسط » في وصول فلاّحي الجبل المسيحيين إلى الملكية في القرن التاسع عشر وتكوّن طبقة من التجار في المدن في الوقت نفسه ؛ و « المسار الشعبي » هو مسار تحوّل المؤاكرة الى أجارة زراعية في الريف والنزوح الريفي « لفلاحي الاطراف الفقراء » ؛ انه المسار الذي شهد ، منذ ١٩٦٠ ، أسرع نمو . أخيراً ، يتميَّز « المسار البورجوازي » خصوصاً بنقلات متعاقبة من ملكية الأراضي او من القطاعات الحريرية الى الصناعة الحديثة والتجارة أو السياسة ، من أرباب العمل التقليديين الى مدراء في شركات دولية كبرى ، ومن الفروع الأكثر تهدّداً بالتضخم الى الفروع الأكثر مردوداً على الأجل القصير (البناء ، الصناعات الغذائية . . .) . إنه المسار الأصعب تتبّعاً، لكثرة التحولات والانتقالات المتكررة في بلد كلبنان ، وهو أيضاً الأكثر تعبيراً عن التغيّرات الحاصلة في نمط الانتاج الرأسمالي منذ خمسين عاماً وفي موازين القوى بين الرأسمالية الغربية وشعوب الشرق الأوسط العربية .

إن ما يذهل تماماً في تشكيلة اجتماعية كلبنان المعاصر هو استمرار الايمان بالحركية الاجتماعية ، داخل الفئات المتوسطة وحتى داخل شريحة من الطبقات الشعبية (خصوصاً تلك

التي عانت فعلاً تراجعاً اجتماعياً) ، في حين تبدو هذه الحركية محدودة جداً ، لا بل أضعف مما هي في بلد رأسمالي متقدم كفرنسا مثلاً[١٣] . لقد سبق أن أشرنا الى أحد أسباب استمرار هذه الأوهام : الخلط العفوي بين التغييرات التي تصيب نظام المواقع الاجتماعية والتحوّلات بين المواقع نفسها (الانتقالات الفعلية من طبقة الى اخرى) . وهكذا ، فإن الحركات الانتقالية بين الانتاج الصغير أو التجارة الصغيرة وبين الأجارة قد تغذّي الوهم بحركية اجتماعية قوية ، في حين أن الأمر لا يتعلق عموماً إلاّ بحركات داخل الفئات المتوسطة محدَّدة باندماج لبنان المتزايد في السوق العالمية وخصوصاً بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم الذي يقضم ، منذ بضع سنوات ، المداخيل الأجرية في لبنان ، كما في معظم البلدان الخاضعة لهيمنة الرأسمالية الدولية .

وثمة سبب آخر يتعلق بالتأخر الأيديولوجي الذي يتجلّى بالمقاومة الكبيرة التي تبديها أيديولوجيات البورجوازية الصغيرة ازاء التغيرات السريعة مع ذلك للعلاقات الاجتماعية التقليدية . ان « كليشيه » لبنان التاجر ، البورجوازي الصغير والمستفيد من مركزه كوسيط بين الغرب والشرق ، لا يزال شائعاً وهو ينتعش دوماً بوجود أقلية نشيطة تتلاءم فعلاً مع هذا المركز الوسيطي ، انما أيضاً بوسائل الاعلام والدوائر الأيديولوجية الخاضعة الى حد بعيد لسيطرة البورجوازية الكبيرة . وهذان الجانبان ، أي آثار التضخم وآثار الأيديولوجيات ، هما اللذان سيشكّلان الآن موضوع تحليلنا .

الفصل الثاني

ميزانيات العائلات والسلوك الاقتصادي

إن الفارق في مداخيل العائلات المعلنة من قبل المستجوبين يبدو كبيراً عند الاقتصار على قراءة المقابلات المنشورة في القسم الثالث . فالمداخيل المعلنة ، المتراوحة بين حوالي ٢٠٠ ل . ل . شهرياً (المقابلة رقم ٢٠) وأكثر من ١٠٠٠٠ ل . ل . (المقابلة رقم ٥) ، لا تشكل مع هذا سوى مؤشر تقريبي على الموارد المتاحة فعلاً للعائلات التي تناولها التحقيق . في الواقع ، يستبعد تحليلنا ، بآن معاً ، المستجوبين الذين لم يصرّحوا بأي دخل محدَّد وأولئك الذين يصعب عليهم التمييز بين دخلهم كأرباب عائلات وربحهم كرأسماليين . ولن نتناول إذاً ، من خلال المعطيات المستعادة هنا ، غير عالم المداخيل ومروحتها (الأجور ، المنافع ، المكافآت . . .) وليس عالم الأرباح ، وستشكل فئة المداخيل العالية الآخذة بالتراكم (المقابلات من رقم ١ الى رقم ٥) الحد الفاصل بين المجالين .

لقد حاولنا في الجدول الذي يلي (رقم ٤ ـ ٥) ان نقارن بين ميزانيات عشر عائلات نمطية من العيِّنة ، آخذين بالاعتبار حجم العائلات بواسطة حساب أعداد الحصص المعنيَّة بكل ميزانية (اعتُبر الأولاد الذين تقلّ أعمارهم عن ١١ سنة بمثابة نصف حصة) . إن مقارنة توزّع النفقات حسب فصول الميزانية وحساب قيمة نفقات الحصة الواحدة (المتراوحة بين ١ و ٤٤,٥) يسمحان بالتمحص في التحليل الاجمالي للميزانيات العائلية : فهما يكشفان على نحو أفضل أهمية التفاوتات الاستهلاكية ويتيحان صياغة فرضيات ملائمة حول تباين السلوك الاقتصادي بين مختلف الفئات .

أربع فئات اقتصادية

يظهر الجدول التالي ثلاث عتبات للمداخيل والنفقات تسمح بتحديد أربع فئات اقتصادية انطلاقاً من أسس كمية محض . ويمكننا ، بالفعل ، اثبات ترابطات معبّرة بين قيمة الدخل الاجمالية ، والفارق بين النفقات والمداخيل المعلنة ، وبنية النفقات ـ لا سيّما حصة النفقات

الغذائية من جهة وحصة نفقات الترفيه من جهة أخرى ـ والاجوبة المقدّمة على السؤال المتعلق بالدخل المنشود .

إن مجمل الترابطات بين هذه الجوانب المختلفة يحدّد أربعة انواع من الأوضاع ويسمح بافتراض وجود اربعة أنماط من التصرّفات الاقتصادية مميّزة نسبياً .

جدول رقم ٤ ـ ٥

ميزانيات عشر عائلات من العيّنة (١٩٧٣)

المقابلات	٢	٣	٥	٩	١٠	١٣	١١	١٤	١٧	٢٠	٢٥
عدد الحصص	٣	٣,٥	٦	٣	٢	٢,٥	٣,٥	٤	٧	٧	٨
المداخيل الشهرية المعلنة بالليرات اللبنانية*	٨٠٠٠ (١)	٤٥٠٠ (١)	٩٠٠٠ (١)	١٨٠٠ (٢)	٨٥٠ (١)	١٢٠٠ (١)	٣٣٠ (١)	٣٣٥ (١)	٦٢٠ (٤)	٢٠٥ (١)	٢٥٠ (٢)
النفقات الشهرية المعلنة بالليرات اللبنانية	٤٢٧٠	٣٩٠٠	٥٦٠٠	١٨٠٠	٨٥٥	١٢٦٥	٦٢٥	٥١٠	٨٤٠	٣٣٣	٢٥٠
غذاء + مشروب + سجائر	٨٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	٧٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٤٢٠	٣٣٥	١٣٠	١٥٠
ايجار	٨٣٠	—	—	—	٧٥	٣٠٠	١٠٠	—	٨٠	٦٦	—
ملبس	٥٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	٣٦٠	١٠٠	٢٠٠	٢٥	٤٠	٦٠	٣٣	٢٥
تعليم	٤٠	٤٠٠	١٢٥٠	٢٠٠	—	٦٥	٢٥	١٠	٣٠	٣٣	١٠
نقل	٢٠٠	٣٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	٣٠	٢٠٠	٧٥	٢٠	٢٥	٥	٥
عناية طبية	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	١٥٠	—	—	٥٠	٢٠	٥٠	—	٦٥
ترفيه	٤٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٢٠٠	١٥٠	—	٥٠	—	١٠	—	—
غيره (خدم ،تسديدات).	١٤٠٠	—	—	—	—	—	—	—	٢٥٠	٦٦	—
نفقات الحصة الواحدة .	١٤٢٣	١١١٥	٩٣٣	٦٠٠	٤٢٧	٣٦٠	١٨٠	١٢٨	١٢٠	٤٨	٣٢
المؤشر	٤٤,٥	٣٥	٢٩,٥	١٩	١٣,٥	١١,٢	٥,٦	٤	٣,٧	١,٥	١
المداخيل المنشودة	—	—	—	٢٥٠٠	١٥٠٠	٣٣٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٣٥٠	٥٠٠

* بين قوسين : عدد الأشخاص الذين يجنون دخلاً للعائلة .

ويؤكد هذه الفرضية جيداً تحليل الجدول رقم ٤ ـ ٦ الذي يقاطع ، في مجموع العيّنة (ع = ١٥٢) ، بين المداخيل الشهرية المعلنة والفئات الاجتماعية المحدّدة بواسطة النشاط المهني الأساسي الذي يمارسه المستجوب ، رب العائلة . ضمن كل شريحة من الدخل ، تسيطر في الواقع فئة أو عدة فئات اجتماعية متجانسة حسب المعايير التحليلية للقسم الثالث من الكتاب . ثمة علاقة وثيقة تربط إذاً بين الفئات الاقتصادية المحدّدة انطلاقاً من شرائح المداخيل وبين الطبقات الاجتماعية المحدّدة اولوياً انطلاقاً من الأوضاع المهنية عند اجراء التحقيق . بناء عليه ، يبدو تحليل

الميزانيات العائلية كوسيلة اخرى للتعمق في دراسة الاوضاع والمواقع الطبقية في العيّنة كلها .

الفئة الأولى تتعلق بالمداخيل العائلية التي تفوق ٣٠٠٠ ل . ل . وهي مكوَّنة من مدَّخرين كبار لا يستهلكون غير جزء من مواردهم المتاحة ويمكنهم ان يراكموا ما بين ١٥٪ و٤٥٪ من الدخل الشهري المعلن من قبلهم أثناء التحقيق . اجتماعياً ، تتألف هذه الفئة بصورة شبه حصرية (١٠ من أصل ١٣) من صناعيين وتجار كبار وموظفين كبار وأصحاب مهن حرة ، لا تشكل نشاطاتهم المأجورة ، عند وجودها ، مصدر دخلهم الوحيد . ان العائلات المعنيَّة هي ، عموماً على جانب من الكبر (أكثر من ثلاثة اولاد في ٨ حالات من أصل ١٣) ؛ وعند قراءة المقابلات ، تبدو تحويلات الموارد بين فروع السلالة مهمة . أخيراً ، ان النفقات الاجمالية لدى هذه الفئة تتجاوز دائماً الـ ١٨٠٠ ل . ل . وتتراوح نفقات الحصة الواحدة بين ٩٠٠ ل . ل . و١٥٠٠ ل . ل . مما يفترض وجود نصيب مهم جداً للاستهلاك غير الغذائي .

وتضم الفئة الثانية العائلات ذات الدخل المتراوح بين ٨٥٠ ل . ل . و٣٠٠٠ ل . ل . (عام ١٩٧٣) . وهي تتألف بخاصة ، كما يبينّ الجدول رقم ٤ ـ ٥ ، من شريحة الفئات المتوسطة المنخرطة في سياق زيادة مستوى الاستهلاك : تجار متوسطون وحرفيون ، من جهة ، ومستخدمون وموظفون ذوو رواتب عالية ، من جهة اخرى . إن تحليل المقابلات رقم ٦ و٩ و١٠ و١٣ يظهر الى أي مدىً تخضع هذه الشريحة لتزايد ضغط الحاجات الناجمة عن نمو المبادلات مع الغرب ، ولا تتردَّد بالتالي من الاستقراض واللجوء الى الدين لتلبية حاجاتها الاجتماعية الجديدة . وفي هذه المجموعة نجد أكبر عدد من النساء اللواتي يعملن (معلِّمات ، ممرِّضات ، تاجرات . . .) ويجلبن للعائلة (المقتصرة غالباً على الأسرة الزوجية) راتباً مكمّلاً يسمح خصوصاً بتأمين نفقات الترفيه والسفر والمصاريف الثقافية (راجع المقابلة رقم ٩) . كما نجد لدى هذه الفئة اكبر قدر من الممارسات المقيَّدة في مجال الديمغرافيا : فنادراً ما يتجاوز عدد الأولاد الثلاثة (في ٧ حالات فقط من أصل ٢٦) ، ويُعتبر تعليم الأولاد دوماً كاستثمار أولوي . نفقات الحصة الواحدة في هذه الفئة تتراوح بين ٣٥٠ ل . ل . و٩٠٠ ل . ل . مما يسمح عموماً بتخصيص جزء لا يُستهان به من الميزانية للترفيه والعُطل .

تتكوَّن الفئة الثالثة ، التي تشكل اكثرية واسعة ، من العائلات التي يتراوح دخلها بين ٢٥٠ ل . ل . و٨٥٠ ل . ل . مع انها أقل تجانساً بكثير من الفئتين السابقتين ، فهي تتألف بأكثريتها الساحقة من أجراء ، إذ ان ٨٦,١٪ من عمال العيّنة و٦٢,٤٪ من مستخدميها هم في عداد هذه الفئة (٤٥ من أصل ٧٢ عائلة) . لكنها تضم أيضاً الأكثرية المطلقة للحرفيين ، المهدَّدين جميعهم ، بدرجات متفاوتة ، بالأجارة ، وشريحة هامة من صغار المستثمرين الزراعيين الذين لا تسمح مداخيلهم بأي تراكم . ولما كانت أغلبية عائلات هذه الفئة عاجزة عن ادخار أي مبلغ ولا تضبط أية محاسبة عائلية ، فهي تصرّح بأنها تنفق أكثر مما تكسب وتبدو باستمرار باحثةً عن مداخيل مكمِّلة بغية موازنة الميزانية العائلية . في الواقع ، ان أقسى معاناة من آثار التضخم تظهر بين

عائلات هذه الفئة ، التي تهيمن عليها حالة الأجارة ، بمقدار ما لا تتبع الاجور تطور كلفة المعيشة .

بخلاف الفئة السابقة ، فإن عدد أولاد العائلة مرتفع فيها (أكثر من ٣ أولاد في ٨٠٪ من الحالات التي يبلغ عمر المستجوب فيها اكثر من ٣٠ سنة) ، وهو يشكل عبئاً مالياً كبيراً بقدر ما تشتدّ الرغبة بجعلهم « ينالون قسطاً وافراً من التعليم » . إن نفقات الحصة الواحدة في هذه الفئة تتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ ل . ل . شهرياً : لكن توزّع هذه النفقات ضعيف بشكل بارز ، إذ تنحصر ثلاثة أرباعها بين ١٢٠ و١٨٠ ل . ل . وهو امر معبّر بالنظر الى تنوع الأوضاع المهنية . فكل شيء يحدث كما لو كان دخل العمل يشكل ، في هذه الفئة ، ثمن إعادة الانتاج البسيط لقوة العمل . زد على ذلك ان الإصرار على عدم تقدير العمل إلّا تبعاً للربح المالي الذي يؤمنه هو ميزة عامة للمقابلات التي تمّت مع هذه الفئة (راجع المقابلات رقم ١١ و١٥ و١٦ و١٧ و١٩) .

أما الفئة الأخيرة فتضمّ العائلات التي لم يكن دخلها الشهري يتجاوز الـ ٢٥٠ ل . ل . عام ١٩٧٣ . فهذه العائلات ، التي لم تكن تكسب الحدّ الأدنى المعيشي لكي تكون « بمأمن من العوز » (مستورة) وتتلافى اللجوء الى المعونة الخاصة او الحكومية ، ظلّت بأكثريتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالريف والعائلة الواسعة ، الآخذة غالباً بالتفكك . ان هذه الفئة ، المكوّنة بأغلبيتها من عناصر من البروليتاريا الرثة المدينية او الريفية (١٧ من أصل ٣٢) ، تشمل ايضاً أصحاب دكاكين صغيرة وحرفيين ومؤ اكرين مسنّين عموماً ومتّصفين بخصائص ما سمّيناه شبه البروليتاريا : لجوء متواتر الى الأجارة اليومية أو إلى المكافآت المؤقتة من اجل ايجاد مساعدة مالية ، انخفاض سريع في قيمة أدوات العمل ، شعور واضح بافتقار يصعب تداركه . . . في معظم الحالات ، يكون أفق الفاقة حاضراً في التصورات الاجتماعية الموضّحة في المقابلات ، خصوصاً عندما يكون هناك أولاد ما زالوا يعيشون على نفقة العائلة ، وهي لا تستطيع ان تقدّم لهم التعليم المنشود . ان عائلات هذه الفئة ، التي ترصد للحصة الواحدة فيها ما بين ٣٠ و١٠٠ ل . ل . شهرياً، تعترف بفقرها بمقدار ما يشكّل همُّ الغد فيها قاعدة التصرفات اليومية .

جدول رقم ٤ ـ ٦

المداخيل الشهرية حسب الفئة الاجتماعية لعائلات العيِّنة

	مجهول	(١) أكثر من ٣٠٠٠ ل. ل.	(٢) ٨٥١ ـ ٣٠٠٠ ل. ل.	(٣) ٢٥١ ـ ٨٥٠ ل. ل.	(٤) أقل من ٢٥٠ ل. ل.	المجموع
الطبقات العليا (أرباب عمل ، أطر عليا، مهن حرة)	٢	١٠(٥٨,٧٪)	٤	١		١٧
التجار الصغار والمتوسطون (أقل من ٥ أجراء)		٤	٦ (٣٧,٥٪)	٣	٣	١٦

المستخدمون والموظفون			٩	٢٠ (٦٢,٤٪)	٣	٣٢
الحرفيون	٢		٣	١١ (٥٧,٨٪)	٣	١٩
المستثمرون الزراعيون والمؤاكرون	١		٣	٤ (٣٦,٢٪)	٣	٢
العمال			١	٢٥ (٨٦,١٪)	٣	٢٩
الخدم والعاطلون عن العمل	٣			٦	١٠ (٥٢,٥٪)	١٩
العمال الزراعيون				٢	٧ (٧٧,٧٪)	٩
المجموع	٨	١٤	٢٦	٧٢	٣٢	١٥٢

بناء على الجدول السابق ، فإن الفئة (١) التي لا تمثّل غير ١٠٪ من عائلات العيّنة التي صرّحت بدخلها ، تتقاسم ٤٥٪ من مجموع المداخيل المعلنة (١٤٦٠٠٠٠ ل . ل .) ؛ أما الفئة الثانية فهي تمثّل ١٧,٥٪ من العائلات وتضم ٢٦٪ من الدخل الاجمالي. وهكذا ، فإن ما يزيد بقليل عن ربع العائلات المحلّلة يستأثر بسبعة اعشار المداخيل المعلنة ، أي بحوالي ثلاثة أرباع هذه المداخيل . وكانت هذه المجموعة مؤلّفة من البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ومن اجراء القطاع التجاري والمالي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشركات الاجنبية الكبرى . بالعكس ، فإن الفئة الثالثة ، التي كانت تضم نصف عائلات العيّنة ، لم تكن تتلقى غير ٢٥٪ تقريباً من الدخل الاجمالي المعلن . أما الفئة الاخيرة ، فهي لم تكن تحصل إلاّ على ٤٪ من المداخيل المعلنة ، مع انها تمثّل ٢٢,٥٪ من العائلات . وهكذا ، فإن حوالي ثلاثة أرباع عائلات العيّنة لم تكن تتقاسم الا ما يزيد بقليل عن ربع المداخيل المعلنة . وكانت هذه المجموعة تضم الغالبية الكبرى للأجراء وكذلك صغار الحرفيين ، والتجار والمستثمرين الزراعيين والذين لم تكن مداخيلهم تسمح بأي تراكم ، والذين كانوا كلهم مهدّدين ، بدرجات متفاوتة ، بحالة الأجارة .

مع أنه لا يمكن اعتبار عيّنتنا كعيّنة ممثّلة لكل العائلات اللبنانية (بما ان الفئة « العليا » كانت ذات تمثيل زائد والشرائح الريفية والفلاحية ذات تمثيل ناقص) ، فإن هذه النتائج تعطي فكرة عن أهمية التفاوتات الاقتصادية داخل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . قبلاً ، في ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، توصّل التحقيق الذي أجرته بعثة إرفد[١٤] في لبنان الى نتائج مشابهة : كان الأغنياء ، وهم ٤٪ ، يتقاسمون ٣٣٪ من الدخل القومي بينما لم يكن الفقراء ، ونسبتهم ٥٠٪ ، يملكون غير ١٨٪ من هذا الدخل . كل شيء يشير الى انه لم يتمّ ، خلال الستينات ، امتصاص التفاوتات بل ، على العكس ، ازداد تباعد مواقع « الأطراف » . والسببان الرئيسيان لذلك هما الاندماج المتزايد في السوق العالمية وآثار التضخم .

يبقى علينا ان نبرّر ، من ناحية تحليل الطبقات الاجتماعية ، واقع كون تقسيمنا الى أربع مجموعات اقتصادية لا يتطابق مع المواقع الاجتماعية الثلاثة (المهيمنة/ المتوسطة/ الشعبية) التي تمّ إبرازها في الفصل السابق والتي تلتقي مع التمييز التقليدي بين اغنياء ومتوسطين وفقراء . إن تحليل الميزانيات العائلية يقود ، في الواقع ، الى تقسيم عموم الفئات المتوسطة بين أقلية تحتلّ موقعاً وسطياً خاصاً ، مميّزاً بامكانيات تراكم محدود إنما حقيقي ، وأكثرية قريبة أكثر فأكثر من الوضع

الغالب للطبقة العاملة سواء من ناحية قيمة المداخيل المتاحة أم من ناحية بنية النفقات وامكانيات الاستهلاك . من جهة اخرى ، تبدو حالة البروليتاريا الرثة ، مرة اخرى ، مختلفة بافراط عن حالة اكثرية العمال بحيث لا يمكننا ان نتلافى جعلها فئة خاصة ، وان نشير اليها وحدها بعبارة « فقير » ، سواء من قبلها بالذات ام من قبل اعضاء بقية الطبقات الاجتماعية .

أربعة نماذج من الاستهلاك

يبيّن هذا التقسيم أيضاً النماذج الاستهلاكية المدركة من خلال توزع حصص فصول الموازنة . في الواقع ، بينما يمثّل الغذاء غالباً (٧٠٪ من الحالات) أقل من ثلث نفقات الفئة الأولى ، فإنه يشكل ، في معظم الحالات (٩٠٪) ، ما بين الثلث والثلثين في الفئة الثانية وما بين ٥٠٪ و٧٥٪ في الفئة الثالثة . أما الفئة الأخيرة ، فإن نصف العائلات المكوّنة لها تخصص أكثر من ٧٥٪ من نفقاتها للغذاء ! وبالعكس ، يمثّل مجموع نفقات الترفيه والملبس اكثر من ثلث النفقات في الفئة الأولى ، وما بين ١٦ و٣٢٪ في الفئة الثانية ، وما بين ١٠ و١٦٪ في الفئة الثالثة ، بينما يبقى حدّه الأعلى غالباً (٨٠٪ من الحالات) أقل من ١٠٪ في الفئة الأخيرة .

ويوجز الجدول التالي حصة النفقات الغذائية في ميزانيات عائلات العيّنة :

جدول رقم ٤ ـ ٧

نسبة النفقات الغذائية تبعاً لقيمة الدخل المعلن عام ١٩٧٣

	حصة النفقات المخصّصة للغذاء					
	أقل من ٢٠٪	٢٠ ـ ٤٠٪	٤٠ ـ ٦٠٪	٦٠ ـ ٨٠٪	أكثر من ٨٠٪	مجموع الاجوبة
(١) أكثر من ٣٠٠٠ ل. ل.	٥	٦	٢	١	ـ	١٤
(٢) من ٨٥٠ الى ٣٠٠٠ ل. ل.	١	١٠	١٠	٥	ـ	٢٦
(٣) من ٢٥٠ الى ٨٥٠ ل. ل.	٧	٨	٣١	١٦	١	٦٣
(٤) أقل من ٢٥٠ ل. ل.	ـ	٦	٧	١٠	٨	٣١
المجموع	١٣	٣٠	٥٠	٣٢	٩	١٣٤

أبعد من الارتباط التقليدي بين الأهمية النسبية للاستهلاك الغذائي وقيمة الدخل المتاح (كلما زاد الدخل ، كلما انخفضت الحصة المخصصة للغذاء) ، فإن صورة التوزيعات التكرارية الأربع هي التي تهدينا الى تحديد النماذج الاستهلاكية بينما تشكل النفقات الغذائية حصة مهمة إنما غير أساسية من انفاق « الاغنياء » ، يمثّل الغذاء انفاقاً أساسياً إنما معتدلاً لدى الفئة الثانية . وبالعكس ، ليست التغذية أساسية وحسب عند صغار الاجراء والمستقلّين (من ٢٥٠ الى ٨٥٠ ل . ل .) بل هي طاغية في ميزانية لا تزداد بوتيرة ارتفاع الأسعار ؛ اخيراً ، غالباً ما يمثّل الغذاء ، لدى فئة البروليتاريا الرثّة ، انفاقاً شبه حصري ، يشغل الفكر والأحاديث اليومية ، ولم تعد المسألة

هنا مسألة اختيار بل هي فقط « سعي وراء القرش » وواجب ايجاد الضروري لتأمين صحة الأولاد .

وتُترجم هذه النماذج الاستهلاكية الى نوع من التغذية يمكن تحديده اجمالياً انطلاقاً من المقابلات المنشورة . بينما تعنى البورجوازية اللبنانية الكبيرة بفن الذوق السليم والتأنق في الطعام ، مستعينة إما بمستخدمين مشهورين واما بأصحاب المطاعم أو بالمواهب النسائية في شأن الطبخ المحلي أو الاجنبي ، فإن الطبقات المتوسطة ، التي يفوق دخلها الشهري ٨٥٠ ل . ل . (الفئة الثانية) ، تعتمد إما نماذج الاستهلاك التفاخري[١٥] المغربن بقوة ، واما منطق تقليد الطبقات العليا إنما بدون وسائل مراعاة قواعد فن الطبخ ولا قواعد تدرّج المشروبات[١٦] . بالعكس ، فإن صغار الاجراء والموظفين والمستخدمين والعمال لا يخصّصون للتغذية بالمعنى الحصري ، غير ذاك الجزء من الدخل الذي تفرضه قيمة الموارد الاجمالية وعدد الاشخاص المعالين وحالة اسعار السوق . ان السعي وراء مشتريات بأسعار مناسبة واللجوء الأقصى الى « المونة » الآتية من الريف والى أسواق الضواحي الشعبية يشكلان احد الانشغالات الدائمة لربّات العائلات الشعبية اللواتي يمضين غالباً وقتاً مهماً في الطبخ والتبضّع بدافع الحرص على التوفير والالتزام بالقيود المالية التي تفرضها قيمة الدخل . اخيراً ، تعرف فئة البروليتاريا الرثة بانتظام فترات قلة استهلاك ، وتضحّي احياناً بصحتها الخاصة من اجل صحة اولادها : إذ تعجز هذه الفئة عن استبطان « نموذج استهلاكي » حقيقي ، فهي تناوب بين فترات من القلّة الحقيقية وأوقات ممتازة (استلام أجر ما ، دخل غير متوقع . . .) من التعويض النسبي المعبّر عنه باستهلاك مماثل لاستهلاك الأعياد حيث تنفق آنياً دونما تفكير بغير المتعة الفورية .

ديون ، وفورات ، وتوازن

لا ريب في أن أفضل فهم لمنطق التصرفات الاقتصادية للطبقات الاجتماعية هو الذي يتاح لنا بواسطة طاقة الادخار وتحليل تصرفات التبصّر والتحسّب أو الاستهلاك الآني . فالجدول اللاحق (رقم ٤ ـ ٨) يسمح لنا بأن نكشف كيف يمرّ ع الذين يوفّرون والذين يستدينون والذين يحافظون على ميزانية « متوازنة » في مختلف الفئات الاجتماعية المميّزة من قبل البحث . ونلاحظ في هذا الجدول الانقلاب التدريجي للتكرار ، عندما ننتقل من « الطبقات العليا » الى الطبقات الريفية الشعبية مروراً بالطبقات الوسطى والطبقات الشعبية المدينية : فبينما أعلن نصف أرباب العمل والاطر العليا وأصحاب المهن الحرة ان لديهم وفورات بتاريخ اجراء التحقيق ، أقرّ اكثر من نصف المزارعين والمؤاكرين بأنهم مدينون . أما العمال الصناعيون والزراعيون ، فيقتربون بوضوح من هؤلاء ، إذ يبدو اكثر من ثلث العائلات العمالية مديناً ، بينما صرّحت ٢٢٪ منها فقط أنها تملك بعض الوفورات القليلة غالباً (راجع المقابلة رقم ١٥) . بالعكس ، فإن قسماً من المستخدمين والموظفين والحرفيين والتجار يقترب اكثر من الطبقات العليا ، لكن ، مع نسبة أهم بكثير من الميزانيات المتوازنة؛ ويبدو ان الفئات المتوسطة الأجيرة هي التي تملك أوفر الشروط ، الايجابية

والسلبية ، كي لا تكون مدينة أو مدَّخرة . بالعكس ، ينقسم التجار بوضوح بين اولئك الذين يمكنهم المراكمة (٤٠٪) وأولئك الذين يعجزون عن تلافي الاستدانة (٣٣,٣٪) : إننا نجد ، مرة اخرى ، تمييزاً بين النوعين من التجارة المشار اليهما سابقاً .

جدول رقم ٤ ـ ٨
المستوى الاقتصادي لعائلات العيّنة حسب الفئات الاجتماعية

	(١) مدَّخِر	(٢) لا مدَّخِر ولا مدين	(٣) مدين	مجموع الأجوبة
الطبقات العليا	٨	٥	٣	١٦
التجار الصغار والمتوسطون	٦	٤	٥	١٥
المستخدمون والموظفون	٩	١٥	٦	٣٠
الحرفيون	٦	٦	٤	١٦
المستثمرون الزراعيون والمؤاكرون	صفر	٥	٦	١١
العمال	٦	١١	١١	٢٨
الخدم والعاطلون عن العمل	٢	١٠	٦	١٨
العمال الزراعيون	٢	٤	٣	٩
المجموع	٣٩	٦٠	٤٤	١٤٣
	(٢٥,٥٪)	(٣٩,٢٪)	(٢٨,٨٪)	

مستويات الطموح

ثمة مؤشر أخير ملائم على الاوضاع الاقتصادية استقيناه من خلال الأجوبة المعطاة على السؤال : « كم يجب ان تكسب لكي تلبّي حاجات عائلتك ؟ » (آخر سطر في الجدول رقم ٤ ـ ٥) فهذه الاجوبة تثبت بوضوح صحة تقسيمنا الاقتصادي الى أربع فئات ، مبنيّة اولاً على قيمة الموارد ، ثم على نماذج الاستهلاك الغذائي ، وأخيراً ، على « المستويات الاقتصادية » للعائلات المعنيَّة . في الواقع ، من المدهش أن نلاحظ الصرامة الكبيرة للمعايير المالية الخاصة بكل فئة وقوة درجة استبطانها .

إن الفئة الأولى (أكثر من ٣٠٠٠ ل . ل .) لا تضم فعلياً سوى غير الأجراء ، من أرباب عمل الصناعة والتجارة والخدمات ، وكبار الأجراء الذين يجنون أساس دخلهم من أملاك عقارية وثابتة . لا أحد منهم أجاب على السؤال بما انهم اعترفوا جميعاً برضاهم عن دخلهم الحالي . إذا أشار بعضهم الى مشروع مالي ، فهو يكون مشروع مؤسستهم لا عائلتهم ، حتى عندما تميل المؤسسة والعائلة احياناً الى التداخل فيما بينهما (راجع المقابلتين رقم ٢ و٤) . ويبدو هذا المشروع كتنبؤ عقلاني مبني على تحليل اتجاهات السوق ومبرَّر بمنطق الربح الرأسمالي : التراكم غير

المحدود ، وابقاء أو رفعُ معدَّل ربح محدَّد بحجم المؤسسة وبطبيعة العلاقات مع المحيط .

وتضم الفئة الثانية (٨٥٠ ـ ٣٠٠٠ ل . ل .) مجموعتين فرعيتين متباينتين . فهناك أشخاص غير أجراء ، حرفيون وتجار ، قادرون بعد على « الادخار لشيخوختهم » ، إنما مُلجَمون اكثر فأكثر في رغبتهم بالمراكمة ، يجيبون على السؤال المعنيّ (٤ من أصل ٩) ، مدرجين في تقديرهم الادخار المتبصِّر الذي ينبغي ان يسمح لهم ، حالما ينسحبون من الأعمال ، بألاّ يكونوا عالةً على أولادهم . بالنسبة الى أسرة بلا أولاد معالين ، تتراوح إذاً قيمة الدخل المنشود ما بين ١٥٠٠ ل . ل . و٢٠٠٠ ل . ل ، بينما تكاد النفقات المعلنة لا تتجاوز نصف هذا المبلغ . أما المجموعة الفرعية الثانية فهي مجموعة الفئات المتوسطة الأجيرة التي تمارس عملاً جيّد الأجر نسبياً بالقياس الى متوسط المداخيل الاجرية للعيِّنة (٣١٧ ل . ل .) : مهندسون ، مستخدمو مصارف ، حملة شهادات ، أساتذة ثانويون أو جامعيون ، محامون اجراء الخ . . من أصل الحالات الاثنتي عشرة المطابقة لهذه الفئة الفرعية ، يذكر خمسة أشخاص ان الحدّ الأدنى المقبول ، برأيهم ، لتلبية حاجات عائلاتهم التي تضم ولدين او ثلاثة اولاد هو ٢٠٠٠ ل . ل . ويحدّد شخصان مبلغ ٢٥٠٠ ل . ل . وثلاثة اشخاص ٣٠٠٠ ل . ل . بينما يقرّ الثلاثة الأخيرون برضاهم عن أجورهم الحالية . بناء عليه ، يبدو المعيار السابق (٢٠٠٠ ل .ل.) مميِّزاً تماماً للفئات المتوسطة الآخذة بالارتقاء او التي تتصور نفسها كذلك : ان القوة الشرائية لهذا الدخل تسمح ، فعلاً ، باستخدام نماذج استهلاكية جديدة ، جزئياً على الأقل : فهي تتيح تمضية العطل في الخارج والاستهلاكات الثقافية التي تدخل في عداد معايير هذه الفئة .

أما الفئة الثالثة (٢٥٠ ـ ٨٥٠ ل . ل .) الاكثر عدداً على الاطلاق (ع = ٧٣) ، فهي تضم ثلاث مجموعات فرعية يمكن تحديدها بسهولة (راجع الجدول رقم ٤ ـ ٦) : صغار المستخدمين والموظفين (ع = ٢٠) ؛ عمال الصناعة والخدمات (ع = ٣١) وصغار الحرفيين (ع = ١١) ؛ وهي فئات اجتماعية ـ مهنية تندرج أكثرية اعضائها ضمن هذه الشريحة من الدخل . من اصل ٦٠ أجيراً من هذه الفئات أجابوا على السؤال الآنف ذكره ، هناك ٢٦ شخصاً ذكروا مبلغ ٦٠٠ ل . ل . كحد أدنى معيشي ، و١٨ شخصاً مبلغ ٥٠٠ ل . ل . بينما ذكر ١٦ شخصاً أرقاماً تتراوح ما بين ٧٥٠ ل . ل . و٣٠٠٠ ل . ل . أي بمتوسط قدره ٩٠٠ ل . ل . يجب الاشارة الى ان العمال الشهريين هم الذين ذكروا ، في اكثر الأحيان ، معيار الـ ٦٠٠ ل . ل . بينما أشار المستخدمون والحرفيون ، أكثر من سواهم ، الى رقم أعلى . لكن ، تجدر بخاصة ملاحظة الارتباط الوثيق بين الأجر المعلن والمعيار المنشود : هناك ٢٠ من اصل ٢٦ اجيراً أجابوا بـ ٦٠٠ ل . ل . يكسبون مابين ٢٨٠ ل . ل . و٣٣٠ ل . ل . ، في حين ان الذين ذكروا رقماً أعلى يكسبون ، بغالبيتهم (١١ من اصل ١٦) ، ما بين ٤٥٠ ل . ل . و٨٥٠ ل . ل . اننا هنا امام سلوك تقليدي قائم على تكييف الآمال الذاتية ومستويات الطموح مع الحقائق الموضوعية : إن الفارق بين قيمة الدخل المنشود وقيمة الموارد المعلنة نادراً ما يتجاوز ، داخل كل فئة ، رقماً معقولاً

مطابقاً لضعف الأجر الأساسي . يضاف الى هذا انه لما كانت النفقات المعترف بها تتجاوز غالباً الموارد المعلنة (راجع الجدول رقم ٤ ـ ٥) ، فمن الغالب ان تكون المكاسب المنشودة مساويةً ، بلا قيد ولا شرط ، لقيمة النفقات المذكورة من قبل المستجوب ، وتشكل بالتالي نوعاً من العقلنة الذاتية واللاشعورية للفرق بين المداخيل والنفقات . كل شيء يحدث إذاً كما لو كانت العائلة تنفق ما يبدو لها ضرورياً ، حتى عندما لا تتأمن المداخيل الموازية لذلك : حينئذ ، يجب تمويل الفارق بمصادر استثنائية (سلفات على الرواتب ، اعمال اضافية ، قروض ، مساعدات من العائلة الكبرى ، بخشيش . . .) الى حين تفرض فيه قيمة الديون تعديلات مؤلمة ، إلا إذا سمح عمل أكثر دخلاً باعادة التوازن . إذاً ، ان المبلغ المنشود يطابق ، في آن معاً، مجموع المصاريف الملتزم بها ودخل العمل الذي من اجله يكون المستجوب مستعداً لترك عمله الحالي .

تبقى الفئة الأخيرة التي تضم اكثرية من الريفيين ومن البروليتاريا الرثّة المدينية ، وبالتالي من العاملين الذين يُحسب أجرهم باليومية وتتبدّل أعمالهم مراراً . لقد كان ردّ المستجوبين على السؤال المتعلق بالدخل المنشود رداً شبه اجماعي : في ١٦ حالة من اصل ٢٠ ، كان المبلغ المعلن ١٥ ل . ل . ليوم العمل الواحد ، أي حوالي ٣٣٠ في الشهر ، بما ان معظمهم يقبضون قيمة الحدّ الأدنى للأجر (٢٠٥ ل . ل . عام ١٩٧٣) أو حتى أقل منها (من ١٥٠ ل . ل . الى ٢٠٠ ل . ل .) . إننا نعتقد ان الأمر يتعلق هنا بتقدير ممتاز للسعر اليومي لقوة العمل في سنة ١٩٧٣ : بالفعل ، يسمح مبلغ الـ ١٥ ل . ل . بتخصيص ١٠ ل . ل . للغذاء (خبز ، لحم ، خضار ، فاكهة . . .) في عائلات مؤلّفة من خمس حصص كرقم متوسط (من ٥ الى ٨ أولاد) ، و٥ ل . ل . للايجار والملبس والمدرسة والعناية الطبية ، وهي امور غالباً ما تضحّي بها عائلات هذه الفئة الأخيرة . ان هذا السعر لقوة العمل كان يساوي في عام ١٩٧٣ حوالي ضعف الحدّ الأدنى للأجر : فهذا الفارق يمكّننا من ان نقدّر الضعف النسبي للحركة النقابية بالرغم من الحصول على ضمان المرض والزيادات المتعاقبة للحدّ الأدنى للأجر وعلى علاوات غلاء المعيشة .

عندما يتعلق الأمر بغير الأجراء ، وصغار الفلاحين ، والعاطلين عن العمل والحرفيين والتجار المشرفين على الافلاس (١٣ حالة) ، فإن الرقم المذكور كجواب على السؤال المعنيّ يبدو بعيداً للغاية عن الدخل المعلن سابقاً : فقد حدَّد أحد الذين صرَّحوا بكسب ١٥٠ ل . ل . مبلغ ٧٥٠ ل . ل . كأجر أدنى ؛ وحدَّد آخر مبلغ ٩٠٠ ل . ل . وثالث مبلغ ١٠٠٠ ل . ل . ان المقصود ، في هذه الحالات ، هو تعبير عن ردّة فعل يائسة تجاه التقهقر الاجتماعي وعن أمل واهم مجرَّد من كل تحليل واقعي . فوجدان البروليتاريا الرثة يتّخذ هنا شكل امل مستحيل .

آثار التضخم الاجتماعية

من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ ، تضاعفت تقريباً كلفة المعيشة في لبنان[١٧] . وبين كانون الثاني ١٩٧٣ ، تاريخ اجراء تحقيقنا ، وكانون الأول ١٩٧٤ ، أي خلال سنتين ، زادت هذه الكلفة

بنسبة ٣٥ الى ٤٠٪ ، حسب التقديرات ، مما يمثّل تسارعاً ملموساً للتضخم . والحال ان الأجور لم ترتفع بشكل متناسب مع ازدياد كلفة المعيشة ، حتى وان تمّ الحصول تكراراً على رفع ملموس للحد الأدنى للأجر ، خصوصاً عقب تهديدات بالاضراب العام[١٨] . في عام ١٩٧٣ ، كانت آثار التضخم محسوسة اصلاً لدى كل اجراء عيّنتنا ذوي المستوى المتدني (الفئتان ٣ و٤) ، ومع ان أي سؤال مباشر لم يُطرح ، فقد تطرّق عدة مستجوبين تلقائياً الى موضوع انخفاض القوة الشرائية لأجورهم .

من الصعب ان نحلّل ، انطلاقاً من تحقيقنا وحده ، نتائج التضخم التباينية على الفئات الاقتصادية الأربع المبَرزة في هذا الفصل . غير انه يمكن الافتراض ان الفارق بين الفئة الأولى (البورجوازية الكبيرة) والفئة الثانية (الفئات المتوسطة العليا) يميل الى الازدياد بسبب قدرة الأولى على اقتطاع جزء من غلاء اسعار البضائع المستوردة ؛ بالعكس ، سيتضاءل الفارق بين الفئتين الثانية والثالثة ، بما ان اسعار السلع المستوردة المستهلكة من الفئة الثانية تزداد بصورة أسرع من ازدياد أسعار السلع المحلية المخصصة للفئة الثالثة . اخيراً ، يحتمل تضاؤ ل الفارق بين هذه الاخيرة والفئة الأدنى ، بمقدار ما يحتمل ان تُرفع الرواتب الدنيا اكثر من الرواتب المتوسطة المتعلقة بعدد أكبر من العاملين ؛ وهذا شرط ألا ينخفض مستوى العمالة الى حدّ يرفع بقوة عدد العاطلين داخل هذه الفئة الأخيرة . اذا كانت فرضيتنا صحيحة ، فإن النتيجة الاجتماعية الاساسية للتضخم تكون اذاً التقريب ما بين مختلف فئات الاجراء وابعادها اكثر عن البورجوازية الكبيرة والمتوسطة القادرة على اقتطاع جزء هام من الربح الزائد المرتبط بالتضخم .

وهذا الاستقطاب الاجتماعي يوشك ، إن لم توازنه فرص جديدة للوصول الى الملكية الصغيرة ، ان يجذّر المطالب الاقتصادية التي لم تولّد ، حتى عام ١٩٧٣ ، تحركات جماعية في لبنان . فالمشاركة المتزايدة من قبل الفئات المتوسطة الأجيرة في التحركات المطلبية يمكن ان تكون دليلاً على تطورات اجتماعية ـ اقتصادية قد تكون ذات نتائج سياسية هامة .

العتبات الاقتصادية والمسارات الاجتماعية

ثمة عتبات تفصل ما بين الفئات الاقتصادية الأربع المبَرزة في هذا الفصل ، والتي تميّز مراتب هامة في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . وهناك أربعة معايير أساسية سمحت لنا بتكوين هذه الفئات : قيمة المداخيل المعلَنة ؛ نماذج الاستهلاك وبخاصة المركز الذي تحتلّه النفقات الغذائية في الميزانيات ؛ مستويات الطموح النقدي ؛ اخيراً وبخاصة « المستوى الاقتصادي » المقدَّر بالعلاقة بين النفقات والمداخيل اي بامكانية الادخار .

إن الفئة الأولى توازي دخلاً أعلى من ٣٠٠٠ ل . ل . عام ١٩٧٣ : فعائلات هذه الفئة ، التي تخصص أقل من ٤٠٪ للنفقات الغذائية ، تشكّل أغلبية كبار المدّخرين وتتلقّى جزءاً كبيراً جداً من المداخيل الموزّعة في لبنان . وهي إذ تتكوَّن بصورة شبه حصرية من عائلات منتمية الى

التفرّع التسلسلي « البورجوازي » (٣) ، فإنها تضم قليلاً من الأجراء إنما أكثرية من أرباب العمل الصناعيين والتجاريين ومن أصحاب المهن الحرة . ان العتبة التي تجاوزتها هذه الفئة هي عتبة التراكم الرأسمالي الذي يمكن ان يتّخذ اشكالاً متعددة ، لكن مصدره الأساسي هو التبادلات التجارية والمالية التي يشجّعها مركز لبنان في السوق الاقليمية .

وتوازي الفئة الثانية دخلاً متراوحاً بين ٨٥٠ ل . ل . و٣٠٠٠ ل . ل . : وباعتبارها أقل تجانساً من الفئة الأولى ، فهي تضم بوضوح مجموعتين فرعيتين متميّزتين إنما أيضاً مندمجتين في الفئات المتوسطة المدينية . أولاً ، أجراء القطاع التجاري والمالي المهيمن الذين يستفيدون من نوع من ريع الموقع يسمح لهم بمستوى استهلاك أعلى من متوسط مستوى الأجراء ، وعموماً بتكوين ادخار ضئيل يتيح الحصول على سلع استهلاكية ، يتعذّر على بقية الاجراء الحصول عليها (عطل ، ترفيه تثقيفي . . .) . ثم نسبة مهمة من التجار وقسم من الحرفيين القادرين بعد على احتمال آثار التضخم ومنافسة المنتجات الغربية . عام ١٩٧٣ ، كانت عتبة الـ ٨٥٠ ل . ل . تطابق بوضوح عتبة الادخار و/ أو امكانية الوصول الى نماذج استهلاك شديدة التأثر بالغرب . ان هذه الفئة تتعلّق اذاً بالأوساط الاجتماعية القادرة على البقاء في التفرع التسلسلي « المتوسط » (٢) التي تتحدّر منها أو ـ بالنسبة الى أقلية ضئيلة من العائلات ـ التي وصلت اخيراً اليها .

أما الفئة الثالثة ، الأكثر عدداً على الاطلاق (٤٧٪ من عائلات العيّنة) فهي فئة المستقلين (الحرفيون ، الفلاحون ، صغار التجار) والأجراء (الموظفون ، العمال) العاملين في القطاعات المُلجَمة أو التي تعاني أزمة (الصناعات التقليدية ، الحرفية ، الانتاج الزراعي الصغير ، التجارة المحلية) .

إن عائلات هذه الفئة ، التي تكتسب ما بين ٢٥٠ ل . ل . و٨٥٠ ل . ل . شهرياً ، لا تتمتع بامكانية الادخار ، وهي مهدَّدة مباشرة بالتضخم . وباعتبار هذه الفئة المتجانسة المجال المفضّل للمطالب المتعلقة بغلاء المعيشة وبزيادة المداخيل ، فهي تمثّل موضوعياً قاعدة تحالف جميع ضحايا تبعية لبنان تجاه السوق الرأسمالية العالمية . بالواقع ، كانت عتبة الـ ٢٥٠ ل . ل . تساوي في بداية ١٩٧٣ السعر الأدنى لاعادة انتاج قوة العمل في اطار عائلة صغيرة لا تضم اكثر من ولدين او ثلاثة أولاد . ان هذه الفئة تشمل اذاً النواة المنتمية الى المسار الشعبي (١) وكل الفئات المتوسطة المهدَّدة بالاكداح ، والتي يميل وضعها المالي الى الاقتراب من وضع الطبقة العاملة . موضوعياً ، يبدو البقاء في هذا التفرّع « المتوسط » صعباً أكثر فأكثر بالنسبة الى جميع هذه الفئات .

تحت هذه العتبة ، تخضع فئة البروليتاريا الرثّة للحلقة الجهنمية للديون والنفقات المسبّقة من دخل هو أقل من ان يؤمّن الحد الأدنى المعيشي لعائلة كبيرة غالباً . من هنا ، وبسبب اندماج هذه الفئة في قطاعات تتحمّل درجات عالية جداً من الاستغلال (البناء ، الزراعة الرأسمالية ، الخدمات للأفراد . . .) ، فإن قدرتها على التمرد ـ وبالأحرى ـ على المطالبة تصبح محدودة بشدة ، مما يزيد في تبعيتها تجاه الطبقة المهيمنة .

الفصل الثالث

منظومات المواقف والبنى الايديولوجية

هل ان وحدة الأوضاع الاقتصادية والمالية وتطابق المسار الاجتماعي يجتّمعان ام لا أنواع المواقف نفسها والتصورات نفسها عن المجال الاجتماعي والتاريخ ؟ هل يؤدّيان الى الخيارات السياسية نفسها ؟ ان هذه الأسئلة اساسية اذا أردنا ان نعطي مفهوم الطبقة الاجتماعية معناه الأشمل الذي يتضمّن بعده السياسي . والحال ان الانفصال والتفاوت المكتشفَين آنفاً بين الاقتصادي والسياسي في عمل التشكيلة الاجتماعية اللبنانية[١٩] يعزّزان الفكرة بأن الأوضاع والشروط الطبقية ـ عندما يكونان معترفاً بهما ـ لا يولِّدان أيديولوجيات خاصة قابلة ـ كما في البلدان الرأسمالية المتقدمة ـ لأن تتمخّض عن تصورات سياسية متباينة . سبق ان أشرنا في القسم الثالث من هذا المؤلَّف، الى التقدير الناقص لدور المعبر الذي تلعبه التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللبنانية في السوق الرأسمالية ولآثاره الايديولوجية كسبب مهم لهذا الانفصال بين الاقتصادي والسياسي ، لكن ، يبدو لنا ان ثمة سبباً آخر يكمن في طريقة كبت الايديولوجيات السياسية او على العكس ابرازها وكأنها مستقلة تماماً ، على يد الطبقة المهيمنة في لبنان . إذا صح بوجه خاص ، في لبنان كما في موضع آخر ، ان « قلة الاهتمام بالمستوى الايديولوجي » توشك ان تشكل « احدى أخطر ثغرات الماركسية » باعتبارها تحليلاً علمياً ، فلا بد وان نضيف ايضاً ، مع رودنسون ، « ان تبرير اعتبار هذا المستوى الايديولوجي معطىً اولياً ومستقلاً ليس اقل خطأً : لا يمكن ان تعرف الأيديولوجية نمواً يفضي ، بصورة مستمرة، الى مناقضة المتطلبات الاساسية للحياة الاجتماعية للفئة التي تلتزم بهذه الايديولوجية »[٢٠] . لهذا السبب ، فإننا لن نفصل بين التحليل الايديولوجي الموسَّع في هذا الفصل الأخير والتحاليل الاجتماعية ـ الاقتصادية السابقة : سوف نحاول باستمرار ، دون حكم مسبق على الصلة الفعلية بين الأول والأخيرة ، ان نماثل بين مختلف النتائج المحصول عليها في تحقيقنا .

سوف نستخدم هنا مفهوم الايديولوجية بمعناه الاوسع والأكثر سوسيولوجية : اذ نرفض

الفصل بين الجانب التأملي « والنظري » الصرف للأيديولوجية (بالمعنى الكانطي للعقل النظري) وجانبها الامبيريقي و« العملي » (بمعنى العقل العملي) ، فإننا سنعتمد كمنطلق لنا « الأيديولوجيات العملية » المحدَّدة كتركيبات من الافكار والتصورات والصور ، من جهة ، وكتركيبات من التصرفات والسلوك والمواقف والبادرات ، من جهة اخرى » . ويعمل الكل « كمعايير عملية تحكم وعي الناس الواقعي بشأن الأمور الحقيقية لحياتهم الاجتماعية والشخصية ولتاريخهم »[٢١] .

يبدو لنا هذا التحديد أحد التحديدات القادرة دون سواها على تبيان الأهمية الاستراتيجية للأيديولوجية باعتبارها مجموعة من العقبات ، في بروز طبقات اجتماعية موحَّدة ، إنما أيضاً باعتبارها تجاوزاً لهذه العقبات في ممارسات ومشاريع توحيدية وتطويرية وتحررية مشتركة . ان غياب هذا « العمل الايديولوجي » يستتبع ، فوراً ، استحالة انجاز التغييرات السياسية على يد التنظيمات والتحالفات الطبقية .

سوف نحاول ان نعالج المستوى الايديولوجي للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية على مرحلتين ، وذلك فقط انطلاقاً من النتائج التي توصَّل اليها بحثنا . أولاً ، تجريبياً وبشكل تحليلي عبر جرد مختلف انواع المواقف تجاه المشكلات الحقيقية واليومية المطروحة على مختلف الفئات والطبقات المبيَّنة آنفاً . في مرحلة اولى ، سوف تُعالج انماط المواقف تجاه شروط العيش المادية : العلاقة بالعمل ، وعي البطالة ، الرأي بالنقابات ، فهم البنية الاجتماعية والاقتصادية وتطورها ، تصورات المرء عن وضعه الخاص ومستقبله داخل هذه المجموعة . في مرحلة ثانية ، سوف تُحلَّل منظومات الآراء الخاصة بالأطر الاجتماعية ـ السياسية الداخلية (الطائفة ، الطبقة المهيمنة) والجغرافية ـ السياسية (علاقات لبنان ـ العالم العربي ـ الغرب) التي تندرج ضمنها الشروط المادية السابقة . ثم سنحاول ، اجمالياً وبشكل تركيبي ، رسم البنى الايديولوجية الاكثر ملاءمة المتضمَّنة للمواقف والآراء السابقة . اننا نعتقد ، بالفعل ، ان التصورات تفرض نفسها على الأفراد خلال حياتهم الاجتماعية لا شعورياً على شكل بنىً ، أي على شكل « نماذج لا شعورية تشكل انظمة من التناقضات والترابطات الشاملة لكل عناصر وضع اجتماعي »[٢٢] . وهذا التقعيد للأيديولوجيات المستخدم في الأحاديث المُلتقطة ، سوف يسمح إذاً بأن نثير واقعياً مسألة الترابط بين المستويات الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية ونوضِّح طبيعة الحركات الاجتماعية الحالية في لبنان .

العلاقة بالعمل

أقرَّ حوالي ٤٥٪ من المستجوبين بعدم رضاهم عن عملهم الحالي ، وأكَّد ٣٣,٦٪ رغبتهم في تغيير نشاطهم المهني . ان نسب العاملين الراغبين في تغيير مهنتهم تختلف كثيراً باختلاف الفئات الاجتماعية ، إذ تنتقل من ٦٪ داخل الطبقات العليا (أرباب العمل ، الأطر العليا ، المهن

الحرة) الى ٧١,٤٪ بين الخدم (خدم المنازل ، البوّابون ، خدمات للمؤسسات . . .) وقلّما يبدو صغار المستثمرين والمؤاكرين والعمال الزراعيين راضين عن عملهم الحالي وهم يرغبون في التغيير بنسبة قريبة من ٥٠٪ (الجدول رقم ٤ ـ ٩) ويتوزع العمال والمستخدمون والموظفون على النحو ذاته تقريباً ، ويرغبون في التبديل بنسبة قدرها حوالي ٤٠٪ . لكن رضى التجار وحدهم بدا كرضى الطبقات العليا ، إذ انهم تقريباً لا يفكّرون ابداً بتغيير مهني . اما الحرفيون ، فقد أقرّ عدد كبير منهم بقلة رضاهم عن وضعهم الحالي ، خصوصاً بسبب ضآلة دخلهم ، غير ان قلة نسبية منهم (٢٢,٢٪) أعلنت رغبتها بتغيير مهنتها ، إذ رفضت اغلبية الحرفيين احتمال التحول الى الأجارة . وخلافاً لما يمكن توقّعه، فإن التحليل المتعدِّد المتغيرات الذي يدخل فيه مستوى المداخيل لا يغيّر بصورة معبّرة نسب « الراضين » و « غير الراضين » داخل كل فئة اجتماعية ، إلاّ عند العمال الذين تبدو قيمة أجرهم مرتبطة ارتباطاً قوياً بدرجة الرضى وبالرغبة في التغيير . عند تساوي الدخل ، يتعارض رضى التجار مع عدم رضى المستخدمين كما يتعارض امتلاك المصلحة الخاصة مع واجب بيع قوة العمل الذاتية . ويوجز الجدول اللاحق نتائج السؤال : « هل تودّ تغيير عملك ؟ » .

جدول رقم ٤ ـ ٩

الرغبة في تغيير العمل حسب الفئات الاجتماعية

	لا جواب	اجل يودّ التغيير	كلا لا يودّ التغيير	المجموع
الطبقات العليا	١	١	١٥	١٧
التجار الصغار والمتوسطون	ـ	١	١٥	١٦
المستخدمون والموظفون		١٣	١٩	٣٢
الحرفيون		٤	١٤	١٨
المستثمرون الزراعيون والمؤاكرون		٥	٦	١١
العمال	١	١١	١٧	٢٩
الخدم والعاطلون عن العمل	١	١٠	٣	١٤
العمال الزراعيون		٤	٥	٩
المجموع	٣	٤٩	٩٤	١٤٦
	(٢,١٪)	(٣٣,٦٪)	(٦٤,٣٪)	(١٠٠٪)

إن كل المقابلات التي جمعها التحقيق تسمح بابداء مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالمواقف التباينية للفئات الاجتماعية الاربع تجاه شروط عملها ووقائعها المهنية . لنشر اولاً الى انه باستثناء أرباب العمل وأكثرية الحرفيين وبعض العمال ذوي الكفاءة العالية ، قلّما يتحدث المستجوبون عن عملهم والأدوات والتقنيات المستخدمة والمناصب المشغولة والنشاطات المنفَّذة فعلاً . ان العلاقة

بالعمل ، لدى الغالبية الكبرى من الأجراء ذوي الدخل المتدني ، موجّهة بخاصة نحو الربح المباشر الذي يؤمّنه : وحده الجمع بين راتب اعلى من المتوسط بوضوح ومسؤولية في المؤسسة (رؤساء فرق ، مراقبون ، رؤساء عمال . . .) يسمح باظهار اهتمام بالعمل يتجاوز مجرد الشعور بالاندماج في المؤسسة[٢٤]، الذي يميّز شريحة هامة من الطبقة العاملة (راجع القسم الثالث ، الفصل الرابع) .

لدى أرباب العمل الصناعيين والتجاريين ، هناك نمطان من المواقف محلّلان آنفاً يتعارضان او يتوافقان احياناً من خلال الأحاديث التي دارت حول مؤسساتهم . ان شهرة الاسم ومماثلة المؤسسة بعائلة كبرى تميّزان المفهوم البورجوازي التقليدي القديم بينما يحدِّد الشغف بالمجازفة والنزوع الاستشرافي نحو المستقبل والرغبة في التنظيم ما سمّيناه « الايديولوجية التحديثية التكنوقراطية » ما يبرّر الرضى ، في الحالة الأولى ، هو الشوط المجتاز والتراكم الموفَّق ، وفي الحالة الثانية ، الافق المبتغى (راجع المقابلتين رقم ١ و٢) ؛ هنا ، يقدِّر ما يتوجب عمله بعد ، وهناك ، يقيِّم ما تمّ انجازه .

ان التعلق بالمهنة (او الصنعة) المرتبط بالتملك العائلي لمصلحة ما يحدِّد العلاقة بالعمل لدى الحرفيين ، الحاليين والقدامى ، وابناء الحرفيين المتحولين الى اجراء بسبب افلاس المؤسسة الصغيرة او قسمتها . ونجد هذه العقلية في الريف حيث لا يعرِّف المستثمر الصغير نفسه ، على غرار الحرفيّ ، « كاختصاصي » وحتى « كفنان » (راجع المقابلة رقم ٧) ، إنما بالتعلق بالأرض وتثمين الكدّ والوسائل التقنية المتعذّرة المنال غالباً ، وبالعناية بخيرات الأرض (راجع المقابلة رقم ٢٤) . وهذا احد الأسباب التي تفسِّر اعلان عدد قليل جداً من الحرفيين رغبتهم في تغيير مهنتهم بينما تبدو النسبة اقوى لدى المزارعين ، الذين هم دون سن معيّنة . في الحالتين ، كانت التجارة هي التي تستميل الحرفيين والفلاحين المهدَّدين اكثر فأكثر بتدني قدرتهم الشرائية وبصعوبات تصريف انتاجهم . ثم ان عدداً منهم يميل الى ان يؤمّن بنفسه تصريف منتجاته (راجع المقابلتين رقم ٧ و٢٤) ويعترف « بأن التجارة هي وحدها التي تتيح نتيجة مالية » . إننا نلمس هنا الخصائص الأساسية لما أشرنا اليه بعبارة الأيديولوجية البورجوازية الصغيرة التقليدية ، المنتشرة بقوة من خلال احاديث افراد الفئات المتوسطة ونسبة مهمة من العمال الذين لم ييأسوا من « فتح محترف » او حتى دكان وأحياناً من اعادة انشاء استثمار زراعي صغير[٢٥] . ويرى جميع ابناء الحرفيين ، الأجراء والمُكدَحين في عيّنتنا ، ان « لا فائدة من العمل الا اذا كنا نملك مصلحة خاصة » ، وان العمل يفقد كل معنى آخر غير المنفعية حالما نصبح مضطرين « للعمل تحت ايدي الغير » (راجع المقابلات رقم ١١ و١٢ و١٣) .

الشعور بالبطالة والانتماءات النقابية أو المهنية

إن رفض الأجارة ، العنصر الأساسي المكوِّن للأيديولوجية البورجوازية الصغيرة السابقة ، ليس مطلقاً فعلاً إلاّ عند الأجراء أبناء التجار والحرفيين والفلاحين الملاكين (المسار الطبقي المتوسط

(٢)) . في الواقع ، هناك ارتباط وثيق بين الرغبة في تغيير العمل ، وعدم الانتماء النقابي أو المهني وبين الاجابة على السؤال : « هل تعتقد انه يوجد عمل للجميع في لبنان ؟ » ، المعدّ لتقدير مدى الشعور بالبطالة وبأشكالها المختلفة المحلّلة في الفصل الخامس من القسم الثالث . كل شيء يحدث كما لو كان الاستقرار في الأجارة والتخلي عن مشروع الاستقلال المهني ينجمان عن وعي منتشر لصعوبات سوق العمل المتزايدة ويتمخّضان عن اندماج مهني يتخذ احياناً شكل الانتماء الى اتحاد نقابي او الى جمعية تعاونية . في الواقع ، ان جميع الأجراء المنتسبين الى تنظيم نقابي او مهني (ع = ٣٠ من أصل ٩٥) يجيبون بالنفي على السؤال المتعلق بالعمل للجميع في لبنان . بالعكس ، فإن الذين يؤكدون ان « بامكان جميع اللبنانيين ايجاد عمل لهم اذا شاؤوا » أو انه لا توجد « مشكلة عمالة بالنسبة الى اللبنانيين الذين يريدون ان يعملوا » ، ليسوا اعضاء نقابيين ـ باستثناء البعض ـ وهم يجهلون أو يستعبدون الدور الذي تؤدّيه الحركة النقابية في الدفاع عن العمال في لبنان . ويحلّل الجدول في آن معاً الأجوبة على السؤالين المتعلقين بالبطالة والحركة النقابية :

جدول رقم ٤ ـ ١٠

وعي البطالة والانتماء النقابي أو المهني ، حسب الفئات الاجتماعية

	« لا يوجد عمل للجميع »		« يوجد عمل للجميع »		المجموع
	غير منتمين الى نقابة	اعضاء في نقابة	غير منتمين الى نقابة	اعضاء في نقابة	
الطبقات العليا	٢	٤	٦	١	١٣
الحرفيون ، التجار	١٩	٣	١٣		٣٥
المستخدمون، الموظفون	١١	١٢	٨		٣١
العمال	٥	١٢	١٢		٢٩
الخدم والعاطلون عن العمل	١١		٨		١٩
العمال الزراعيون، المؤاكرون والمزارعون	١٢	٢	٥	١	٢٠
المجموع	٦٠	٣٣ (٩٣)	٥٢	٢ (٥٤)	١٤٧

لم يعد للارتباط السابق مدلول كبير ، لدى غير الأجراء ، بما ان نسبة ضئيلة (٥ من اصل ٥٢) قد أعلنت انتسابها الى تنظيم مهني ؛ غير انه تجدر الاشارة الى ان أرباب العمل والتجار هم الفئتان الوحيدتان اللتان تؤكدان ، بغالبيتها ، وجود عمل للجميع في لبنان[٢٦] . بالعكس هناك اكثرية من الحرفيين (١٥ من اصل ١٩) تعي بوضوح صعوبات العمالة والتحوّل الى عمل آخر: والمقابلة رقم ٧ ، هي ، في هذا الصدد ، ممثّلة تماماً لردّة فعل حرفيّي عيّنتنا .

ان القبول بحالة الأجارة ووعي البطالة بل ايضاً الاستغلال المفهوم فقط في ضعف الاجور

الموزَّعة من قبل المؤسسات (المقابلتان رقم ١٨ و ١٩) ، والانتساب النقابي والاعتراف الناقد بفائدة النقابية ، كلها تشكل أسس عقلية أجرية جديدة ، متحرِّرة من أوهام الترقي الاجتماعي والعودة الى التجارة او الحرفية[٢٧] . وما سمّيناه « الايديولوجية العمالية المسيَّسة » لا يمثّل غير شريحة صغيرة من اولئك الذين يلتقون حول هذا الأفق الايديولوجي المحدَّد بالدفاع عن مصالح الاجراء المباشرة . ان ما يتجلّى بوضوح في السير الاجتماعية لهؤلاء المستخدمين والموظفين والعمال هو التأصل في المسار الشعبي المتحدّر من الفئة المدينية القديمة ومن طبقة صغار الفلاحين الطرفية . ينبغي ان نشير ايضاً الى ان تبني هذه العقلية يفترض حداً أدنى من الاستقرار المهني واجراً لائقاً بما يكفي لتجنّب التبعية والفاقة اللتين تميّزان وضع البروليتاريا الرثة . فهذا الوضع يجعل من الصعب ، فعلاً ، تحمل خيبة الأمل التي يستتبعها التخلي عن جميع الاوهام السابقة .

النظرات الى البنية الاجتماعية

ان الطريقة التي يطبِّق بها اعضاء مختلف الفئات الاجتماعية تصورات شتى على مجتمعهم لكي يوضحوا تركيبه، تُعتبر ، منذ تحليلات اوسووسكي[٢٨] الثاقبة في هذا الصدد ، كدليل ممتاز على المنظومات الايديولوجية الخاصة بمختلف هذه الفئات . لقد كان القسم ما قبل الأخير من المقابلة مخصَّصاً لاختبار مختلف النماذج المستخدمة في الوعي الاجتماعي وكذلك لمعرفة « التعيين الذاتي » للمستجوب داخل الطبقات التي ميَّزها .

ان الملاحظة الرئيسية التي يمكننا ابداؤ ها الآن بعد الاطلاع على المقابلات المنشورة في القسم الثالث هي التعميم الشديد « لنظام التدرج »«وللعلاقات التراتبية» في الاجابة على السؤ ال : « ما هي ، برأيك ، مختلف الفئات الاجتماعية في لبنان ، حالياً ؟ » . في اكثر من ٨٠ ٪ من الحالات ، ردّ المستجوبون ، في الواقع ، بعبارات التراصف الاجتماعي (stratification sociale) ، اي على شكل تقسيمٍ الى فئات مميَّزة بناء على درجة الغنى (في معظم الحالات) ، باعتبار ان الطبقات واقعة الواحدة فوق الاخرى. واذا شئنا ترداد عبارات اوسووسكي ، فان تصور التدرج هو الذي عمل في اكثر الاحيان وليس التصورات الثنائية التفرع (مستغِلّون / مستغَلّون ؛ حكام / محكومون ؛ ملاّكون / غير ملاّكين) او الوظيفية (ملكية عقارية ، رأسمال ، عمل . . .) . ان ثالوث « الاغنياء ، المتوسطين ، الفقراء » يشكل ، بالتأكيد ، النموذج المهيمن لتصورات البنية الاجتماعية في وسط اللبنانيين . اذا كانت العبارات المستخدمة تختلف في ما يتعلق بالطرفين (يشار الى الاغنياء ايضاً بعبارة « الذين هم فوق » و« الطبقة الرفيعة » و « الطبقة العليا » ؛ ويصبح الفقراء غالباً « الطبقة الدنيا » وكذلك احياناً « الطبقة العاملة » . . .) ، فان تسمية الطبقة المتوسطة تشكل موضوع أوسع توافق داخل كل الفئات الاجتماعية المحلَّلة في العيِّنة . ولا تظهر النظرة الثنائية التفرع ، الا استثنائياً (لدى العمال المسيَّسين مثلاً) في ما يخص المجتمع اللبناني الحالي ؛ بالمقابل ، فهي تتجلّى اكثر كجواب على السؤ ال التالي : « هل تعتقد ان هذه الفئات كانت هي نفسها في زمن ابيك ؟ » ان التناقض بين الحكام ، المسمّين تارة زعماء

واخرى بكاوات وطوراً اقطاعيين ، وبين الشعب المحكوم على « الطريقة العشائرية » ، يظهر بخاصة في مقابلات المستجوَبين المتحدّرين من لبنان الطرفي . هنا ، تُصوَّر الطبقة المتوسطة ، المدينية اساسياً ، كنتيجة للنمو الاقتصادي اللبناني وللتمدّن السريع منذ نيل الاستقلال .

لكن ، اذا كان هناك ثمة توافق يظهر في ما يخص نموذج التصورات الاجتماعية[٢٩]، فهو يزول عندما يُوضّح تكوين كل طبقة وثقلها وبخاصة مدى التفاوت بين الطبقات واتجاهات تطوره . لقد وضعنا ، في الواقع ، سؤالين اضافيين مخصّصين لتقييم نظرة المستجوبين الى الفوارق الاجتماعية وتطورها . وهناك أربعة مواقف مُنَمْذَجَة تميّز الأجوبة على هذه الاسئلة :

« لم يعد الفارق كبيراً جداً ؛ فكل الناس يعيشون على النمط ذاته » . . . « وحدهم السوريون والفلسطينيون والاكراد فقراء في لبنان » . . . « تميل الفوارق الى التقلص مع بروز الطبقة المتوسطة » . . . « كل الناس يملكون أجهزة تلفزيون ، يذهبون الى السينما والى مهرجانات بعلبك » . . . « الـ ٤٪ هم خرافة يتحدث عنها الغوغائيون »[٣٠] .

كل هذه الاستشهادات مأخوذة من أجوبة اعضاء الطبقة العليا : ارباب عمل ، أطر عليا ، أصحاب مهن حرة . وهي تعود الى بنية ايديولوجية تقابل اللبنانيين الاغنياء او المتوسطين الذين يوشكوا ان يصبحوا ميسورين ، بالعرب غير اللبنانيين الذين يقومون بأعمال « لم يعد اللبنانيون يرغبون فيها » والذين هم فقراء بسبب اكتفائهم بالقليل . ان الفارق بين الطبقة المتوسطة ، التي يؤكد قسم منها انتماءه اليها ، والاغنياء ، الذين يتضاءل عددهم تدريجياً مع تركّز الثروات الكبرى (« هناك ما بين خمس وسبع عائلات تحكم البلد » . . . « الاكثر نفوذاً يقتصرون على حوالي عشرة أشخاص ») . هذا الفارق يقلّ بسرعة فاسحاً المجال امام مجموعة واسعة من الناس العائشين بيسر لأنهم يحسنون الإفادة من مركز لبنان الوسيطي . ان هذه البنية الايديولوجية هي التي سمّيناها الايديولوجية البورجوازية التقليدية ، المميِّزة للمسار الثالث (ملكية عقارية ورأسمال صناعي وتجاري) .

« الفرق هائل بين الكبار ، الـ ٤٪ ، والمتوسطين » . . . « الفرق كبير بين الطبقات وهو يزداد مع التضخم » . . . « الفوارق تتفاقم بين الناس المتوسطين وبين الاكثر غنىً ، ككبار التجار والمصرفيين » . . . « الأقل غنىً هم الطبقة المتوسطة ، فالفجوة تتّسع » . . . « هناك تفاوت كبير بسبب الفوارق المالية وسوء توزع الثروات » . . . « الطبقة المتوسطة هي العمال ، انها الأقل حظاً : فهي تريد ان تفعل كالاغنياء وتجد نفسها كالفقراء » . . . الفرق شاسع كما بين السماء والارض ، لم يعد هناك غير الاغنياء عائشين » .

خلافاً للاستشهادات السابقة ، فان هذه الاستشهادات مأخوذة من كل الفئات الاجتماعية تقريباً : مهندسون ، موظفون ، مستخدمون ، حرفيون ، تجار ، وعمال دائمون متحدِّرون بغالبيتهم من المسار الثاني ، المميّز للملكية الصغيرة . فالذين يعبّرون عن هذه الآراء يفكرون في المجتمع اللبناني من المنظور الطبقي لطبقتهم الأصلية : نظراً لحرصهم على الحفاظ على موقع

اجتماعي يميل الى التدهور ، فانهم يعبّرون عن شعور زائد الحدة بالفارق المتزايد الذي يبعدهم عن الطبقة العليا ويتقارب وضعهم النسبي من وضع الاجراء ذوي المستوى المتدني (الفقراء) . ان هذه الايديولوجية البورجوازية الصغيرة ، اذ تحدِّد موقع اكثرية اللبنانيين في الطبقة المتوسطة ، كما تفعل سابقتها ، تميل الى توسيع أسفل هذه الطبقة ليشمل اجراء محافظين على رغبةٍ وتصرفاتٍ اندماجية في النظام السائد .

« هناك اولاً الفئة المتوسطة العائشة بيسر ؛ ثم الاغنياء ، التجار والصناعيون الذين يغتنون على حساب الآخرين ؛ في مقابل هاتين الفئتين ، هناك اليد العاملة التي تشكل فئة مستقلة : انها تؤمّن الانتاج بينما يرتاح رب العمل » (عامل سني ، في صناعة النسيج) . . . « هناك فارق كبير بين الاغنياء وبيننا ؛ هل انا مثل فرعون وصالحة ! إنهما يتغذّيان في لبنان ويتعشّيان في باريس . اما انا ، اذا نزلت الى المدينة ، فانني لن أملك ما يوفّر لي طعام الغد » . . . « العمال هم الفقراء ، والحكام هم الاغنياء ، والطبقة المتوسطة تصغر اكثر فاكثر » (عاطل عن العمل) . . . « الفقراء هم الاكثر عدداً : انهم العمال الذين يركضون دون ان يحصلوا على شيء ابداً ، بينما يكدّس الاغنياء الاموال على حسابهم » (عامل بناء) .

ان أقلية كبيرة من العمال ، الدائمين وبخاصة المؤقتين ، التي تعرِّف نفسها كعمال وليس كاعضاء في الطبقة المتوسطة ، تعتبر الطبقة الفقيرة ، اي طبقة العمال والعاملين اليدويين والمحرومين ، الأوفر عدداً والاكثر خضوعاً للاستغلال ، وهي تتعارض بوضوح مع طبقة الاغنياء المشار اليها بعبارة الرأسماليين او الاستغلاليين . ويرى البعض ان الطبقة المتوسطة تفتقر الآن وتتحول الى طبقة كادحة . بينما يعتقد آخرون انها لا تزال وراء الطبقة العليا وتبتعد اكثر فاكثر عن الطبقة العاملة . اننا نجد هنا النمطين من الايديولوجية العمالية المحلَّلة في القسم الثالث (المقابلتان ١٨ و ١٩) .

« هذه مسألة سياسية ، وانا لست مطلعاً على شيء بخصوص هذه الفئات » . . . « لا رأي لي في هذا الشأن . . . هنا ، توجد حرية » . . . « لا أتدخل في السياسة . . . . قبلاً ، كان كل واحد حراً في الزراعة ، لم يكونوا بحاجة الى الناس . اما الآن ، فالعامل موجّه وخاضع : اذا لم يعمل ، لا يعيش » . . . « لا يزال الفرق هو نفسه ، ولم يتغيّر شيء ، فهو موجود منذ زمن بعيد » . . . « في لبنان ، لن يتغيرّ شيء ابداً ؛ فقد كان هناك دائماً فرق كبير بين الفئات » . . . « لا أعرف الاجابة على هذه الاسئلة . . . لا أعلم . . . الاكثر نفوذاً الآن هم المصرفيون ، وقبلا كان الزعماء . . . . »

هذه الاجوبة صادرة في آن معاً عن صغار الحرفيين والتجار المسنّين عموماً والآخذين بالزوال ، وعن عناصر من البروليتاريا الرثة ، ريفيين بخاصة وأمّيين عموماً . انها تمثّل قسماً مهماً من عيّنتنا وتتبنّى الايديولوجية البروليتارية الرثة المحدَّدة في القسم الثالث . فالقدَرية ، الموروثة والمحافظ عليها ، تحول دون استشفاف اي حل لإعادة انتاج التفاوتات المُدْرَكَة كنتائج قدر اجتماعي او فردي مجرَّد من كل أصل تاريخي . احياناً ، يظهر في هذا المنطق نوع من النموذج الوظيفي للمجتمع ، باعتبار ان الاغنياء موجودون لمساعدة الفقراء على ايجاد الموارد الضرورية لبقائهم

وتوالدهم : ان الانفصال بين الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي يبلغ هنا ذروته .

بالاضافة الى هذه البنى الايديولوجية الأربع المتضمِّنة للنماذج السابقة ، استُخرجت من تحليل المقابلات بنية اخيرة ملائمة ، وهي توفِّق بين عناصر من الايديولوجية البورجوازية التقليدية والايديولوجية البورجوازية الصغيرة المهيمنة . ونعني بها العقلية الشديدة التغربن للفئات المتوسطة والعليا النازعة الى « تحديث » المجتمع اللبناني وتكييفه وفقاً لنموذج المجتمعات الغربية « المتقدمة » . بتحديد المجتمع اللبناني على شكل طبقات اجتماعية او مهنية ، وظيفية اكثر منها تراتبية ، فان ارباب العمل ـ المقاولين والكوادر وكذلك بعض المعلمين والموظفين يتبنّون هذه الايديولوجية التحديثية التكنوقراطية التي ترفض التسميات التقليدية (اغنياء ، متوسطون ، فقراء) لصالح مصطلحات وظيفية تجعل من الفئات المهنية الرئيسية الشركاء الاجتماعيين في لعبة متوازنة رهانها « التنمية الاقتصادية اللبنانية » . ان هذا التصور ، مع انه أقلّي وعاجز عن الاستناد الى أجهزة ايديولوجية دولتية موحِّدة ، يشكل بوضوح ، من جانب شريحة من البورجوازية ، حلاً بديلاً من الايديولوجية البورجوازية القديمة ، العاجزة اكثر فاكثر عن خلق اقتناع عميق بها من قبل الفئات الاجتماعية الاخرى ؛ وقد سبق ان جُرِّب هذا الحلّ التكنوقراطي والتخطيطي في لبنان ، على يد الشهابية التي ما زالت نتائجها موضع جدل كبير[٣١] .

المستقبل الطبقي والمشاريع الفردية والعائلية .

لا يمكن ان تُفهم المواقف والآراء وحتى أشكال التصورات التي يكوّنها الافراد عن مجتمعهم وتطوره الاّ بالرجوع الى وضع شامل يتضمَّن ليس فقط الماضي العائلي بل ايضاً المستقبل المتوقع. اذا كان الامر كذلك ، فذاك لأن الجذر المشترك لكل جوانب التجربة الاجتماعية والتصرفات والمواقف والآراء هو تصوّر معيّن للمستقبل الفردي والعائلي والجماعي ، مقيَّم وفقاً لأصول الفرد والعائلة والجماعة المعنّيين، وهذا التصور يتوقف مباشرة ، في شكله وطريقته ومضمونه ، على الامكانيات الفعلية الموجودة في الوضع ، اي على المستقبل الذي يراه كل شخص موضوعياً في متناوله ، كمستقبل موضوعي للعائلة التي يشعر أنه مسؤ ول عنها ، وأبعد من ذلك ، للطبقة الاجتماعية التي يدخل في عدادها .

من اجل فهم الموقع الطبقي لفرد معيَّن ، لا شيء اكثر دلالة ، في الواقع ، من تحليل الطريقة التي يعكس بها ، في المستقبل ، المواقف والطموحات المنبثقة من مساره الاجتماعي ، والتي يمدّد بها محاور هذا المسار ، خصوصاً في المشاريع التي يعدّها لأولاده .

وهكذا ، من خلال الاجوبة المتعلقة بالمستقبل المهني للمستجوَب (ماذا تنوي ان تفعل عندما تتوقف عن العمل ؟) ولأولاده (ما هي المهن التي ترغب في ان يمارسها أولادك ؟) ، تعبِّر أقوال المستجوبين تماماً عن المستقبل الموضوعي والذاتي لطبقتهم الاجتماعية . وقد ميَّزنا ثلاثة أبعاد داخل هذه السيرة المستقبلية التي كان القسم الاخير من المقابلة يتوخى استقراءها :

ـ مشاريع « تقاعد » المستجوب نفسه ، التي حُلِّلت وفقاً لتعارض المشاريع العائلية (« لا أتمنى غير العيش بين أولادي » . . . « سأساعد ابني في مشغله » . . . « لا أريد ان يهاجر أولادي ، يجب ان يبقوا بقربنا ») مع المشاريع الفردية (« تأليف كتاب » ، « أن أستريح » ، « ان أفعل ما لم يُتح لي الوقت ابداً لفعله » الخ . .) الذي يفترض انفصالاً بين الاجيال (« ليتدّبر اولادي أمرهم » . . . « سيتدبّر الآخرون أمرهم جيداً ») .

ـ نوع الأمل المهني للأولاد : واقعي عندما تكون الاحتمالات الموضوعية ، المقدَّرة بمعدلات الوصول الى كل مستوى تعليمي حسب المنشأ الاجتماعي[٣٢] ، احتمالات متلائمة مع المهن التي يتمنّاها المستجوب ، ويصبح الأمل حالماً في الحالة المعاكسة ، مثلاً ، عندما يتخيَّل البروليتاريون او أفراد البروليتاريا الرثّة أولادهم اطباء ومهندسين او محامين .

ـ المسار المتوقع لفئة الفرد الاجتماعية ، المقدَّر بفضل السؤال : « ما هي المهن التي ستتطور في لبنان خلال السنوات القادمة ؟ » ، والمحلَّل تبعاً للأنماط الثلاثة التالية : مسار ثابت عندما لا تُذكر المهن الممثَّلة في الفئة المعنيّة لا كقابلة للنمو ولا كمهدَّدة بالانحسار ؛ ومسار صاعد عندما يعتبر المستجوب ان المهن التي يمثلها ستشهد ازدهاراً محتملاً او اكيداً ؛ ومسار هابط عندما توصف هذه المهن بأنها مهدَّدة بالتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي العام . ويوجز الجدول التالي الترابطات والتناقضات المحدِّدة للبنى الايديولوجية الخمس المبيَّنة آنفاً :

جدول رقم ٤ ـ ١١

العلاقة بالمستقبل والبنى الايديولوجية

	الاطار المتوقع للتقاعد	نوع الأمل للأولاد	المسار المستقبلي للفئة الذاتية
الايديولوجية البورجوازية التقليدية	عائلي	واقعي	ثابت
الايديولوجية الحديثة التكنوقراطية	فردي	واقعي	صاعد
ايديولوجية البورجوازية الصغيرة	عائلي	حالم	هابط
الايديولوجية العمالية	فردي	واقعي	ثابت
ايديولوجية البروليتاريا الرثة	عائلي	حالم	لا شيء .

اننا نجد ، عبر هذا الجدول ، المزدوجات الايديولوجية المطابقة لعلاقتي الانتاج والتبادل الاساسيتين في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . فالعلاقة الاستزلامية تقابلها إستحالة رسم المستقبل بصورة عقلانية و « واقعية » ، وهي استحالة يعوَّض عنها بتقييم زائد لعلاقات القرابة وبرغبة في العودة الى العائلة الكبيرة الممتدّة . وتقابل العلاقةَ الأجرية مزدوجةُ الايديولوجية الحديثة التكنوقراطية ـ الايديولوجية العمالية ، المميَّزة ، على العكس ، بتصور واقعي للمستقبل العائلي وبتفاؤل نسبي في صيرورة الفئة الذاتية وبتحرّر واضح من الضغوط التي تمارسها المعايير العائلية

التقليدية . وبين هاتين المزدوجتين الايديولوجيتين ، تحاول الايديولوجية البورجوازية التقليدية ان توفّق بين النماذج التقليدية وظروف اعادة انتاجها الحالية : لما كانت البورجوازية القديمة قد بلغت ذروة مسارها ، فهي تسعى الى المحافظة على موقعها دون التخلي عما شكّل طريقة لارتقائها .

العلاقة بالطائفية

كانت هناك اسئلة تسمح بالوصول ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، الى آراء المستجوبين في المسائل الطائفية . السؤال الاول كان التالي : « ما هي برأيك الفئات الاكثر نفوذاً في لبنان ؟ » وصيغ السؤال الثاني كما يلي : « هل تعتقد انه توجد حالياً فروقات كبيرة بين الطوائف في لبنان ؟ » وكان الأول يتيح الإجابة بمصطلحات طائفية ، سياسية ، او اجتماعية ـ اقتصادية .

نشير ، قبل كل شيء ، الى ان الاهمية المعطاة للطائفية وطريقة التحدث عنها تختلفان بوضوح حسب الفئات الاجتماعية . في الطبقات العليا ، تعتبر الفوارق الطائفية غالباً أهم من الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية ، الى حد أن كثيراً من المستجوبين يرون ان « الفئة الاجتماعية الاكثر نفوذاً في لبنان هي الموارنة » (طبيب ، سنّي ، طرابلس) ، او يرون حتى « انه لا توجد فئات اجتماعية ، فليس هناك سوى المسيحيين والمسلمين . . . لأن كل شيء هنا هو طائفية ، وكل شيء يشتق منها » (صناعي ، يهودي ، بيروت) . اما المواقف المتطرفة فيعبّر عنها أحدهم ، بعد تأكيده ان الفوارق ليست كبيرة جداً ، بقوله إن « هناك فارقاً قدره ٢٠٠ سنة ؛ فالحضارة المسيحية معزوة الى دينهم ؛ المسيحيون ظهروا قبل المسلمين بست مئة سنة ، وعلى المسلمين اذاً ان يستدركوا اموراً كثيرة : لكن هذه اشياء لا تقال » (رب عمل تجاري ، بيروت) . وتتكرر عبارة « التعصب » في أحاديث اثنين آخرين من أرباب العمل الموارنة ، يصرّان ، مع اعترافهما بأن « التعصب موجود لدى الجانبين » ، على تفوق المسيحيين الثقافي وعلى انه « اذا نمت العلاقات مع البلدان العربية ، فهذا أمر سيء بالنسبة للمسيحيين » (موظف كبير ، بيروت) . ويعتبر محام سنّي ، ملاحظاً انه « لا يمكن ان يوجد حالياً شعور طبقي بل فقط نوع من التماسك لدى العمال القليلي العدد » ، ان الطائفية « أعمق بكثير مما نعتقد ، لأنها تبرّر المساواة بين الطوائف » .

ان « الطبقات المثقّفة » ، التي تعطي الطائفية دوراً رئيسياً ، تميل اذاً ، صراحةً او ضمناً ، الى عزوها الى التعصب او الى الخصائص الثقافية للطبقات الشعبية . بخلاف ذلك ، ووفقاً لتصور معاكس ، تعتبر أغلبية العمال ان التفاوتات الاجتماعية هي اكثر أهمية بكثير (ما من أحد أجاب على سؤال « الفئة الاكثر نفوذاً » بمصطلح طائفي) وتعزو الطائفية الى « مناورات رجال السياسة الذين يريدون الحفاظ على مراكزهم » (عامل ، مسيحي ماروني ، منطقة زحلة) . وتكثر الصيغ للاشارة في آن واحد الى مصدر الطائفية الخارجي و« السياسي » : « فالسلطة تميّز بين الطوائف ، بينما الشعب لا يفعل ذلك . السلطة تأخذ المسيحيين قبل كل شيء » (عامل ، مسلم سنّي ، صيدا) . « المسلمون والمسيحيون اشقاء ؛ هناك فئات لها مطامع ومنافع وهي تغذّي الانقسامات والاضطرابات الطائفية في البلاد »(عامل ، مسلم شيعي ، بيروت) ، والى تماثل الاوضاع

الاقتصادية للعمال والفقراء من كل الطوائف : « يوجد معي عمال موارنة في مثل وضعي ، فلا علاقة للطوائف في مهن الناس » (عامل ، مسلم شيعي ، ضواحي بيروت) . . . « أكره الطائفية ؛ الفوارق منسية في الطبقة العاملة » (عامل ، مسيحي ماروني ، البقاع) . ويعبّر عن المواقف الاكثر حسماً وجذريةً عمال شيعيون ، هم اكثر تسيساً من غالبية عمال العيّنة ، محاولين تنظير أجوبتهم باعطائها مضموناً سياسياً بصورة مباشرة . وهكذا ، يرى أحدهم « ان الطائفية هي دليل تخلف ؛ فالنضال العمالي يجب ان يكون نضال المسيحيين والمسلمين جنباً الى جنب ؛ ان المشايخ ورجال الدين يؤخرون الوعي بتغذية التوتر الطائفي ؛ الطبقة المهيمنة والامبريالية تريدان الطائفية لتقسيم البلد والقوى الاجتماعية . »

ان اعضاء البروليتاريا الرثّة والطبقات المتوسطة يعبّرون عن آراء اكثر تنوعاً بكثير من آراء غالبية العمال والطبقات العليا . بالنسبة الى الاوائل ، المسحوقين بالصعوبات الاقتصادية (عدم كفاية المداخيل ، البطالة ، عدم استقرار العمل . . .) ، غالباً ما تبدو المشكلات الطائفية مفرطة البعد عن الهموم اليومية بحيث لا تثير اهتماماً حقيقياً . ان الأجوبة المصوغة بعبارات دينية ، المعزَّزة باستشهادات قرآنية لدى المسلمين ، تبرز تحفظات متكرِّرة ولا تردُّد في استخدام « كليشيهات » متناقضة بوضوح[٣٣]. ونكتشف في هذه الأجوبة ، اكثر بكثير مما نكتشف لدى العمال ، أثر طائفية محوَرة على نفسها مخفَّفة نوعاً ما بشعارات الأخوّة نحو الغير : « المسلمون يعملون اكثر ، لكن المسيحيين أذكى . المسلمون هم اخواننا . لكن المسيحيين افضل من كل الناس ، من جميع النواحي » (خادمة منزل ، كاثوليكية ، بيروت) . ذاك ان التضامن الطائفي داخل القرية والحيّ غالباً ما لا يكون موجوداً بسبب طبيعة الأعمال المنفَّذة وتغييرات النشاط المستمرة . الّا ان هناك نقطة تلتقي حولها كثيراً عناصر البروليتاريا الرثّة مع العمال : الإشارة الى الفئات الاكثر نفوذاً بعبارات « الزعماء » والعائلات الكبرى الجامعين لكل السلطات الاقتصادية والسياسية والدينية ، وهذا أياً كان انتماؤهم الطائفي . ان عناصر البروليتاريا الرثة ، اذ يعترفون كلهم تقريباً بأنهم من « الطبقة الدنيا » (بخلاف أقلية كبيرة من العمال تحدِّد موقعها في « الطبقة المتوسطة ») ، يحدِّدون في الوقت نفسه هوية « طبقة عالية جداً » يشكلون ، نوعاً ما ، نقيضها التام . وهذه النظرة تعزّز ، لدى الكثيرين ، الحلم بالوصول الى « الطبقة المتوسطة » الذي سيخلّصهم من سمات دونيتهم المذلّة .

ان المسألة الطائفية مثيرة للاهتمام في آراء الفئات المتوسطة ، بحيث تتنوَّع هذه الآراء بوضوح تبعاً للطائفة . هناك نسبة مهمة من الاجراء المسيحيين ، لا سيما بين المعلمين ، تعالج المسألة من زاوية موضوعية ظاهرياً : « في الطائفة الاسلامية ، الاكثرية فقيرة ، والاقلية غنية ، في الطائفة المسيحية ، هناك اكثرية من الاغنياء واقلية من الفقراء ، او بالاحرى الطبقة المتوسطة كبيرة جداً فيها » (معلِّمة مسيحية مارونية ، جبل لبنان) . ان التحديد الأخير يكشف الانزلاق في الحكم التقويمي بمقدار ما تنطوي عبارة « متوسط » في كل هذه الأحاديث على دلالة اخلاقية[٣٤] . وثمة

أحكام اخرى تعزو بشكل اوضح الفوارق الملاحظة الى الاختلافات البنيوية بين الطوائف : « المداخيل موزّعة بصورة اقل انصافاً لدى المسلمين منها لدى المسيحيين ؛ فالهرمية اكبر بكثير » . (موظف بنك ، كاثوليكي) . أخيراً ، يكرّر البعض بدقة التأكيدات الشائعة في الطبقات الحاكمة ، وهم يفعلون ذلك بسهولة ، كما يبدو ، لا سيّما وان خبراتهم المدرسية تثبت هذه التأكيدات بنظرهم : « هناك تعصب ديني في الطبقات الفقيرة ؛ وفي الطبقة المتوسطة ، الثقافة تزيل التعصب »(معلّمة ، مسيحية مارونية ، بيروت) . بهذه الدرجات المتفاوتة ، فان مضمون معظم أجوبة مسيحيّي الطبقات الوسطى هو اقرب الى مضمون أجوبة الطبقات الحاكمة منه الى مضمون أجوبة الطبقات الشعبية : يؤكد ذلك معدّل الاجابة على سؤال « الفئات النافذة » بمصطلح طائفي ، حيث انه تقريباً بمثل ارتفاعه في الطبقات العليا .

بالعكس ، يُجمع أجراء القطاع الثالث المسلمون على الاعتراف بأنهم مستغَلّون بسبب ضآلة أجرهم ويتبنّون ، في ما يتعلق بالطائفية ، آراء اكثر تقارباً بكثير من آراء الأغلبية العمالية : « عندما أقول الطائفة فان النفوذ القائم ليس نفوذ الشعب ، بل الزعماء الذين لا يتركون للشعب اي نفوذ ، ويظهرون وكأنهم يملكون كل نفوذ (مستخدم في مكتب ، مسلم شيعي ، بيروت) . لما كانوا ميّالين الى الاعتراف « بأنه توجد في كل طائفة الطبقات الاجتماعية نفسها : الاغنياء ، المتوسطون ، الفقراء » (مستخدَم تجاري ، مسلم سنّي) ، فانهم يعتبرون انفسهم بصراحة اقرب الى الفقراء منهم الى الاغنياء ، وهم يتمنّون ، مع تأكيد انتمائهم الى الطبقة المتوسطة، الوصول الى طبقة الذين ما عادوا محتاجين » (موظف ، مسلم سنّي) . هنا ايضاً ، يتبيّن ان الشيعة هم الذين يعبّرون عن اكبر تضامن كلامي مع الطبقات الشعبية . وهذه ممرضة شيعية تؤكد بوضوح انه « توجد فوارق أهم بكثير من الطائفية ، كالفارق بين الرأسماليين والعمال مثلاً » ، وتختم هذا الجزء من المقابلة معلنة « ان الدين شأن شخصي ، ولا يجب ان يتدخل في المسائل الاجتماعية » .

ان اعتبار الانتماء الطائفي كظاهرة دينية وشخصية ، لا سياسية ومجتمعية ، يقود طبيعياً الى مطالبةٍ بعلمنة الدولة لجهة الاعتراف قانوناً بالفصل بين الطوائف والتنظيم السياسي . والحال ان هذه النتيجة ـ المنطقية فقط عند المحلِّل المطّلع على التاريخ السياسي الغربي ـ لم يستخلصها بوضوح غير عدد قليل جداً من مستجوبي عيِّنتنا[٣٥] . ثم ان الاحزاب المنادية بالعلمنة تُعتبر أقلّية في لبنان ، وهي متّهمة بأنها تريد ان تفرض على لبنان « حلولاً اجنبية » ، غير متلائمة مع « الخصائص اللبنانية » . وليس من العجب أن يكون اعضاء الفئات المتوسطة والعمال الاكثر قرباً من الاحزاب اليسارية هم ايضاً الاكثر انتقاداً للطائفية . فحديث السيد ز . . . ، العامل الشيعي الشاب المسيَّس (المقابلة رقم ١٨) ، يعبّر عن التطور الأقصى لتفكير طائفي، المؤدّي الى تدميره الذاتي :

« هناك فارق كبير بين الطوائف في لبنان . المجلس الماروني يحكم البلاد . فالموارنة يأخذون اللحم ويتركون لغيرهم العظام . هناك فوارق بين الموارنة والآخرين ، في طريقة العيش ودرجة الوعي والمستوى الثقافي .

الطائفة الاكثر تخلفاً هي الطائفة الشيعية . وهذا عائد بلا ريب الى الاضطهاد الذي عانته والى عدم مشاركتها في المعارك السياسية الكبرى في تاريخ لبنان . مثلاً ، ناضل الموارنة ضد الاقطاعيين والعثمانيين في مطلع هذا القرن . وقاوم السنّة الانتداب الفرنسي . اما الشيعة ، فانهم لم يناضلوا حقاً ، وهذا هو سبب تأخرهم .

ثم ان بعض التقاليد الدينية لعبت دورها : بالنسبة الى الشيعة ، كان العمل في الأجهزة الحكومية غير مقبول وغير معتبر . حتى اليوم ، ما زال بعض المشايخ ، يعتبرون الوظيفة العامة حراماً . . . أعتقد ان لا شيء يمكن ان ينقذنا من هذا الوضع غير الاشتراكية . »

علاقة الغرب ـ لبنان ـ البلدان العربية

ان التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللبنانية ، العائشة الى حد كبير من علاقتها الاقتصادية المزدوجة مع الغرب والعالم العربي ومن مركزها الوسيطي في المبادلات الدولية بين هاتين المجموعتين ، تشكل ساحة مجابهة ايديولوجية دائمة ، واحياناً سياسية ، بين القوى الاجتماعية ، الحريصة قبل كل شيء على توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع البلدان الغربية المشكِّلة بالنسبة اليها ، في آن معاً ، مصدر ربح فعلي ونوعاً من « النموذج » المرجعي ، وبين الفئات الاجتماعية المتجهة تقليدياً نحو العالم العربي والمندمجة في دوائرَ مبادلة وعلاقاتٍ متعدّدة معه . ان كل المقابلات المنشورة في القسم الثالث تبيّن أصلاً الى اي مدىً تتدخل المصالح الاقتصادية المشتركة ، والاصول الاجتماعية والجغرافية ، والانتماء الطائفي ، ونوعية التنشئة والتعليم في تكوين المواقف وردود الفعل ـ المتحمِّسة غالباً ـ تجاه الغرب (وبخاصة « الثقافة الغربية) والبلدان العربية (وبخاصة « السياسة العربية ») . من هنا ، فان التحاليل الموضوعي للتوجّهات الجغراسية لمختلف الفئات الاجتماعية هو عمل شاق بوجه خاص ومليء بالشراك الايديولوجية [٣٦] .

ان السؤال الاساسي في المقابلة ، المعدّ لمعرفة آراء المستجوبين بشأن هذه التوجهات الجوهرية (ما رأيك بالعلاقات الحالية بين لبنان والبلدان الغربية والبلدان العربية ؟) ، لم يكن مخصصاً فقط لاثارة حديث ذي مغزى حول افضليات المستجوب الجغراسية ، انما ايضاً لتقدير الاختيارات الحاصلة وفقاً لثلاثة اوضاع رئيسية :[٣٧]

١) لبنان مرتبط اكثر مما ينبغي بالبلدان الغربية واقل مما ينبغي بالبلدان العربية .

٢) لبنان مرتبط بما فيه الكفاية بالبلدان الغربية والعربية (الوضع الراهن) .

٣) لبنان مرتبط اكثر مما ينبغي بالبلدان العربية واقل مما ينبغي بالبلدان الغربية .

بعد استبعاد كل الاجوبة الغامضة التي بلغت نسبة عالية قدرها ٣٥٪ ، أصبح توزع الاجوبة حسب الفئات الاجتماعية والانتماء الطائفي كما يلي :

جدول رقم ٤ ـ ١٢

الآراء حول علاقات الغرب ـ لبنان ـ البلدان العربية حسب الفئات الاجتماعية والطوائف .

	اقل مما ينبغي مع البلدان العربية	الوضع الراهن	اقل مما ينبغي مع البلدان الغربية	المجموع
الطبقات العليا	-	١١	٤	١٥
الحرفيون ، التجار	١١	١٠	٢	٢٣
المستخدمون ، الموظفون	٩	٨	٢	١٩
العمال غير الزراعيين	٩	٩	٤	٢٢
الخدم ، العاطلون عن العمل	٦	٢	٢	١٠
العمال الزراعيون ، المؤاكرون ، المستثمرون	١٠	٥	١	١٦
المجموع	٤٥	٤٥	١٥	١٠٥
المسيحيون	١٦	٣٠	٩	٥٥
المسلمون	٢٩	١٥	٦	٥٠

ان اي عضو من الطبقات العليا في عيّنتنا ، من ارباب العمل والكوادر واصحاب المهن الحرة ، لم يصرِّح بأن لبنان مرتبط اكثر مما ينبغي بالبلدان الغربية . اذا كان قسم من أرباب العمل الصناعيين والتجار يتمنّى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية (راجع المقابلة رقم ٢) ، فهم يتمنّون ايضاً تعزيز هذه العلاقات مع الغرب ، وذلك حرصاً فقط على توسيع قطبَي سوق تشكّل الميكانية الاساسية لتراكم رأسمالهم ؛ فوق ذلك ، تتمنى أغلبية مستجوبي هذه الطبقة ، حتى المسلمون منهم ، « ان ينمّي لبنان علاقاته الثقافية مع الغرب » (راجع المقابلات رقم٢ ، ٣ ، ٤ ،٥) . ويشاركها في هذا الرأي أجراء القطاع المهيمن (مستخدمو المصارف والشركات الغربية الضخمة) وكذلك معلّمو القطاع الخاص الذين حصّلوا كلهم تقريباً علوماً ثانوية او جامعية والذين يتوقف عملهم واجورهم ، المرتفعة نسبياً ، على مواصلة الدور الحالي الذي يلعبه الاقتصاد اللبناني . ففي هذه الفئة الاجتماعية ، يظهر احتمال الهجرة نحو الغرب « في حال تبدّل الوضع » بأنه اكثر الاحتمالات وروداً عند المستجوبين .

بخلاف هاتين الفئتين ، غالباً ما يتّخذ الموقف تجاه البلدان العربية ، عند الحرفيين وصغار الفلاحين والتجار المسلمين ، شكل رابطة انتماء الى ثقافة واحدة متمحورة حول لغة ودين مشتركين . فهذه الفئات الاجتماعية ، المتجهة نحو السوق المحلية والمهدَّدة بانتشار المنتجات الغربية في هذه السوق ، ترتاب في غزوة النماذج الغربية الاستهلاكية والترفيهية (راجع المقابلتين

رقم ٧ و ٨) . وهي ترى ان التنمية الحرفية والزراعية او الصناعية تستلزم كبح نمو الواردات الغربية وارادة سياسية « قادرة على لجم شهوات قلة من المستوردين الذين يغتنون على حسابنا» (حرفيّ سنّي من بيروت) . ويشاطر هذا الرأي قسم واسع من عمال الصناعة الذين ينقسمون اجمالاً على غرار الحرفيين ـ التجار . انهم ، كما يبدو ، عمال القطاعات الطليعية التي تستفيد مؤسساتها فعلاً من مركزها في السوق الاقليمية العربية والتي تمارس سياسة أجور أفضل من سياسة القطاعات التقليدية المأزومة (النسيج ، الأغذية . . .) والتي هي الاكثر تأييداً لتنمية العلاقات مع البلدان العربية .

داخل الفئات المتوسطة المسيحية وعند العمال المسيحيين يظهر اكبر تعلق ثقافي بالغرب ، حفز عليه المرور في المدارس الدينية ، وبصورة أعم ، تقاليد الجبل ، الناتجة عن اختراقات البعثات الاجنبية المتعاقبة منذ القرن السابع عشر . وغالباً ما يتجلى هذا التعلق الحقيقي ، المجرَّد عموماً من كل حافز اقتصادي ، بالإستناد الى « ثقافة لبنانية » (راجع المقابلة رقم ٢٤) أسهم الموارنة بقوة في بنائها عبر الجمع بين التأثيرات الغربية والعربية . ويتميّز هذا التصور بشدة عن ردود فعل واشارات كل ريفيّي الاطراف الاكثر توجهاً بكثير نحو البلدان العربية المجاورة، والذين تحدِّد علاقاتهم الدائمة مع سوريا (المقابلة رقم ٢٥) او مع فلسطين ما قبل ١٩٤٨ (المقابلة رقم ٢٦) عقلية محلية مختلفة عن عقلية فلّاحي جبل لبنان الموارنة او ابنائهم .

يبدو ان العامل الاول الذي يفسِّر تضارب الآراء هو القطاع الاقتصادي ودرجة تبعيته بالنسبة الى الغرب : بينما لا يمكن للمقاولين وكبار اجراء القطاع المهيمن (المصارف ، التأمينات ، التجارة الخارجية) ان يأملوا في تعزيز دورهم كوسطاء ومستكشفين باتجاه البلدان العربية الاّ بتنمية العلاقات مع الغرب ، فان اجراء ومستقلّي القطاعات المهدَّدة بغزو البضائع والرساميل الغربية لا يمكنهم ان يتوقعوا تحسناً حقيقياً لوضعهم إلا بتنمية اقتصاد محلي محميّ من أضرار الإمبريالية . اما العامل الثاني ، المرتبط بالأول ، فهو الوسط الجغرافي والمنطقة التي يمارس فيها النشاط : بينما لا يزال لبنان الوسطي مكان التبادلات الاقتصادية والثقافية المهمة مع الغرب ، فقد مال لبنان الطرفي تقليدياً الى داخل المنطقة وتوجَّه نحو القطب العربي للتبادلات الاقتصادية والثقافية والسياسية . اخيراً ، تتدخل نوعية التعليم باكراً وبفعالية لترسيخ البنى الذهنية والنماذج الثقافية التي توجِّه المواقف الاجتماعية ـ السياسية الاساسية : بينما يستميل محور التبادلات الغربي ، بقوة ، اكثرية اللبنانيين المتعلِّمين الى ما بعد المرحلة المتوسطة في المدارس الخاصة الاجنبية ، فان اللبنانيين الذين لم يتلقّوا غير الحد الأدنى من التعليم(٣٨) ، في المدارس الرسمية او شبه المجانية ، يبقون متعلّقين بثقافتهم المحلية ، ومتجّهين بعفوية اكبر نحو مجتمعهم الأصلي وانتمائهم العربي .

تحديد هوية السلطة

لقد أعطى المستجوَبون ثلاثة انواع من الاجابات على السؤال التالي : « ما هي الفئات التي

تتمتع بالنفوذ الحاسم في لبنان ؟ ». بعضهم ـ أقلية ـ أجاب من منظور طائفي : فقد اعتُبرت الطائفة المارونية الفئة الاجتماعية التي تمارس ، بواسطة زعمائها (« الـ ٤٪ هم موارنة بمعظمهم ؛ وهم الذين يحكمون ») ، أقوى تأثير على القرارات الرسمية . والبعض الآخر ـ اكثر عدداً بكثير ـ حدَّد طبقة سياسية محصورة جداً في الغالب ، مكوَّنة من الزعماء والسياسيين التقليديين و « العائلات الكبرى » ، وهي تحتكر الحكم في البلاد (« في لبنان ، هناك خمس او سبع عائلات تحكم البلد » . . . « الاكثر نفوذاً هم السياسيون ، اي حوالي عشرة اشخاص » . . . « النفوذ ، هم الزعماء الذين لا يتركون اي نفوذ للشعب ») وتعيد انتاج اشكال الهيمنة التقليدية في المنطقة . اخيراً ، هناك أغلبية واضحة سمَّت فئات اجتماعية ـ مهنية أولها التجار (٥٢٪) ثم ملاَّكو الاراضي (٢١,٦٪) فالرأسماليون والصناعيون (٩,٤٪) والمصرفيون (٨٪) ؛ وبعض المستجوبين فقط ذكروا الموظفين (٣٪) ، والاطباء او المحامين . في معظم الحالات تقريباً ، جرت مماثلة صريحة بين الاكثر غنىً والاكثر نفوذاً (« الذين يملكون السلطة ، هم الاكثر غنىً ، اي التجار ») ، بينما جرى التمييز ، في المقابلات الاخرى ، بين مسألتي النفوذ السياسي والغنى الاقتصادي (« الحكام هم كبار البورجوازيين والاقطاعيون . . . التجار يحتكرون الرخاء ») . اخيراً ، في مقابلات عديدة ، لا سيما مع أرباب العمل العصريين والاجراء المؤهلين والمسيَّسين ، وُصفت الكتلة الحاكمة كنتيجة لتحالف بين القوى الاقتصادية والسياسية والدينية المهيمنة (« هناك اتفاق ضمني وتحالف بين الفئات الثلاث الاكثر نفوذاً : الناس الاغنياء جداً ،الرؤ ساء الروحيون ، والزعماء السياسيون التقليديون » . . . « الأكثر نفوذاً في لبنان هم الاقطاعيون والرؤ ساء الروحيون وكبار التجار » . . . « هناك تحالف بين الاقطاعيين والبورجوازية التجارية ») .

ان ما يلفت في هذا التعداد هو غياب الدولة (« ما في دولة ») كقوة سياسية متمتّعة بأجهزة خاصة ملزمة (جيش ، شرطة ، ادارة) وكمجال لممارسة سلطة سياسية معترف بها شرعاً ، في آن معاً . فعبارة الدولة لم تُذكر بالفعل الاّ من قبل عناصر البروليتاريا الرثة وبعض العمال ، إما للتدليل على انها « لا تؤ دي واجبها نحو ابنائها » ولا تساعد الفقراء كفايةً بتقديم معونة لهم ، تُعتبر الزامية اخلاقياً ، واما للاشارة ، بشكل محدود ، الى الحكومة وتدخلاتها في الحركات الاجتماعية (« الدولة تساعد أرباب العمل على قمع العمال ») . كل شيء يحدث كما لو كان مفهوم الدولة ، بالمعاني الحديثة المرتبطة بتطور الافكار السياسية الغربية[٣٩] ، غريباً عن كل البنى الايديولوجية المستخدمة في الأحاديث ، باستثناء الايديولوجية التحديثية التكنوقراطية التي من ميّزاتها بحق مصدرها الغربي الواضح . ويمكن تفسير هذا الغياب رأساً كانعكاس للضعف النسبي لأجهزة الدولة اللبنانية الردعية (الجيش،الشرطة) والايديولوجية (المدرسة ، الصحافة . . .) ولهامشية دورها وتدخلاتها الاقتصادية . بصورة أدق ، يجب ربط هذا الغياب بالعمل الاجمالي للسلطة السياسية في لبنان ، التي ذكَّر القسم الاول من هذا المؤلَّف بميكانياتها الاساسية والتي أظهر التحليلان السابقان عرضيتها .

ان البرلمانية اللبنانية والنظام الطائفي يعملان نوعاً ما بالقرب من (وليس « فوق ») وما قبل

(وليس « ما بعد ») علاقات اجتماعية - اقتصادية مفككة الى حدّ لا يمكن ان تولّد تعابير سياسية توحيدية . من هنا ، فان النظام السياسي عاجز عن تغيير هذه العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية (« الليبرالية اللبنانية ») ، وهو مع ذلك يسهّل قبولها من قبل الجماهير ويبرزها كنتيجة لاختيار سامٍ (« الديمقراطية البرلمانية ») . ويظهر هذا النظام السياسي اللبناني كرداء مُلقى فوق « مجتمع مدني » يخفي محرّكاته ويحجب ، في الوقت نفسه ، توتّراته وتمزّقاته .

وهكذا ، فان التصورات الثلاثة - الطائفي ، السياسي التقليدي ، الاجتماعي - الاقتصادي - عن الهيمنة السياسية في لبنان ترجع الى ثلاث عقليات راسخة تماماً لدى مختلف الفئات الاجتماعية .

العقلية الاستزلامية تعتبر الفئة الحاكمة طبقة مغلقة مسيطرة على غرار الوجهاء القدامى للامبراطورية العثمانية او الزعماء السياسيين التقليديين . ومن المهم ان نلاحظ ان الذين يلتقون حول هذا التصور السياسي هم إما اعضاء في البورجوازية التقليدية القديمة ، واما حرفيون مسنّون من اصل ريفي ، واما اعضاء في البروليتاريا الرثة المدينية او الريفية . ينطوي هذا التصور على مجموعة من العلاقات المشخصنة مع أصحاب السلطة الذين يشكل النواب وسطاءهم المعيَّنين لمساعدة أنصارهم في حلّ مشكلاتهم اليومية .

أما العقلية السائدة لدى الفئات المتوسطة والمستجوبين المرتبطين « بالمسار المتوسط » فهي تعتبر الفئة الموجودة في السلطة كطبقة مغلقة حاكمة (طبقة سياسية) متخصصة في الصفقات السياسية والطائفية ومؤلّفة ، منذ زمن بعيد ، من الشخصيات ذاتها و« الاقطاب » ذاتهم (يستعمل تعبير « أقطاب » في بعض الصحف اللبنانية) وتتقاسم تأييد الشعب وأصواته . ان مبدأ التوازن الطائفي المعبّر عنه بتوزيع معقّد للحصص الوزارية يندرج في هذا التصور الشامل « للشأن السياسي اللبناني » ، و « للنظام » كما يقول الذين لا يربطون اطلاقاً القيادة السياسية بالهيمنة الاجتماعية او الاقتصادية . وهذه العقلية سائدة جداً لدى الذين يصرّون على انتمائهم الى الطبقة المتوسطة وينزعون الى ترقٍ اجتماعي يُفهم كنجاح لمشروع لحسابهم الخاص (مصلحة) . فالنجاح المهني ، بالنسبة اليهم ، معاش فقط كحصيلة للإرادة والجهد الفرديين الى حدّ أن بعضهم يصل الى إنكار كل تأثير للعوامل الموضوعية : « داخل كل فئة ، هناك الذين ينجحون والذين يفشلون ، الذين يغتنون والذين يبقون فقراء . . . فالطبقة المتوسطة ستصبح غنية بفضل كدّها واقدامها ؛ يمكن لكل واحد ان يصبح غنياً » (صاحب مطعم ، شيعي) ؛ « لا توجد طبقات في لبنان ، فالاكثر غنىً يتخطاهم دائماً الذين يرتقون . . . والنفوذ غير موجود حقاً » (تاجر ، ماروني) . ان « السياسيين » الذين يحكمون بالوراثة العائلية يتميّزون دائماً عن الاكثر غنىً (التجار ، الصناعيون ، المصرفيون) الذين ليسوا سوى من نجح مؤقتاً وسيضطر باستمرار لترك مكانه « للذين يرتقون » .

بالعكس ، فان العقلية المشتركة بين الغالبية الكبرى من الاجراء ، ولا سيما بين كل صغار

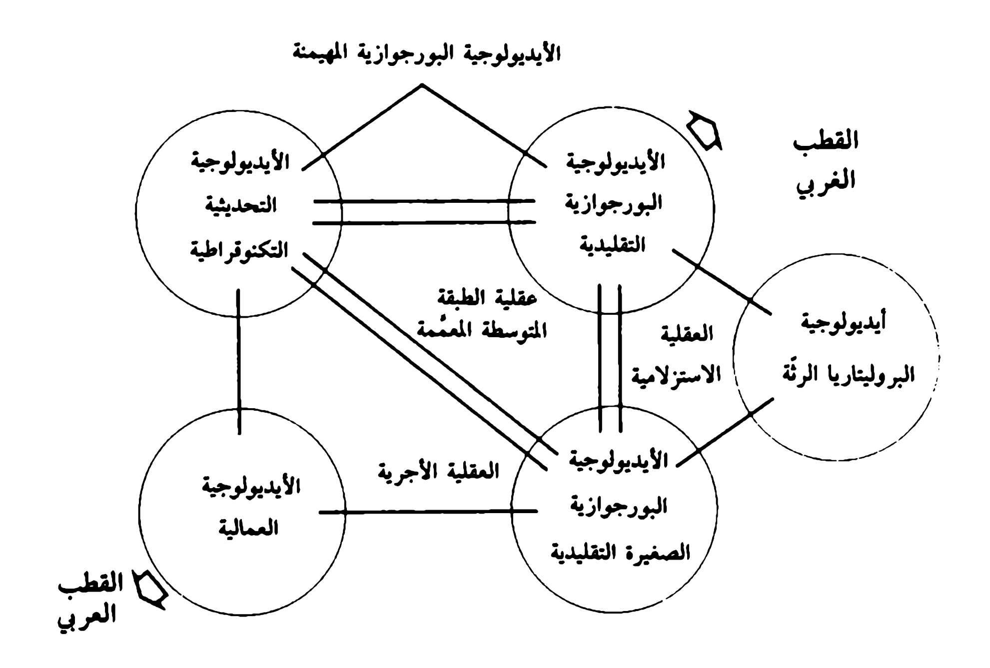
الاجراء (٢٥٠ ـ ٨٥٠ ل . ل .) المتحدِّرين من « المسار الشعبي » ، هي تلك التي تعتبر الفئة الحاكمة كطبقة مهيمنة اي ، بالمعنى الكلاسيكي ، الطبقة التي تحتكر وسائل الانتاج والتبادل الكبرى وتستخدم غالبية الاجراء . في اكثر الاحيان ، يُحدَّد كبار التجار بأنهم الاكثر نفوذاً . وبمقدار ما يعيش لبنان اساساً من مركزه كوسيط في السوق العالمية ، فان التبادلات الخارجية هي التي تحدِّد الحصة الاكبر من الناتج القومي . والمقصود بالضبط هم ، في الواقع ، كبار التجار المستوردين ، وقد حرص كثير من المستجوبين على ايضاح ذلك : « ان الرأسمال التجاري هو الاكثر نفوذاً . . . فهم يرفعون الاسعار على هواهم ولا يأبهون لأحد » (عامل ماروني) ؛ « ان نظام الاقتصاد الحر يسمح بالهيمنة المطلقة للتجار ولبورجوازية الكومبرادور . . . فكبار التجار ، المرتبطون بالخارج ، يكبحون تنمية الصناعة » (عامل شيعي) ؛ « التجار والمصرفيون هم الاكثر نفوذاً ؛ انهم مرتبطون بالخارج » (موظف بنك ، كاثوليكي) . نادراً ما يوضح المستجوبون ميكانيات الهيمنة السياسية ، الا انه غالباً ما يُذكر غياب الدولة او عجزها عن « كبح شهوات قلة من كبار المستوردين » (عامل ، سنّي ، نسيج) لتبرير الهيمنة المباشرة لهذه الفئة على كل الحياة الاقتصادية والاجتماعية . اخيراً ، تجدر الاشارة الى ان الذين يفكّرون على هذا النحو هم ايضاً ، على العموم ، الاكثر انتقاداً للطائفية والاكثر حرصاً على تأكيد رغبتهم في زيادة ارتباط لبنان بالعالم العربي .

التناقضات الايديولوجية والعقليات الاجتماعية

من البنى الايديولوجية الخمس المستخلصة في القسم الثالث وفي بداية هذا الفصل الى العقليات الثلاث ، بمفهوم المؤرخين ، التي مررنا بها الآن ، نعتقد اننا حاولنا الوصول الى جانب مهم من الواقع الايديولوجي اللبناني . في الواقع ، من المفيد ان نلاحظ الى اي مدىً كانت تصرفات ومواقف وتصورات الغالبية الكبرى من المستجوبين ـ وليس فقط من الذين ينتمون الى الفئات المتوسطة ـ مثقلة بالازدواجيات والمفارقات والتناقضات[٤٠] ؛ ودون ان نذهب الى حد القول ، مع رودنسون ، « بأن في كل لبناني تقريباً تتصارع ، بنسب متفاوتة ، النزعة الاوروبية والنزعة العروبية والاعتزاز بالذاتية اللبنانية والفخر بالانتماء الى الشعب العربي »[٤١] ، ينبغي علينا الاعتراف ، بعد أن راجعنا بدقة مئة وخمسين مقابلة ، بأن سماتٍ ايديولوجية تابعة لبنى مختلفة غالباً ما تتجاور في الأحاديث مولِّدة انواعاً من الاتجاهات التوفيقية الجامعة التي يصعب تقليصها الى مجرد نتاج للمنطق الديكارتي .

مَع ذلك ، تبقى مجموعة محدودة انما ملائمة من التعارضات والترابطات وسط هذه العقليات التي تستمدّ عناصرها من البنى الايديولوجية المحدَّدة سابقاً . ويحاول الرسم البياني التالي ان يقدِّم شميلة لكل العناصر المجمَّعة في هذا الفصل وأن يعرض نموذجاً وصفياً لها ، مفضياً الى ثلاث عقليات اجتماعية محدَّدة ، بالاضافة الى صورة أوّلية عن ايديولوجيةٍ مهيمنة موحَّدة سنحاول ربطها بالأوضاع الطبقية المستخلصة في القسم الثالث .

ان العقلية الاستزلامية ، الأقدم عهداً في لبنان والمنطقة بأسرها ، تجمع حول علاقات سياسية ، مناطقية وبخاصة طائفية ، الذين ما زالوا يُعتبرون اجتماعياً من مخلّفات البنية الريفية القديمة ، القائمة على علاقات استزلام ما بين العائلات الوجيهة الكبرى (المقاطعجية) أو ملاّكي الأراضي (البكاوات) الذين يشكلون الفئة القائدة ، من جهة ، وبين المزارعين والحرفيين أو أصحاب الدكاكين المستقلين الذين يشكلون جمهور صغار المنتجين والموزّعين ، من جهة أخرى ، بين الفئة القائدة وبين المؤاكرين والوكلاء والخدم الذين يشكلون نوعاً من البروليتاريا الرثّة الخاضعة لما تمنحها إياه الطبقة القائدة .



رسم بياني رقم ٤ - ٢ : البنى الأيديولوجية والعقليات الاجتماعية

ان هذا « المثلث » يرجع الى تراتبية اجتماعية جامدة ، يحتل داخلها الأغنياء والمتوسطون والفقراء مواقع لا تُمسّ ، تبدو للوعي الاجتماعي وكأنها مصائر شبه أزلية . وهذه العقلية تسود في الريف ، لكنها تجد نظيرها جزئياً في الأحياء الطرفية الفقيرة غالباً من ضواحي بيروت الشرقية والجنوبية (« حزام البؤس »).

ثم هناك عقلية « الطبقة المتوسطة المعمّمة » التي تشكل ، استبطان الأيديولوجيات التقليدية للملاّكين ، الكبار أو المتوسطين ، الذين يعتبرون امتلاك المصلحة الخاصة والاستقلال المهني شرطَ

كل وجود اجتماعي ، اذ تختلط الحريات الفردية مع حرية المبادرة (المبادرة الفردية) في الجهل الجزئي على الأقل للشروط المادية لتلك الحريات . وتدلّ هذه العقلية أيضاً على الاستقطاب الأيديولوجي باتجاه الغرب ، مصدر الليبرالية ، المبني على مركز ، داخل النظام الاقتصادي ، تابع بوجه خاص لمحور التبادلات الخارجية الغربي . انها تنطوي اذاً على اعتماد بعض النماذج الغربية التي ترسّخها في لبنان المدارس الخاصة الأجنبية التي تمثّل ، بالنسبة لأصحاب هذه العقلية ، مثالاً للتنشئة والتعليم . وكما رأينا ، فان تمجيد الطبقة المتوسطة يتّخذ أشكاله الأكثر حماسة[٣٤] في أوساط معلّمي المدارس الخاصة وكذلك لدى أصحاب المهن الحرة ومستخدمي القطاع المهيمن (المصرف ، التأمين ، الشركات الكبرى . . .). وإدامة لبنان المزدهر ، المرتبط بالغرب والمعفى من قضايا التحرر العربية ، تشكل في هذه العقلية ، الهدف الرئيسي القادر وحده على السماح لأصحابها بمواصلة ترق اجتماعي حقيقي أو وهمي . ليس من النادر أن تكون هذه العقلية مستندة بصراحة الى قيم الحضارة المسيحية (راجع المقابلتين رقم ١٧ و٢٤) وأن تتخذ ، بفعل ذلك ، مدلولاً طائفياً بصورة مباشرة .

أما العقلية الأجرية فهي تبدو الأكثر جدّة بمقدار ما تتبنّاها غالبية من الشباب وبخاصة معظم العمال والمستخدمين الشباب المتحدّرين من لبنان الطرفي . بخلاف العقلية السابقة ، فان هذه العقلية مركّزة على الأجارة ، كوضع مقبول واطار تتكيّف ضمنه التصرفات وتنبني المواقف . إن أصحاب هذه العقلية متجّهون بوضوح نحو المحور العربي للتبادلات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وذلك ، في آن معاً ، بسبب منشأهم الاجتماعي ـ الجغرافي وغالباً الطائفي ، ونوع التعليم المحصّل والقطاع المهني المعنيّ . وهم يشعرون ، بدرجات متفاوتة ، بأنهم « يعون انتماءهم الى الشعب العربي » أكثر مما « يغارون على ذاتيتهم اللبنانية »، مع أنه نادراً ما تُرفض هذه الأخيرة تماماً . في الواقع ، هناك أقلية فقط ، داخل هذه العقلية بالذات ، تتخلّى عن تصور طبقة متوسطة محظوظة ، لبنانية بخاصة ، يغذّيها ريع الموقع الذي يؤمّنه دور بلدها الاقتصادي . ان اعداد مشروع سياسي مبني على تنمية اقتصاد لبناني متحرّر من التبعية الخارجية ومندمج في سياقه الاقليمي العربي (راجع المقابلتين رقم ١٨ و١٩) لا يتم الاّ داخل الأيديولوجية العمالية التي تشكل عنصراً أساسياً ومنبنياً من هذه العقلية . فعلى تقوية الطبقة العاملة ونواتها الواعية والمطلبية يتوقف تعزيز هذه العقلية واستقطابها لأكثرية من الأجراء والفئات المتوسطة الآخذة بالتحول الى الأجارة .

تبقى مجموعة أيديولوجية أخيرة سمّيناها ، تكراراً ، الأيديولوجية البورجوازية المهيمنة ، ووصفناها كتوفيق بين البنيتين الأيديولوجيتين المستخدمتين في البورجوازية الكبيرة والمتوسطة . ومن ميزات الرسم البياني السابق أنه يظهر تأثير هذه الأيديولوجية المهيمنة ـ بمعنى أيديولوجية الطبقة المهيمنة ـ على كل العقليات المعتمدة في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية . ان أياً من هذه العقليات لا ينجو كلياً من تأثير أفكار الطبقة المهيمنة لفرط ما تسيطر هذه الأخيرة حقاً على وسائل الانتاج الأيديولوجي ، التي هي وسائل الاعلام والأجهزة المدرسية الرسمية والخاصة .

مع هذا ، فان كل التحليلات السابقة تثبت أيضاً الى أي مدىً يتعارض اختراق هذه الأيديولوجية مع عدد من الوقائع المعاشة من قبل الفئات الاجتماعية الأخرى ومع التصورات الناجمة عنها . فقدرة البورجوازية على أن تفرض مفاهيمها على كل البلاد ، متّكلة بخاصة على بقاء العلاقات العائلية والطائفية أو السياسية التقليدية ، تضعف كلما توطّدت ظاهرات التضامن الطبقي الجديدة واشتدّت أزمة النظام الاقتصادي والسياسي الذي أتاح للبورجوازية أن تقوى . من هنا ، يوشك الخوف من ردود الفعل الشعبية ومن عزلها أن يجرّها الى طريق الحلول العنفية .

خلاصة

جردة الدراسة

في ختام هذه الدراسة التي لا تتوخّى غير أن تكون مقدمة لتحليل الطبقات الاجتماعية في لبنان ، نأمل في أن نكون قد بلغنا ثلاثة أهداف محدودة انما ضرورية ، برأينا ، لتطوير الأبحاث اللاحقة :

- توضيح التحديدات الأساسية للبنية الطبقية في لبنان ولأصولها التاريخية .

- جرد أهم الأوضاع والمواقع والأيديولوجيات الطبقية ، المطابقة لأهم مستويات التحليل المفصّلة خلال هذا البحث .

- تحديد أهم المسائل النظرية والمنهجية التي لم تحلّها هذه الدراسة والتي تشكل قدراً من العقبات والحوافز لمواصلة التحليل .

التحديدات الأساسية للبنية الطبقية

طوال الأقسام الأربعة السابقة التي اتّبعت مقاربات تاريخية واقتصادية واجتماعية متراكبة ومتداخلة ، كانت هناك مجموعة من الخطوط الرئيسية ، مخصّصة لعرض أصول البنية الطبقية وتحديداتها الأساسية وتطورها ، وقد فرضت نفسها تدريجياً وأطّرت تحليلاتنا . لنذكّر بها بايجاز :

١) إن دور المعبَر الاقتصادي للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية وسط السوق الرأسمالية العالمية والاقليمية يحدّد ، في آن معاً ، أهم خصائص البورجوازية اللبنانية (تبعية وثيقة تجاه الشركات الرأسمالية الكبرى ، سيطرة القطاع المالي ـ التجاري ، استقطاب نحو الغرب . . .) والصورة العامة للطبقات والفئات الاجتماعية الخاضعة لهيمنة البورجوازية الكبيرة : الضعف النسبي للطبقة العاملة ، الثقل المهم للبروليتاريا الرثة ، الموقع الاستراتيجي والأهمية العددية لفئات

القطاع الثالث المتوسطة ذات الأصل البورجوازي الصغير .

٢) ان الانفصام التاريخي بين لبنان الوسطي (بيروت وجبل لبنان)، ذي الأكثرية المسيحية والمركّز على التبادلات الخارجية وعلى الملكية الفلاحية والحرفية الصغيرة ، ولبنان الطرفي (ضواحي بيروت والمناطق الطرفية من لبنان الحالي) ذي الأكثرية الاسلامية والمركّز على الأجارة ، يديم انفصالاً مكانياً وتعارضاً اجتماعياً بين مختلف شرائح البورجوازية ـ بما فيها البورجوازية الصغيرة ـ وبين مختلف فئات البروليتاريا المدينية أو الريفية . ويسهم هذا الانفصام التاريخي أيضاً في المحافظة ، وإن على قواعد ضيقة أكثر فأكثر ، على وجود مسار اجتماعي مميَّز ، وسطي بين البورجوازية الوراثية والطبقات الشعبية ، ومحدِّد بقوة للوعي الاجتماعي عبر تحوّلات لبنان الاقتصادية .

٣) ان بقاء علاقات الاستزلام وقسم كبير من التضامنات العائلية القديمة ، المناطقية وبخاصة الطائفية ، واستخدامها من قبل البورجوازية لإدامة هيمنتها ، يلعبان دوراً مهماً إنما متناقضاً في تطوير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الطرفية وممارسات الانتاج والاستهلاك الجديدة والعلاقات الناجمة عنها . فهذه المخلَّفات واستخدامها تولِّد نزاعات وأيديولوجيات مميَّزة ذات انعكاسات متعددة ومستمرة على الوعي الاجتماعي .

٤) ان نمو الأجارة السريع والأزمة الشديدة لقطاع الانتاج الزراعي والحرفي الصغير يؤدّيان الى تغيّر تدريجي للبنية الطبقية انما غير نهائي بالضرورة : فعلى مقدرة البورجوازية التجارية والمالية الكبيرة على اعادة تكوين الانتاج الصغير والمتوسط ، مع السيطرة عليه ، يتوقف بقاء التشكيلة الاجتماعية اللبنانية كما تكوَّنت بعد الحرب العالمية الأخيرة . ويبدو هذا البقاء مهدَّداً أكثر فأكثر بتطور الأزمة العالمية للرأسمالية وبالتضخم المتسارع وبالعقبات المتعددة للتراكم المحلي الناجمة عن السيطرة المتزايدة للشركات الكبرى على الاقتصاد اللبناني ، وفي بادىء الأمر ، على قطاعه المصرفي . ان كل هذه الأوضاع المميَّزة تحدِّد بنية طبقية متطورة بسرعة على مستوى قاعدتها الاقتصادية ، وفي حالة توازن هش على مستوى بناها الفوقية السياسية والأيديولوجية . وتعايش هاتين الخاصتين المتناقضتين نسبياً هو الذي أوضحناه مراراً طوال هذه الدراسة .

الأوضاع والمواقع الطبقية والوعي الطبقي

ان طريقتنا في تكوين معطيات تجريبية مجمَّعة من عيِّنتنا والإفادة منها دفعتنا الى الجمع (في القسم الثالث) فالتمييز (في القسم الرابع) بين ثلاث مستويات من التحليل تشابكت دون أن تتطابق . فمن الأوضاع الطبقية الستة ، المبنيَّة على معايير موضوعية بحتة (البورجوازية الكبيرة والمتوسطة/ البورجوازية الصغيرة المستقلة/ الفئات المتوسطة الأجيرة/ شبه بروليتاريا الخدمات/ البروليتاريا الصناعية/ البروليتاريا الرثة) الى البنى الأيديولوجية الخمس العائدة الى وعي طبقي (البورجوازية التقليدية/ البورجوازية التكنوقراطية/ البورجوازية الصغيرة/ الطبقة العاملة/

البروليتاريا الرثة) مروراً بفئات الدخل الأربع والمسارات الاجتماعية الأساسية الثلاثة المحدَّدة للمواقع الطبقية (الطبقات المهيمنة/ الفئات المتوسطة/ الطبقات الشعبية)، اختارت التحليلات المتعاقبة ، في كل مرة ، تحديدات خاصة مختلفة ، لا يمكن تركيبها الا في تحليلات واقعية لأوضاع واقعية لم يكن القيام بها جزءاً من طموحنا .

على أنه تجدر الاشارة هنا الى السببين الجوهريين لعدم التطابق بين مختلف مستويات التحليل التي فكّرنا بها الآن . السبب الأول هو سرعة وقوة التغييرات التي أحدثتها الاختراقات الرأسمالية ثم الهيمنة المتزايدة للشركات الكبرى المتعددة الجنسية ، والتي تفسِّر التباينات بين الأوضاع المهنية والتصرفات الاجتماعية والتصورات : فأكثرية الأجراء اللبنانيين تجد نفسها ، في الواقع ، غارقة في عالم من العلاقات الاقتصادية وبمواجهة متطلبات اجتماعية مجهولة من جيل الأباء . بين ضرورات وضعها الموضوعية والتصورات الفكرية الموروثة من الجيل السابق ، هناك فجوة تعبّر عن أزمة شديدة للنماذج الثقافية . والسبب الثاني ، وربما الأهم ، هو استخدام الطبقة الحاكمة الدائم للتضامنات والأيديولوجيات التقليدية من أجل كبح التوفيق بين الوعي والوضع الفعلي مما يفسِّر استمرار ردود الفعل الطائفية والاشارات الى مجتمع الانتاج العائلي الصغير . وهذا السياق ظاهر بوجه خاص داخل الفئات المتوسطة التي لا يتطابق لديها في أكثر الأحيان الوضع والموقع والأيديولوجية ، والتي تتأثر بنوع خاص بطروحات الأيديولوجيات المهيمنة . مع ذلك ، فقد أظهرت كل المعطيات المجمَّعة أن عدم تجانس الفئات المتوسطة لم يكن يحول دون استقطابات سياسية وأيديولوجية ، حاولنا أن نوضح محدِّداتها .

أخيراً ، كانت الدراسة اليقظة للسيَر والمقابلات هي التي أتاحت لنا أن نميّز ثم أن نربط بين مختلف مستويات التحليل الطبقي بردّها الى تحديدها النهائي : بنية علاقات الانتاج والتبادل وتطورها . والآن ، يجب أن نذكّر بايجاز بالمشكلات الرئيسية التي أثارتها هذه الطريقة .

المشكلات المنهجية والخلفيات النظرية

لا تشكل طريقة السيَر الاجتماعية والمقابلات شبه الموجَّهة وسيلة شائعة للتحليل الطبقي ، وهي تنطوي على حدود انما أيضاً على فوائد يقتضي التذكير بها . فالمشكلة الأولى ، التي سبق وأشرنا اليها ، هي التمثيلية المحدودة للعيِّنة التي تناولناها . في ختام الدراسة ، يبدو واضحاً أن التبرير الأساسي لدراسات الحالات التي قدَّمناها يكمن في الميّزات الخاصة لنوع التشكيلة الاجتماعية المحلَّلة : فلبنان ، الصغير الحجم ، المقسَّم بشدة ، المتغيّر بسرعة والقليل التأثر بالوسائل الاحصائية الشائعة في الغرب (الاستفتاءات ، الاستبيانات الخ .)، يتلاءم تماماً مع هذه الطريقة الاستقصائية ، مثل كل التشكيلات الاجتماعية التي هي من نوع مماثل . وهذه الملاحظة ترسم ، في الوقت نفسه ، حدود تطبيق الطريقة ومحاذيرها . ان الحصر في الزمان والمكان ينطوي على فائدة أكيدة هي السماح باستخدام مباشر لوثائق وشهادات شخصية من أجل دراسةٍ ومقارنةٍ تعاقبيتين مما يسهّل بالتالي وضع تصنيفات ملائمة وعملية بصورة مباشرة .

وتتعلق المشكلة الثانية بمسلّمات قراءتنا للمقابلات ـ انما أيضاً بمسلّمات التاريخ الاجتماعي اللبناني ـ وحرصنا على التنبّه الشديد من التأويلات الطائفية . فالأمر يتعلق باختبار مبرَّر علمياً بموضوع بحثنا ومنطوٍ على أولويات وفرضيات . ومع أننا مرتبطون، عبر هذا الاختيار العلمي ، بالظاهرات الطبقية ، فاننا لم نهمل مسألة الطائفية في لبنان . لقد أدرجت بمنهجية في تفسيرات كل المقابلات ، وبخاصة مقابلات الفئات المتوسطة وشبه البروليتاريا التي تمثّل أكثر من نصف القوى العاملة . ونحن نعتقد ، فعلاً ، أن تحليل الطائفية ، الذي لم يتمّ علمياً بعد ، ملازم لدراسة الفئات المتوسطة وتحولاتها الاقتصادية (الانتقال من الملكية الصغيرة الى الأجارة) والسياسية (ولاءات تقليدية للزعماء ، انتماءات جديدة الى الأحزاب السياسية المنظمة) والأيديولوجية (نوعية التربية والمراجع الثقافية). اننا نلمس هنا أول عقبة أساسية أمام متابعة التحليلات وبخاصة أمام تفسير أشكال النضالات الاجتماعية في لبنان .

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بصعوبات أخذ المستوى السياسي في الحسبان وعدم الاهتمام الكافي بهذا المستوى في التحليلات التي سبقت . لمّا كانت استمارتنا قد تجنّبت ، لأسباب يسهل فهمها ، أي سؤال سياسي مباشر (لا سيما انتخابي)، فان أقلية فقط من المستجوبين ـ كلها تقريباً من العمال ـ حدّدت وبرّرت ميلها أو انتماءها السياسي . والحال اننا أشرنا مراراً الى أن الانفصال الواضح بين الحقائق الاقتصادية والأحداث السياسية كان بحق عقبةً أخرى أمام التعرف الى الطبقات في لبنان وتحليلها . ففي المقابلات ، يحدث كل شيء غالباً كما لو كان الميدان السياسي الحقيقي يقع في مكان آخر : في النضالات المطلبية والفئوية انما أيضاً في المجابهات الاجتماعية والطائفية . وعن هذه الصراعات ، تحدّث عدد مهم من المستجوبين ، تجاوز عدد العمال بكثير . ودون أن نتوخى هنا التطرق الى تحليل سياسي للنضالات الاجتماعية ، الذي يبقى الهدف الأساسي المكمّل للتحليلات السابقة ، يقتضي علينا التذكير بأهم الحركات التي استنهضت ، من ١٩٦٧ الى ١٩٧٤ ، الطبقات والفئات الاجتماعية المستخلَصة في هذه الدراسة .

تطور الصراعات الطبقية والأزمة الاجتماعية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)

لنذكّر أولاً بالتغيرات البنيوية الكبرى التي تسارعت خلال هذه الفترة ، مولِّدة بالتالي ظروف نمو نضالات اجتماعية جديدة .

١) توسع الرأسمالية في المجتمع الريفي وبخاصة في البقاع وعكار وساحل لبنان الجنوبي .لقد أدى هذا التوسع الى أزمة الاستثمار الفلاحي الصغير تحت ضغط السيطرة الرأسمالية المدينية على التسليف والتسويق والمدخلات الزراعية . ونجم عنه التراجع الواضح جداً للمؤاكرة وللملكيات الكبيرة التغيبية لصالح مؤسسات زراعية مصدِّرة جديدة ولصالح الأجارة الزراعية . اذاً ، خلال هذه الفترة ، أتمّت الرأسمالية قلب العلاقات الاجتماعية في الريف ،مسبِّبة نزوحاً ريفياً انصبَّ بصورة أساسية في ضواحي بيروت .

٢) حركة التصنيع المرتكز الى الأسواق العربية الجديدة والمتمحور حول قطاعات الأغذية والنسيج ومواد البناء . ومع أن هذا التصنيع قائم على فروع مستهلكة بقوة للعمل ، فانه لم يتمكن الّا من امتصاص جزء قليل من القوة العاملة التي أتاحتها أزمة المجتمع الريفي .

وهكذا ، فان البورجوازية الصناعية، اذ وجدت بتصرفها جمهوراً كبيراً من اليد العاملة الاحتياطية ، استطاعت ان تمارس سياسة الأجور المتدنية وتحريك الاجراء تبعاً لتبدلات الظروف الاقتصادية ولوضع الانتاجية. ان ضغط الاجور وعدم كفالة العمالة وتقهقر شروط العمل قد أصابت مباشرةً الطبقة العاملة الحديثة الأصل، المؤلّفة بغالبيتها من شباب متحدّرين من المناطق الريفية الطرفية .

٣) سياق التمركز الأقتصادي المفضي الى تكوين شبهاحتكارات واحتكارات تامة احياناً في عدة قطاعات. وقد أصابت هذه الحركة بخاصة الاستيراد وتجارة المواد الغذائية (سكر، أرزّ، زيوت، لحوم. . .)، وتربية الدواجن (التدجين وتجارة الفراريج والبيض)، والخشب ومواد البناء والأسمدة . لقد تمّ هذا التمركز على حساب مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأدّى الى تشكيل كارتلات حقيقية تتقاسم السوق « بالكوتا »، مغلقة الابواب امام الداخلين الجدد، فارضة الأسعار ومحمِّلة السوق الداخلية زيادات تفوق بكثير، نسبياً، ارتفاع الأسعار الحاصل في السوق العالمية . ان نشاط هذه الشركات الكبرى قد ساهم كثيراً في التضخم القوي الذي شهده لبنان بين ١٩٧٢ و١٩٧٥ والذي لم يعوَّض عنه برفع الأجور.

٤) تسارع عمليات الانشاء المباشرة للشركات الاجنبية، وبخاصة في القطاع المصرفي (تسيطر فروع المصارف الغربية حالياً على اكثر من ثلثي الودائع) وكذلك في قطاع الصناعات الطليعية الجديدة (البلاستيك، الأدوية، المنتجات الكهربائية. . .) التي هي بمثابة قاعدة لاختراق الاسواق العربية «من الداخل». ان هذا الاختراق المباشر للرأسمال الأجنبي، الى درجة لم يبلغها من قبل، قد سبَّب أزمة للقطاع المصرفي اللبناني المهدَّد بالتهميش وتعطيلاً جزئياً لفرض وصول شريحة من البورجوازية اللبنانية المراكمة للرأسمال الى قطاعات جديدة .

٥) عدم التلاؤم المتزايد بين مخرجات نظام التعليم وسوق العمل الداخلية، وبصورة أعم ، ازدياد البطالة في كل الفئات الاجتماعية. ازاء نمو سكاني سريع (حوالي ٢,٨٪ سنوياً خلال هذه الفترة) ونزوح ريفي كبير وازدياد واضح في عدد الشباب المتعلّم، كانت القطاعات الاقتصادية اللبنانية عاجزة اكثر فاكثر عن تأمين وظائف لحوالي ٢٠ او ٢٥ ألف شاب يتقدمون (عام ١٩٧٠) لسوق العمل، وحتى لحوالي ٢٥٠٠ متخرّج جامعي كانوا في هذه الحالة (عام ١٩٧٤).

منذ منتصف الستينات، بلغ قطاع الخدمات والادارات العامة درجة تشبّعه ، بعد ان كان سابقاً اكبر مستخدِم. وكان نشاط صمّام الأمان الكامن في الهجرة نحو البلدان العربية النفطية (حيث كان يعمل ١٥٠ ألف لبناني، اي حوالي ربع العاملين اللبنانيين عام ١٩٧٤) يتناقص كلما نما

التعليم في البلدان العربية المجاورة. نتيجة لذلك ، استمرّ احتياط اليد العاملة غير المستخدمة في الازدياد وانخفضت قيمة الشهادات على كل المستويات .

خلال الفترة نفسها ، قابلت هذا السياق المحدِّد لشروط أزمة اجتماعية نضالات اجتماعية متنوعة، منظمة نوعاً ما ، وعنيفة احياناً ، تقودها دائماً العناصر الاكثر تهدّداً ونضاليةً من الفئات الاجتماعية الواقعة ضحية هذه التحولات الجوهرية .

(١) لقد حاولت حركات فلاحية، منظَّمة على أسس مناطقية، ان تتصدى لأزمة الزراعة التقليدية وتحوّلها السريع الى انتاج رأسمالي. وفي مناطق عكار ولبنان الجنوبي الطرفية وقعت أقسى المجابهات وأكثرها دموية، والتي تحدثت عنها المقابلتان الاخيرتان في القسم الثالث (المقابلتان رقم ٢٥ و ٢٦). ان حركة مؤاكري عكار ، الموجَّهة اولاً ضد كبار الملّاكين الرافضين الاستمرار في تسليم أراضيهم بالمشاركة، قد اتخذت، خلال فترة ١٩٧٠ ـ١٩٧٢ ، أبعاداً كبيرة بحيث اضطرت الدولة لأن ترسل، تكراراً، قواها القمعية ضد المؤاكرين والعمال الزراعيين المتَّهمين بأنهم مسيرُّون من «قوى اجنبية». من جهة اخرى، تكوَّنت حركة واسعة بين صفوف مزارعي التبغ في لبنان الجنوبي، تميزَّت خصوصاً بوفاة مزارعَين، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٣ ، من جراء قمع عنيف في النبطية حيث كانت عدة مئات من المزارعين تحتلّ مقرّ إدارة حصر التبغ . ان هذه الحركة، الموجَّهة بخاصة ضد الوسطاء الذين يشترون التبغ ، بسعر اعتبره المزارعون متدنياً بشكل فاضح ، لكي يبيعوه مجدداً الى ادارة حصر التبغ ، قد وضعت أسس تنظيمات نقابية فلاحية (الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين المنشأ في ٢ آذار ١٩٧٣ ؛ النقابة الموحَّدة لمزارعي التبغ، المنشأة في صيدا بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٧٣)، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحركة النقابية العمالية . هذه الاحداث تشكل قدراً من عناصر القطيعة، ولو المحدودة، مع السيطرة التقليدية لعلاقات الاستزلام ذات الاساس الطائفي على المناطق الريفية الطرفية . ثم ان نتائج الانتخابات التشريعية في نيسان ١٩٧٢ والانتخابات الفرعية في كانون الاول ١٩٧٤ سجَّلت، خصوصاً في لبنان الجنوبي، تقدماً واضحاً للمرشحين المدعومين من مختلف الاحزاب اليسارية ، وايضاً لأولئك المؤيدين من الامام موسى الصدر.

(٢) تمحورت النضالات الأجرية المدينية ، خلال هذه الفترة، حول بعض القضايا الجوهرية المتعلقة بشروط التصنيع النسبي وانعكاساته وبالتمركز المتزايد لقطاعات الاقتصاد اللبناني الرئيسية. لقد احتلّت مسألة الاجور ـ وبخاصة الحد الأدنى للأجر وعلاوة غلاء المعيشة ـ، مع التضخم المتزايد ، المقام الأول في مطالب الحركة النقابية ابتداء من السبعينات. بعد عدة تهديدات بالاضراب العام واضراب فعلي ملتزم به الى حد بعيد، في آب ١٩٧٣ ، حول قضية ارتفاع كلفة المعيشة دون سواها، تمَّ رفع الحد الادنى للأجر من ٢٠٥ ل.ل. الى ٣١٠ ل.ل. بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، اي بزيادة قدرها حوالي ٥٠٪، وهي نسبة تبقى مع ذلك أدنى من الارتفاع الفعلي لكلفة المعيشة خلال هذه الفترة ، حسب رأي النقابات(١٤٪ في ١٩٧٢، ٢٥٪ في ١٩٧٣، ١٨٪ في ١٩٧٤ حسب الاتحاد العمالي العام).

ثمة قضية اخرى كانت موضوع مطالبات مستمرة، خصوصاً لدى عمال الصناعة ، وهي تتعلق بظروف العمل . لقد رأينا، أربع مرات (المقابلات رقم ١٥، ١٩، ٢٠، ٢١) في القسم الثالث ، اية اشكال حادّة يمكن ان يتّخذها الاستغلال في المؤسسات الكبرى، لا سيما النسيجية (١٩ ، ٢٠) والغذائية (١٥ ، ٢١)، المرتبط بانتشار اسلوب الأجر حسب الانتاج والناجم عن ضعف مستوى تحديث هذه القطاعات في لبنان .

ان هذه الظروف شاقة بوجه خاص بالنسبة الى العمال الشباب القادمين من الريف ، والغارقين بقساوة في عالم غير مشخصن من الامرة والضغوط المادية والاجتماعية. فالشابان الشيعيان اللذان تحدَّثا في القسم الثالث، والمنتميان كلاهما الى البقاع (المقابلتان رقم ١٥ و ٢١)، لم يستطيعا ان يتحمَّلا ظروف الاستغلال العمالي لمعمل غ . . الغذائي . والحال انه في هذه المؤسسة بالذات ، حدث الاضراب الأطول الذي تعرَّض لأشدّ قمع : ففي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٢ ، قُتل عاملان شابان بعد ان فتحت الشرطة النار على مجموعة من المضربين المتظاهرين . فأقفل المعمل خلال عدة أسابيع . الاّ ان ظروف العمل لم تكن وحدها أسباب ذلك : فقد شكلت الحريات النقابية ايضاً حقل صراع اساسي .

ربما كان هذا المطلب الثالث هو الذي يتيح للعقلية الأجرية اكبر فرصة لكي تتوطد وتفضي الى وعي طبقي حقيقي. فالنضالات العديدة حول المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بما يسميه القادة النقابيون «الصرف الكيفي» قد أسهمت في فرض الممارسة الفعلية لحق الاضراب داخل المؤسسات الكبرى دون انتقام أرباب العمل وفي بلورة جزئية لتضامنات اجتماعية تتجاوز الانتماءات الطائفية . إن تشكيل جبهة القوى التقدمية وتدخّلها المباشر، عدة مرات (غندور ، النبطية . . .)، في تنظيم ردود مضادة للقمع قد ساعدا في تسريع بروز حركة شعبية مركَّزة ، ليس على اسس طائفية انما اولاً على الدفاع عن الحريات .

كما طالبت بهذه الحريات النقابية بعض هيئات موظفي الدولة المحرومين، بتشريع عائد الى الانتداب الفرنسي ،من حقوق الاضراب والتجمع . ونفَّذت اضراباً طويلاً غير مشروع نسبة مهمة من المعلمين الرسميين المطالبين بالحق في التنظيم النقابي. فانتهى الاضراب، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٣ ، الى طرد ٣٢٤ معلماً من كل الطوائف والمناطق اللبنانية. ولم تَحُل حركات التضامن، وبخاصة الاضرابات والمظاهرات الطلابية المتعددة، دون تنفيذ العقوبة، لكنها أسهمت في زيادة الانتساب النقابي لدى الفئات المتوسطة الأجيرة : فقد طوَّر مستخدمو المصارف ومعلّمو القطاع الخاص ، منذ تلك الفترة، عملهم النقابي وشاركوا في اضرابات حول مطالبهم المهنية الخاصة .

(٣) ان الحركة الطلابية، المنقسمة الى اتجاهين سياسيين متنافسين مستلمين، بالمناوبة، قيادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، قد تعرضت هي ايضاً لعمليات قمع شديدة ، منذ ١٩٧٢ ، تجلَّت بخاصة في مطاردات حقيقية للشباب في وسط بيروت . بينما كان الجناح اليميني يركِّز على مشكلات التربية واسواق العمل والمصالح النقابية، كان الجناح اليساري يلعب ورقة

التضامن المستمر مع النضالات العمالية و «المطالب الوطنية» المتعلقة بالدفاع عن البلاد ـ وبخاصة عن لبنان الجنوبي ـ «ضد المعتدين الصهاينة»، والتنمية الصناعية للبنان ، وانشاء كلية هندسة رسمية، ودعم المقاومة الفلسطينية ضد كل الاعتداءات التي تتعرَّض لها .

مع انها منقسمة سياسياً، فان الحركة الطلابية التي تشعَّبت باتجاه الثانويين قد عبَّرت عن قلق الشباب العميق ازاء البطالة وانخفاض قيمة الشهادات. ثم ان انقسامها عكَس الانفصال القائم داخل الفئات المتوسطة بين الأقلية، المنتمية الى الجامعات الاجنبية ذات الاعتبار (الجامعة الاميركية في بيروت، جامعة القديس يوسف)، التي تصل الى وظائف القطاع التجاري والمالي، والاكثرية ، المركَّزة في الجامعة اللبنانية، التي تواجه مباشرةً تشبع قطاع الخدمات والادارات العامة. ان غياب الآفاق المهنية قد أسهم بقوة، خلال هذه الفترة، في تجذير قسم مهم من الشباب اللبناني المتحدّر من الطبقات الشعبية والفئات المتوسطة .

(٤) ان اضرابات التجار والمستوردين ترجع الى صراع أخير ، مختلف جداً عن الصراعات السابقة، بمقدار ما يظهر أهمية العقلية البورجوازية التقليدية وسط التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية اللبنانية. فهذا الصراع ، المحدود انما المعبِّر، قد واجه بين الصناعيين ومؤيديهم الحكوميين وبين شرائح التجار المتكتِّلة في جمعية التجار النافذة. مرة بعد مرة ، وخصوصاً في ايلول ١٩٧١ ، بمناسبة صدور «مرسوم سابا» الذي فرض ضرائب على بعض المنتجات المستوردة المعتبرة «كمالية»، ثم في تشرين الثاني ـ كانون الاول ١٩٧٢ ، بمناسبة «مرسوم بيطار» المحدِّد لسعر مجموعة من الادوية، أفشلت اضرابات التجار الجزئية وحتى الشاملة المحاولات الحكومية الخجولة لمساعدة الصناعة المحلية بتدابير حمائية . ان هذه الصراعات تشبه تلك الحاصلة عام ١٩٧٤ في جمعية المصارف والتي نجمت عن تهميش القطاع المصرفي اللبناني لصالح المصارف الاجنبية الضخمة . في جميع الحالات ، كانت ايديولوجية القطاع اللبناني المهيمن، المرتبط تماماً بسياسات الشركات الرأسمالية الاجنبية الكبرى، هي التي انتصرت اخيراً على الأفكار المشجِّعة لتنمية القطاعات الصناعية او المصرفية اللبنانية المتحرِّرة من الضغوط الخارجية. لهذا، تبدو ايديولوجية الطبقة المهيمنة اللبنانية، خلال هذه الفترة ،متّحدة حول التنازل عن السيادة الاقتصادية لا حول الرغبة في بناء اقتصاد لبناني مستقل.

الحرب الاهلية لعام ١٩٧٥

سوف تشكل حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، بلا ريب، منعطف تاريخ لبنان المعاصر. بعنف المجابهات المسلَّحة، بتفجر التناقضات المتراكمة على كل الصعد، بضخامة الخسائر البشرية (اكثر من ٥٠٠٠٠ قتيل و ١٠٠٠٠٠ جريح بين نيسان ١٩٧٥ وايلول ١٩٧٦، اي ما يوازي ٨٥٠٠٠٠ قتيل و ١٧٠٠٠٠٠ جريح على مستوى بلد كفرنسا) وبجسامة الدمار المادي والاقتصادي (ما يعادل ٤ سنوات من الناتج القومي ؛ خلال الفترة نفسها، دمِّر اكثر من ٦٠٠٠ دكان ومشغل

وعشرات المصانع)، يبدو ان الحرب الاهلية، التي تستمر في تمزيق لبنان الى حين كتابة هذه السطور، قد زعزعت الكيان الاجتماعي ـ السياسي اللبناني من أعمق أسسه .

لا مجال هنا ، والأزمة دائرة، لكي نحاول تحليل عوامل هذه الحرب ورهاناتها واستراتيجياتها ونتائجها المحتملة، ولا لكشف جذورها التاريخية المتعددة. فلن تتاح لنا ، من اجل ذلك ، لا المواد اللازمة ولا الابتعاد الضروري عن الحدث المباشر .

غير اننا نريد فقط ابداء بعض الملاحظات التي تؤمن الانتقال من محاولتنا دراسة ظروف بروز الطبقات الاجتماعية في لبنان الى ما يبدو لنا انه يشكل العبر الاساسية للمجابهات الحالية التي لم يبدأ تحليلها بعد .

١) لنُشر اولاً الى ان الحرب الاهلية قد أثبتت، بوضوح، استمرار وفعالية التنظيم الاجتماعي الطائفي كاطار لتحقيق الذاتية والتعبئة والعمل الاجتماعي بالنسبة الى الجماعات والفئات المتنازعة داخل المجتمع اللبناني .

ـ ان الاجهزة السياسية ـ العسكرية لمختلف الطوائف وفروعها المتعددة غالباً ما تجاوزت الاحزاب السياسية غير الطائفية والنقابات والتنظيمات المهنية وطغت عليها .

ـ ثمة فعاليات اجتماعية ظهرت مجدداً في المقام الأول بعد أن بدا وكأنها فقدت قدرتها على التدخل والتوجيه : هكذا هي حال الزعماء الدينيين لمختلف الطوائف، كالبطريرك والمفتي والإمام ؛ وحال الاكليروس والرهبانيات عند الموارنة، ومشايخ الاحياء عند الشيعة، وائمة الجوامع الخطباء عند السنّة، الخ .

ـ لقد شهدنا ظهور ونمو تنظيمات سياسية ـ عسكرية متطرفة تعتمد ايديولوجية وتجنيداً طائفيين معلَنَين .

ـ تحوَّلت أماكن العبادة والتجمع الديني الى مخازن للأسلحة ومراكز تدريب واجتماعات سياسية وتنظيم عسكري ، وبالطبع الى قواعد للتموين والمعالجات الطبية والى ملاجىء للمشرَّدين .

ـ ان جغرافية المعارك، في المدن والارياف، قد غطَّت حدود مختلف المجالات الطائفية وتداخلها. اما المناطق المختلطة التي قاومت الاستقطاب الجغرافي الشديد الحاصل ميدانياً فكانت نادرة جداً . في المقابل. تقسَّمت ضواحي بيروت العمالية والشعبية الواسعة والحديثة جداً (الضواحي الجنوبية والشرقية) الى احياء ومناطق متنازعة تتبادل الحصار وتتجابه بقساوة .

ـ ان الأكثرية الساحقة من الذين قُتلوا (في المعارك او من جراء القصف) وجُرحوا وخُطفوا او ضُربوا، قد تعرضت لذلك على اساس هويتها الطائفية ، لا بناءً على معايير الآراء السياسية او الانتماءات الاجتماعية .

تلك هي أهم الدلائل التي تثبت ان الحرب الاهلية قد اتخذت كل اشكال الحرب الطائفية. غير ان الاكتفاء بهذه الاشكال يعني الامتناع عن فهم شامل للمجابهات.

٢) على مستوى ثانٍ، تشكل الحرب الاهلية لعام ١٩٧٥، بالفعل، ذروة التعبير عن ازمة النظام السياسي، وتجسّد صراعاً تدور أغراضه على توجهات هذا النظام الاساسية؛ اذ تعذّر حلّ الازمة السياسية، الكامنة منذ عدة سنوات، بطريقة سياسية ومؤسسية، فقد أفضت، بضغط من التدخلات الخارجية الواضحة، الى مجابهة مسلّحة عنيفة جداً بين القوى الموجودة.

لنوجز بعض العناصر الاساسية لسياق الازمة هذا.

لقد عبّرت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٠ عن الفشل السياسي لتجربة اللواء شهاب الاصلاحية والتحكمية. فقد حاولت الشهابية، التي تمثّل «مشروع دولة» لبورجوازية غير متجانسة وتابعة، ان تبني دولة موحّدة وتدخلية نوعاً ما، معتمدة على سياسة الاصلاحات الاجتماعية، واعادة التوازن الطائفي والمناطقي، وتحديث الادارة، وقمع الزعماء التقليديين شبه الاقطاعيين والقوى اليسارية في آن معاً. وشهدت فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ التفكك التدريجي لجهاز الدولة الشهابي وتهميش مؤسساته (مجلس الخدمة المدنية، مصلحة الانعاش الاجتماعي، وزارة التصميم، التفتيش المركزي، مصلحة المشاريع الكبرى...) وعودة «الاقطاع السياسي» بقوة (الزعماء التقليديون والطائفيون، زعماء عائلات وجيهة سابقاً). ان تطهير «التكنوقراطيين» الشهابيين قد أدّى الى اعادة وضع اليد على الدولة من قبل القوى التقليدية النابذة التي كانت تسخّر اجهزة الحكم، في آن معاً، لكي ترضي أنصارها السياسيين وترسّخ قواعدها الاجتماعية وتحقق، من خلال هذه الدولة، تراكماً خاصاً كبيراً. والحال ان هذا الاضعاف للدولة ومؤسساتها واضفاء الطابع العشائري عليها قد تصادفا مع وضع كانت فيه الحياة السياسية اللبنانية بمجملها خاضعة لضغوط قوية آتية من العوامل والصراعات الدائرة آنذاك على مسرح الشرق الأوسط.

وهكذا، فان غياب الدولة او ضعفها قد سهّل اكثر سياقات التفجر السياسي للمجتمع اللبناني المتنافر والمفكك أصلاً. كان التوازن التقليدي للطبقة السياسية الحاكمة يستند، منذ ١٩٤٣ (الميثاق الوطني)، على نوع من اقتسام السلطة بين طرفها الماروني (المسيطر) وطرفها السنّي (المشارك). وثمة عاملان رئيسيان هدّدا هذا التوازن السياسي وأدّيا الى توترات خطيرة.

لقد حاول عهد فرنجية عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، على غرار عهد شمعون في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨، ان يؤمّن للطرف الماروني شبه التفرد بالسلطة، وذلك برفض تكليف الزعيمين السنّيين لبيروت الغربية (سلام) وطرابلس (كرامي) بتولّي رئاسة الوزراء، وبمحاولة خلق منافسين سياسيين لهما، ثانويين ومنجذبين بمنصب رئاسة الوزارة (المخصّص بالعرف السياسي لهذه الطائفة). بالاضافة الى ذلك، حاول رئيس الجمهورية أن يحطّ من شأن مركز رئاسة الوزراء بالذات، الذي هو رمز المشاركة السياسية للطرف السنّي، بربطه اجهزة الدولة الرئيسية مباشرة برئاسة الجمهورية. وقد نجمت عن ذلك مجابهة سياسية على جانب من الحدّة بين مجمل الطبقة السياسية السنية (المدعومة

من زعمائها الدينيين) ورئيس الجمهورية. وأخذ هذا الصراع يمتدّ عبر تقلّبات الحرب الاهلية لعام ١٩٧٥ نفسها.

هناك شريك ثالث، يمتلك حصة أقلية جداً على مستوى النظام السياسي، ظهر بقوة في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ووجّه الى هذا النظام ضربات عنيفة. والمقصود هنا هو حركة إمام الشيعة اللبنانيين، موسى الصدر. فهذه الحركة، المرتكزة الى قاعدة عريضة من الفلاحين وعامّة الضواحي، موجّهة بخاصة من قبل النخبة الجديدة للطائفة الشيعية التي كانت تعترض بقوة على تمثيلية الوجوه «الاقطاعية» التقليدية للشريحة الشيعية من الطبقة الحاكمة وعلى «المركز الثانوي» المعطى لأهم ممثّلي هذه الشريحة. لقد حاولت النخبة الشيعية الجديدة، اذاً، ان تغيّر توزيع المراكز داخل النظام السياسي لكي تتخذ لنفسها موقعاً تعتبره اكثر توافقاً مع الثقل الاجتماعي - السياسي والديمغرافي المتزايد لطائفتها. وهكذا، تحت ضغط هذين الصراعين، أصبح النظام السياسي عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ في حالة عدم استقرار وتوتر شديد.

ان التحولات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية قد أدّت، منذ ١٩٦٧، الى نمو هام للقوى السياسية اليسارية. وتمكّن هذا النمو من الظهور، بصعوبة، في بعض الاطر النقابية والمؤسسية: هكذا استطاع اليسار ان يسيطر تدريجياً على الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، وعلى رابطة اساتذة القطاع العام وعدة اتحادات عمالية ومجموعة من الجمعيات السياسية الخ. في المقابل، فان ميكانيات عمل النظام السياسي - الطائفي ونصوص قانون الانتخاب والفساد الاداري والضغوط والممارسات القمعية السياسية منعت هذا اليسار من ان يتمثّل، على مستوى المؤسسات السياسية، تبعاً لأهميته المتنامية. بناء عليه، شنّ اليسار اللبناني منذ ١٩٧٢ - ١٩٧٣، وبخاصة في ١٩٧٥، حملة كبيرة من اجل تغيير أهم قواعد النظام السياسي الحالي (الدستور، قانون الانتخاب، الادارة المركزية...). وكان هذا التغيير، هذا «الاصلاح السياسي»، أحد حقول الصراع الرئيسية لحرب ١٩٧٥.

اخيراً وبخاصة، نشأ خلاف جوهري في الحياة الاجتماعية والسياسية اللبنانية منذ ١٩٦٧، حول المسألة السياسية الحاسمة المتعلقة بمدى تورّط لبنان في النزاع العربي - الاسرائيلي وحول اللازمة المباشرة لهذا التورط اي: الموقف ازاء المقاومة الفلسطينية. وانتهى هذا الخلاف الى شق القوى الاجتماعية والسياسية اللبنانية عقب ازمة ايار ١٩٧٣ التي تصادم فيها عسكرياً الجيش اللبناني مع المقاومة الفلسطينية والتي جسّدت مسبقاً، من نواح عدة، الحرب الاهلية لعام ١٩٧٥. وهكذا نجد ان نزاعاً سياسياً - ايديولوجياً قد خلق، سلفاً، مواجهة بين أهم فاعليات حرب ١٩٧٥. زد على ذلك ان هذا النزاع يعكس التأثير الهام جداً للأوضاع الاقليمية على الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية في لبنان: فالتدخلات العسكرية الاسرائيلية المتعددة في لبنان والتهديدات الدائمة بفتح «جبهة ثالثة» (لبنان الجنوبي) شكّلت ضغوطاً مستمرة هادفة الى احياء المجابهات اللبنانية. لا يمكن لكل تحليل للحرب اللبنانية إلّا وان يتعمّق في هذا الخلاف

الجوهري المرتبط بموقع لبنان في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهو خلاف يحدّد ويقوّي ، الى مدى بعيد ، كل النزاعات الاخرى الطائفية والسياسية والاجتماعية .

٣). اخيراً، ان الحرب الاهلية لعام ١٩٧٥ هي ايضاً ، على مستوى ثالث ، التعبير المزيّف عن ازمة اجتماعية حادة ، ونهاية مشوّهة للصراعات الطبقية المحلّلة آنفاً. في الواقع، لقد تراكمت طاقة كبيرة كامنة من التمردّ والمطالبة والحرمان من جراء التعمق السريع لأزمة لم يقدّم لها اي حل حقيقي .

وهكذا، عشية الحرب الأهلية،كانت تتواجد سلسلة كاملة من التوترات الاجتماعية داخل الفئات الشعبية الريفية والمدينية وداخل الفئات المتوسطة ، ومجموعة من التناقضات داخل البورجوازية ، وبخاصة داخل شريحتها الحاكمة ، متراكمة سنة بعد سنة : تضخم متسارع، إفقار عموم الاجراء، انخفاض المستوى المعيشي للطبقات الشعبية، ازدياد البطالة المدينية والضاحوية، انتشار بطالة المثقفين، تقلّص فرص الهجرة الى البلدان العربية، تدهور شروط السكن والصحة، إفلاس او صعوبات الاستثمارات الفلاحية الصغيرة حتى في القطاعات المتنامية والتمركز الاقتصادي في التجارة والصناعة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . . .

من خلال هذه العناصر كلها ، يمكننا الافتراض اولاً بأن أهم «مخلّ بالاستقرار» كان وقع الازمة الاجتماعية على كل الفئات المتوسطة المُلجَمة في تطلعاتها الى الترقي الاجتماعي، والمُفقَرة بالتضخم، والمهدَّدة بالاكداح من خلال الصعوبات المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمصالح المستقلة في المدينة والريف. اذاً، ان القاعدة الاجتماعية الاساسية للنظام الاجتماعي ـ السياسي اللبناني، التي أمّنت حتى ذلك الحين استقراره النسبي، هي التي أخذت بالتفكك تحت تأثير الاستقطاب الاجتماعي القوي الذي أحدثه تسارع الازمة. لا عجب اذاً في ان تكون الوحدة الهشة «للطبقة المتوسطة اللبنانية» قد تمزّقت تحت الضربات المتكررة للتحريضات الطائفية والسياسية من قبل الطبقة الحاكمة المهدَّدة .

يمكننا ايضاً ان نستنتج من العناصر التي سبقت تفسيراً للطابع العنفي للغاية الذي ارتدته الازمة الطائفية والسياسية المؤدّية الى الحرب الاهلية. فمطالب الطبقات الشعبية، المجمَّدة باستمرار في تجسيدها المهني او النقابي والمكبوتة باستمرار على يد الطبقة الحاكمة، قد تحوّلت الى ظاهرات تمرّد، استوعبتها جزئياً التنظيمات الطائفية . ان أعمال العنف الفردي او الجماعي الموجَّهة ضد رموز ثروة البورجوازية الكبيرة وسلطتها (المصانع ، المخازن الكبرى، المستودعات . . .) تعبّر عن حدة المعارضات الطبقية للبروليتاريا المدينية ، وعن مدى حقدها وحرمانها المتراكمين، لكنها تعبّر ايضاً عن ضعف تنظيمها الخاص الذي ينبغي ربطه بضعف وزن الطبقة العاملة وبالأهمية التي تحتلها، ضمنها ، البروليتاريا الرثة وخصوصاً شبه البروليتاريا المرتبطة مباشرة بالتنظيمات الطائفية . اننا نلاحظ هنا أهمية التحليل الطبقي في الفهم الواقعي

للصراعات السياسية والطائفية في لبنان .

يجب ان نشير اخيراً الى مدى تأكيد الحرب الاهلية لما يشكل، بنظرنا، المفارقة أو التناقض الاساسي ـ المشتدّ بفعل الازمة ـ للتشكيلة الاجتماعية اللبنانية: الانفصال التام بين الاوضاع الطبقية والتدهور الموضوعي للظروف الاجتماعية للطبقات الشعبية ولكل الفئات المتوسطة، من جهة ، وبين التعابير السياسية والايديولوجية عن هذه الاوضاع من خلال المصافي الطائفية .

بأية ميكانيات سياسية وايديولوجية اعتبر منتج التفاح الواقع في الضيق ، ومربّي الفراريج المفلس، وسائق التاكسي المثقَل بالدين، والحانوتي المتقهقر، وخريج الجامعة الخائب والمنحدر طبقياً، والمستخدَم الصغير المجمَّد ترقّيه، والمعلم الزهيد الاجر او العامل الكفء المفقَر بالتضخم . . . بأية ميكانيات سياسية وايديولوجية اعتبر هؤلاء ، متى كانوا موارنة، ان المسؤولين عن «مصائبهم» والاعداء الواجب محاربتهم هم «المسلمون الذين يريدون ان ينتزعوا منا مراكزنا» و « الفلسطينيون الذين يهددون سيادتنا وأمننا» و «اليسار الذي يخرّب ازدهارنا»؟ .

بأية ميكانيات اعتبر الحرفيون المدينيون المهمَّشون، وصغار التجار المهدّدين بالكارتلات ، وخريجو الجامعة اللبنانية او العربية الكثر المشتاقون الى العمل ، وصغار الموظفين الذين لا يتمكنون من تعليم أولادهم، والعمال اليدويون في النقل واسواق الخضار والخدمات العامة المسحوقون بالتضخم، ومزارعو عكار المحرومون من الأرض . . . بأية ميكانيات اعتبر هؤلاء، متى كانوا سنّة، ان المسؤولين عن «مصائبهم» والاعداء الواجب محاربتهم هم «المسيحيون الذين يستأثرون بكل المراكز الجيدة» و «الموارنة الذين هم كلهم اصحاب امتيازات» و «السلطة المسيحية المرتبطة بالغرب المهيمن»؟

اخيراً، بأية ميكانيات اعتبر مزارعو التبغ المستنزَفون من قبل المرابين ، ومزارعو الشمندر السكري المستغَلون من الاحتكار الصناعي، والعمال الجدد الريفيو الأصل الذين يقبضون اجوراً زهيدة، وحمّالو المرفأ المسحوقون على يد مافيا المستخدِمين ، وعمال البناء المعرَّضون للخطر الدائم، وصغار المستخدَمين ذوو الأحلام المحطَّمة بالتضخم، والطلاب الذين لا يتمكنون من متابعة علومهم . . . بأية ميكانيات اعتبر هؤلاء ، متى كانوا شيعة، ان المسؤولين عن «مصائبهم» والاعداء الواجب محاربتهم هم «المسيحيون الذين هم بورجوازيون ويستغلّون الشعب» و «الموارنة الذين يأكلون حقوقنا ويستأثرون بكل الثروات»، و «دولة امتيازات المسيحيين»؟

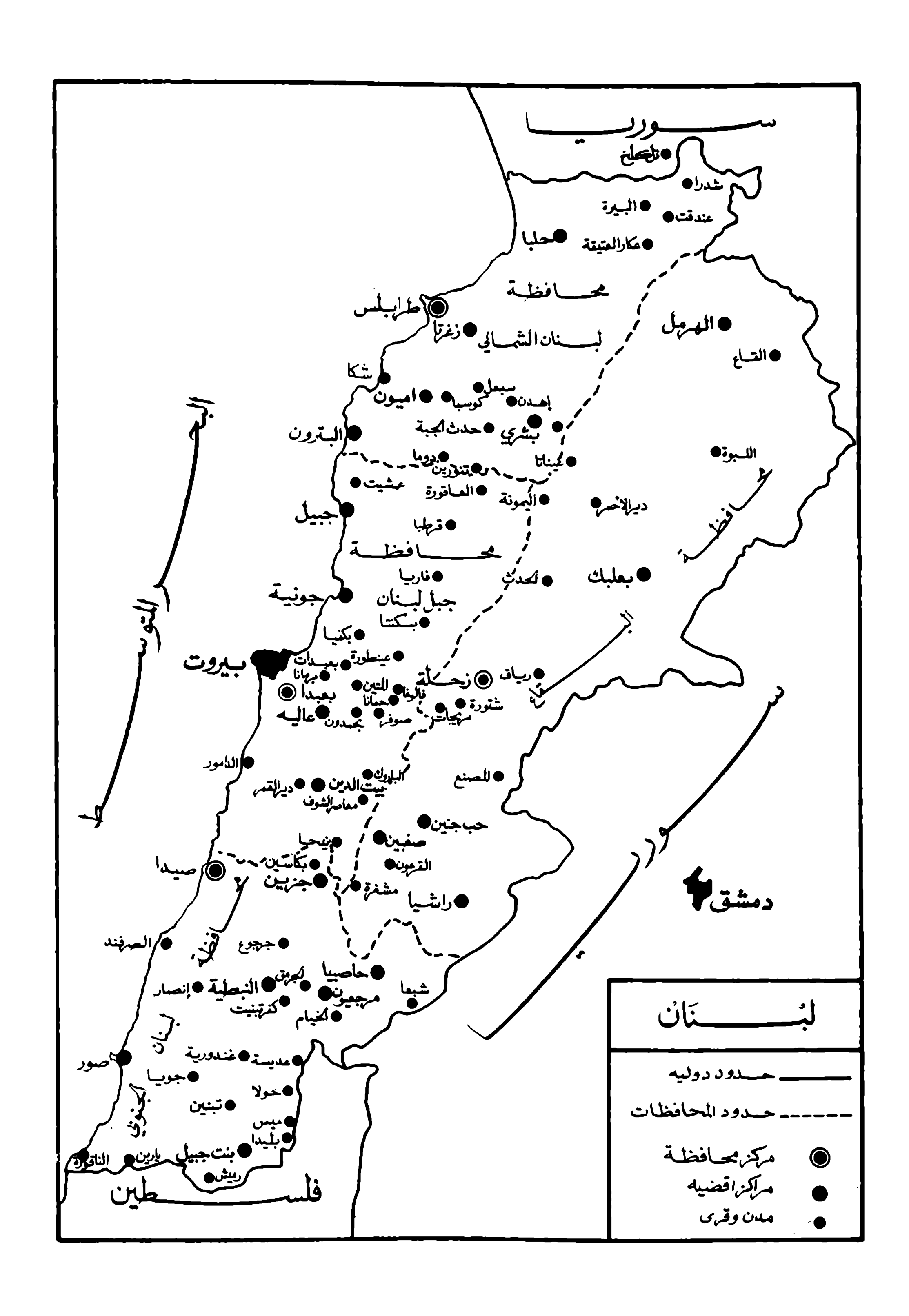
في ختام دراستنا، نسجّل فقط الملاحظة التالية : ان كل منبوذي «الأعجوبة اللبنانية»، وكل الذين على حسابهم بُني «الاقتصاد الليبرالي المزدهر»، وكل الذين أدى التضخم المتسارع، وتشبّع سوق العمالة، والمضاربة العقارية، وأكلاف التعليم والطبابة الباهظة الى افقارهم، وتخييب آمالهم، وحرمانهم من طموحاتهم، وتجميد حركيتهم ، واغراقهم في هامشيتهم ، هؤلاء

كلهم ، بدلاً من أن يرتدّوا ضد النظام الطاغي والطبقات المهيمنة المسؤولة المتعددة الطوائف، راحوا يتجابهون في صراعات دامية بين الأخوة .

لقد تقاتلوا، شرائح من الفئات والطبقات المفترَضة نفسها ، وطعماً لنيران آلة اجتماعية ـ سياسية مخرّبة أصابها الجنون، آلة كانت وظيفتها الوحيدة، خلال ثلاثين عاماً من الاستقلال ، تأمين أسرع الأرباح وأعلاها وأفخر استهلاك لأقلية ضئيلة من الزعماء التقليديين والبلوتوقراطيين العديمي الذمة وكبار التجار من جميع الطوائف او بالاحرى من طائفة شيطان الجشع .

عسى ان تطلّ من عدم جدوى هذاالاقتتال ومأساويته بشائرُ وعي اجتماعي، علماني وتقدّمي جديد!

بيروت، ايلول ١٩٧٤ ـ باريس، ايلول ١٩٧٦



سوريا
تل كلخ
شدرا
البيرة
عندقت
حلبا
عكار العتيقة
محافظة لبنان الشمالي
طرابلس
زغرتا
الهرمل
القاع
شكا
اميون
سبعل
كوسبا
إهدن
بشري
حدث الجبة
البترون
العاقورة
اليمونة
دير الأحمر
اللبوة
جبيل
قرطبا
محافظة جبل لبنان
فاريا
بعلبك
جونية
بكفيا
بيروت
عينطورة
زحلة
رياق
بعبدا
عاليه
شتورة
صوفر
الدامور
الصنع
بيت الدين
دير القمر
معاصر الشوف
حب جنين
صفين
صيدا
جزين
مشغرة
راشيا
دمشق
الصرفند
جرجوع
حاصبيا
النبطية
إنصار
مرجعيون
شبعا
الخيام
صور
عديسة
غندورية
جويا
حولا
تبنين
ميس
بليدا
بنت جبيل
الناقورة
رميش
فلسطين
البحر المتوسط
لبنان
حدود دوليه
حدود المحافظات
مركز محافظة
مراكز اقضيه
مدن وقرى

ملحق رقم ١

محطات تاريخية

١٥١٦ ـ نهاية عهد المماليك. انتصر العثمانيون على المماليك في مرج دابق (حلب). بداية السيطرة العثمانية في الشرق الأدنى العربي .

١٥٨٨ ـ انطلاقاً من جبل لبنان ، وسَّع فخر الدين الثاني، حليف الجنبلاطيين ، حقل سيطرته ليشمل لبنان الشمالي والبقاع والجليل .

١٦٩٧-١٧٠٦ ـ ارتقاء الامير بشير الشهابي واعادة توزيع المقاطعات بين العائلات الوجيهة التي أيّدته (الشوف : آل جنبلاط؛ المتن : آل ابي اللمع؛ الغرب : آل ارسلان: كسروان: آل خازن. . .).

١٧٩٨ ـ بونابرت في فلسطين

١٨٠٤ ـ تولِّي الامير بشير الثاني السلطة. صعود الكنيسة المارونية وانحطاط المقاطعجية.

١٨٣٢-١٨٤٠ ـ محمد علي، حاكم مصر، يغلب الجيش العثماني ويوحّد مصر وسوريا وفلسطين تحت لوائه .

١٨٤٠ ـ العثمانيون يستعيدون الشرق الادنى العربي، بضغط ودعم عسكري من انكلترا والدول الاوروبية . الدول الاوروبية تفرض على الامبراطورية العثمانية حرية التجارة .

١٨٤٢ ـ ألغى الباب العالي الامارة وقسم جبل لبنان الى ولايتين: واحدة في الشمال، ذات هيمنة مارونية؛ وأخرى في جنوب خط بيروت ـ دمشق وذات هيمنة درزية . انشاء مجالس ممثّلي الطوائف لدى الحاكمَين .

١٨٥٨ ـ تمرّد فلّاحي كسروان ضد آل الخازن .

١٨٦٠ ـ حرب اهلية طائفية دامية في جبل لبنان. حملة عسكرية فرنسية «لحماية المسيحيين المهدّدين».

١٨٦١ ـ نظام اساسي، بحماية الدول الاوروبية، ينشيء المتصرفية شبه المستقلة في لبنان، ذات الاكثرية المسيحية. «مجلس ادارة» من ١٢ ممثّلاً للطوائف الست الكبرى يساعد الحاكم الذي يجب ان يكون موظفاً عثمانياً كاثوليكياً.

١٩١٤ ـ الامبراطورية العثمانية تعلن الحرب على الحلفاء.

١٩١٨ ـ انتصار الحلفاء على الأتراك. تمزّق السلطنة العثمانية.

١٩٢٠ ـ معاهدة سيفر تقرّ الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، المنشأ بحدوده الحالية، في اول ايلول.

١٩٢٦ ـ اول دستور للجمهورية اللبنانية: «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق، تُمثَّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة، دون ان يؤدي ذلك الى الاضرار بالمصلحة العامة» (المادة ٩٥).

١٩٤٣ ـ انتخاب بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية. ميثاق وطني (غير مكتوب) ينظم علاقات الطوائف داخل الدولة.

١٩٤٣ ـ في تشرين الثاني، أُعلن الاستقلال من قبل البرلمان اللبناني.

١٩٤٦ ـ جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان.

١٩٤٨ ـ في ١٥ ايار، أعلن بن غوريون دولة اسرائيل. حرب فلسطين الاولى. طرد الصهاينة لمئات الالوف من الفلسطينيين.

١٩٥٢ ـ في ٢٣ تموز، ثورة «الضباط الاحرار» بقيادة عبد الناصر في مصر.

١٩٥٢ ـ في ايلول، انتخاب كميل شمعون رئيساً بعد اضراب عام ضد الرئيس بشارة الخوري.

١٩٥٥ ـ في شباط، توقيع حلف بغداد، الذي ضمَّ الانظمة المحافظة والمؤيدة للغرب في الشرق الاوسط.

١٩٥٦ ـ تأميم قناة السويس (تموز).

١٩٥٦ ـ العدوان الثلاثي (فرنسا ـ انكلترا ـ اسرائيل) على مصر (تشرين الاول).

١٩٥٨ ـ انشاء الجمهورية العربية المتحدة (مصر ـ سوريا) تحت لواء عبد الناصر (شباط).

١٩٥٨ ـ في ايار، أزمة في لبنان بفضل سياسة الرئيس شمعون المؤيدة لأميركا ومحاولته تجديد ولايته الرئاسية. في النهاية، ارتدت المجابهات طابعاً طائفياً.

١٩٥٨ ـ انزال اميركي في بيروت (٢٢ ايار).

١٩٥٨ ـ انقلاب جمهوري في العراق. سقوط الملكية (تموز).

١٩٥٨ ـ في تموز، ارتقاء اللواء فؤاد شهاب سدّة الرئاسة في لبنان.

١٩٦١ ـ في كانون الاول، محاولة انقلاب قام بها الحزب القومي السوري في لبنان.

١٩٦٤ ـ في آب، شارل حلو يخلف فؤاد شهاب في الرئاسة؛ «الشهابية بدون شهاب».

١٩٦٥ ـ انطلاق عمليات حركة فتح الفلسطينية .

١٩٦٧ ـ ٥ حزيران: اندلاع حرب يونيو ـ حزيران .

١٩٧٠ ـ في آب، انتخاب سليمان فرنجية رئيساً ضد المرشح الشهابي.

١٩٧٠ ـ وفاة عبد الناصر احداث « ايلول الاسود » الدامية في عمان .

١٩٧٣ ـ أزمة حادّة ، في ايار، بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

١٩٧٣ ـ حرب تشرين: استعادة جزء من الأراضي العربية المحتلّة عام ١٩٦٧ .

١٩٧٥ ـ بداية الحرب الأهلية في لبنان .

ملحق رقم ٢

استمارة المقابلة

إن الاسئلة المفتوحة (المقابلة) مرقّمة بواسطة ثلاث علامات تدل على الموضوعات المطروقة . والاسئلة المغلقة مشار اليها بواسطة رقم واحد. يمكن الحصول على أجوبة هذه الاسئلة بطريقة غير مباشرة عن طريق تحليل أجوبة الاسئلة المفتوحة، مما يحوّل الاستمارة كلياً الى مقابلة .

أ ـ١ـ من أين أصل عائلتك ؟

١ ـ اين كان يسكن أجدادك ؟ البلد ـ المنطقة ـ المحلّة ـ القضاء ـ المحافظة (حين ولادة أبيك.)

أ ـ ا ـ ب ماذا كان يعمل أجدادك؟

٢ ـ ماذا كانت مهنة جدّك؟ هل كان اجيراً ام ملاّكاً ؟ (الايضاحات نفسها).

٣ ـ هل غيرّ مهنته خلال حياته ؟ اذا كان نعم ، فهل تعرف ما هي المهن التي مارسها ؟

أ ـ ا ـ ج هل تعلّم أجدادك ؟

٤ ـ هل كان جدّك يعرف القراءة والكتابة (قراءة جريدة، تحرير رسالة)؟ هل ذهب الى المدرسة. ؟

٥ ـ جدّتك ،هل كانت تعرف القراءة والكتابة ؟ (الايضاحات نفسها).

أ ـ٢ ـ أين سكن أهلك على التوالي ؟

٦ ـ أين كان يسكن أهلك عند ولادتك ؟ البلد ـ المنطقة ـ المحلّة . . .

٧ ـ هل غيّروا محل إقامتهم خلال حياتهم ؟ لماذا ؟ أين يسكنون الآن (او أين كان مسكنهم الأخير)؟

أ ـ٢ ـ ب ما هي مهنة أبيك؟ ماذا عمل بالتتابع ؟ اذا كان قد غيرّ مهنته ، فلماذا، وفي أية ظروف ؟

٨ - ماذا كانت مهنة أبيك عند ولادتك ؟ هل كان أجيراً ام ملاّكاً ؟
٩ - كم مهنة مارس في حياته؟ وما هي ؟
١٠ - هل كان أهلك معتبرين اغنياء في الاكثر ؟

أ-٢ -ج هل تعلّم أهلك ؟ مَن تعلّم من عائلتك ؟ كم تعلّموا ؟
١١ - هل ذهب والدك الى المدرسة ؟ اذا كان لا ، فهل كان يعرف القراءة والكتابة ؟ اذا كان نعم ، فالى اي مستوى وصل ؟

١٢ - ووالدتك، هل ذهبت الى المدرسة ؟ (الاسئلة نفسها).
١٣ - مَن تعلّم من أعمامك واخوتك ؟ الى اي مستوى ؟
هل هناك أفراد آخرون من عائلتك تعلّموا ؟
هل نالوا شهادة البكالوريا ؟
هل بدأوا دراسات عالية ؟

أ-٣- هل هناك في عائلتك اشخاص هاجروا؟ مَن ؟ في اية ظروف ؟ أي نوع من العلاقات تقيم معهم ؟

١٤ - كم شخصاً هاجر من أفراد عائلتك (زوج، أولاد ، اخوة ، أعمام . . .)؟ لماذا رحلوا ؟ والى اين ؟

اذا كان نعم ،
١٥ - فأية علاقات تقيم مع مهاجري عائلتك: إرسال أموال ، مساعدة لتعليم الأولاد، علاقات تراسل فقط ، لا علاقة اطلاقاً .
أ-٣ -ب أي نوع من العلاقات تقيم مع بقية أفراد عائلتك ؟
٦ - هل تتبادلون الخدمات بين افراد العائلة ؟
اي نوع من الخدمات (تسليفات مالية - مساعدات عينية، غيرها) ؟
مع من تمارس هذه المبادلات ؟
ب-١ - أ-متى بدأت تكسب عيشك (او : تعمل)؟ في أية ظروف ؟ أخبر كيف حدث ذلك.
١٧ - ما هي اول مهنة مارستها ؟
هل كنت اجيراً ام لا ؟ هل كان عملاً دائماً ؟ في أي عمر بدأت ؟
١٨ - ماذا كانت مهام عملك بالضبط ؟
١٩ - ما هي المساعي التي قمت بها للحصول على هذا العمل ؟
٢٠-مَن وجد لك فعلاً هذا العمل ؟
ب-١-ب ما هي العلوم التي تلقّيتها ؟
٢٠ - الى أي مستوى (صف) تعلّمت ؟
في اي نوع من المدارس أنهيت علومك ؟

ب -٢- أ- ما هو عملك الحالي (او أعمالك)؟ ما هي مهام هذا العمل (او هذه الأعمال)

بالضبط ؟ كم يكسبك (او تكسبك)؟

٢١ ـ ما هي مهنتك الحالية ؟ هل انت أجير ؟

٢٢ ـ ما هي مهام عملك بالضبط ؟ أين تعمل ؟

ما هو دوام عملك ؟ كم يبلغ اجرك الشهري لقاء هذا العمل ؟

٢٣ ـ هل لديك نشاطات اخرى (مكافأ عليها)؟ ما هي ؟

هل هي ذات أجر ؟ متى تمارسها ؟

اذا كان نعم

٢٤ ـ كم تكسبك في الشهر تقريباً ؟

٢٥ ـ ما هي المساعي التي قمت بها للحصول على عملك الحالي ؟ (او أعمالك). اذا كان نعم ، (عودة الى رقم ٢٣):

ب ـ ٢ ـ ب بين نشاطاتك ، ما هو النشاط الذي تعتبره رئيسياً؟ لماذا ؟

اذا لم يكن المستجوب اجيراً :

ب ـ ٢ ـ ج كيف تعمل مؤسستك ؟ هل فيها اجراء؟ كم عددهم ؟ الأجور المدفوعة ؟ الرأسمال ؟ مجموع المبيعات ؟ ما هي بالتحديد طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ؟

ب ـ ٣ ـ أ ـ هل ... عدة مرات منذ باشرت في العمل ؟ لماذا ؟ ماذا اشتغلت قبل عملك الحالي ؟

٢٦ ـ منذ متى تمارس ... الحالي ؟

٢٧ ـ هل مارست ، قبلاً، عدة مهن اخرى ؟ ما هي ؟

ب ـ ٤ ـ أ ـ هل أنت راضٍ عن عملك الحالي ؟ لماذا ؟

٢٨ ـ هل انت راض عن ظروف عملك ؟.......... نعم ـ لا

هل انت راض عن رب عملك (او عن أجرائك) ؟ ..... نعم ـ لا

هل انت راضٍ عن أجرك (او عن مداخيلك) ؟...... نعم ـ لا

٢٩ ـ هل تحب ان تغيّر عملك ؟ .... نعم ـ لا

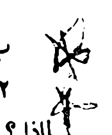
اذا كان نعم ، ماذا تودّ أن تعمل ؟

كم تريد ان تكسب في الشهر ؟

٣٠ ـ اذا خُيِّرت بين الامكانيات الثلاث التالية ، فاي واحدة تختار : ان يُزاد أجرك بزيادة دوام عملك الحالي، ان يُخفَّض أجرك بخفض دوام عملك الحالي، ان يبقى اجرك ودوام عملك الحالي ؟

ب ـ ٤ ـ ب هل تعتقد ان على كثيرين، في لبنان، ان يمارسوا مهنتين ؟ لماذا ؟ هل تعتقد انه يوجد حالياً عمل للجميع في لبنان ؟

٣١ ـ برأيك ، هل هناك عمل لكل اللبنانيين الذين يريدون العمل، او هل يمكنهم ايجاده ....نعم ـ لا



ب - ٤ - ج هل انت عضو في نقابة او في جمعية مهنية ؟ . . . . نعم - لا ، لماذا؟

٣٢ - هل تعتقد ان النقابات فعّالة لتحسين معيشة العاملين ؟ . . . . . نعم - لا ،مهما يكن ، لماذا ؟

ب - ٥ - أ- كم ولداً حيّاً لديك ؟ ماذا يفعلون؟ كم شخصاً يسكن معك ؟ كم من المال يجلبون للعائلة ؟

٣٣ - هل هناك اولاد يسكنون معك ويعملون ؟

اذا كان نعم ، فما هي مهنهم ؟ البكر ؟ الثاني ؟ كم يكسبون ؟ كم يعطون للبيت ؟

اذا كان لا ، فماذا يفعل اولادك الذين لا يعملون ؟ كم يذهب منهم الى المدرسة ؟

٣٤ - أية مدارس يرتاد (او ارتاد) أولادك ؟

ب - ٥ - ب هل تعمل زوجتك او هل عملت ؟ ما رأيك بعمل النساء في لبنان ؟

٣٥ - هل تعمل زوجتك حالياً ؟ . . . . نعم - لا

اذا كان نعم ، فما هي مهنتها ؟

كم تكسب ؟

اذا كان لا ، فهل عملت قبلاً ؟ . . . . نعم - لا

اذا كان نعم ، فماذا كانت تعمل ؟ ولماذا توقفت ؟

٣٦ - هل تعتقد ان، في لبنان ،

على الفتيات ان يعملن ؟ . . . . نعم - لا

على النساء المتزوجات ان يعملن ؟ . . . . نعم - لا

على النساء المسنّات ان يعملن ؟ . . . . نعم - لا

٣٧ - هل تعلّمت زوجتك ؟ اذا كان نعم ، فالى اي مستوى ؟

ماذا كانت مهنة والد زوجتك ؟

ب -٦- أ - أين سكنت على التوالي منذ بدأت تعمل؟ لماذا بدّلت محل إقامتك ؟

٤٠ - أين كانت مساكنك المتعاقبة منذ عملك الاول ؟ هل سكنت دائماً في المدينة ؟ ام في الريف ؟ ام في بيروت (او ضواحيها) ؟

٤١ - ماذا كان السبب الرئيسي لعمليات الانتقال ؟

ب -٦- ب هل لديك «أملاك» في الريف و/أو «بنايات» في المدينة ؟

كم تكسبك تقريباً ؟

٤٢ - هي تجني مداخيل اضافية من «أملاك» في الريف ؟ اذا كان نعم ، فكم تقريباً ؟

٤٣ - هل تجني مداخيل اضافية من عقارات في المدينة ؟ اذا كان نعم ، فكم تقريباً ؟

٤٤ - هل «تصطاف» بانتظام كل سنة ؟ اذا كان نعم ، ففي اي مكان ؟

ب -٧ - أ - كم يبلغ معدّل انفاقك في الشهر (او في اليوم)؟ كيف تتوزع نفقاتك ؟

هل عليك ديون ام ، بالعكس، لديك مدّخرات ؟
٤٥ ـ بكم تقدِّر قيمة متوسط نفقات الاسرة الشهرية (او اليومية)؟
٤٦ ـ كم هو معدل انفاقك الشهري/او اليومي/ او السنوي :
(أ) على المواد الغذائية ؟
(ب) على السكن (ايجار او كمبيالات)؟
(ج) على الملبس ؟
(د) على تعليم الأولاد ؟
(هـ) على النقليات ؟
(و) على المعالجة الطبية ؟
(ز) على الترفيه (سينما، كتب ، صحف، سجائر)؟
(ح) على سلع التجهيز المشتراة نقداً ؟
٤٧ ـ هل اشتريت «شيئاً» بالدين، منذ بداية ١٩٧٢ ؟
اذا كان نعم ، فكم سدَّدت ؟
وكم بقي عليك ؟
هل ما زلت تسدِّد ثمن مشتريات سابقة ؟
اذا كان نعم ، فكم تدفع شهرياً ؟

٤٨ ـ هل عليك الآن ديون يجب تسديدها ؟
هل لديك مبلغ مدَّخر حاضر للاستعمال ؟
ب ـ٧ ـ ب ـ ٤٩ هل تفضِّل ان تشتري منتجات اجنبية ؟ لماذا ؟
ب ـ٧ ـ ج هل ترى انك تكسب ما يكفي لتلبية حاجات عائلتك ؟...... نعم ـ لا
اذا كان لا ،
٥٠ ـ كم يجب ان تكسب لكي تلبّي حاجات عائلتك ؟

ب ـ ٨ ـ أ ـ ما هي، برأيك، مختلف الفئات الاجتماعية في لبنان حالياً ؟
من هي الفئات الاكثر نفوذاً (ايضاح : التي تقرّر ، التي لها الكلمة الفصل)؟
هل كانت هي نفسها في زمن ابيك ؟
اذاكان لا ، فمن كان يقرّر آنذاك ؟
٥١ ـ اي من المهن التالية يملك ، برأيك، النفوذ الاكبر ؟ (الايضاح نفسه) :
التجار، العمال ، المصرفيون ، ملاّكو الاراضي، الصناعيون، الاطباء ، الموظفون .

ب ـ ٨ ـ ب من هي برأيك أغنى الفئات الاجتماعية في لبنان ومَن أقلها غنىً ؟
هل كان الوضع هو نفسه في زمن ابيك ؟
٥٢ ـ هل تعتقد ان هناك فارقاً كبيراً بين الفئات الاجتماعية في لبنان ، حالياً ؟........... نعم ـ لا
هل تعتقد ان الفوارق تميل الى التفاقم ام الى التضاؤل ؟...... نعم ـ لا

ب ـ ٨ ـ ج الى اية فئة تعتقد انك تنتمي ؟ لماذا ؟

هل تفضّل الانتماء الى فئة اخرى ؟ اذا كان نعم ، فما هي ؟

٥٣ ـ ما هما ، برأيك، أهم عاملَين للنجاح في الحياة ؟ الجهد الفردي ، العلم ، الخبرة ، العلاقات، الشطارة، الحظ ، الميراث ؟

ب ـ ٨ ـ د ما رأيك بالعلاقات الحالية بين لبنان والبلدان الغربية، وبين لبنان والبلدان العربية ؟

٥٤ ـ هل هو مرتبط اكثر مما ينبغي بالبلدان الغربية، وأقل مما ينبغي بالبلدان العربية ؟
مرتبط اكثر مما ينبغي بالبلدان العربية ، واقل مما ينبغي بالبلدان الغربية ؟
مرتبط الى حدّ كبير بالبلدان العربية وبالبلدان الغربية ؟
مرتبط الى حدّ ما بالبلدان العربية وبالبلدان الغربية ؟
حالة اخرى .

ب ـ ٨ ـ هـ ـ هل تعتقد أن هناك فوارق كبيرة ، حالياً، بين الطوائف في لبنان ؟

ج ـ ١ ـ أ ـ هل تعتقد انك ستغير مهنتك ام مقر سكنك في المستقبل ؟ لماذا ؟

ج ـ ١ ـ ب ماذا تنوي ان تفعل عندما ستتوقف عن العمل ؟

ج ـ ٢ ـ ما هي المهن التي تودّ ان يمارسها اولادك ؟ الى اي مستوى تحب ان يتعلّموا ؟ هل تقبل بأن يهاجروا نهائياً ؟

٥٥ ـ ما هي ، حسب الأفضلية، المهن التي تتمناها لأبنائك، لبناتك ؟

٥٦ ـ ما هي المهن التي لا ترغب بها لابنائك، لبناتك ؟

٥٧ ـ الى اي عمر ترغب في ان يتعلّم اولادك ؟ في اي نوع من المدارس ؟ والى اي مستوى ؟

٥٨ ـ هل توافق على ترك أولادك يرحلون للعيش في الخارج ؟ . . . . . نعم ـ لا لماذا ؟

ج ـ ٣ ـ أ ـ كيف ترى مستقبل المهن في لبنان ؟ برأيك ، أية مهن ستتطور ؟

ج ـ ٣ ـ ب هل ترى ان الحياة في لبنان هي حالياً اسهل مما كانت عليه في زمن أبيك أو جدّك ؟ . . . . نعم ـ لا

لماذا ؟ هل يصح ذلك بالنسبة الى كل الفئات الاجتماعية ؟

بطاقة بيانية : ١) طائفة العائلة، ٢) عمر المستجوب ، ٣) جنسية المستجوب ، ٤) محل إقامة العائلة .

ملحق رقم ٣

١ . تكوين العيّنة حسب المناطق والطوائف

	بيروت*	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع	٪
موارنة	٧	٢٢	١	١	٥	٣٦	٢٣,٥
مسيحيون آخرون**	١٦	٨	٩	١	٣	٣٧	٢٤,٩
سنّة	٩	٦	٧	٣	٣	٢٨	١٨,٤
شيعة	٥	١٧	٣	٧	٣	٣٥	٢٢,٨
غير مسيحيين آخرين***	٣	٨	٤	-	-	١٦	١٠,٤
المجموع	٤٠	٦١	٢٤	١٢	١٥	١٥٢	
٪	٢٦,٣	٤٠	١٥,٨	٧,٩	١٠		١٠٠

* بما فيه ضواحي بيروت

** كاثوليك ، ارثوذكس، أرمن كاثوليك ، أرمن ارثوذكس، الخ .

*** الدروز بصورة اساسية ، انما ايضاً المستجوبون غير المسيحيين من الطوائف الاقلية (يهود . . .).

٢ . تكوين العيّنة حسب الفئات الاجتماعية والطوائف

	مسيحيون		غير مسيحيين				
	موارنة	آخرون	سنّة	شيعة	آخرين	المجموع	٪
١ ـ الطبقات المهيمنة*	٥	٣	٤	٢	٣	١٧	١١
٢ ـ المستخدمون، الموظفون، المعلمون	١٢	١١	٣	٥	١	٣٢	٢١
٣ ـ الحرفيون ، التجار	١٠	٧	١١	٦	١	٣٥	٢٣
٤ ـ المستثمرون الزراعيون والمؤاكرون	٤	٣	١	٢	١	١١	٧,٥
٥ ـ العمال غير الزراعيين	٥	٥	٧	٩	٣	٢٩	١٩
٦ ـ الخدم ، العاطلون عن العمل		٦	٢	٦	٥	١٩	١٢,٥
٧ ـ العمال الزراعيون		٢	١	٤	٢	٩	٦
المجموع	٣٦	٣٨	٢٨	٣٥	١٦	١٥٣	١٠٠

* أرباب عمل الصناعة والتجارة والخدمات ، مديرون ، مهن حرة ، أطر عليا « ووجهاء » آخرون . كانت هذه الفئة زائدة التمثيل في العينة ، بما ان حجمها في القوى العاملة لا يبلغ غير ٥ أو ٦ ٪ حسب دراسة القوى العاملة في لبنان .

٣ . تمثيلية العينة* حسب الموضع المهني** ومحل السكن

	بيروت	الضواحي	مدن اخرى	الريف	المجموع	٪
١ ـ رب عمل	٩	٣	١	٢	١٥	٩,٨
٢ ـ مستقل	١١	١٠	٨	١١	٤٠	٢٦,١
٣ ـ اجراء دائمون	١٦	١٩	٩	١٢	٥٦	٣٦,٦
٤ ـ اجراء مياومون	٤	٩	٦	١٨	٣٧	٢٤,٢
٥ ـ مؤاكرون او ما شابه	-	-	-	٤	٤	٣,٣
المجموع	٤٠	٤١	٢٤	٤٨	١٥٢	
٪	٢٦,٢	٢٦,٨	١٥,٦	٣١,٤		١٠٠

* ان المقارنة الاحصائية لهذه المعطيات بالجدول المماثل المنشور في مجموعة «القوى العاملة في لبنان»، المرجع المذكور آنفاً ص . ١١٤، تسمح باستنتاج عدم وجود فارق معبّر (احتمالات الصواب: ٩٥٪) شرط ان توزَّع فئة «المساعدين العائليين» بالتساوي بين فئتي «أرباب العمل» و «المستقلين» .

** رب عمل: مَن أعلن انه يستخدم عاملاً واحداً على الاقل . مستقل : مَن أعلن انه يعمل لحسابه الخاص (نشاط رئيسي) دون استخدام اجير . اجراء دائمون : اجراء يقبضون شهرياً . اجراء مياومون : اجراء يقبضون مقابل أيام العمل . مؤاكرون او ما شابه: العاملون الزراعيون الذين يتوجب عليهم ان يقدّموا للمالك جزءاً من المحصول محدَّداً بعقد .

٤ . توزع المستويات التعليمية في العيّنة حسب الانتماء الاجتماعي

	أميّون	يعرفون القراءة والكتابة	ابتدائي متوسط	ثانوي عالي*	المجموع
١ ـ الطبقات المهيمنة	١	١	١	١٤	١٧
٢ ـ المستخدمون، الموظفون، المعلّمون		٢	١٥	١٥	٣٢
٣ ـ الحرفيون ، التجار	١	١٠	١٥	٥	٣١
٤ ـ المستثمرون الزراعيون والمؤاكرون	١	٩	١	-	١١
٥ ـ العمال غير الزراعيين	٩	١١	٩	-	٢٩
٦ ـ الخدم والعاطلون عن العمل	٩	٥	٥	-	١٩
٧ ـ العمال الزراعيون	٦	٢	١	-	٩
المجموع	٢٨	٤٠	٤٦	٣٤	١٤٨
٪	١٩	٢٧	٣١	٢٣	١٠٠

* كانت هذه الفئة زائدة التمثيل في العيّنة، بما ان حجمها في القوى العاملة لا يبلغ غير ١١ ـ ١٢٪ حسب دراسة القوى العاملة في لبنان .

الهوامش

هوامش المقدمة

١ - نودّ أن نشكر جميع الذين ساهموا خلال تسعة أشهر ، من تشرين الأول ١٩٧٢ الى حزيران ١٩٧٣ ، في ايضاح المشكلية ، واختيار العيّنة ، ووضع استمارة المقابلة ، وبخاصة في تنشيط سبعة فرق من المحققين وهم السادة : نبيل عبود ، عمر عضاضة ، يوسف حجار ، إريك لالوي ، ماجد نعمة ، فرنسواز وجان ميترال . كما نشكر أيضاً اولئك الذين أجروا المقابلات المنشورة كلياً أو جزئياً في هذا المؤلَّف : ايفيت أبو عبد الله ، جورجين أيوب ، هدى كاسيا ، زينة السعد ، ابراهيم فرّان ، سمير قرقماز ، روز ماري مسعد ، ريمون ميلر ، نسلي مخيّش ، جاكلين رعد ، منى صباغ وجيزيل تاسّو . ونشكر أخيراً فؤاد حنا الذي وضع البرمجة وأخرج الجداول الاحصائية من الحاسبة الالكتروية ، وكذلك روبير كسباريان الذي أطلعنا مشكوراً على الجدول ، غير المنشور في مجموعة « القوى العاملة في لبنان » ، الذي سمح لنا بتكوين عيّنتنا بصورة منهجية .

٢ - « القوى العاملة في لبنان » ، بيروت ، مديرية الاحصاء المركزي ، تموز ١٩٧٢ . انها نتائج استقصاء عشوائي على أساس المساكن المحصاة مسبقاً . تضم العينة النهائية حوالي ٣٠٠٠٠ مسكن من اصل مجموع مقدّر بـ ٤٠٠٠٠٠ للبنان بأسره .

٣ - كان محظوراً علينا قانونياً ومتعذراً عملياً أن نستمد عيّنة عشوائية مصغّرة من عيّنة « القوى العاملة في لبنان » . فكان لا بدّ من أن نختار طريقة الكوتا ، مما قيّدنا بتحديد مجموعة من المعايير (المهن ، السكن ، العمر ، الجنس ، الموضع المهني) وتطبيقها ، بطريقة بسيطة وجرى تقليص الاخطاء التي ظهرت من جراء اختبارات المحققين ، الى حدّها الاقصى باستبعاد المقابلات (ع = ٩) غير المجدية .

٤ - دُرِست كل فئة اجتماعية من قبل فرقة من المحققين اختارتها بحرية وكيّفت استمارة المقابلة مع الخصائص المفترضة لفئتها المختارة . وكانت « فرقة الفلاحين » هي التي اضطرت الى إدخال أكبر تعديلات على الاستمارة المنشورة في الملحق رقم ٣ .

٥ - « إذا كان المظهر الظاهراتي يتطابق مع جوهر الأمور ،فالعلم يصبح عديم الجدوى »(ماركس كارل ، الرأسمال ، باريس ، المنشورات الاجتماعية ، الكتاب الثالث ، الجزء ٢ ، ص ٣٥٣) .

٦ - عرض لبعض الدراسات الثقافوية حول لبنان في :

Dubar (C.), «*Structures confessionnelles et classes* sociales au Liban Revue française de sociologie, xv, 1974 , pp. 308-310

وفي هذا الصدد ، قال م . رودنسون بصورة جازمة : « ان تفسير ظاهرات الحياة الاجتماعية بأصالة راسخة في روح شعب ما ، وبمجموعة من الخصائص الملازمة له ، يفترض مناعة دائمة لكيان هذه الظاهرات

ضد تأثير العوامل الكونية للدينامية الاجتماعية . . . ويفضي الى نزعة جوهروية : كل كائن محصور في جوهره الثابت » .

(*Marxisme et monde musulman*, Paris, Le Seuil, 1972, pp. 271 et 274).

٧ - ان مسألة تمفصل الحيّزات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية في تشكيلة اجتماعية ما قبل رأسمالية جزئياً أو كلياً ،سوف تعالج مراراً (القسم الأول ، الفصل الأول ، القسم الثالث ، المقدمة ، القسم الرابع ، الخلاصة) دون أن تشكل موضوع شميلة يصعب تحقيقها انطلاقاً من الحالة اللبنانية وحدها .

٨ - « ان التحليل الامبيريقي للطبقات الاجتماعية يشكل العمل الأكثر الحاحاً والأكثر اهمالاً في معظم بلدان العالم الثالث » .

in Sachs (I.), *La découverte du Tiers Monde*, Paris, Flammarion, 1971, p. 107.

9. Max (K.), *Contribution à la* critique *de l'économie politique*, Paris, Editions sociales, 1957, pp. 164-166, chapitre intitulé: «La méthode de L'econmie politique».

١٠ - « لقد أيقظت (الاشتراكية) التفكير ، وحثّت على أبحاث ، وأثارت مسائل ، بحيث أن تاريخها يختلط ، في أكثر من ناحية ، بتاريخ علم الاجتماع نفسه » .

(Durkheim (E). Le socialisme , Paris ALCAN, 1928, p. 25

هوامش الفصل الأول

1. Marx (K.). Engels (F.), *L'idéologie allemande*, Paris, Editions sociales, 1970, pp. 34-37.

ان هذا المؤلّف ، المكتوب عام ١٨٤٥ ، هو بلا ريب أول مؤلف عرضت فيه بوضوح ودقة مبادىء التحليل العلمي للعلاقات الاجتماعية .

٢ - نريد أن نصف بعبارة « الرأسمالية الطرفية » تشكيلة اجتماعية حيث لا تنتج الرأسمالية ، كما في البلدان الغربية (الرأسمالية « المركزية ») ، عن التغيرات الداخلية لاقتصاد ما قبل رأسمالي بل عن سياق اقحام علاقات اقتصادية واجتماعية ، مرتبطة بتجارة الاقتصادات الغربية المتوسعة ، في الوضع المحلي .

٣ - نعني بعلاقات غير الانتاج الاجتماعية العلاقات التي تربط فئات اجتماعية ، محدّدة ليس بمركزها في سياق الانتاج ، انما بمركزها في المنظومات الرمزية المنفصلة ظاهرياً عن كل منشأ اقتصادي (الدين ، السحر ، القانون . . .)

4. Gibb (H.A.R.), Bowen (H.), *Islamic Society and the West*, London, Oxford University Press, vol. 1, 1967.

5. Baer (G.), *«Gilds in Middle Eastern History»* in Holt (P.M.), Introduction to the economic history of the Middle East, London, Oxford University Press, 1970.

٦ - « في معظم الاشكال الاجتماعية الآسيوية الأصل ، تبدو الوحدة الجامعة التي تقع فوق كل هذه الجماعات الصغيرة وكأنها المالك الأسمى أو المالك الوحيد ، بينما تبدو الجماعات الحقيقية كصاحبة حيازة وراثية » .

Marx (K.), *Grundrisse der Kritik der Politischen Oekonomie*, traduit sous le titre, Fondements de *la critique de l'économie politique*, Paris, Anthropos, 1971, tome 1, p. 376.

من أجل عرض شامل راجع

CERM, *Sur le mode de production asiatique*, Paris, Editions sociales, 2^e édition, 1974.

7. Mardin (S.), *«Power, civil society and culture in the Ottoman Empire»*, Comparative Studies in Society and History, 1969, tome 3, pp. 261-264.

8. *«La question d'Orient», dans Marx (K.), Engls (F.),ŒUVRES POLITIQUES, Molitor,1929, tome 3, p. 39.*

9. *Cf. Divicioglu (S.),«Sur le mode de production ottoman,».* La Pensée, avril 1969.

10)Dhoquois (G.), *Pour* L'histoire Paris, Anthropos, 1971, pp. 107-108.

11. Cf. L'article de Hourani (A.),*«The fertile crescent in the eighteenth century»*, Studia Islamica, 8. 1957, reproduit dans *A Vision of history,* Beyrouth, Khayatts, 1961. pp. 47-50.

12. Gibb (H. A. R.),Bowen (H.), *op. cit.*, vol,I, pp. 238-249.

13. Hourani (A.),*art, cit.* pp. 51-53 et p. 66.

14. Gauthier (J.), Baz (E.), *Aspect général de l'agriculture libanaise,* Beyrouth, multitig.,tome I, 1960. p. 104.

(١٥) ضاهر (م.) ، تاريخ لبنان الاجتماعي ، ١٩١٤ - ١٩٢٦ ، بيروت ، دار الفارابي ١٩٧٤ ، ص ٥٤ .

١٦ـ المرجع نفسه ص ٥٥ - ٥٨ .

17. Chevallier (D.), *La société du Mont-*Liban *à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Paris, P. Geuthner, 1971, p. 24.

18. Touma (T.),*Paysans et insitutions féodales chez les druzes et les maronites du Liban du XVIIe siésle à 1914,Publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1971, vol. I. pp. 8-9.*

19. Harik (I.),The impact of the domestic market on rural-urban relations in the MiddleEast», in Antoun (R.), Harik (I.), *Rural politics and socialchange in the Middle East.* Bloomington, l ıdiana University Press, 1972, pp. 344-345; cf. aussi Harik (1.), Rhe lqtà system in Lebanon: a comparative political view»,Middle East Journal. XIX, autumn 1965, pp. 405-421.

20. Chevallier (D.), *op. cit., pp. 80-82.*

٢١ - سميليانسكايا ،الحركات الفلاحية في لبنان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بيروت، دار الفارابي ، ١٩٧٢ ، ص ٣١ - ٣٦ (مترجم عن الروسية) .

22. Harik (I.),Politics and change in a traditional society: Lebanon, 1711-1845,Princeton University Press, 1968, pp. 83 et 110.

23.) Chevallier (D.), *op. cit.*. p. 71.

٢٤ - سميليانسكايا ، المرجعالمذكور ، ص ٤٤ - ٤٨ .

25. Touma (T.), op. cit., vol. 11. p.584.

٢٦ - المرجع السابق ص ٦٠٤ .

٢٧ - المرجع السابق ص ، ص ٦٢٢ .

٢٨ - سميليا نسكايا ، المرجع المذكور ، ص ٣٨

٢٩ - المرجع السابق ص ٣٩ .

30. Touma(T.),*op. cit.*, vol. 11. p. 601.

(٣١) سميليانسكايا ، المرجع المذكور ص ٤١

32. Issawi (C.), «Econmic development and liberalism in Lebanon», *Middle East Journal, XVIII,* 1964, p. 283.

33. Latron (A.), *La vie rurale en Syrie et au Liban,* Beyrouth, 1936, p.212.

34. Chevallier (D.), «Lyon et la Syrie en 1919, les bases d'une intervention», *Revue historique,* tome 224, 1960. p. 302.

35. Issawi(C.), *art. cit.*, p. 284.

36) Latron (A.), *op. cit., 212.*

٣٧ ـ المرجع السابق ، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

38. Lewis (B.), The emergence of modern Turkey, Free Press of Glencoe, 1964. p 89.

39. Harik (I.), *art cit.*, p. 353.

40. Latron (A.), *op, cit.*, p. 199.

٤١ ـ المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

42. Harik (I.), *art. cit.*, p. 353.

43. Latron (A.), *op. cit.*, p. 213.

44. Dondon (J.), «La question fonciére en Syrie et au Liban»,L'Asie *française,* mars 1923, p. 22.

45. Cuisenier (J.) Miquel (A.), «La terminologie arabe de parenté», *L'Homme,* V, 3-4, 1965, pp. 17-59.

46. Chelhod (J.), «Les structures dualistes de la société bédouine» dans *L'Homme,* IX, 2, 1969, p. 100.

47. D'aprés Murphy (R.), Kasdan (L.), «The structure of parallel cousin marriage», *American Anthropologist,* 61, 1959, pp. 137 et ss.

48. Chevallier (D.), *La société du Mont- Liban..., op. cit.,* p. 98.

49. Sayegh (Y.), *Entrepreneurs of Lebanon,* Cambridge, Harvard University Press, 1962. p. 2.

٥٠ ـ أعلن ٢١٪ من مستجوبي عيّنتنا انهم لجأوا مباشرة أو بواسطة قريب الى شخصية سياسية أو دينية نافذة من أجل ايجاد عمل ، في وقت ما من حياتهم .

٥١ ـ راجع مقال خليل أحمد خليل ، « الزعامة الاستزلامية في لبنان » ، دراسات عربية،بيروت ، دار الطليعة ، أيلول ١٩٧٢ ، ص ٢٧ ـ ٣٨ .

52. Chevallier (D.), «Une iconographie des maronites au Liban *Revue d'histoire moderne et contemporaine,* oct- déc, 1963, pp. 301-308.

ان رسوم الرئيس شمعون المدرجة في اطار صور دينية تعبّر برأي المؤلّف ، عن الطابع الديني للعلاقات بين عدة زعماء سياسيين موارنة وأنصارهم .

53. Cf, L'analyse de Hottinger (A.), «Zu'ama in historical perspective» in Binder (L.) *Politics in Lebanon,* New York, Wiley, 1966, pp. 85 et ss.

٥٤ ـ إن دور الحماية المسلحة الذي يؤديه الزعيم وبخاصة قبضاياته يتخذ أهمية خاصة عندما يربط بالمجابهات بين الطوائف .

55. Couland (J.). *Le mouvement syndical au Liban. 1919-1946,* Paris. Editions sociales, 1970, pp. 41, 129, 210.

٥٦ ـ سميليانسكايا ، المرجع المذكور ص ١٥

Chevallier (D.) *La société du Mont- Liban..., op. cit.,* p. 292.

57. Haut Commissariat en Syrie et au Liban, *La Syrie et le Liban en 1922,* Paris, Larose 1922, p. 294.

58. Chevallier (D.) «Lyon et la Syrie...», *art. cit..* p. 203.

٥٩ ـ المرجع السابق ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

60. Touma (T.) Paysans et institutions féodales... *op. cit.*, vol. I. p. 374.

61. Couland (J.), *op. cit.*, p. 42. لقد قُدِّرت النسبة في القوى العاملة من قبلنا .

٦٢ ـ سميليا نسكايا ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٤ .

63. Chevallier (D.), La société du Mont- Liban... op. cit., p. 232.

64. Chevallier (D.), «Lyon et la Syrie...», art, cit.. p. 286.

٦٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

66. O'zoux (R.), *Les Etats du Levant sous mandat français,* Paris. Larose. 1931. p. 257.

67. Chevallier (D.), *La société du Mont- Liban..., op. cit.,* p. 196.

68. Huvelin (P.), *Que vaut la Syrie?* Paris, 1919, pp. 26-27 et 30.

69. Rabbath (E.) *Unité syrienne et devenir arabe,* Paris, Rivière, 1937, pp. 293-294.

٧٠ ـ ضاهر (م) تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦ ، ص ٢٠٢ .

71. Huvelin (P.), *op. cit.,* p. 41.

٧٢ ـ سميليا نسكايا ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٦ .

73. Chevallier (D.), *La société du Mont- Liban.., op. cit.,* p. 202.

٧٤ ـ المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

٧٥ ـ المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

76. Touma (T.) *op. cit.,* vol. I, p. 365.

٧٧ ـ سميليا نسكايا ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٢٥ .

78. Polk (W.), *The opening of south Lebanon, 1788-1840,* Cambridze, Mass. 1963, pp. 280- 282.

79. Issawi (C.), «Economic development and liberalism in Lebanon», *art. cit.,* p. 282.

٨٠ ـ سميليا نسكايا ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٨ .

٨١ ـ المرجع السابق ، ص ١٩ .

82. Chevallier (D.), *La société du Mont- Liban.., op. cit.,* p. 199.

٨٣ ـ سميليا نسكايا ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٢٠ .

84. Touma (T.), *op. cit.,* vol. I. pp. 372-373.

85. Chevallier (D.), «lyon et la Syrie...», *art. cit.,* pp. 294-295.

86. Ducousso (G.), *L'industrie de la soie en Syrie et au Liban,* Paris, A. Challamel, 1913, pp. 233-236.

87. Chevallier (D.), «Lyon et la Syrie..», *art, cit.,* p. 302.

88. Issawi (C.), *art, cit.,* p. 283.

89. Salame (S.), *L'émigration au Liban,* DES en sciences économiques, Université de paris I, 1972. p. 25.

90. Chevallier (D.), «Lyon et la Syrie..», *art, cit.,* p. 302.

91. Aboussouan (B.), *Le probleme politique syrien,* Paris, Duchemin, 1924. p. 29.

92. Cf. Salame (S.), *L'émigration au Liban, op. cit.*

93. Longgrig (S.), *Syria and Lebanon under French mandate,* London, Oxford University Press, 1958, pp. 334-338.

٩٤ ـ ضاهر (م.) تاريخ لبنان الاجتماعي . . . المرجع المذكور سابقاً ، ص ١٥٦ .

95. Couland (J.), *Le mouvement syndical.., op. cit.,* p. 193.

٩٦ - ضاهر (م.) تاريخ لبنان الاجتماعي ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ٩٣ .
٩٧ - المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
٩٨ - المرجع السابق ، ص ١١٩ .

99. Couland (J.). *op. cit.*, p. 281.

100. Longgrig (S.). *Syria and Lebanon.... op.cit.*, p. 338.

هوامش القسم الثاني

١ - النهار (جريدة يومية لبنانية) ، عدد ٨ كانون الثاني ١٩٧٥ .

2. Paix (C.). «La portée spatiale des activités tertiaires de commandement économique au Liban». *Tiers Monde*, *t.* 16. 61. 1975. pp. 137-138.

٣ - أعيد وضع الجدول انطلاقاً من المصادر التالية :

Issa (N.). *Structures actuelles et possibilités de développement au Liban*, thèse de sciences économiques, Paris, multig., 1973, p. 46; *L'économie des pays arabes*, (revue libanaise), 207, avril 1975, p. 20;

- النهار ، ١٢ آذار ١٩٧٥ ، ملحق خاص عن النشاطات المصرفية ص ١٣ .

4. *L'économie des pays arabes*, 194, mars 1974, p. 86.

٥ - جمعية مصارف لبنان ، تقرير حول سنة ١٩٧٢ ، بيروت ، ١٩٧٣ .

6. Basile (A.): «La vocation régionale de la place financière de Beyrouth», *Proche- Orient, Etudes économiques* (périodique libanais), janv.- déc. 1973, p. 146.

٧ - اسكندر (م.) ، « دور لبنان الاقتصادي في العالم العربي » ، النهار ، ٧ أيار ١٩٧٥ ، ص ٨٠ .

٨ - قرم (ج) ، « مكاتب التمثيل المصرفي في بيروت وأموال البلدان العربية والنفطية » ، النهار ، ١٢ نيسان ١٩٧٥ ، ص ٢٢ .

9. *L'économie des pays arabes*, 207, avril 1975, p. 17.

10. Issa (N.). *Structures actuelles.... op. cit.*, p. 87.

١١ - الأرقام من المصادر التالية :

L'économie des pays arabes, 199 - août 1974, p. 43, *The Arab Economist*, mars 1974, p. 21.

- النهار ، ٧ أيار ١٩٧٥ ، ص ٨ .

12. *L'économie des pays arabes*, supplément au n° 184, p. 53-54.

13. Paix (C.). *art. cit.*, p. 160.

١٤ - المصادر نفسها المذكورة في الهامش رقم ١١ .
١٥ - المرجع السابق .

16. *L'économie des pays arabes*, 199, août 1974, p. 43.

17. Paix (C.). *art. cit.*, p. 160.

١٨ - إن معطيات هذا الفصل مستمدة كلها ، باستثناء تلك التي حُدِّدت مراجعها بوضوح ، من مؤلف نصر س . و م .) : عمال الصناعة الكبرى في ضاحية بيروت الشرقية ، بيروت ، أيلول ١٩٧٤ .

١٩ - التعداد الصناعي لعام ١٩٧١ ، بيروت ، زارة التصميم ، ١٩٧٤ . عرضت النتائج في « النهار » ، ٩

حزيران ١٩٧٥ وفي « الاخبار » ، ١١٠ ، ١٥ آذار ١٩٧٥ ، ص ١٩ ـ ٢٥ .

20. *Possibilités d'investissement industriel au Liban.* Beyrouth Ministère du Plan. 1969.

٢١ ـ حُسبت الأرقام انطلاقاً من معطيات الحسابات الوطنية (وزارة التصميم) واحصاءات التجارة الخارجية السنوية .

22. Paix (C.). *art. cit.*, pp. 165-166.

٢٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

٢٤ ـ لبكي ، بطرس ، « القطاع الصناعي ، وضع وآفاق » ، بيروت ، وزارة التصميم ١٩٧٠ .

٢٥ ـ نصر (س . و م .) ، « ملاحظات حول التركيب البنيوي للقطاع الصناعي في لبنان » ، بيروت ، ١٩٧١ .

٢٦ ـ الفصلان الأخيران من نصر (س . و م .) ، عمال الصناعة الكبرى . . . المرجع المذكور آنفاً .

27. *L'économie des pays arabes*. 205. février 1975. p. 35.

٢٨ ـ ان الأرقام الثلاثة المذكورة مأخوذة على التوالي من المصادر التالية :

IRFED. *Besoins et possibilités du Liban.* Beyrouth. Ministère du plan. 1962.

ـ الحسابات الوطنية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ، بيروت ، وزارة التصميم ، ١٩٧٢ .

ـ القوى العاملة في لبنان ، بيروت ، مديرية الاحصاء المركزي ، وزارة التصميم ، ١٩٧٢ .

٢٩ ـ مجموعة الاحصاءات اللبنانية ، ٨ ، ١٩٧٢ ، بيروت ، وزارة التصميم ، ص ٣٦٥ .

٣٠ ـ وثيقة أساسية لوضع سياسة زراعية ، بيروت ، وزارة التصميم ، ١٩٧٠ .

٣١ ـ إن أرقام الجدول مأخوذة من الاحصاءات المنشورة سنوياً في المجلة اللبنانية :

Le Commerce du Levant. numéros spéciaux .

٣٢ ـ المصادر نفسها المذكورة في الهامش السابق .

٣٣ ـ النهار « صادرات الفاكهة اللبنانية عام ١٩٧٤ » ، ٢٤ شباط ١٩٧٥ .

٣٤ ـ النهار « تطور تربيه الدواجن عام ١٩٧٤ » ، ٧ آذار ١٩٧٥ .

٣٥ ـ المصادر نفسها المذكورة في الهامش رقم ٣١ .

٣٦ ـ التعداد الزراعي ، ١٩٧١ ، بيروت ، وزارة الزراعة ، ١٩٧٢ .

٣٧ ـ نصر (س.) التخلف والتبعية البنيوية في الزراعة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٤٣ .

٣٨ ـ وضعنا هذا الجدول انطلاقاً من : مجموعة الاحصاءات اللبنانية ، ٨ ، ١٩٧٢ ، والحسابات الوطنية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ، المرجع المذكور آنفاً .

٣٩ ـ القضية الزراعية في لبنان في ضوء الماركسية ، بيروت ، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٧٣ .

٤٠ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٤٤ .

41. Baalbaki (A.). *Situation de l'agriculture libanaise et limites de l'intervention de l'Etat sur son développement.* Paris. thèse de 3e cycle. multig. octobre 1973. pp. 41-42.

42. Citée par Chami (J.). *Pour une politique de développement agricole au Liban.* Paris. thèse de 3e cycle multig., 1971. p. 18.

٤٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٨ .

٤٤ ـ المرجع السابق ، ص ٧١ .

Baalbaki (A.). *op. cit.*, pp. 47-49.

٤٦ ـ القضية الزراعية في لبنان . . . المرجع المذكور آنفاً ، ص ٣٠٩ .

٤٧ ـ تقديرات لبكي (ب) ، بعض الجوانب العامة للاقتصاد اللبناني ، بيروت ، ١٩٧١ .
٤٨ ـ « مافيا الأسمدة » ، النهار ، ١٠٥ ، ٥ شباط ١٩٧٥ ، ص ١٦ ـ ١٧ .
٤٩ ـ المرجع السابق ، ص ١٧ .
٥٠ ـ القضية الزراعية . . . المرجع المذكور آنفاً ، ص ٣٠٦ .

هوامش القسم الثالث

1. Cf. notamment Gurvitch (G.), *Etudes sur les classes sociales*, Paris, Gonthier, Coll. Médiations, 1966.

2. Lénine (V. I.), La grande initiative, dans *œuvres complétes*, tome 29, p. 425.

٣ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢٥ .

٤ ـ عبارة طبقة توحي بفكرة التراكب كما في استخدامها الجيولوجي . وهذا واضح في عدة نصوص عربية تقليدية ، كنص ابن خلدون مثلاً الذي يقول فيه : « كل طبقة ، بين سكان المدن أو مختلف مناطق العالم المتمدن ، تمارس سلطة على الطبقات الأدنى منها ، وكل عضو من طبقة دنيا يسعى وراء مساندة صاحب سلطة من الطبقة الأعلى مباشرة » (المقدّمة ، استشهد به رودنسون (م .) في
Marxisme et monde mulsuman, Paris, Le Seuil, 1922, p. 279.

٥ ـ « بمقدار ما تحيا ملايين من العائلات في ظروف معيشية تفصل نمط حياتها ومصالحها وثقافتها عن نمط حياة ومصالح وثقافة الطبقات الأخرى وتجعلها في موقع التعارض العدائي مع هذه الأخيرة ، بمقدار ما تشكل طبقة . وبمقدار ما لا يوجد غير تضامن اجمالي بين صغار الفلاحين ولا تخلق مصالحهم وحدة ولا اتحاداً وطنياً ولا تنظيماً سياسياً ، بمقدار ما لا يشكلون طبقة » .

(Marx (K.), *Le dix- huit brumaire de Louis- Napoléon Bonaparte, œuvres choises*, Editions du progrés, tome I, p. 492).

6. Marx (K.) Théories sur la plus- value (Livre IV du *Capital)*, Paris, Editions sociales, 1974, tome I. p. 31.

7. Rodinson (M.), *Marxisme et monde musulman, op. cit.*, p. 275.

يشير المؤلف إلى أي مدى لم تسهم بعض التحليلات التبسيطية المسمّاة ماركسية ، بوجه خاص ، في تقدم جهد الجلاء العلمي ، «بتحويلها آلياً ، على نحو عبثي ، كل حدث في التاريخ الاجتماعي الى صراع طبقات » .

٨ ـ أثارت اعادة نقل المقابلات مشكلات عدة ، خصوصاً في ما يتعلق بمفردات المهن والفئات والطبقات الاجتماعية وبصعوبة اظهار التحفظ والتكرار والتعجب . . . لقد حاولنا ، بآن معاً ، أن نبقي على اكبر قدر من العبارات العربية العامة ، وان نشير الى بعض ردود الفعل غير الشفوية الأكثر وضوحاً . في معظم الحالات ، لم ننقل الأسئلة المطروحة التي هي اسئلة استمارة المقابلة . فقد أدخلنا على المقابلة أقل تعديل ممكن لنجعلها حديثاً متواصلاً : ولم تُستبعد من المقابلات المعروضة بكاملها غير الأجوبة التي هي بنعم أو لا ، من غير تعليق .

9. Sayegh (Y.), *Entrepreneurs of Lebanon*, Cambridge, Harvard University Press, 1962.

10. Berque (J.), *Les Arabes d'hier à demain*. Paris. Le Seuil. 1960 cf . notamment l'itinéraire de E. Boustany).

11. Abdel Malek (A.), *La pensée politique arabe contemporaine*, Paris, LeSeuil, 1970 cf . en particulier les textes de Mohamed Harbi, pp. 81 et ss, d'Antoun Saadeh, pp. 141 et ss. et de Michel Afiaq. pp.217 et ss.).

12. Couland (J.), *op. cit., pp.* 280 et ss.

13. Berger (M.). *The Arab world today*, New York, Doubleday, 1964, p. 222.

١٤ ـ حسب دراسة صايغ ، فان أرباب العمل المسيحين كانوا يمثّلون ، عام ١٩٥٧ ، ٨٣٪ من مجموع أرباب العمل في لبنان (المرجع المذكور آنفاً ، جدول رقم ٧٠) .

١٥ ـ نصر (س . و م .) ، عمال الصناعة . . . المرجع المذكور آنفاً ص ٧٣ ـ ٧٥ .

16. Berger (M.). «Social groups, economic, religious and national» in Lutfiya (A.), Churchill (C.). *Readings in Arab Middle* Eastern *societies and cultures,* Paris, La Haye, Mouton, 1970. pp 30-45.

١٧ ـ راجع القسم الثاني ، الفصل الثاني ، وكذلك مؤلّف :

Chevallier (D.), *La société du Mont-Liban..., op. cit.,* pp. 145 et ss.

١٨ ـ حول فوارق الأجور بين الغرب وبلدان العالم الثالث ، راجع بخاصة :

Emmanuel (A.).*L'échange inégal,* Paris, Maspero, 1969, pp. 212 et la critique pertinente de Suret-Canale (J.). «Impérialisme et commerce international aujourd'hui». Economec *et politique,* 196, 1970, pp. 71-94.

١٩ ـ لن نحلّل « البنى » الايديولوجية المستخرجة من قراءة المقابلات إلاّ في الفصل الثالث من القسم الرابع . لكننا رأينا أنه يمكن الاشارة الى سماتها الأساسية أثناء التعليقات على المقابلات . ثم أن تعيين البنى الايديولوجية الخمس قد تمَّ بعد منهج استقرائي وتنقل بين الفرضيات النظرية للأحاديث ومضمونها التجريبي .

٢٠ ـ يدل تعداد بسيط على أن الموضوعات العائلية كثيراً ما تأتي في المقدمة في هذه المقابلة الأولى ، لكنها لا تستبعد مع هذا الاشارات الفردية الكثيرة الى حد ما (« أنتمي الى الطبقة المتوسطة ، الى البورجوازيين . . . أوزع رواتب بقيمة ٧٠٠ ألف ل . ل . ») كذلك ، فان الأحاديث السياسية (« لي علاقات ») توازن الاشارات الاجتماعية ـ الاقتصادية (« الفئة الاجتماعية الأغنى » . . .) .

21. Schumpeter (J.). *Capitalisme, socialisme et démocratie,* Paris Payot, 1965, pp. 186-187.

٢٢ ـ إذا وثقنا بمعطيات عيّنتنا ، فان البورجوازية هي التي تسجّل في لبنان المعدل القياسي للزيجات المختلطة .

٢٣ ـ ان دراسة خصائص حفلات الاستقبال الاجتماعية البيروتية تدل بفائدة على الميكانيات الايديولوجية التي تؤمّن انغلاق هذه الطبقة تجاه كل الطبقات الأخرى ، وعلى السياقات الزواجية المشجعة لهذا الاكتفاء الذاتي .

٢٤ ـ نصر (س. و م .) ملاحظات حول بنية القطاع الصناعي في لبنان، المرجع المذكور آنفاً، ص٢٣ـ٢٥ .

٢٥ ـ اعتمدنا عدد الاجراء (ع = ٥) ، لعدم وجود وسيلة أفضل ، بغية الفصل في عيّنتنا بين التجارة المتوسطة والتجارة الصغيرة المحصورة بدقة في الفروع التقليدية للأغذية والألبسة والأحذية والسلع المنزلية .

26. Cf. Rodinson (M.), *Islam et capitalisme,* Paris, Le Seuil, 1966, pp. 29-130.

٢٧ ـ نجد الجدول الكامل بالأجوبة على هذا السؤال في الملحق رقم ٣ . وسنلاحظ الانفصام الواضح بين البورجوازية الكبيرة والمتوسطة وبين بقية الفئات الاجتماعية .

٢٨ ـ العددان الخاصان من مجلة « *Travaux et Jours* » المخصصان للحركة النقابية في لبنان (الآفاق النقابية ١ و ٢) ، وبخاصة البحث الذي أجرته م . رزق الله بولاد في ادارة حصر التبغ ، بعنوان : « ادارة حصر التبغ ونقابتها » ، تموز ـ أيلول ١٩٧٢ ، ص ٤٧ ـ ٧٣ .

٢٩ ـ كان مثل هذا السبب مصدر عدة حركات اجتماعية في لبنان ، في السنوات الأخيرة ، وبخاصة مرسوم سابا (مرسوم ١٩٤٣) ، في ايلول ١٩٧١ ، ومرسوم بيطار حول الأدوية فقط ، في نيسان ١٩٧٢ . ففي الحالتين ، نجحت مظاهرات واضرابات جزئية حثّت عليها جمعية التجار في إحباط المشاريع الحكومية .

٣٠ ـ حول مفهوم البورجوازية الوطنية في البلدان العربية ، يمكن مراجعة :

Renaissance du monde arabe, Colloque de Louvain, Ducuiot, 1972.

وبخاصة :

Belal (A.A.),*«quelques aspects fondamentaux de l'approche socio-économique du probleme de la renaissance et de l'unité du monde arabe».* pp. 17-46.

٣١ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢٤ .

٣٢ ـ ان هذا التعريف للبورجوازية الصغيرة بالمعنى الحصري الذي لا يضم أي أجير ، يتطابق مع التعريفات التي يعتمدها ماركس وانجلز ولينين للتدليل على الوضع الطبقي للتجار والحرفيين والفلاحين الملاّكين الذين قيل عنهم بوضوح في « بيان الحزب الشيوعي » أنهم « يشهدون دنو الساعة التي سيزولون فيها كلياً كشريحة مستقلة من المجتمع الحديث وسيُستبدلون ، في التجارة والصناعة والزراعة ، برؤساء عمال ومستخدمين » .

(*œuvres choisies*. Editions du progres, tome 1, Moscou. 1970. p. 121.

في تشكيلة اجتماعية خاضعة أكثر فأكثر لهيمنة الرأسمالية الطرفية ، تنزع هذه البورجوازية الصغيرة « المستقلة » ، مع تكوينها نظرياً وضعاً طبقياً خاصاً ، الى التقارب من فئات اجتماعية اخرى تؤدي أدواراً مشابهة وتحتل مراكز مماثلة وسط التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية .

٣٣ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢٤ .

٣٤ ـ اجمالاً ، تُقدَّر بـ ٦٠٪ نسبة التلاميذ الذين ينتسبون الى التعليم الخاص ، انطلاقاً من عدة معطيات احصائية متعلقة بالسنة المدرسية ٦٨ ـ ١٩٦٩ . راجع :

Zouain (G.), «Le projet de regroupement des écoles officielles, primaires et moyennes au Liban» *CREIL.*, 15, 1973. pp. 16-17.

٣٥ ـ حول مختلف الوظائف التي تؤديها انواع التعليم ، يمكن مراجعة :

Valin (E.), Le pluralisme *socio-scolaire au Liban,* Beyrouth, Dar el-Mashreq. 1968.

٣٦ ـ يبدو الانتماء الطائفي ، خصوصاً بالنسبة الى الفئات المتوسطة ، كعامل تفاوت ازاء المدرسة . راجع معطيات عيِّنتنا في الملحق رقم ٣ وفي :

Dubar (C.), «Structures confessionnelles... », *art. cit.,* pp. 319- 321.

٣٧ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢٥ .

٣٨ ـ إذا لم يكن التوازن الطائفي محققاً بين المقابلات الثماني المعروضة (٥ مسلمين ، ٣ مسيحيين) ، فقد أعيد هذا التوازن على مستوى المقابلات الأربع المنشورة بكاملها : مسيحيان ومسلمان ، اثنان أجيران واثنان غير أجيرين ، شابان (٢٧ و ٣٢ سنة) وشخصان أكبر سناً (٤٢ سنة) اثنان من أصل مديني قديم واثنان ممدَّنان حديثاً .

٣٩ ـ ان التعبير المستخدم من قبل ڤبلن (T. Veblen) يشير الى مجموعة من نماذج السلوك المخصَّصة ليس لتلبية حاجة اجتماعية بل للتعبير عن مركز ولاحداث تمييز على أمل الظهور « أعلى » مما هو عليه المرء في الواقع .

40. Marx (K.), «Lettre à Pavel Annenkov (28 decembre 1846)», *œuvers choisies, op. cit, t. 1. p. 548.*

٤١ ـ نستخدم عبارة يوطوبيا بمعنى « مجموعة من مفاهيم وتصورات وضع ما تتجاوز وتطغى وأحياناً تعارض هذا الوضع » .

Mannheim (K.). *Idéologie et utopie,* Paris, Rivière, 1956, p. 24).

٤٢ ـ بالاضافة الى النص المذكور آنفاً ، نجد عند ماركس وانجلز ، عناصر هامة لتفسير اصول الايديولوجية البورجوازية الصغيرة في مقطع من الفصل الأول من الرأسمال بعنوان : الطابع التيمي للسلعة وسرّها » حيث يقول ماركس بخاصة : « ان العلاقات الاجتماعية تبدو كعلاقات بين الأشخاص لأن المجتمع قائم بالضبط على التبعية الشخصية ».

Le Capital, Paris, Editions sociales . Livre I, tome I, p. 89.

43. Kamel (M.) «Le rôle politique et idéologique de la petite-bougeoisie dans le monde arabe» dans *Renaissance du monde arabe, op. cit.* p. 366-422.

٤٤ ـ تدل عبارة « الشارع » ، بآن معاً ، على وسط صغار الحرفيين والحانوتيين وعلى وسط البائعين على العربة

ومسّاحي الأحذية وغيرهم من أشباه بروليتاريي الخدمات الذين هم على اتصال وثيق بزبائن حيّ معيّن . ولهذه العبارة صفة محقرة في لغة البورجوازية .

٤٥ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

46. Mao Tsé-toung. «Analyse de classe de la société chinoise» (1926). *Ecrits choisis.* tome I Maspero. 1967, p. 12.

47. Cf. Chamoun (M) , «Psychologie de L'ethnotype libanais», *Travaux et Jours* 30. p. 78 et sa critique dans Dubar (C), «Structures confessionnelles et classes sociales au Liban», *art. cit.*. pp. 309-310.

48. Massignon (L.) «Les corps de métier et la cité islamique» *Revue internationale de sociologie*, sept. 1920, pp. 473-489.

٤٩ ـ ان احدى أغرب العادات ، اثناء زيارة قبضاي ، هي عرض الأسلحة : وهو مدهش من ناحيتين : الكمية المعروضة ، والألاعيب والايماءات التي ترافقه . وهو مخصص لاظهار السيطرة الاجتماعية الممارسة ، بهذه الوسيلة ، على سكان المحيط .

٥٠ ـ منذ ١٩٧٣ ، هدّدت الحكومة اللبنانية ، مراراً ، بفرض رخصة العمل على البائعين الجوّالين . لكن هذا التدبير لم ينجح أبداً .

51. Couland (J.). *Le mouvement syndical au Liban 1919-1946, op. cit.*, pp. 168 et ss.

52. Berouti (I.)., *Première approche de l'ouvrier d'industrie au Liban,* Centre de recherche de l'Institut des sciences sociales, Université libanaise 1969.

ينهي المؤلف دراسته بوصف عمال معمل الاسمنت في شكا بأنهم « يد عاملة فردانية وسلبية ، مهتمة خصوصاً بالسعي وراء دخل أعلى تبعاً لاقتصادوية مطلقة وقليلة المطالبة » (ص ١٤٣) . وهكذا ، بينما كان معمل شكا يضم أكثر من ١٠٠٠ اجير عام ١٩٣٩ ، أصبح يحوي ٦٩٦ أجيراً عام ١٩٦٤ وأقل من ٤٠٠ أجير حالياً . كذلك هي حال مصنع عريضة ، وهو مؤسسة نسيجية كبرى ، الذي كان يضم ٣٠٠٠ أجير قبل ١٩٣٩ ولم يعد يحوي غير حوالي ٨٠٠ اجير حالياً . وقليلة هي المصانع الجديدة التي أنشئت في لبنان الشمالي منذ ١٩٥٨ .

٥٣ ـ هناك أرقام متضاربة حول نسبة العمال الذين هم دون سنّ الحادية والعشرين في لبنان . وهي تتراوح بين ٣٣٪ و٤٠٪ . وبين اليد العاملة النسائية ، تشكل الفتيات اللواتي هن دون الحادية والعشرين أكثرية واسعة (٤٨,٢٪ في الضاحية الشرقية) . راجع نصر (س . وم .) ، عمال الصناعة . . . المرجع المذكور آنفاً ، ص ١١٥ ـ ١١٧ .

٥٤ ـ راجع بخاصة أطروحة صادر يونس حول الحركة النقابية في لبنان في الستينات .

٥٥ ـ هناك عدة دراسات وتحليلات للايديولوجيات النقابية في لبنان ، خلال ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ، أجراها فريق البحث العائد لقسم علم الاجتماع في مدرسة الآداب العليا ببيروت ، وقد نُشرت تحت عنوان « آفاق نقابية » في مجلة :

Travaux et Jours, 44, Juil-sept. 1972 et, *45,* oct-nov. 1972.

راجع بخاصة تحليلات تصورات النقابات الاصلاحية والمقارنات مع تصورات الاتحاد الوطني في :

Stephan (M.), «Une revue syndicale:*AlAwâssef*», 44, pp. 31-45: Ayoub (G.) et El Saad, «Deux responsables syndicaux parlent», 45, pp. 43-55: Dubar (C.) . «*L'affiliation syndicale des typographes au Liban*», 45, pp.26-42.

٥٦ ـ من أصل عمال العيّنة الـ ٢٩ ، نجد ١٢ عاملاً أعضاء نقابيين و ٦ عمال منتسبين أو مرتبطين بأحزاب سياسية . ومن أصل العمال الـ ١٧ غير المنضوين في نقابة ، هناك أقلية فقط يمكن اعتبارها رافضة للعمل النقابي ، ويوجه الآخرون انتقادات قاسية لكنهم يعترفون بفائدة هذا العمل .

٥٧ ـ نعطي للطبقة العاملة المعنى التقليدي أي : عمال المصانع والنقل والورش المنظّمون في نقاباتهم أو تنظيماتهم الخاصة . وبما أنهم منتجون مباشرون لفائض القيمة ، فانهم يخضعون مباشرة للاستغلال الرأسمالي المعزّز

بالهيمنة الامبريالية التي تتجسّد بضغط متزايد على الأجور وباستخدام ايديولوجي للعلاقات الاجتماعية التقليدية (راجع القسم الرابع ، الفصلان الثاني والثالث) .

٥٨ ـ لا ريب في أن الرغبة في المحافظة ، بأي ثمن ، على تصرفات الاندماج التقليدية في عالم من علاقات الانتاج الرأسمالية حيث يشكل منطق الربح مصدر نزاعات وانقسامات ، يمكن أن تؤدي الى ظواهر مرضية قد يساعد تحليلها النفساني على كشف اشكالها وجذورها . فوق ذلك ، فان جنون جدّة السيد ب . . ، في هذه الحالة ، واعدام جدّه ، وتجارة أبيه غير المشروعة ترسم اطاراً سيَرياً يتخطى تفسيره امكانيات الوسيلة السوسيولوجية .

٥٩ ـ اننا نجد ، في مقابلة السيد ب . . . ، المنحدر طبقياً أيضاً ، الميل ذاته الى المبالغة والتعظيم المحلّل انطلاقاً من حديث السيد و . . . (المقابلة رقم ١٤) .

غير أن ثمة فارقاً يتعلق بالوضع الطبقي ـ البروليتاري فعلاً ـ للسيد ب . . .

٦٠ ـ المقصود ، في الواقع ، هو نص لماركس في مرحلة شبابه ، وغالباً ما استُخدم على عكس مقصده من قبل الذين يريدون أن يجعلوا منه تصريحاً مضاداً للدين . والنص الكامل هو التالي : « المعاناة الدينية هي ، من جهة ، التعبير عن المعاناة الحقيقية ومن جهة اخرى ، الاحتجاج على المعاناة الحقيقية ، فالدين هو تنهُّد مخلوق مضطهد وروح عالَم عديم القلب ، كما هو رُشد ظروف اجتماعية لا رشد فيها : انه أفيون الشعب » .

(Marx (K.), *Critique de la philosophie du droit de Hegel.* Introduction, parue notamment dans *Sur la religion,* Paris, Editions sociales, pp. 41-42.

٦١ ـ يشير المستجوب الى نتائج دراسة بعثة إرفد ، المنشورة في :

Besoins et possibilités du Liban. Beyrouth, 1962. trois tomes

ان رقم الـ ٤٪ العائد الى « الاغنياء جداً » (الجزء الأول ، ص ٢٣) الذين يتقاسمون ثلث الدخل القومي اللبناني قد ذكر أكثر من عشر مرات في المقابلات التي أجريناها .

٦٢ ـ عبارة استخدمها لينين مراراً للاشارة الى العمال الأكثر كفاءة ، ورؤساء الفرق ، ورؤساء العمال . . . الذين كانوا ينضمون الى كوادر النقابات والأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية خلال فترة الأممية الثانية .

63. Marx (K.) . *Le Capital, Paris.* , Editions sociales . Livre I, tome 1. p. 215.

٦٤ ـ ان الانقسام داخل عائلة العصب الكبيرة ، المدروس في الفصل الأول من هذا الكتاب ، يخلّف انعكاسات هامة على شبه البروليتاريا اللبنانية بمنعها من إدامة أشكال التكافل المفيد بين المدينة والريف .

65. Weber (M.. *L'ethique protestante et l'esprit du capitalisme,* Paris, Plon, 1964.

يحدّد ويبر « الذهنية » ethos كعقلية وكمنظومة من السلوك العقلاني لجهة قيَمه ، وكأخلاقية عملية فاعلة في التصرفات اليومية . راجع ص ٢٤ ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٩ .

66. Weber (M.). *Essais sur la théorie de la science,* Paris, Plon, 1965, pp. 69 et ss. 195 et ss.. et pp 424-425.

قال ويبر بنوع خاص : « ان تكوين مفهوم « النمطي » المنتقد غالباً والمقلّل من قيمته كثيراً بسبب اساءة استعماله . . . بمعنى استبعاد « العرضي » ، يجد أيضاً بل بالضبط مبرِّر وجوده في دراسة افراد ضمن تاريخهم » (ص ١٩٥) . ونحن نعتقد أن النمط ـ المثال هو أيضاً ، شرط ألا يعفي من تحليل احصائي دقيق ، أداة خصبة في دراسة الطبقات الاجتماعية بمقدار ما يسمح بتحليل استبطان المعايير الطبقية لدى افراد محلّلين آنفاً بحيث لا يجعل منهم فقط « شواهد على النظرية » .

67. Marx (K.). *Le Capital,* Paris, Editions sociales, Livre 1. tome 3, pp. 85-87.

٦٨ ـ ان نهاية المرحلة المتوسطة ، وبخاصة النجاح في شهادة البريفيه هو الذي يشكل الحاجز الأمتن بين الفئات المتوسطة والبروليتاريا ، إذ أن ٤١,٢٪ من الفئات المتوسطة في عيِّنتنا قد حصّلوا تعليماً « ثانوياً أو عالياً »

(٤٨,٥٪ مسيحيون و ٣٤,٥٪ مسلمون) ، مقابل لا أحد من الطبقات الشعبية (البروليتاريا والبروليتاريا الرثة) . راجع :

Dubar (C.), "Structure confessionnelle et classes sociales au Liban», *art. cit.*, p. 320.

٦٩ ـ نجد مثلاً على ذلك في المهدية السياسية المميِّزة للفئات الطلابية اليسارية .

٧٠ ـ في عرضه لجوانب القرآن الاجتماعية قال م . حمد الله « ان النبي يسبغ المديح على الذين ، بدلاً من أن يكونوا طفيليين ، يغتنون لكي يستطيعوا مساعدة المحرومين » . راجع :

Cahiers de l'ISEA. supplément au numero 120, déc. 1961, p. 27 cité par Rodinson (M.). Islam et capitalisme, *op. cit.*, p. 34.

71. Bourdieu (P.). Darbel (A.), Rivet (J.-C.) et Seibel (C.), Travail et travailleurs en Algérie, Paris, La Haye, Mouton,, 1963, pp. 309 et ss.

٧٢ ـ نجد العبارة وتوضيحها في :

Sicard (E.). «D'une caractéristique fondamentale des sociétés en voie de décolonisation: l'état sous-prolétaire et ses implications *Revue internationale de sociologie.* Série II. 1, décembre 1970, pp. 514-531.

٧٣ ـ نجد ، بمفارقة ، مراجع أوفر في دراسة القطاع الريفي منها في دراسة القطاع المديني في لبنان . بالاضافة الى الدراسات الانتولوجية البحتة ، يمكننا أن نذكر الأبحاث التالية التي تعالج بوضوح مسائل التمايز الطبقي :

Emrys L. Peters. «Aspects of rank and status among Muslims in a Lebanese village» in Rivers (J. P. H.) ed., *Mediterranean countrymen,* Paris, La Haye, Mouton, 1963 et Amstrong (L.), Hirabayashi (G. K.), *«Social differentiation in selected libanese villages»* in Lutfiya (A.) et Churchill (C.), *op. cit,*. pp. 475 et ss.

74. Baalbaki (A.), *Situation de l'agriculture libanaise,* op. cit., pp. 41-42.

75. Cf. Weulersse (J.). *Paysans de Syrie et du Proche-Orient,* Paris, Albin 1946.

٧٦ ـ عام ١٩٦٨ ، كان لبنان الجنوبي ينتج ٣٢,٨٪ من الانتاج الزراعي اللبناني ، والبقاع ٢٤,٧٪ ولبنان الشمالي ٢٠,٧٪ . بشأن تطور الزراعة اللبنانية ، راجع الفصل الثالث من القسم الثاني .

٧٧ ـ بشأن مداخيل مزارعي التبغ ، يمكن الرجوع الى دراسة :

Juiters (N.), La vache et le tabac, polycopié, Beyrouth, 1968.

٧٨ ـ راجع القسم الرابع ، الفصل الثالث : الجداول الاحصائية التي تقابل بين المواقف والفئات الاجتماعية .

هوامش القسم الرابع

١ ـ لم تكن الأسئلة المطروحة ، بالفعل ، كافية لاظهار سيرة مستقبلية حقيقية ؛ مع ذلك ، فقد عبَّر عدة مستجوبين ، بصورة وافية جداً ومترابطة جداً ، عن نظرتهم الى مستقبل لبنان ، وعائلاتهم ومهنهم . راجع في الفصل الثالث من هذا القسم الأخير أهمية النظرة الى المستقبل في الايديولوجية المعبَّر عنها .

٢ ـ ان اللقاء الأول بين لبنانيَين ومجموعة الأسئلة التي يتيحها معبِّران للغاية عن الأنظمة المرجعية لمختلف الطبقات الاجتماعية والمواقف المتبادلة للمتحاورين . فمثلاً ، عندما لا يكفي اسم العائلة المصحوب باسم الأب لتحديد هوية أحد الشخصين (النسب ، المنطقة ، الطائفة) بينما يُحدِّد الشخص الآخر بهذه المعلومات ، يظهر تفاوت في المواقف ، يدل على أن الشريكين لا ينتميان الى « عالم واحد » .

٣ ـ يشار أحياناً تحت عبارة الحركية البنيوية الى التغييرات الحاصلة ، من جيل الى آخر ، في توزع مختلف الفئات الاجتماعية ؛ وتقدُّر هذه التغييرات بمقارنة التوزعات الهامشية لجدول الحركية بين الأجيال .

٤ ـ هناك ٤٧٪ من القوى العاملة و ٤٥٪ من مجموع السكان يعيشون في بيروت وضواحيها ، حسب دراسة القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ٧٠ و ١١٤ .

٥ ـ هناك ٣٩٪ من القوى العاملة و ٤٠٪ من مجموع السكان يعيشون في بلدات يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة ، حسب دراسة القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ٧٠ و ١١٤ .

٦ ـ بيروت : ٢٦٣٨٢ نسمة في الكلم٢ الواحد ، برج حمود : ٥٥٣٩٢ نسمة في الكلم٢ الواحد .

٧ ـ مع ذلك ، فقد حرص اللبنانيون دوماً على الاقتراع في قريتهم الأم .

٨ ـ تتوزع الأوضاع المهنية كما يلي : أرباب عمل ٧,٦٪ ، مستقلون ٢٤,٠٪ ، أجراء دائمون ٣٧,٨٪ ، اجراء مياومون ٢٢٪ ، مساعدون عائليون ٦,٦٪ ، مؤاكرون ٢٪ .

٩ ـ على سبيل المقارنة الدلالية ، كانت نسبة الفلاحين في فرنسا ٣٥٪ عام ١٩٢٦ مقابل ١٦٪ عام ١٩٦٨ ، والعمال ٣٧٪ مقابل ٤٤٪ ، والحرفيين ـ التجار ١٠٪ مقابل ٨,٥٪ ، والأجراء غير العمال ٣٢٪ مقابل ١٢٪عام ١٩٢٦ .

١٠ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢١ .

١١ ـ القوى العاملة في لبنان ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ١٢٣ ـ ١٢٥ . لقد ترجمنا الأرقام المطلقة الى نسب مئوية من القوى العاملة .

١٢ ـ نشير ، بهذه العبارة ، الى تكرر الموقع نفسه ، من جيل الى جيل ، داخل نظام المواقع الطبقية الذي يتغيّر ، من ناحيته ، مع التحولات البنيوية للتشكيلة الاجتماعية .

١٣ ـ في سبيل المقارنة ، راجع النوع نفسه من الجداول في :

Bertaux (D.), «Sur l'analyse des tables de mobilité sociale», *Revue française de sociologie,* X, 4, 1969. pp. 477-478.

14. IRFED, Besoins et possibilités du Liban, Beyrouth, Ministère du Plan, 1962. tome 1. pp. 23 et ss.

١٥ ـ يتخذ الاستهلاك التفاخري في لبنان ، أحياناً ، أشكالاً متطرفة بقدر ما هي رمزية ، مثل ممارسة شراء وبيع لوحات السيارات المعدنية ذات الأرقام الثلاثة أو الأربعة ، بما أن الأعداد المكوَّنة من رقمين مخصصة للنواب . ويحدَّد السعر إما تبعاً لصغر الرقم وإما تبعاً لسهولة حفظه . ليس من النادر أن نقرأ مثل هذا الاعلان الصغير في بعض الصحف اللبنانية : « للبيع ، لوحة سيارة خاصة ، السعر : ٣٠٠٠ ل . ل . هاتف . . . » جريدة الاوريان ـ لوجور ، أول شباط ١٩٧٣ .

١٦ ـ العَرَق مستهلك من جميع الطبقات ، بما فيها البروليتاريا الرثة . وتضاف البيرة والنبيذ المحلي للفئات المتوسطة ؛ ثم النبيذ الفرنسي والويسكي وهما وقفاً على البورجوازية المتوسطة وكبار الاجراء ، وأخيراً الكوكتيلات والمشروبات الغربية التي تسمح بعلامة التمييز الأخيرة للبورجوازية الكبيرة .

١٧ ـ من الصعب أن نحيط ، من خلال مؤشر وحيد ، بتطور ارتفاع كلفة المعيشة في لبنان حيث لا يوجد مؤشر رسمي لغير عام ١٩٧٤ . قبلاً ، كان المؤشر الذي تستشهد به ، في اكثر الأحيان ، الحكومة والنقابات هو الذي يحسبه اتحاد نقابات البترول ، والذي خلص الى متوسط زيادة قدره ١٠٪ سنوياً بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ، و ١٥٪ خلال سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . عام ١٩٧٣ ، بلغ معدل التضخم مستوى قياسياً ، قدره حوالي ٢٥٪ ، وقد أكَّده وزير الاقتصاد السابق ، الياس سابا ، في محاضرة حول التضخم . أما المؤشر الرسمي لعام ١٩٧٤ فيشير الى زيادة الأسعار بنسبة ١٠٪ عن العام السابق ، أي بمقدار ١٥٪ أقل من النسبة المقدَّمة من النقابات .

١٨ ـ ارتفع الحد الأدنى للأجر من ٢٠٥ ل. ل . عام ١٩٧٢ الى ٣١٠ ل . ل . في بداية ١٩٧٥ ، أي

بزيادة قدرها حوالي ٥٠٪ في ثلاث سنوات .

١٩ ـ سبق أن قدّمنا تفسيراً ـ جزئياً ـ لهذا الانفصال الاقتصادي ـ السياسي بادخالنا كوسيط الانتماءات والايديولوجيات الطائفية . راجع :

Dubar (C.) «Structures confessionnelles et classes sociales au Liban» *art. cit.* p. 327-328)

في الواقع ، تثبت التحليلات التي سبقت انه لا يمكن فصل الايديولوجيات الطائفية عن الأصول الاجتماعية ـ الجغرافية (لبنان الوسطي ، الطرفي . . .) للفئات الاجتماعية التي تكوّن كل طائفة .

20. Rodinson (M.). *Islam et capitalisme, op, cit.,* p. 215.

21. Althusser (L.). cité dans Fichant (M.) et Pécheux (M.), *Sur l'histoire des sciences.* Maspero, 1969,p. 10 '

وثمة تعريفات أخرى للايديولوجية تملأ مؤلفات ألتوسير مشدّدة على ثلاثة أمور : ١) على العلاقة ، الواقعية والوهمية ، التي تقيمها الايديولوجية مع ظروف العيش المادية ؛ ٢) على الطابع اللاواعي للايديولوجية المعاشة « كشيء من عالمهم لا كشكل من أشكال الوعي » ؛ ٣) على الناحية المنبنية من الايديولوجية التي تسمح بفعاليتها على علاقات الناس بأوضاعهم المعيشية . راجع بخاصة :

«Marxisme et humanisme» dans *Pour* Marx, Paris, Maspero, 1965. pp. 238-243).

22. *Levi-Strauss (C.), Anthropologie structurale,* Paris, Plon, 1958, pp. 303-305.

اننا نجد مفهوم البنية الايديولوجية المقرون بفكرة عمل مخصّص لتحرير بعض الممارسات في :

Vidal (D.), *Essai sur l'idéologie,* Paris, Anthropos, 1971.

٢٣ ـ ان العاملينَ المؤهلَين اللذين تابعا دورات تدريب مهني في بلد غربي هما وحدهما اللذين حدّدا بالضبط ، وبواسطة عبارات تقنية ملائمة ، مراكز العمل التي شغلاها في مؤسستيهما ، بربط رضاهما عن العمل بالمسؤوليات الفنية التي يمارسانها كما بالأجر المكتسب . وهكذا ، نجد عاملاً ارثوذكسياً يعرِّف نفسه « كاخصائي في الجسور النقالة بفضل دورتي تدريب في المانيا خلال ١٩٦٤ و ١٩٧٢ » بعد أن كان « خرّاطاً ثم ميكانيكياً كهربائياً في المعمل نفسه » . بالرغم من رضاه المعلن ، فانه ينهي هذا الجزء من المقابلة بقوله : « أفضّل مع ذلك أن أكون مستقلاً ، وأن أصبح وكيلاً تقنياً ـ تجارياً » .

٢٤ ـ من المدهش أن نلاحظ الى أي مدى يرتبط الرضى الذي يعبّر عنه الأجراء « بالمناخ الاجتماعي » وبالعلاقات المشخصنة في المؤسسة أكثر منه بشروط العمل التقنية . فها هو العامل السني في معمل شكا للاسمنت الذي ، بعد أن حدّد عمله : « أراقب نقل الآلات الكبيرة وتركيب الأجهزة الكبيرة ؛ انه فن ومسؤولية كبرى »، يضيف : « إنني صديق للمدراء ، كل شيء يسير كما يرام ، وضعي ممتاز . . . إذا أعطت المؤسسة منافع ، فليكثر الله خيراتها » .

٢٥ ـ « عندما لن استطيع العمل في المصنع ، سأقبض تعويضاتي وأفتح دكان بقالة . فهذا أفضل من أن أتسول . ومن أجل هذا اشتريت (بفضل إرث) دكاناً مع البيت (عامل سني من شكا) . « سأحاول ، قبل أن أترك عملي ، أن أفتح محلّ بقالة ونوفوتيه (ألبسة) . وطموحي هو أن أمتلك شيئاً يربح ويكون مريحاً » (عامل ماروني ، « مسؤول عن ثماني آلات » ، نسيج) .

٢٦ ـ يفسِّر هذا ، جزئياً ، بوضع سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ المميِّز في آن معاً بنمو نسبي وبطلب عمالة قوي في بعض القطاعات .

٢٧ ـ « أود أن يزاد راتبي قبل أن أتوقف . . . عندما سأتوقف عن العمل ، سآخذ ما تبقى من التعويض ، وأسدّد ديوني ، ومن ثم ، سيتدبّر الآخرون أمورهم (عامل كاثوليكي ، ميكانيك) . راجع أيضاً

المقابلتين رقم ١٨ و ١٩ المنشورتين في القسم الثالث .

28. Ossowski (S.). *La structure de slasse dans la conscience sociale*, Paris, Anthropos. 1971.

٢٩ - يشبه هذا النموذج التسلسلي البنى الاجتماعية الحقيقية الموجودة في لبنان الوسطي كما في لبنان الطرفي خلال القرن التاسع عشر ، والمدروسة في القسم الأول (الفصلان الأول والثاني) . كل شيء يحدث كما لو كان يظهر هنا تخلّف ايديولوجي ، يجعل الفئات الاجتماعية الحالية مصوَّرة من خلال فئات تسلسلية متحدِّرة من بنية سابقة .

٣٠ - المقصود هو الـ ٤٪ « الأغنياء » الذين يتقاسمون ثلث الناتج القومي حسب تحقيق بعثة إرفد المذكور آنفاً .

٣١ - المقصود هو الايديولوجية الرسمية التي نادى بها اللواء شهاب ومساعدوه المباشرون من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ . وهي في آن معاً مخطَّطة ومركِّزة على مفهوم « التنمية » انما أيضاً تكنوقراطية وجانحة نحو المركزية . وهذه الايديولوجية تستمد الكثير من عناصرها من البنية « التحديثية » التي استخلصناها من حديث أرباب العمل والفئات المتوسطة ذات المداخيل المرتفعة .

٣٢ - راجع في الملحق رقم ٣ توزع المستويات التعليمية للعيّنة حسب المنشأ الاجتماعي .

٣٣ - وهكذا ، فان الحديث التالي يعبّر ، الى أقصى درجة ، عن التناقضات التي يتخبَّط فيها قسم مهم من البروليتاريا الرثة كي يكوّنوا لأنفسهم رأياً متماسكاً حول الطائفية : « برأيي ، لا توجد فوارق كبيرة بين الطوائف . كلنا خليقة الله والله للجميع . . . لكن ، على العموم ، وحسبما يعتقد كل الناس : أجل ، هناك فرق . والمسلمون هم الذين أوجدوا هذا الفرق لا المسيحيين . فهم يقولون لك : « أنت مسيحي ، أنا مسلم » . . . و ، أتريد الحقيقة؟ نحن المسيحيون هم المتعصبون ، لا المسلمين . فهم متّحدون ، انهم يتكاتفون ويساعدون بعضهم بعضاً . أما نحن ، فاننا نقول « المسيح » والجميع يهربون » (خادمة منزل ، كاثوليكية ، بيروت) . راجع أيضاً مقابلة فاطمة في الفصل الخامس من القسم الثالث .

٣٤ - « الطبقة المتوسطة هي الأكثر نفوذاً . انها تخلق حركة . فهي الطبقة الأكثر تطلباً . انها تريد تقليد الأخرين ، لكنها هي التي تعاني أكثر من الجميع . انها أكثر المحتاجين لكنها لا تملك ما يكفي من الامكانات . الطبقة الكبيرة تميل الى الزوال . الطبقة العليا غير مثقفة . وفي الطبقات الفقيرة ، هناك تعصب ديني ؛ في الطبقة المتوسطة ، الثقافة تلغي التعصب » (معلّمة مارونية) .

٣٥ - لم يكن هناك أي سؤال مباشر يختصّ بموضوع العلاقات بين الدولة والطوائف ، وبصورة أعم ، بموضوع « الأحوال الشخصية » الذي يبقى في لبنان ، الى حد كبير ، من شأن السلطات القضائية الدينية .

٣٦ - كان لا بدّ من أسئلة اخرى لفهم البنى الايديولوجية التي تنطوي عليها « القومية العربية » أو « الوطنية اللبنانية » اللتين لن نتطرق اليهما ، كما هما ، في هذا المؤلَّف .

٣٧ - في الواقع ، كان السؤال المطروح (راجع الملحق رقم ٢ ، السؤال ب - ٨ - د) يفسح المجال أمام أجوبة اخرى ، وبخاصة احتمال « مرتبط الى حد كبير بالبلدان العربية وبالبلدان الغربية » . لكننا لم نأخذ بالاعتبار هذا النوع من الأجوبة نظراً لغموضها الواضح .

٣٨ - يتم الانقطاع بوضوح على مستوى البريفيه . ففي عيِّنتنا ، هناك ٢٢٪ فقط من المستجوبين تابعوا كل تعليمهم في مدرسة رسمية .

٣٩ - إنه بالمعنى الهيغلي « لتحقيق الحرية » كما بالمعنى الماركسي « كوسيلة للهيمنة الطبقية » كما بالمعنى الويبري « لاحتكار العنف المشروع » .

٤٠ - في الواقع ، تجدر الاشارة الى أن التناقض يندرج ، في صلب عمل السلطة الايديولوجية ، في نمط الانتاج الرأسمالي القائم هو نفسه على تناقض جوهري هو : تناقض استغلال العمال « الأحرار » .

41. Rodinson (M.), *Marxisme et monde musulman*, *op. cit.*, p. 668.

مؤشر الموضوعات*

* إن الصفحات الواردة في هذا المؤشر قد تعالج الموضوع دون ان ترد بالضرورة الكلمة المشار اليها كذلك ، فإن الاحالات الى نصوص المقالات مشار اليها بأرقام مائلة .

(ب)

(ت)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ق)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)



مؤسسة الأبحاث العربية